

# شرح قواعد العرب لابن هشام

تأليف  
محيي الدين الكافجي  
٧٨٨ - ٨٧٩ هـ

تحقيق  
د. فخر الدين قباوة



8/5/01

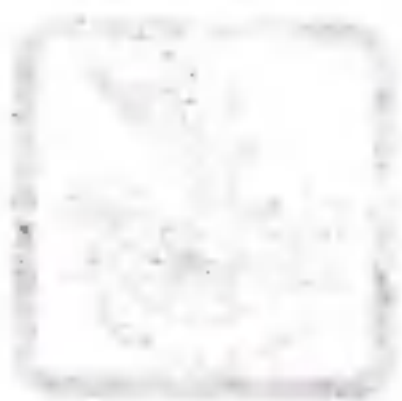
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
النبى المصطفى وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
النبى المصطفى وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

عبد الله بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
النبى المصطفى وآله الطيبين الطاهرين أجمعين



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
النبى المصطفى وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

---

شرح قواعد الإعراب لابن هشام/ تأليف محي الدين الكافيجي؛ تحقيق فخر الدين  
قباوة. ط. ١. — دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩. — ٥٦١ ص.؛ ٢٥ سم.

١ — ار ٤١٥ كاف ش ٢ — العنوان ٣ — الكافيجي  
٤ — قباوة

مكتبة الأسد

---

رقم الإيداع — ١٩٨٨/١١/١٢٧٨

---

رقم الإصدار ٤٠٤

---

دمشق أونوستراد المزة ص.ب: ١٦٠٣٥ — برقياً طلاسدار

هاتف: ٦٦١٨٩٦١ — ٦٦١٨٠١٣ تليفاكس: ٦٦١٨٨٢٠ تليكس: ٤١٢٠٥٠



شرح  
قواعد  
العرب  
لابن هشام



جميع الحقوق محفوظة  
لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

كلية  
الدراسات  
الترجمة والنشر  
طرابلس

# شرح قواعد الأعراب لابن هشام

تحقيق  
د. فخر الدين فبارة

تأليف  
محيي الدين الكافجي  
٧٨٨ - ٨٧٩ هـ

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن فكر مؤلفيها  
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار



# بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله كما ينبغي لجلاله وكماله ونعمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وسائر الأنبياء والمرسلين. وبعد، فأليك كتاباً في أصول الإعراب وتطبيقاته، يضم خبرة قرون متواليات، ويسط نماذج عملية لتطور أساليب المعربين، وصوراً مختلفة من ضروب التحليل النحوي للنصوص، فيبىء سبل تمرين الخاطر والنظر، ومعالم التدريب العملي للدارس والباحث والمحقق.

## تاريخ الكتاب

بدأ هذه التجربة جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٠٨ - ٧٦١ هـ) سيويه عصره<sup>(١)</sup>، بعد أن خبر الدراسات النحوية علماً وبخاً وتصنيفاً، ولمس<sup>(٢)</sup> في كتب «أعاريب القرآن» ما يشتت الفكر ويبدد الغايات التعليمية، بالتكثّر والتكرار والاستطراد والخلافات المذهبية والعرض للبسائط الواضحة، وأحس بضرورة تحديد المنهج، ورسم الأصول النظرية والعملية للتحليل الإعرابي، في المفرد والجملة وما يشبهها من ظرف أو جار ومجرور. ولذلك رأيناه يعكف على الجانب الإعرابي من ميدان النحو، يستخلص عناصره الأساسية، ويصنفها في مسائل متميزة متسقة، ثم يضمها تحت أبواب تمثل الوحدة والتساق والتآلف، ويعقد لها عنواناً يلخص الغاية والوسيلة، هو «الإعراب عن قواعد الإعراب»<sup>(٣)</sup>.

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٠٠٠ و ١٠٢٧-١٠٢٨ والبدر الطالع ١ : ٤٠ وبغية الوعاة ٢ :

٦٨-٦٩ والنجوم الزاهرة ١٠ : ٣٣٦ وحسن المحاضرة ١ : ٥٣٦ وروضات الجنات ص

٣٤٦ وشذرات الذهب ٦ : ١٩١ وبروكلمان ٢ : ٢٧-٣١ وملحقه ٢ : ١٦-٢٠.

(٢) مغني اللبيب ص ٢-٤.

(٣) زعم البغدادي أن هذا العنوان ينسب إلى ابن مالك صاحب الألفية. إيضاح المكنون ١ : ١٠٠

وهو وهم ظاهر. انظر : ص ٤١ من الإعراب عن قواعد الإعراب-مطبوعة دار الفكر.



لقد جعل ابن هشام هذه النبتة البانعة رسالة محكمة وافية، جمع فيها خلاصة تجاربه العلمية ومقاصده التعليمية، فكان لها حسن الوقع عند ذوي الألباب، ونهاية عموم النفع في جماعة الطلاب<sup>(١)</sup>. ذلك لأنها مقدمة موجزة هادفة، كانت نواة ثمرة ولدت نتاجاً ضخماً في هذا الميدان، ومثلت الحلقة الأولى من سلسلة ثلاثية في قواعد إعراب القرآن الكريم، لدى ابن هشام. وقد أوجز في هذه المقدمة اللطيفة أبعاد خبرته وتطلعاته، لتحديد مصطلحات التحليل الإعرابي، ودلالات الأدوات ووظائفها التركيبية، وتحليل الجملة العربية وبيان أنماطها وعلاقتها بما حولها من عناصر الكلام، ومعالجة أشباه الجمل ووظيفتها في تقييد الحدث والعناصر المحيطة به... كل ذلك بعبارات مكثفة متراسة جامعة، واختصار بعيد متميز، مما جعل المؤرخين يطلقون على هذه المقدمة اسم «القواعد الصغرى»<sup>(٢)</sup>.

ولما اطمأن المصنف إلى اهتمام المعاصرين بتلك القواعد، وسيورتها بين العلماء والدارسين، وتبدى له بالمراجعة والممارسة ما فيها من إنجاز وتكثيف وعمق، واكتسب تجربة جديدة تنمي ما سبق وتغذيه وتقربه، أنشأ حلقة ثانية على غرار تلك، مع سعة في الأفق وبعد في المرمى وكشف للمخفي، سميت «القواعد الكبرى»<sup>(٣)</sup>. كان ذلك عام ٧٤٩ في مكة المكرمة، حيث أنجز الحلقة الثانية، وجعلها إتماماً للأولى، وبسطاً وتنويراً لما كان فيها من عمق وخفاء، وإرساء للوضوح الكامل في قواعد الإعراب.

غير أن القدر لم يمهل هذه الوليدة الواعدة أن تتمتع بطفولتها وشبابها، ويسعد بآثارها منشئها وراعيها ابن هشام، فنكبه بفقدائها<sup>(٤)</sup> في طريق عودته إلى موطنه مصر، مع مجموعة أخرى من مصنفاته وكتبه<sup>(٥)</sup>. ولذا أعاد صاحبنا الكرة لتعويض<sup>(٦)</sup> ما فقد من هذه السلسلة، فألف الحلقة الأخيرة بعد بضع سنوات في مكة المكرمة أيضاً، وجاء بها نهاية في التفصيل والتيسير والبسط،

(٤) انظر الورقة ١ ب والمغني ص ١.

(٥) زعم أحد المعاصرين أن المقدمة الصغرى هي من آثار ابن هشام المفقودة. المسائل السفرية ص ٧. وزعم آخر أن هذه المقدمة هي «النكت» أو «نبذة الإعراب»، ومنها نسخ خطية، وعليها شروح للعلماء. ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ص ٣٨ - ٤٠.

(٦) زعم بعض المعاصرين أن اسمها «مغني اللبيب عن كتب الأعراب». دائرة المعارف الإسلامية ٤٠: ١.

(٧) هذا ما نذهب إليه. وفيه بحث يقتضي التفصيل في مجال آخر. وانظر ص ١٧ - ٢١ من ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي.

(٨) المغني ص ١.



وجعلها «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب». وبذلك أصبح كتابه المغني تنويجاً لجهوده في هذا الميدان، يقرب الفوائد إلى الأفهام، ويرد الشريد من الأوبد، ويبعد سبل العلم والعمل بأقل ما يمكن من البذل والجهد.

والظاهر للبيان أن ما بسطه ابن هشام في «المغني»، وإن كان صادراً من منابع مقدمة «قواعد الإعراب»، جاء في نهج متميز وأسلوب فريد ومادة مستقصاة، لأنه لم يكن يقصد أن يكون شرحاً لها. ومن ثم بقيت تلك المقدمة<sup>(٩)</sup> مغلقة الأبواب، خفية الحواشي والمتون، تقتضي ممن عاصر المصنف أو خلفه جهوداً، للتفسير والتوضيح والتوجيه والتعقب والاستدراك والتقويم. ومن هنا نشأت الحاجة إلى حواشٍ تعلق وشروح تصنف وكب تؤلف، لخدمة «قواعد الإعراب» وجعلها قرية النال في كل زمان ومكان<sup>(١٠)</sup>.

وقد صدر من تلك الجهود عدة مصنفات في عهد ابن هشام وبعده. حتى إذا كان القرن التاسع، وبرز في ميادين العلوم الإسلامية نجم لامع، هو محيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان الرومي الكافيجي (٧٨٨-٨٧٩)، الذي وصف بأنه الإمام المحقق<sup>(١١)</sup>، علامة عصره وأوحد دهره، ونادر زمانه وفخر أوانه، لمس بخبرته مدرساً ومؤلفاً أن تجربة ابن هشام في «القواعد الصغرى»<sup>(١٢)</sup> غنية بالإشارات الخفية، والقواعد الدقيقة، والتحقيقات البعيدة المستعصية<sup>(١٣)</sup>، وتبين له أن ما صُب حولها من تفسير قاصر عن الغاية يتخلله الوهم والإخلال، ورأى من واجبه أن يكلل هذه القواعد بتجربته هو.

كان ذلك بعد أن استوعب علوم عصره، كأصول الدين وأصول الفقه والتفسير والإعراب

- 
- (٩) زعم الصاوي في شرحه للمغني ١ : ١٤ أن ابن هشام صنف شرحاً لهذه المقدمة.
- (١٠) الإعراب عن قواعد الإعراب مطبوعة دار الفكر ص ٣٩-٤٢ وابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ص ١٥-٤٦.
- (١١) الضوء اللامع ٧ : ٢٥٩-٢٦١ وبغية الوعاة ١ : ١١٧-١١٩ والبدر الطالع ٢ : ١٧١ وحسن المحاضرة ١ : ٣١٧ والفوائد البية ص ١٦٩ والمنهل الصافي ٤ : ٦٩٢ ومفتاح السعادة ٢ : ١٢٦-١٢٨ وبروكلمان ٢ : ١٣٨-١٤٠، والشقائق النعمانية ١ : ١٢٤ وفهرس الحزانة التيمورية ٣ : ٢٥٤.
- (١٢) زعم السخاوي ومن تابعه أن الكافيجي شرح «القواعد الكبرى». الضوء اللامع ٧ : ٢٦٠ والبدر الطالع ٢ : ١٧٢ وإيضاح المكنون ٢ : ٢٤٣ وابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ص ٣٨-٤٠.
- (١٣) انظر الورقة ١ ب.



والصرف والمعاني والبيان والمنطق والهيئة والهندسة والحكمة والجدل والأكر والمرايا، وشارك في الفقه والطب والأدب، واخترع بعض العلوم فنسبت إليه، وتصدر للإفتاء والتأليف والتدريس في عدة مشيخات بدمشق والقاهرة، وخضعت له رجال العلم والمعرفة، وذلت له الأعناق. وهذا يعني أنه بلغ مرحلة النضج والعطاء، وأصبح أهلاً أن يتصدى لمتابعة ابن هشام والسر في ركابه مفسراً ومحققاً ومتعقياً.

عكف إذاً صاحبنا الكافيجي على قواعد ابن هشام، يصنع لها شرحاً يذلل الصعاب، ويكشف الخفايا، ويوجه الشوارد<sup>(١٤)</sup>، فكان أن ألقى بخبرته في هذا الميدان، لينمي غرسة ابن هشام، ويثمر فيها نتاج محصله هو في رحاب اللغة والنحو والمنطق والبلاغة والتفسير والأصليين، ونتاج محصل معاصريه وأسلافه في تلك الميادين. وقد استطاع بذلك إصدار أفضل شرح عرف هذه القواعد<sup>(١٥)</sup>.

لقد ترك هذا العالم تصانيف علمية لا تحصى. قال تلميذه جلال الدين السيوطي: «سألت أن يسمى لي جميعها، لأكتبها في ترجمته، فقال: لا أقدر على ذلك. ولي مؤلفات كثيرة أنسيتها، فلا أعرف الآن أسماءها»<sup>(١٦)</sup>. وحاول السخاوي إحصاء ما وصل إليه خبره منها، فتجاوز المائة عدداً<sup>(١٧)</sup>. بل ما غاب عنه أو تعذر الوصول إليه. بيد أن شرحه هذا كان، كما أجمع المؤرخون، أجل مصنفاته وأحسنها وأنفعها على الإطلاق<sup>(١٨)</sup>. وقد كثر العلماء الفضلاء الذين نقلوه عنه كتابة، فتعددت بذلك نسخه، وزادت عدة كرايس بعضها على الثلاثين<sup>(١٩)</sup>.

وقد استفاد الكافيجي من الروايات المختلفة لمقدمة ابن هشام، ورجع في صنيعه إلى عدة

(١٤) انظر الورقة ١ ب.

(١٥) كشف الظنون ص ١٢٤.

(١٦) بغية الوعاة ١ : ١١٨.

(١٧) الضوء اللامع ٧ : ٢٦٠. وبقي من هذه الكتب أكثر من خمسين. انظر بروكلمان ٢ :

١٣٨-١٤٠ والمجلد ١٤ من مجلة المورد ٣ : ٢٠٨.

(١٨) بغية الوعاة ١ : ١١٩. والضوء اللامع ٧ : ٢٦٠. والبدر الطالع ٢ : ١٧٢. وفتح السعادة ٢ :

١٢٧. وكشف الظنون ص ١٢٤. وشذرات الذهب ٧ : ٣٢٧.

(١٩) الضوء اللامع ٧ : ٢٦٠. وقد علق، على شرح الكافيجي وشرح الأزهرى «موصل الطلاب» ،

محمد بن علي الحريري المعروف بالحرفوش حواشي سماها «درر الفرائد وغرر الفوائد على شرحي

القواعد الكافيجي وخالد». ومن هذه الحواشي نسخة بمكتبة عارف تحت الرقم ١٠ نحو. انظر

ص ٢٩-٣٠ من ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي.

نسخ، ليحقق النص أولاً، فيزيل عنه ما دخله من سهو وزلف، كما أشار في مواطن كثيرة من الكتاب، ويشرحه ثانياً شرحاً دقيقاً مستوعباً، تخرج فيه مفردات المتن وعباراته بالتعليقات غالباً، وتتميز عنها منفصلة في بعض الأحيان<sup>(٢٠)</sup>. ورجع أيضاً إلى عديد من شروح المقدمة، يستقي منها حيناً، ويورد ما شابها من غطل وجهل أحياناً.

وقف أمام نص المقدمة معجباً بجلالة قدر ابن هشام، وسعة أفقه وبعد تحقيقه وراميه، ودقة منهجه في البحث والتأليف، يبرز تلك الدقائق في توزيع للموضوع على خطبة وأربعة أبواب، وتنسيق للمادة العلمية في كل باب على حدة، وتسلسل الأبواب وتتابعها وتعلق بعضها ببعض. وتلبث ملياً لإزاء عبارات ابن هشام وتراكيبه ومفرداته، يجلي بعد مقاصده في اختيار الكلمة والمصطلح والصيغة، ونسج العبارة والتركيب، وإيراد الأدلة والشواهد، واستخلاص النتائج وأشباهها والمفردات، وتوضيح الدلالات المختلفة للأدوات.. وقد نثر الكافيجي في طيات ذلك كثيراً من المصطلحات والمفاهيم المنهجية لأصول البحث والتأليف.

ثم أعاد النظر في عبارات ابن هشام، يفسر مفرداتها ويوضح مرامها الخاصة والعامة، ويكشف أبعاد مقاصدها ولطائف دقاتها. ثم رجع إليها كرة ثالثة، فحللها تحليلاً إعرابياً كاملاً، وبين علاقة كل مفرداتها وجملها بما حولها، وحدد الوظائف النحوية والقرائن الدالة والسمات المميزة، معبراً عن ذلك كله بدقة وإيجاز، ومستمداً أحكامه من مختلف المذاهب النحوية، ومستعيناً بالشواهد والأدلة والأمثلة، ليغني مضمون الكتاب، ويتابع مسار التفكير، ويملأ الثغرات التي خلفها ابن هشام بأدائه وبيانه واختياره.

من هذه الثغرات ما كان في الأحكام والوجوه النحوية، أعرض عنه ابن هشام لعدم اعتداده به، أو طواه في عباراته بإشارة خفية أو إيماء لطيف. فصار لزاماً على الشارح أن يستدرك ذلك، وييسر وجه الحق فيه. وقد أطل به هذا الواجب على نقاط دقيقة جداً، سها فيها ابن هشام أو الشراح، فكان أن تعقب الكافيجي السهو، وعرض تصويبه بحوار مصطنع، حافل بالحجاج والجدال والاستدلال. الأمر الذي أجاءه إلى ألوان من أصول المنطق وعلم الكلام، وجعله يستعين

(٢٠) زعم بعض الدارسون أن الشرح كله ممزوج بالمتن، وبعض آخر أنه كله مفصول عنه. الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٤٠ من مطبوعة دار الفكر وص ٧ من مطبوعة الرياض.



بمقدمات ومصطلحات من تلك النايح، بالإضافة إلى ما اعتمده من ميادين اللغة والنحو والبلاغة والتفسير والفقه...

وكثيراً ما تبسط في الكلام وتسمح في التعبير، فإذا هو يستقي من مختلف العلوم مفاهيمها، ويعرج على لغة المولدين، فيستخدم بعض المفردات والعبارات المحدثه، التي منها السائغ السليم المعاني، ومنها ما يقتضي النظر والتأمل.

وغالباً ما كان يستمد من المصادر المشهورة معلومات وإشارات وتوجيهات. فالمفردات يستعين على تفسيرها بـ «الصحيح» للجوهري، والآيات الكريمة يلتقط معانيها والتوجيهات النحوية لها من «الكشاف» للزمخشري كثيراً، ومن «أنوار التنزيل» للبيضاوي و «التفسير الكبير» للرازي قليلاً. أما النصوص النحوية فجمهورها وارد من «مغني اللبيب» لابن هشام وشرح قواعد الإعراب. وأما النصوص البلاغية والأصولية والمنطقية فمصدرها المصنفات الغفيرة التي يتعذر حصرها وتحديدها في غالب الأحيان.

ولم يقتصر تسمع المؤلف على تعبيره وحده. بل انسحب ذلك على التوجيهات الإعرابية للشواهد، والتحليل النحوي لنص ابن هشام. ولذا كنت ترى العلامة الكافيجي يتنقل بين المذاهب المختلفة، يختار منها في كل موطن ما يقرب منه ويسهل مأخذه، حتى يبدو طاهراً جلياً لديه لون من التعدد أو التناقض أو الإحالة.

تلك هي الصورة المبسطة لـ «شرح قواعد الإعراب» الذي صنعه الكافيجي، ووصل إلينا سليماً معافى بعد ستة قرون من العوادي والأحداث. وها أناذا في القرن الخامس عشر، وقد جاوزت حد الأربعين، بعد تمرس بالإعراب علماً وعملاً أكثر من ربع قرن، أقف خادماً متواضعاً في هذه السيل، لأقدم جهد ابن هشام والكافيجي محققاً منسقاً مبسراً، في كتاب لطيف أتيق مطبوع. وبذلك يخرج إلى الهواء الطلق ما كان حبيساً في خزائن المخطوطات وعوامل الحجب والإهمال<sup>(٢١)</sup>.

---

(٢١) زعم صلاح الدين خليل الموصلي أنه هو أول من ينشر كتاباً للكافيجي، حين نشر له: كتاب الشافي الكافي، وكتاب غرائب بحر الفوائد، ورسالة في بيان المعجزات. عالم التراث ١: ١١٣-١٢٥. والمعروف أن كتاب التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي كان قد نشره إسماعيل جراح أوغلي قبل ذلك في أنقرة عام ١٩٧٤ م. معجم المخطوطات المطبوعة ٥: ١١٠. ونشر علي زهن كتاب المختصر في عالم الأثر للكافيجي سنة ١٩٨٧ في دار الرشد بالرياض.



فتم التجربة ناضجة بإذن الله ، وتوثني أكلها يانعة سائغة .

## النسخ المخطوطة

لقد كثرت النسخ من هذا الكتاب في عهد مصنفه كما ذكرت ، ثم تكاثرت مع مرور الزمن وانتشرت في بقاع الأرض ، تشكو الحبس والضيق والإرهاق ، وتتخوف شبح الضياع والاندثار ، حتى يسر لي الله - تعالى - منها ما شجعني على البحث والتحقيق . فالنسخ المخطوطة المعروفة منها في دمشق لا تفي بحاجات العمل العلمي ، لما يشوبها من خروم وإخلال واضطراب . ولما وقفت في المغرب الحبيب على نماذج أخرى تكشف بواجر التكامل بين هذه وتلك ، واتضحت معالم السبيل القويمة . ولذا رجعت من رحلتي بنسختين ، وأضفت إليهما من دار الكتب الظاهرية آخرين ، فكان مجال يسر لتحقيق الكتاب ، وإخراجه إلى عالم الطباعة والنشر والتوزيع . وهذا وصف ما اعتمدت من النسخ .

## نسخة الحسينية (الأصل)

تحتفظ المكتبة الحسينية في الرباط ، بهذه النسخة تحت الرقم ١٩٨٨ . وهي تامة كاملة في ١٤٥ ورقة ، يشغل منها الكتاب ١٤٢ ورقة ، وبذيله ترجمة للمؤلف الكافيجي ، تحققت أن الناسخ نقلها من الضوء اللامع للسخاوي ، ثم قصيدة من الكامل في ٣٣ بيتاً ، مطلعها :  
هذا كتاب ، فاق كل كتاب أبدي كنوز قواعد الإعراب  
وختامها :

لا زلتم في رفعة ، ومهابة لا يدخلان ، الدهر ، تحت حساب  
ما زلتم الشحرور في دوج الهنا أو لاح بدر الثم دون ججاب  
وبذيلها : «نمقه وزهره ، بيده الفانية وحرره ، وبلطائف المدح خبره ، أفقر عباده محمد بن أحمد الشريف السوسي . لطف الله به في الدارين . آمين» .

وقد نظم الناسخ هذه القصيدة ، لتقرظ شرح الكافيجي ، ومديح من أكرمه في تونس ، فقدم له هذه النسخة . ثم أثبت بعد ذلك منظومتين ، تضمنت كل منهما الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها ، أولاهما في عشرة أبيات من الكامل مطلعها :

جُمِلَ أَنتَ، وَلَهَا مَحَلٌّ مُعَرَّبٌ سَبْعٌ، لَأَنَّ حَلَّتْ مَحَلُّ الْمُفْرَدِ

والثانية في ستة أبيات من الطويل مطلعها:

وَتُخَذَ جُمْلًا عَشْرًا وَسِتًّا، فَنَصَفُهَا لَهَا مَوْضِعُ الإِعْرَابِ، جَاءَ مُيُنَّا

هذه النسخة ليس لها عنوان، أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم. صَلَّى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً. الحمد لله الرفع لقواعد الدين والإسلام». وآخرها: «جعلنا الله وإياكم من أهل الجنة والثواب، وبوأننا في النعيم مع الأخيار والأصحاب، آمين يا مجيب الدعوات ومفتح الأبواب. والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة على سيدنا محمد وآله، وصحبه وسلم تسليماً.

نجز، بحمد الله وحسن عونه وبمنه، على يد أفقر الخلق إلى الحق، العبد العاجز الحقير الذليل الضعيف، محمد بن أحمد بن علي الشريف السوسي، نزيل تونس. تاب الله عليه، ونظر بعين إحسانه وكرمه إليه، وغفر له ولشأنه ووالديه. ووافق الفراغ منه سحر اليوم المسفر عن سابع شهر ربيع الأول، بل الثاني من شهور سنة ثمان وثلاثين وألف. أحسن الله ختامها. آمين».

وقد نسخها هذا الناسخ بخط مغربي جيد كامل الإعجام قليل الشكل، ميز فيه المتن بقلم أظهر، ثم رجع إليها يقابلها بالنسخة التي نقلت عنها، ليصوب ما سها عنه بصره أو طغى فيه قلمه. وقد بين ذلك في حاشية ختام النسخة بقوله: «بلغ مقابلة حسب الطاقة. ووافق الفراغ من مقابلته على الأم المنسوخ منها، يوم الخميس ثاني جمادى الأولى، عام ثمانية وثلاثين وألف». على أن هذه المقابلة لم تزل جميع مظاهر النقص والخلل. فقد بقيت في النسخة مواضع معدودة، شابها التصحيف والتحريف والنقص والإقحام، استعنت عليها بالنسخ الأخرى.

وزاد هذه النسخة قيمة اطلاع بعض العلماء عليها، وإلحاق طرر بهامشها فيها تصويبات محققة، وتوجيهات مفترضة، وتفسير لبعض المفردات والعبارات، وتنبية على المهم من رؤوس موضوعات الكتاب وإشاراته. أضيف إلى هذا أن ثلاث طرر نقلت في الورقة ٢٠ من هامش نسخة الشيخ أبي يحيى الرصاع التي كتبها بخطه، مما يشعر أن نسختنا عورضت أيضاً في بعض مواطنها بنسخة هذا الشيخ.

وقد تبين لي، بعد دراستي نسختنا هذه وتبع خصائصها ومعارضتها بالنسخ الثلاث



الأخرى، أنها تعود في نسبها إلى أم هي أقدم ما صنعه المؤلف من الكتاب. وذلك لما ظهر فيها من اختصار لبعض العبارات، وغياب لفقر كاملة. وكان من جماع هذا كله أن تميزت على سائر النسخ، وتصدرت عملية التحقيق، لتصبح الأصل المعتمد، وتحدد بأرقام أوراقها عبارات النص.

### نسخة الظاهرية (ظ)

تحتفظ بهذه النسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، تحت الرقم ٨١٧٢ عام. وهي "١" في ١٠٥ ورقات مسطرتها ٢١ر٥ × ١٥ر٥ سم. وفي الصفحة ٢٧ سطراً، كتبت بالسواد بخط معتاد مقروء معجم غير مشكول، والمثن بالحمرة حتى الورقة ٧٠، ثم بالسواد تحت خط في بقية الكتاب.

وقد اختل نسق الأوراق ١٢-١٩ فيها، فاستعنت عليه بالنسخ الأخرى. وترك فيها النسخ يائضاً مقداره صفحتان في الورقتين ٩٨ و ٩٩، تبعاً للأُم التي نقل منها، كما ترك هامشاً واسعاً أثبت فيه تصويبات بعضها محقق وبعض قائم على الظن، ولم يذكر اسمه وتاريخ النسخ. إلا أن مالك النسخة أفاد في تملكه إياها أنه استكتبها وتمت غرة ذي القعدة من سنة ١١١٣.

عنوان النسخة في الورقة الأولى: «كتاب شرح قواعد الإعراب، تأليف الشيخ الإمام والخير الهمام، أبي عبد الله محمد الكافجي الحنفي. رحمه الله رحمة واسعة ونفعنا بعلومه. آمين». وتحت العنوان تحبب فيه: «وقف نقيب السادة الأشراف محمد سعيد آل حمزة للمكتبة الظاهرية». أما ختام النسخة فهو: «جعلنا الله وإياكم من أهل الجنة والثواب، وبوأنا في النعيم مع الأخبار والأصحاب. آمين يا مجيب الدعوات ومفتح الأبواب. والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله».

وقد انفردت هذه النسخة بزيادة<sup>(٢٢)</sup> بعد الجملة التابعة لمفرد، في الورقتين ٢١ و ٢٢ منها، تمثل نصاً كاملاً مستقى من «مغني اللبيب»، وكثرت في النسخة صور التصحيف والتحريف

(٢٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية للنحو ص ٢٤٩-٢٥٠. وفيه بعض خلاف لما ذكرنا، مصدره السهو والعجلة.

(٢٣) انظر الورقة ١٣٠.



والتصرف والنقص، بالإضافة إلى اختصار بعض العبارات، كاستخدام: ح وانح ونم، للدلالة على: حيثئذ وإلى آخره ونسلم. والظاهر أن هذه النسخة منقولة من نسخة مغربية أو لها مرجع مغربي، لما جاء فيها من تصحيحات تناسب أصول الخط المغربي. ومع هذا كله، فقد حملت النسخة إلى مساعدة كبيرة في تحقيق النص، فرمزت إليها بالحرف: ظ.

### نسخة تطوان (ت)

تحتفظ بهذه النسخة المكتبة العامة بتطوان، في مجموع تحت الرقم ٥٣٤. ويضم هذا المجموع: حاشية على شرح المرادي للألفية، وتقييدات في النحو، وتحفة المودود لابن مالك، والفصيح في اللغة لثعلب، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي. والمجموع كله بقلم محمد بن أبي بكر الزياتي بدون تاريخ.

ويقع هذا الكتاب، كما أشرت، في آخر المجموع، ويشغل الصفحات ٢٧٢—٤٩٨ منه في ١١٣ ورقة من القطع الصغير، كتبت بالسواد بخط مغربي جميل معجم خال من الشكل، والمتن مميز بحرف أظهر. وقد جاء في كل صفحة ٢٣ سطراً، مع هامش واسع فيه تصويبات بعضها محقق وبعض مفترض، وإشارات ثلاث في الصفحات ٢٨٤ و ٤٥٠ و ٤٨٢ تشير بالاستفادة من نسخ أخرى للكتاب.

لم يضع الناسخ عنواناً لهذه النسخة، فأثبت غيرهم بهامش الورقة الأولى: «شرح قواعد الإعراب لابن هشام». ولهذا كان أول النسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم. صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً. الحمد لله الرفع لقواعد الدين والإسلام، الناصب لرايات الهدى إلى دار الخلد والسلام». وآخرها: «جعلنا الله وإياكم من أهل الجنة والثواب، وبوأنا في النعيم مع الأخيار والأصحاب. آمين يا مجيب الدعوات ومفتح الأبواب. والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة على سيدنا محمد وآله. تم الكتاب المبارك، بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً، على يد كاتبه محمد بن أبي بكر الزياتي. غفر الله له ولوالديه ولن علمه. آمين يارب العالمين».

وقد كان الناسخ متعجلاً ظاهراً الجهل بأصول العربية، فجاء في نسخته كثير من السقط

والتصرف في اللفظ والعبارة والنسق. إلا أنه، على الرغم من ذلك، ساهم بنسخته في توجيه بعض العبارات وتصويب كثير من المفردات، فرمزت إليها بالحرف: ت.

### نسخة الظاهرية (هـ)

تحتفظ بهذه النسخة أيضاً دار الكتب الظاهرية بدمشق، تحت الرقم ٩٦٥٠ عام. وهي<sup>(٢٤)</sup> في ١٧٣ ورقة، مسطرتها ٢١٥ × ١٣٥ سم، وفي كل صفحة ١٩ سطراً، كتبت بالسواد بخط بين النسخي والفارسي معجم نادر الشكل، وميز المتن عن الشرح بخط فوق عباراته. وقد كتب النسخة لنفسه رجل أعجمي اسمه محمود بن عثمان، وأنجزها في جمادى الآخرة سنة ١١٨٢، وأثبت في آخرها خاتمه مرتين إشارة إلى تملكه إياها.

ليس لهذه النسخة عنوان أيضاً. غير أن الناسخ سجل على الورقة الأولى بأسلوبه الأعجمي: «كافيجي على قواعد الإعراب». وقد جاء في أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الرفع لقواعد الدين والإسلام، الناصب لرايات الهدى إلى دار الخلد والسلام»، وفي آخرها: «جعلنا الله — تعالى — وإياكم من أهل الجنة والثواب، وبوأنا الله في النعيم مع الأخيار والأصحاب. آمين يا مجيب الدعوات ومفتح الأبواب. والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله، وصحبه أجمعين أجمعين. تم الكتاب.

تم الكتاب — والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب — على يد العبد الضعيف السيد محمود بن السيد عثمان — غفر الله له ولوالديه، وأحسن إليهما وإليه — في شهر جمادى الآخرة، في يوم جهار شنبه<sup>(٢٥)</sup>، في وقت بعد العصر، سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف.

وتمتاز هذه النسخة بتصويبات وتعليقات كثيرة جداً في الهامش وبين الأسطر، منها ما نقل عن نسخ أخرى<sup>(٢٦)</sup>، أو من «موصل الطلاب» للأزهري<sup>(٢٧)</sup>، أو «الكشاف» للزمخشري<sup>(٢٨)</sup>، أو

(٢٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية للنحو ص ٢٥٠.

(٢٥) جهار شنبه تعني بالفارسية: الأربعاء.

(٢٦) انظر الورقة ٦٣ ب و ١٨٧.

(٢٧) انظر الورقة ١١٧ و ١٣٤ و ٤٧ ب و ١٧٧.

(٢٨) انظر الورقة ١٦٥.

تفسير أبي السعود<sup>(٢٩)</sup>، أو «التعريفات» للجرجاني<sup>(٣٠)</sup>. وقد سجل بعض هذه التعليقات بقلم  
الناسخ نفسه، وبعض بقلم من اسمه فحمس أفندي<sup>(٣١)</sup>، وبعض آخر باللغة التركية.

ونحتاج أيضاً بوفرة الرموز اختصاراً للكلمات أو العبارات. وإليك نماذج ذلك:

الخ : إلى آخره

الظ : الظاهر

المص : المصنف

نع : تعالى

ح : حيث

سلم : صلى الله عليه وسلم

ع م : عليه السلام

بح : بظن

ثم : نسلم

واتفردت هذه النسخة أيضاً بزيادة في نص الكتاب<sup>(٣٢)</sup>، نشر أن الأم الأول هي التي  
إليها النص هي من آخر ما صدر عن المؤلف. بيد أن أصحبه الناسخ ألفت في أواخر كونه حياً،  
من السهو والتصحيف والتحريف والتصرف، جعلت النسخة دون ما نسخته، وإن لم تحجب  
الإفادة منها. ولذلك استعت بها في التحقيق، وبرزت إليها بالحرف : هـ.

### منهج التحقيق

تلك هي النسخ المخطوطة<sup>(٣٣)</sup> التي نسر في الحصول عليها، واتخذها في التحقيق.

(٢٩) انظر الورقة ١٧٣.

(٣٠) انظر الورقة ١٦٤.

(٣١) انظر الورقة ٢٤ ب و ٤٦ ب و ٤٧ ب و ٧٣ ب و ٧٥ ب.

(٣٢) انظر الورقة ١٣٥ أ و ١١٨ ب و ١٢٤.

(٣٣) ثمة نسخ خطية كثيرة للكتاب. ومنها النسخة التي في القاهرة. ١٨٠٣ طم - وقد استعت  
يا أحياناً - ونسخ هي في مكتبة المؤلف ١٢٦٨، وباريس ١٠٩٨، ومكتبة القومية



فكان أن جعلت الأولى أصلاً للنص فحددت به أرقام أوراقها، ثم عارضته بالنسخ الثلاث مصححاً ومتمماً ومنقحاً، وأثبت من الخلافات بينها ما يخدم النص في توجيه أو معنى أو إشارة. أما أوهم النسخ، من سقط وإقحام وتصرف، فقل أن حفلت بها. وعلى الرغم من الخلاف الكثير، كان تقارب بين الأصل وهـ، وتقارب آخر بين ظ و ت.

أضف إلى هذا أن متن الإعراب اختلفت النسخ كثيراً في تحديده، مما دعا إلى الاستعانة ببعض المطبوعات لتحقيق عباراته وألفاظه. ولذا رجعت إلى مطبوعة دار الفكر من «الإعراب عن قواعد الإعراب» رامزاً إليها بالحرف ع، وإلى «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للأزهري رامزاً إليه بالحرف م، وإلى «حل معاهد القواعد»<sup>(٣٤)</sup> لأبي الثناء الزهلي أحمد بن محمد رامزاً إليه بالحرف ح. ولما كان المتن في الأخيرين ممزوجاً بالشرح متصرفاً فيه، وإن ميز بأقواس أو خطوط، فكثيراً ما تداخلت العبارات، فأقحم في المتن ما ليس منه، أو سلب منه ما هو له. وقد حاولت تمييز ذلك ما استطعت، وأثبت الخلافات في التعليقات، مع العلم أن بعض ما زادته<sup>(٣٥)</sup> تلك المطبوعات هو نقول وليس مما يعود إلى ابن هشام.

والكافيحي كان، كما ذكرت، قد مزج غالباً متن ابن هشام بالشرح، فاضطر أن يتصرف في تراكيب ابن هشام أحياناً، ليطوعها لأسلوبه في التعبير والتصنيف، أو أن يغير المواقع الإعرابية للمفردات. وهذا كله ولد خلافاً في نص المتن، ظهر في التعليقات، وأجهدني في تتبعه وتمييزه من الشرح، لأجعله بحرف أسود ظاهر للعيان وأكثر ضبطاً من عبارات الشارح.

أما شرح الكافيحي وحده فقد ساعدني في تحقيقه أيضاً كل من «مفني اللبيب» و «موصل الطلاب» و «حل معاهد القواعد». ذلك أن الكافيحي استقى نصوصاً كثيرة من كلام

---

٩٨٨، ومدرسة الصائغ الجلسي ١١/١١، وقلج ٩٤٦، وسليم آغا ١١٤٢، وهرستون

٤٥٧، وهرلين ٦٧٠٧، وسرويل ٣١١: ٢، والقاهرة ١٢١: ٢ من الثاني. وانظر بروكلمان ٢:

١٨.

(٣٤) طبع في إستانبول تحت عنوان: شرح مفيد القواعد.

(٣٥) يرى ناشر مطبوعة الرياض في ص ٨-١٧ أن هذه الزوائد كلها لابن هشام نفسه. وقد

استعنت بهذه المطبوعة أحياناً في التحقيق أيضاً.



ابن هشام في «المغني»، في حين أن الأزهرى استعان بمجمل وعبارات وفقر من كتاب الكافي جى .  
ولا سيما في أول الشرح وآخره . أما «حل معاهد القواعد» فقد نُثر في هامش مطبوعته وبين  
الأسطر والكلمات عدد غفير جداً من أقوال الكافي جى . وكان أن مثل لي هذا أيضاً ما يشبه  
النسخة الممزقة من الشرح ، رجعت إليه في الضبط والتحقيق .

ولما كانت النسخ أو المطبوعات كثيراً ما تلتقي في اللفظ والعبارة ، وكان من واجبي تخفيف  
حدة الرموز وتشعب الخلافات وكثرة التكرار ، فإنني عبرت عن ظ و ت وه معاً بالنسخ ، وعن ع  
و م و ح معاً بالمطبوعات . وكذلك فعلت في عدد من المصادر التي رجعت إليها ، فاختصرت  
عناوينها بذكر أقل ما يكفي للدلالة عليها .

وقد كان لسعة أفق الشارح ، وتعدد مناحي علومه وثقافته ، أن احتشد في ثنايا عباراته كثير  
من المصطلحات المتناثية المصادر . فمن العلوم العقلية استعان بنحو : القياس الاقتراحي والاستثنائي  
وقياس الخلف ، والقضية والحد ، واللازم والمزوم ، والسبب والمسبب ، والذات والعرض ، والبسيط  
والمركب ، والدور والمصادرة ، والتقريب والتقريب ، والمطلق والمقيد ، والمثال والشاهد ، والاحتمال  
والوقوع ، والنوع والصنف ، والغلبة والكثرة ، والاستنباط والتعليل ، واللمية والإنية ، والحشية  
والترتب ، والبرهان والدليل ، والمظنة والمثنة ، والظاهر والخفي ، والتحقيق والنظر ، والرواية والدرابة ،  
والبديهي والكسبي ... ومن العلوم الأدبية استقى نحو : التجنيس التام والخطي ، واللف والنشر ،  
والاستثناء والحصر ، والإنشاء والخبر ، والإعراب المحلي والتقديري ، والعامل اللفظي والمعنوي ،  
والنسبة والعلاقة ، والإلغاء والتعليق ، والمختص والمشارك ، والتقوية والتوكيد ، والحال المنتقلة واللازمة ،  
والنكرة والمعرفة ، والتعدية واللازم ، والمستقر واللغو ، والعرف والمجاز ، والاستغناء والاكتفاء ، والصريح  
والمؤول ، والتوقع والتقريب ، والمصاحبة والاستعانة ، والمتبوعة والمعمولية ، والأصلي والزائد ...

وكان علي إزاء هذا التشار المتراكب أن أقرب المعاني والدلالات الخاصة ، فلجأت إلى التفسير  
والتوضيح والتخيل أحياناً هنا ، وفي المفردات اللغوية والفنية والمجازية والعبارات المستغلقة التي تحتاج  
إلى التفسير والشرح . هذا بالإضافة إلى ضبط المشكل من الكلمات وسائر الآيات الكريمة  
والنصوص القديمة ، ولا سيما متن ابن هشام ، وإلى التعريف بالأعلام والكتب غير المطبوعة مما أورد  
اسمه الشارح .

وقد عانيت كثيراً من صعوبة توزيع نص الكتاب في فقر ، وإلحاق علامات الترقيم بمواضعها المناسبة . ذلك لأن الشارح مزج عبارة ابن هشام بكلامه في كثير من الأحيان ، فتعذر بيان الاستئناف والعطف والاعتراض والفصل والوصل ، وتمييز الاقتباس من التعليق والاستنتاج أحياناً . وكان لا بد من الظن في بعض المواطن دون اليقين ، ومن زيادة عناوين تيسر التقسيم والتوزيع ، حصرت الفرعية منها بين قوسين معقوفتين ، وأطلقت ما سواها لاستعصائه على الحصر .

وكثيراً ما استعان الشارح في تفسيره وإعرابه وتعقبه ونقده ، باقتباسات صريحة أو خفية ، من المصادر اللغوية والنحوية والبلاغية والقرآنية والأدبية ... فكان عليّ أن أرد تلك النصوص إلى مظانها ومواطنها ، للتحقق والإحالة المساعدة على الفهم . وأكثر من ذلك كانت إحالاته في الكتاب نفسه ، إذ يشير في طيات عباراته إلى ما مضى أو ما سيأتي . فحاولت أيضاً ربط تلك الإشارات بالمواضع المقصودة ، ليصبح بين أجزاء النص كله تعاون وتكامل .

ولأن الشارح تأثر تعبير النظائر والمولدين أحياناً ، جرى على قلمه تسميع في الصياغة والتركيب ، كالتعبير عن «ها» ضمير الغائبة بالهاء ، واستخدام الواسطة بمعنى الوساطة ، ونسبة التأنيث إلى الفعل ، وتسمية المصدر المؤول جملة ، والإخلال بتذكير العدد وتأنيثه ، وتعديّة المخالطة والمشابهة بالباء ، واستحق وأعطى باللام ، وتلقي جواب الشرط الجازم باللام ، وحذف الفاء من جواب «أما» ، وإدخال «هل» على النفي ، وتأخير أداة الاستفهام عن الصدارة ، وتحلية «غير» بـ «أل» مع أنها مضافة ... وقد اقتضى مني هذا أن أتبع تسميحه وأوجه ما كان منه صواباً ، وله وجه في العربية ومذاهب النحاة ، وأسجل عليه السهو فيما تعذر عليّ تخريبه .

وكذلك كان شأنه في بسط وجوه الإعراب . فهو يتعاطى بعض الاتجاهات النحوية البعيدة أو الغريبة أو المتناقضة ، كجعله نائب الفاعل فاعلاً ، والمبتدأ بدلاً ، والحال صفة ، والمضارع في حيز النهي أمراً ، وإعراب التراكيب إعراباً معنوياً يخالف أصول النحو ، ونفي ما أثبتته قبل ، وإثبات ما نفاه قبل أيضاً . فهو يذهب إلى أن شبه الجملة المتعلقة بكون عام محذوف ليست هي صاحبة المحل ، ثم تراه في مواطن كثيرة يجعلها هي الخبر أو الصفة أو الحال أو صلة الموصول . وقد كان له ، على سعة علمه ودقته ، زلات خفية في التعبير والإعراب ونسبة المذاهب ، فتعقبته في ذلك مبيناً وجه الصواب ، بالحجة والدليل .

هذا هو مبلغ جهدي ، أضعه بين أيدي الإخوة والزملاء والطلاب<sup>(٣٦)</sup> ، راجياً من الله — عز وجل — أن يتغمده بفضله ورضاه ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ومناراً لي في الدنيا والآخرة . وما ذلك على الله بعزيز .

حلب

السبت ١٢ ربيع الأول ١٤٠٩  
الموافق ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٨

### الدكتور فخر الدين قباوة

---

(٣٦) أخدم هذا الكتاب مراراً ولما يصدر منه شيء . فقد حققه الدكتور محمود فجال ، وحصل به على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٩٧٥ . وعمل في تحقيقه لنيل درجة الماجستير كل من علي عبد الله حسين العنكي في الجامعة المستنصرية ببغداد ، ومحمود بن أحمد أمين السويدي في جامعة دمشق . أخبار التراث العربي ١٦ : ١٦ و ١٧ : ٦ و ١٩ : ١٩ . وقيل : إن درجة الدكتوراه نالها فتح الله صالح علي المصري من جامعة الأزهر بتحقيقه هذا الكتاب أيضاً .



## الرموز المستخدمة ودلالاتها

الأصل :	نسخة الخزانة الحسينية ذات الرقم ١٩٨٨ .
إلخ :	إلى آخره .
ت :	نسخة المكتبة العامة بتطوان ذات الرقم ٥٣٤ .
ح :	حل معاهد الإعراب .
ظ :	نسخة دار الكتب الظاهرية ذات الرقم ٨١٧٢ عام .
ع :	الإعراب عن قواعد الإعراب مطبوعة دار الفكر .
م :	موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب .
المطبوعات :	ح و ع و م .
النسخ :	ت و ظ و هـ .
هـ :	نسخة دار الكتب الظاهرية ذات الرقم ٩٦٥٠ عام .













من نسخة الظاهرية (هـ)

بغيره والمراد منها هنا قاعدة الاعراب به الحسن قبولها  
 بغيره وذلك ضبط الجمل التي لها محل من الاعراب ولا  
 التي ليست لها محل من تفصيل الاعراب في الجارة والمجرور وفي  
 الظرف لا غير ذلك الذي حصل من جنس رعاية القاعدة التحوطية  
 التي رتبها على حسن الترتيب ويجوز ان يكون المراد منها العبارات  
 المحترقة فيكون القواعد جارية عن المعاني ويجوز ان يراد بالعكس  
 ويمكن حمل الكلام على الاطلاق والتقييد لكن الظاهر هو الذي  
 قد مرنا به جليلا وعظيما كثيرا يقال فلان اجل اي عظيم قدره  
 ويقال ما اجلني ولان في اي ما اعطاني قبلا ولا كثيرا وب  
 جلالة القدر كون وضع الكتاب على نظم انيق بحيث لم يسبق اليه  
 غير الشيخ في قواعد ما خوذ من قواعد البيت وهي احسانه وشتاقها  
 من القواعد بعين الالباب مرفوع الكل على انه صفة ثانية لقوله  
 جمع قاعدة هـ في الاصطلاح فنية موضوعها التي ينطبق على جميع  
 احكام جزئية لا يستعرف احكامها منها والمراد منها ما يكون احدي  
 مقدمات الدليل كقولنا كل ما اشتمل على علم للضابطية فهو مجرور  
 فاذا اردنا الاكتمال لال بصورة القياس الاقراني على ان زيد في  
 قولنا زيد قائم مرفوع مثلا فنقول زيد شمس على علم الفاعلية فكان  
 وكل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع فزيد مرفوع ووافقنا  
 الاكتمال لال بالقياس للاستثنائي عليه فنقول كل لم يكن زيد مرفوعا

من نسخة الظاهرية (هـ)

من نسخة الظاهرية (هـ)

من نسخة

من نسخة الظاهرية (هـ)

شرح  
قواعد  
الأعراب  
لابن هشام



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ، وَسَلَّم تَسْلِيمًا<sup>(١)</sup> .

الحمد لله الّزّافِع لقواعد الدِّين والإسلام ، النَّاصِب لرايات الهدى إلى دار  
الخلد والسّلام ، والصّلاة على الرّسول محمّد سيّد الأنام ، وعلى آل وأصحابه  
النّجباء<sup>(٢)</sup> الكرام ، ما ركع السّاجد مع الإمام ، وزهر النّور<sup>(٣)</sup> في الأكلام .

أما بعد ، فَإِنَّ الْعَبْدَ الْمُسْتَعِذَّ مِنْ فَيْضِ فَضْلِ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ ، مُحَمَّدَ بْنَ سُلَيْمَانَ  
الْمَشْهُورَ بِكَافِيَجِي بَيْنِ الْأَصْحَابِ ، يَقُول :

لَمَّا رَأَيْتُ الْكِتَابَ الْمُسَمَّى بِـ « الْإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ » لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ  
جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ هِشَامٍ — رَزَقَهُ اللَّهُ حُسْنَ الْمَآبِ —  
فِي غَايَةِ حُسْنِ الْوَقْعِ<sup>(٤)</sup> عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ ، وَنَهَايَةِ عُمُومِ التَّمَعُّعِ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ مِنْ  
الطُّلَّابِ ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَفْنٍ عَنْ شَرْحِ يُسْفِرُ عَنْ وَجْهِهِ مَخْذَرَاتِهِ النَّقَابِ<sup>(٥)</sup> ، وَيُبْرِزُ  
خَفِيَّ مَكْنُونَاتِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ ، اسْتَخَرْتُ اللَّهَ — تَعَالَى — فِي أَنْ أَرْتَبَ لَهُ شَرْحًا  
يُبْذُلُ آيَاتِ شَوَارِدِهِ الصُّعَابِ ، وَيَكْشِفُ عَمَّا أُودِعَ فِي قَوَاعِدِهِ مِنَ التَّحْقِيقِ

(١) سقط السطر من ظ و هـ .

(٢) ظ : النجب .

(٣) النور : الزهر .

(٤) ظ : « الموقع » . وانظر المغني ص ١ .

(٥) انظر التصريح ١ : ٣ .

شبه<sup>(٦)</sup> الشك والارتياب ، ويجعل الخفي من لطائف مستودعاته كالشمس مشرقة بعد  
تكشف السحاب ، وأضفت إلى ذلك من المباحث التفسيرية وغيرها ما يناسب  
سياق الكتاب ، متمسكاً<sup>(٧)</sup> بحبل الصواب . وهو المعين ومفتح الأبواب .

## [ شرح الخطبة ]

قال الشيخ<sup>(٨)</sup> ، اقتداءً بكتاب الله الكريم : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .  
أقول : ههنا<sup>(٩)</sup> أبحاث ، لا بد من التنبيه عليها .

فالأول : أن الباء حرف من حروف المعاني<sup>(١٠)</sup> ، يُؤتى بها لربط أمر بأمر ،  
ومعناها ههنا المصاحبة والملابسة<sup>(١١)</sup> ، كما في قوله تعالى : ( تَبُثُّ بِالذُّهْنِ )<sup>(١٢)</sup> .  
ويجوز أن تكون للاستعانة<sup>(١٣)</sup> ، كالباء في قولك : كتبت بالقلم . فاعلم أن الأول  
يناسب الدراية<sup>(١٤)</sup> ، والثاني يناسب الرواية . لكن الأول لما كان أظهر رجح على  
الثاني .

فإن قلت<sup>(١٥)</sup> : إذا جاءت حروف على حرف واحد فالقياس أن تُبنى على  
الفتحة التي هي أخت السكون ، نحو كاف التشبيه . فما بال الباء بُنيت على

(٦) في الأصل و ت : شبه .

(٧) ظ هـ : متمسكاً .

(٨) زاد هنا في ت : رحمه الله .

(٩) في الأصل و ت : هنا .

(١٠) حروف المعاني هي الحروف التي تفيد معاني نحوية في التركيب ، ولا يتحدد معناها إلا بالسياق .

(١١) باء المصاحبة والملابسة تدل على الحال وينحس في موضعها كلمة مع .

(١٢) الآية ٢٠ من المؤمنون .

(١٣) باء الاستعانة تدخل على آلة الفعل ، ويستعان بما بعدها لتحقيق الفعل .

(١٤) الدراية : العلم المقنن من قواعد النحو والعقل . وتقابلها الرواية . وهي العلم المقنن من السماع  
أو النقل الصحيح عن المصادر الموثوق بها .

(١٥) الفقرة من الكشف ١ : ٣ - ٤ بتصرف يسير .



الكسر؟ قلت: لما كانت لازمة للحرفية والجبر<sup>(١٦)</sup> اقتضى ذلك.

البحث الثاني: أن متعلق الباء محذوف. فعند<sup>(١٧)</sup> البصريين تقديره: ابتدائي كائن باسم الله — فيكون المحذوف حيث<sup>(١٨)</sup> ثلاثة أشياء: المضاف والمضاف إليه والكون — وعند الكوفيين تقديره: ابتدأت باسم الله. فيكون الجار مع المجرور متعلقاً بالفعل المحذوف، منصوب المحل.

قال صاحب «اللباب»<sup>(١٩)</sup>: قول النحاة: «الجار مع المجرور في محل النصيب» محمول على المسامحة، إذ لا شك أن منصوب المحل هو المجرور فقط، بشهادة المعنى المستقيم، وبدلالة الذوق السليم. أقول: يدل على ذلك إدخال كلمة «مع» على المجرور. فإنها تدل على المتبوعة<sup>(٢٠)</sup> والأصالة. ألا ترى أنهم يقولون: جاء الوزير مع السلطان، ولا يقولون: جاء السلطان مع الوزير؟

فإن قلت: الجار له تعلق بمعنى الفعل، والمجرور له تعلق به<sup>(٢١)</sup>. فما الفرق بينهما؟ قلت: تعلق الجار من جهة الإفضاء<sup>(٢٢)</sup>، وتعلق المجرور من جهة المعمولية<sup>(٢٣)</sup>. فمعلوم أن محل الإعراب إنما يتصور في الجهة الثانية، فقط.

(١٦) في الأصل و ت و هـ: «لازمة للحرف والجبر». ظ: «لازمة للجبر والجبر». والتصويب من نسخة الظاهرية ذات الرقم ١٨٠٣ عام. وانظر الكشف والكيلات ٤: ١٦٨.

(١٧) ت: عند.

(١٨) سقطت من ظ. ت: ح. هـ. وهو اجتزاء بالحرف الأول من «حيث»، بكسر وروحه في ت و ظ.

(١٩) لباب الإعراب كتاب مشتمل على ملخص أبحاث المتقدمين في ألفاظ بليغة. وهو من أصعب الكتب وأوعرها، لما فيه من مسائل غريبة أو عميقة. صنفه تاج الدين محمد بن محمد المعروف بالفاضل الأسفراييني المتوفى سنة ٦٨٤. كشف الظنون ص ١٥٤٣ — ١٥٤٦ وفهرست الكتبخانة ٤: ٣٧. ولأبي البقاء المكي المتوفى سنة ٦١٦ كتاب اسمه «اللباب في علل البناء والإعراب». كشف الظنون ص ١٥٤٣. وفي الأصل: صاحب الكشف.

(٢٠) المتبوعة: كون الشيء متبوعاً يلحق به غيره. فهو كالأصل وما يتعلق به تابع له وفرع.

(٢١) ظ هـ: له به تعلق.

(٢٢) وفي حاشية ت، تفسيراً ظ: أي: «الإيصال». والمراد به إيصال معنى الفعل وما يشبهه إلى مدلول الاسم.

(٢٣) المعمولية: كون الشيء معمولاً لغيره، أي: مسلطاً عليه عامل نحوي.

وعند صاحب «الكشاف»<sup>(٢٤)</sup> تقديره: «باسم الله أقرأ»، كما إذا قال المسافر في وقت ارتحاله: «باسم الله» فإنه يتعلّق بـ «أرتحل»، أي: باسم الله أرتحل.

فإن قلت: إذا كان المتعلّق هو القراءة عنده فما معنى قوله: «على معنى: متبركاً باسم الله أقرأ»؟ فإن المتبادر من هذا القول أن المتعلّق هو التبرّك لا القراءة، فلا يتمّ التقريب<sup>(٢٥)</sup>. قلت: إن هذا ميل منه إلى جانب المعنى، لا بيان المتعلّق. ألا ترى أنهم يقولون: معنى كتبت بالقلم معنى كتبت مستعيناً بالقلم، ومعنى سرّ من البصرة معنى سرّ مبتدئاً من البصرة؟ وأمثال هذا أكثر من أن تُحصى<sup>(٢٦)</sup>.

ومن قال: «إن الجارّ مع المجرور متعلّق بالحمد»، فيكون المتعلّق مذكوراً فقد لغا. فإن ذلك بعيد من جهة اللفظ والمعنى. فإن القصد ههنا إلى نفس الحمد، لا إلى تعلّقه، كما لا يخفى على ذوي<sup>(٢٧)</sup> الفطرة السليمة. هذا، وإن المحذوف ثابت لغة [وفكراً]، ساقط [لفظاً و] ذكراً<sup>(٢٨)</sup>. وإلا فلا يكون الحذف من الأبحاث المتعلّقة باللغة.

البحث الثالث: أن ما ذهب إليه صاحب «الكشاف» ههنا هو المختار. فإن فيه قلة الحذف، ورعاية حق خصوصيّة المقام، ودلالة على اختصاص القراءة باسم الله، وتعليماً للمؤمنين بأنّ طريقهم هو الحق والصواب، وتعرضاً للكفار بأنّ سبيلهم هو الخطأ والطغيان. فمعلوم أنّ هذه الاعتبارات تُناسب نظم القرآن، وتشهد

(٢٤) ١ : ١ - ٣.

(٢٥) التقريب: سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب. فإذا كان المطلوب غير لازم واللازم غير مطلوب لا يتمّ التقريب. التعريفات ص ٦٧.

(٢٦) في كلام الشارح تسميح ومغالطة. فقد رجع في البحث الأول أن تكون باء التسمية للمصاحبة، والمصاحبة غير التبرّك والاستعانة والابتداء. فإذا أراد أن التبرّك ملازمة وهي من المصاحبة فتعلّق الباء يكون بالحال المحذوفة لا بالفعل. انظر ٦١ أ. وهذا يعني أن المحذوف هو الفعل والفاعل والحال.

(٢٧) ت: ذي.

(٢٨) في الأصل و ت و ه: «ثابت لغة ساقط ذكراً». والتمّة من ظ.



بفصاحته وغاية إعجازه . وأما ما ذهب إليه البصريون والكوفيون<sup>(٢٩)</sup> فهو خالٍ عما ذكر . بل غاية جلّ أمره بيان المتعلق من غير رعاية المقام . وأنت خير بأنّ التقدير مهما كان أوجز كان أولى ، لا سيما مع تلك الدقائق اللطيفة .

فإن قلت : فلا يكون الابتداء بـ « باسم الله » على ما اختاره ، وقد ورد الحديث<sup>(٣٠)</sup> : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ<sup>(٣١)</sup> فِيهِ بِإِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْشَرُ » . قلت :  
 ١٢ الابتداء أمر عرفي<sup>(٣٢)</sup> ، يُعتبر ممتدّاً من حين الأخذ إلى الشروع في البحث والمقصود ، فيحصل الابتداء بـ « باسم الله » . وقول من قال : « إِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يُبْتَدَأُ بِهِ وَيُشْرَعُ فِيهِ ، كَالْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا » فهو مردود ، لأنّه يُخالف المفهوم الظاهر من الحديث .

فإن قلت : تقدير المتعلق « ابتدئ »<sup>(٣٣)</sup> يلام مفتوح الكلام ويناسب منطوق الحديث . قلت : نعم ، لكنّ رعاية مقتضى المقام أمر راجع ، وشاهد يكشف أسرار بلاغة نظم القرآن .

البحث الرابع : أنّ قوله ، عليه السّلام<sup>(٣٤)</sup> : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ<sup>(٣٥)</sup> فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْزَمُ<sup>(٣٦)</sup> يُعَارِضُ قَوْلَهُ ، عليه السّلام : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ<sup>(٣٧)</sup> فِيهِ بِإِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْشَرُ » . فإنّ الابتداء بأحدهما يفتوّث الابتداء بالآخر . فكيف تتوفّق بينهما ؟

قلت : الأصل أنّ الدّليلين إذا تعارضا لا يُتركان ، مهما أمكن الجمع بينهما .

(٢٩) ظ : الكوفيون والبصريون .

(٣٠) الجامع الصغير ٢ : ١٥٣ .

(٣١) في الأصل و : هـ : لم يبدأ .

(٣٢) العرفي : ما بني على العرف . وهو ما استقر في النفوس بشهادة العقول ، وثقته الطباع بالقبول .

(٣٣) في الأصل و ظ : هـ : ابتداء . هـ : ابتداء .

(٣٤) ت : الصلاة والسلام .

(٣٥) في الأصل و ظ : هـ : لم يبدأ .

(٣٦) الجامع الصغير ٢ : ١٥٣ ، ونيل الأوطار ١ : ٥ ومطالع المسرات بجلاء دلائل الحيات ص ٥ .

فإن الأعمال بهما بقدر الإمكان أولى من الإهمال بالكلية، ومن الأعمال بأحدهما .  
فحمل<sup>(٣٧)</sup> حديث التسمية على ابتداء الكلام، بحيث لا يسبقه أمر من الأمور، وحمل  
حديث التحييد على ابتداء ما عدا التسمية . فإن حديث البسملة أقوى، بكتاب الله  
الوارد على هذا المنوال، وبالإجماع المنعقد عليه .

فإن قلت : أرى كثيراً من الأمور يُبتدأ فيه بـ « باسم الله » ، مع أنه لا يتم ،  
وأرى كثيراً<sup>(٣٨)</sup> بالعكس . فما المراد من الحديث ؟ قلت : المراد منه ألا يكون معتبراً في  
الشرع . ألا ترى أن الأمر الذي ابتدئ فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعاً ، وإن كان  
تاماً<sup>(٣٩)</sup> حسناً ؟

هذا . وإن الاسم أصله « مَمْرٌ » عند البصريين ، حُذف آخره ، وبني أوله  
على السكون ، وأدخل عليه مبتدأ به همزة الوصل ، لأن عادة العرب أن يتدثروا  
بالمتحرك ، ويقفوا على الساكن .

فإن قلت : الابتداء بالساكن ممتنع أو ممكن ؟ قلت : الحق ههنا هو التفصيل  
بأن يقال : إن كان السكون للساكن لازماً لذاته بمتنع ، كالألف ، وإلا فيمكن . لكنه  
لم يقع في كلامهم ، لسلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة .

ويجيء « سُمِّي » كهذى لغة فيه . قال<sup>(٤٠)</sup> :

« واللَّهُ أسماكَ سُمِّي مُباركاً . »

فالاسم<sup>(٤١)</sup> إن أُريد به اللَّفْظ فغير المسمَّى ، وإن أُريد به ذات الشيء فهو عين  
المسمَّى . لكنه لم يشتهر بهذا المعنى . فعلم من هذا إمكان حمل النزاع على النزاع

---

(٣٧) بقية الفقرة في الصريح ١ : ٥-٦ بحرف .

(٣٨) زاد هنا في ت : من الأمور .

(٣٩) ظ هـ : تماماً .

(٤٠) البيت لأبي خالد القناني . الإنصاف ص ١٥ والمعنى ١ : ١٥٤ ، واللسان والتاج (سمو) وميز

القواعد ص ٨١ .

(٤١) هذه الفقرة والتي بعدها في الصريح ١ : ٧ بحرف .



اللفظي . قال الإمام الرازي<sup>(١)</sup> : إنا لم نجد شيئاً معتداً به في النزاع أن الاسم هل هو عين المسمى أو غيره ؟

فإن قلت : فكيف تُفيد إضافة الاسم إلى « الله » — تعالى — مع أنه اسم<sup>(٢)</sup> ،  
ليس له اسم ؟ قلت : إنها من قبيل إضافة العام إلى الخاص<sup>(٣)</sup> ، كخاتم فضة ، إذ لا  
ب ٣ حَجَرَ عن ذلك . فإن اعتبار الخصوص فيه إنما هو بحسب اللفظ ، فقط وقيل :  
المضاف ههنا مُقحم ، دخوله وخروجه مَبَيَّن ، جيء به لإرشاد حسن<sup>(٤)</sup> الأداء ، مع  
دفع الالتباس وتوهم التخصيص . وقيل : إن الاسم ههنا بمعنى التسمية . وقد يُجاب  
بأن في الكلام حذف مضاف ، تقديره<sup>(٥)</sup> : باسم مسمى الله .

فإن قلت : لم لم تُكتب الألف على ما هو وضع الخط ؟ قلت : حُذفت الألف  
لكثرة الاستعمال ، وطولت الباء عوضاً عنها<sup>(٦)</sup> . قال عبد الله بن درستويه<sup>(٧)</sup> :  
خطان لا يُقاسان : خطُ المصحف ، وخطُ العروض .

---

(٤٢) أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر القمي الشافعي المشهور بالفخر . مفسر ومتكلم وفقه  
وأديب . توفي سنة ٦٠٦ . طبقات الشافعية ٥ : ٣٥ . وانظر التفسير الكبير ١ : ٥٦ — ٨١  
ولوامع البينات ص ٣ — ١٨ .

(٤٣) يريد : مع أن الله هو الاسم . وجملة « ليس له اسم » هي صفة لخبر « أن » . انظر إملاء مامن به  
الرحمن ١ : ٤ .

(٤٤) العام : لفظ وضع لكثير من المدلولات غير محصور . والخاص : لفظ وضع لمدلول معلوم على  
الانفراد .

(٤٥) ت : للإرشاد إلى حسن .

(٤٦) ت : و تقديره .

(٤٧) العرض يتعدى بالحرف « من » . وتعديه به « عن » مولدة لا يعتد بها . وقوله : « طولت الباء ... »  
أي : وصلت بما بعدها فطالت به . والحذف بالتطويل والاستطالة ضرب من التخفيف لوجود ما  
يعوض من الم حذف .

(٤٨) أبو محمد عبد الله بن جعفر . نحوي مشهور ، روى عن المبرد وابن قتيبة ، وانتصر لمذهب  
البصريين ، وتوفي سنة ٣٤٧ . إنباه الرواة ٢ : ١١٣ . وانظر كتاب الكتاب لابن درستويه ص ٧  
وهمع الموامع ٢ : ٢٤٣ .

والله : عَلَّمَ دَالَ على الذات المعبود بالحق، إذ لو لم يكن علماً لما أفاد التوحيد. لكنّه مفيد، فيكون علماً.

فإن قلت: إفادة التوحيد موقوفة على العَلَمِيَّة، والعَلَمِيَّة موقوفة على الإفادة، فيدور. قلت: الإفادة موقوفة على ذات العلم، بدون اعتبار كونه علماً، وهي لفظة الجلالة. والعَلَمِيَّة، أي: كون ذلك اللفظ علماً، موقوفة على الإفادة. فلا دور<sup>(٤٩)</sup>، لاختلاف الجهة. وأنت خير بأن كون الشيء بديهياً<sup>(٥٠)</sup> لا يستلزم كون وصفه بديهياً.

فإن قلت: أليس هذا إثبات اللغة بالاستدلال، وذا لا يجوز. فإن اللغة لم تُبنى على المشاحة<sup>(٥١)</sup>؟ قلت: ليس الأمر كذلك. بل هو في الحقيقة تصوير المنقول بالمعقول، يُرى أنه من المباحث القطعية. قال<sup>(٥٢)</sup> الله، تعالى<sup>(٥٣)</sup>: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً) أي: هل تعلم أحداً سُمِّيَ<sup>(٥٤)</sup> بهذا الاسم غيره؟ كذا روي عن الخليل وابن كيسان<sup>(٥٥)</sup>.

ولأجل هذا اختص الحمد بهذا الاسم، لأنه لما كان علماً للذات المستجمع<sup>١٤</sup> لجميع الصفات كان تلبس الفعل به في قوة تلبسه بجميع أسمائه وصفاته، من غير عكس. ألا ترى أن الإيمان اختص بهذا الاسم، حيث قال النبي، عليه السلام<sup>(٥٦)</sup>:

(٤٩) الدور: توقف كل من الشئين على الآخر.

(٥٠) البديهي: ما لا يتوقف علمه على نظر وكسب، سواء احتاج إلى حذر ونجدة أو لا. كقصور الحرارة والبرودة.

(٥١) المشاحة: المنازعة. وفي الأصل: المساحة.

(٥٢) ت هـ: وقال.

(٥٣) الآية ٦٥ من مريم.

(٥٤) ظ: يسمى. ت: تسمى.

(٥٥) أبو الحسن محمد بن أحمد. لغوي غوي أخذ عن الليد وطلب، توفي سنة ٢٩٩. طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠.

(٥٦) ظ ت: قال صلى الله عليه وسلم. هـ: قال النبي عليه الصلاة والسلام.



« أَمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »<sup>(٥٧)</sup>، مع أَنَّ الإيمان بجميع الصفات واجب، لأنَّه اسم للذات المستجمع لجميعها؟

وقيل<sup>(٥٨)</sup>: إنَّه وصف مشتق من الآله<sup>(٥٩)</sup>. وقيل: أصله «لاها» بالسريانية، فحُذِفَ الألف<sup>(٦٠)</sup> الأخيرة، وإدخال الألف واللام عليه. وتفخيم لامه، إذا انفتح ما قبله أو انضم، سُنَّةٌ. وحذِفَ ألفه لحن. وقد جاء، لضرورة الشعر<sup>(٦١)</sup>:  
ألا، لِبَارِكِ اللَّهِ فِي سُهَيْلٍ  
إذا ما اللَّهُ بَارَكَ فِي الرُّجَالِ  
وقد حققنا هذه الأبحاث في «جواب الأنظار»<sup>(٦٢)</sup>.

والرَّحْمَنُ: فَعْلَانٌ، من «فَعَلَ» بالكسر، كغضبان وسكران من غَضِبَ ومن سَكِرَ، صفة مشبهة، لكن بعد النقل إلى «فَعْلٌ»، أو بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم، كما في قولك: فلان يُعطي.

فإن قلت: من أين عُلِمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ ليس بعَلَمٍ، مع أَنَّهُ مختص استعماله؟ قلت: من جهة أَنَّهُ يقع صفة، وَأَنَّ معناه المبالغ<sup>(٦٣)</sup> في الإنعام، لا الذات المخصوص. وأيضاً لو كان عَلَماً لكان قولنا: «لا إِلَهَ إِلَّا الرَّحْمَنُ» يُفيد التوحيد، كقولنا: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

والرَّحِيمُ: فَعِيلٌ، من «رَجِمَ» أيضاً، كمرِيض من مَرِضَ. لكن في الرَّحْمَنِ من المبالغة ما ليس في الرَّحِيمِ، لِما تسمعونهم يقولون: إِنَّ الزَّيَادَةَ في البناء

(٥٧) الجامع الصغير ١: ١١٠.

(٥٨) التفسير حتى «مطردة في كل مقام» في التصريح ١: ٧-٨ بتصرف.

(٥٩) الآله: التحمير. يقال: آله بآله، إذا تحمير. فالحقول تأله في عظمت سبحاته. ت: الإلاه.

(٦٠) في الأصل و ت: اللام.

(٦١) ت: «في ضرورة الشعر». ه: «بضرورة الشعر». والبيت في المحتسب ١: ١٨١ واللسان

والتاج (آله) والخزانة ٤: ٣٤١.

(٦٢) انظر بغية الرعاة ١: ١١٧ وهدية العارفين ٢: ٢٠٨-٢٠٩.

(٦٣) ظ: «المبالغة». ت ه: «البالغ».

لزيادة المعنى . ومن ثم<sup>(٦٤)</sup> قيل : إنَّ الرَّحِيمَ يتناول دقائق النِّعَم ولطائفها ، كما أنَّ الرَّحْمَنَ يتناول جلائل النِّعَم وعظائمها<sup>(٦٥)</sup> .

فإن قلت : ما معنى وصف الله بالرحمة ، ومعناها العطف والحنو ؟ قلت : هو مجاز عن الإناعام<sup>(٦٦)</sup> . قال الإمام الرازي<sup>(٦٧)</sup> : « إذا وُصفَ الله بأمر ، ولم يصح توصيفه به ، يُحمل على غاية ذلك ومُلائمته . وهذه قاعدة مطردة في كلِّ مقام » . واستدل بـ بعض المحققين باختصاص الرَّحْمَن بالله — تعالى — على أنَّ المجاز لا يستلزم الحقيقة . وأما قول الشاعر ، في مسيلمة<sup>(٦٨)</sup> :

• وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى ، لَا زِلْتَ رَحْمَانًا •

فليس بحجة ، لأنه تعنت في الكفر .

ولما كان مفتوح كلِّ كتاب ينبغي أن يكون موشحاً بالحمد لله ، متزيّناً بالثناء على رسول الله<sup>(٦٩)</sup> ، قال : الْحَمْدُ لِلَّهِ . هو الوصف بالجميل ، على جهة التعظيم والتبجيل .

فإن قلت<sup>(٧٠)</sup> : ما معنى كون حمد العباد لله ، مع أنَّ حمدهم حادث ، ولا يجوز قيام الحادث بالله تعالى ؟ قلت : المراد منه تعلق الحمد به ، ولا يلزم من التعلق القيام به ، كتعلق العلم بالمعلومات . فلا يتوجَّه الإشكال أصلاً . وقد أجاب عنه بعض

(٦٤) ظ هـ : ثمة .

(٦٥) ت : وعظائمها .

(٦٦) ت : الأنعم .

(٦٧) التصريح ١ : ٨ .

(٦٨) زاد هنا في ت : والكذاب . أبعد الله تعالى . وفيها : وَأَنْتَ غَوْثٌ . والشطر عجز بيت لرجل من حنيفة ، صلوه :

سَمَوْتَ بِالْمَجِيدِ ، يَا بَنَى الْأَكْرَمِينَ أَبَا

الكشاف ١ : ٥ ولوامع البينات ص ١٦ .

(٦٩) ظ هـ : « مزينا بالثناء على رسوله » . ت : مرتباً بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٧٠) في التصريح ١ : ١٠ - ١١ حتى « وأدغمت الياء في الياء » بتصرف .



-الفضلاء، بأن الحمد مصدر بناء المجهول. فيكون الثابت له هو الحمودية. وقيل:  
اللام هنا للتعليل، بمعنى أن الحمد ثابت لأجل الله، كما في قولك: الدار لفلان.

رَبِّ معناه: مالك. من رَبُّهُ بِرَبُّهُ فهو رَبٌّ.. وقيل: هو في الأصل بمعنى  
التربية — وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً — ثم وُصف به للمبالغة، كما  
وُصف بالعدل والصِّوم. وهو اسم من أسماء الله<sup>(٧١)</sup> — تعالى — ولا يُطلق على غيره إلا  
مقيداً، كقولهم: رَبُّ الدَّارِ، وقوله تعالى<sup>(٧٢)</sup>: (ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ). وقد استعمل في  
الجاهلية للملك، لأنه يحفظ ما يملكه. قال الشاعر<sup>(٧٣)</sup>:

وَهُوَ الرَّبُّ، وَالشَّهِيدُ عَلَىٰ نَمْرِ الْجَوَارِينِ، وَالْبَلَاءُ بِبَلَاءِ

العَالَمِينَ. والعالمُ اسم لما يُعلم به كالحائِم، ثم غلب استعماله فيما يُعلم  
به الصَّانِع. وإنما جُمع، ليتحقق شموله كلِّ جنس ممَّا سُمِّي به. وقيل: هو  
اسم لذي العلم من الملائكة والثقلين<sup>(٧٤)</sup>، وتناوَله لغيرهم على سبيل الاستبـاع.

ثم لما وجبت الصَّلَاة بالشرع على النَّبِيِّ — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٧٥)</sup> —  
وكانت من سُنَّةِ الْخُطْبَةِ، قال: وَالصَّلَاةُ — فَعَلُ مَنْ صَلَّى إِذَا دَعَا. والمراد منه  
هنا هو المعنى المجازي. وهو الاعتناء بشأن المصلِّي عليه، وإرادة الخير له — عَلَىٰ  
مُحَمَّدٍ. سُمِّي به لكثرة خصاله المرضية. قال حسان<sup>(٧٦)</sup>:

وَشَقُّ لَهٗ مِنْ اسْمِهِ، لِيَجْلُوَ قُدُّو الْعَرْشِ مَحْمُودٌ، وَهَذَا مُحَمَّدٌ

(٧١) ت: أسماء.

(٧٢) الآية ٥٠ من يوسف.

(٧٣) الحارث بن حلزة. شرح القصائد العشر ص ٣٩١ واللسان والتاج (حمر). والرب هنا هو المنذر

ابن ماء السماء. والحواران: موضع.

(٧٤) الثقلان: الإنس والجان.

(٧٥) سقط الاعتراض من الأصل و هـ.

(٧٦) زاد هنا في ت: رضي الله عنه. والبيت في ديوان حسان ص ٧٨ والحزانة ١: ١٠٨.

سَيِّدٌ — من ساد قومه سيادة، فهو سَيِّدٌ. وزنه: فَيَعْلَلُ. فيكون أصله «سَيُّود»<sup>(٧٧)</sup>، قُلِبَتِ الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء — المُرْسَلِينَ. قيل: الرَسُولُ أخصُّ في الشَّرْعِ من النَّبِيِّ. فكلُّ رسولٍ نبيٍّ، من غير عكس.

وَعَلَى آلِهِ. أصله أَهْلٌ، لُجِيَءَ تصغيره أَهْيَلًا<sup>(٧٨)</sup>. وآل الرَّجُلِ: أهله وعباله. تقول: أَهَّلْتُ بِالرَّجُلِ، إِذَا آنَسْتُ [به]<sup>(٧٩)</sup>. ومعنى قولهم: «أَهْلًا»: أَتَيْتُ أَهْلًا. فاستأنسَ ولا تستوحش. وقيل: أصله «أَوَّل» من آل إليه الأمر. وأهل الرَّجُلِ آله، لأنَّه يؤول إليه. ويقال لأتباع الرَّجُلِ: آل، أيضاً<sup>(٨٠)</sup>. ففي الشَّرْعِ آل الرَّسُولِ هو المؤمن التَّقِيُّ السَّالِكُ لشريعته.

قيل: الصَّلَاةُ على غير النَّبِيِّ جائزة، على سبيل التَّبَعِ. فأما إِذَا أُفِرِدَ فلا، لئلا يُتَّهَمَ بِالرَّفْضِ<sup>(٨١)</sup>.

وَأَصْحَابِهِ: جمع صاحب. وقيل: جمع صَحْب. وله معنيان: أحدهما عُرفِيٌّ. وهو من يكون كثير الصَّحْبَةِ، كما يقال: زيد خادم فلان، إِذَا كان كثير الخُدْمَةِ له. والآخر لغويٌّ. وهو من يكون مصاحباً، ولو كان ساعة. فلهذا اختلف النَّاسُ في تفسيره، فقال سعيد<sup>(٨٢)</sup> بن المسيَّب<sup>(٨٣)</sup>: صاحب الرَّسُولِ<sup>(٨٤)</sup> هو من أقام معه سنة أو سنتين، نظراً إلى المعنى العُرفِيِّ. وقال [آخرون: كلَّ]<sup>(٨٥)</sup> من رأى النَّبِيَّ — صَلَّى اللَّهُ

(٧٧) في النسخ: سيوداً.

(٧٨) هـ: أهيل.

(٧٩) تحفة من ت. وانظر الصحاح (أهل) و(أول). فالتفسير منه بتصرف.

(٨٠) ظ: أيضاً آل.

(٨١) الرِّفْضُ: مذهب الرافضة. وهم فرقة من شيعة الكوفة، بايعوا زيد بن علي بن الحسين، ثم رفضوه.

لأنه لم يتبرأ من الشيخين. الملل والنحل ١: ١٥٤ — ١٦٢ والكليات ٢: ٣٩١.

(٨٢) أبو محمد الخزومي القرشي. محدث فقيه زاهد ورع. وسيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة في

المدينة. توفي سنة ٩٤. طبقات ابن سعد ٥: ٨٨.

(٨٣) زاد هنا في ت: رضي الله عنه.

(٨٤) زاد هنا في ت: صلى الله عليه وسلم.

(٨٥) من ظ. ت هـ: «آخرون كل». وموضعها في الأصل يياض.



عليه وسلم<sup>(٨٦)</sup> — من المسلمين ، اعتباراً بالمعنى اللغوي .

أجمعين . ففي إتيان التأكيد إشارة إلى إرشاد طريقة السلف ، وإلى ردّ أهل البدع والأهواء :

أما — كلمة فيها معنى الشرط . ولذلك كانت الفاء لازمة لجوابها غالباً ، كقولهم : أما زيد فمنطلق — بعده<sup>(٨٧)</sup> أي : بعد زمن الفراغ من الحمد والصلاة . حذف المضاف إليه ، لكونه معلوماً ، وبني على الضمّ ، ومحلّه الت نصب ، والعامل فيه «أما» لكونه نائباً مناب الفعل . فإن سيويه قال<sup>(٨٨)</sup> : «قولهم : أما زيد فمنطلق» معناه : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . فيكون التقدير : مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة . وهو في الأصل من الجهات الست ، لكنه ههنا ظرف زمان ، كما أشرنا إليه . هـ ب

فهذه . الظاهر أنّ المشار إليه ههنا مُحقق<sup>(٨٩)</sup> ، إجراء للكلام على المتبادر ، ولجري<sup>(٩٠)</sup> العادة بتأخير الخطبة عن سائر ما في الكتاب . ويجوز أن يكون المشار إليه غير مُحقق<sup>(٩١)</sup> . لكنه لما كان في صدد الوقوع ، وحاضراً في الذهن في الجملة ، نُزِلَ منزلة الموجود المحقق ، فعبر عنه باسم الإشارة .

فوائد<sup>(٩٢)</sup> : على وزن «فواعِل» غير منصرف . وهي جمع فائدة من الفيد لا من

(٨٦) في الأصل : عليه السلام .

(٨٧) في حاشية الأصل : «بعد هو من الظروف الميئة المنقطعة عن الإضافة أي : بعد الحمد والصلاة . والعامل أما ، لنبايتها عن الفعل . والأصل : مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء . ومهما ههنا مبتدأ ، والاسمية لازمة للمبتدأ ، ويكن شرط . والفاء لازمة لها غالباً . فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم ، إقامة للآزم مقام المألوم وإبقاء أثره في الجملة . انظر التصريح ١ : ١٣ .

(٨٨) الكتاب ٢ : ٣١٢ . وفي النقل تصرف .

(٨٩) تحتها في هـ : أي : من الأمور الحسية .

(٩٠) الجار والمجرور معطوفان على «إجراء» محلهما الت نصب . ومثل هذا كثير في عبارات الشارح .

(٩١) تحتها في هـ : أي : من الأمور المستحضرة في الذهن .

(٩٢) عبارة ابن هشام في م : أما بعد حمد الله حق حمده ، والصلاة والسلام على سيدنا وعبدنا محمد وآله من بعده ، فهذه فوائد .

الْفُود . وهي في اللغة ما استفدت من علم أو مال ، وفي الاصطلاح ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه بغيره . والمراد منها ههنا هو ما تكون قاعدة الإعراب به أحسن قبولاً منها بغيره .

وذلك ضبط الجمل التي لها محل من الإعراب<sup>(٩٣)</sup> ، والتي ليس لها محل من<sup>(٩٤)</sup> ، وتفصيل الإعراب في الجار والمجرور ، وفي الظرف ، إلى غير ذلك الذي حصل<sup>(٩٥)</sup> من حسن رعاية القاعدة التحويية التي رتبها على أحسن الترتيب . ويجوز أن يكون المراد منها العبارات المحررة ، فتكون القواعد عبارة عن المعاني ، ويجوز أن يراد بها العكس<sup>(٩٦)</sup> . ويمكن حمل الكلام على الإطلاق والتقييد . لكن الظاهر هو الذي قدمناه .

جَلِيلَةٌ : عظيمة كثيرة . يقال : فلان جليل أي : عظيم<sup>(٩٧)</sup> قدره . ويقال : ما أجلني وما أدقني<sup>(٩٨)</sup> أي : ما أعطاني كثيراً ولا قليلاً<sup>(٩٩)</sup> . وسبب جلالة القدر كون وضع الكتاب على نظم أنيق ، بحيث لم يسبق إليه أحد غير الشيخ .

فِي قَوَاعِدِ<sup>(١٠٠)</sup> : مأخوذة<sup>(١٠١)</sup> من قواعد البيت . وهي أساسه . واشتقاقها من القعود بمعنى الثبات . مرفوع المحل ، على أنه صفة ثانية لـ « فوائده » . وهي جمع

(٩٣) في حاشية هـ : أي : الجمل التي لها محل من الإعراب سبع ، على ما سيذكر . إن شاء الله تعالى .  
(٩٤) في حاشية هـ : والجمل التي ليس لها محل من الإعراب سبع أيضاً ، على ما سيذكر . إن شاء الله تعالى .

(٩٥) ظ : تحصل .

(٩٦) ظ هـ : « يراد بالعكس » . ت : يراد العكس .

(٩٧) في النسخ : جل أي عظم .

(٩٨) في الأصل و هـ : « ولا أدقني » . وانظر الصحاح (جلل) .

(٩٩) ت هـ : قليلاً ولا كثيراً .

(١٠٠) في حاشية هـ : « قوله : في قواعد الإعراب ، يجوز أن يكون متعلقاً بفوائد ، ومتعلقاً بجليلة ، ومتعلقاً بكائنة على أنه صفة لفوائد ، أو حال منها . لأنها وصفت بالجليلة . أي : هذه فوائد جليلة حال كونها كائنة في قواعد الإعراب » .

(١٠١) في الأصل و ظ و هـ : مأخوذة .



قاعدة. وهي في الاصطلاح قضية موضوعها كلي، ينطبق على جميع أحكام جزئياته، لتعرف<sup>(١٠٢)</sup> أحكامها منها.

والمراد ههنا ما يكون إحدى مقدمتي الدليل<sup>(١٠٣)</sup>، كقولنا: كل<sup>(١٠٤)</sup> ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع، وكل ما اشتمل على علم المفعولية فهو منصوب، وكل ما اشتمل على علم المضاف إليه فهو مجرور.

فإذا أردنا الاستدلال بصورة القياس الاقتراني<sup>(١٠٥)</sup>، على أن «زيد» في قولنا: «زيد قائم» مرفوع مثلاً، فنقول: زيد مشتمل على علم الفاعلية، وكل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع. فزيد مرفوع. وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس الاستثنائي<sup>(١٠٦)</sup> عليه فنقول: كل<sup>(١٠٧)</sup> ما لم يكن زيد مرفوعاً لم يشتمل على علم<sup>(١٠٨)</sup> الفاعلية. لكنه مشتمل، فيكون زيد مرفوعاً. فعلى هذا فقس.

**الإعراب.** وهو في اللغة: الإبانة والتحسين والإزالة<sup>(١٠٩)</sup>. فتعدية الأول بكلمة «عن»، وتعدية الثاني بالهمزة. وقيل: هو مأخوذ من قولهم: امرأة غروب أي: محبوب كلامها. لا شك أن الإعراب إذا وجد في آخر الكلمة يكون الكلام مقبولاً عند المخاطب. وقيل: أخذ من قولهم: غرث معدة الفصيل أي: فسدت،

(١٠٢) ظ: «ليتصرف». ت: «تصرف». ج هـ: ليتصرف.

(١٠٣) مقدمة الدليل: ما يتوقف عليه صحة الدليل. وهي قضية جعلت جزء القياس.

(١٠٤) سقطت من ت.

(١٠٥) القياس الاقتراني: ما لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها مذكوراً فيه بالفعل.

(١٠٦) القياس الاستثنائي: ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل، نحو: لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة. ولو لم يكن النهار موجوداً ما كانت الشمس طالعة. فالنتيجة في الأخيرة ونقيضها في الأولى. ويسمى أيضاً قياس الخلف.

(١٠٧) في الأصل و ت: كل ما.

(١٠٨) العلم: العلامة. وهي أمانة الشيء، كالمنارة للمسجد، والسحاب للمطر.

(١٠٩) سقطت من النسخ.

وأعربتها<sup>(١١٠)</sup> أي: أزلت فسادها. فتكون الهمزة للسلب<sup>(١١١)</sup>، كما في أشكيتُه. وأنت خبير بأن الإعراب يُزيل فساد التباس المعاني بعضها ببعض. ألا ترى أنك لو قلت: «ما أحسن زيد» بلا إعراب لم يظهر عند السامع أن المقصود منه أي المعاني، من الاستفهام والتعجب والتنفي؟ فلأجل ذلك يُسمى إعراباً.

هذا. ثم اختلف النحاة في أن الإعراب في الاصطلاح معنوي أم لفظي، فذهب البعض إلى الأول، ففسره<sup>(١١٢)</sup> باختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، لفظاً أو تقديراً. وهو ظاهر قول سيويه، واختيار الأعلام<sup>(١١٣)</sup>. فتكون الحركات وما يقوم مقامها دلائل الإعراب عندهم. وذهب الآخرون إلى أن الإعراب لفظي يُعلم بالحسن، فقالوا: الإعراب ما حصل به الاختلاف المذكور. وهو مذهب أبي علي<sup>(١١٤)</sup> وابن الحاجب<sup>(١١٥)</sup>. فتكون الحركات وما يقوم مقامها نفس الإعراب عندهم.

لكن إذا رجعت إلى الإنصاف والوجدان تجزم بأن الحق الحقيق بالقبول هو ب. مذهب إليه ابن الحاجب — فإن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لأجل ضرورة تمييز المعاني. فمعلوم أن التمييز إنما يكون بالحركات، لا بالاختلاف — مع أنه خالٍ عن التكلف.

(١١٠) ت: فأعربتها.

(١١١) السلب: إزالة الفاعل عن المفعول أصل الفعل.

(١١٢) هـ: قسروه.

(١١٣) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري. نحوي عالم بالعربية ومعاني الشعر، حسن

الضبط متقن، وله نكت على كتاب سيويه وشرح لشواهده. توفي سنة ٤٤٦. وفيات الأعيان

٧: ٨١—٨٣. وانظر الكتاب ١: ٣ والمجم ١: ١٤.

(١١٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. إمام في العربية يميل إلى الاعتزال. توفي سنة ٣٧٧.

وفيات الأعيان ١: ١٣١. وانظر الإيضاح العضدي ١: ١١.

(١١٥) ت: ابن الحاجب هنا وفيما يلي. وابن الحاجب هو عثمان بن عمر. فقيه أصولي مقرئ، نحوي،

ولد في صعيد مصر، وقدم دمشق ودرس في جامعها، ومات في الإسكندرية سنة ٦٤٦. بغية

الوعاء ٢: ١٣٤. وانظر شرح الكافية ١: ١٨ والأمال النحوية ٤: ١٠٨ و ٣: ٤١—٤٢.



فَإِنْ قُلْتُ<sup>(١١٦)</sup> : فما معنى قوله : «أما بعد فهذه فوائد» إلى آخره<sup>(١١٧)</sup> ؟ فَإِنْ  
تعلق هذا الحكم بأول الكلام غير ظاهر . قلتُ : الغرض منه الإعلام بأن تلك الفوائد  
أمر ، يهتم بتحصيلها<sup>(١١٨)</sup> بعد الحمد ، ترغيباً فيها واعتناءً بشأنها ، فيزداد نشاط  
الطالب حينئذ ، فيحصل السعي البليغ ، فيفوز بالمطلوب .

تَقْتَفِي<sup>(١١٩)</sup> أَي : تختار هذه الفوائد — مأخوذ من قولهم : فلان اقتفى الأمر ، إذا  
اختاره — لِمَتَأَمَّلِهَا . الضمير المجرور فيه راجع إلى «فوائد» ، أو إلى «قواعد» . بل هو  
أولى وأحسن . فاللام فيه للتعدية أو للتعليل .

وقد وُجد في بعض النسخ<sup>(١٢٠)</sup> الباء في مقام اللام ، ووجدنا في بعضها  
«تأملها» بدون حرف الجر ، على أنه فاعل «يقتفى»<sup>(١٢١)</sup> . فحينئذ يكون مأخوذاً  
من قولهم : فلان اقتفى أثر فلان ، إذا اتبعه<sup>(١٢٢)</sup> . ومنه<sup>(١٢٣)</sup> «قوافي الشعر» ، لأن بعضها  
يتبع أثر بعض .

وأسند الفعل إلى الفوائد مجازاً ، لأجل المبالغة ، كما في قوله تعالى : (عِشَّةٌ<sup>(١٢٤)</sup>  
راضية) . ففي ذكر التأمل ، دون القراءة والحفظ ، تنبيه على أن العمدة العظمى في  
نيل<sup>(١٢٥)</sup> تلك الفوائد هي التفكير ، لا مجرد القراءة والحفظ كما هو دأب بعض الناس .

(١١٦) في الأصل : ما .

(١١٧) ت : إلخ .

(١١٨) ت : مهم بها وتحصيلها .

(١١٩) في حاشية هـ : «من القفو» وهو الاتباع . يقال : قفوت فلاناً ، أي : تبعته أثره . وضمنه معنى

تسلك . قلت : هو من م يتصرف يسم ، وناسب رواية : تقتفى بتأملها ، أو يقتفى تأملها .

انظر ١٤٢ ب .

(١٢٠) انظر م .

(١٢١) انظر ع و ح و ١٤٢ ب .

(١٢٢) ظ : ت : تبعه .

(١٢٣) زاد هنا في ت : قولهم .

(١٢٤) الآية ٢١ من الحاقة . ت : في عيشة .

(١٢٥) ت : بيان .

يقال : تأملت الشيء أي : نظرت إليه [ مشبّثاً له ]<sup>(١٢٦)</sup> .

جاذبة — معظم الطريق . وجمعه الجواد . مأخوذ من قولهم : فلان جَدُّ فينا ، إذا عظم في أعينهم . وفي المثل : « مَنْ سَلَكَ الجِوَادَ أَمِنَ مِنْ »<sup>(١٢٧)</sup> العثار . فالمراد منه القواعد المحررة على أحسن التحرير<sup>(١٢٨)</sup> ، فيكون استعارة — الصواب : نقيض الخطأ مطلقاً . لكن المراد منه نقيض الخطأ بمعنى الباطل ، فيكون بمعنى الحق . فلا جرم إن من سلك الطريق المستقيم ليأمن<sup>(١٢٩)</sup> من الضلال ، فيفوز بالمطلوب .

فمحلّ جملة « تقتفي » مرفوع ، على أنها صفة لـ « فوائد » . فالمقصود من هذه ١٧ [ الأوصاف ]<sup>(١٣٠)</sup> التحريض والترغيب في كتابه ، من جهات بشئ .

و : هي لعطف هذه الجملة على جملة « تقتفي » — فالمناسبة بين الجملتين كالمناسبة بين الشجرة والثمرة — تُطْلَعُ أي : تُوقَفُ تلك الفوائد متأملها . من قولهم : أطلعت فلاناً على سرّي ، إذا أوقفته عليه . أي : تجعله مشاهداً ، على التكت الكثيرة . ولأجل<sup>(١٣١)</sup> هذا اختاره على أن يقول : تعلمه .

في الأمد — يقع على المدة كلّها ، وعلى آخرها ، وكذا الغاية والأجل . لكن المراد منه ههنا جميع المدة أي : جميع وقت تحصيل هذا الكتاب . فتكون الألف واللام للعهد . فاستعماله يتضمّن المبالغة والإيهام<sup>(١٣٢)</sup> . فتأمل — القصير في نفسه ، أو بالنسبة إلى وقت تحصيل غير هذا الكتاب . فالمقصود الزمن القليل والوقت اليسير .

(١٢٦) من ظ و هـ . ونحتها في هـ : أي : عالماً له .

(١٢٧) سقطت من ظ و هـ . وانظر مجمع الأمثال ٢ : ٣٠٦ والمستقصى ٢ : ٣٥٦ . ويقال : أمنة إذا وثق به ، وأمن منه إذا سلم .

(١٢٨) التحرير : تعيين المعنى وتعريفه وتجريده من الشوائب .

(١٢٩) ت : يأمن .

(١٣٠) من هـ . ت : الفوائد .

(١٣١) ظ : فلأجل .

(١٣٢) ظ ت : والإيهام .



على نُكَّتٍ : متعلق بـ «تُطلع» جمع نكتة، كالنقط جمع نقطة. والنكتة في اللغة: كل نقطة<sup>(١٣٣)</sup> من يياضر في سواد، أو بالعكس. قال الجوهري<sup>(١٣٤)</sup>: «النكت: أن تُنكث في الأرض بقضيب، أي: أن تُضرب»<sup>(١٣٥)</sup> فتؤثر فيها. ونُكْتُ كل شيء: لطائفه. والمراد منها ههنا الفوائد العلمية الدقيقة التي تُستخرج بدقّة النظر<sup>(١٣٦)</sup>.

وقع في بعض النسخ: «على كثير»<sup>(١٣٧)</sup> مقام «على نكت»<sup>(١٣٨)</sup>. لكن الأولى هي أولى.

كثيرة في نفسها، أو بالنسبة إلى الغير. من الكثرة نقبض القلة. ولا تقل: الكثرة، بالكسر. فإنها لغة رديئة.

من الأبواب: جمع باب. وهو ههنا بمعنى النوع. فيكون المراد أنواع الإعراب وقواعدها. فتكون صفة ثانية لـ «نكت»، فتكون «من» للبيان.

فإن قلت: النكت جمع كثرة. فلم وُصف بجمع القلة؟ قلت: لأن جمع القلة ههنا مجاز عن الكثرة، بمعونة المقام، وفائدته إيهام الجمع بين المتقابلين. ويجوز أن تكون «من» ههنا بمعنى «في» فتكون «الأبواب» عبارة عن الأبواب الأربعة. فاللام حيثئذ للعهد أيضاً.

فإن قلت: ما معنى إطلاع الفوائد على النكت؟ فإنها عينها. قلت: الفرق بينهما جلّي. فإن المراد من الفوائد قواعد علم النحو، على سبيل الضبط والاختصار،

ب ٧

(١٣٣) ت: نكة.

(١٣٤) أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. إمام في اللغة وكتابة الصحاح مشهور. توفي في حدود الأرمينية. البنية ١: ٤٤٦.

(١٣٥) الصحاح (نكت). وسقطت «أن» منه ومن هـ.

(١٣٦) النظر: ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعمال ما ليس بمعلوم.

(١٣٧) كذا. وفي م: على نكت كثير.

(١٣٨) كذا، بإسقاط «كثرة». والصواب إثباتها ليستقيم المراد.

والمراد من التكت الدقائق التي استنبطها بجودة<sup>(١٣٩)</sup> قريحته، فتكون غيرها. ويجوز أن يكون الأمر الواحد معبراً بعبارات<sup>(١٤٠)</sup> مختلفة، بحسب اختلاف الاعتبارات، كالقضية تُعتبر تارة بالخبر، وأخرى بالنتيجة. فسمي<sup>(١٤١)</sup> المعاني بالفوائد لكونها مستفادة من الألفاظ، وأخرى بالتكت لكونها مستنبطة بدقة نظر العقل.

هذا. ولما وصفها بالوصفين المذكورين أراد أن يزيد الرغبة فيها، ويشبها بأمر مقبول لذوي العقول، فقال:

عَمَلُهَا، بكسر الميم. وَأَمَّا عَمَلٌ بالفتح فاسم رجل. يقال: رجلٌ عَمِلٌ بالكسر وعَمُولٌ، إذا كان مطبوعاً على العمل<sup>(١٤٢)</sup>. أي: جعلت تلك الفوائد لطلبة العلم، كما جعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبيه. ويجوز أن يكون الضمير المنصوب راجعاً إلى «التكت». فإنه أقرب، وأنسب للعمل.

عَمَلٌ مَنْ طَبٌّ، في صرف غاية الجهد، في تحصيل الأمر بالإخلاص. وأما الغرض من التشبيه فتحصيل العلوم لهم، وإزالة الجهالات<sup>(١٤٣)</sup> عنهم. فإنها على النفوس كالأمراض على الأبدان. وأما فائدة حذف أداة التشبيه فقصد المبالغة فيه، مع الاختصار.

وَأَمَّا «طَبٌّ» فمأخوذ من الطَّبِّ الذي هو علاج الداء. فيكون [حيثذ]<sup>(١٤٤)</sup> إطلاق المطبوب على المسحور<sup>(١٤٥)</sup> من باب إطلاق السليم على اللديغ. وقال ابن

(١٣٩) في حاشية ت: بوجوده.

(١٤٠) في الأصل: الأمر لواحد معين بعبارات.

(١٤١) ظ: تسمى.

(١٤٢) من الصحاح (عمل).

(١٤٣) ت: الجهالة.

(١٤٤) من ت. وفيها: ح. وهو اجترأ بالحرف الأول من حيثذ.

(١٤٥) ت: المحبوب.



الأنباري<sup>(١٤٦)</sup>: «الطَّبُّ من الأضداد. يقال لعلاج الدَّاء: طَبَّ، وللسَّحر طِبُّ». فالطَّيِّب هو العالم بالطَّبِّ، وكلُّ حاذقٍ طيِّبٌ، عند العرب.

واللَّام في قوله: «لِمَنْ حَبٌّ» تتعلق<sup>(١٤٧)</sup> بالعمل<sup>(١٤٨)</sup>. ويجوز أن تتعلق<sup>(١٤٩)</sup> بـ «طَبُّ»، كما جاء في المَثَل<sup>(١٥٠)</sup>: «إِنْ كُنْتَ ذَا طِبٍّ فَطِبُّ لَعَيْنِكَ».

فإن قلت: فكيف يصحُّ هذا، مع أنَّ الأطباء قالوا: إنَّ الأبَّ لا يَطِبُّ ولَدَه، والمُحِبُّ لا يَطِبُّ مَحْبُوْبَه، والعاشق لا يَطِبُّ مَعْشُوْقَه؟ قلت: الغرض من هذا القول بيان كمال شفقتهم لهم<sup>(١٥١)</sup>، لا الإخبار عن عدم علاجهم لهم. فإنَّ ذلك خلاف الواقع. فكيف لا، والحال<sup>(١٥٢)</sup> أنَّ العلاج بحسَب أن يُرَجَى منه الشِّفاء نافع<sup>(١٥٣)</sup>، لذيد يتضمن منافع، مع أنَّ ترك المنافع الكثيرة، لأجل ضرر قليل، شرٌّ كثير. وذا لا يجوز. أو أنَّ<sup>(١٥٤)</sup> يكون المراد منه ينبغي ألا يصدر منهم العلاج لهم.

وقيل: التَّقدير: عَمَلَ مَنْ طَبَّ، إن قدر فأصاب<sup>(١٥٥)</sup>، لمن حَبٌّ. أقول: هذا صحيح من جهة المغنى. فإنَّ المشبَّه به لا يجب أن يكون محقق الوجود في الخارج. لكنَّه لا يخلو عن تكلف ارتكاب خلاف الظاهر.

وأما «حَبٌّ» فيجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: حَبَّه يَحِبُّه بالكسر، فهو

---

(١٤٦) أبو بكر محمد بن القاسم. إمام في اللغة والنحو والقراءات والتفسير لدى الكوفيين. توفي سنة ٣٢٨. تاريخ بغداد ٣: ١٨١-١٨٦. والنص من الأضداد ص ٢٣١ بتصريف.

(١٤٧) ظ هـ: متعلق.

(١٤٨) في حاشية الأصل: صوابه بعيل.

(١٤٩) ظ هـ: يتعلق.

(١٥٠) زهر الأم ١: ١٠٠.

(١٥١) سقطت من الأصل.

(١٥٢) زاد هنا في ت: من.

(١٥٣) ت: النافع.

(١٥٤) سقطت من ظ، وسقطت بقية الفقرة من هـ.

(١٥٥) في حاشية ت: فأطب.

محبوب . قال الشاعر<sup>(١٥٦)</sup> :

أَحِبُّ أَبَا مَرَوَانَ ، مِنْ أَجْلِ ثَمَرِهِ\*

فيكون العائد إلى الموصول أو الموصوف محذوفاً ، والضمير المستتر فيه عائد إلى الموصول الأول . ويجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم : حُبُّ يَحُبُّ بالضم ، فيكون لازماً ، فالضمير المستتر فيه راجع إلى الثاني .

وأما فائدة تغيير<sup>(١٥٧)</sup> الأسلوب ، وترك العاطف على تقدير أن يكون الضمير المنصوب<sup>(١٥٨)</sup> راجعاً إلى الفوائد ، فهي التنبيه على أن العمل على هذا النسج المقبول متقدم<sup>(١٥٩)</sup> على الأوصاف المذكورة ، لكنه قدّمها عليه لكونه أنسب بالمقام . فاعلم أن المحبة تتضمن معنى العشق والشوق . فلأجل هذا اختاره ههنا . على أن في ذلك صنعة<sup>(١٦٠)</sup> التجنيس ، كما في قوله تعالى<sup>(١٦١)</sup> : (لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُحْزَةٌ) .

ولما وُصفت تلك الفوائد بما لا مزيد عليه ، وكانت أمراً معتداً به ، واستحقت أن تُسمّى باسم مناسب لثدغى به عند الحاجة ، قال<sup>(١٦٢)</sup> : وسميها أي : تلك الفوائد ، بالإعراب مبالغة ، كما في قولهم : رَجُلٌ عدلٌ ، لأن هذه الرسالة لها مزية اختصاص بمعرفة الإعراب ، كما يشهد لها مطالعة أبحاثها .

قوله : عَنْ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ : متعلق بـ «الإعراب» باعتبار معناه اللغوي

---

(١٥٦) غيلان بن شجاع . وهو صدر بيت عجزه :

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

الكامل ص ١٩٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٠١ . والخزانة ١ : ٣٩ والزاهر ١ : ٤٣٥ واللسان

والتاج (حب) . وانظر ٩٢ ب .

(١٥٧) ظ : تغير .

(١٥٨) سقطت من ظ . وفي حاشية ت عن إحدى النسخ : المستتر .

(١٥٩) ظ : مقدم .

(١٦٠) ظ ت : «صبغة» . والتجنيس : الجناس . وهو تشابه الكلمتين في اللفظ فقط .

(١٦١) الآية ١ من الحمزة .

(١٦٢) في الأصل : فقال .

[الذي هو الإبانة، وإن لم يكن ذلك المعنى مقصوداً منه ههنا] <sup>(١٦٣)</sup>. وأما المراد من «الإعراب» الثاني — أعني المضاف إليه — فمعناه الاصطلاحي، بحسب اعتبار التركيب الإضافي. ففي هذا القول رعاية صنعة الجنس التام اللفظي، مع رعاية الجنس الخطي <sup>(١٦٤)</sup>، كما في قوله تعالى <sup>(١٦٥)</sup>: (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ، يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ).

ب ٨

وقد وقع ههنا في بعض النسخ: «بالإعراب» بالعين المعجمة، بدل قوله: «بالإعراب» بالعين المهملة <sup>(١٦٦)</sup>. واشتهر هذا، وحكي عن المصنف كذلك. فالأمر، على هذا، هيّن <sup>(١٦٧)</sup>.

فإن قلت: لا نشك أن المراد من المسمى بالإعراب أمر واحد شخصي، لكن المسمى به متعدد في الواقع. فما تحقيق تشخصه ووجدته؟ قلت: التحقيق ألا يُعتبر <sup>(١٦٨)</sup> في شخص <sup>(١٦٩)</sup> الكتاب خصوصية المحل. فحيث <sup>(١٧٠)</sup> يكون المسمى به واحداً في الواقع. فتفكر.

فإن قلت: كل قاعدة من قواعد الإعراب مكتسبة من الجزئيات لأنها استقرائية، والجزئيات مكتسبة منها، فيدور. قلت: هذه الشبهة غير واردة، لأنها تُصادم الضرورة. فإننا نعلم بالضرورة أن قواعد النحو واقعة، وكذا اكتساب أحكام الجزئيات منها. فلو كان الدور واقعاً ههنا لما حصل ذلك العلم الضروري.

(١٦٣) من ظ و ت.

(١٦٤) الجنس التام: أن يتفق اللفظان في الحروف وهيئاتها وترتيبها. والخطي منه: أن يتفق اللفظان في الخط.

(١٦٥) الآية ٥٥ من الروم.

(١٦٦) سقطت من الأصل. ظ: البئر المعجمة.

(١٦٧) تحتها في هـ: أي: ظاهر.

(١٦٨) ظ: ألا تعتبر.

(١٦٩) في الأصل: تشخص.

(١٧٠) ظ هـ: «فتح». والحاء اجتزاء بالحرف الأول من «حيث». وهو كثير في النسختين أيضاً.



على<sup>(١٧١)</sup> أنا نقول : نحن محتاجون إليها<sup>(١٧٢)</sup> في معرفة أحوال أقوالنا ، لا في جزئيات كلامهم . [فإنهم]<sup>(١٧٣)</sup> بسليقتهم عن الاحتياج إليها<sup>(١٧٤)</sup> ، وعن وقوع الخطأ فيها ، بمراحل . فهذه الجملة معطوفة على جملة « عملتها » . فالمناسبة بينهما ظاهرة ، كمنار على جبل .

ثم لما كان تحصيل الأمور مختصاً بعون الله ، وإرشاده ، قال : و : هي للاعتراض ، كما في قوله تعالى : ( وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ )<sup>(١٧٥)</sup> ، ويحتمل الحال ، من الله ، لا من غيره ، قدم على عامله للحصر<sup>(١٧٦)</sup> . قال الله تعالى<sup>(١٧٧)</sup> : ( وما توفيتني إلا بالله ) .

استمجد أي : أطلب المدد . فإن قلت : إذا كان المدد مطلوباً فما الفائدة في كون التوفيق مطلوباً ؟ قلت : فائدته<sup>(١٧٨)</sup> قصد سلوكك إلى طريق التصريح بما علم ضمناً ، إشعاراً بأنه أمر جليل . وقيل : الاستمداد استعمل هنا لمجرد الطلب ، مجازاً . وإنما جيء بصيغة المضارع لقصد استمرار طلب المدد ، بقرينة استمرار احتياج العبد إلى مولاه . وأما فائدة الإخبار عن الاستمداد هنا فهي<sup>(١٧٩)</sup> دفع توهم التبجح ، الحاصل مما سبق .

التوفيق . وهو في اللغة جعل الأمر موافقاً لآخر ، وفي العرف جعل الله — تعالى — شأن عبده موافقاً للحق والصواب . وأما ما قيل من أنه تهيئة أسباب الخير ونسبة أسباب الشر ، ومن أنه الأمر المقرب إلى السعادات الأبدية ، ومن أنه جعل

( ١٧١ ) تحتها في هـ : بمعنى مع .

( ١٧٢ ) تحتها في هـ : إلى القواعد .

( ١٧٣ ) من ظ و ت . تحت « بسليقتهم » في هـ : أي : بطبيعتهم .

( ١٧٤ ) في الأصل : احتياج إليها .

( ١٧٥ ) الآية ٨٣ من البقرة . ظ : فأنتم .

( ١٧٦ ) الحصر : إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه .

( ١٧٧ ) الآية ٨٨ من هود .

( ١٧٨ ) زاد هنا في ت : تخصيص .

( ١٧٩ ) ظ ت : فهو .

اللَّهُ — تعالى — أفعال عبده الظاهرة موافقة لأوامره، مع بقاء اختياره فيها، مع جعل نيات<sup>(١٨٠)</sup> قلبه موافقة لما يُحبّه [اللَّهُ]<sup>(١٨١)</sup>، فمآله راجع إلى ما قلنا<sup>(١٨٢)</sup>.

والهداية: معطوف<sup>(١٨٣)</sup> على «التوفيق» عطف الخاصّ على العامّ، كعطف جبريل على الملائكة<sup>(١٨٤)</sup>. ويجوز أن يكون من قبيل عطف العامّ على الخاصّ. وهي في اللغة الدلالة بلطف. ولذلك تُستعمل في الخير. وأمّا قوله، تعالى<sup>(١٨٥)</sup>: (فاهدوهم إلى صراط الجحيم) فوارد على طريق التّهمك.

ثمّ المشهور، عند أهل الحقّ، أنّ الهداية هي الدلالة على طريق تّوصل إلى المطلوب، سواء حصل الوصول أو لم يحصل، وعند المعتزلة هي الدلالة الموصلة إلى المطلوب.

هذا. فالظاهر أنّه لا نزاع بينهم في الحقيقة، لأنّ الهداية تجميئة تارة بمعنى خلق الاهتداء، كما في قوله، تعالى<sup>(١٨٦)</sup>: (يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ). فلذلك نفى الهداية في قوله، تعالى<sup>(١٨٧)</sup>: (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ). وأخرى تجميئة بمعنى بيان طريق الحقّ والصواب. فلهذا نسب الهداية إلى النبيّ — صلى الله عليه وسلم — في قوله، تعالى<sup>(١٨٨)</sup>: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ). فكلّ واحدة من الطائفتين قد قصدت معنى، غير ما قصده الأخرى.

(١٨٠) ت: نية.

(١٨١) من ت.

(١٨٢) ظ: «لما قلناه». ت: إلى ما قلناه.

(١٨٣) ت: معطوفة.

(١٨٤) في قول الله تعالى: (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ). الآية ٩٨ من البقرة.

(١٨٥) الآية ٢٣ من الصافات.

(١٨٦) في آيات منها ذات الرقم ١٤٢ من البقرة.

(١٨٧) الآية ٥٦ من القصص.

(١٨٨) الآية ٥٢ من الشورى.

إلى أقوم طريقاً<sup>(١٨٩)</sup> أي: إلى طريق مستقيم. وهو سبيل الحق. وقد يتعدى باللام، كما في قوله تعالى<sup>(١٩٠)</sup>: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ). فتعمل في قوله، تعالى<sup>(١٩١)</sup>: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) معاملة «اختار» في قوله، تعالى<sup>(١٩٢)</sup>: ب (واختار موسى قومه). ففي هذا القول إشارة إلى أن الهداية هي الدلالة إلى طريق الحق، وتلويح<sup>(١٩٣)</sup> إلى أن الضلالة هي الدلالة إلى طريق الباطل.

وأما جعل هذا القول كناية عن سرعة الوصول إلى المطلوب، بناء على قاعدة أن الخط المستقيم أقصر من الخط المنحني، فهو بعيد عن الفهم. نعم فيه إيماء<sup>(١٩٤)</sup> إلى حصول المطلوب، لكن الفرق بين المعنيين ظاهر.

بمعْنِه: بإنعامه — مأخوذ من قولهم: مَنْ عَلَيْهِمْ<sup>(١٩٥)</sup> مَنّاً، إذا أنعم. وأما المَنْ الَّذِي وقع في قول الزمخشري<sup>(١٩٦)</sup>: «طعمُ الآلاءِ أحلى من المَنْ»، وهو أمر من الآلاءِ عند<sup>(١٩٧)</sup> المَنْ، فهو مأخوذ من قولهم: مَنْ عَلَيْهِ مِنَّةٌ، إذا امتنَّ عليه. وهذا يصلح<sup>(١٩٨)</sup> أن يكون من باب التنازع<sup>(١٩٩)</sup>، وإعمال الثاني على مذهب البصريين — وكَرِهَهُ. هو نقيض اللؤم. وعطف هذا على المَنْ عطف تفسير.

(١٨٩) في حاشية هـ: إضافة أقوم إلى طريق من قبل إضافة صفة إلى موصوف، قدمت رعاية للسجع.

(١٩٠) الآية ٩ من الإسراء.

(١٩١) الآية ٦ من الفاتحة.

(١٩٢) الآية ١٥٥ من الأعراف.

(١٩٣) التلويح: نوع من الإشارة. وهو الإشارة إلى القريب.

(١٩٤) الإيماء: ضرب من الإشارة أيضاً. وهو الإشارة إلى البعيد.

(١٩٥) ظ: عليه.

(١٩٦) الآلاء: جمع ألي. وهي النعمة. والمَنْ الأول: الطل ينقذ عبداً على شجر أو غيره. والآلاء:

شجر حسن المنظر مر الطعم. وقول الزمخشري في م.

(١٩٧) في الأصل و ت و هـ: مع.

(١٩٨) ت: يصح.

(١٩٩) التنازع: توجه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد. ويريد الشارح تنازع التوفيق والهداية في الجار

والمرور «بمنه».



ثم لما قصد زيادة الحث للطلّاب، على تحصيل كتابه، قال: «وتنحصر»<sup>(٢٠٠)</sup>  
أي: تلك الفوائد أو القواعد.

فإن قلت: الكلام في الفوائد لا في القواعد. فكيف يرجع الضمير إليها؟ قلت:  
الفوائد هي عين القواعد في الحقيقة. ألا ترى إلى قوله<sup>(٢٠١)</sup>: «وسميتها بالإعراب عن  
قواعد الإعراب»؟ وهو من قبيل قول النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢٠٢)</sup>: «الطيب ثعرب  
عن نفسه».

وقد وقع في بعض النسخ: «ينحصر» بالياء التحتانية. فحينئذ يرجع الضمير  
إلى الكتاب. فإنه مذكور ضمناً، لأنه في صدد تصنيفه وتأليفه.  
في أربعة أبواب. فهذا الانحصار هو انحصار الكل في أجزائه، مثل انحصار  
البيت في الجدران الأربع<sup>(٢٠٣)</sup> والسقف.

فإن قلت: حصر الكل في الأجزاء لا يتصور، لأن الحصر هو جعل الشيء في  
عمل محيط به. فالحيط حاصر، والمحاط به محصور مظروف، وشأن الكل مع أجزائه  
على العكس. فإن الكل محيط بالأجزاء. فكيف يكون محصوراً فيها؟ قلت: المراد من  
الكتاب هو المفهومات، ومن الأبواب الأربعة هو العبارات، بناء على أن الألفاظ قوالب  
المعاني وظروفها. ويجوز أن يراد من انحصار الكتاب في الأبواب الأربعة انحصاره بحسب  
اعتبار أجزائه فيها. على أن الحق هو أن يكون المراد من الانحصار المذكور ههنا هو  
انحلال الكل إلى ما منه تركيبه. وأنت خير بأن المراد من انحصار الكتاب فيها انحصار  
مقصوده فيها. فلا يضره خروج الخطبة<sup>(٢٠٤)</sup> عنها.

ووجه الضبط هو أن يقال: مقصود الكتاب لا يخلو من أن يكون متعلقاً  
ببحث الجملة أو لا. فالأول هو الباب الأول. وإن كان الثاني فلا يخلو من أن يكون.

(٢٠٠) م: وتنحصر.

(٢٠١) انظر أ.

(٢٠٢) الجامع الصغير ١: ٢٤٥. واليب: المرأة فارقت زوجها بموت أو طلاق.

(٢٠٣) كنا. وهو جائز لتقديم المعدود على العدد، أو لاعتبار التأنيت في المعدود وهو جمع.

(٢٠٤) الخطبة: مقدمة الكتاب.

١. ملأ بيان مكملات الأفعال — أعني الجار والمجرور — أولاً. فالأول هو الباب الثاني، والثاني لا يحلو من أن يكون متعلقاً بالكلمات، أو بالاصطلاحات. فالأول  
٢. الباب الثالث، والثاني هو الباب الرابع. وجملة «تنحصر» معطوفة على جملة  
نقتضي».

•

نذكر نواب أولاً، فأراد أن يُعيد على سبيل التعريف المهدى، قال:

## البابُ الأول

الجملة : أقسامها وأحكامها





## الجملة : أقسامها و أحكامها

الباب : قيل : هو في اللغة النوع ، وفي الاصطلاح هو الموصول إلى المقصود . وقيل : هو موضع الدخول . لكن المراد منه ههنا هو العبارات المعينة المحدودة الدالة على المعاني المخصوصة .

الأول : هو تقيض الآخر . أصله «أَوَّلٌ»<sup>(١)</sup> على وزن «أَفْعَلٌ» ، فقلبت الهمزة الثانية واواً ، ثم أدغمت الواو في الواو . وقيل : أصله «وَوَّعَلٌ» ، فقلبت الواو الأولى همزة ، ثم قلبت الهمزة الثانية واواً ، ثم أدغمت الواو في الواو أيضاً . وله استعمالان : أحدهما أن يكون اسماً بمعنى قبل . فحيث يكون منصرفاً منوئاً . ومنه قولهم : أولاً وآخرأ . والثاني أن يكون صفة أي «أَفْعَلٌ» التفضيل بمعنى الأسبق ، فيكون غير منصرف ، لوزن الفعل والوصف .

في تفسير الجملة<sup>(٢)</sup> . وقع<sup>(٣)</sup> في بعض النسخ<sup>(٤)</sup> : «الجمل» — وهي جمع جملة — موقع<sup>(٥)</sup> «الجملة» . لكن الأول هو الأصح .

(١) هـ : قول .

(٢) زاد هنا في م : وقسامها .

(٣) هـ : وقع .

(٤) انظر م و ح .

(٥) ت : موضع .

وبيان أحكامها. فالمراد منها ههنا كونها اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية،  
اب. وابتدائية، واعتراضية، إلى غير ذلك. الذي ينبغي عليه<sup>(٦)</sup> هذا الباب.

إنما قدم هذا على سائر الأبواب، لأن المقصود من ترتيب هذا الكتاب تعليم الإعراب. ولا شك أنه يحصل من هذا الباب على وجه، لا يكون في بقية الأبواب، إذ فيه بيان إعراب محلّ الجمل، الذي هو أصعب وأنفع من بيان إعراب المفرد. فلأجل هذا ترك تعريف الكلمة، مع أن الجملة لا تم إلا معها.

اعلم أن الخائص في هذا الكتاب ينبغي أن يتصور النحو والغرض منه، قبل الشروع فيه. فنقول: النحو في اللغة يجيء لمعان: بمعنى القصد، وبمعنى الجانب، وبمعنى النوع، وبمعنى المقدار، وبمعنى المثل، وبمعنى البعض. فنقول: نحوث نحوك أي: قصدت قصدك، ومرت إلى نحو دار فلان أي: إلى جانبها<sup>(٧)</sup>، وعندى ثلاثة أنحاء من الطعام إذا كان عندك ثلاثة أنواع منه، وجاء جيشهم نحو ألف إذا كان مقدار ألف، ومرت برجل نحوك أي: مثلك، وأكلت نحو السمكة أي: بعضها.

وهو في الاصطلاح علم بأصول، يُعرف بها أحوال أواخر الكلام، من جهة الإعراب أو البناء. فالظاهر أنه منقول من النحو بمعنى القصد، لما اتفق العلماء على أن أبا الأسود الدؤلي<sup>(٨)</sup> أول من وضع هذا العلم، بإذن عليّ — رضي الله عنه — كما

(٦) ظ: معنى منه. ت هـ: ينبغي عنه.

(٧) ت: جانب داره.

(٨) ظالم بن عمرو. من سادات التابعين وأكملهم رأياً وعقلاً، فقيه محدث، شاعر فارس نحوي داعية. توفي سنة ٦٩. البقية ٢: ٢٢-٢٣. وانظر طبقات النحويين ص ١٣ وأصل الزجاجي ص ٢٣٨ والإيضاح ص ٤٢ ومعجم الأدباء ١٤: ٤٨ وإنباء الرواة ١: ٤ ونزهة الألباء ص ٤ والأنشبه والنظائر ١: ٧ وابن عصفور والتصرف ص ١٥-١٦.



اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مُعَاذًا<sup>(٩)</sup> أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ التَّصْرِيفَ .

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ الْوَضْعِ أَنَّهُ ، لَمَّا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ<sup>(١٠)</sup> : ( أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنْ  
الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ) بِكسر اللّام ، جَاءَ إِلَى عَلِيٍّ فَقَصَّ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : هَذَا مِنْ مَخَالَطَةِ  
العَرَبِ بِالْعَجْمِ<sup>(١١)</sup> . ثُمَّ قَالَ : الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ وَمَا سِوَاهُ مُلْحَقٌ بِهِ ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ  
مَنْصُوبٌ<sup>(١٢)</sup> وَمَا سِوَاهُ مُلْحَقٌ بِهِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ وَمَا سِوَاهُ مُلْحَقٌ بِهِ<sup>(١٣)</sup> . فَقَالَ  
لَهُ<sup>(١٤)</sup> : انْحُ إِلَى هَذَا . فَلَأَجَلَ هَذَا سُمِّيَ هَذَا الْعِلْمُ نَحْوًا ، تَبَرُّكًا وَتَيْمَنًا بِلَفْظِهِ .

وَأَمَّا الْغَرَضُ مِنْهُ فَمَعْرِفَةُ الْإِعْرَابِ . وَإِنَّ تَعَلَّمَ هَذَا الْعِلْمَ وَاجِبٌ ، لِأَنَّ تَعَلَّمَ  
الشَّرَائِعَ الْوَارِدَةَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ . وَكُلُّ مَا لَا يَتِمُّ تَعَلُّمُهَا إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ .  
فَإِنْ قُلْتَ : الْإِشْتَغَالُ بِهَذَا الْعِلْمِ ، بِهَذِهِ الْأَصْطِلَاحَاتِ ، بَدْعَةٌ . فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ  
يَتَكَلَّمُوا فِيهِ . وَكُلُّ بَدْعَةٍ حَرَامٌ ، فَلَا إِشْتَغَالَ بِهَذَا الْعِلْمِ حَرَامٌ . فَكَيْفَ يَكُونُ وَاجِبًا ؟  
قُلْتُ : إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُمْ مَا عَرَفُوا مَعَانِي هَذَا الْعِلْمِ فَذَلِكَ بَاطِلٌ . فَكَيْفَ لَا ، وَالْإِجْمَاعُ  
انْعَقَدَ عَلَى أَنَّ سَيِّبُوهُ وَالْأَخْفَشَ<sup>(١٥)</sup> وَالْخَلِيلَ وَغَيْرَهُمْ اشْتَغَلُوا فِيهِ ، وَتَمَسَّكُوا بِهِ ؟ حُكِّي أَنَّ  
ابْنَ عَبَّاسٍ<sup>(١٦)</sup> لَمَّا<sup>(١٧)</sup> سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ ، تَعَالَى<sup>(١٨)</sup> : ( فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ) بِأَنَّهُ لَمْ رُفِعَ

(٩) هُوَ أَبُو مُسْلِمٍ مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمُرَّاءِ . مِنْ قَدَمَاءِ النَّحْوَةِ أَخَذَ عَنْهُ الْكَسَائِيُّ ، وَلَهُ كُتُبٌ فِي النَّحْوِ  
مَفْقُودَةٌ . تَوَفَّى سَنَةَ ١٩٠ وَقَدْ عَمَرَ مِائَةً وَخَمْسِينَ سَنَةً . الْبَيْهَقِيُّ ٢ : ٢٩٠ . وَزَعَمَ السَّيُوطِيُّ أَنَّ فِي  
هَذَا الْكِتَابِ : مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ . انْظُرِ الْبَيْهَقِيُّ ٢ : ٢٩١ وَتَذَكُّرَةُ النَّحْوَةِ ص ٢٨٩ وَابْنُ عَصْفُورٍ  
وَالْتَّصْرِيفُ ص ٢٤ .

(١٠) الْآيَةُ ٣ مِنَ التَّوْبَةِ .

(١١) كَذًا ، بِتَعْدِيَةِ الْمَخَالَطَةِ بِالْبَاءِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْإِخْتِلَاطِ ، أَوْ لِكَوْنِ الْبَاءِ لِلتَّعْدِيَةِ . انْظُرِ ١١٤ ب .

(١٢) سَقَطَتْ مِنْ ت وَ هـ .

(١٣) ظ : وَمَا عِندَهُ يُلْحَقُ بِهِ .

(١٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ .

(١٥) أَبُو الْخَطَّابِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَعْرُوفُ بِالْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ . إِمَامٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ قَدِيمٌ أَخَذَ عَنْهُ

سَيِّبُوهُ وَالْكَسَائِيُّ وَيُونُسُ ، وَمَاتَ سَنَةَ ١٧٧ . إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ ٢ : ١٥٧ .

(١٦) أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ وَتَرْجَمَانُ الْقُرْآنِ وَحَبِيبُ الْأُمَّةِ . فُقِّهِ وَرَوَى وَمَحْدَثٌ

وَإِخْبَارِيٌّ وَنَسَابَةٌ . تَوَفَّى سَنَةَ ٦٨ . صِفَةُ الصِّفَةِ ١ : ٣١٤ .

(١٧) سَقَطَتْ مِنْ ظ . وَزَادَ قَبْلَهَا فِي ت : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(١٨) الْآيَةُ ٨٤ مِنْ ص . وَزَادَ هُنَا فِي ت : قَالَ .

الأول ونُصب الثاني؟ قال<sup>(١٩)</sup>: أي: هو الحقُّ وأقولُ الحقُّ. ومعلوم أن ذلك عين النحو.

وإن أردتَ بذلك أنهم ما عَبَرُوا عن تلك المعاني، بهذه الألفاظ والاصطلاحات، فذلك مُسَلَّمٌ. ولكنَّ ذلك لا يُوجِبُ القَدَحَ فيه. فإنَّ الاعتبار للمعاني لا للصُّور والمباني، كما في سائر العلوم، وإنَّ العلماء اتَّفَقُوا على أنَّ تعلُّمَ النحو فرض من فروض الكفاية.

قيل: فرض الكفاية هو الذي إذا قام به واحد سقط التكليف عن الباقيين. ومعلوم أن هذا العلم ليس كذلك. فإنه يجب في كلِّ عصر أن يقوم بهذا العلم قوم، يبلغون به حدَّ<sup>(٢٠)</sup> التواتر، لأنَّ معرفة الشرع لا تحصل إلا بواسطة<sup>(٢١)</sup> معرفة اللغة والنحو، والعلمَ بهما لا يحصل إلا بالنقل المتواتر<sup>(٢٢)</sup>.

أقول: اشتراط التواتر<sup>(٢٣)</sup> في النقل لا يستلزم أن القيمين بهذا العلم يبلغون حدَّ التواتر. ألا ترى أن التواتر شرط في نقل القرآن، مع جواز عدم ضبط معناه؟ ثمَّ لما كان الباب الأول مشتملاً على عدَّة أمور فصلَّه على أربع مسائل، تقريباً للفهم والضبط، كما قسَّم الكتاب على أربعة أبواب، فقال: وفيه أي: في الباب الأول من الأبواب الأربعة أربع مسائل: جمع مسألة. وهي ما يُبرهنُ عليه في العلم. بعضها يتعلَّق بتفسير الجملة، وبعضها يتعلَّق بأقسامها وبيان أحوالها.

---

(١٩) انظر تنوير اللقباس من تفسير ابن عباس ص ٢٨٤.

(٢٠) انظر تلكرة النحلة ص ٦٨٨ - ٦٨٩. ظ: عدد.

(٢١) الواسطة: الواسطة والملة والسبب. مولدة لم يعرفها الأئمة، أقر استعمالها بجمع اللغة العربية في القاهرة. مجلة المجمع ١٩: ٩٥.

(٢٢) في الأصل و ت: والتواتر.

(٢٣) التواتر: ورود الخبر على ألسنة جماعة، لا يتصور توأطوهم على الكذب لكثرتهم أو لعناتهم.

## الجملة وأقسامها

**أما المسألة الأولى، من المسائل الأربع، ففي شرحها أي: في بيان الجملة وأحوالها، كما يدل عليها سياق الكلام. فيكون المراد من شرحها ههنا تعريفها، وتبيين<sup>(٢٤)</sup> النسبة بينها وبين الكلام<sup>(٢٥)</sup> بالعموم والخصوص، وبيان تسميتها بالاسمية والفعلية، وبالجملة الصغرى والكبرى، وتقسيمها إليها<sup>(٢٦)</sup>. فحيث سقط الاعتراض<sup>١١٠ ب</sup> بأن بيان النسبة بالعموم والخصوص وغيره ليس من شرح الجملة، بناء على تخصيصه بالتعريف الكاشف عن ماهيتها، فقط.**

### [الكلام والجملة]

ثم لما كانت الأبحاث المذكورة ههنا من المباحث الدقيقة، وكان المقام مقام التعليم، قال: اعلم — تحضياً للسامع على الإصغاء إلى ما يأتي بعد هذا الأمر، لئلا يفوت منه شيء — أن اللفظ: هو صوت يعتمد على مخرج الحروف. وهو كالجنس<sup>(٢٧)</sup> يتناول جميع الألفاظ. وأما عدم إطلاق اللفظ على كلام الله — تعالى — فلرعاية الأدب، ولعدم الإذن الشرعي. فهذا الاعتذار إنما احتجج إليه، إذا كان<sup>(٢٨)</sup> المراد من كلام الله<sup>(٢٩)</sup> هو الكلام اللفظي. وكذا الكلام في عدم إطلاق الجملة عليه.

(٢٤) ظ: وتبين.

(٢٥) ظ: الكلمة.

(٢٦) ظ ت: إليها.

(٢٧) الجنس: اسم يدل على كلمة مختلفة في الأنواع، ولا تم ماهيته بفرد من هذه الكلمة، كالجنس، فإن تمت بفرد فهو نوع كالإنسان.

(٢٨) هـ: إذ كان.

(٢٩) زاد هنا لي ت: تعالى.



**المفيد:** هو كالفصل، خرج به الألفاظ المفردة، والمركبات التقييدية والإضافية، وغير ذلك. فدخل في التعريف المركب الخبري والإنشائي. فالمراد من اللفظ المفيد هنا هو اللفظ المركب من كلمتين فصاعداً، أسند إحداها إلى الأخرى مطلقاً، سواء كان خبرياً أو إنشائياً.

**يُسَمَّى أَي:** يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ وَالْكَلَامُ، لَا أَنَّهُ (٣٠) يَوْضَعُ لَهُ الْجُمْلَةُ وَالْكَلَامُ. وَلَا فِيهِمَا يَكُونَانِ مُتَرَادِفَيْنِ، أَفْلا يُمْكِنُ بَيَانُ النَّسْبَةِ بَيْنَهُمَا بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ.

**كِلَاهُمَا:** لِمَصْطَلَحَاتِهِ وَهُوَ فِيهِمَا لَفْظٌ بِمَعْنَى التَّكْلِيمِ، كَالسَّلَامِ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ، يَفْعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَلِهَذَا يُصَحَّ أَنْ يُقَالَ: جَمِيعُ الْقُرْآنِ كَلَامُ اللَّهِ (٣١).

**وَجُمْلَةٌ أَيْضاً:** قِيلَ: لَمْ يُطْلَقْ (٣٢) الْجُمْلَةُ عَلَى جَمِيعِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهَا اسْمٌ مُفْرَدٌ، بِمَنْزِلَةِ الثَّمَرَةِ (٣٣)، لَا تَقَعُ (٣٤) إِلَّا عَلَى الْوَاحِدِ. فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْجُمْلَةَ تُشِيرُ بِمَعْنَى التَّرْكِيبِ الذَّالِّ عَلَى الْأَجْزَاءِ وَالْحَدِثَةِ وَتُؤَدِّي بِمَعْنَى الْإِجْمَالِ.

**وَلَمَّا (٣٥):** كَانَتِ الْفَائِدَةُ تَحْيَاءً بِمَعْنَى الْفَائِدَةِ الْجَدِيدَةِ، وَبِمَعْنَى مُطْلَقِ الْفَائِدَةِ، وَبِمَعْنَى الْفَائِدَةِ التَّامَّةِ الَّتِي يَحْسِنُ السَّكُوتُ عَلَيْهَا، فَتَسْرُّهَا يَقُولُهُ: وَبِمَعْنَى بِالْمُفِيدِ أَي: التَّحَاةُ يُعْرِفُونَ الْكَلَامَ بِالتَّعْرِيفِ الْمَذْكُورِ، وَيَهْدُونَ بِفَائِدَةِ الْمُفِيدِ الْفَائِدَةَ التَّامَّةَ، لَا مُطْلَقِ الْفَائِدَةِ، كَمَا هُوَ مُتِفَاهِمُ اللَّفْظِ وَالْعَرَفِ الْعَامِ.

**بِأَي:** الَّذِي يَعْنِي السَّكُوتُ أَي: سَكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ — فَإِنَّهُ خِلَافُ التَّكْلِيمِ فَكَيْفَ يُقَالُ السَّكُوتُ صِفَةً لِلتَّكْلِيمِ يَكُونُ السَّكُوتُ صِفَةً أَيْضاً. وَقِيلَ (٣٦): سَكُوتُ السَّامِعِ أَوْ سَكُوتُهُمَا جَمِيعاً — عَلَيْهِ أَي: عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ.

(٣٠) فِي الْأَصْلِ وَت وَه: لِأَنَّهُ.

(٣١) زَادَ هُنَا فِي ت: تَعَالَى.

(٣٢) فِي الْأَصْلِ: لَمْ يُطْلَقْ.

(٣٣) فِي الْأَصْلِ: وَالثَّمَرَةُ ه: الثَّمَرَةُ.

(٣٤) ظ ه: لَا يَقَعُ.

(٣٥) فِي النُّسخِ: فَلَمَّا.

(٣٦) انْظُرِ الْمَجْمَعُ ١: ١٠.

فدخل في تعريف المفيد نحو قولنا: السماء فوقنا، والأرض تحتنا. والمراد من حسن سكوت المتكلم على اللفظ المفيد ألا يكون ذلك اللفظ محتاجاً في إفادته للسامع، كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به، أو بالعكس. فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات من الفاعل.

فإن قلت: هذا دفع بالعناية<sup>(٣٧)</sup>، وهو غير مقبول. فإن الإرادات لا تبطل بالإرادات. قلت: إنه مقبول، لأن حسن السكوت ما قُسر عندهم إلا بهذا التفسير. فيكون ظاهراً غير ملبس للمعنى، وإن كان أعم من ذلك بحسب اللغة. وكذا الحال في تفسير المفيد.

ثم المفردات قبل التركيب هي في حكم النعيق<sup>(٣٨)</sup> عندهم، لخلوها عن الفائدة. وأما إذا رُكبت على قواعد النحو فخرجت عن حكمه، وأفادت فائدة معتبرة. لكن لا يلزم من ذلك أن تكون كلاماً. فإنه هو الذي اعتُبر فيه الفائدة التامة، لا مطلقاً<sup>(٣٩)</sup>. وأما الجملة فهي القول المركب، سواء أفاد تلك الفائدة التامة أو لم يُفد.

واعلم أن الجملة أعمُ عموماً مطلقاً، بحسب موارد<sup>(٤٠)</sup> استعمالها ومعهومها، من الكلام.

فإن قلت: الأعم ههنا «أفعل» التفضيل، فيثبت للكلام أصل العموم، وإن لم يحصل له زيادته<sup>(٤١)</sup>. ألا ترى أن الكلام يُطلق على القرآن، ولا يُطلق عليه الجملة؟ قلت: الأعم ههنا بمعنى العام. فتكون «من» مجرد<sup>(٤٢)</sup> الابتداء. على أن للكلام نوع عموم، بالنظر إلى موارد استعماله، فتكون «من» للتفضيل<sup>(٤٣)</sup>.

(٣٧) العناية: الاهتمام.

(٣٨) النعيق: الصوت والصياح. ظ: «النعيق». ت: الصوت.

(٣٩) في الأصل و ظ: لا مطلقاً.

(٤٠) هـ: مورد.

(٤١) ت: زيادة.

(٤٢) ظ: فيكون مجرد.

(٤٣) يراد ابتداء غاية التفضيل. والغاية في مثل هذا يراد بها المسافة، لا النهاية. ت: «التفضيل».

هـ: للتفصيل.



فإن قلت: المراد من العموم مطلق العموم، سواء كان مطلقاً أو من وجه. قلت: يمنع [من] <sup>(٤٤)</sup> ذلك قوله: فكلُّ كلامٍ جملةٌ بمعنى: كلُّ ما صدق عليه الكلام صدق عليه الجملة، ولا يتعكسُ عكساً لغوياً أي: ليس كلُّ جملة كلاماً.

هذا. فنقل البعض عن النحاة أن الجملة تُرادف الكلام عندهم. فالحق ههنا <sup>(٤٥)</sup> هو الرجوع إلى تفسير الجملة. فإن اعتبر الإفادة فيها أيضاً فلا يُتصور العموم والخصوص بينهما أصلاً، وإن اعتبر التركيب فيها، سواء أفاد أو لم يُفد، فيُتصور النسبة بالعموم والخصوص بلا شبهة <sup>(٤٦)</sup>. فإذا لا نزاع بينهم، في الحقيقة، إذ لا مُشاحة <sup>(٤٧)</sup> في الاصطلاح، ف (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) <sup>(٤٨)</sup>. لكن المختار هو الترادف. فإنك تعلم، بالضرورة، أن كلَّ مركّب لا يُطلق عليه الجملة.

نعم قد يُستعمل الكلام بمعنى القضية والخبر <sup>(٤٩)</sup>، في بعض المواضع، كما هو دأب أهل المعقول <sup>(٥٠)</sup>، فيكون أخص من الجملة، فيُظن من ذلك أنه أخص منها، إذا كان بمعنى اللفظ المفيد.

ثم لما فرغ من تمهيد الأصل، ومن التفريع عليه، أراد توضيح ذلك، لا الاستدلال <sup>(٥١)</sup> عليه، حتى لا يؤدي إلى الدور وإلى إثبات القاعدة الكلية بالمشال الجزئي. فلهذا قال، على سبيل التوبيخ: ألا ترى أن <sup>(٥٢)</sup> نحو <sup>(٥٣)</sup> قام زيد، — فنحو

(٤٤) من ظ.

(٤٥) ت: هنا.

(٤٦) ت: فلا شبهة.

(٤٧) المشاحة: المناقشة والمنازعة.

(٤٨) الآية ٣٢ من الروم.

(٤٩) القضية أو الخبر: قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب.

(٥٠) ت: العقول.

(٥١) الاستدلال: تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس.

(٥٢) سقطت من ت. ع ح: ألا ترى أن. م: ألا ترى أن جملة الشرط.

(٥٣) زاد هنا في ع و م: «إن»، وفي ح: جملة.



ههنا كَيْثِل في قولك: «مِثْلُكَ لا يَخْلُ»، مع الإيماء إلى أَنَّ جملة الشرط كثيرة الوقوع، ولها جزئيات متعددة — من قولك.

وقع في بعض<sup>(٥٤)</sup> النسخ: «قولنا» مقام «قولك». فالثاني مناسب<sup>(٥٥)</sup> لقوله: «ونعني بالمفيد»، والأوّل متصل<sup>(٥٦)</sup> بقوله: «اعلم»، فيكون أولى. إنّما قيده بذلك القول، لأنّ «قام زيد» بدون التقييد يكون كلاماً وجملة، فلا يصحّ<sup>(٥٧)</sup> مثلاً<sup>(٥٨)</sup> للعموم.

إنّ<sup>(٥٩)</sup> «قام زيد قام عمرو، يُسمّى أي: نحو «قام زيد» جملة، لأنّه لفظ مركّب — فإنّ «إن» أخرجته<sup>(٦٠)</sup> عن صحّة السكوت عليه، لكنّها ما أخرجته عن كونه مركّباً. فجملة «يُسمّى» في محلّ الرفع، على أنّها خبر «أن» — ولا يُسمّى كلاماً، لأنّه لا يحسن السكوت عليه، لأنّ «إن» الشرطيّة أخرجته عن صلاحية<sup>(٦١)</sup> السكوت، والكلام هو القول الذي يحسن السكوت عليه.

فهي حرف من حروف الشرط، يقتضي<sup>(٦٢)</sup> جملتين يجعل<sup>(٦٣)</sup> إحداها شرطاً والأخرى جزاء، ويعمل<sup>(٦٤)</sup> فيهما عمل الجزم فيهما<sup>(٦٥)</sup> لفظاً أو محلاً. فجملة «قام زيد» فعل الشرط في محلّ الجزم<sup>(٦٦)</sup>، وجملة<sup>(٦٧)</sup> «قام عمرو» جزاء الشرط في محلّ الجزم<sup>(٦٨)</sup>.

(٥٤) سقطت من هـ.

(٥٥) ظ: يناسب.

(٥٦) في الأصل و ت: يتصل.

(٥٧) هـ: فلا يصلح.

(٥٨) في الأصل: مثلاً.

(٥٩) ت: و إن.

(٦٠) ظ: و إن أخرجته. ت: «فإن أخرجته». هـ: فإن وإن أخرجته.

(٦١) في الأصل و هـ: «صلاحية». والصلاحية: حالة يكون بها الشيء صالحاً. قال الزبيدي:

صلاحية الشيء مخففة كطواعة مصدر صلح. وليس في كلامهم فعالية مشددة. كذا نقلوه.

التاج (صلح).

(٦٢) ت: تقتضي.

(٦٣) في النسخ: تجعل.

(٦٤) في النسخ: وتعمل.

(٦٥) سقطت من ت و هـ. ويريد أنّ إن يعمل في الجملتين كعمل الجزم في فعليهما.

(٦٦) هذا خلاف ما يذهب إليه في ١٢٨ و ٥٠ ب.

(٦٧) في الأصل: وأما جملة.

وأما فعل الشرط مع جزائه فهنا فجملة شرطية، وكلام مفيد، في محل النصب على أنه مقول القول.

وكذا أي: ومثل القول المذكور في جملة الشرط القول في جملة الجزاء<sup>(٦٨)</sup> أي: نحو «قام عمرو»، في قولك: إن قام زيد قام عمرو. تُسمى جملة، ولا تُسمى كلاماً بمثل<sup>(٦٩)</sup> ما مر.

فإن قلت: جملة جزاء الشرط قول مفيد، مقيد بالشرط، مثل: جئتك إذا طلعت الشمس. فكما لا يُخرج التقييد هذا<sup>(٧٠)</sup> القول عن الإفادة، فكذلك لا يُخرج ذلك<sup>(٧١)</sup> القول عنها. فكيف يكون جملة جزاء الشرط<sup>(٧٢)</sup> مثل [جملة]<sup>(٧٣)</sup> فعل الشرط؟ قلت: مهما كان حصول الجزاء موقوفاً على حصول فعل الشرط المشكوك لا يصح السكوت عليه، لأن الجزم بالجزاء مادام الشك في الشرط لا يتصور.

نعم حصل الجزم بالتعليق بين الجملتين في الحال. لكن الفرق بين حصول الجزم بالتعليق<sup>(٧٤)</sup> وبين حصول الجزم بمضمون الجزاء ظاهر. فالجزم<sup>(٧٥)</sup> المنفسي هو الثاني، لا غير. فالإفادة مسلوقة عن كل واحدة منهما، لا عن مجموعهما. فإنه قول مفيد كما بيناه.

فأما التعليق في قولك: «إن قام زيد قام عمرو» فيُنافي الجزم بالجزاء، فلا يصح السكوت عليه. وأما التقييد في قولك: «جئتك إذ طلعت الشمس» فلا يُنافي الجزم

---

(٦٨) م ح: «وكذلك القول في جملة الجواب». وسقط من ع.

(٦٩) في الأصل: يسمى جملة ولا يسمى كلاماً مثل.

(٧٠) في الأصل و ت: بهذا.

(٧١) ت: بذلك.

(٧٢) ظ ت: جملة الشرط.

(٧٣) من ظ و ت.

(٧٤) ت: بالتعلق.

(٧٥) ت: والجزم.

بحصول المجيء في وقت طلوع الشمس، لأنه متحقق<sup>(٧٦)</sup> الوقوع، فيصح السكوت عليه، فافترقا. فاحفظ هذا، فإنه بحث نفيس، قد خفي على بعض الفضلاء.

### [أقسام الجمل]

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْجُمْلَةَ تُسَمَّى اسْمِيَّةً أَيْ : منسوبة إلى الاسم - أي : تنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية. فلهذا اختار التسمية على الانقسام، مع أَنَّ المقام مقام الانقسام، إشعاراً بأنَّ أمثال هذه المباحث راجعة إلى اللَّفْظ والاصطلاح - إنْ بَدَأَتْ<sup>(٧٨)</sup> باسم. فالجملة الاسمية، في الاصطلاح، هي التي يكون صدرها اسماً. <sup>١٣ ب</sup> والمراد من الصدر هو المسند أو المسند إليه. فلا عبرة بما يُقَدَّم عليهما، من الحروف. كقولك : نَهَضَ بالرفع، على سبيل الحكاية، كما قال الشاعر<sup>(٧٩)</sup> :

• نَنَادُوا بِالرَّحِيلِ غَدًا •

قائم.

فزيد : مبتدأ، خبره : قائم. فالجملة في محل الجر<sup>(٨٠)</sup>، أو في محل النصب<sup>(٨١)</sup>. والكاف في قوله : « كزيد قائم » اسم بمعنى المثل، كما هو الظاهر. فيكون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف - وهو « هي »<sup>(٨٢)</sup> راجعة إلى الجملة الاسمية - أو منصوباً

(٧٦) في الأصل و ت : « لتحقيق ». وسقط « لأنه » من هـ.

(٧٧) في الأصل : واعلم.

(٧٨) ظ : بدأت.

(٧٩) صدر بيت عجزه :

وفي نرحالهم نفسي

وجملة « الرحيل غداً » محكية. والحكاية : إيراد اللفظ بحسب ما أورده المتكلم، وإن كان في

العبارة الجديدة عوامل تقتضي التغير. والبيت في المختص ٢ : ٢٣٥ والمقرب ١ : ٢٩٣

والكشفاف ١ : ١٩ ودرة الغواص ص ١٠٩ والخزانة ٤ : ٢٣.

(٨٠) الصواب أنها في محل النصب إذا راعينا « كقولك » قبلها :

(٨١) ت : نصب.

(٨٢) ظ ت : وهي.



بتقدير: أعني. فعلى كلا التقديرين لا حاجة إلى العطف. فإنَّ المقام مقام كمال الاتصال. ويجوز أن يكون حرف جرّ، فيكون الجارّ مع المجرور متعلقاً بمحذوف، ويكون<sup>(٨٣)</sup> المجموع خبر مبتدأ محذوف<sup>(٨٤)</sup>، على ما عرفت. فإذا تقرّرت<sup>(٨٥)</sup> هذه التوجيهات، في هذا المثال، فقس عليه حال سائر الأمثال.

فلما<sup>(٨٦)</sup> كان أول كلام المصنّف يُشعر بأنَّ الجملة الاسميّة هي التي يكون أولها اسماً، فيتوهم من ذلك خروج قولك: «إنَّ زيداً قائم» وغيره عن حدِّ<sup>(٨٧)</sup> الاسميّة، مع أنّه غير داخل في حدِّ الفعلية، فيطّل الحصر فيهما، فأزال ذلك التوهم بقوله: و كقولك: إنَّ زيداً قائم.

فزيداً: اسم «إن»، وخبره: قائم. فالجملة في محلّ الجرّ، أو في محلّ النصب<sup>(٨٨)</sup> أيضاً. فالمثال صحيح، سواء قرئ «إن» بالفتح أو بالكسر. لكنّ الظاهر هو الكسر. نُقل عن سيّويه<sup>(٨٩)</sup> أنّ «أن» مع ما بعدها مبتدأ لا خبر له. وذلك لطوله مع جريان الإسناد في ضمنه.

و كقولك<sup>(٩٠)</sup>: هل زيد قائم؟ فهل: حرف من حروف الاستفهام، وزيد: مبتدأ، خبره: قائم. فالجملة في محلّ الجرّ، أو في محلّ النصب<sup>(٩١)</sup> أيضاً.

و كقولك<sup>(٩٢)</sup>: ما زيد قائماً. فما: حرف مشبّه<sup>(٩٣)</sup> بـ «ليس»، فاسمه<sup>(٩٤)</sup>:

- 
- (٨٣) ظ ت: فيكون.  
(٨٤) ظ: «خبراً لمبتدأ محذوفاً» ه: «خبراً لمبتدأ محذوف».  
(٨٥) ظ ه: تقرّر.  
(٨٦) ظ: فلما.  
(٨٧) الحد: التعريف. وهو الوصف المحيط بمعنى الشيء، مميّزاً له عن غيره.  
(٨٨) ت: جرّ أو في محلّ نصب.  
(٨٩) الكتاب ١: ٤٦٢-٤٦٣ والمغني ص ٤٢٠.  
(٩٠) ظ ه: وقولك.  
(٩١) في النسخ: «وقولك». وفي م زيادة من متن الإعراب: ولزيد قائم.  
(٩٢) ظ ه: مشابه.  
(٩٣) ظ ت: واسمه.

زيد، وخبره: قائماً. فالجملة<sup>(٩٤)</sup> معطوفة على جملة «زيد قائم»، فمحلها<sup>(٩٥)</sup> كمحلها.

وكذلك قولك: لعل زيدا منطلق، و أقام الزيدان؟ ونحو ذلك جملة اسمية.  
فلا يضره قولهم في<sup>(٩٦)</sup> «أقام الزيدان»: إنه في قوة «أيقوم الزيدان»؟ فإن ذلك مجرد بيان عمل اسم الفاعل ومعناه.

وتسمى الجملة جملة فعلية، أي: منسوبة إلى الفعل — قالوا<sup>(٩٧)</sup> لعطف<sup>(٩٨)</sup>  
«فعلية» على قوله «اسمية» — إن يَدُتْ بفعل<sup>(٩٩)</sup>. فالجملة الفعلية هي التي يكون  
صدرها فعلاً. والمعتبر من الصدر ما<sup>(١٠٠)</sup> هو صدر، في الأصل. فنحو: كيف جاء  
زيد؟ و<sup>(١٠١)</sup> (فريقاً كذبتم) وغير ذلك فعلية، لأن هذه الأسماء في نية التأخير.  
كقولك: قام زيد — فقام: فعل، فاعله: زيد. فالجملة في محل الجر، أو في محل  
النصب، إما عرفت غير مرة — و كقولك: هل قام زيد؟

فلما حُذِفَ الفعل مع فاعله في بعض المواضع، وأقيم لفظ المفعول<sup>(١٠٢)</sup> مقامه،  
فحصل الشك في أنه يكون جملة فعلية أو لا يكون، أزال ذلك الوهم<sup>(١٠٣)</sup> بقوله: وكذا  
أي: كقولك<sup>(١٠٤)</sup> المذكور قولك: زيدا. فزيداً<sup>(١٠٥)</sup> مفعول به، وفعله محذوف مع فاعله.  
وهو «ضربت». فالجملة في محل النصب<sup>(١٠٦)</sup>، على أنها مقولة القول، أو في محل

(٩٤) ت: والجملة.

(٩٥) ظ: محلها.

(٩٦) سقطت بما عدا ت.

(٩٧) ت: والواو.

(٩٨) ظ: «بدأت بفعل». وفي ح زيادة من متن الإعراب: أو نائبه.

(٩٩) سقطت بما عدا ظ.

(١٠٠) الآية ٨٧ من البقرة.

(١٠١) سقطت من الأصل و ظ. ه: التوهم.

(١٠٢) ت: «وكذا أي و كقولك». وسقط «كذا» من المطبوعات.

(١٠٣) سقطت من ظ. ه: فزيد.

(١٠٤) ت: نصب.

الرفع<sup>(١٠٥)</sup> على أنه<sup>(١٠٦)</sup> مبتدأ، على سبيل الحكاية، وأما جملة ضربته فمفسرة<sup>(١٠٧)</sup> لا محل لها من الإعراب. و قولك: يا عبد الله جملة فعلية. لأنَّ التقدير أي: تقدير أصل هذا القول: ضربت زيدا — فيكون جملة فعلية. وأما «ضربه» فلا شك في أنها جملة فعلية — وأدعو عبد الله. فكان صدرها في الأصل فعلاً.

فأدعو: فعل، فاعله مستتر فيه، وعبد الله: منصوب على أنه مفعول به<sup>(١٠٨)</sup>. فهذا ظاهر، إذا كان «عبد» مضافاً إلى «الله». وأما إذا كان «عبد الله» علماً فالقياس أن يكون الإعراب في الآخر. لكنه أجري في العبد ابقاء على ما كان. فالجملة مرفوعة المحل، على أنها معطوفة على قوله: ضربت زيدا ضربه.

فإن قلت: «يا عبد الله» إنشاء، لا يحتمل الصدق والكذب، و «أدعو عبد الله» يحتملها. فكيف يكون التقدير: أدعو عبد الله؟ قلت: «يا» نائب مناب «أدعو» إذا كان مستعملاً في معنى الإنشاء مجازاً، وإن كان خبراً بحسب لفظه.

فإن قلت: فهنا جملتان أخريان غير ما ذكره المصنف<sup>(١٠٩)</sup>: إحداهما شرطية، نحو: إن تكرمني أكرمك، والأخرى ظرفية، نحو: زيد في الدار. قلت أما الشرطية فإنها جملة فعلية في الحقيقة، وأما الظرف فإن قُدر عامله فعلاً فالظرفية تكون فعلية. وأما إذا قُدر عامله غير الفعل فلا يتصور هناك جملة، فضلاً عن أن تكون ظرفية<sup>(١١٠)</sup>.

• • •

ثم بعد هذا التقسيم، أراد تقسيم الجملة إلى الكبرى والصغرى<sup>(١١١)</sup>، وبيان

(١٠٥) ت: رفع.

(١٠٦) كذا، بتكمير الضمير.

(١٠٧) ظ: فهمي.

(١٠٨) ت: «مفعول له». هـ: مفعوله.

(١٠٩) زاد هنا في ت: رحمه الله.

(١١٠) انظر ١٢٨ أ.

(١١١) ت: كبرى وصغرى.



أنواع الاعتبارات فيهما<sup>(١١٢)</sup>، إرشاداً للطالين المتعلمين إلى أنواع التصرفات فيها، وقال: <sup>(١١٣)</sup>

## الكبرى والصغرى

إذا قيل زيد أبوه علامة منطلق — اعلم أن هذا القول يتضمن اعتبار ثلاثة<sup>(١١٤)</sup> تعدادات: الأول [في حق المبتدأ]<sup>(١١٥)</sup>، والثاني في حق الخبر، والثالث في حق الجملة، وهو المقصود الأصلي. فإن الباب الأول معقود لشرح الجملة. فيكون تعداد المبتدأ والخبر تمهيداً لتعداد الجمل — فتقول: «زيد» في: زيد أبوه علامة منطلق — فتقيد «زيد» بهذا أولى من تقييده بالمثال المذكور، إذ لا معنى لاعتبار المثال هنا في الظاهر — مُبتدأ أول.

وأبوه: مرفوع لفظاً، وعلامة الرفع الواو، مُبتدأ ثانٍ. إعرابه تقديرية<sup>(١١٦)</sup> كقاصر. فهذه الجملة معطوفة على قوله: فزيد مبتدأ أول. فإن الواو فيها للعطف. وكذا الحال فيما بعدها.

وعلامة أي: غلام أبيه — فالضمير المجرور المضاف إليه المبتدأ عائد إلى المبتدأ. فيلاحظ الرابط<sup>(١١٧)</sup> في المبتدأ. ولو قيل: «زيد عمرو بكر قائم عنده، في بيته» يلاحظ الروابط كلها في الأخبار — مُبتدأ ثالث.

فشرع، بعد هذا، في تعداد الخبر، فقال: ومُنطلق خبر المبتدأ الثالث. وهو

(١١٢) ظ ت: فيها.

(١١٣) ت: «قال». وزاد هنا في م: «ثم تنقسم إلى صغرى وكبرى»، وفي ح: الكبرى هي الاسمية التي خبر مبتدئها جملة، والصغرى هي المبنية على المبتدأ.

(١١٤) في الأصل و ظ و هـ: ثلاث.

(١١٥) في الأصل: «الأول معقول الشرح». وفي الحاشية: «لعله: معقود». قلت: كلاهما و هم. انظر مايل بعد. وما بين معقوفين من النسخ.

(١١٦) الإعراب التقديرية: ما يكون في المعرب الذي يمنع ظهوره الثقل أو التعذر أو اشتغال المحل.

(١١٧) في النسخ: الرابطة.

غلامه . و المبتدأ الثالث وخبره — وهو منطلق . وقع في بعض النسخ<sup>(١١٨)</sup> : « مع خبره » بدله . أي : غلامه منطلق مع النسبة بينهما — خبر المبتدأ الثاني . وهو أبوه . و المبتدأ الثاني وخبره<sup>(١١٩)</sup> ، على قياس ما عرفت ، خبر المبتدأ الأول .

ثم شرع ، بعد هذا ، في التعداد الثالث ، فقال : ويسمى — الواو ههنا للعطف على جواب « إذا » الشرطية ، على طريقة<sup>(١٢٠)</sup> قولنا : إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت أي : إذا رجع استأذنت ، وإذا<sup>(١٢١)</sup> استأذنت خرجت ، لا على طريق قولنا : إذا جئتني أعطيك وأكسوك — المجموع أي : قوله : زيد أبوه غلامه منطلق ، جملة ، لكونه مركباً ، كبرى ، لكونه أزيد جزءاً<sup>(١٢٢)</sup> من قوله : أبوه غلامه منطلق ، ومن قوله : غلامه منطلق .

١١٥

وهي تأنيث الأكبر ، كفضلى تأنيث الأفضل ، غير منصرفة للتأنيث ولزومه ، ومنصوبة تقديرأ صفة « جملة » . وأنت خير بأن تخلل الجملة ههنا لمجرد الموصوفية<sup>(١٢٣)</sup> . فإن المقصود الأصلي بيان انقسام الجملة إلى الكبرى والصغرى<sup>(١٢٤)</sup> .

فإن قلت : فقد خلا استعمالها عن أحد<sup>(١٢٥)</sup> الوجوه الثلاثة . قلت : لا بل هي مستعملة مع « من » المقدرة ، كما أومأنا إليها . فقس عليها حال الصغرى .

فإن قلت : لا شك أن اعتبار الكل بعد اعتبار الجزء طبعاً ، فيوضع الجزء ثم

(١١٨) انظر ح .

(١١٩) هـ : مع خبره .

(١٢٠) ظ : طريق .

(١٢١) ت : فإذا .

(١٢٢) في الأصل : « جزئية أي أزيد مقداراً منه » . ظ : أجزاء .

(١٢٣) ت : « الوصفية » . والموصوفية : حال الموصوف . يريد أن ورود « جملة » قبل « كبرى » في كلام ابن هشام كان بقصد بيان الوصف . فالمراد هو الصفة لا الموصوف .

(١٢٤) ت : « كبرى وصغرى » . وسقطت الفقرة التالية من هـ .

(١٢٥) ت : « بعض » . والوجوه الثلاثة هي : التعريف بآل ، والإضافة إلى معرفة أو نكرة ، وإيراد « من » بعده .

الكل، ليوافق الوضع<sup>(١٢٦)</sup> الطبع. فالشيخ لأي شيء قدم ذكر الكبرى على ذكر الصغرى في التسمية حينئذ؟ قلت: لرعاية ما سبق. فإنه لما قال: «والثاني وخبره خبر الأول» اقتضى ذلك اقتضاء الملزوم للآزم<sup>(١٢٧)</sup>.

فإن قلت: فلائي<sup>(١٢٨)</sup> شيء قدم اعتبار الصغرى على اعتبار الكبرى والصغرى معاً في التسمية؟ قلت: قد تقرر في العلوم والعقول<sup>(١٢٩)</sup> أن طلب الفائدة في المزال، لا في القار. على أنه لا يخلو عن اعتبار النظم الطبيعي، وعن اعتبار تقدم البسيط على المركب<sup>(١٣٠)</sup>.

و يسمى «غلامه منطلق» جملة صغرى، لكونه أقل جزءاً من قوله: زيد أبوه غلامه منطلق، ومن قوله: أبوه غلامه منطلق. و يسمى قوله: «أبوه غلامه منطلق» جملة كبرى، بالنسبة إلى جملة، هي جملة: غلامه منطلق.

فإن قلت: ما معنى تقييد الكبرى بالنسبة ههنا، وهي نسبة دائماً؟ قلت: فائدته بيان<sup>(١٣١)</sup> كون الجملة، في هذا الاعتبار، ذات نسبتين، غير مقصورة على اعتبار نسبة واحدة، كما في الاعتبارين الباقيين.

و تسمى جملة صغرى، بالنسبة إلى جملة، هي جملة: زيد أبوه غلامه منطلق<sup>(١٣٢)</sup>. فحاصل المعنى: زيد غلام أبيه منطلق. ومن قال في بيان المعنى: إن التقدير «غلام أبي زيد قائم» فقد سها معنى ونقله. فتأمل.

(١٢٦) سقطت من الأصل.

(١٢٧) الملزوم: ما يقتضي وجوده وجود شيء آخر. واللازم: ما يمتنع انفكاكه عن ذلك الملزوم، كالدخان للنار في النهار، والجدار للسقف.

(١٢٨) ت: لأي.

(١٢٩) في الأصل: المعلوم والمعقول.

(١٣٠) المركب: ما كان مؤلفاً من أجزاء كثيرة يتلو بعضها بعضاً متجهة نحو مطلوب واحد. والبسيط: هو جزء من تلك الأجزاء.

(١٣١) سقطت من الأصل.

(١٣٢) سقط «أبوه غلامه منطلق» من ع و م.



فإن قلت: ما محل هذه الجملة؟ قلت: رفع على أنها قائمة مقام فاعل<sup>(١٣٣)</sup> قيل. ومثل هذا كثير. قال الله، تعالى<sup>(١٣٤)</sup>: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: آمِنُوا). فالقول مع المقول مجرور المحل، على أنه مضاف إليه لـ «إذا»، وهو ظرف محله نصب عامله القول المقدر في جوابه، كما أشرنا إليه<sup>(١٣٥)</sup>. فله در الشيخ<sup>(١٣٦)</sup> ما أدق نظره حيث اعتبر في المقام الثالث ثلاثة<sup>(١٣٧)</sup> اعتبارات الجملة، عقيب اعتبار ثلاثة أمور!

ثم لما وقع في بعض الأوهام أن الاشتغال بمثل هذه الاعتبارات اشتغال بما لا فائدة فيه، وأنها لا يتصور وقوعها، أراد إزالة ذلك الوهم، وتأسيس ما بناء، فقال: ومثله<sup>(١٣٨)</sup> أي: ومثل هذا المذكور، في تعدد المبتدأ وتعدد الجمل، قوله تعالى<sup>(١٣٩)</sup>: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي).

لا يذهب عليك أن استعمال المثل مقيداً بما ذكر ههنا استعمال صحيح سائغ. لكن الأولى أن يقال بدل «مثله»: يدل عليه، أو يشهد له.

إذ — هو ههنا لتعليل إثبات المماثلة — أصله أي: أصل هذا القول، أو أصل «لكننا» — وهو الأولى. فالأصل هو ما يُبنى<sup>(١٤٠)</sup> عليه غيره. فالمثبت يُبنى<sup>(١٤١)</sup> عليه المحذوف. ويدل على هذا الأصل قراءة أبي<sup>(١٤٢)</sup> بن كعب: — «لكن أنا هو الله ربِّي».

(١٣٣) كذا. وهو يسمي نائب الفاعل فاعلاً، على مذهب الزمخشري. انظر الورقة ٢٣ ب والمفصل ص ١١.

(١٣٤) الآيتان ١٣ و ٩١ من البقرة.

(١٣٥) انظر ١٤ ب.

(١٣٦) ظ: «قله الدر للشيخ»، وتحت «در» في هـ، تفسيراً لها: خير.

(١٣٧) في الأصل و ت و هـ: ثلاث.

(١٣٨) سقط المثال وتعليق ابن هشام عليه من ح.

(١٣٩) الآية ٣٨ من الكهف. وقبلها: (أَكْفَرْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ، ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا)؟

(١٤٠) ظ هـ: فالأصل ما يبنى.

(١٤١) ت: «يبنى». هـ: ما يبنى.

(١٤٢) هو أبو المنذر الأنصاري المدني. سيد القراء وأقرأ هذه الأمة. قرأ على النبي عليه السلام، ومات

سنة ٣٣. غاية النهاية ١: ٣١.

لَكِنْ بِتَخْفِيفِ نُونِهَا ، وَهِيَ ههنا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ . فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ « أَكْفَرْتُ » ؟  
فَكَأَنَّهُ قَالَ لِأَخِيهِ : أَنْتَ كَافِرٌ بِاللَّهِ لَكِنِّي مُؤْمِنٌ مُوَحِّدٌ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ غَائِبٌ لَكِنِّ  
عَمْرُو حَاضِرٌ .

حُكِيَ<sup>(١٤٣)</sup> أَنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَخْوَانٌ : أَحَدُهُمَا كَافِرٌ اسْمُهُ قَطْرُوسُ ، وَالْآخَرُ  
اسْمُهُ يَهُوذَا<sup>(١٤٤)</sup> . فَقَالَ يَهُوذَا لِقَطْرُوسَ : أَنْتَ كَافِرٌ بِاللَّهِ ، لَكِنِّ أَنَا مُؤْمِنٌ بِهِ .

« أَنَا » حُذِفَتْ هَمْزَتُهُ مَعَ حَرَكَتِهَا ، فَاجْتَمَعَ الْمِثْلَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، فَأُدْغِمَ .  
قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ<sup>(١٤٥)</sup> بِإِثْبَاتِ أَلْفِهِ فِي حَالَتِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ جَمِيعاً . أَمَّا إِثْبَاتُهَا فِي الْوَصْلِ  
فَإِذَا لَكُنْهَا عَوْضاً<sup>(١٤٦)</sup> مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحْذُوفَةِ ، أَوْ لِإِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجَرِّى الْوَقْفِ لَمَّا بَيْنَهُمَا  
مِنْ تَنَاسُبِ التَّضَادِّ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١٤٧)</sup> :

« أَنَا أَبُو النُّجْمِ ، وَشِعْرِي شِعْرِي » .

وَأَمَّا إِثْبَاتُهَا فِي الْوَقْفِ فَظَاهِرٌ . وَغَيْرُهُ<sup>(١٤٨)</sup> لَا يَثْبِتُهَا إِلَّا فِي الْوَقْفِ .

فَأَنَا : ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ ، عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، هُوَ : ضَمِيرُ الشَّأْنِ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ .  
قَالَ<sup>(١٤٩)</sup> ابْنُ الْحَاجِبِ : هُوَ : ضَمِيرُ لِلَّهِ<sup>(١٥٠)</sup> — سُبْحَانَهُ — وَلَفْظَةُ الْجَلَالَةِ بَدَلٌ مِنْهُ ،  
أَوْ عَطْفٌ يَبَيِّنُ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : رَبِّي نَعْتَ لِلَّهِ<sup>(١٥١)</sup> . فَحَيْثُ لَا يَكُونُ مِمَّا يَكُونُ  
مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ . اللَّهُ : مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ ، وَرَبِّي : خَيْرُ الثَّالِثِ ، وَالثَّالِثُ مَعَ خَيْرِهِ خَيْرُ  
الثَّانِي . فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعَائِدِ ، لَكُنْ خَيْرُ الْخَيْرِ عَيْنُ الْمُبْتَدَأِ . وَالثَّانِي مَعَ خَيْرِهِ خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ

(١٤٣) الْكَشَافُ ٢ : ٥٦٢ — ٥٦٤ .

(١٤٤) ظ ت : يَهُودَا .

(١٤٥) أَبُو عِمْرَانَ الْبَحْصِيُّ . إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْقِرَاءَةِ وَأَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ . تَوَفَّى سَنَةَ ١١٨ هـ . غَايَةُ  
النِّهَايَةِ ١ : ٤٢٣ — ٤٢٥ وَالْكَشَافُ ٢ : ٥٦٤ .

(١٤٦) فِي الْأَصْلِ وَ ت وَ هـ : عَنْ .

(١٤٧) الْبَيْتُ لِأَبِي النُّجْمِ . الْخَصَائِصُ ٣ : ٣٣٧ : وَالْمَنْصَفُ ١ : ١٠ : وَالْخَزَائِنُ ١ : ٢١١ .

(١٤٨) تَحْتَهَا فِي هـ : أَيُّ : غَيْرُ ابْنِ عَامِرٍ .

(١٤٩) زَادَ هُنَا فِي ت : « الْعَلَامَةُ » . وَانْظُرِ الْمُغْنِيَّ ص ٤٢٥ وَالْأَمَالِي النَّحْوِيَّةَ ١ : ١٢٩ — ١٣٠ .

(١٥٠) ظ هـ : هـ : هـ . ت : اللَّهُ .

(١٥١) فِي الْأَصْلِ وَ هـ : هـ : هـ . وَزَادَ بَعْدَهَا فِي هـ : تَعَالَى .

الأول، والمجموع جملة كبرى، والله ربي: جملة صغرى، وهو الله ربي: كبرى من وجه، وصغرى من وجه آخر، على ما عرفت.

وإلا لَقِيلَ<sup>(١٥٢)</sup>: لَكِنَّهُ. هذا إشارة إلى الاستدلال على الأصل، بصورة القياس الاستثنائي. وهو في الحقيقة دليل إثبات المماثلة أيضاً. فلهذا<sup>(١٥٣)</sup> جيء بالواو العاطفة. و<sup>(١٥٤)</sup> «إلا» ههنا مركب<sup>(١٥٥)</sup> من «إن» و «لا». فأدغمت التون في اللام. لكن استعمل ههنا بمعنى «لو». فلهذا جيء<sup>(١٥٦)</sup> جوابها باللام<sup>(١٥٧)</sup> في بعض النسخ. يعني: لو لم يكن أصل «لكننا»: «لكن أنا» مخففاً عاطفاً، بل «لكن» المشددة، لوجب<sup>(١٥٨)</sup> إعمالها في الضمير المنصوب المتصل اتفاقاً، إذا دخلت على الضمير، فيقال: لكنه. وهذا التوجيه<sup>(١٥٩)</sup> إنما يجري على عدم إثبات الألف في الوصل. فلما لم يقع هذا القول علمنا أن أصله ما ذكرناه.

فإن قلت: يجوز إقامة صيغة الضمير المرفوع المنفصل مقام الضمير المنصوب المتصل، كقولك: جاءني القوم فأكرمهم<sup>(١٦٠)</sup>. فليجز ههنا، مع استقامة المعنى

---

(١٥٢) هـ: قيل.

(١٥٣) ظ: ولهذا.

(١٥٤) سقطت من الأصل. ت: «ح». وهو اجتزاء للحرف الأول من حيث.

(١٥٥) ظ: مركبة.

(١٥٦) كذا، بالبناء للمجهول ونائب الفاعل بدون باء التعدية. وهو كثير في هذا الكتاب. ت: «جاء». وانظر ١٩ ب.

(١٥٧) قال الأزهري: قد تسامح المصنفون بدخول اللام في جواب «إن» الشرطية المقرونة بـ «لا» النافية، في قولهم: وإلا لكان كذا، حملاً على دخولها في جواب «لو» الشرطية. ومنع الجمهور دخول اللام في جواب «إن»، وأجازه ابن الأنباري. انظر م.

(١٥٨) في الأصل والنسخ: الواجب.

(١٥٩) في الأصل: الوجه.

(١٦٠) في الأصل: فأكرمهم.



أيضاً . قلتُ : هذه <sup>(١٦١)</sup> نادرة لا يُحمل عليها . وأما « هما وهم » فمشاركان بينهما صورة .  
ويُتصور أيضاً <sup>(١٦٢)</sup> مثل الاعتبار المذكور في قولك : ظننت زيدا يقوم أبوه .

ونظير ما ذكر في مطلق التعدد قولك : زيد غلامه جارته زوجها ابنة امرأته  
دارها سقفها خشبه <sup>(١٦٣)</sup> ساج . فخشبه : مبتدأ تاسع ، وساج : خبره . فخشبه مع  
خبره <sup>(١٦٤)</sup> خبر عن المبتدأ الثامن ، وهو سقفها . فكذا الاعتبار في البواقي . فحاصل  
المعنى : زيد خشبُ سقف دار امرأة ابن زوج جارية غلامه ساج . وأنت تعلم أنَّ  
الغرض من إيراد أمثال هذه الاعتبارات هو الإرشاد إلى أنواع طرق التصرفات الخبيثة .

---

(١٦١) ظ ت : هي .

(١٦٢) سقطت مما عدا ظ .

(١٦٣) في النسخ : « خشبه » بالتاء . وكذلك فيما يلي . والساج : خشب أسود له رائحة طيبة مع دقة  
ونعومة ، لا تكاد الأرض تبليه .

(١٦٤) زاد هنا في هـ : هو .

## الجمل التي لها محل

**المسألة الثانية** أخرها عن الأولى لما أنها تتعلق بمحال<sup>(١)</sup> الجملة، وتلك بتفسيرها. وقدمها على الثالثة لتعلقها بالإعراب. وهو المقصود الأصلي من الكتاب، وإن كان اللائق أن يعكس الترتيب، نظراً إلى ذات الجملة من حيث هي.

في بيان الجمل التي لها محل من محال الإعراب، أو من محال المعرب. وهو الأقرب إلى الفهم.

فإن قلت: الجملة، من حيث هي جملة، لا يتصور توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها، كالمبنيات. فكيف يكون لها إعراب محلي<sup>(٢)</sup>؟ قلت: لما<sup>(٣)</sup> أنها تكون حينئذ في قوة المفرد. فعلم من هذا أن موضوع علم النحو لا يخلو عن اعتبار الكلمات، لفظاً أو تقديراً.

فإن قلت: ما الفرق بين الإعراب المحلي وبين التقديري؟ قلت: الفرق بينهما هو أن المانع من الإعراب في الأول هو الكلمة بتمامها كـ «هو»، وفي الثاني هو الحرف الأخير منها، نحو ألف الغضي<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في النسخ: بحال.

(٢) الإعراب المحلي: ما يقتضيه اللفظ، مفرداً مبنياً أو جملة، لوقوعه في موقع المعرب.

(٣) ت: «كما». وانظر ٢٩ أ.

(٤) الغضي: نبات الرمل والبادية. ت: «العصا». ه: «عصا».

وهي أي : تلك الجمل سبعة<sup>(٥)</sup> جمل . أي : يُحكّم بإعراب الجمل محلاً ، في سبعة مواضع كلّية ، بالاستقراء . فيلاحظ عروض العدد للموضع أولاً ، وللجملة ثانياً .

### [ الواقعة خبراً ]

قوله : إحداهما بدل بعض<sup>(٦)</sup> من قوله : سبع . وكذا القول في غيره . ويحتمل أن يكون مبتدأ ، وما بعده خبره ، على معنى : إحداهما هي التي تقع كذا وكذا . فأحد المواضع السبعة التي تُحكّم فيها بمحلّ الجمل موضع خبر المبتدأ ، وموضع خبر « إن » .  
إنما عدّهما واحداً ، لاشتراكهما في الرفع ، وإن كان الفرق بينهما حاصلًا بأن العامل في الأول هو العامل المعنوي ، وفي الثاني اللفظي<sup>(٧)</sup> ، على ما هو المذهب المنصور . وإلا لا يمكن الحصر الاستقرائي في السبعة . وإنما لم يذكر خبر « لا » التي لنفي الجنس ، إمّا لكونه في حكم باب « إن » ، أو لقلته .

الواقعة خبراً أي : التي تكون خبراً بواسطة رابطة تربطها بالأول . وموضعها أي : إعراب محلّها — فاستعمال الموضع تفنّن — رفع أي : موضع رفع ، إذا وقعت في موضع خبر بابي المبتدأ و « إن » .

المراد من باب « إن » هو الحروف المشبهة بالفعل . فيكون ذكر الباب إشارة إلى كثرة وقوع الجمل<sup>(٨)</sup> في ذلك الموضع .

(٥) في الأصل : « سبعة » . وهو جائز لتأخر العدد على المعدود ، في عبارة ابن هشام .

(٦) كذا . وهو غير صحيح . ظ : « أحدهما بعض » . هـ : إحداهما بدل البعض .

(٧) العامل : ما اقتضى كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب . وللجمل الواقعة في

موضع المفرد حكمه في الإعراب محلاً . أما العامل اللفظي فهو ما يلفظ حقيقة أو حكماً

كالفعل ، والخبر المحذوف عاملاً في ظرف . وأما العامل المعنوي فهو ما لا يكون للسان حظ فيه .

وإنما هو معنى في القلب ، كالابتداء والتجرد في المضارع . انظر شرح الكافية ١ : ٢٥

والتعريفات ص ١٥٠ .

(٨) هـ : الجملة .



مثال الجملة الواقعة خبراً في موضع خبر المبتدأ: «قام أبوه» في نحو: زيد قام أبوه. فزيد مبتدأ، وقام: فعل، فاعله: أبوه. فالجملة خبر المبتدأ. فمحل المجموع جر، على أنه مضاف إليه.

و مثال الجملة الواقعة خبراً في موضع خبر «إن» نحو: إن زيدا أبوه قائم. فزيد: اسم «إن»، وأبوه: مبتدأ، خبره: قائم. فالجملة مرفوعة المحل، على أنها خبر «إن».

اختلف في نحو: زيد اضربه، وعمرؤ "هل جاءك؟ فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، بلا تقدير شيء، كما في قوله، تعالى: " (بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ). وقيل: محلها رفع أو نصب، بقول مضمّر هو الخبر، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً. فاختار البعض الأول، ورجّح البعض الآخر الثاني. لكن التفصيل هنا هو الأولى. فإننا نجد بعض الإنشاء " يكون محكوماً به بلا تقدير شيء، نحو: متى القتال، وكيف زيد؟ وبعضه يحتاج إليه، نحو: زيد اضربه.

فإن قلت: الكلام في الجملة الإنشائية، لا في مطلق الإنشاء. فلا يلزم من صدق العام صدق الخاص، فلا يتم التقريب. قلت: لو وجد مانع من الخبرية لكان هو معنى الإنشاء. وهو سواء في المفرد والجملة، فلا مجال للفرق.

قيل: المقابل للإنشاء هو الجملة الخبرية، لا خبر المبتدأ. فإن الأول لازمه احتمال الصدق والكذب، بخلاف الثاني. فلا مانع من وقوع الجملة الإنشائية خبراً

---

(٩) في حاشية هـ عن الأزهري: «فجملة قام أبوه في موضع رفع خبر عن زيد». وهو في م.

(١٠) انظر المغني ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

(١١) الآية ٦٠ من ص.

(١٢) الإنشاء: الكلام الذي ليس نسبته ما تطابقه أو لا تطابقه. فهو لا يعمل التصديق أو التكذيب.

لمبتدأ، بلا تقدير القول. فيكون الاختلاف حاصلًا من اشتباه أحد استعمالى لفظة (١٧) ب  
الخبر بالآخر، فيصير النزاع لفظيًا في التحقيق.

فالتحقيق أن يُقال: إن اعتُبر في خبر المبتدأ ثبوته له أو انتفاؤه عنه فلا يُتصور  
وقوعه خبراً لمبتدأ أصلاً، بلا تقدير أمر، وإن اعتُبر مطلق الارتباط بينهما بحيث يصح  
السكوت عليه فلا شك أنه يقع خبراً له، بدون التقدير. لكن الحق هو الثاني، لأن  
الخبر هو المسند إلى المبتدأ، والمعتبر بينهما هو التعليق (١٤) المفيد، على أي وجه كان.  
ألا ترى أن الفعل في قولك: «اضرب زيدا» هو المسند إلى الفاعل، مع أنه لا يُتصور  
بينهما إلا الارتباط بحيث يصح السكوت عليه، لا التعليق الوقوعي؟

ونصب: عطف مع ما بعده على قوله: «رفع» مع ما بعده، على طريق  
عطف معمولي عاملين مختلفين على مذهب الفراء (١٥). وأما عند سيويه فمثل هذا  
العطف لا يجوز أصلاً (١٦)، لأن حرف العطف ضعيف، فلا يقوم مقام عاملين.

نعم يجوز مثل هذا العطف، عند الأعلام (١٧)، وابن الحاجب (١٨)، فيما إذا كان  
المجرور مقدماً على المرفوع أو على المنصوب، في المعطوف والمعطوف عليه (١٩)، نحو: في  
الدار زيد والحجرة عمرو، ونحو قول الشاعر (٢٠):

- (١٣) ظ ت: لفظ.  
(١٤) التعليق: الربط وإقامة علاقة بين شيئين أو أكثر. ظ ت: التعلق.  
(١٥) هو أبو زكرياء يحيى بن زهاد الديلمي. إمام الكوفيين في اللغة والنحو والتفسير. توفي سنة ٢٠٧.  
إرشاد الأريب ٧: ٢٧٦. وانظر معاني القرآن ٣: ٤٥.  
(١٦) كذا. وهو المشهور بين المتأخرين من النحاة. والحق أن سيويه يميز ذلك. انظر الكتاب ١:  
٣٣ والمغني ص ٥٣٩ وشرح الكافية ١: ٣٢٥-٣٢٠ والمجمع ٢: ١٣٩.  
(١٧) ظ ت: عند صاحب الكشاف. وكلاهما صحيح. انظر المغني ص ٥٣٩-٥٤٠.  
والكشاف ٤: ٢٢٤-٢٢٥ وشرح الكافية ١: ٣٢٥.  
(١٨) شرح الكافية ١: ٣٢٣-٣٢٤ والأماي النحوية ١: ٤٥-٤٧.  
(١٩) سقطت من الأصل.  
(٢٠) البيت لأبي دؤاد الإيادي. ديوانه ص ٣٥٣ والكتاب ١: ٣٣ والإنصاف ص ٧٤٣ والمغني  
ص ٣٢١ والأماي النحوية ١: ٤٦.

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِينِ امراً ونار، تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ، نارا؟

وَأَمَّا فِيما عداه فغير جائز. [فالحق هو مذهب الفراء، لأنَّ جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها، على وجه الاستقامة، لا تحتاج إلى التقل<sup>(٢١)</sup> والسماع. وإلا لزم توقّف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه. وهو غير جائز<sup>(٢٢)</sup>].

فإن قلت: المراد منه نفي الجواز، من حيث النظر إلى تحقق استعمال اللغة الفصيحة. قلت: سلمناه، لكن لا يلزم منه التقريب<sup>(٢٣)</sup>. فإن سلب الخاص لا يستلزم سلب العام.

فإن قلت: المدعى خاص أيضاً. فيتمّ التقريب حيثذ. قلت: لا يجوز اعتبار الخصوص في الدعوى ههنا. وإلا يلزم المصادرة<sup>(٢٤)</sup>. فتأمل هذا.

فيقول<sup>(٢٥)</sup>: إعراب موضع الجملة الواقعة خبراً نصب محلاً، إذا وقعت في موضع خبر بآتي «كان و كاد».

إنما جمع البابين ههنا أيضاً، للاشتراك في النصب. وإنما جعل الجملة الواقعة خبراً في مواضع<sup>(٢٦)</sup> أخبار الأبواب الأربعة واحدة، لاعتبار تحقق معنى الخبرية ١١٨ في كل منها.

والمراد من باب «كان»: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات، وأض وعاد وغدا وراح، وما زال وما برح وما فتى وما انفك وما دام، وليس. وأمّا المراد من باب «كاد» فكاد وكرب، وطفق وجعل، وعسى وأوشك.

(٢١) ظ: التفكير.

(٢٢) سقط من الأصل. وانظر المجمع ٢: ١٣٩.

(٢٣) ظ: «التفويت». والتفويت: المنع والحجر.

(٢٤) المصادرة: أن يكون المدعى عين الدليل أو جزأه أو موقوفة عليه صحته أو صحة جزئه. وقيل:

هي جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان. هـ: المضادة.

(٢٥) ظ: «فتقول». ت هـ: فتقول.

(٢٦) ت هـ: موضع.



مثال<sup>(٢٧)</sup> الجملة الواقعة خبراً نحو « يظلمون »، في<sup>(٢٨)</sup> : ( كَانُوا يَظْلِمُونَ ) . هذا على مذهب البصريين . وأما عند الكوفيين فمنصوب « كان » ملحق بالحال .

فكان : فعل من الأفعال الناقصة ، ترفع الاسم لفظاً أو تقديرًا أو محلاً ، وتنصب الخبر كذلك . فاسمه الضمير المرفوع المتصل وهو الواو ، وخبره « يظلمون » . فيظلم : فعل ، فاعله الواو ، والنون : علامة الرفع . فالجملة<sup>(٢٩)</sup> في محل نصب ، على أنها خبر « كان » .

وتجيء « كان » تامة بمعنى : وُجِدَ وَحْدَتْ ، كقوله تعالى<sup>(٣٠)</sup> : ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ) أي : وُجِدَ ذُو عُسْرَةٍ<sup>(٣١)</sup> ، وقوله تعالى<sup>(٣٢)</sup> : ( كُنْ فَيَكُونُ ) أي : احدث فيحدث .

فإن قلت : « كان » مشتق من الكون ، وهو بمعنى الوجود ، ومعناها واحد . فما السر في تسمية أحدهما ناقصاً ، والآخر تاماً ؟ قلت : إذا استعمل لتقرير<sup>(٣٣)</sup> ثبوت الوصف لأمر ، اقتضى بالضرورة الشئيين غيره ، ولا يتم تعقل معناه بأحدهما ، فيسمى<sup>(٣٤)</sup> ناقصاً . وأما إذا استعمل لإفادة معنى الوجود ، المنسوب إلى شيء ما من غير اعتبار التقرير ، فتم<sup>(٣٥)</sup> تعقله بتعقل المسند إليه ، فيسمى<sup>(٣٦)</sup> تاماً .

(٢٧) ظ ت : فمثال .

(٢٨) الآيتان ١٦٠ و ١٦٢ من الأعراف .

(٢٩) ت : والجملة .

(٣٠) الآية ٢٨٠ من البقرة .

(٣١) سقط التفسير من ت .

(٣٢) الآيات ١١٧ من البقرة و ٤٧ و ٥٩ من آل عمران و ٧٣ من الأنعام و ٤٠ من النحل و ٣٥

من مريم و ٨٢ من يس و ٦٨ من غافر .

(٣٣) التقرير : بيان المعنى بالعبرة .

(٣٤) في الأصل : « سمي » . ت هـ : فسمي .

(٣٥) ظ ت : يتم .

(٣٦) في الأصل و ت و هـ : فسمي .

فإن قلت: وجود كل شيء عينه. فلا يصح نسبة الوجود إلى شيء ما لاقتضاءها التغاير. قلت: سلمناه، لكن العينية في الخارج لا تنفي التغاير في الفهم والذهن. وهو حاصل ههنا، بلا شبهة، فيكفي في الإسناد. على أن الكون ههنا هو الكون الاعتباري في التحقيق، لا العيني.

فإن قلت: إن<sup>(٣٧)</sup> زيداً موصوف بالكون والوجود، في قولك: «كان زيد»، كما أنه موصوف بالقيام، في قولك: كان زيد قائماً. فاتحداً، فانتفى الفرق. قلت: إن «كان»، إذا كان لتقرير ثبوت الخبر للاسم، يقتضي أن المسند هو<sup>(٣٧)</sup> الخبر والمسند إليه هو الاسم، فيكون خارجاً عنهما غير مقصود بالنظر، فلا يتم تعلقه إلا بتعقل الاسم والخبر، كما أن النسبة<sup>(٣٨)</sup> لا يتم تعلقها إلا بتعقل المتسبين، [فيكون رابطة. فسمي ناقصاً.

وأما إذا أفاد الوجود المنسوب<sup>(٣٩)</sup> إلى شيء ما بدون اعتبار التقرير، فكان نفسه هو المسند المقصود، فلا يكون خارجاً عنهما فلا يكون رابطة، فيتم تعلقه بالمسند إليه فقط، حتى إذا قصدنا تقرير نسبته نقول: كان زيد موجوداً — فإن قلت: لا يتم تعلل المسند إلا بتعقل المسند إليه والإسناد بينهما، فلا يتم بتعقل المسند إليه وحده. قلت: الإسناد داخل في مفهوم الفعل في التحقيق، لكونه أمراً نسبياً، فيتم بتعقل المسند إليه وحده — فصح<sup>(٤٠)</sup> تسميته تاماً.

وتجيء «كان» صلة، كقوله تعالى<sup>(٤١)</sup>: (كيف نكلم من كان في المهد صبياً) أي: كيف نكلم من في المهد حال كونه صبياً؟ فيكون «صبياً» منصوباً على الحال. وتجيء «كان» بمعنى «صار»، نحو: كان زيد غنياً.

(٣٧) سقطت من الأصل.

(٣٨) النسبة: إيقاع التعلق بين الشيئين.

(٣٩) سقطت من الأصل.

(٤٠) في الأصل: فيصح.

(٤١) الآية ٢٩ من مريم.

وأما « كان » في قولك كان زيدٌ خارجٌ، أي: كان الشَّانُ زيدَ خارج، فهو ناقص، فليس قسماً آخر برأسه، وإن عدّه البعض قسماً على حدة.

مثال الجملة الواقعة خبراً في باب « كاد » نحو « يفعلون »، في قوله، تعالى<sup>(٤٢)</sup>: (وما كادُوا يفعلون). كاد يكادُ مثل خاف يخاف. قال<sup>(٤٣)</sup> الأصمعي<sup>(٤٤)</sup>: سمعت بعض العرب يقول: لأفعله ولا كوداً. فكاد: فعل من أفعال المقاربة، وضع لدنو الخبر حصولاً، يرفع الاسم وينصب الخبر. فإذا دخل النفي فالصحيح أنه كسائر الأفعال، فيكون المعنى أنهم ما قاربوا أن يفعلوا.

فإن قلت: كيف نفى قرب الفعل، وقد قال الله، تعالى « فذبحوها »؟ قلت: لا منافاة، لاختلاف وقت النفي ووقت الفعل، لأنهم ما قاربوا الفعل، لكثرة مراجعاتهم قبل انتهاء سؤالاتهم. فإذا انقطعت تعللاتهم فعلوا فعل المضطرّ الملجأ إلى الفعل.

١١٩ فإن قلت: أليس الواو فيه للحال، فيُفضي إلى المحذور؟ قلت: ليست هي للحال، بل هي للعطف كما هو أصلها. ويجوز أن تكون للاعتراض. قال صاحب الكشف: « قوله<sup>(٤٥)</sup>: وما كادُوا يفعلون، استثقال لاستقصائهم<sup>(٤٦)</sup> ».

الواو: ضمير مرفوع متصل، عائد إلى قوم موسى — عليه السلام — في محلّ الرفع على أنه اسمه، ويفعلون: خبره. فيفعل: فعل، فاعله الواو. فالجملة منصوبة المحلّ، في تقدير اسم الفاعل، على أنها خبره. فتقدير الكلام: وما كادوا فاعلين.

قال الفراء<sup>(٤٧)</sup>: المذكور بعد مرفوع « كاد » يكون منصوباً على سبيل التشبيه

---

(٤٢) الآية ٧١ من البقرة: «... قالوا: الآن جئت بالحق». فذبحوها، وما كادوا يفعلون.

(٤٣) ت: وقال.

(٤٤) أبو سعيد عبد الملك بن قريش صاحب اللغة والنحو والغريب ولأخبار. توفي سنة ٢١٠. إنباه

البرواة ٢٥ : ١٩٧ — ٢٠٥.

(٤٥) الكشف ١ : ١١٤. وزاد هنا في الأصل و هـ: تعالى.

(٤٦) في حاشية ت: أي: لاستبعادهم.

(٤٧) الضع ١ : ١١١ — ١١٣.



بالحال . وقال أهل الكوفة<sup>(٤٨)</sup> : يكون منصوباً على الحال . وأما المذكور بعد مرفوع « عسى » فبدل<sup>(٤٩)</sup> الاشتغال عند الكوفيين . فـ « عسى زيد أن يخرج » في قوة : قرب زيد خروجه . وكذلك إذا وقعت الجملة في موضع خبر « ما » و « لا » اللتين هما بمعنى « ليس » تكون في محل نصب<sup>(٥٠)</sup>

## [ الواقعة حالاً ]

الثانية<sup>(٥١)</sup> بالرفع ، على أنه بدل البعض من قوله « سبع »<sup>(٥٢)</sup> أيضاً — قد وجد واو العطف ههنا في بعض النسخ ، فيكون لعطف البدل على البدل ، لا لعطف البدل على المبدل منه . فإنه غير جائز — أي : الجملة الثانية ، من الجمل السبع التي لها محل من الإعراب ، و الجملة الثالثة منها .

قوله : « الواقعة » أي : التي تكون حالاً : نعت لقوله « الثانية » ، كما أن قوله : « الواقعة مفعولاً » نعت للثالثة . لكن الواو جيئت للعطف على قوله : الواقعة حالاً .

إنما سلك ههنا طريق اللف والنشر<sup>(٥٣)</sup> ، على هذا النظم ، وإن كان الظاهر أن يذكر كلاً منهما على حدة ، بلا جمع بينهما ، نظراً إلى تحقق السبب . وهو اشتراكهما في حكم النصب ، مع كونهما فضلة يتم الكلام بدونهما ، وإلى الغرض الباعث وهو الاختصار ، مع أنه بصدد<sup>(٥٤)</sup> . قال الشاعر<sup>(٥٥)</sup> :

(٤٨) ظ : « وقال الكوفية » . ت : « وقال الكوفة » . هـ : « وقال الكوفيون » .

(٤٩) ظ : بدل .

(٥٠) في الأصل : نصب .

(٥١) في النسخ : والثانية .

(٥٢) انظر ما مضى في إعراب « إحداهما » في الورقة ١٦ ب وتعليقنا عليه .

(٥٣) اللف والنشر : أن يذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ، ثم يذكر ما لكل من أفراد شائعاً من غير تعيين . ويقال أيضاً : الطي والنشر . والنشر يكون مرتباً وغير مرتب .

(٥٤) الصدد : القصد .

(٥٥) أبو ذؤاد بن حريز . البيان والتبيين ١ : ٤٤ و ١٥٥ والكشاف ١ : ٦٠ وزهر الآداب ١ : ٩٦ .

والملاحظ : جمع ملحظ . وهو العين .

يَرْمُونَ بِالْخُطْبِ الطُّوَالِ ، وَتَارَةً وَخِي الْمَلَا حِظْ ، خِيْفَةَ الرُّقْبَاءِ

و إعراب مَحَلِّهِمَا أَي : محلّ الجملة الثانية والجملة الثالثة ، الواقعتين حالاً ١٩ ب ومفعولاً ، التَّصَبُّ إِذَا وَقَعْنَا فِي مَوْقِعِ الْحَالِ ، وفي موقع المفعول به .

الظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْوَاوِ تَكُونُ لِلْإِعْتِرَاضِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْعُطْفِ عَلَى الصِّفَةِ مَعَ وَجْهِ التَّأَكِيدِ ، وَلِلْحَالِ أَيْضاً . وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّهَا إِذَا تُرِكَتْ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَلَا يَضُرُّ بِالْمَقْصُودِ<sup>(٥٦)</sup> شَيْئاً .

الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ : « فَالْحَالِيَّةُ » لِلتَّفْصِيلِ . وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَوَابَ شَرْطٍ مَحذُوفٍ ، عَلَى مَعْنَى : إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَأَقُولُ الْحَالِيَّةَ ، أَي : مِثَالُ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ فِي مَوْضِعِ<sup>(٥٧)</sup> الْحَالِ نَحْوُ « يَكُونُ » ، فِي قَوْلِهِ ، تَعَالَى<sup>(٥٨)</sup> : ( وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ) . فَالْمَعْنَى : أَنِّي أَوْلَادُ يَعْقُوبَ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — أَبَاهُمْ فِي آخِرِ النَّهَارِ — وَقِيلَ : فِيمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ — حَالُ كَوْنِهِمْ بَاكِينَ أَي : مُتَبَاكِينَ .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٥٩)</sup> : « الْعِشْيَ<sup>(٦٠)</sup> » : مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى الْعَتَمَةِ<sup>(٦١)</sup> ، وَالْعِشَاءُ بِالْمَدِّ وَالْكَسْرِ مِثْلُ الْعِشْيِ<sup>(٦٢)</sup> . وَأَمَّا الْعِشَاءُ مَقْصُورٌ<sup>(٦٣)</sup> فَهُوَ مَصْدَرُ الْأَعَشَى . وَهُوَ الَّذِي لَا يُبْصَرُ بِاللَّيْلِ وَيُبْصَرُ بِالنَّهَارِ . وَقُرِئَ<sup>(٦٤)</sup> : « عُشْيَا » . وَهُوَ تَصْغِيرُ عِشْيَ . وَقُرِئَ : « عُشْيٌ » بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ . وَهُوَ جَمْعُ أَعَشَى .<sup>(٦٥)</sup> أَي : جَاؤُوا أَبَاهُمْ عُشْوًا ، مِنْ الْبُكَاءِ .

(٥٦) ظ : « فَلَا يَضُرُّ بِالْمَقْصُودِ » . ت : « فَلَا يَضُرُّ الْمَقْصُودِ » .

(٥٧) ظ هـ : « مَوْضِعٌ » .

(٥٨) الآية ١٦ مِنْ يُوسُفَ .

(٥٩) الصَّحَاحُ (عَشْوٌ) . وَفِي النُّقْلِ تَصْرُفٌ .

(٦٠) ظ : « الْعِشَاءُ » . وَسَقَطَتْ مِنْ ت .

(٦١) فِي الْأَصْلِ : الْعَمَمُ .

(٦٢) ت : الْعِشَاءُ .

(٦٣) هـ : مَقْصُورًا .

(٦٤) انْظُرِ الْكَشَافَ ٢ : ٣٥١ .

(٦٥) كَذَا . وَالرَّاجِعُ أَنَّ الْمَفْرُودَ عُشْوَةٌ . وَهِيَ الظُّلْمَةُ . انْظُرِ الْمُحْتَسِبَ ١ : ٣٣٥ .

فجاء: فعل، فاعله الواو، ومفعوله «أباهم»، وعشاء<sup>(٦٦)</sup>: مفعول فيه، العامل فيه «جاء»، ويكون: منصوب المحل، على أنه حال من فاعل جاء. قال صاحب «الكشاف» في تفسير<sup>(٦٧)</sup> قوله، تعالى<sup>(٦٨)</sup>: (فقد جاؤوا ظلماً وزوراً): إن «جاء» يُستعمل<sup>(٦٩)</sup> في معنى: فَعَلَ، فيُعَدَّى<sup>(٧٠)</sup> تعديته. فيكون معنى الكلام على معنى: وردوا<sup>(٧١)</sup> ظلماً، كما تقول: جئت المكان. ويجوز أن يُحذف الجار ويُوصل<sup>(٧٢)</sup> الفعل. ومن الجملة الحالية قوله، عليه [الصلاة و]<sup>(٧٣)</sup> السَّلام<sup>(٧٤)</sup>: «أقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد».

### [الواقعة مفعولاً به]

ثم<sup>(٧٥)</sup> لما عرض على الجملة الواقعة مفعولاً اعتبارات مختلفة، بحسب اختلاف اعتبارات المقامات، وإن كان الكل واحداً باعتبار المفعولية، قال: و الجملة ١٢. المَفْعُولَةُ<sup>(٧٦)</sup> — وقع بدله<sup>(٧٧)</sup> في بعض النسخ: «المَفْعُولِيَّةُ» أي: المنسوبة إلى المفعول. وكلاهما<sup>(٧٨)</sup> جائز. لكن المناسب لقوله «فالحالية» هو الثاني — تقع في أربعة<sup>(٧٩)</sup> مواضع، بحكم الاستقراء.

- 
- (٦٦) في الأصل: وعشا.  
(٦٧) الكشاف ٣: ٢٠٨. وفي النقل تصرف.  
(٦٨) الآية ٤ من الفرقان.  
(٦٩) في الأصل: نَتَعَمَلُ.  
(٧٠) في الأصل: معد.  
(٧١) في الأصل و هـ: وزوراً.  
(٧٢) في الأصل: «أن تحذف الجار وتوصل». وانظر ١١٦ أ.  
(٧٣) من ظ و ت.  
(٧٤) مسند أحمد ٢: ٤١٢. هـ: صلى الله عليه وسلم.  
(٧٥) سقطت من ظ و ت.  
(٧٦) ت هـ والمطبوعات: المفعولية.  
(٧٧) سقطت من الأصل.  
(٧٨) ظ ت: فكلاهما.  
(٧٩) م: أربع.



اختلف النسخ ههنا، فوق<sup>(٨٠)</sup> في بعضها<sup>(٨١)</sup>: «في ثلاثة مواضع»، ووقع في بعضها<sup>(٨٢)</sup>: «في أربعة مواضع». لكن هذا الاختلاف مبني على إثبات باب «أعلمت» وعدم إثباته في الكتاب. لكن إثباته أولى، لحصول تغاير المعنى في الجملة الواقعة تالية<sup>(٨٣)</sup> للمفعول الأول في باب «ظن»، وتالية<sup>(٨٤)</sup> للمفعول الثاني في باب «أعلمت».

فأحد المواضع الأربعة الذي<sup>(٨٥)</sup> تكون الجملة فيه محكية بالقول<sup>(٨٦)</sup>. الحكاية: إيراد اللفظ على استبقاء<sup>(٨٧)</sup> صورته الأولى. مثال تلك<sup>(٨٨)</sup> الجملة نحو «إني عبد الله»، في قوله تعالى<sup>(٨٩)</sup>: (قَالَ) أَي عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ: (إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ). فجملة «إني عبد الله» منصوبة المحل على المفعولية<sup>(٩٠)</sup>، محكية بالقول. وهو قول الله<sup>(٩١)</sup> — تعالى — حكاية عن عيسى. عليه السلام. فتكون الباء في قوله: «محكية بالقول» للاستعانة.

ثم إنهم اختلفوا في مقول القول: هل هو مفعول به أو مفعول مطلق نوعي؟ فاختر ابن الحاجب أنه مفعول مطلق نوعي، كرجع القهقري، فقال<sup>(٩٢)</sup>: «الذي غرّ

- 
- (٨٠) ت: فواقع.  
(٨١) انظر ع و ح.  
(٨٢) ه: بعض.  
(٨٣) في النسخ: ثانية.  
(٨٤) في النسخ: وثالثة.  
(٨٥) ظ ت: فأحدى المواضع الأربعة التي.  
(٨٦) م: «الأول أن تقع محكية بالقول». وفي حاشية الأصل: «إن لم تنب عن الفاعل كما سيأتي».  
انظر ٢٠ ب.  
(٨٧) في الأصل و ت و ه: استبقاء.  
(٨٨) سقطت من ظ و ت.  
(٨٩) الآية ٣٠ من مريم: «قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ. آتَانِي الْكِتَابَ وَجْعَلْنِي نَبِيًّا».  
(٩٠) هذا خلاف ما قرره في ١٣١.  
(٩١) في الأصل: وهو قوله.  
(٩٢) المغني ص ٤٦٠.

الأكثرين<sup>(٩٣)</sup> أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بـ «عَلِمَ» في : علمتُ لزيدٍ منطلق . لكنه ليس كذلك ، لأن الجملة هي نفس القول ، والعلم غير المعلوم . فافترقا ، فلا يجري القياس بينهما ، فلا يكون مفعولاً به كما كان المعلوم مفعولاً به<sup>(٩٤)</sup> . واختار الجمهور أنه<sup>(٩٥)</sup> مفعول به<sup>(٩٦)</sup> ، تمسكاً بهذا الدليل .

ويمكن أن يُقال : إن الشيخ ابن الحاجب جعل «قَالَ» مثلاً مشتقاً من القول بمعنى المقول ، لا بمعنى إتيان<sup>(٩٧)</sup> المقول ، كما جعلوا «استَنَوَقَ» مشتقاً من الناقة ، على طريق النسبة . فهذا جائز واقع ، وإن لم يكن كثيراً . يدل على ذلك قوله : «أن الجملة هي نفس القول» . وإلا فلا ينبغي أن يخفى على مثله<sup>(٩٨)</sup> أن إتيان<sup>(٩٩)</sup> القول غير المقول . وأما الجمهور فحملوا<sup>(١٠٠)</sup> القول على المعنى المصدرى . وإلا فلا مجال لإنكار أن القول بمعنى المقول<sup>(١٠١)</sup> عين<sup>(١٠٢)</sup> الجملة المحكية بالقول . فيكون النزاع بينهما لفظياً .

هذا . فالأولى ههنا هو التفصيل بأن يُقال : قد يكون مقول القول مفعولاً مطلقاً تارة ، كما إذا قلتُ : [ قلتُ ]<sup>(١٠٣)</sup> : زيد قائم ، وأخرى يكون مفعولاً به<sup>(١٠٤)</sup> ، كما إذا

(٩٣) في الأصل و ت : الأكره . وانظر الورقة ٢٢٠ من الإيضاح لابن الحاجب ، ومبرز القواعد الإعرابية ص ٢٢٩ . وفي النقل تصرف .

(٩٤) سقط هـ كما كان المعلوم مفعولاً به هـ من ظ .

(٩٥) في النسخ : واختار الجمهور على أنه .

(٩٦) في حاشية الأصل : وهو الصواب ، إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة القول ، كما يخبر عن

زيد من : ضربت زيدا ، بأنه مضروب ، بخلاف القهقري في المثال . فلا يصح أن يخبر عنها بأنها

مفعولة ، لأنها نفس القعود . من خط العلامة أبي يحيى الرصاع هـ . وانظر المغني ص

٤٦٠ - ٤٦١ .

(٩٧) ظ : إثبات .

(٩٨) تحتها في هـ : أي : ابن الحاجب .

(٩٩) ظ ت : حملوا .

(١٠٠) سقطت من الأصل .

(١٠١) ت : غير .

(١٠٢) تنمة يقتضيهما السياق .

حكيت قول الغير<sup>(١٠٣)</sup>. والمذكور في الكتاب من قبيل<sup>(١٠٤)</sup> الثاني.

اعلم أن الحكاية قد تقع بما هو في معنى القول<sup>(١٠٥)</sup>، كما تقع بالقول. وهو نوعان:

الأول: هو الذي معه حرف التفسير، كقولك: كتبت إليك أن افعل. فالجملة في هذا النوع مفسرة للفعل، لا موضع لها من الإعراب.

والنوع الثاني: هو الذي ليس معه حرف التفسير، نحو: ناديت يا زيدا اركب معنا. فهذه الجملة في محل النصب اتفاقاً. لكن النصب عند أهل البصرة<sup>(١٠٦)</sup> بقول مقتدر، وعند الكوفية<sup>(١٠٧)</sup> بالفعل المذكور. قال صاحب الكشاف: «إن<sup>(١٠٨)</sup> الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل». فهذا<sup>(١٠٩)</sup> يُشعر بأنها مفسرة، لا محل لها من<sup>(١١٠)</sup> الإعراب عنده.

وقد تُحكى الجملة بعد القول الصريح، بقول آخر محذوف، كقوله<sup>(١١١)</sup>:

(١٠٣) تعريف غم: ههنا صحيح. وهي بمعنى المغامر. وزعم سيويه ومن تابعه أنها لا تدخلها الألف واللام. الكتاب ٢: ١٣٥ والمختصر ١٤: ١٠٩ والبحر المحيط ١: ٢٨. قال الفيومي: «اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة». المصباح المخرم ص ٥٤٩. قلت: «أل» ههنا ليست للتعريف، وإنما هي نائبة عن الضمير: فالغمر هنا: غمرك. وانظر ٥٢ ب.

(١٠٤) في الأصل: القيل.

(١٠٥) ت: المقول.

(١٠٦) ظ: «عند البصرية». ت هـ: «عند البصرة». وفي حاشية الأصل: «من خط الشيخ أبي يحيى الرصاع: ويدل له قوله تعالى: فماذا تأمرون؟ بعد قوله تعالى: قال الملأ من قوم فرعون: إن هذا لساجر عليم، يُريد أن يُخرجكم من أرضكم. أي: قال فرعون: فماذا تأمرون؟ لأن قولهم تم عند قولهم: من أرضكم». انظر الآية ١١٠ من الأعراف.

(١٠٧) في الأصل و ت و هـ: الكوفة.

(١٠٨) في الأصل: و إن.

(١٠٩) ت: هنا.

(١١٠) ظ: في.

(١١١) المغني ص ٤٦٤. والتفسير منه يتصرف بسم.



قَالَتْ لَهُ، وَهُوَ بِعِشْرِ ضَنْكَ : لا تُكْثِرِي لَوْمِي، وَخَلِّسِي عَنْكَ  
فَالْتَقدير : قالت له : أتذكرُ قولك ، إذ<sup>(١١٢)</sup> ألومك في الإسراف في الإنفاق<sup>(١١٣)</sup> : لا  
تكثري لومي ؟ فحذف المحكية بالقول المذكور . وأثبت المحكية بالقول المحذوف ، اعتماداً  
على الفهم .

ثمَّ الجملة التي تكون محكية بالقول قد تكون في محلِّ الرفع<sup>(١١٤)</sup> ، نحو : قيل : زيد  
قام ، أي : هذا القول . قال الله ، تعالى<sup>(١١٥)</sup> : ( وَإِذَا قِيلَ لَهُم : آمِنُوا ) .

وتالية<sup>(١١٦)</sup> — معطوف على قوله : « محكية » أي : الموضع الثاني ، من المواضع  
الأربعة ، الذي<sup>(١١٧)</sup> تقع الجملة فيه مفعولة<sup>(١١٨)</sup> ثانية<sup>(١١٩)</sup> — للمفعول الأول — متعلق  
بالوقوع<sup>(١٢٠)</sup> . ويجوز أن يكون صفة لقوله : تالية<sup>(١٢١)</sup> — في باب « ظن » : متعلق<sup>(١٢٢)</sup> به  
أيضاً . أي : في أفعال القلوب التي تتعدى إلى مفعولين<sup>(١٢٣)</sup> . فإنَّ أصل المفعول الثاني  
حبر ، والخبر قد يكون جملة ، فكذلك<sup>(١٢٤)</sup> المفعول الثاني . فلهذا لا يقع المفعول الثاني

(١١٢) في الأصل والنسخ : « إذا » والتصويب من المعنى .

(١١٣) ظ ت : في الإسراف والإنفاق .

(١١٤) في حاشية الأصل : « من خط الرصاع بهامش نسخته : يعني أنها في مثل هذا تقع نائية عن

الفاعل . وهذه النجاة مختصة بباب القول ، لأنَّ الجملة التي يراد بها لفظها تنزّل منزلة الأسماء

المفردة . وشهد لهذا قوله تعالى : ثُمَّ يُقَالُ : هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِنِ كُذُّبُونَ . انظر الآية ١٧

من المطففين .

(١١٥) الآيتان ١٣ و ٩١ من البقرة .

(١١٦) ظ ت ه ع ح : « ثانية » . م : والثاني أن تقع تالية .

(١١٧) ظ ت : التي .

(١١٨) ت : مفعولة .

(١١٩) ظ ت : تالية .

(١٢٠) كنا . والتعلق به « تالية » .

(١٢١) في النسخ : ثانية .

(١٢٢) ظ : وباب ظن فعلق .

(١٢٣) في الأصل : لمفعولين .

(١٢٤) ت : لذلك .

جملة في باب : أعطيت . وأما نحو : « سمعت زيدا يقرأ » فقد قيل : إنه يتعدى إلى مفعولين . فجملة « يقرأ » منصوبة المحل ، على أنها مفعولة ثانية .

فإن قلت : السمع فعل لا يتعلق إلا بالمسموع . فكيف جاز تعلقه ههنا بـ ١٢١ « زيدا » ، [ وهو ] <sup>(١٢٥)</sup> « مما لا يسمع » <sup>(١٢٦)</sup> ؟ قلت : إن السماع لما تعلق باللفظ المسموع المنسوب إلى زيد جاز تعلقه به ، بهذا الاعتبار ، كما جاز تعلق أفعال القلوب بالمفعول الأول ، بذلك الاعتبار .

وقيل : إنه يتعدى إلى مفعول واحد . فالجملة حال أو بدل اشتغال . وهو الظاهر . وأما إذا تعلق بمسموع ابتداء <sup>(١٢٧)</sup> فهو يتعدى إلى مفعول واحد فقط ، اتفاقاً ، نحو : سمعت صوتاً . قال الله ، تعالى <sup>(١٢٨)</sup> : ( يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ) .

نحو : ظننتُ زيدا يقرأ ، وعلمتُ عمراً يسمع . فجملة « يقرأ » منصوبة المحل ، على المفعولية . وذهب <sup>(١٢٩)</sup> الجمهور إلى أن أفعال القلوب من التواخل على المبتدأ والخبر ، وأنها من نواسخ الابتداء . وذهب البعض إلى أنها ليست من التواخل عليهما ، وليست من نواسخه ، استدلالاً على ذلك بأن العرب تقول : ظننتُ زيدا عمراً . لكن الحق هو مذهب الجمهور . وأما قولهم : « ظننتُ زيدا عمراً » بعد التسليم فهو متأول <sup>(١٣٠)</sup> بمعنى : ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمره ، كما أن قولك : « زيد حاتم » متأول بمعنى : زيد مثل حاتم ، بشهادة المعنى .

وتالية <sup>(١٣١)</sup> — معطوف على « تالية » <sup>(١٣٢)</sup> . أي : الموضع الثالث تقع الجملة فيه

(١٢٥) من هـ . ط : ت : إذ هو .

(١٢٦) ظ : « وهو لا يسمع » . ت : هو ما لا يسمع .

(١٢٧) ت : « بمسموع واحد » . هـ : بالمسموع ابتداء .

(١٢٨) الآية ٤٢ من ق . وانظر المضي ص ٤٦٥ .

(١٢٩) سقطت الواو من الأصل و هـ .

(١٣٠) في الأصل : مؤول .

(١٣١) في النسخ و ع : « وثالثة » . وسقطت من ح .

(١٣٢) في الأصل والنسخ : ثانية .

مفعولة ثالثة — للمفعول الثاني، في أفعال القلوب التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل —  
فإن المفعول الثالث فيه<sup>(١٣٣)</sup> بمنزلة المفعول الثاني — في باب «أعلم»<sup>(١٣٤)</sup>. فجاز وقوعه  
جملة، كما جاز فيه، نحو: أعلمت زيدا عمراً أبوه قائم<sup>(١٣٥)</sup>، وأخبرت خالداً عمراً  
أخوه قاعد. فقوله: «أبوه قائم» منصوب المحل، على أنه مفعول ثالث، كما أنه مفعول  
ثان في قولنا: علمت عمراً أبوه قائم.

والحق [الحريري]<sup>(١٣٦)</sup> «علم» بتشديد اللام بـ «أعلم». فيكون حكمه  
كحكمه<sup>(١٣٧)</sup>. وظاهر مذهب سيويه<sup>(١٣٨)</sup> أن النقل<sup>(١٣٩)</sup> بسبب التضعيف سماع في  
الفعل المتعدي، وفي الفعل اللازم جميعاً، وأن النقل بالهمزة قياس في الفعل اللازم، سماع  
٢١ ب في الفعل المتعدي. ولا يخفى عليك أن الكل واقع غالباً في مصنفات العلماء، على  
طريق القياس.

ومعلقاً عنها العامل أي: الموضع الرابع من تلك المواضع الأربعة الذي  
تقع<sup>(١٤٠)</sup> الجملة فيه معلقاً عن تلك الجملة عاملها. فضمير «عنها» راجع إلى الجملة.  
والعامل: مرفوع بـ «معلقاً» على أنه فاعله<sup>(١٤١)</sup>.

فإن قلت: اسم المفعول لا يعمل، على المذهب المنصور، إلا إذا اعتمد على  
أحد الأشياء. فكيف يعمل ههنا، بدون الاعتماد؟ قلت: اعتمد على مقدر كما أشرنا  
إليه.

(١٣٣) فيه أي: في باب أعلم.

(١٣٤) ت: علم. ح: أعلمت.

(١٣٥) ح: عالم.

(١٣٦) من ظ و ت. وفي الأصل: «والجوه». والحريري هو صاحب المقامات أبو محمد القاسم بن  
علي. أديب كبير وله ذكر في النحو. توفي سنة ٥١٦. وفيات الأعيان ١: ٤١٩.

(١٣٧) ظ: فيكون حكمه حكمه.

(١٣٨) الكتاب ٢: ٢٣٣ — ٢٣٤.

(١٣٩) النقل: نقل الفعل اللازم إلى متعد أو العكس.

(١٤٠) ظ ه: يقع.

(١٤١) كذا. وهو مذهب المؤلف. انظر ١١٥. وفي الأصل: «نائب فاعله». ه: فاعل.



فالتعليق : إبطال عمل العامل على سبيل الوجوب غالباً ، لفظاً لا معنى ، بخلاف الإلغاء . فإنه يجوز فيه الإعمال وتركه . وأما تفسير الإلغاء بترك العمل لفظاً ومعنى لغير عارض فهو فاسد ، كما لا يخفى . وإنما قال : « لفظاً » لأن معنى « علمت لزيد قائم » في معنى : علمت قيام<sup>(١٤٢)</sup> زيد . فيكون متعلقاً<sup>(١٤٣)</sup> من حيث المعنى . ولهذا جاز العطف على المحل ، نحو : علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً .

والتعليق قد يكون بالاستفهام ، نحو : علمت أزيد قائم ، وأيهم قاعد ، وغلām أيهم<sup>(١٤٤)</sup> أنت ؟

فإن قلت : ما معنى الاستفهام ، مع حصول العلم ؟ قلت : صورته صورة الاستفهام ، وليس معناه معنى الاستفهام . فإنك إذا قلت علمت أيهم في الدار ؟ فمعناه : علمت الذي [ هو ]<sup>(١٤٥)</sup> في الدار . وكذا جميع الاستفهام الذي علق عنه الفعل . ولذلك<sup>(١٤٦)</sup> لا يكون لمثل هذا الاستفهام جواب البتة ، بخلاف الاستفهام الذي لم يعلق عنه الفعل . فإنك إذا قلت : أيهم في الدار ؟<sup>(١٤٧)</sup> يكون له جواب لفظاً أو تقديراً . وأما نحو : علمت لزيد قائم وما زيد قائم ، فلا شبهة فيه أصلاً . وقيل : معنى « علمت أزيد قائم » معنى<sup>(١٤٨)</sup> : علمت جواب هذا الاستفهام .

وقد يكون بالنفي ، نحو : ظننت ما زيد قائم ، وإن زيد<sup>(١٤٩)</sup> ذاهب ، ونحو : ظننت لا زيد عندك ولا عمرو . وقد يكون بلام الابتداء ، كما مر .  
وإنما لم يعمل العامل حينئذ<sup>(١٥٠)</sup> لفظاً ، لأن ما قبل هذه الأشياء لا يعمل فيما

(١٤٢) ظ : انطلاق .

(١٤٣) هـ : معلقاً .

(١٤٤) في الأصل : « وغلām أيهم » . ظ هـ : وغلām أيهم .

(١٤٥) من ظ .

(١٤٦) في الأصل و هـ : وكذلك .

(١٤٧) زاد هنا في ت : فمعناه .

(١٤٨) سقطت من الأصل .

(١٤٩) في الأصل و ظ و ت : زيدا .

(١٥٠) سقطت من ت .

١٢٢ بعدها بالاستقراء. فروعيت هذه الأشياء من حيث اللفظ، كما روعي العامل من حيث المعنى، أداءً لحق ما كان بقدر الإمكان.

فإن قلت: لم لم يعكس؟ قلت: لأن طريقه هو الاستقراء، لا العقل. ولا يذهب عليك أن الغرض من الاستدلالات النحوية هو التوجيه<sup>(١٥١)</sup> بعد الوقوع، على طريق الإيضاح، لا الإثبات على طريق العقل. فإن ذلك غير جائز.

وأما نحو قولك: «علمتُ إن زيدا قائمٌ» بالكسر فإنه يمكن<sup>(١٥٢)</sup> الإعمال بجعلها مفتوحة، فتقوم<sup>(١٥٣)</sup> مقام المفعولين، فلا يُعدل<sup>(١٥٤)</sup> إلى التعليق مع إمكان الأصل، وهو الإعمال. وأما إذا لم يمكن الأصل فيرجع إلى التعليق، حملاً للكلام على جانب الفائدة، نحو: علمتُ إن زيدا قائمٌ.

وقد يكون التعليق جائزاً، نحو: علمتُ زيدا أبو من هو؟ فإذا نصبت زيدا تكون الجملة بعده في موضع المفعول الثاني، فتكون منصوبة المحل — وهو المختار — وإن رفعت زيدا يكون مبتدأ وما بعده خبره، وتكون الجملة معلقاً عنها.

قال ابن عصفور<sup>(١٥٥)</sup>: التعليق مختص بباب: ظنٌ، ولا يجوز في فعله غير: ظنٌ وعلمٌ، حتى يُضمَّن معنهما، فيكون المعتبر هو المضمَّن<sup>(١٥٦)</sup>. فحاصله راجع إلى باب: ظنٌ. وهذا أقرب إلى الضبط.

قال صاحب الكشاف، في قوله، تعالى<sup>(١٥٧)</sup>: (لِيَلْوَكُمُ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ

---

(١٥١) التوجيه: إيجاد وجه مرضي للمسألة أو العبارة. من قولهم: وجه القول إذا بين وجهه. ويكون بالاجتهاد في إلحاق ظاهرة غامضة بالأصل بالأصل الذي تهدي إليه الأقيسة المستنبطة.

(١٥٢) ت: عكس.

(١٥٣) في الأصل: فيقوم.

(١٥٤) في الأصل: فلا تعدل.

(١٥٥) علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي. نحوي مشهور ولد سنة ٥٩٧ وتوفي سنة ٦٦٩. فوات الوفيات

٢: ١٨٤ وابن عصفور والتصريف ص ٤٣—٤٦. وانظر المقرب ١: ١١٩—١٢١

والمغني ص ٤٦٥.

(١٥٦) في الأصل و ظ و هـ: المضمر.

(١٥٧) الآية ٧.

عَمَلًا؟ في سورة هود<sup>(١٥٨)</sup>: «جاز تعليق فعل البلوى، لما في الاختبار من معنى العلم، لأنه طريق إليه. فهو ملابس له، كما تقول: انظر أيهم أحسن وجهاً؟ واستمع<sup>(١٥٩)</sup> أيهم أحسن صوتاً؟ لأن النظر والاستماع من طرق العلم». ثم قال، في تفسير الآية، في سورة الملك<sup>(١٦٠)</sup>: «لا يُسمى تعليقاً. وإنما التعليق أن تُوقع<sup>(١٦١)</sup> بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعاً،<sup>(١٦٢)</sup> كعلمتُ أزيد منطلق؟ أقول: فيكون التقدير: ليعلم<sup>(١٦٣)</sup> أيكم أحسن عملاً؟ فيكون التعليق في<sup>(١٦٤)</sup> مقامه، فلا يلزم بين الكلامين منافاة، كما زعم<sup>(١٦٥)</sup> البعض. فالحق جواز التعليق<sup>(١٦٦)</sup> في كل فعل قلبي.

قال ابن الحاجب<sup>(١٦٧)</sup>: أفعال القلوب تُعلق مع الاستفهام، وإن لم تكن متعدية إلى مفعولين، كعرفتُ وعلمتُ، إذا كان بمعنى عرفتُ. وقيل: التعليق لا يختص بـ ٢٢ ب  
 ياب: ظن. فالجمله التي يُعلق عنها العامل تقع تارة في موضع مفعول مقيد بالجار، نحو<sup>(١٦٨)</sup>: (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً)؟ فإنه يقال: نظرتُ فيه. لكنه يُعلق<sup>(١٦٩)</sup> ههنا بالاستفهام لفظاً، ويتعلق<sup>(١٧٠)</sup> بها، من حيث المعنى، على معنى ذلك الحرف. وأخرى

(١٥٨) الكشاف ٢: ٢٩٨. وفي النقل تصرف.

(١٥٩) في الأصل والنسخ والكشاف: «واسمع». وانظر المغني ص ٤٦٧.

(١٦٠) الآية ٢. وانظر الكشاف ٤: ٤٦١ والمغني ص ٤٦٧.

(١٦١) في الأصل وهـ: يوقع.

(١٦٢) في النقل تصرف. وزاد هنا في الكشاف: «كقولك: علمت أيهما عمرو؟ وعلمت أزيد

منطلق؟ ألا ترى أنه لا فصل بعد سبق أحد المفعولين بين أن يقع ما بعده مصدراً بحرف

الاستفهام وغير مصدر به. ولو كان تعليقاً لاتفقت الحالتان كما اختلفا في....

(١٦٣) في النسخ: لنعلم.

(١٦٤) ظ: من.

(١٦٥) ظ ت: «زعمها». وانظر المغني ص ٤٦٧.

(١٦٦) في الأصل: التعلق.

(١٦٧) شرح الكافية ٢: ٢٨٤—٢٨٥.

(١٦٨) الآية ١٩ من الكهف.

(١٦٩) في النسخ: تعلق.

(١٧٠) ت: ومتعلق.



تقع في المفعول الصريح، نحو: عرفت من أبوه؟ لأنك تقول: عرفت زيدا. وتقع أخرى في موضع المفعولين، نحو<sup>(١٧١)</sup>: (لَتَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْيَيْنِ أَحْصَى)؟ فانقسمت إلى ثلاثة أقسام، كما ترى.

وأما يونس<sup>(١٧٢)</sup> فقد أجاز التعليق، في جميع الأفعال. فيكون<sup>(١٧٣)</sup> في التعليق ثلاثة مذاهب: فالأول أخص، والثاني أعم من الأول وأخص من الثالث، والثالث أعم.

نحو قوله تعالى: (ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ أَيُّ: أَيْقَظْنَاهُمْ أَيُّ<sup>(١٧٤)</sup>): أصحاب الكهف — فقوله «بعثناهم» معطوف على قوله<sup>(١٧٥)</sup>: (فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ). الآية — (لَتَعْلَمَ).

اللام فيه للتعليل. وعند الأشاعرة<sup>(١٧٦)</sup> مثل هذه اللام تُسمى لام العاقبة، ولام الحكمة. ونعلم: منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها، متعلق بقوله: «بعثناهم». والمفهوم من «الكشاف»<sup>(١٧٧)</sup> أنه متعلق بقوله: «فَضَرَبْنَا». وكلاهما<sup>(١٧٨)</sup> صحيح. لكن ما ذهب إليه الزمخشري أدق، وإن كان الثاني أقرب. ويجوز أن يتعلق بالمجموع من حيث هو، أو بالضرب بواسطة البعث.

---

(١٧١) الآية ١٢ من الكهف: «ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لَتَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْيَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا»؟

(١٧٢) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي البصري. بارع في النحو، صاحب أبا عمرو بن

العلاء، وجمع من العرب، وروى كثيراً عنه سيوطه. توفي سنة ١٨٢. البغية ٢: ٣٦٥. وانظر

الكتاب ١: ٣٩٧.

(١٧٣) ت: فتكون.

(١٧٤) سقطت من الأصل.

(١٧٥) الآية ١١ من الكهف.

(١٧٦) الأشاعرة: أصحاب علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة ٣٢٤ والمتنسب إلى أبي موسى

الأشعري. ومن مذهبيهم أن لله صفات أزلية دلت عليها أفعاله. الملل والنحل ١: ٩٤ — ١٠٣.

(١٧٧) ٢: ٥٥١.

(١٧٨) ظ: فكلاهما.

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا كُلُّهُ هِيَْنَ<sup>(١٧٩)</sup> . لَكِنْ مَا مَعْنَى قَوْلِهِ : «لَتَعْلَمَنَّ» ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ — تَعَالَى — عَالِمٌ<sup>(١٨٠)</sup> بِذَلِكَ وَبِكُلِّ شَيْءٍ فِي الْأَزَلِ ؟ قُلْتُ : مَعْنَاهُ : لِيَتَعَلَّقَ عِلْمُنَا تَعَلُّقًا حَالِيًّا ، مُطَابِقًا لِتَعَلُّقِهِ أَوَّلًا تَعَلُّقًا اسْتِقْبَالِيًّا . هَكَذَا<sup>(١٨١)</sup> ذَكَرَهُ الْبَيْضاوِيُّ<sup>(١٨٢)</sup> ، وَالْمَقْهُومُ مِنَ «الْكَشَافِ» أَنَّ مَعْنَاهُ : لِيُظْهَرَ وَلِيُحْصَلَ لَهُمْ مَا تَعَلَّقَ عِلْمُنَا بِهِ مِنْ ضَبْطِهِمْ مَدَّةَ لَبْثِهِمْ . فَكَأَنَّهُ قِيلَ : «فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ» ، لِيَضْبُطَ هَؤُلَاءِ ، بَعْدَ تَيَقُّظِهِمْ وَتَنْبَهُهِمْ مِنْ نَوْمِهِمْ ، مَدَّةَ لَبْثِهِمْ فِي الْكَهْفِ ، فَيَزِدَادُوا إِيمَانًا . وَهَذَا مَعْنَى لَطِيفٍ ، وَإِنْ كَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَيْضاوِيُّ ظَاهِرًا .

وَقُرِئَ<sup>(١٨٣)</sup> : «لَتَعْلَمَنَّ» بَيْنَاتِهِ لِلْمَفْعُولِ<sup>(١٨٤)</sup> ، فَاعِلُهُ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ<sup>(١٨٥)</sup> : (أَيُّ الْحَزِينِينَ) الْمُخْتَلِفِينَ مِنْهُمْ فِي مَدَّةِ لَبْثِهِمْ (أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا) : ضَبَّطَ أَمْدًا<sup>(١٨٦)</sup> زَمَانَ لَبْثِهِمْ ، فِي الْكَهْفِ .

فَأَيُّ : مُبْتَدَأٌ ، أُضِيفَ إِلَى الْحَزِينِينَ ، وَأَحْصَى : فَعَلَ ، فَاعِلُهُ مُسْتَرٌ<sup>(١٨٧)</sup> فِيهِ عَائِدٌ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، مَفْعُولُهُ : أَمْدًا ، قَوْلُهُ<sup>(١٨٨)</sup> : «لَمَّا لَبِثُوا» حَالٌ مِنْهُ . فَتَكُونُ<sup>(١٨٩)</sup> «مَا» مُصَدَّرَةً ، مَعَ اعْتِبَارِ مَعْنَى الْمَدَّةِ فِيهَا ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : آتَيْكَ خَفَوقَ النَّجْمِ ، أَيُّ : غَايَةُ حَاصِلَةٌ

(١٧٩) ظ ت : «الكلام هين» هـ : كله بين .

(١٨٠) في الأصل : علم .

(١٨١) ظ : هنا .

(١٨٢) أبو سعيد عبد الله بن عمر الشولزي ناصر الدين علامة وقاض ومفسر . توفي سنة ٦٨٥ .

البداية والنهاية ١٣ : ٣٠٩ . وانظر تفسيره أنوار التنزيل ص ٢٩٥ .

(١٨٣) الكشف ٢ : ٥٥٠ . هـ : وروي .

(١٨٤) ظ هـ : «بناء المفعول» ت : «بالبناء للمفعول» .

(١٨٥) في النسخ : بعده .

(١٨٦) ت : «أضبط أمدًا» . وتحت «أحصى» في هـ : «أضبط» . وفي الحاشية : «أي : غاية» ، فيظهر

لهم عجزهم ، فيفوضوا ذلك إلى العليم الخبير . أبو السعود . انظر تفسير أبي السعود في حاشية

التفسير الكبير ٦ : ٤٨٢ .

(١٨٧) ظ : مستور .

(١٨٨) ت : ق قوله .

(١٨٩) في الأصل وهـ : فيكون .

لأزمان لبشهم . فلا مانع من ذلك ، وإن كان نكرة ، لتأخره عنها . وقيل : « ما » مصدرية بدون اعتبار معنى المدة ، فيكون مفعولاً له . وقيل : إن اللام مزيدة ، و « ما » موصولة ، وأمداً : تمييز . فيكون الموصول مع صلته في محل نصب ، على أنه مفعوله <sup>(١٩٠)</sup> ، والفعل مع فاعله خبر المبتدأ ، والمبتدأ مع خبره جملة علق عنها العامل ، على أنها منصوبة المحل ، قائمة مقام مفعولين . ولا يخفى أن المفعول الذي تقع الجملة موقعه هو المعلق مطلقاً <sup>(١٩١)</sup> ، سواء كان واحداً أو متعدداً .

فإن قلت : قد صرحوا بأن الجملة إنما يكون <sup>(١٩٢)</sup> لها محل من الإعراب ، إذا وقعت موضع المفرد . فيلزم <sup>(١٩٣)</sup> أن المتعدد غير المفرد . قلت : المراد من المفرد ههنا <sup>(١٩٤)</sup> مقابل الجملة ، فيدخل المتعدد تحت تعريف المفرد حيثئذ .

فإن قلت : المتعدد لا يتصور له الإعراب أصلاً . فبالحرى <sup>(١٩٥)</sup> ألا يكون للجملة إعراب . قلت : لا يلزم ، من عدم تحقق الحكم لمانع ، عدم تحققه بغير <sup>(١٩٦)</sup> مانع . على أن تحقق العطف على المحل ، في الاستعمال ، يمنع <sup>(١٩٧)</sup> عدم تصور الإعراب فيها .

( فلينظر أيها ) <sup>(١٩٨)</sup> — الضمير راجع إلى المدينة أي : إلى أهلها . ونظيره قوله ، تعالى <sup>(١٩٩)</sup> : ( واسأل القرية ) — ( أزكى طعاماً ) أي : أحل وأطيب ؟

( ١٩٠ ) في الأصل : مفعول .

( ١٩١ ) في الأصل وظ : « هو المطلق » . هـ : هو المطلوب .

( ١٩٢ ) ظ : تكون .

( ١٩٣ ) في النسخ : فمعلوم .

( ١٩٤ ) سقطت من ظ .

( ١٩٥ ) في الأصل : فبالأحرى .

( ١٩٦ ) ت : لغير .

( ١٩٧ ) في الأصل و ت : « يقطع » . هـ : « تقلع » . وانظر المغني ص ٤٦٧ .

( ١٩٨ ) الآية ١٩ من الكهف .

( ١٩٩ ) الآية ٨٢ من يوسف .



فأَيَّ: مبتدأ، خبره: أَرْكَى طعاماً. وهو منصوب على التمييز. فالمجموع منصوب<sup>(٢٠٠)</sup> المحل، قائم مقام المفعول. هذا على مذهب من لم يخصص التعليق بأفعال القلوب. وأما على مذهب ابن عصفور فالنظر لما كان من سبب العلم وطرقه أقيم مقامه وأعطى حكمه.

ففي إثبات<sup>(٢٠١)</sup> هذا المثال فائدة إشعار باختلاف المذاهب، في باب التعليق. ولا شك أن<sup>(٢٠٢)</sup> الجملة التي عُلِّقَ عنها العامل لما كانت لا تتنظم فيما ذكر قبل، وتقوم مقام مفعولين، خُصِّصَتْ على حدة بالمرتبة الرابعة.

### [ الواقعة مضافاً إليه ]

الرابعة، من الجمل السبع<sup>(٢٠٣)</sup> التي يكون<sup>(٢٠٤)</sup> لها محل من الإعراب، المضاف إليها. الضمير المجرور مرفوع المحل، على الفاعلية، كما في قوله تعالى<sup>(٢٠٥)</sup>: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ).

فإن قلت: هو ليس بفاعل. بل هو مفعول ما لم يُسمَّ فاعله. قلت: إنه فاعل عند صاحب «الكشاف»، وإن لم يكن فاعلاً عند ابن الحاجب<sup>(٢٠٦)</sup>.

فإن قلت: لا بد للضمير من أمر يرجع إليه. فأَيَّ شيء هو؟ قلت: هو<sup>(٢٠٧)</sup> الألف واللام في قوله: «المضاف». فيكون التقدير: التي أضيف إليها. وإعراب

(٢٠٠) في الأصل: والجملة منصوبة.

(٢٠١) ظ: إثبات.

(٢٠٢) في الأصل: «في باب التعلق لأن». والوجه من النسخ.

(٢٠٣) سقطت من ظ.

(٢٠٤) في الأصل و هـ: تكون.

(٢٠٥) الآية ٧ من الفاتحة.

(٢٠٦) الفصل ص ١١ وشرح الكافية ١: ٨٣.

(٢٠٧) سقطت من ظ و ت.

مَحَلُّهَا الْجَرُّ، لوقوعها موضع<sup>(٢٠٨)</sup> الاسم المجرور . وهو الأصل في<sup>(٢٠٩)</sup> المضاف إليه .  
ولمّا كانت الجملة<sup>(٢١٠)</sup> المضاف إليها تارة فعلية ، وأخرى اسمية ، أورد المصنّف  
مثالين . فالمثال الأول نحو<sup>(٢١١)</sup> : ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) .

هذا : مبتدأ ، خبره : يوم . ويجوز بناء اليوم على الفتح ، لإضافته إلى الجملة ، كما  
يجوز إعرابه . فإذا قرئ بالنصب يكون ظرف زمان لتعلّق القول ، فيكون « هذا » إشارة  
إلى الخبر<sup>(٢١٢)</sup> المذكور فيما قبل هذه الآية . أي : يقول الله — تعالى — هذا الكلام ،  
في يوم ينفع الصادقين صدقهم . وينفع : فعل ، فاعله : صدقهم ، ومفعوله : الصادقين .  
قدّم على<sup>(٢١٣)</sup> فاعله ، لكون ضميره متصلاً بفاعله . والضمير المجرور في « صدقهم »  
عائد إلى الصادقين . وقرئ : « صدقهم » بالنصب . فيكون<sup>(٢١٤)</sup> مفعولاً له ، وفاعل  
« ينفع » ضمير مستتر فيه<sup>(٢١٥)</sup> عائد إلى الله . فالجملة مجرورة المحلّ ، على أنّها مضاف  
إليها اليوم . فالمجموع منصوب المحلّ ، على أنّه مقول القول .

فإن قلت : كيف يصحّ هذا ، مع أنّ كون اللفظ مضافاً إليه من خواصّ  
الاسم ؟ قلت : إنّ المضاف إليه ههنا في تأويل المصدر المُعَرَّب<sup>(٢١٦)</sup> . فيكون اسماً  
تقديراً .

فإذا قلنا : « ينفع [ الخير<sup>(٢١٧)</sup> ] اليوم » يكون اليوم منصوباً على الظرفية ، وإذا قلنا :

(٢٠٨) ت : « الجر لوقوعها موقع » . هـ : « بالجر لوقوعها موضع » .

(٢٠٩) سقطت من الأصل .

(٢١٠) ظ هـ : « كان الجمل » . ت : « كان الجملة » .

(٢١١) الآية ١١٩ من المائدة : « قَالَ اللَّهُ : هَذَا يَوْمٌ ... » .

(٢١٢) في الأصل : « الحين » . وفي الحاشية : « لعله الخير » .

(٢١٣) سقطت من ت .

(٢١٤) سقطت من هـ .

(٢١٥) زاد هنا في هـ : « المجرور » .

(٢١٦) ظ ت : « المعرف » . هـ : « المفرد » .

(٢١٧) ت هـ : « الخير » .

« هذا يومٌ ينفع »<sup>(٢١٨)</sup> الحَيْرُ<sup>(٢١٩)</sup> يكون مرفوعاً على الخبرية . فلا يكون منصوباً ، مع أنه<sup>١٢٤</sup> وقت مضمون الجملة المضاف إليها .

فإن قلت<sup>(٢٢٠)</sup> : فما الفرق بينهما ؟ قلتُ : هو قصد اختصاص اليوم به ، من غير اعتبار وقوع مضمون الفعل فيه ، بخلاف الأول<sup>(٢٢١)</sup> . فقس على هذا سائر أسماء الظروف المضافة إلى الجملة .

والمثال الثاني نحو<sup>(٢٢٢)</sup> : (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) . فالיום : بيان ، أو بدل من « يَوْمَ التَّلَاقِ » في قوله ، تعالى<sup>(٢٢٣)</sup> : (لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) ، وهم : مبتدأ ، خبره : بارزون . فالجملة مجرورة المحل باليوم ، لإضافته إليها .

ثم بعد تمام التمثيل قصد المصنف إلى<sup>(٢٢٤)</sup> تعداد موارد استعمالات الجمل المضاف إليها ، مع التصريح بالعوامل فيها ، لزيادة التفسير<sup>(٢٢٥)</sup> والإيضاح ، فقال : وكُلُّ جُمْلَةٍ ، مطلقاً ، وَقَعَتْ<sup>(٢٢٦)</sup> بَعْدَ إِذَا ، نحو<sup>(٢٢٧)</sup> : (إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ، وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)<sup>(٢٢٨)</sup> ، أو وقعت بعد إِذَا ، نحو<sup>(٢٢٩)</sup> :

(٢١٨) سقط من الأصل .

(٢١٩) في الأصل و ت : الحير .

(٢٢٠) سقط « فإن قلت » من النسخ .

(٢٢١) في الأصل : الأولى .

(٢٢٢) الآية ١٦ من غافر .

(٢٢٣) الآية ١٥ من غافر .

(٢٢٤) سقطت من هـ . وفي حاشية الأصل : « وأنها في مغيه إلى ثمانية » . انظر المغني

ص ٤٦٧ - ٤٧٢ .

(٢٢٥) ت : التفسير .

(٢٢٦) فيما عدا هـ و م : واقعة .

(٢٢٧) الآيات ٣٠ من البقرة و ٢٨ من الحجر و ٧١ من ص .

(٢٢٨) الآية ٢٦ من الأنفال . وحرف العطف بعدها في المطبوعات هو الواو بدلاً من « أو » ، هنا وفيما

عطف بعد أيضاً .

(٢٢٩) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . ديوان الهذليين ١ : ٣ والمغني ص ٩٧ وشرح اختيارات المفضل

ص ١٦٩٣ .



والتَّفْسُ رَاغِبَةٌ، إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَسُ

فإذا: عند الكوفيين تُستعمل حقيقة<sup>(٢٣٠)</sup> للظرف، بمعنى وقت حصول<sup>(٢٣١)</sup> مضمون ما أضيف إليه، فلا يُجزَم به الفعل، ويكون استعماله فيما هو قطعي الوجود، كقوله<sup>(٢٣٢)</sup>:

• وَإِذَا يُحَاسُّ الْحَبِيسُ يُدْعَى جُنْدَبٌ •

واللشروط<sup>(٢٣٣)</sup>، بمعنى تعليق مضمون جملة بحصول ما دخل عليه، ويُجزَم به المضارع، ويكون استعماله في أمر على خطر<sup>(٢٣٤)</sup> الوجود، كقوله<sup>(٢٣٥)</sup>:

• وَإِذَا تُصَبِّكَ خَصَاصَةٌ فَتَجْمَلِ •

أي: إن يُصَبِّكَ فقر ومسكنة فأظهر الغنى، من نفسك بالتزَّين، وتكَلَّفَ الجميل، أو كُلِّرَ الجميل — وهو الشَّحْم المَذَاب — تعففاً.

وعند البصريين أن «إذا» حقيقة في الظرف، تُضاف إلى جملة فعلية في معنى الاستقبال. لكنها قد تُستعمل لمجرد الظرفية<sup>(٢٣٦)</sup>، من غير اعتبار شرط<sup>(٢٣٧)</sup> وتعليق،

(٢٣٠) سقطت من ت. وانظر الكليات ١: ٩٤ — ٩٧.

(٢٣١) زاد هنا في الأصل: وقت كذا.

(٢٣٢) عجز بيت لحنى بن أحر، صدره:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيمَةً أَدْعَى لَهَا

الحزانة ١: ٢٤١ واللسان والتاج (حبس). والكريمة: النازلة أو الحرب. ونحاس: يخلط ويعد.

والحبس: طعام من التمر والدقيق والسمن. وجندب: اسم رجل.

(٢٣٣) في الأصل: والظرف.

(٢٣٤) يقال: هذا أمر خطر أي: متردد بين أن يوجد وألا يوجد. وفي الأصل: «في أنه على نظره».

وفي الحاشية: لعله: فيما هو ظني.

(٢٣٥) عجز بيت لعبد قيس بن خفاف، صدره:

اسْتَفْنِ، مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ، بِالْفَنَى

المفني ص ٩٨ و ١٠٠ و ٧٨٠ ومبرز القواعد ص ٢١٠ والحزانة ٢: ١٧٦. والخصاصة: الفقر.

(٢٣٦) ت: الظرف.

(٢٣٧) في الأصل: الشرط.

كقوله تعالى<sup>(٢٣٨)</sup>: (وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى) أي: وقت غشيانه، على أنه بدل من الليل. وقد تُستعمل للشرط والتعليق، من غير سقوط معنى الظرف، كـ «متى»، مثل: إذا خرجت خرجت أي: أخرج وقت خروجك، تعليقاً لخروجك بخروجه، بمنزلة تعليق الجزاء بالشرط. إلا أنهم لم يجعلوه لكمال الشرط، ولم يجزوا به المضارع، لفوات معنى الإبهام اللازم للشرط. فجزم الفعل بـ «إذا» لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، تشبيهاً للتعليق بين جملتيها<sup>(٢٣٩)</sup> بما بين جملتي «إن» و«أما»<sup>(٢٤٠)</sup> استعمالها، من غير جزم الفعل بها، فشائع مستفيض.

فإن قلت: إن استعمالها في الشرط، من غير سقوط معنى الظرف، يؤدي إلى الجمع بين الحقيقة والمجاز، وذا لا يجوز. قلت: إنها لم تُستعمل إلا في معنى<sup>(٢٤١)</sup> الظرف. لكنها تضمنت معنى الشرط، باعتبار إفادة الكلام تقييد مضمون جملة بمضمون جملة أخرى، بمنزلة المبتدأ المتضمن معنى الشرط، مثل: الذي يأتيني فله درهم. ولم يلزم من ذلك استعمال اللفظ<sup>(٢٤٢)</sup> في غير ما وُضع له أصلاً. فلا يلزم الجمع بينهما.

أو وقعت بعد «حيث»، نحو: اجلس حيث زيد جالس. زيد: مبتدأ، خبره: جالس، والجملة مضاف إليها<sup>(٢٤٣)</sup>، [مجرورة المحل بإضافة «حيث» إليها]، وحيث: منصوب المحل على الظرفية، العامل فيه<sup>(٢٤٤)</sup>: اجلس.

أو وقعت بعد «لما»، التَّجَوُّدِيَّة، نحو: لما جاءني زيد أكرمته. جملة جاءني

(٢٣٨) الآية ١ من الليل.

(٢٣٩) في الأصل و هـ: جملتها.

(٢٤٠) سقطت الواو من هـ.

(٢٤١) سقطت من الأصل.

(٢٤٢) سقط «خبره... إليها» من ظ و ت. هـ: «فجملة مضاف إليها». والتمة منها.

(٢٤٣) هـ: والعامل فيها.

زيد : مجرورة المحل بإضافة «لما» إليها ، ولما : منصوبة المحل على الظرفية ، العامل فيها جزاؤها<sup>(٢٤٤)</sup> . أعني : أكرمه .

إنما وصفها بالوجودية ، لاقتضائها جملتين توجد ثانيتهما عند تحقق أولاهما — ولذلك يُقال : إنها حرف وجود لوجود ، أي : حرف يدل على ربط<sup>(٢٤٥)</sup> جملة بأخرى ربط السببية — وإشارة إلى أن لها وجوه استعمال آخر ، كاستعمالها جازمة<sup>(٢٤٦)</sup> إذا دخلت على الفعل المضارع ، نحو : لما يضرب زيد ، وكمجيشها بمعنى «إلا» ، نحو قوله تعالى<sup>(٢٤٧)</sup> : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) [أي : إلا عليها حافظ] <sup>(٢٤٨)</sup> . وقد تجيء فعلاً<sup>(٢٤٩)</sup> ، نحو : [لَمْ] لَمَّا<sup>(٢٥٠)</sup> لَمُوا<sup>(٢٥١)</sup> ، مأخوذاً<sup>(٢٥٢)</sup> من قولهم : لمث الشيء أي<sup>(٢٥٣)</sup> : جمعه .

عند من قال باسميتها . وهو أبو علي الفارسي ، وابن السراج<sup>(٢٥٤)</sup> ، وابن جني<sup>(٢٥٥)</sup> . وقال سيبويه<sup>(٢٥٦)</sup> : إنها حرف بمعنى اللام .

فإن قلت : إذا كانت بمعنى اللام تكون عاملة مثلها ، فتكون الجملة بعدها مجرورة المحل . فما الفائدة في التقييد بالاسمية ؟ قلت : لا يلزم من ذلك عملها ، لأن

---

(٢٤٤) في النسخ : جوابها .

(٢٤٥) ظ : ربطه .

(٢٤٦) في الأصل : كاستعمال لما الجازمة .

(٢٤٧) الآية ٤ من الطارق .

(٢٤٨) من ظ و هـ .

(٢٤٩) سقطت من الأصل .

(٢٥٠) في الأصل : بمعنى لم هـ . والتمة من هـ .

(٢٥١) ظ : مأخوذ .

(٢٥٢) ت : إذا .

(٢٥٣) أبو بكر محمد بن السري البغدادي . من أئمة النحاة ، صاحب المبرد ، وتوفي سنة ٣١٦ هـ . بغية

الوعاء ١ : ١٠٩ . وانظر الأصول ٣ : ١٧٩ .

(٢٥٤) أبو الفتح عثمان بن جني . من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصرف ، صاحب الفارسي أربعين سنة ، وتوفي سنة ٣٩٢ هـ . بغية الوعاء ٢ : ١٣٢ .

(٢٥٥) الكتاب ٢ : ٣١٢ .



الفرق ظاهر بين كون معنى الشيء بمعنى شيء<sup>(٢٥٦)</sup> وبين كونه معناه<sup>(٢٥٧)</sup>. على أن<sup>١٢٥</sup> التقييد يُفيد رعاية قاعدة<sup>(٢٥٨)</sup> الجمل المضاف إليها، بواسطة حرف الجر تقديرًا، فيكون الظرف مع<sup>(٢٥٩)</sup> متعلقه صفة<sup>(٢٦٠)</sup> ثانية لها، فيكون التقدير: «لما» الوجودية الكائنة عند القائل بأنها اسم.

فإن قلت: «عند» يدل على المكان لغة. فمعلوم أنه غير مقصود هنا. فما المراد منه؟ قلت: المراد منه المذهب، والاعتقاد الذي هو منشأ<sup>(٢٦١)</sup> اسميتها، بالنظر إلى موارد استعمالها.

أو وقعت بعد «بينما»، نحو: بينا أنا قائم جاء زيد، أو بعد «بينما»<sup>(٢٦٢)</sup>، نحو: بينا أنا قائم إذ جاء بكر.

وعامل «بينما» محذوف، يدل عليه الكلام. وقيل: بينما: مبتدأ، خبره: إذ. فالمعنى: وقت أنا قائم وقت جاء بكر. واختار البعض أنها تقع زائدة بعد<sup>(٢٦٣)</sup> «بينما» و«بينما»<sup>(٢٦٤)</sup> خاصة، فلا يكون العامل محذوفًا. وأما الجواب إذا لم يُقارن «إذ»<sup>(٢٦٥)</sup> التي للمفاجأة فعامله<sup>(٢٦٦)</sup> جوابه، نحو: بينا أنا قائم جاء عمرو.

وبين<sup>(٢٦٧)</sup> في الأصل: مصدر بمعنى الفراق، وهو لازم الإضافة إلى المفرد. فلما

(٢٥٦) ت: الشيء.

(٢٥٧) في الأصل: «أو بين كون معناه». ت: وبين كونه بمعناه.

(٢٥٨) في الأصل: بقاعدة.

(٢٥٩) في الأصل: «الظرف معنى». ظ: «الحرف مع». هـ: ظرف مع.

(٢٦٠) الوجه أن يكون حالاً لا صفة، لأن «لما الوجودية» معرفة محضة.

(٢٦١) ت: والاعتقاد أنه منشأ.

(٢٦٢) قدم «بينما» في م على «بينما» وسقطا من غ وح.

(٢٦٣) سقطت من الأصل. وانظر المعنى ص ٨٨.

(٢٦٤) ظ ت: بين.

(٢٦٥) في الأصل و هـ: «لم يقارن إذا». ظ ت: لم يقرن إذا.

(٢٦٦) يريد: العامل في بينما أو بينا. وسقط «فعامله جوابه» من هـ.

(٢٦٧) في الأصل: بينا.

قُصِدَتْ إضافته إلى الجملة، وإضافةُ إليها كلا إضافةٍ، زيدت «ماء الكفاة»، لتكفها عن الاقتضاء<sup>(٢٦٨)</sup> للمضاف إليه، كما أن ألف «بيننا» زائدة. وجُعِلَ من الظروف الزمانية، عند إضافته إلى الجملة، وإن كان قبل ذلك يُستعمل في الزمان والمكان، لأنَّ ظرف المكان لا يُضاف إلى الجملة إلَّا «حيث». فجُمِلَ أنا قائم: مجرورة المحل، على أنها مضاف إليها.

فهِيَ أَي: الجملة، واقعة في مَوْضِعٍ خَفَضَ أَي: في محل الجر<sup>(٢٦٩)</sup> بإضافتيهن أَي: بسبب إضافة الكلمات المذكورة إليها أَي: إلى الجملة التي تقع بعدها. فمذهب الشيخ عبد القاهر<sup>(٢٧٠)</sup> أن العامل في المضاف إليه هو المضاف. لكنَّ ظاهر عبارة الكتاب يدلُّ [على أن العامل فيه الإضافة].

قوله: «وكلُّ جملة وقعت بعد إذ»: مبتدأ، خبره: فهي في موضع خفض<sup>(٢٧١)</sup>. وإثما جيء الخبر بالفاء، لتضمَّن المبتدأ معنى الشرط. وأنت خير بأنَّ الجمل المضاف إليها غير منحصرة فيما ذكر، كقولك: ما رأيتك منذ دخل الشتاء، ومذ<sup>(٢٧٢)</sup> قدم فلان، وكقوله<sup>(٢٧٣)</sup>: أتيتك زمن الحجاج أمير، وكقوله<sup>(٢٧٤)</sup>:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ غَنِيٍّ ثَمِيمًا      بآية ما يُجِبُّونَ الطُّعَامَا؟

٢٥ ب

(٢٦٨) الاقتضاء: الطلب وجوباً. وقد يراد به، في غير هذا الموضع، الطلب بلا وجوب أو استلزام. الكليات ١: ٢٥٨.

(٢٦٩) في الأصل: «فيما يحل الخبر». هـ: في محل جر.

(٢٧٠) الجرجاني النحوي البلاغي كبير أئمة العربية والبيان. توفي سنة ٤٧١. إنباه الرواة ٣: ١٨٨-١٩٠. وانظر المجموع ٢: ٤٦ وشرح الكافية ١: ٢٥.

(٢٧١) من ظرف وت.

(٢٧٢) ت: «منذ دخل الشتاء ومنذ». هـ: مذ دخل الشتاء ومنذ.

(٢٧٣) ت: «وكقولك». هـ: وقوله.

(٢٧٤) يزيد بن عمرو. الكتاب ١: ٤٦٠ والمفني ص ٤٦٩ والخزانة ٣: ١٣٨. والآية: العلامة.

## [ الواقعة جواباً لشرط جازم ]

الجملة الخامسة منها الواقعة جواباً لشرط جازم أي : جواباً لكلمة الشرط التي تعمل<sup>(٢٧٥)</sup> عمل الجزم، لفظاً أو محلاً أو تقديرًا. فقيد<sup>(٢٧٦)</sup> الشرط بالجازم، لأن الجملة إذا وقعت جواباً لشرط غير جازم<sup>(٢٧٧)</sup> فلا يكون لها محل من الإعراب، نحو : لو قمت قمت .

الشرط لغة : العلامة . أشرط الساعة : علاماتها . وسمي<sup>(٢٧٨)</sup> فعل الشرط شرطاً ، لكونه علامة دالة على تحقق مضمون جوابه ، عند تحققه . وفي اصطلاح النحاة : ما دخل عليه شيء<sup>(٢٧٩)</sup> من الأدوات المخصوصة ، الدالة على سببية الأول ، ومسببية الثاني ، ذهنياً أو خارجياً ، سواء كان علة للجزء ، مثل : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو معلولاً ، مثل : إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ، [ أو غير ذلك ]<sup>(٢٨٠)</sup> ، مثل<sup>(٢٨١)</sup> : إن دخلت الدار فأنبت طائق .

وفي اصطلاح المتكلمين<sup>(٢٨٢)</sup> : ما يتوقف عليه<sup>(٢٨٣)</sup> الشيء ، ولا يكون داخلاً في الشيء ، ولا مؤثراً فيه ، كيبس الحطب الموقوف عليه إحراق النار . وفي انعرف العام : ما يتوقف عليه وجود الشيء .

و إعراب محلها الجزم ، إذا كان<sup>(٢٨٤)</sup> صدر الجملة — فإن حذف المضاف

(٢٧٥) في الأصل : أراد بالشرط الذي يعمل .

(٢٧٦) في النسخ : أو محلاً قيد .

(٢٧٧) ظ : « جواب الشرط غير الجازم » . ت هـ : جواب الشرط غير الجازم .

(٢٧٨) في النسخ : وسمي .

(٢٧٩) ظ : « على شيء » . وانظر الكليات ٣ : ٦٥ — ٧٠ .

(٢٨٠) سقط من الأصل .

(٢٨١) في الأصل : ومثل .

(٢٨٢) المتكلمون : علماء الكلام . وموضوعهم أصول الدين على قاعدة الإسلام .

(٢٨٣) ظ : « على الشيء » . ت : عليه شيء .

(٢٨٤) هـ : كانت .



وإقامة المضاف إليه مقامه جائز، قال الله، تعالى<sup>(٢٨٥)</sup> : (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا  
الْأَنْهَارُ)<sup>(٢٨٦)</sup>.

فإن قلت : إذا كان معنى المضاف المحذوف باقياً، معتبراً ههنا، فكان ينبغي  
أن يُذكر الخبر. فلائي شيء أنه<sup>(٢٨٧)</sup> ؟ ألا ترى إلى حسان، كيف عَوَّل على<sup>(٢٨٨)</sup> بقاء  
معناه، في قوله<sup>(٢٨٩)</sup> :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ      بَرَدَى، يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السُّلْسِلِ  
حيث ذكر «يُصَفَّقُ» لأن المعنى : ماء بردى ؟ قلت : تأنيثه إمّا لأجل أن المحكوم عليه  
هو<sup>(٢٩٠)</sup> صورة المؤنث، وإمّا لأنه من قبيل قولهم : أعجبتني<sup>(٢٩١)</sup> شعر هند — مَقْرُونَةٌ  
بالفاء، الدالة على ترتيب<sup>(٢٩٢)</sup> ما بعدها على ما قبلها — وقد تكون مقدرة، نحو  
قوله<sup>(٢٩٣)</sup> :

• مَنْ يَعْمَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا •

— أو بـ «إذا» الفجائية، الدالة على ترتيب ما بعدها سريعاً جداً على ما قبلها.

---

(٢٨٥) الآيات ٢٥ من البقرة و ...

(٢٨٦) زاد هنا في ت : أي مياهها.

(٢٨٧) في الأصل : أنت.

(٢٨٨) في الأصل : كيف حول.

(٢٨٩) ديوانه ص ٣٠٩ والخزانة ٢ : ٢٣٦. ظ : «البرص». وفي حاشية ت : «لعله الرهاض».

والبرص : نهر بدمشق. ويصفق : يمزج. والرحيق : أطيب الخمر وأصفهاها. والسلسل : السلس

السهل في الخلق. وانظر الكشاف ١ : ١٣.

(٢٩٠) سقطت من ظ.

(٢٩١) في الأصل : أعجبتني.

(٢٩٢) ظ : ترتب.

(٢٩٣) سقطت من ظ و ت. والشطر صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان، عجزه :

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ بِمِثْلَيْنِ

الكتاب ١ : ٤٣٥ و ٤٥٨ والمغني ص ٥٨ والعيني ١ : ٤٢٣ وميرز القواعد ص ٢١٢ والخزانة

٣ : ٦٤٤. وانظر الجمل للخليل ص ٢٠١. وفي حاشية هـ : أي : فإلله يشكرها.

يُقَال : فُجَاءَ الشَّيْءُ فُجَاءَةً ، بِالضَّمِّ وَالْمَدِّ ، حِينَ وَقَعَ بَغْتَةً<sup>(٢٩٤)</sup> مِنْ غَيْرِ<sup>(٢٩٥)</sup> تَوَقُّعٍ<sup>(٢٩٦)</sup> . قَيْدٌ بِالْفَجَائَةِ<sup>(٢٩٧)</sup> ، لِأَنَّ « إِذَا » الشَّرْطِيَّةَ لَا تَكُونُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ ، لِأَنَّهَا مَخْتَصَّةٌ بِابْتِدَاءِ الْكَلَامِ .

فَإِنْ قُلْتُ : إِذَا كَانَتْ<sup>(٢٩٨)</sup> الْفَجَائَةُ دَالَّةً عَلَى مَا ذُكِرَ فَكَانَ يَنْبَغِي أَلَّا تَجْتَمِعَ<sup>(٢٩٩)</sup> مَعَهَا . يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اسْتِعْمَالُ كَلِمَةِ « أَوْ » هُنَا . لَكِنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ ، تَعَالَى<sup>(٣٠٠)</sup> : ( وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ، فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ ) . قُلْتُ : لَا اسْتِبْعَادَ فِي ذَلِكَ ، إِذْ لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ الْمُطْلَقِ وَالْمَقْيَدِ . فَإِنَّ الْمُطْلَقَ هُوَ الَّذِي اعْتُبِرَ فِيهِ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْقَيْدِ ، لَا عَدَمُ الْقَيْدِ ، كَمَا أَنَّ الْمَقْيَدَ<sup>(٣٠١)</sup> هُوَ الَّذِي اعْتُبِرَ فِيهِ الْقَيْدُ ، لَا غَيْرُ . فَيَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا . وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ كَلِمَةِ « أَوْ » هُنَا فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ مَنَعِ الْخَلْوِ<sup>(٣٠٢)</sup> ، أَوْ بِنَاءٍ عَلَى الْغَالِبِ .

وَالْفَجَائَةُ<sup>(٣٠٣)</sup> تَخْتَصُّ بِالْجَمْلِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَلَا تَحْتَاجُ<sup>(٣٠٤)</sup> إِلَى الْجَوَابِ ، وَلَا تَقَعُ فِي الْابْتِدَاءِ ، وَمَعْنَاهَا الْحَالُ لَا الْاسْتِقْبَالَ ، نَحْوُ : خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ بِالْبَابِ .

وَلِأَنَّ قَيْدَ الْجُمْلَةِ بِالمُقَارَنَةِ الْمَذْكُورَةِ ، لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ لِمَجْمُوعِ الْجُمْلَةِ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، بَلْ لِمُجْزِئِهَا . فَالتَّفْصِيلُ أَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ إِذَا كَانَ لَهُ تَأْثِيرٌ

(٢٩٤) ظ : « بعقبه » . ت : عقبه .

(٢٩٥) ت : توقف .

(٢٩٦) في الأصل : بعد الفجائية .

(٢٩٧) هـ : « كان » . وزاد هنا في ت : إذا .

(٢٩٨) ظ : « ألا تجتمع » . ت هـ : « ألا يجتمع » . وقد جاء بـ « مع » بعد « تجتمع » . وهو تعبير مولد ،

لأن ما كان على « افعل » للمشاركة يقتضي الواو لا « مع » . يرهى اجتماع الفاء وإذا .

(٢٩٩) الآية ٣٧ من يس .

(٣٠٠) في الأصل : « المعتبر » وفي الحاشية : لعله المقيد .

(٣٠١) الخلو : عدم الشاغل . ظ : الخلف .

(٣٠٢) من المعنى ص ٩٢ .

(٣٠٣) سقطت الواو مما عدا ت .

في الجواب<sup>(٣٠٤)</sup> لفظاً فلا حاجة إلى إثبات<sup>(٣٠٥)</sup> الفاء، ولا إلى «إذا»<sup>(٣٠٦)</sup> الفجائية في جوابه. وإلا فالجواب لا يخلو عن أحدهما، ليدلّ على الترتيب<sup>(٣٠٧)</sup>، فيحكم<sup>(٣٠٨)</sup> بأنّ لمجموع الجملة محلاً من الإعراب.

فالأولى أي: الجملة المقترنة بالفاء — فإن قلت: فهل لها جهة<sup>(٣٠٩)</sup> الاستحقاق لهذا الاسم غير جهة التّقدّم في الذّكر؟ قلت: استحققت له<sup>(٣١٠)</sup> من حيث إنّ الفاء هي الأصل، في هذا المقام، والفجائية تقوم مقامها<sup>(٣١١)</sup> — نحو<sup>(٣١٢)</sup> (مَنْ يُضِلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ).

من: اسم متضمّن معنى<sup>(٣١٣)</sup> الشرط، منصوب المحلّ، على أنّه مفعول «يضلل». ويجوز أن يكون مرفوع المحلّ، على الابتداء، على تقدير أن يكون مفعوله محذوفاً. ويضلل: فعل الشرط مجزوم به، فاعله: الله، و لا: حرف لنفي الجنس، اسمها: «هادي» منصوب المحلّ. فإنّ حركة الياء بنائية. وأمّا «لا» مع اسمها فمرفوع المحلّ، على أنّه مبتدأ. وخبرها<sup>(٣١٤)</sup>: له. أعني الظرف المستقرّ.

فإن قلت: ما الفرق بين المحلّين، من جهة المعنى؟ قلت: الفرق جليّ، لأنّ ٢٦ ب الأول باعتبار العارض والمغيّر<sup>(٣١٥)</sup>، والثاني باعتبار الأصل.

(٣٠٤) في الأصل: جواب.

(٣٠٥) ظ ت: إثبات.

(٣٠٦) سقطت من الأصل و ت.

(٣٠٧) ظ ت: الترتيب.

(٣٠٨) ت: فيحكم.

(٣٠٩) سقطت من الأصل.

(٣١٠) كذا، بزيادة اللام. والفعل «استحق» متعد. فاللام هي للتقوية. انظر الجنى الداني ص ١٠٥.

(٣١١) في الأصل: «تقرّبها». ونحتها في هـ: أي: الفاء.

(٣١٢) الآية ١٨٦ من الأعراف.

(٣١٣) ظ ت: «المعنى». هـ: بمعنى.

(٣١٤) ت: وخبره.

(٣١٥) في الأصل: والمعتبر.



فإن قلت : فكيف تقول<sup>(٣١٦)</sup> : إن الثاني باعتبار الأصل ، والحال أنه إنما يكون باعتبار التركيب ، كما هو الظاهر ، فيكون<sup>(٣١٧)</sup> الفرق بينهما مثل الفرق بين المفرد والمركب ؟ قلت : إن الذي ذكرته إنما هو باعتبار جانب المعنى . وأما القول بأن المجموع مرفوع المحل ، بناء على الظاهر ، فهو كالقول بأن المجموع مبني على الفتح ، فلا ينافي<sup>(٣١٨)</sup> ما ذكرناه .

وجملة الجواب جملة اسمية مجزومة المحل ، لوقوعها جواب شرط جازم . (وَيَذَرُهُمْ<sup>(٣١٩)</sup> فِي طُغْيَانِهِمْ ، يَعْمَهُونَ) قرئ : « يذر »<sup>(٣٢٠)</sup> بالرفع ، وبالياء أو بالنون . فالمتبادر المحذوف على الوجه الأول : هو ، وعلى الثاني : نحن . ويذر<sup>(٣٢١)</sup> : فعل بمعنى يترك<sup>(٣٢٢)</sup> ، فاعله مستتر فيه ، إما هو أو نحن ، ومفعوله : هم ، وفي طغيانهم : ظرف متعلق به . وجملة يعمهُون : منصوبة المحل ، على أنها حال من المفعول . أعني : هم . ويجوز أن تكون مفعولة ثانية<sup>(٣٢٣)</sup> ، على تضمين الفعل معنى التصيير . كما في قوله تعالى<sup>(٣٢٤)</sup> : (وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُصِيرُونَ)<sup>(٣٢٥)</sup> ، وكما وقع في قول عترة<sup>(٣٢٦)</sup> :  
• فَتَرَكَّهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشَنُهُ •

(٣١٦) في الأصل وظ : يقول .

(٣١٧) ت : فكيف يكون .

(٣١٨) في الأصل : فلا ينافي .

(٣١٩) في الأصل و ت : وتذرهم .

(٣٢٠) في ظ ب الياء والنون وفي ت بالنون .

(٣٢١) ت : وتذر .

(٣٢٢) في الأصل : « نترك » . يترك : يترك .

(٣٢٣) في الأصل : « أن يكون مفعوله بالله » . وفي الحاشية : لعلة الثاني .

(٣٢٤) سقطت من الأصل .

(٣٢٥) الآية ١٧ من البقرة .

(٣٢٦) صدر بيت عجزه :

ما بين قلبي رأيت والجمع

ديوانه ص ٢١٠ والخزانة ٤ : ١٦ والجزر : اللحم الذي يؤكل . ونوش : يتناول ويأكل . وقلة

الرأس : أعلاه . وانظر ١١٠ ب .

والفعل<sup>(٣٢٧)</sup> مع متعلّقه مرفوع المحلّ، خبر المبتدأ المحذوف، والمبتدأ مع خبره<sup>(٣٢٨)</sup> جملة اسميّة، منصوبة المحلّ، على أنّها<sup>(٣٢٩)</sup> حال من فاعل يضلّل.

ولهذا أي: لكون تلك<sup>(٣٣٠)</sup> الجملة المقرونة بالفاء في محلّ الجزم. قدّم التعليل على المعلّل، إمّا لأنّه هو الأصل، أو ليدلّ على الحصر.

فإن قلت: قراءة الجزم جليّة، فلا حاجة إلى التعليل. وإلاّ يؤدّي<sup>(٣٣١)</sup> إلى الاستدلال بالخفيّ على الجليّ. ومثل هذا لا يجوز. قلت: لا تُسلم أنّه استدلال. بل يُسمّى مثل هذا تنبيه البداة<sup>(٣٣٢)</sup>، كما مرّ<sup>(٣٣٣)</sup> غير مرّة. سلّمناه. لكنّ الجزم إذا اعتُبر معه<sup>(٣٣٤)</sup> العطف على مبنيّ<sup>(٣٣٥)</sup> يكون خفيّاً، وإن كان الجزم نفسه جليّاً.

فإن قلت: ما منشأ توهم المعلّل<sup>(٣٣٦)</sup> علّة في أمثال هذا المقام؟ قلت: منشؤه<sup>(٣٣٧)</sup> مبنيّ على أنّ المقرّر في الأذهان أنّ المفعول له أوّل الفكر وآخر العمل غالباً.

فإن قلت: فلم لا تحمله<sup>(٣٣٨)</sup> على أنّه معلّل بحسب الحصول؟ قلت: إنّ المقام يأباه. على أنّ توقّف<sup>(٣٣٩)</sup> حصول المفعول له على تحقّق الفعل المذكور ليس بظاهر ههنا.

(٣٢٧) يريد الفعل: يذر.

(٣٢٨) في الأصل: وخبره.

(٣٢٩) في الأصل: «أنّه». وسقطت من ت. والجملة الاسمية استئنافية وليست حالاً. انظر الكشاف

٢: ١٤٣ والبحر المحيط ٤: ٤٣٣.

(٣٣٠) سقطت من الأصل.

(٣٣١) كذا، بإثبات الياء الثانية. وحذفها أفصح.

(٣٣٢) ظ: «مضى». وتنبيه البداة يكون الحكم المذكور فيه بديهيّاً.

(٣٣٣) ظ: مع.

(٣٣٤) في الأصل والنسخ: «شيء». والصواب ما أثبتنا.

(٣٣٥) ت: العلل.

(٣٣٦) سقطت من ت.

(٣٣٧) ت: فلم لم تحمله.

(٣٣٨) ظ ت: ترتب.

قُرئ بِجَزْمٍ «يَذَرُ»<sup>(٣٣٩)</sup> عَطْفًا [أَي: معطوفاً]<sup>(٣٤٠)</sup> عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ  
الْجَزَائِيَّةِ. فَكَأَنَّهُ<sup>(٣٤١)</sup> قِيلَ: مَنْ يَضِلُّ<sup>(٣٤٢)</sup> اللَّهُ لَا يَهْدِيهِ أَحَدٌ وَيَذَرُهُمْ<sup>(٣٤٣)</sup>.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْعَطْفَ بِالْجَزْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَحَلُّ لِمَجْمُوعِ الْجُمْلَةِ،  
عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ جُزْءِ الْجُمْلَةِ. بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ. قُلْتُ:  
لَا شَكَّ أَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَ الْمَفْرَدِ هُوَ مَجْمُوعُ الْجُمْلَةِ، لَا جُزْؤُهَا، فَيَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ  
ذَلِكَ الْجُزْءِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ هَهُنَا؟ قُلْتُ: الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَحذُوفٌ.  
فَكَأَنَّهُ<sup>(٣٤٤)</sup> قَالَ: قُرئ بِالرَّفْعِ عَلَى الْحَالِيَّةِ، وَقُرئ بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْجَزَائِيَّةِ.

وَإِذَا<sup>(٣٤٥)</sup> قُلْتُ: «مَنْ يَكْرُمُنِي أَكْرَمُهُ» يَكُونُ «مَنْ» مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ، عَلَى  
الْإِبْتِدَاءِ، بِالِاتِّفَاقِ. لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي خَبَرِهِ، فَقَالَ<sup>(٣٤٦)</sup> بَعْضُهُمْ: هُوَ الْجُمْلَةُ الْجَزَائِيَّةُ  
وَحْدَهَا، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ لَا تَكُونُ خَبَرًا، لَكُونَهَا صِلَةً<sup>(٣٤٧)</sup>. وَذَهَبَ الْبَعْضُ الْآخَرُ إِلَى أَنَّ  
الْخَبَرَ هُوَ الْجُمْلَتَانِ جَمِيعًا.

وَأَمَّا إِذَا قُلْتُ «مَنْ تُضْرِبُ أَضْرَبُ» فَهُوَ مَنْصُوبُ الْمَحَلِّ، عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.  
كَأَنَّكَ<sup>(٣٤٨)</sup> قُلْتَ: أَيُّ إِنْسَانٍ تُضْرِبُ أَضْرَبُ.

---

(٣٣٩) ت: «نذر». ع: يذره.

(٣٤٠) سقط من الأصل.

(٣٤١) في النسخ: كأنه.

(٣٤٢) ظ هـ: يضلله.

(٣٤٣) ت: ونذرهم.

(٣٤٤) في الأصل: «فكما». وفي الحاشية: لعله فكأنه.

(٣٤٥) ت: فإن.

(٣٤٦) ظ ت: «قال». وانظر المغني ص ٥١٩ — ٥٢٠ وإعراب الجمل ص ١٤٢ — ١٤٤.

(٣٤٧) ت: «إنشائية». هـ: صلة.

(٣٤٨) ظ: كأنه.



و « مَنْ » تختص<sup>(٣٤٩)</sup> بأولي العلم ، وتقع<sup>(٣٥٠)</sup> على الواحد ، كقوله<sup>(٣٥١)</sup> تعالى :  
 ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ )<sup>(٣٥٢)</sup> ، وعلى الاثنين مثل قولهم : ومنهم من يُحسنان<sup>(٣٥٣)</sup> ، وعلى  
 الجمع مثل قوله<sup>(٣٥٤)</sup> ، تعالى<sup>(٣٥٥)</sup> : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ) ، وتقع<sup>(٣٥٦)</sup> على المذكر  
 والمؤنث ، كقوله تعالى<sup>(٣٥٧)</sup> : ( وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ ، وَرَسُولِهِ ، وَتَعْمَلْ صَالِحاً ) ،  
 بتذكير الأول وتأنيث الثاني .

والثانية أي : الجملة المقرونة<sup>(٣٥٨)</sup> بـ « إذا » الفجائية ، نحو<sup>(٣٥٩)</sup> : ( وَإِنْ  
 لَخَبِئَتْهُمْ سَيِّئَةٌ ) أي : قحط وضيق وبلاء ، ( بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ ) ، من الأعمال  
 الخبيثة ، ( إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ) : فهم<sup>(٣٦٠)</sup> يأسون من رحمة الله .

٢٧ ب

فإن : حرف شرط ، وتُصب : فعل مجزوم بها<sup>(٣٦١)</sup> ، وهم : مفعوله ، وفاعله سيئة ،  
 ما : اسم موصول ، وقدمت : فعل ، فاعله : أيديهم ، والجملة صلة الموصول ، والموصول  
 مع الصلة : مجرور المحل بالباء ، والجار مع مجروره<sup>(٣٦٢)</sup> متعلق بفعل الشرط ، هم : مبتدأ ،  
 خبره : يقنطون . والجملة الاسمية مجزومة المحل ، بحرف الشرط .

(٣٤٩) ظ هـ : تختص . ت : مختصة .

(٣٥٠) ظ هـ : تقع .

(٣٥١) ظ : لقوله .

(٣٥٢) الآية ٤٣ من يونس .

(٣٥٣) ظ : ينجيان . ت : نعميان .

(٣٥٤) ت : كقوله .

(٣٥٥) الآية ٤٢ من يونس .

(٣٥٦) في الأصل و ظ و هـ : ويقع .

(٣٥٧) الآية ٣١ من الأحزاب .

(٣٥٨) ت : المقترنة .

(٣٥٩) الآية ٣٦ من الروم .

(٣٦٠) زاد هنا في الأصل : يبتون .

(٣٦١) سقطت من الأصل .

(٣٦٢) ت هـ : مع المجرور .

واعلم أن المشهور أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط<sup>(٣٦٣)</sup> اتفاقاً . وأما الجزاء ففيه مذاهب :

الأول : أنه مجزوم بها أيضاً ، لاقتضائهما معاً . ولهذا جعلتهما<sup>(٣٦٤)</sup> جملة واحدة . هذا هو المشهور عند الجمهور .

والثاني : أن العامل فيه<sup>(٣٦٥)</sup> الشرط وأداته معاً ، لاقتضائهما إياه ، ولئلا يعمل الجازم في شيئين ، كما أن الجار لا يعمل في شيئين . وكلام المصنف لا يخلو<sup>(٣٦٦)</sup> عن نوع الإشارة إلى هذا المذهب .

الثالث<sup>(٣٦٧)</sup> : أن الأداة تجزمه بواسطة جزمه<sup>(٣٦٨)</sup> الشرط ، كالاتداء الرفع للخبر بواسطة رفعه المبتدأ .

فإذا<sup>(٣٦٩)</sup> رفعنا نحو « أقول » في<sup>(٣٧٠)</sup> قولك : إن قال زيد أقول ، كما في قول زهير<sup>(٣٧١)</sup> :

وإن أتاه تحليل ، يوم مسغبة ، يقول : لا غائب مالي ، ولا حريم  
فمذهب سيويه<sup>(٣٧٢)</sup> أن الجواب محذوف ، وه أقول ، دليله ، وجملة<sup>(٣٧٣)</sup> « أقول » لا محل

---

(٣٦٣) في النسخ : بأداته .

(٣٦٤) ت : جعلتا .

(٣٦٥) في الأصل : فيها .

(٣٦٦) ت : لا يخرج .

(٣٦٧) كذا ، بلا ولو قبل الثالث .

(٣٦٨) كذا أيضاً ، بضمير المذكر . والصواب : جزمها .

(٣٦٩) ظ ت : هذا إذا .

(٣٧٠) ت : من .

(٣٧١) ديوانه ص : ١٠١ والكتاب ١ : ٤٣٦ والمقتضب ٢ : ٧٠٠ والمقتضى ص ٤٧٢ . والتحليل : الفقم .

والمسغبة : الجوع . والحرم : المنوع .

(٣٧٢) الكتاب ١ : ٤٣٦ .

(٣٧٣) في الأصل : محذوف أقول دليله جملة .

لها من الإعراب . ومذهب المبرد [ أن ]<sup>(٣٧٤)</sup> المبتدأ محذوف ، فيكون التقدير : فأنا أقول — كقوله تعالى<sup>(٣٧٥)</sup> : ( وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ) — وجملة « أقول » لها محل من الإعراب . وإذا عطفت على « أقول » فعلاً مضارعاً يجوز فيه الرفع والجزم ، بناء على المذهبين .

ثم<sup>(٣٧٦)</sup> لما عُلِمَ من منطوق<sup>(٣٧٧)</sup> القاعدة المذكورة حال [ الجزاء صريحاً إذا كان مقروناً بأحدهما ، وعُلِمَ حاله من مفهومها ضمناً إذا لم يقترن به ]<sup>(٣٧٨)</sup> ، ولكن لم يُعَلَمَ حال الشرط مطلقاً ، ولم يُصَرَّح ببعض حال الجزاء ، كان المقام مَظَنَّةَ السَّوَالِ عن حال الشرط مطلقاً ، ومَثَنَةِ الاستفسار<sup>(٣٧٩)</sup> عن بعض حال الجواب ، وأراد المصنّف أن يُبَيِّنَ ذلك ، فقال : وأما<sup>(٣٨٠)</sup> جملة « قام عمرو » في نحو قولك : « إن قام أخوك »<sup>(٣٨١)</sup> قام عمرو ، فَمَحَلُّ الْجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ<sup>(٣٨٢)</sup> ، أي : يُحْكَمُ ، ويُقال : إن الفعل مجزوم محلاً ، مجرداً عن اعتبار فاعله .

محل الجزم : مبتدأ ، خبره : محكوم ، وبه<sup>(٣٨٣)</sup> : عائد إلى المبتدأ قائم مقام الفاعل ، وللفاعل : متعلق بـ « محكوم » واللام فيه للتعدية<sup>(٣٨٤)</sup> لا للتعليل ، ووحده : حال منه .

( ٣٧٤ ) من ظ . وفيها : « إلى أن » . وانظر المقتضب ٢ : ٧٠ .

( ٣٧٥ ) الآية ٩٥ من المائدة .

( ٣٧٦ ) سقطت من ظ و ت .

( ٣٧٧ ) موضعها بياض في الأصل .

( ٣٧٨ ) من النسخ . وموضعها في الأصل : الخيبة .

( ٣٧٩ ) في الأصل : « ومنه الاستبعاد » . ظ : « والاستفسار » . ت : « وهيئة الاستقبال » . هـ : « هيئة الاستفسار » . والمثناة : العلامة .

( ٣٨٠ ) ع م : فأما .

( ٣٨١ ) ت غ ح : « أخوك » . م . زيد .

( ٣٨٢ ) انظر ١١٣ أ .

( ٣٨٣ ) في الأصل : « محكوم به » . ظ : محكوم به به .

( ٣٨٤ ) لام التعدية : هي التي تكسب الفعل أو ما في معناه القدرة على اقتضاء ما هو كالمفعول به . سواء كان لازماً أو متعدياً استوفى مفاعيله .



لا لِلْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا أَي: لا يُحْكَم، ولا يُقال: إِنَّ مجموع جملة الجواب مجزوم محلاً. فقله: «للجملة بأسرها» معطوف على قوله: «للفعل وحده»، على طريق قولك: جاء زيد لا عمرو.

فإن قلت: يجوز اجتماع المحلّين، لاختلاف الجهة. قلت: لَمَّا حُكِمَ بِالْمَحَلِّ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ، لكونه في معنى<sup>(٣٨٥)</sup> المستقبل، بدخول<sup>(٣٨٦)</sup> حرف الشرط عليه، وإن كان ماضياً لفظاً، لا يجوز [أن يكون]<sup>(٣٨٧)</sup> المحلّ لمجموع الجملة، لانتفاء اقتضاء العامل في حقها.

فإن قلت: إن حرف الشرط يقتضي ربط جملة بجملة، فينبغي أن يعمل في جملة الجزاء محلاً. قلت: نعم. لكن لَمَّا وُجِدَ الْفِعْلُ فِي الْجِزَاءِ صَالِحاً لِلْإِعْرَابِ فِي الْجُمْلَةِ، بوجه من الوجوه<sup>(٣٨٨)</sup>، حُكِمَ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ، مع أنه أصل بالنظر إليها، لكونه مفرداً<sup>(٣٨٩)</sup>. ونظيره «قام أبوه» في قولك: زيد قائم أبوه، ونظير جملة الجواب المقرونة بالفاء أو ب «إذا» جملة «قام أخوه» في قولك: زيد قام أخوه.

فإن قلت: إن المحلّ في جملة الجواب يكون لمجموعها ولجزئها<sup>(٣٩٠)</sup>. فما السرّ أن المحلّ في جملة الشرط لا يكون إلا لجزئها؟ قلت: السرّ<sup>(٣٩١)</sup> لزوم دخول حرف الشرط على الفعل، لفظاً أو تقديرًا، في حق جملة الشرط فقط. وقريب من ذلك اختلاف حالهما في جواز وقوع الإنشائية، في حق الجواب، دون الشرط.

(٣٨٥) في الأصل: موضح.

(٣٨٦) ظ هـ: لدخول.

(٣٨٧) من هـ.

(٣٨٨) سقط هـ في الجملة.. الوجوه: من ظ و ت.

(٣٨٩) سقطت من الأصل.

(٣٩٠) في الأصل: بمجموعها ونجزئها.

(٣٩١) سقطت من الأصل.

وكذا<sup>(٣٩٢)</sup> أي: مثل [هذا]<sup>(٣٩٣)</sup> القول المذكور في فعل الجزاء، بأن المحل للفعل وحده، لا لمجموع الجملة، القول في فعل الشرط المذكور في قولك: إن قام أخوك قام عمرو. فيكون المحل للفعل وحده، لا للجملة بأسرها. وأما جملة الشرط في: إذ وإذا<sup>ب ٢٨</sup> وبيننا وبيننا وحيث ولما، فيكون المحل لها لا لجزئها.

فإن قلت: فما السر في الحكم بأن المحل يكون لمجموع جملة الشرط في تلك الكلمات، ولا يكون لمجموع جملة الشرط الجازم؟ قلت: السر أن<sup>(٣٩٤)</sup> الأصل في الشرط هو الإبهام، وتلك الكلمات<sup>(٣٩٥)</sup> فيها نوع تعيين<sup>(٣٩٦)</sup>، فاقترضت مضمون الجملة، فحكم بأن المحل لمجموع الجملة. وأما حرف الشرط الجازم ففيه إبهام تام. فاقترض قطع النظر عن اعتباره تحقق<sup>(٣٩٧)</sup> الفاعل.

فإن قلت: كل فعل لا بد له من فاعل. فكيف يجوز قطع النظر عن اعتباره؟ قلت: المقتضي لتحقيق الفاعل هو تحقق الفعل، لا تعقله<sup>(٣٩٨)</sup>.

فإن قلت: هب أن الأمر كذلك. لكن تعقل<sup>(٣٩٩)</sup> الفعل يقتضي تعقل الفاعل قطعاً. فلا أقل من أن يجوز أن يكون المحل لمجموع جملة الشرط الجازم، أيضاً. قلت: منشأ الحكم بأن المحل للمجموع، لا للجزء، هو تعقل مضمون الجملة<sup>(٤٠٠)</sup> الاعتبارية في<sup>(٤٠١)</sup> تعقل معاني تلك الكلمات، من حيث التحقق. ومعلوم أن تعقل فعل

(٣٩٢) ع ح: وكذلك.

(٣٩٣) من هـ.

(٣٩٤) ظ: بأن.

(٣٩٥) سقطت من ظ و ت.

(٣٩٦) في الأصل: تبين.

(٣٩٧) سقطت من ت.

(٣٩٨) ت: لا تعلقه.

(٣٩٩) ت: تعلق هـ هنا وفيما بعد.

(٤٠٠) ظ هـ: الجمل.

(٤٠١) في الأصل: وفي.

الشرط الجازم ليس من تلك الحيشية، لأنه مشكوك في تحققه. فبقي على إيهامه الأصلي. ولا يذهب عليك أن عمل فعل الشرط، في فاعله، يكفيه فيه نوع احتياجه إليه، من جهة التعقل.

ولهذا، أي: لكون محل الجزم محكوماً به للفعل وحده، لا للجملة بأسرها، نقول<sup>(١٠٠)</sup>، إذا عطفت عليه، أي: على فعل الشرط، فعلاً مضارعاً—إنما قيده بالمضارع، لأنه لو كان الفعل المعطوف فعلاً ماضياً لم يظهر المقصود، لعدم ظهور الجزم فيه، كما إذا قلت: إن قام وقعد أخوك<sup>(١٠١)</sup> قام عمرو—وأعطيت: معطوف على قوله: «عطفت عليه» الفعل الأول أي: الفعل المعطوف عليه، على مذهب الكوفيين، لأجل تصوير المطلوب، لا لأنه مذهب مختار في باب التنازع.

إنما قيده بالأول، لأن الفعل المعطوف لو عمل على مذهب<sup>(١٠٢)</sup> البصريين، كما إذا قلت: «إن قاما ويقعد أخوك<sup>(١٠٣)</sup> قام عمرو»، لم يظهر المطلوب أيضاً. فيتوقف<sup>١٢٩</sup> ظهور المطلوب على مجموع القيدتين المذكورتين.

ومقول القول قوله: إن قام: فعل الشرط<sup>(١٠٤)</sup> معطوف عليه، ويقعد<sup>(١٠٥)</sup>: معطوف، أخوك<sup>(١٠٦)</sup>: اسم تثنية، تنازعا فيه—وهو مرفوع بـ «قام»، وفاعل «يقعد»<sup>(١٠٧)</sup> ضمير التثنية عائد إلى «أخوك»، لأنه مقدم رتبة—قام عمرو: فعل الجزاء مجزوم المحل، على ما عرفت.

(٤٠٢) زاد هنا في هـ: بالجزم.

(٤٠٣) في الأصل و ت: «يقعد أخوك». هـ: وقعد أخوك.

(٤٠٤) سقط من الأصل.

(٤٠٥) في الأصل: «يقعد أخوك». هـ: ويقعد أخوك.

(٤٠٦) في الأصل و ت: «إن قام فعل شرط». وزاد قبلها في هـ: نحو.

(٤٠٧) في الأصل و ت: «يقعد».

(٤٠٨) ع ح: أخوك.

(٤٠٩) في الأصل: «وفاعل بتقدير». هـ: وفاعل يقعدا.



فَتَجْزِمُ<sup>(٤١٠)</sup>: معطوف على قوله «تقول»<sup>(٤١١)</sup> عطف الخاص على العام،  
 المَعْطُوف، وهو «يقعدا»<sup>(٤١٢)</sup>، وعلامة جزمه حذف النون، قَبْلَ أَنْ تُكْمَلَ  
 الْجُمْلَةُ<sup>(٤١٣)</sup> أي: قبل أن تذكر جملة فعل الشرط بتمامها، لفظاً. فلو لم يكن محل الجزم  
 لفعل الشرط وحده لما جاز هذا العطف.

فإن قلت: لَمْ صَوَّرَ التَّنَازُعَ في التَّشْيَةِ، وإنَّه يُتَصَوَّرُ<sup>(٤١٤)</sup> في المفرد؟ قلت:  
 لكون الجزم مقطوعاً به<sup>(٤١٥)</sup>، في صورة التشية، ظاهراً.

### [التابعة لمفرد]

و الجملة السادسة منها التابعة لمُفْرَدٍ أي: لاسم مفرد نكرة — فإن الجملة  
 لا تكون صفة لمعرفة أبدأ. وأما المعرف بلام الجنس فهو في حكم النكرة. ولهذا حُمل  
 «يسبني» على الوصف، في قول الشاعر<sup>(٤١٦)</sup>:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ، يَسْبِينِي فَمَضَيْتُ، ثُمَّتُ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي

كالجملة المنعوت بها، أي: كالجملة<sup>(٤١٧)</sup> التي يوصف بها ذلك المفرد<sup>(٤١٨)</sup> وإعراب  
 محلها بحسب إعراب<sup>(٤١٩)</sup> منعوتها. والحسب: العدد. فَعَلَّ بمعنى مفعول. يقال:  
 ليكن عملك بحسب ذلك أي: على قدره وعدده.

(٤١٠) ظ: فيجزم.

(٤١١) ظ: يقول.

(٤١٢) في الأصل: يقعد.

(٤١٣) هـ: «تكمّل الجملة». وزاد بعدها في م على أنه من متن الإعراب: «تنبيه: إذا قلت: إن قام  
 زيد أقوم، ما محل جملة أقوم؟ فالجواب قيل: هو دليل الجواب. وقيل: هو على إضمار الفاء.  
 فعل الأول لا محل له مستأنف. وعلى الثاني محله الجزم. ويظهر أثر ذلك في التابع». وهو في  
 مطبوعة الرياض ص ٣٩ — ٤٠. وانظر ٢٧ ب.

(٤١٤) ت: «ولم يتصور». هـ: فإنه متصور.

(٤١٥) سقطت من ظ و ت.

(٤١٦) فمر بن عمرو. الأصمعيات ص ١٣٧ والمغني ص ١٠٧ و ٤٨٠ والخزانة ١: ١٧٣.

(٤١٧) ظ: كالجمل.

(٤١٨) في النسخ: يوصف ذلك المفرد بها.

(٤١٩) سقطت من ت.

فتكون هي<sup>(٢٠)</sup>، أي: الجملة المنعوت بها، في موضع رفع، لكونها صفة لمرفوع، في نحو قوله تعالى<sup>(٢١)</sup>: (يا أيها الذين آمنوا، أنفقوا مما رزقناكم، من قبل أن يأتي يوم، لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة).

لا: لنفي الجنس، بيع: مبني على الفتح مع «لا»، مرفوع المحل على أنه مبتدأ، خبره: فيه. والضمير المجرور عائد إلى «يوم». فالجملة مرفوعة المحل، على أنها صفة الفاعل<sup>(٢٢)</sup>. والفعل مع فاعله<sup>(٢٣)</sup> مجرور المحل بـ «قبل»، وهو مجرور بـ «من» متعلق بـ «أنفقوا».

فإن قلت: ما وجه رفع<sup>(٢٤)</sup> هذه الكلمات الثلاث، مع قصد التعميم؟<sup>(٢٥)</sup> ب  
قلت: الوجه أنها في التقدير جواب: هل فيه بيع أو خلة أو شفاعة؟

فإن قلت: كيف يصح نفي الشفاعة، على سبيل الاستغراق، وقد ثبتت شفاعة الأنبياء في يوم القيامة، بالأحاديث الصحيحة؟ قلت: قال المفسرون: المراد نفي شفاعة الأصنام والكفار<sup>(٢٦)</sup>، الذين كان الكفار يعتقدون شفاعتهم. ولهذا تعرض لذكر الكفار بقوله، تعالى: (والكافرون هم الظالمون)، وقال: (لا تنفع الشفاعة إلا من<sup>(٢٧)</sup> أذن له الرحمن ورضي له قولا)، حتى تتكلموا<sup>(٢٨)</sup> على شفعاء تشفع لكم في حط ما في ذمتكم<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٠) ظ: «فيكون هي». هـ: فهي.

(٢١) الآية ٢٥٤ من البقرة. وسقط «قوله تعالى» من ظ و هـ.

(٢٢) تحتها في هـ، تفسيراً لها: فداء.

(٢٣) في الأصل و ت: فاعل.

(٢٤) انظر ١٣٨ أ.

(٢٥) سقطت من هـ. والرفع قراءة. انظر الكشاف ١: ٢٢٨ والبحر المحيط ٢: ٢٧٦.

(٢٦) ط: «التفهم». وانظر أنوار التنزيل ١: ٥٢.

(٢٧) في النسخ: والكواكب.

(٢٨) الآية ١٠٩ من طه. وفي النسخ: وقيل ولا شفاعة إلا لمن.

(٢٩) ت هـ: يتكلموا.

(٣٠) ظ هـ: ذمكم.

و تكون الجملة المنعوت بها في موضع نصب، في نحو: (والقوا يوماً، لرجعون فيه<sup>(١٣١)</sup>). جملة «ترجعون فيه» جملة<sup>(١٣٢)</sup> فعلية، منصوبة المهمل على أنها صفة «يوماً»، كما أن قولنا: «أخوه حسن» صفة «رجلاً» في قولنا: رأيت رجلاً أخوه حسن. فيكون «يوماً» منصوباً، على أنه مفعول به، فيكون التقدير: اتقوا في الدنيا عقاب يوم ترجعون فيه إلى الله<sup>(١٣٣)</sup>. وقيل: إنه مفعول فيه، فيكون التقدير: اتقوا عذاب الله يوماً ترجعون فيه.

فإن قلت: لا يصح أن يكون مفعولاً فيه. وإلا يؤدي<sup>(١٣٤)</sup> إلى وقوع التكليف في يوم القيامة، مع أن المعنى غير مستقيم على ذلك. قلت: إنه مفعول فيه للمحذوف، لا للمذكور، كما أشرنا إليه. فيصح المعنى بلا شبهة.

قُرئ «ترجعون» بفتح التاء وكسر الجيم، على تسمية الفاعل، وبضمتها وفتح الجيم على ترك التسمية، على أنه من: رَجَعْتُهُ، إذا رددته. وهو متعد<sup>(١٣٥)</sup>، على هذا الوجه. ولولا ذلك لما بُني لما لم يُسم فاعله. ونظير ذلك: وَقَفَ زيدٌ وَوَقَفْتُهُ، وغاضَ الماءُ وِغَضْتُهُ<sup>(١٣٦)</sup>.

وتكون الجملة التابعة لمفرد في موضع جرٍّ، في نحو<sup>(١٣٧)</sup>: (لَیَوْمٍ لَا رَبَّ فِيهِ).

لا رب: مبتدأ، خبره: فيه<sup>(١٣٨)</sup>. فالجملة في محل الجرِّ، صفة «يوم»، كقولنا:

(١٣١) الآية ٢٨١ من البقرة. وزاد هنا في ت و م: إلى الله.

(١٣٢) من ظ و ت، و «فيه» وحدها في هـ.

(١٣٣) ظ هـ: ترجعون فيه.

(١٣٤) كذا، بإثبات الياء الثانية. وحذفها أفصح.

(١٣٥) في الأصل: ويتعدد.

(١٣٦) في الأصل: «وغضيته». هـ: وغضته.

(١٣٧) الآية ٩ من آل عمران.

(١٣٨) في الأصل: «وخبره». والوجه من النسخ.



مررت برجل غلامه حسن . ويوم : مجرور باللام ، متعلق بـ « جامع » في قوله ، تعالى :  
(رَبَّنَا ، إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ ، لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ) .

١٣٠

° ° °

[تنبيه<sup>(٤٣٩)</sup> : هذا الذي ذكرته ، من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ، جار على ما قرروا . والحق أنها تسع . والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها . أما الأولى فنحو<sup>(٤٤٠)</sup> : (لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ) . قال ابن خروف<sup>(٤٤١)</sup> : من : مبتدأ ، ويعذبه<sup>(٤٤٢)</sup> الله : الخبر ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . وقال الفراء<sup>(٤٤٣)</sup> في قراءة بعضهم<sup>(٤٤٤)</sup> : (فَشَرِبُوا مِنْهُ ، إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) : (إِنَّ « قَلِيلٌ » مبتدأ حُذِفَ خبره ، أي : لم يشربوا . وقال جماعة في<sup>(٤٤٥)</sup> : (إِلَّا امْرَأَتُكَ) بالرفع<sup>(٤٤٦)</sup> : إنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر .

وليس من ذلك « ما مررت بأحد إلا زيد خير منه » ، لأن الجملة هنا حال من « أحد » باتفاق ، أو صفة له عند الأخفش<sup>(٤٤٨)</sup> . وكل منهما قد مضى ذكره<sup>(٤٤٩)</sup> .

(٤٣٩) سقط التنبيه كله مما عدا ظ . وهو في المغني ص ٤٧٧ — ٤٧٨ بعد الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل ، كان فيما يبدو حاشية في إحدى النسخ ، فأقحمه ناسخ ظ ، أو غيره ، في المتن سهواً .

(٤٤٠) الآيات ٢٢ — ٢٤ من الغاشية .

(٤٤١) أبو الحسن علي بن محمد النحوي الأندلسي . كان إماماً في العربية محققاً مدققاً . توفي سنة ٦٠٩ . البغية ٢ : ٢٠٣ .

(٤٤٢) ظ : « ويعذب » . والوجه من المغني .

(٤٤٣) انظر معاني القرآن ١ : ١٦٦ .

(٤٤٤) هي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي والأعمش . انظر البحر ٢ : ٢٦٦ .

(٤٤٥) الآية ٢٤٩ من البقرة .

(٤٤٦) الآية ٨١ من هود : « ... وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ... » .

(٤٤٧) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو . النشر ٢ : ٢٩٠ .

(٤٤٨) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط . أخذ النحو عن سيويه وصحب الخليل وتوفي سنة ٢١٥ . إنباه الرواة ٢ : ٣٦ — ٤٣ . وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٢٩٥ و ٦٢٦ .

(٤٤٩) انظر المغني ص ٤٥٩ و ٤٧٣ و ٤٨٢ — ٤٨٣ .

وكذلك الجملة في "": (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) فَإِنَّهَا حَالٌ، وفي نحو: «ما علمتُ زيدا إلا يفعل الخير» فَإِنَّهَا مفعول. وكل ذلك قد ذكر "».

وأما الثانية فنحو "": (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ) الآية، إذا أعرب سواء: خبراً، وأُنذِرْتَهُمْ: مبتدأ، ونحو "": «تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه» إذا لم يُقَدَّر "الأصل: «أن تسمع» بل قُدِّرَ "تسمعُ" قائماً مقام السَّماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو "": (وَيَوْمَ تُسِيرُ الْجِبَالُ)، وفي نحو «أُنذِرْتَهُمْ» في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابق.

واختلف في الفاعل ونائبه: هل يكونان جملة أو لا؟ "». فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازَه هشام "» وثلَب "» مطلقاً نحو: يُعجبني قام زيد. وفصل الفراء "» وجماعة، ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبياً ووُجد معلق عن العمل، نحو: «ظهر لي أقام زيد» صحَّ، وإلا فلا. وحملوا عليه: (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ، مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا

(٤٥٠) الآية ٢٠ من الفرقان: «وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا ...».

(٤٥١) انظر المغني ص ٤٦٤.

(٤٥٢) الآية ٦ من البقرة.

(٤٥٣) مجمع الأمثل ١: ١٢٩.

(٤٥٤) في المغني: لم تقدر.

(٤٥٥) في المغني: بل يقدر.

(٤٥٦) ظ: «يسمع». والتصويب من المغني.

(٤٥٧) الآية ٤٧ من الكهف.

(٤٥٨) في المغني: أم لا.

(٤٥٩) أبو عبد الله هشام بن معاوية الضمير. نحوي كوفي من أصحاب الكسائي. توفي سنة ٢٠٩. البغية ٢: ٣٢٨. ظ: «وأجاز هشام». والوجه من المغني.

(٤٦٠) أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني. نحوي ولغوي كوفي ثقة، توفي سنة ٢٩١. بغية الوعاة ١: ٣٩٦-٣٩٧.

(٤٦١) انظر الكتاب ١: ٤٥٦ ومعالي القرآن ٢: ٣٣٣ والكامل ص ٤٤٥ والأشباه والنظائر ٢: ١٩ وشرح الكافية ٢: ٣٠٤ والمجمع ١: ١٦٤.

الآيات لَيْسَ جُنَّتُهُ<sup>(١٦٢)</sup>، ومنعوا «يُعجبني يقوم زيد»، وأجازهما هشام وشعلب، واحتجاً بقوله<sup>(١٦٣)</sup>:

«وما راغني إلا يسير بشرطة».

ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد مما يؤممه، فقالوا: في «بدا» ضمير البداء، و «تسمع» و «يسر» على إضمار «أن».

وأما قوله، تعالى<sup>(١٦٤)</sup>: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)، وقوله، عليه الصلاة والسلام<sup>(١٦٥)</sup>: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ»، وقول العرب<sup>(١٦٦)</sup>: «زَعَمُوا مَطِئَةَ الْكَذِبِ»، فليس من باب الإسناد إلى الجمل، لما بيناه<sup>(١٦٧)</sup> في غير هذا الموضع<sup>(١٦٨)</sup>. قاله ابن هشام في المغني<sup>(١٦٩)</sup>.

### [التابعة لجملة لها محل]

و الجملة السابعة<sup>(١٧٠)</sup>، منها، التابعة لجملة لها محل من الإعراب. إنما قيدها<sup>(١٧١)</sup> بهذا القيد، لأنها إذا كانت تابعة لجملة ليس لها محل من الإعراب [تكون

---

(١٦٢) الآية ٣٥ من يوسف. وزاد هنا في المغني: حتى حين.

(١٦٣) صدر بيت لمعاوية بن خليل، عجزه:

وعهدي به قيناً، يفتش بكبير

المنصف ٢: ١٤٣ والخصائص ٢: ٤٣٤ وشرح المفصل ٤: ٢٧ والمغني ص ٤٧٨ وشرح

شواهد ٢: ٦٩١ والمغني ٤: ٤٠٠ والخزانة ٣: ٦٢٣. وانظر إعراب الجمل ص ١٥١ و

١٥٦-١٥٧.

(١٦٤) الآية ١١ من البقرة.

(١٦٥) الجامع الصغير ٢: ٣٦٣.

(١٦٦) زهر الأم ٣: ١٣٨. ونسب إلى النبي عليه السلام. انظر ١٦٨ أ.

(١٦٧) في المغني: لما بينا.

(١٦٨) المغني ص ٤٤٩.

(١٦٩) ص ٤٧٧-٤٧٨.

(١٧٠) ظ ت: «السابعة». ه: السابعة.

(١٧١) ظ ت: قيد.



من الجمل التي تُذكر<sup>(١٧١)</sup> أحوالها من بعد. أعني: من الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب<sup>(١٧٢)</sup>. وإنما لم يذكر مثل هذا القيد، في الجملة التابعة لمفرد، لعدم تصور انقسام المفرد إلى هذين القسمين.

فإن قلت: يُتصور التقسيم وهنا أيضاً. فإن المفرد النكرة يكون تارة معرباً وأخرى مبنياً، كما إذا جاء على طريق التعداد. قلت: المراد من المفرد هو الاسم الذي يكون جزء المركب الإسنادي، لا مطلق المفرد.

أما<sup>(١٧٣)</sup> وجه تخصيصها بالموضع السابع، الملحوظ على وجه كلي، فهو أن اعتبار تبعيتها للجملة التي لها محل من الإعراب [آخر]<sup>(١٧٤)</sup> اعتباراتها.

ثم الجملة التابعة لتلك<sup>(١٧٥)</sup> الجملة فمنها<sup>(١٧٦)</sup> ما يكون على سبيل البدل، نحو<sup>(١٧٧)</sup>:

«أقول له: ارحل، لا تُقيمَنَّ عندنا».

ومنها ما يكون على طريق العطف، نحو «قعد أخوه» في قولنا: زيد قام أبوه، وقعد أخوه، إذ<sup>(١٧٨)</sup> وقعت الجملة المتبوعة وهنا في موضع خبر المبتدأ. فجملة «قام أبوه»

---

(٤٧٢) ت: تذكر. ه: يذكر. وانظر ص ٥٠ ب.

(٤٧٣) سقط من الأصل.

(٤٧٤) في النسخ: وأما.

(٤٧٥) من ت. ظ: أحد.

(٤٧٦) ت: تلك.

(٤٧٧) ظ: منها.

(٤٧٨) صدر بيت عجزه:

وإلا فكُنْ، في السرّ والجهر، مُسليماً

المعنى ص ٤٤٩ و ٤٧٦. قلت: إن جملة «ارحل» لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وعليه فالتبعية هنا لما لا محل له. وانظر المعنى ص ٤٧٥ وإعراب الكافية ص ٤٨، وما يأتي في ١٣١ وإعراب الجمل ص ١٦١ و ١٢٥.

(٤٧٩) في الأصل والنسخ: إذا. والحواب ما أثبتنا.

— إضاقتها<sup>(٤٨٠)</sup>، بيانية، كخاتم فضة — في موضع رفع، لأنها وقعت موضع خبر المبتدأ. وكذلك<sup>(٤٨١)</sup>، أي: مثل جملة «قام أبوه»، جملة «قعد أخوه» في محل رفع<sup>(٤٨٢)</sup>، لأنها معطوفة عليها أي: على جملة «قام أبوه». فكانت واقعاً في موضع الخبر، فينسحب<sup>(٤٨٣)</sup> حكمها عليها.

فإن قلت: فما الجامع بينهما، من جانب المعنى؟ قلت: أما الجامع بين القيام والعود فهو تناسب<sup>(٤٨٤)</sup> التضاد. وأما المناسبة<sup>(٤٨٥)</sup> بين الأب والأخ فهي ارتباط كل منهما إلى زيد، بواسطة الضمير، مع استلزام تعقله لتعقله<sup>(٤٨٦)</sup>. هذا على اعتبار رجحان العطف على الجملة الصغرى.

ولو<sup>(٤٨٧)</sup> قُدرت العطف، وإن كان مرجوحاً لمجرد استقامة المعنى، على الجملة الاسمية، أي: على الجملة الكبرى — هي جملة «زيد قام أبوه» بتمامها — لم يكن للمعطوفة، أي: للجملة<sup>(٤٨٨)</sup> المعطوفة على الجملة الاسمية، محلٌّ من الإعراب، لكونها تابعة لجملة لا محل لها من الإعراب. فلا يكون ممّا نحن بصدده. لكنه قد<sup>(٤٨٩)</sup> تعرّض له، لكون<sup>(٤٩٠)</sup> المقام صالحاً لذلك التقدير، كما أنه صالح<sup>(٤٩١)</sup> لتقدير الحال. على أن

(٤٨٠) ت: إما إضاقتها.

(٤٨١) م: وكذا.

(٤٨٢) في النسخ: الرفع.

(٤٨٣) ت: في موضع رفع الخبر فانسحب.

(٤٨٤) زاد هنا في ت: بين.

(٤٨٥) ط: المناسب.

(٤٨٦) في الأصل و ت: تعلقه لتعلقه.

(٤٨٧) سقطت بقية متن المسألة الثانية من ع و ح.

(٤٨٨) ت هـ: الجملة.

(٤٨٩) سقطت من الأصل.

(٤٩٠) ت: يكون.

(٤٩١) هـ: كما أنه كان صالحاً.

مفهوم<sup>(٤٩٢)</sup> التقييد المذكور يقتضي<sup>(٤٩٣)</sup> ذلك .

فإن قلت : لا شك أن الجملة الشرطية معطوفة . فما المعطوف عليها ههنا ؟  
قلت : المعطوف<sup>(٤٩٤)</sup> عليها محذوفة<sup>(٤٩٥)</sup> . كأنه قال : إذا عطفت<sup>(٤٩٦)</sup> جملة « قعد أخوه »  
على جملة « قام أبوه » يكون لها محل من الإعراب ، وإذا عطفت على مجموع « زيد قام  
أبوه » لا يكون لها [ أي : للمعطوفة ]<sup>(٤٩٧)</sup> محل من الإعراب . ويجوز أن يكون أمثال هذا  
العطف من قبيل عطف القصة على القصة ، كما تقول : زيد يُعاقب بالقييد  
والإزهاق<sup>(٤٩٨)</sup> ، وبشر عمرو<sup>(٤٩٩)</sup> بالعفو والإطلاق .

ولو قلدث الواو في قولنا : « قعد<sup>(٥٠٠)</sup> أخوه » وأو الحال الدالة على مجرد  
اقتران الحال بمضمون العامل — فإن قلت : كيف يُتصور ههنا الحال ، مع أنها لم تبيّن  
هيئة الفاعل ، ولا يمكن أيضاً أن تكون حالاً عن زيد ، ولا عن ضميره ؟ وإلا يلزم  
اختلاف العامل بين الحال وصاحبها . قلت : لا شك أن كل حال تُفيد<sup>(٥٠١)</sup> التقييد ،  
ولو على طريق التوقيت . فلا جرم إن الحال ههنا تبيّن مقارنة القيام بالقعود ، كما في  
قولك : جاء زيد وقد ركب الأمير — كانت الجملة ، أي : جملة « قعد أخوه » ، في  
موضع نصب ، لوقوعها في موضع<sup>(٥٠٢)</sup> الحال ، وكانت لفظة « قد » مُضمرة ، أي :

(٤٩٢) ظ ت : « أنه مفهوم » . ه : أن مضمون .

(٤٩٣) ت : فيقتضي .

(٤٩٤) ت : المعطوفة .

(٤٩٥) في الأصل وهـ : محذوف .

(٤٩٦) ظ : عطف .

(٤٩٧) من ظ .

(٤٩٨) الإزهاق : الإهلاك . ظ : والإرهاق .

(٤٩٩) في الأصل : « وبشر عمرو » . وانظر الكليات ٣ : ٢٠٣ .

(٥٠٠) سقطت الواو من الأصل .

(٥٠١) ظ هـ : يفيد .

(٥٠٢) في النسخ : موقع .



محذوفة مقدرة في تلك الجملة . فإن الفعل الماضي إذا وقع حالاً فلا بد من «قد» ظاهرة أو مقدرة ، كما في قوله تعالى<sup>(٥٠٣)</sup> : (أو جاءواكم ، خَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) .

هكذا قال الجمهور<sup>(٥٠٤)</sup> ، في رعاية ظاهر القاعدة المقررة<sup>(٥٠٥)</sup> . فالتحقيق<sup>(٥٠٦)</sup> أن الأصل عدم التقدير ، مع استقامة المعنى ، وأن المبحث<sup>(٥٠٧)</sup> هو الحال التي تكون قيداً للعامل مطلقاً ، سواء كانت<sup>(٥٠٨)</sup> في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال ، لا الحال التي تكون بمعنى الوقت الذي يقع فيه كلام المتكلم حال التكلم ، حتى يُحتاج إلى تمحل ذلك التقدير . فمنشأ الاحتياج إليه الاشتباه بين المعنيين ، وعدم التمييز بين مطلق الاستعمال .

هذا . ثم قال المصنف في كتاب «المغني»<sup>(٥٠٩)</sup> : و مما يلتحق<sup>(٥١٠)</sup> بهذا أنه إذا قيل<sup>(٥١١)</sup> : «قال زيد : عبد الله مُنْطَلِقٌ وعَمْرُو مُقِيمٌ» [فليس من هذا . بل الذي مَحَلُّه التَّصَبُّ مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ ، لأنَّ المَجْمُوعَ هُوَ المَقُولُ . فكلُّ منهما جزءُ المَقُولِ ، لا المَقُولُ]<sup>(٥١٢)</sup> . ليست الجملة الأولى وحدها في محل التصب ، ولا الجملة الثانية تابعة لها ، حتى تكون في محل التصب وحدها أيضاً . بل كلتا الجملتين معاً في موضع التصب على أنهما مقولان للقول<sup>(٥١٣)</sup> . فلا محل لكل واحدة منهما على حدة ،

(٥٠٣) الآية ٩٠ من النساء .

(٥٠٤) الجمهور هنا جمهور البصريين : فالأخفش والكوفيون أجازوا عدم التقدير . انظر الإنصاف ص ٢٥٤ والمغني ص ١٨٨ والجنى الداني ص ٢٥٦ . وإعراب الجمل ص ١٨٢ .

(٥٠٥) ظ هـ : المقدرة .

(٥٠٦) في الأصل : والتحقيق .

(٥٠٧) ت هـ : البحث .

(٥٠٨) في الأصل : كان .

(٥٠٩) ص ٤٧٥ . وفي النقل تصرف .

(٥١٠) ت : وما يلتحق .

(٥١١) م : قلت .

(٥١٢) من ت و م ومطبعة الرياض ص ٤١ .

(٥١٣) في النسخ : أنها مقولة القول .

لأنَّ المقول مجموعهما من حيث هو ، وكلُّ واحدة من الجملتين جزء لمجموع<sup>(٥١٤)</sup> المقول .  
فكما أنَّه لا محلَّ لكلِّ واحد من جزأي الجملة الواحدة على حدة ، باعتبار القول ،  
كذلك لا محلَّ لكلِّ واحدة من الجملتين على حدة . فتأمل<sup>(٥١٥)</sup> .

أقول : وجه التأمل ، على ما قصده ، أنَّ اعتبار المحلِّ إنَّما يكون في المجموع  
قصداً وأصالة ، وإن كان الظاهر يدلُّ على أنَّ لكلِّ واحدة منهما محلاً من الإعراب ،  
لتعلق القول بكلِّ منهما ضمناً . فلذا جعله من الملحقات .

• • •

ثمَّ<sup>(٥١٦)</sup> لما كانت المهارة في معرفة الإعراب<sup>(٥١٧)</sup> لا تتمُّ إلا بعد تفاصيل<sup>(٥١٨)</sup>  
الجمَل ، التي ليس<sup>(٥١٩)</sup> لها محلٌّ من الإعراب ، أراد أن يُبيِّن حالها على حدة ، فقال :

---

(٥١٤) ظ هـ : المجموع . وسقطت من ت

(٥١٥) هـ : تأمل .

(٥١٦) سقطت من ظ و ت .

(٥١٧) سقطت من الأصل .

(٥١٨) هـ : «تقابل» . ونحوها : تفاصيل .

(٥١٩) ت : «ليست» . وسقطت من هـ .

## الجملة التي لا محل لها

المسألة الثالثة، من المسائل الأربع، في بيان الجملة<sup>(١)</sup> التي لا محل لها من الإعراب.

فإن قلت: ما الحكمة في إثبات لفظة «البيان» ههنا، وفي حذفها<sup>(٢)</sup> في الجملة التي لا محل لها من الإعراب؟ قلت: الحكمة هي الإيماء إلى أن الجملة<sup>(٣)</sup> لما كان لها محل كان لها غنية عن البيان، بخلاف الجملة التي لا محل لها من الإعراب، فإنها محتاجة إليه غاية الاحتياج.

وهي<sup>(٤)</sup> أيضاً — يقال: أضرب فلان أيضاً بمعنى: رجع رجوعاً. أي: رجع مواضع استعمال الجملة التي لا محل لها من الإعراب، وإن كانت أكثر<sup>(٥)</sup> من أن يضبطها القلم، إلى سبعة مواضع، كما رجعت موارد استعمال الجملة التي لا محل لها<sup>(٦)</sup> ٣١ ب

---

(١) ت: الجملة.

(٢) انظر ١٦ ب.

(٣) في الأصل: الجملة.

(٤) زاد هنا في هـ: من الإعراب.

(٥) ح: فهي.

(٦) سقطت من ت.

(٧) هـ: التي لا محل.



## [الجملة الابتدائية]

إحداها أي: إحدى الجمل السبع التي لا محل لها من الإعراب — وما وقع في أكثر النسخ: «أحداها» موضع «إحداها» فغلط، واقع من طغيان قلم الناسخ. يدل عليه صريحاً قوله، فيما بعد: الثانية، الثالثة — تُسمى الجملة الابتدائية<sup>(٨)</sup>. هي التي لا تعلق لها بشيء، من جهة الإعراب. وتُسمى الجملة المستأنفة أيضاً، فيكون لها اسمان.

والمراد من الاستئناف ههنا هو مطلق الاستئناف. سواء كان لغوياً، أو عَرَفِيّاً بيانياً. وهو الذي يكون جواباً لسؤال مقدر. ثم المستأنفة نوعان:

أحدهما: المفتوح بها النطق، كقولك ابتداء: زيد قائم. ومنه<sup>(٩)</sup> [الجملة المفتوح بها السور<sup>(١٠)</sup>].

الثاني<sup>(١١)</sup>: الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو: مات فلان. رحمه الله<sup>(١٢)</sup>.

فمن أمثلة النوع الأول، على سبيل القطع، نحو: (إنا أعطيناك

(٨) ظ: «فكنا تستعمل». ت هـ: فلذا يستعمل.

(٩) في الأصل: الشبهة.

(١٠) ت هـ: التقدير.

(١١) سقطت من ت.

(١٢) ع: المبتدأة.

(١٣) ت: ومنها.

(١٤) ظ: السؤال.

(١٥) سقط من الأصل، وسقطت «الجملة» من هـ.

(١٦) هـ: رحمة الله عليه.

الكَوْنُ) (١٧). هو اسم نهر في الجنة، على ما ورد به (١٨) المشهور. فـ «إِنَّ» مع معموليها جملة اسمية ابتدائية، لا محل لها من الإعراب، لعدم وقوعها موقع (١٩) المفرد.

فإن قلت: الابتداء من مضاف الاسم. فلذا قالوا: الفعل المضارع معرب، لوقوعه موقع الاسم. [فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب. قلت: لا شك أن الفرق جلي بين موضع (٢٠) الاسم]، وبين موضع الجملة المبتدأة (٢١). فالتحقيق (٢٢) أن اعتبار محل الجملة في موضع المفرد (٢٣) إنما يتصور إذا أمكن إجراء أحكامه عليها. فمعلوم أن الجملة، من حيث هي جملة، لا تصلح لأن يحكم عليها بشيء.

و من أمثلة النوع الثاني، على سبيل الخفاء المحتاج إلى التأمل، نحو: (إن العزة (٢٤)) أي: الغلبة والقهر (لله)، فيكون الظرف (٢٥) مرفوع المحل، على أنه خبر «إِنَّ»، (جميعاً): حال من الضمير المستتر في الظرف، أي: إن الغلبة لله مجتمعة.

فإن قلت: قال الله — تعالى — ههنا: «إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً»، وقد قال في موضع آخر (٢٦): (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ). قلت: العزة مشتركة (٢٧) بين معان. فهي (٢٨) في حق الله: القهر والغلبة، وفي حق الرسول، عليه الصلاة

(١٧) الآية ١ من الكوثر.

(١٨) هـ: «في»، وفوقها: به.

(١٩) في الأصل: وقوع.

(٢٠) سقطت من ت.

(٢١) من النسخ. وفي حاشية الأصل: هنا بتر.

(٢٢) في الأصل: المبتدأ.

(٢٣) ت: والتحقيق.

(٢٤) سقط «في موضع المفرد» من ت.

(٢٥) الآية ٦٥ من يونس. وزاد هنا في هـ: لله.

(٢٦) الظرف: الجار مع المجرور.

(٢٧) الآية ٨ من المنافقون.

(٢٨) ظ هـ: «مشارك». واللفظ المشترك: ما وضع لمعان مشتركة من غير ترجيح. وإنما يختص

بقرائن الحال أو المقال، فيكون مختصاً.

(٢٩) في الأصل: وت و هـ: وهي.

والسلام<sup>(٣٠)</sup> : إظهار دينه ، وفي حق المؤمنين : نصرهم على أعدائهم . وقوله : « إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً » يراد به العزة الكاملة التي تندرج فيها عزة الإلهية والإحياء والإماتة ، وعزة البقاء الدائم ، وما أشبه ذلك . فتكون العزة المختصة غير العزة المشتركة . فالتحقيق أَنَّ العِزَّةَ كُلَّهَا لِلْحَقِيقَةِ . لكن قد يُظهرها على يد رسوله ، وعلى أيدي المؤمنين ، تكريماً وتعظيماً لهم . وأما غلبة الكفار على المؤمنين فإنما هي استدراج لهم ، لا عِزَّةٌ .

بعد قوله ، تعالى : ( وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ ) أي : لا يهتك<sup>(٣١)</sup> تكذيبهم وتهديدهم ، وتشاورهم فيما بينهم<sup>(٣٢)</sup> في تدبير هلاكك .

لا<sup>(٣٣)</sup> : جازمة ، ويجزن : فعل مجزوم بها ، مفعوله الضمير المنصوب المتصل به ، فاعله : قولهم ، وهم : في محل الجر بإضافة القول إليه ، عائد إلى الكفار .

فمقول القول ههنا مخوف ، مثل : إله سيهلك وإله مجنون أو شاعر ، إلى غير ذلك مثلاً . فيكون قوله : « إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً » جملة<sup>(٣٤)</sup> مستأنفة ، على سبيل التعليل . كأنه قيل : ما لي لا أحزن ؟ فقيل : إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ، لا يملك أحد شيئاً منها ، لا هم ولا غيرهم . فإله — تعالى — يغلبهم<sup>(٣٥)</sup> وينصرك عليهم<sup>(٣٦)</sup> ، ( كَتَبَ اللَّهُ : لِأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ) ، و( إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا )<sup>(٣٧)</sup> . وبذلك<sup>(٣٨)</sup> على ذلك قراءة أبي حنيفة<sup>(٣٩)</sup> : « أَنْ

(٣٠) هـ : صلى الله عليه وسلم .

(٣١) ظ ت : لا يهتك . هـ : لا يهتك . والتفسير من الكشاف ٢ : ٢٧٩ .

(٣٢) سقط هـ فيما بينهم . من النسخ .

(٣٣) في الأصل و هـ : ولا .

(٣٤) سقطت من الأصل . وفيه الفقرة من الكشاف ٢ : ٢٧٩ — ٢٨٠ .

(٣٥) زاد هنا في هـ : كأنه قيل .

(٣٦) الآية ٢١ من المجادلة .

(٣٧) الآية ٥١ من غافر .

(٣٨) في النسخ : وبذلك .

(٣٩) شرح ابن تيمية الحصري الحمصي صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام . مات سنة ٢٠٣ .

غاية النهاية ١ : ٣٢٥ .



العِزَّةُ ، بالفتح ، بمعنى : لَأَنَّ العِزَّةَ ، على صريح التعليل .

وَلَيْسَتْ<sup>(١٠)</sup> جملة مَحْكِيَّةٌ بالقول ، حتَّى تكون من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وإن كان الوهم ينساق إليها من أول الأمر بلا رويّة ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى أي : لإفضاء<sup>(١١)</sup> حكايتها به إلى فساد معنى الكلام — فَإِنَّ هذا قول الله لا قولهم — ولأنّ الكفار لو قالوا : « إِنَّ العِزَّةَ لله جميعاً » لم يكونوا كفّاراً ، لاعترافهم بأنّ آهتهم لا عزّة لهم ، ولما أحزنه قولهم<sup>(١٢)</sup> .

و من أمثلة النوع الثاني ، على سبيل زيادة الخفاء ، نَعَوُ : ( لَا يَسْمَعُونَ<sup>(١٣)</sup> ) إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ) . قُرئ بتشديد السّين والميم<sup>(١٤)</sup> ، [ من ]<sup>(١٥)</sup> التَّسْمَعُ<sup>(١٦)</sup> : تَطَلَّبُ السَّمَاعِ . ٣٢ ب  
يقال : تَسْمَعُ فسمع ، أو فلم يسمع . أصله « يَتَسَمَّعُونَ » أدغمت التاء في السّين وقُرئ بسكون السّين وتخفيف الميم .

السَّمَاعُ يتعدّى بنفسه — يُقال : سمعتُ فلاناً يتحدّث — ويتعدّى<sup>(١٧)</sup> بـ « إلى » . يقال : سمعتُ إلى فلان يتحدّث . فالمتعدّي بنفسه يُفيد معنى الإدراك ، وبـ « إلى » يُفيد الإصغاء مع الإدراك . فيكون تعديته بـ « إلى » على سبيل تضمين معنى الإصغاء .

رُوي<sup>(١٨)</sup> عن ابن عباس<sup>(١٩)</sup> أنّهم يتسمعون ولا يسمعون<sup>(٢٠)</sup> . فهذا يدلّ على

(٤٠) فوقها في هـ : جملة إن العزة لله جميعاً .

(٤١) في النسخ : لاقتضاء .

(٤٢) زاد هنا في هـ : تعالى .

(٤٣) نعتها في هـ : بل لسو منهم .

(٤٤) الآية ٨ من الصافات . هـ : لا يسمعون .

(٤٥) هي قراءة حمزة والكسائي وخلف وحفص . وقرأ باقي العشرة بتخفيفها . النشر ٢ : ٣٥٦ .

(٤٦) من ت .

(٤٧) في الأصل : « التسميع » . وانظر الكشاف ٤ : ٢٧ . فجمهور التعليق على الآية منه بتصرف .

(٤٨) ت : وثارة .

(٤٩) التفسير الكبير ٧ : ١٢٥ .

(٥٠) زاد هنا في ت : رضي الله عنهما .

(٥١) ظ : ولا يستمعون .

رجحان التخفيف على التشديد. ويشهد بذلك<sup>(٥٢)</sup> قوله، تعالى: (وَيُقَذَّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا)<sup>(٥٣)</sup>، كما يشهد به الحفظ<sup>(٥٤)</sup> شهادة عدل.

والملا الأعلى هم الملائكة، لأنهم يسكنون السماوات. والإنس والجن هم الملا الأسفل، لأنهم مكان الأرض.

بعد قوله، تعالى<sup>(٥٥)</sup> (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ). المعنى: وحفظنا حفظاً السماء<sup>(٥٦)</sup> بالشهب<sup>(٥٧)</sup> من كل شيطان خارج عن طاعة الله. لا يقدر أن يسمعوا<sup>(٥٨)</sup>.

فإن قلت: المراد من السماء هنا هو السماء الدنيا أي: القرى. ولا شك أنها فلك القمر. والكواكب الثوابت إنما تكون في غيرها، كما دل عليه الرصد. فما معنى حفظها وتزيينها<sup>(٥٩)</sup> بالكواكب الثابتة فيه؟ قلت، بعد تسليم دلالة الرصد: إنها في فلك القمر بحسب الرؤية والمنظر، وإن كانت في غيرها بحسب زعم أصحاب<sup>(٦٠)</sup> الرصد. على أن الحفظ [غير مستبعد]<sup>(٦١)</sup> بالكواكب<sup>(٦٢)</sup> الثابتة فيه. وكذا حال التزيين. قال الشاعر<sup>(٦٣)</sup>:

(٥٢) في الأصل: لذلك.

(٥٣) الآيتان ٨ و ٩ من الصفات. والدحور: الطرد والإبعاد.

(٥٤) يريد قوله وحفظاً، في الآية التالية بعد.

(٥٥) الآية ٧ من الصفات.

(٥٦) ت: حفظ السماوات.

(٥٧) ظ ت: وبالشهب.

(٥٨) في النسخ: يسمعون.

(٥٩) ت: حفظها وتزيينها.

(٦٠) سقطت من ت.

(٦١) سقط من الأصل.

(٦٢) في الأصل: للكواكب.

(٦٣) صدر بيت للأعشى، عجزه:

إذا ذاقها من ذاقها يمسك

• تُرِيكَ الْقَذَى مِنْ دُونِهَا ، وَهِيَ دُونُهُ •

وفيه احتمالات أربع<sup>(٦٤)</sup> ، اثنان منها مردودان ، وواحد مرجوح ، والآخر مختار .

أحد الأولين : جملة « لا يسمعون » صفة لشيطان . وليس المعنى بمستقيم عليها ، لأن حفظ السماوات لأجل أن الشياطين يطلعون إليها ، و« يسمعون »<sup>(٦٥)</sup> أخبارها ، ويضللون بها<sup>(٦٦)</sup> الناس . فإذا كانوا غير متسمعين<sup>(٦٧)</sup> ، ولا سامعين ، فلا فائدة في حفظ السماء منهم .

والثاني : احتمال الحالة . والقول فيها كالقول في الصفة ، لأنها صفة في المعنى .

فإن قلت : اجعلها<sup>(٦٨)</sup> حالاً مقدرة أي : حفظاً من كل شيطان مارد ، مقلراً  
عدم سماعه بعد الحفظ . قلت : الذي يُقَلَّرُ<sup>(٦٩)</sup> وجود معنى الحال هو صاحبها<sup>(٧٠)</sup> ، في ١٣٣  
قولك : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، أي : مقلراً<sup>(٧١)</sup> ، حال المرور به ، أنه  
يصيد به غداً . والشياطين<sup>(٧٢)</sup> لا يُقَلَّرُونَ عدم السماع ، ولا يهدونه .

---

ديوانه ص ٢١٩ واللسان والتاج ( دون ) . والقذى : ما يقع في الشراب من تبن ونحوه . ودونها : ورائها . ودونه : أمامه . وتنطق : يتلطف .

(٦٤) كذا . وهو جائز لتقديم المعدود على العدد ، أو لاعتبار التأنيث في المعدود وهو جمع ، أو لاعتبار أن مفرد الاحتمالات هو الاحتمالة . والاعتبار الأخير مرجوح هنا لقوله بعد : اثنان ..

(٦٥) ظ : و« يسمعون » .

(٦٦) سقطت من النسخ .

(٦٧) في النسخ : مستمعين .

(٦٨) ت : « إن جعلتها » . والفقرة من المعنى ص ٤٢٩ ، بحرف يسر .

(٦٩) زاد هنا في ظ : « بعد » . وسقط « وجود » من هـ .

(٧٠) هذا قول ابن هشام وقد نوزع فيه . فالحال المقدرة ليس لازماً أن يقدرها صاحبها . انظر النصف

للشمني ١١٩ : ٢ — ١٢٠ والدسوقي ٤٢ : ٢ والصبان ١٩٣ : ٢ .

(٧١) في الأصل : « غداً إلى أن مقدراً » . وفي الحاشية : لعله لا أن .

(٧٢) في الأصل : « أو أن الشياطين » . هـ : أو الشيطان .



والثالث : أن يكون أصله <sup>(٧٣)</sup> «لأَلا يسمعوا» ، حُذفت اللام كما حُذفت، في قولك : جئتُك أن <sup>(٧٣)</sup> تكرمني ، أي : لأن تكرمني . فبقي «أَلا» <sup>(٧٤)</sup> يسمعوا ، ثم حُذفت «أن» ، وأُهدر <sup>(٧٥)</sup> عملها ، كما في قول الشاعر <sup>(٧٦)</sup> :  
 «أَلا أيُّ هذا الزاجري ، أحضر الوغي» .

وهذا مستقيم ، من جهة المعنى ، لكن فيه كثرة الحذف ، كما ترى . قال صاحب «الكشاف» <sup>(٧٧)</sup> : كل واحد <sup>(٧٨)</sup> من هذين الحذفين غير مردود ، على انفراده . فأما اجتماعهما فممنكر من المنكرات . وصون القرآن عن مثل هذا التعسف <sup>(٧٩)</sup> واجب .

والرابع ، وهو الاحتمال الرجح : أن تكون <sup>(٨٠)</sup> جملة منقطعة عما قبلها ، وفائدتها الاختصاص لما عليه <sup>(٨١)</sup> حال المسترقة <sup>(٨٢)</sup> للسمع . قال صاحب «الكشاف» <sup>(٨٣)</sup> : لا يجوز أن يكون استئنافاً ، لأن سائلاً لو سأل : لم تُحفظ من الشياطين ؟ فأجيب بأنهم لا يسمعون ، لم يستقم . فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأ .

(٧٣) سقطت من الأصل و ت . والفقرة من الكشاف ٤ : ٢٨ بتصرف . وانظر المغني ص ٤٢٩ .

(٧٤) في الأصل : أن .

(٧٥) في الأصل : «وهدر» . وزاد قبلها في هـ : كثرة .

(٧٦) صدر بيت لطرفة بن العبد ، عجزه :

وأن أشهد المذات هل أنت مُخلبيدي ؟

شرح الفصائد العشر ص ١٢٢ والمقتضب ٢ : ٨٥ والمختص ٢ : ٣٣٨ والكشاف ٤ : ٢٨ .

(٧٧) ٤ : ٢٨ . وتنبه ابن المنير في إبطاله العفة والحذفين ، وأثبت أن كلا منهما مستقيم لا إشكال فيه . انظر حاشية الكشاف .

(٧٨) في الأصل : واحدة .

(٧٩) في الأصل : التعسف .

(٨٠) ظ هـ : يكون .

(٨١) في الأصل : «الاختصاص لما عليها» . وانظر الكشاف ٤ : ٢٧ .

(٨٢) ظ : استرق .

(٨٣) ٤ : ٢٧ . وفي النقل تصرف .

أقول : الاستئناف ليس بمنحصر في السؤال عن اللَّمِيَّة<sup>(٨٤)</sup> ، لجواز أن يكون سؤالاً عن الحال ، كما في قوله تعالى<sup>(٨٥)</sup> : (رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) ، على أحد وجوه التأويل . والمقام يناسبه ظاهراً ، فيجوز . فإن سلب الخاص لا يكون دليلاً على سلب العام .

فإن قلت : لعله أراد سلب جواز الخاص بقريته التعليل ، لا سلب جواز مطلق الاستئناف . قلت : قوله : «فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأ» لا يساعد ذلك . على أنه عدول عن الظاهر<sup>(٨٦)</sup> ، وتسليم ورود الاعتراض عليه .

فإن قلت : لو<sup>(٨٧)</sup> احتمل الاستئناف ههنا السؤال عن الحال لا يكون جملة «لا يسمعون» منقطعة عما قبلها ، والمقدر خلافاً<sup>(٨٨)</sup> . قلت : المراد من الانقطاع هو الانقطاع ، من جهة الإعراب ، كما أشرنا إليه . فلا يُنافي الاتصال ، من جهة المعنى .

وليسَتْ ، أي : جملة «لا يسمعون» ، صِفَةٌ لِلنِّكْرَةِ وهي «شيطان»<sup>٣٣ ب</sup> — واستعمال النكرة ههنا<sup>(٨٩)</sup> لا يخلو<sup>(٩٠)</sup> عن دقة — ولا يجوز أن تكون<sup>(٩١)</sup> حالاً منها مُقَدَّرَةٌ أي : منتظرة ومستقبلة — الحال<sup>(٩٢)</sup> تكون تارة محققة ، كقولك : جاءني زيد راكباً ، وأخرى مقدرة ، كقولك : هذا زيد مسافراً غداً — لوصفها<sup>(٩٣)</sup> أي : لكونها

(٨٤) اللمية : العلة الغائية . ويسأل عنها بـ «لِمَ» . وهي مصدر صناعي يراد به إعطاء السبب في التصديق وفي الوجود معاً . هـ : الكمية .

(٨٥) الآية ٤ من يوسف .

(٨٦) في الأصل : ظاهر .

(٨٧) في الأصل : لما .

(٨٨) سقطت من هـ .

(٨٩) سقطت من الأصل .

(٩٠) ظ : لا تخلو .

(٩١) في الأصل : أن يكون .

(٩٢) في الأصل : ولا حالاً .

(٩٣) في الأصل : «مسافر غداً لوصفها» . وسقط «ولا حالاً منها مقدرة لوصفها» من ع و ح .

وعلق عليه في هـ بأنه شرح وليس من المتن .

موصوفة بمارٍ. فيكون<sup>(٩٤)</sup> تعليلاً للجواز، كما أن قوله: لفساد معنى الكلام<sup>(٩٥)</sup>، أي: الخروج [معنى] الكلام عن الإفادة، كما مرّ تقديره<sup>(٩٦)</sup>، في بيان الوجوه الأربعة، تعليلٌ مجموع السليين، أو تعليل الثاني اكتفاء به عن تعليل الأول، كما هو المناسب لبحث الألفاظ.

ونقول، في استئناف الجملتين — نسبة هذا الاستئناف [إلى الاستئناف<sup>(٩٧)</sup> المذكور كنسبة المركب إلى البسيط. فلذا أخره عنه في الذكر —: ما لقيتهُ مُذْ يومانٍ. فهذا، أي: مجموع هذا القول، كلامٌ مستأنف، فلم يصرح به لكونه<sup>(٩٨)</sup> معلوماً بالبدية، فُضِّمَ تَضْمِناً<sup>(٩٩)</sup> الكلُّ لأجزائه<sup>(١٠٠)</sup> — فيكون المتضمن<sup>(١٠١)</sup> غير المتضمن — جملتين مُستأنفتين:

إحداهما<sup>(١٠٢)</sup> جملة فعلية، مستأنفة استئنافاً صناعياً أي<sup>(١٠٣)</sup>: نحويّاً، مُقلّمة على الجملة الأخرى، تقدّم العلة على المعلول<sup>(١٠٤)</sup>، وإلا فييان التقدّم الذكرى<sup>(١٠٥)</sup> وهنا ممّا يُفْضَى إلى إخلاء<sup>(١٠٦)</sup> الكلام عن الفائدة.

(٩٤) يريد: فيكون قوله لوصفها.

(٩٥) هـ والمطبوعات: لفساد المعنى. هـ وسقط قول ابن هشام: وتقول ما لقيته.. وهذا تكرار من ع و ح.

(٩٦) من ظ.

(٩٧) ظ: تقديره.

(٩٨) سقطت من الأصل.

(٩٩) ظ ت: وتضمن. هـ وسقطت من هـ.

(١٠٠) في الأصل: الكل إلى أجزائه. هـ: الكلام لأجزائه.

(١٠١) ظ ت: والتضمن. هـ: المتضمن.

(١٠٢) في الأصل: أحدهما.

(١٠٣) سقط هـ صناعياً أي هـ من ت.

(١٠٤) العلة: ما يتوقف عليه وجود الشيء. والمعلول هو ذلك الشيء الحاصل. والعلة الرضعية تسبق المعلول. التعريفات ص ١٦٠ والكليات ٣: ٢٢٠ — ٢٢٥.

(١٠٥) في الأصل: في الذكر.

(١٠٦) في الأصل: خلوا.



و الثانية جملة اسمية، مستأنفة [استئنافاً بيانياً] <sup>(١٠٧)</sup>، مؤخره عنها. ويجوز أن تجعل كلتا الجملتين استئنافاً بيانياً. وهي، أي: جملة «مذ يومان» في التقدير، جواب لسؤال <sup>(١٠٨)</sup> ناشئ عن الجملة المتقدمة، مُقَدِّمٌ، لقيام القرينة الدالة عليه. فكأنك <sup>(١٠٩)</sup> — شرع <sup>(١١٠)</sup> في تفصيل السؤال والجواب. وإثماً <sup>(١١١)</sup> فصله على سبيل الظن والتخمين <sup>(١١٢)</sup>، لأن <sup>(١١٣)</sup> كونها استئنافاً اقناعي غير مقطوع به. فإن مثل أبي سعيد السمرافني <sup>(١١٤)</sup> قال: إنها حال. وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أن «يومان» فاعل فعل محذوف، فالتقدير: ما لقيته مذ مضى يومان. وقال البعض الآخر <sup>(١١٥)</sup> منهم: إنه خبر مبتدأ محذوف. فيكون التقدير: ما لقيته من الزمان الذي هو يومان. فيكون الكلام كله جملة واحدة، على هذه الاختلافات — لما قلت: ما لقيته، قيل لك: ما <sup>(١١٦)</sup>، أي: كم؟ فلو أتى به بدله <sup>(١١٧)</sup> لكان أظهر في المقصود، أمد ذلك؟ <sup>(١١٨)</sup> أي: جميع زمان عدم الملاقاة. فكأنه قيل: أيومان جميعه أم أكثر؟ فيكون اسماً متضمناً لمعنى الاستفهام، مرفوع المحل، على أنه خبر المبتدأ. فلهذا قُدم. فقوله: «ما أمد ذلك؟» هو السؤال المقدر. فقلت <sup>(١١٩)</sup>، مجيباً له: أمدّه، أي: جميع زمان عدم الملاقاة، يومان.

(١٠٧) موضعه ياض في الأصل.

(١٠٨) هم: سؤال.

(١٠٩) ظ: «فكأنها». ع: وكأنك.

(١١٠) في النسخ: شروع.

(١١١) ظ: «والجواب إنها». ت: فالجواب إنها.

(١١٢) ت: على طريق سبيل الظن.

(١١٣) في الأصل: لأنها.

(١١٤) الحسن بن عبد الله النحوي البغدادي. معزلي عالم بالأدب. توفي سنة ٣٦٨. وفيات الأعيان

١: ١٣٠. وانظر المحض ص ٤٣١ و ٢٧٣ والدرر ٢: ٤٤.

(١١٥) هـ: بعض آخر.

(١١٦) سقطت من الأصل.

(١١٧) في الأصل: توكيداً.

(١١٨) زاد هنا في هـ. هو السؤال المقدر.

(١١٩) في الأصل: قلت.

ومثلها<sup>(١٢٠)</sup>، أي: مثل جملة قولك<sup>(١٢١)</sup>: «ما لقيته مذ يومان» في اشتغال  
الجمليتين المستأنفتين، جملة قولك: قام القوم خلا زيدا. فكأنك إذ<sup>(١٢٢)</sup> قلت: «قام  
القوم» قيل لك: أقد خلا القوم عن زيد؟ فقلت: خلا — أي: القوم<sup>(١٢٣)</sup> — زيدا.  
فيكون الضمير المستتر فيه عائداً إلى القوم، كما هو الظاهر. ولا حَجَر عن ذلك. فإن  
القوم من أسماء الجموع، كالرُهط، مفرد اللفظ مجموع المعنى.

وقيل: إن الضمير المستكن فيه عائد إلى البعض المفهوم من الكلام، لا يُشْنى ولا  
يُجمع ولا يُؤنث. وقيل: عائد إلى الاسم الموصول المفهوم، من معنى الكلام، بمعونة  
المقام. فيكون تقدير قولك: «قام<sup>(١٢٤)</sup> القوم خلا [زيداً]: قام<sup>(١٢٥)</sup> القوم خلا<sup>(١٢٦)</sup>» هو  
— أي: خلا من قام — زيدا. فالذي<sup>(١٢٧)</sup> قدّمناه خال عن هذه<sup>(١٢٨)</sup> التحملات<sup>(١٢٩)</sup>.  
لكنه غير مطرد، في قولك: جاء الرجال خلا زيدا.

قال سيويوه: «خلا وعدا: فعلاَن ضُمْنَا<sup>(١٣٠)</sup>» معنى الاستثناء. وقال بعض  
النحاة: إنهما حرفا جر. ولو<sup>(١٣١)</sup> جعلتهما من قبيل المشترك بين الفعل والحرف، وإن  
كان التضمين<sup>(١٣٢)</sup> أكثر من الاشتراك، استدلالاً عليه بموارد الاستعمالات كما هو  
المناسب للبحث اللفظي، لما خرجت عن سمت الصواب. فلعل قول السرفافي<sup>(١٣٣)</sup>:

(١٢٠) في الأصل و ظ: «ومثلها». وهو يقتضي أن يكون بعده: «أي مثل جمليتي...» كما جاء لي

(١٢١) سقطت من ت و هـ.

(١٢٢) في الأصل والنسخ: «إذا». والصواب ما أثبتنا.

(١٢٣) هـ: أي قام القوم خلا.

(١٢٤) ظ ت: جاء.

(١٢٥) سقط من الأصل.

(١٢٦) ت: والذي.

(١٢٧) سقطت من ت و هـ.

(١٢٨) في الأصل: التحملات.

(١٢٩) الكتاب ١: ٣٧٧: فيها.

(١٣٠) سقطت الواو قبلها من الأصل.

(١٣١) التضمين: إشراب لفظ معنى لفظ آخر ليعامل معاملة في التعبير.

(١٣٢) الجنى الثاني ص ٤٣٧ — ٤٣٨.

« إنَّ خلا وعدا مع معموليهما منصوبان ، على أنَّهما حال تارة ، وأخرى لا محل لهما من الإعراب » يقوي ما قلناه .

هذا إذا كانا غير مصدرين بـ « ما » . وأما إذا صُدِّرا بها فهما فعلان ، اتفاقاً . قال ليبيد<sup>(١٣٣)</sup> :

ألا كُلُّ شيءٍ ، ما خلا الله ، باطلٌ      وكُلُّ نعيمٍ ، لا محالةً ، زائلٌ  
فقد ظهر أنَّ كون جملة « خلا زيدا » مستأنفةً إنما هو مذهب الجمهور .

وحاشي عمراً . قال المبرد<sup>(١٣٤)</sup> : وحاشي<sup>(١٣٥)</sup> : فعل على وزن فاعلٍ . مأخوذ من ٣٤ ب الحشا . وهو الجانب . فمعنى قولك : هجم القوم حاشي زيدا بمعنى : جانب بعضهم زيدا<sup>(١٣٦)</sup> . قال بعض العرب : « اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشي الشيطان »<sup>(١٣٧)</sup> بالتصب . ويقال<sup>(١٣٨)</sup> :

« وما أحاشي ، من الأقوام ، من أحد »

وقد تُحذف ألفه<sup>(١٣٩)</sup> ، كقولهم : حاشَ لزيد . وقرئ<sup>(١٤٠)</sup> : ( حاشَ لله ) بلا ألف . فكل ذلك دليل<sup>(١٤١)</sup> على أنه ليس بحرف .

(١٣٣) ديوانه ص ٢٥٦ والمغني ص ١٤٢ و ٢١٥ والعيني ١ : ١٥ و ٣ : ١٣٤ .

(١٣٤) المقتضب ٤ : ٣٩١-٣٩٢ والجنى الداني ص ٥٦٣ والانتصار ص ١٨٧-١٩٠ .

(١٣٥) في النسخ : « حاشاء » . وسقطت الواو منها .

(١٣٦) سقطت من ظ و ت .

(١٣٧) هـ : « ولن يسمع الشيطان وأباً الأصبح » . وانظر الجمع ١ : ٢٣٢ والمفصل ص ١٣٤ وشرحه ٨ :

٤٧ والجنى الداني ص ٥٦٢ والمغني ص ١٣١ .

(١٣٨) كذا . والقول عجز بيت للنايفة ، صدره :

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه

ديوانه ص ١٣ والجنى الداني ص ٥٥٩ و ٥٦٣ والمغني ص ١٣٠ والخزانة ٢ : ٤٤ . وفي

الأصل و ظ و ت : « من القوم » . فلعل القول ورد هنا لا يراد به شعر النايفة .

(١٣٩) ت : الألف .

(١٤٠) الأيمان ٣١ و ٥١ من يوسف .

(١٤١) ظ هـ : « دل » . ت : « دال » .



قال سيويه<sup>(١١٦)</sup>: حاشا: لا تكون<sup>(١١٧)</sup> إلا حرف جرّ، لأنها لو كانت فعلاً  
لجاز أن تكون صلة، كما يجوز ذلك في «خلا». فلما امتنع أن يُقال: جاءني القوم ما  
حاشا زهداً، دلّت على أنها ليست فعلاً. قال الشاعر<sup>(١١٨)</sup>:  
حاشا أبي ثوبان، إنّ به ضيّاً عن الملحاة، والشّتم

وقيل: إنّها اسم من أسماء الأفعال، كأنّه<sup>(١١٩)</sup> بمعنى: برئ. فمعنى «حاشي لله»  
بمعنى: براءة لله<sup>(١٢٠)</sup> من السوء. ودخول اللّام في فاعلها كدخول اللّام في فاعل  
«هيات»، في قوله تعالى<sup>(١٢١)</sup>: (هيات هيات لِمَا تُوعَدُونَ).

قال الجوهري<sup>(١٢٢)</sup>: [الملحاة: التعمير والذّم. و] «حاشا: كلمة يُستثنى بها،  
قد تكون حرفاً، وقد تكون فعلاً. فإن جعلتها فعلاً نصبت بها، فقلت: ضربت القوم  
حاشي زهداً. وإن جعلتها حرفاً خفضت بها، نحو: ضربتهم حاشا زهداً.

(١٤٢) الكتاب ١ ٣٧٧. وفي النقل تصرف يخالف مقصد سيويه. فهو لم ينكر كونها فعلاً البته. انظر  
الاتصال ص ١٨٧ والصحاح (حشا).

(١٤٣) في النسخ: لا يكون.

(١٤٤) الجميع. والشرطان من يمين هما:

حاشا أبي ثوبان، إنّ أباه      ثوبان ليس بهكمة، فلم  
عمرؤ بن عبد الله، إنّ به      ضيّاً عن الملحاة، والشّتم

شرح اختيارات المفضل ص ١٥٠٧ والجنى الدالي ص ٥٦٢—٥٦٣ والمغني ص ١٣١ وشرح  
شواهد ص ٣٦٨—٣٦٩ والخزانة ٢: ١٥٠ والبهكة: الأبهكم. والفهم: العمي.

(١٤٥) سقطت من ت.

(١٤٦) في الأصل: «حاش الله بمعنى براءته». ت: «حاش لله بمعنى براءة الله». ه: حاشا لله براءة  
لله.

(١٤٧) الآية ٣٦ من المؤمنون.

(١٤٨) الصحاح (حشا). وفي النقل تصرف.

(١٤٩) من ظ و ت. وهو ليس في مطبوعات الصحاح، ولا في نسخة خطية منه بدار الكتب الوطنية  
يطلب تحت الرقم ٢٧٢ ك.

وعُداً بَكراً<sup>(١٠٠)</sup> أي : جاء<sup>(١٠١)</sup> القوم عدا بعضهم بَكراً . ونظير ذلك : جاء القوم ليس زهداً ، ولا يكون عمراً . وليس<sup>(١٠٢)</sup> : إلا .

ثم لما أراد المصنف — رحمه الله<sup>(١٠٣)</sup> — زيادة استحكام ما بناء ، بقول من يؤثق به ، ونقل المذهب المخالف في « حتى » الابتدائية ، قاصداً إبطاله — فلذا أخرج هذا المثال عن مثال الجملتين المستأنفتين ، وإن كان اعتبار التناسب يقتضي<sup>(١٠٤)</sup> التقدم — قال : ومن مُثْلِهَا<sup>(١٠٥)</sup> ، أي : بعض أمثال الجملة الواحدة المستأنفة استئنافاً نحوياً ، قوله ، أي : قول جرير — إنما جاز الإضممار بدون الذكر بناء على اشتباره وتعيينه<sup>(١٠٦)</sup> — :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة ، حتى ماء دجلة أشكل

١٣٥

وروي بالواو أيضاً<sup>(١٠٧)</sup> .

ما زالت : فعل من الأفعال الناقصة ، اسمه : القتلى وزنه فَعْلَى ، جمع قَتِيل بمعنى المقتول . تمج : فعل ، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى القتلى ، مفعوله : دماءها — يُقال : مَجَّ الرجل الشراب من فمه<sup>(١٠٨)</sup> ، إذا رمى به — قوله بدجلة : متعلق به ، على

---

(١٥٠) هـ : بكر . وزاد بعدها في م : « إلا أنهما فعلتان » . وهو في مطبوعة الرياض ص ٤٣ . يهود جملتي المستثنى منه والمستثنى في الأمثلة .

(١٥١) كذا . والصواب : قلم .

(١٥٢) سقطت الواو من الأصل ، وتصحمت بعد « ليس » في ت .

(١٥٣) ليس الاعتراض في ت .

(١٥٤) ظ : مقتضى .

(١٥٥) في حاشية هـ عن الأزهري : « يضم الثلاثة جمع مثال أي : ومن أمثلة الجملة المستأنفة الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية » . انظر م . وتحت « من مثلها » في هـ : « غير مقدم » ، وتحت « قوله » فيها : مبتدأ مؤخر .

(١٥٦) ديوانه ص ٤٥٧ والمفني ص ١٣٧ و ٤٣٢ وميرز القواعد ص ١٤٠ والخزانة ٤ : ١٤٢ . وفي حاشية هـ بخط حمس أفندي : « فماء : مبتدأ مضاف إلى دجلة . وهي لا تنصرف للعلمية والتأنث ، لأنها علم نهر . وأشكل بالرفع : غير المبتدأ . والجملة الاسمية مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب » . وأكلو من الخبز .

(١٥٧) سقطت العبارة من النسخ . والمراد أنه روي : وما ...

(١٥٨) ظ ت : فيه .

أنه مفعول فيه . دجلة : اسم نهر بغداد ، غير منصرف للتأنيث والعلمية<sup>(١٥٩)</sup> . فلهذا لا يدخل عليها الألف واللام . فالفعل<sup>(١٦٠)</sup> مع معموله منصوب المحل ، على أنه خبر مازالت . وحتى : حرف من حروف الابتداء ، ماء : مبتدأ مضاف إلى دجلة — إنما جيء بالمظهر<sup>(١٦١)</sup> مقام المضمّر ، لقصد التقرير<sup>(١٦٢)</sup> ودفع الالتباس . قال الله ، تعالى<sup>(١٦٣)</sup> : (وبالحق أنزلناه ، وبالحق نزل) — خبره : أشكل أي : أحمر<sup>(١٦٤)</sup> . يقال : دم أشكل ، إذا كان فيه بياض وحمرة . فجملة ماء دجلة أشكل : مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب .

ثم إن «حتى» إذا<sup>(١٦٥)</sup> كانت حرف ابتداء وجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، لأنه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما<sup>(١٦٦)</sup> لمانع وجب الاتصال المعنوي ، لتحقيق<sup>(١٦٧)</sup> الغاية التي هي مدلولها ، كقولهم : مرض فلان حتى إنهم لا يرجونه . فالمرض سبب عدم الرجاء ، فيكون<sup>(١٦٨)</sup> ما بعدها جملة لفظاً ومعنى ، أي جملة كانت ، فيكون مانعاً لدخول حرف الجر . فإن<sup>(١٦٩)</sup> حرف الجر لا يدخل إلا على المفردات ، أو على ما في تأويلها . فعلم أنها ليست بحرف جر<sup>(١٧٠)</sup> ، لعدم صلاحية<sup>(١٧١)</sup> الموضع .

(١٥٩) في الأصل وهـ : والعلم .

(١٦٠) ظ : والفعل .

(١٦١) ت : بالظاهر .

(١٦٢) ت : التقرير .

(١٦٣) الآية ١٠٥ من الإسراء .

(١٦٤) سقط التفسير من النسخ .

(١٦٥) ت : إن .

(١٦٦) سقطت من ت .

(١٦٧) ظ ت : لتحقيق .

(١٦٨) ت : ليكون .

(١٦٩) زاد هنا في ظ : «دخول» . وسقط «حرف» من هـ .

(١٧٠) في النسخ : الجر .

(١٧١) في الأصل : صلاحية .



و قيل : إنَّ الجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية غير مستأنفة . واستُدلَّ على ذلك بما نُقل عن الشيخ أبي إسحاق الزجاج<sup>(١٧٢)</sup> ، وعن الشيخ عبد الله بن دُرستويه ، [من]<sup>(١٧٣)</sup> أنَّ الجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية في موضع جرٍّ<sup>(١٧٤)</sup> .

و هذا وإن كان أقرب إلى الضبط لكن خالفهما الجمهور ، أي : أكثر النحاة ، وقالوا<sup>(١٧٥)</sup> : إنها ليست بحرف جرٍّ ، لأنَّ «حتى» لو كانت حرفاً من حروف الجرِّ لما عُلقَتْ عن العمل مهنا ، لأنَّ حُرُوفَ الجرِّ لا تُعَلَّقُ<sup>(١٧٦)</sup> عن العمل ، لما أنَّ<sup>(١٧٧)</sup> التعليق من خواصِّ<sup>(١٧٨)</sup> الأفعال اتفاقاً ، فلا يجوز في غيرها ، سواء كان اسماً أو حرفاً . لكنها قد عُلقَتْ عن العمل بناء على أنَّ عملها قد بطل ، من حيث اللفظ ، وإن كان معتبراً<sup>(١٧٩)</sup> بحسب المعنى عندهما .

هذا غاية تقرير الدليل ، وإنه أخفى من الدعوى ، كما لا يخفى . على أنَّ التعليق لا يُتصور مهناً<sup>(١٨٠)</sup> أصلاً ، سواء كان في «حتى» أو في غيرها . أمَّا في «حتى» فلا بُدَّ إبطالها نفسها عن العمل لفظاً غير معقول ، وأمَّا في غيرها فلا بُدَّ المشهور أنَّ التعليق إنما يكون في أفعال القلوب ، أو فيما يُفيد معناها . فليس مهناً أفعال القلوب ، ولا فعل يُفيد معناها .

(١٧٢) إبراهيم بن السري النحوي المشهور . توفي سنة ٣١١ إن شاء الله ١٥٩ .

(١٧٣) من ظ و ت .

(١٧٤) زاد هنا في هـ والمطبوعات : نختي .

(١٧٥) زاد هنا في هـ : ثم فتحت . والمقصود الأصلي في نفس الأمر إثباتها مفتوحة ابتداء وقت دخوله

عليها . فما الفائدة في العدول عن هذا ؟ قلت : فائدته هي الإشعار بمجمل النزاع . ويدفعه بوجوب

الفتحة وقت الدخول ، كوجوب الكسرة وقت دخول حتى عليها . وهو إقحام يفسد السياق .

(١٧٦) نختي في هـ : أي : لا تصرف .

(١٧٧) ت : لأن .

(١٧٨) ت : خصائص .

(١٧٩) سقطت من النسخ .

وأما استعمال التعليق فيما حُكم بمحلّه فغير متعارف . فالتحقيق أن اعتبار الجرّ في محلّ الجملة لا يستلزم التعليق . وإنما يستلزمه أن<sup>(١٨٠)</sup> لو كان المحلّ قابلاً للجرّ لفظاً . لكن من المعلوم أن الجملة ، من حيث هي جملة ، غير صالحة له .

فإن قلت : قوله « لأنّ خروف الجرّ لا تُعلّق »<sup>(١٨١)</sup> عن العمل ، مع قوله : « ولو جوب »<sup>(١٨٢)</sup> كسر إن ، إلخ<sup>(١٨٣)</sup> دليل على المطلوب . فحيث لا يتوجّه الإشكال . قلت : الشقّ الثاني كافٍ في إثبات المطلوب . فلا حاجة إلى ضمّ المفيد إلى غير المفيد<sup>(١٨٤)</sup> .

ولو جوب كسر همزة « إن » ، لكون ما بعدها مظنة الجملة ، كما أن « أن » بالفتح مظنة المفرد — ومعلوم أن الجملة من حيث النظر إلى ذاتها ، بلا اعتبار وقوعها موقع المفرد ، لا تصلح للإعراب أصلاً ، فضلاً عن صلاحية<sup>(١٨٥)</sup> الجرّ — في نحو<sup>(١٨٦)</sup> قولك : مَرَضَ رَجُلٌ حَتَّى إلهِمَ لَا يَرْجُوهُ .

فإن قلت : لا شك أن الدليل الثاني يُشارك الدليل الأول ، في إثبات المطلوب ، وفائدته المبالغة في الردّ على الخصم . لكن فما الفرق بينهما ؟ قلت : إن الاستدلال الأول استدلال باعتبار حال « حتى » الابتدائية ، والثاني استدلال بملاحظة حال متعلّقها ، وإن الثاني أظهر من الأول .

فإن قلت : وجوب الكسر يتوقّف على أنها ليست بحرف جرّ ، وإثبات أنها ليست بحرف جرّ يتوقّف على وجوب الكسر ، فيلزم الدور . قلت : بعد تسليم توقّف وجوب الكسر عليه : إن توقّفه عليه من جهة اعتبار التحقيق ، وتوقّف سلب حرفية<sup>(١٨٧)</sup> ١٣٦

(١٨٠) سقطت من الأصل .

(١٨١) ت : لأنّ حرف الجرّ لا يعلّق .

(١٨٢) سقطت الواو قبلها من الأصل .

(١٨٣) هـ : ضمّ المفيد إلى غير المفيد .

(١٨٤) في الأصل : « صلاحية » . ظ : « صلاح » . ت : « إصلاح » .

(١٨٥) سقطت من ح .

(١٨٦) هـ : حرف .

الجرّ عنها عليه من جهة احتياج إثباته إليه . فيكون من قبيل الاستدلال بالدخان على النار .

فإن قلت : مطلق وجوب الكسر لا يستلزم سلب مطلق حرفية<sup>(١٨٧)</sup> الجرّ عنها ، فإنه أعم . فإن خصصته<sup>(١٨٨)</sup> بما بعدها ، كما يشهد عليه المثال المذكور ، فلا يتم التقريب ، فإن المدعى أعم . وإن خصصت الدعوى<sup>(١٨٩)</sup> أيضاً ، كأن يقال : إنها ليست بحرف جرّ في هذا الموضع ، فإنه غير مقصود ، وغير محل النزاع . قلت : التقريب يتم لعدم<sup>(١٩٠)</sup> القائل بالفصل .

فإن قلت : عدم القول بالفصل لا يستلزم عدم الفصل ، لجواز تحقق الفصل مع<sup>(١٩١)</sup> انتفاء القول به . قلت : نعم عدم القول بالفصل لا يستلزم عدم الفصل ، في نفس الأمر ، لعدم العلاقة بينهما . لكنه يستلزمه هنا عند الخصم . فإن الزجّاج وابن درستويه قالا : إن « حتى » الابتدائية حرف جرّ ، في جميع موارد استعمالها<sup>(١٩٢)</sup> ، من غير تفصيل .

قوله : وإذا<sup>(١٩٣)</sup> دخل الحرف الجار<sup>(١٩٤)</sup> ، أي حرف كان ، على « أن » ، فبحث همزها : جملة معترضة ، جيئت لتقوية الدليل الثاني . بيان ذلك أن دخول مطلق حرف الجرّ على « أن » يستلزم فتح همزها . لكنّها لما كُسرت ههنا علم أنّها ليست بحرف جرّ ، لما تقرّر من أن انتفاء اللازم يدلّ على انتفاء الملزوم .

(١٨٧) في الأصل والنسخ : « حرف » . والوجه ما أثبتنا .

(١٨٨) في الأصل : خصصته .

(١٨٩) الدعوى : الطلب . وهو قول يقصد به إيجاد حق على الغير . والمدعى : المطلوب .

(١٩٠) لا : بعدم .

(١٩١) زاد هنا في ت : « عدم » وسقطت بعد « لا » يستلزم .

(١٩٢) ت : « الاستعمال ههنا » . هـ : استعمالهم .

(١٩٣) ع : ح : فإذا .

(١٩٤) ت : حرف الجر .



نحو فتح «أن» في قوله، تعالى<sup>(١٩٥)</sup>: (ذَلِكَ) إشارة إلى ما ذكر، من خلق الإنسان في أطوار مختلفة، وتحويله إلى<sup>(١٩٦)</sup> أحوال متضادة، وإحياء الأرض بعد موتها. أقيم اسم الإشارة مقام الضمير<sup>(١٩٧)</sup>، كما في قول الشاعر<sup>(١٩٨)</sup>:  
 • هذا الذي ترك الأوهام حائرة •

لقصد أكمل التمييز<sup>(١٩٩)</sup>، ونحو<sup>(٢٠٠)</sup>:

• هذا أبو الصقر، فرداً في محاسنيه •  
 وهو مبتدأ، خبره<sup>(٢٠١)</sup>: (بأن الله هو الحق) أي: بسبب أنه الثابت في نفسه، الذي تتحقق<sup>(٢٠٢)</sup> به الأشياء.

### [ صلة الموصول ]

الجملة الثانية، من الجمل التي ليس<sup>(٢٠٣)</sup> لها محل من الإعراب — استحققت الرتبة الثانية، لأن الجملة الابتدائية أصل في هذا الباب. ألا ترى أن كتبهم مشحونة

(١٩٥) الآية ٦ من الحج.

(١٩٦) ظ هـ: على هـ. ت: عن.

(١٩٧) ظ هـ: المضمير.

(١٩٨) صدر بيت لابن الروندي، عجزه:

ومنيّر العالم النحرير زنديقا

والنحرير: الخاذق الماهر. التجريد ١: ٣٠٠ ومعاهد التنصيص ١: ١٤٧ وانظر ١١٠ ب.

(١٩٩) في الأصل: «تكمل التمييز». ت: «أكمل التمييز». وانظر التلخيص ص ٦١.

(٢٠٠) صدر بيت لابن الرومي، عجزه:

من نسل شيان بين الضال والسلم

والضال والسلم: ضربان من شجر البادية. التجريد ١: ٢٢٤، ومعاهد التنصيص ١: ١٠٧.

والتلخيص ص ٦١ ت: فرداً في جلالة.

(٢٠١) يريد أن الجار والمجرور متعلقان بالخبر.

(٢٠٢) ظ هـ: يتحقق.

(٢٠٣) ظ: ليست.

بأنّ الموصول مع الصلّة كذا — الواقعة صلّة. لا يلزم من ذلك أنّ كلّ ما وقع صلّة ٢٦ ب يجب ألا يكون له حظّ من الإعراب، كاسم الفاعل الواقع صلّة للألف واللام<sup>(٢٠٤)</sup>.

ثمّ الصلّة جملة خبريّة، لأنّ الموصول موضوع لأمر معلوم عند المخاطب، بأنّه محكوم عليه بحكم حاصل له. فلذا كانت الموصولات معارف، بخلاف التكررة الموصوفة. فإنّ تخصيصها ليس بحسب الوضع<sup>(٢٠٥)</sup>، وليس بلازم في الاستعمال. فقولك: «لقيتُ مَنْ ضربته» إذا كان «من» موصولاً<sup>(٢٠٦)</sup> معناه: لقيت الإنسان المعلوم بكونه<sup>(٢٠٧)</sup> مضروباً لك. فيكون في قوّة المعرف بلام العهد. وإن جعلته موصولاً فمعناه: لقيت إنساناً مضروباً لك. فهو، وإن تخصّص بكونه مضروباً لك، ليس بحسب الوضع، بل بواسطة الوصف. فظهر بما<sup>(٢٠٨)</sup> قلنا ضعف تجويز الكسائي<sup>(٢٠٩)</sup> والمازني<sup>(٢١٠)</sup> وقوعها جملة إنشائيّة.

ثمّ إن المراد من كونه موضوعاً لمعهود<sup>(٢١١)</sup> أنّه موضوع له من حيث النظر إلى الوضع، لا من حيث الاعتبار إلى<sup>(٢١٢)</sup> الاستعمال، أو أنّه موضوع لما من شأنه

---

(٢٠٤) انظر النصف للشمني ١٣٢ : ٢ والدسوقي ٦٥ : ٢ وشرح المفصل ١٤٣ : ٣ وإعراب الجمل ص ١١٢.

(٢٠٥) الوضع: تخصّص شيء بشيء. فإذا أطلق الأول فهم منه الثاني.

(٢٠٦) في الأصل: كانت من موصولة.

(٢٠٧) ت: لكونه.

(٢٠٨) هـ: بما.

(٢٠٩) هو أبو الحسن علي بن حمزة. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة. توفي سنة ١٨٢. البغية ٢ : ١٦٢. وانظر المجمع ٨٥ : ١ ومعاني القرآن ٢٧٥ : ١.

(٢١٠) هو أبو عثمان بكر بن محمد. إمام بصري في العربية والرواية. توفي سنة ٢٤٩. البغية ١ : ٤٦٣. وانظر المجمع ٨٥ : ١.

(٢١١) المعهود: المعروف أي المعلوم عند المخاطب. وهو من العهد بمعنى العلم والمعرفة. وقد يكون المعهود حضورياً أو ذهنياً أو ذكرياً.

(٢١٢) عدى الاعتبار بـ «إلى» لأنه ضمنه معنى النظر.

العهد، على طريق إطلاق الدليل على ما من شأنه الدلالة. فأياً ما كان لا يتوجه الاعتراض بعدم<sup>(٢١٣)</sup> لزوم المعهودية<sup>(٢١٤)</sup>.

فإن قلت<sup>(٢١٥)</sup>: هل الفرق<sup>(٢١٦)</sup> بين الجملة الواقعة صلة وبين الجملة التي وقعت تفسيرية، حتى تُعدَّ<sup>(٢١٧)</sup> كل واحدة منهما في مرتبة على حيالها؟ قلت: نعم. فإن<sup>(٢١٨)</sup> الصلة تُشير إلى معنى الموصول، لكنّها ليس معناها معناه، فتكونُ حالاً من أحواله، وإن الجملة المفسرة تُبين المبهم وتُزيل إبهامه، فترجع معناها إلى معناه. لا فرق بينهما إلا بالإجمال والتفصيل. ثم لا يخفى عليك أن الغرض من<sup>(٢١٩)</sup> ذكر الصلة بيان الذات، والغرض من إتيان التفسيرية إزالة الإبهام العارض للمعنى<sup>(٢٢٠)</sup>. فلذلك استحققت الصلة التقديم بمنزلة<sup>(٢٢١)</sup>.

لاسم موصول. وهو<sup>(٢٢٢)</sup> ما لا يتم جزءاً<sup>(٢٢٣)</sup> إلا بصلة وعائد.

فإن قلت: إن الموصولات من المبهمات، كما صرحوا به. فكيف تكون<sup>(٢٢٤)</sup> معرفة؟ قلت: لا استبعاد في ذلك. فإن جهة الإبهام غير جهة العرفان. فجهة الإبهام من حيث النظر إلى نفس الموصول، وجهة المعرفة من حيث الملاحظة للصلة. فإن قلت: لا شك أن الاسم الموصول له عمومٌ تناول، كما أن القدر المشترك

---

(٢١٣) ت: لعدم.

(٢١٤) المعهودية: كون الاسم معهوداً.

(٢١٥) سقطت الفقرة من ت.

(٢١٦) في حاشية الأصل: لعله ما الفرق.

(٢١٧) هـ: بعد.

(٢١٨) في الأصل و ظ: قلت إن.

(٢١٩) في الأصل: في.

(٢٢٠) في الأصل: للمعنى.

(٢٢١) ظ: بمنزلة أقدم. هـ: لمنزلة أقدم.

(٢٢٢) ت: فهو.

(٢٢٣) في الأصل: خبره.

(٢٢٤) ظ هـ: يكون.



له عمومٌ اشتغال. لكن هل هو موضوع للذات المخصوص أو القدر<sup>(٢٢٥)</sup> المشترك؟ قلت: الظاهر أنه موضوع للذات وضماً واحداً، بملاحظة ذلك القدر المشترك. فلا يكون مشتركاً. فقس على هذا [حال]<sup>(٢٢٦)</sup> أسماء الإشارات<sup>(٢٢٧)</sup> والمضمرات.

نحو «قام أبوه» في قولنا<sup>(٢٢٨)</sup>: جاء<sup>(٢٢٩)</sup> — وفي بعض النسخ: «جاءني»، لكن الأول أولى، لخلوه عن اشتغال الزائد على قدر الحاجة — الذي قام أبوه.

فإن قلت: قولك: «الذي قام أبوه» كاف في التمثيل. فلا حاجة إلى الإطناب. قلت: إن الغرض من التمثيل التوضيح. وهو إنما يتم بمثل هذا الإطناب. ألا ترى أنه لو ترك «جاء» في المثال المذكور لم يكن للموصول ولا للصلة محل من الإعراب، لفقدان المقتضي له، وحين<sup>(٢٣٠)</sup> جاء «جاء» فيه انسحب معناه في الموصول وحده؟ وذلك هو السبب في أن الموصول له إعراب محلاً، دون الصلة. ولهذا ظهر<sup>(٢٣١)</sup> الإعراب في اسم الفاعل، في قولك: «جاء القائم» مثلاً، وإن كان جملة<sup>(٢٣٢)</sup> في التقدير.

فألذي: اسم موصول مرفوع المحل وحده، على أنه فاعل<sup>(٢٣٣)</sup>، والصلة — أعني: قام أبوه — جملة لا محل لها من الإعراب، بدليل ظهوره في نفس الموصول،

---

(٢٢٥) ظ ت: أو للقدر.

(٢٢٦) من ظ وه.

(٢٢٧) ت ه: الإشارة.

(٢٢٨) ت: قولك.

(٢٢٩) ح: جاءني.

(٢٣٠) ظ: وحتى.

(٢٣١) في الأصل: أظهر.

(٢٣٢) انظر شرح المفصل ٣: ١٥٠، وقطر الندى ص ١١١. والتصريح ١: ١٤١-١٤٢ ومجالس.

العلماء ص ٣٤٩ والأشعري ٣: ١٢٨ وإعراب الجمل ص ٢٦٠.

(٢٣٣) ت: على الفاعلية.

في نحو: ليقم أيهم في الدار، ولاكرم أيهم عندك، وامرر بأيهم هو<sup>(٢٣٦)</sup> أفضل. قال الشاعر<sup>(٢٣٧)</sup>:

• نحن اللذون صبّحوا الصباحا.

وفي التنزيل<sup>(٢٣٨)</sup>: (ربنا أرينا للذين أضلانا).

فقولهم: «الموصول مع صلته في محل الرفع» مثلاً لا يخلو عن المسامحة، ويقع كثيراً. وسببها هو الأمن من<sup>(٢٣٩)</sup> الالتباس، لظهور المراد. ومن قال: إن مراد الشيخ أن الصلة وحدها ليس لها محل من الإعراب. وأن الموصول مع صلته له محل منه، إجراء لكلامه في طريقة القوم، فقد خفي عليه ما قصده من التحقيق، مع الإيماء إلى أن سبيلهم في أمثال هذا سبيل التسامح<sup>(٢٤٠)</sup>. لا يغفى عليك أن الميسور لا يسقط بالمعسور، لما<sup>(٢٤١)</sup> أن الحرف الموصول قد تحقق<sup>(٢٤٢)</sup> فيه المانع—وهو<sup>(٢٤٣)</sup> عدم صلاحيته<sup>(٢٤٤)</sup> للإعراب—بخلاف الاسم الموصول.

أو صلة لحرف موصول<sup>(٢٤٥)</sup>. وأو: حرف عطف<sup>(٢٤٦)</sup> لأحد الشيئين. فهي<sup>(٢٤٧)</sup> ههنا للتقسيم والتنويع<sup>(٢٤٨)</sup>، على سبيل الانفصال الحقيقي. فالحرف الموصول

(٢٣٤) سقطت م ت.

(٢٣٥) أبو حرب الأعمش. النوادر ص ٤٧ والعيني ٤٢٦: ١ والخزاعة ٢: ٥٠٦. ت: الذين.

(٢٣٦) الآية ٢٩ من فصلت.

(٢٣٧) في الأصل و ظ: ه عن ه. ه: على.

(٢٣٨) ظ: الناصح.

(٢٣٩) ت: بما.

(٢٤٠) في الأصل: ه يغفى ه. ظ ت: يحقق.

(٢٤١) في الأصل: وقد.

(٢٤٢) في الأصل: صلاحيته.

(٢٤٣) تحتها في ه: مسؤول مع صلته بمصدر.

(٢٤٤) ت: للعطف.

(٢٤٥) ه: فهو.

(٢٤٦) ه: والتفريع ه. وانظر ١٧٨.

هو مع ما يليه في معنى المصدر، ولم يحتج إلى عائد.

فإن قلت: ما من حرف إلا وهو يشتمل على الاتصال بأمر<sup>(٢٤٧)</sup>، وهو لم يحتج إلى عائد. فما السبب في التعرض لصلة بعض الحروف، دون صلة بعضها؟ وأما كون كليهما في قوة المصدر فقليل الجدوى، لا يصلح لأن<sup>(٢٤٨)</sup> يكون سبباً لذلك التعرض. قلت: السر فيه أن الشيخ قد قصد بيان الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وكان ذلك مطرداً في صلة بعض الحروف دون بعضها<sup>(٢٤٩)</sup>.

نحو «قمت» في قولك: عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتُ. قوله: أي: من قيامك تفسير لقوله: مِمَّا قُمْتُ. إنما احتيج إليه، لبيان ما يرجع إليه معناه وإن كان ذلك المعنى بيّناً في نفسه. يعني أن «ما» حرف مصدري، جعل الجملة في معنى المصدر، كما أن «أن» في قولك: «أعجبني أن قمت» حرف مصدري، جعلها في معناه.

وأما الفاء في قوله: «فما قمت»<sup>(٢٥٠)</sup> فهي فاء جواب «أما»<sup>(٢٥١)</sup> محذوف. وكان حقها أن تكون في الخبر، كما في قولك: أما زيد فمطلق. لكنّها أعيدت إلى مقامها الأصلي، لانتفاء المانع. وهو اجتماع حرفي الشرط والجزاء، مع وجود المقتضي. التقدير: أما «ما قمت»<sup>(٢٥٢)</sup>، أي: الموصول مع صلته، فهو في محلّ الجرّ بـ «من»<sup>(٢٥٣)</sup>. وقع في بضع النسخ ههنا: «فما وقمت» بحرف العطف. وهذا<sup>(٢٥٤)</sup> وإن كان صحيحاً لكنّ الأول أحسن.

الحاصل<sup>(٢٥٥)</sup> أن الموصول إذا كان حرفاً يكون له مع صلته معاً<sup>(٢٥٦)</sup> محلّ من

(٢٤٧) ت: باسم.

(٢٤٨) في الأصل: أن.

(٢٤٩) ت: بعض.

(٢٥٠) في المطبوعات: فما وقمت.

(٢٥١) سقطت من ت.

(٢٥٢) سقطت الواو قبلها من الأصل، وسقط «وهذا» من ظ.

(٢٥٣) ت: «فالحاصل». ه: «والحاصل».

(٢٥٤) ت: يكون مع صلته.



الإعراب، لا يكون للموصول وحده، ولا للصلة وحدها. أما الموصول فلاّنه حرف، فلا يتصور فيه الإعراب أصلاً، لا لفظاً ولا تقديرأ ولا محلاً.

وأما<sup>(٢٥٥)</sup> الصلة — وهي جملة: «قمت»، وحدها، أي: بلا اعتبار الموصول معها — فلا محل لها، من الإعراب. فصلة الاسم الموصول لا بد أن تشمل<sup>(٢٥٦)</sup> على ضميره، بخلاف صلة الحرف الموصول. فأتضح الفرق بينهما، بحسب الصلة، وبحسب الموصول أيضاً.

هذا. فالتحقيق أن مظنة الأفراد في صلة الحرف الموصول تقتضي<sup>(٢٥٧)</sup> أن يكون الإعراب المحلّي لصلته<sup>(٢٥٨)</sup> وحدها. وإلا لما<sup>(٢٥٩)</sup> صَحَّ إعراب محلّي جملة من الجمل أصلاً. فعُد صلة الحرف الموصول من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب منظور فيه.

### [الجملة الاعتراضية]

الجملة الثالثة، من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، المَعْرِضَةُ. يقال: اعترضتُ الشهر<sup>(٢٦٠)</sup>، إذا ابتدأته من غير أوله. فالجملة المعترضة عند النحويين هي الجملة التي لا محل لها من الإعراب، تأتي بين شيئين<sup>(٢٦١)</sup>، لإفادة الكلام

(٢٥٥) هـ: فأما.

(٢٥٦) في الأصل و ظ: يشتمل.

(٢٥٧) في الأصل و ت و هـ: يقتضي.

(٢٥٨) ت: «صلة الحرف». وانظر المتصف للشمني ١٣٢: ٢ والدسوقي ٦٥: ٢ والتصرغ ١:

١٤٢.

(٢٥٩) كذا. وانظر ١١٦ أ.

(٢٦٠) في الأصل: الشيء.

(٢٦١) هـ ع ح: «الشيئين». وزاد بعدها في م: إما للتسديد أو التبيين.

تقوية أو بياناً<sup>(٢٦٢)</sup> وتحسيناً. وإنما<sup>(٢٦٣)</sup> اختار الشَّيْثَيْن، ليتناول<sup>(٢٦٤)</sup> المعارضة بين  
جملتين، وبين مفردين<sup>(٢٦٥)</sup>.

فإن قلت: هذا التعريف صادق على صلة الاسم الموصول، في قولك: «الذي  
مضى»<sup>(٢٦٦)</sup> أمس زيد، مع أنها ليست اعتراضية. قلت: إن الصلة إنما جيء بها  
لأجل الصحة، والاعتراضية جيئت للفائدة الزائدة. حتى لو لم يؤت بها لكان الكلام  
معتبراً بدونها. فلذلك شابهت الموصولات الحروف فُنيِت، وإن كان بينهما فرق يُدرك  
بالتدقيق<sup>(٢٦٧)</sup>.

نحو جملة معترضة بين القسم وجوابه، في قوله تعالى<sup>(٢٦٨)</sup>: (فلا أقسم) قيل:  
معناه: فأقسم. فتكون «لا»<sup>(٢٦٩)</sup> صلة للتأكيد، كما في قوله، تعالى: (لعلَّ  
يَعْلَمَ)<sup>(٢٧٠)</sup>. وقيل: فلأننا<sup>(٢٧١)</sup> أقسم. فحذف المبتدأ — وهو «أنا»<sup>(٢٧٢)</sup> — وأشبع فتحة  
لام الابتداء. فتكون الألف فيها ألف إشباع<sup>(٢٧٣)</sup>، كما وقع في قول الشاعر<sup>(٢٧٤)</sup>:

أخوك أخو مُكاشرة، وضحك، وحيّاك الإله، فكيف أنت؟

(٢٦٢) هـ: أو إثباتاً.

(٢٦٣) سقطت الواو مما عدا ت.

(٢٦٤) ت هـ: لتناول.

(٢٦٥) هـ: بين الجملتين وبين المفردين.

(٢٦٦) في الأصل و ظ و هـ: معنا.

(٢٦٧) هـ: بالتحقيق.

(٢٦٨) الآيات ٧٥—٧٧ من الواقعة: «فلا أقسم بمواقع النجوم — وإِنَّه لَنفَسٍم، لو  
تَعْلَمُونَ، عَظِيمٍ — إِنَّه لَأَقْرَانٌ كَرِيمٍ».

(٢٦٩) ظ هـ: «فيكون لا». ت: «فيكون». وانظر الكشاف ٤: ٣٧٣.

(٢٧٠) الآية ٢٩ من الحديد. ظ: تعلم.

(٢٧١) في الأصل: فلا أنا.

(٢٧٢) سقط الاعتراض من ت.

(٢٧٣) هـ: فيكون الألف فيها للإشباع.

(٢٧٤) الإنصاف ص ٦٨٣. والمكاشرة: المباشرة.

وقرأ الحسن<sup>(٢٧٥)</sup> : « فلا قسم » . وقيل : فلا : ردّ لكلام يُخالف المقسم<sup>(٢٧٦)</sup> عليه . فيكون  
« أقسم » تأكيداً<sup>(٢٧٧)</sup> له بعد الردّ .

(بمواقع النجوم) : بمغاريها . لما في غروبها من زوال أثرها ، والدلالة على  
وجود مؤثر لا يزول تأثيره ، ولأنه وقت قيام المتجهدين<sup>(٢٧٨)</sup> من عباده الصالحين . وقيل :  
بمنازلها<sup>(٢٧٩)</sup> ومجاريها . لأنّ في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدليل على عظيم<sup>(٢٨٠)</sup>  
القدرة والحكمة . وقيل : النجوم : نجوم<sup>(٢٨١)</sup> القرآن ، ومواقعها : أوقات نزولها . وقرأ  
الكسائي : « بموقع النجوم »<sup>(٢٨٢)</sup> .

ب ٣٨

الآية : هي منصوبة على المفعولية ، عاملها محذوف وهو اقرأ ، مثل قولك :  
الحديث ، والبيت . احتيج إلى مثل ذلك لتسمي الكلام ، وتصوير المرام . فكأنه قال : اقرأ  
باقي الكلام . وهو قوله ، تعالى : ( — وإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ ، عَظِيمٌ — إِنَّهُ لَقُرْآنٌ  
كَرِيمٌ ) .

فبذلك أشار أولاً إلى المقصود إجمالاً ، ثم شرع في التفصيل بقوله :  
« وذلك » ، إشارة إلى بيان وقوع الجملة المعترضة بين القسم وجوابه ، وبيان وقوع  
الاعتراض الآخر<sup>(٢٨٣)</sup> في أثناء تلك المعترضة ، لأنّ قوله ، تعالى — هو فعل ماضٍ ،

---

( ٢٧٥ ) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري . إمام زمانه علماً وعملاً . توفي سنة ١١٠ . غاية النهاية ١ :  
٢٣٥ .

( ٢٧٦ ) ط : « يخالف المقسم » . ت : يخالف للقسم .

( ٢٧٧ ) في الأصل : « فيكون أقسم تأكيداً » . ط : فيكون تأكيداً .

( ٢٧٨ ) ت : المجتهدين .

( ٢٧٩ ) ط : منازلها .

( ٢٨٠ ) هـ : عظم .

( ٢٨١ ) نجوم القرآن مفرداً نجم . وهو ما ينزل منه دفعات في أوقات معلومة . ت : وقيل ويعمل النجوم  
نجوم .

( ٢٨٢ ) النشر ٢ : ٣٨٣ .

( ٢٨٣ ) سقطت من ت .



فاعله مستتر فيه، لا محل لها<sup>(٢٨٤)</sup> من الإعراب. فيكون اعتراضاً بين القول ومقوله. وقيل: لأنه حال — : «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ، جَوَابُ «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ». أي: هذا<sup>(٢٨٥)</sup> المحكي جواب القسم، وما — وهو قوله<sup>(٢٨٦)</sup>: «وإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» — يَنْتَهُمَا، أي: بين القسم وجوابه، اعتراضٌ أي: قول معترض.

فائدة العدول التفتُّن والمبالغة، وفائدة الاعتراض استعظام القسم الذي هو منشأ لعظم المُقسَم به، بحيث يكون ذريعة إلى زيادة تأكيد المُقسَم عليه، كتصريح القسم<sup>(٢٨٧)</sup>.

وأما توصيفه بقوله: لا مَحَلُّ لَهُ<sup>(٢٨٨)</sup> من الإعراب، فمن قبيل التوصيف على سبيل التفسير، لا على طريق التخصيص، كقولك: الجسم الطويل العريض العميق، وكقول الشاعر<sup>(٢٨٩)</sup>:

الْأَلَمِيُّ الَّذِي يَظُنُّ لَكَ — ظَنًّا، كَأَن قَدْ رَأَى، وَقَدْ سَمِعَا  
مع أنه لا يخلو عن الإشارة الدقيقة إلى أن الواو في قوله: «وإِنَّهُ لَقَسَمٌ» ليست للحال، وإن كان الوهم يتبادر إليها، بل للاعتراض<sup>(٢٩٠)</sup> بمنزلة الفاء، في قول الشاعر<sup>(٢٩١)</sup>:  
فَاعْلَمْ، فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ، أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا

(٢٨٤) يريد جملة «تعالى». ت هـ: له.

(٢٨٥) سقطت من ظ و ت.

(٢٨٦) زاد هنا في هـ: تعالى.

(٢٨٧) هـ: كصرخ القسم عليه.

(٢٨٨) ع ح: لها.

(٢٨٩) أوس بن حجر. ديوانه ص ٥٣ والخصائص ٢: ١١٢ ومعاهد التنصيص ١: ١٤٥. والألمى: الداهي الذي يتظنى الأمور فلا يخطئ. وفي النسخ: «يظن بك». ظ: كما قد رأى.

(٢٩٠) في الأصل وظ: الاعتراض.

(٢٩١) المغني ص ٤٤٥ وشرح ابن عقيل ١: ١٤٧ ومعاهد التنصيص ١: ١٢٨ والعيني ٢: ٣١٣. والشاهد في قوله: فعلم..

ففي ذلك التّوصيف دلالة على ما قصده، في تفتّن<sup>(٢٩٢)</sup> العبارة، من دفع الاحتمال<sup>(٢٩٣)</sup>.

وأما السّبب في عدم الإعراب في محله فإنّ جملة الاعتراض لم تقع هنا<sup>(٢٩٤)</sup> مقام مفرد، بناء على أنّ القسم تأكيد المُقسّم عليه، فيوجد بينهما اتّصال تامّ، فلا يصلح لمقامه. وكلّ جملة لم تقع مقامه لا يكون لها محلّ من الإعراب. ١٣٩

ثمّ<sup>(٢٩٥)</sup> لما فرغ من<sup>(٢٩٦)</sup> تمثّل الاعتراض الواقع بين القسم والجواب، وكان ذلك مشتملاً على اعتراض آخر فيه بين الموصوف والصفة، أراد أن يُبينه تمهيداً لما سيأتي<sup>(٢٩٧)</sup>، من بحث<sup>(٢٩٨)</sup> جواز الاعتراض بأكثر من جملة، ومن توجه النظر على كلام الزمخشري<sup>(٢٩٩)</sup>، فلهذا خصّص المثال بهذه الآية فقال: وفي أثناء هذا الاعتراض — وهو قوله: «وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم» — اعتراض آخر أي: قول معترض غير الاعتراض الأوّل. وهو، أي: الاعتراض الآخر، قوله: لو تعلمون.

نبّه على تغاير هذا الاعتراض للاعتراض<sup>(٣٠٠)</sup> الأوّل، لجواز الخفاء على ذهن<sup>(٣٠١)</sup> المبتدئ، بقوله: فإِنَّهُ، أي: الاعتراض الآخر، مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ، كما أنّ الاعتراض الأوّل اعتراض بين القسم والجواب. وهما، أي: الموصوف والصفة، قَسَمَ وَعَظِيمٌ<sup>(٣٠٢)</sup>. على سبيل التوزيع. نظيره قولك: هذا<sup>(٣٠٣)</sup> أسود وأبيض.

(٢٩٢) في الأصل: «في تفتّن». ظ: «من تعين». ت: في تعين.

(٢٩٣) ت: رفع الاحتمال.

(٢٩٤) في النسخ: فإنّ الاعتراض لم يقع هنا.

(٢٩٥) سقطت من ظ و ت.

(٢٩٦) ظ: عن.

(٢٩٧) انظر ٣٩ ب.

(٢٩٨) ه: من حيث.

(٢٩٩) كذا في الأصل و ظ. وسقطت من ت. فاللام الأولى في غير موضعها. والصواب:

«والاعتراض بالعطف، لأنّ المشاركة تكون بالواو لا باللام. لكأنه ضمن التغاير معنى المغايرة، فأورد اللام.

(٣٠٠) ت: نفس.

(٣٠١) ع: «لقسم عظيم». ه: ح: «لقسم وعظيم.

(٣٠٢) كذا بالإفراد مع أنّه نظير قوله «وهما» قبل. وانظر الصبان ١: ٢٢٢ — ٢٢٣.

الموصوف : قسم ، والصفة : عظيم . فيكون من قبيل اللَّف والنَّشر المرتَّب . وهذه الصِّفة قريبة من صفة الحال الموطئة<sup>(٣٠٣)</sup> ، في قوله : تعالى<sup>(٣٠٤)</sup> : ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ) .

أقسم : فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وهو أنا ، والباء<sup>(٣٠٥)</sup> : حرف الجر من حروف القسم ، ومواقع<sup>(٣٠٦)</sup> : مجرور بها مضاف إلى النجوم . والجار مع المجرور متعلق بـ « أقسم » . والواو : واو الاعتراض ، ليست للعطف ، وإن قال بها بعض من شرح هذا الكتاب من غير روية ، وإن : حرف من الحروف المشبهة ، اسمها الضمير المنصوب المتصل بها ، العائد إلى القسم المدلول عليه بقوله « لا أقسم » على طريقة قوله<sup>(٣٠٧)</sup> : ( اَعِدُّلُوا . هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ) ، اللام : لام الابتداء<sup>(٣٠٨)</sup> ، خبرها<sup>(٣٠٩)</sup> : قسم ، لو تعلمون : فعل مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب ، لأنها معترضة ، عظيم : صفة « قسم » ، وإن : حرف منها أيضاً ، اسمها ضمير متصل بها ، عائد إلى القرآن<sup>(٣١٠)</sup> ، وإن لم يكن مذكوراً لفظاً<sup>(٣١١)</sup> ، لكنّه في حكم المذكور ، فإن الكلام مسوق لشأنه ، واللام : لام الابتداء أيضاً ، خبرها : قرآن ، كريم : صفته . فالجموع جملة اسمية جواب القسم ، لا محل لها من الإعراب ، كما أن جملة القسم جملة فعلية ، لا محل لها ٣٩ ب منه .

اتَّفَق النَّحَاة على أن الاعتراض ، بين شيئين<sup>(٣١٢)</sup> ، بجملة واحدة واقع ، واختلفوا في الاعتراض بأكثر من جملة واحدة ، بأنه هل يصحّ أو لا ؟ لكن الحق أنه يجوزُ الاعتراضُ ، أي : يثبت الاعتراض في الاستعمال ثبوتاً راجحاً ، بقول أكثر<sup>(٣١٣)</sup> من جملة

(٣٠٣) الحال الموطئة هي الجامدة الموصوفة . فهي توطئة لذكر صفتها بعدها .

(٣٠٤) الآية ٢ من يوسف .

(٣٠٥) سقطت الواو من النسخ .

(٣٠٦) الآية ٨ من المائدة . وزاد هنا في هـ : تعالى .

(٣٠٧) هـ : الابتدائية .

(٣٠٨) ت : خبره .

(٣٠٩) ت : قرآن .

(٣١٠) ت : مذكور اللفظ .

(٣١١) هـ : « الشَّيْئَيْنِ » بالتعريف هنا وفيما يلي .

(٣١٢) في الأصل : « بقول بأكثر » . هـ : بقول ويجوز بأكثر .

واحدة . فَعَلِمَ من هذا أَنَّ المراد هو الجوازُ بحسب الوقوع ، بمعنى أَنَّهُ يثبت ويُعتدُّ به ، لا الجوازُ بحسب تساوي الطرفين . فَإِنَّهُ لا يُناسب المباحث العريضة .

وقد أجاز الزمخشري<sup>(٣١٣)</sup> ، في سورة الأعراف<sup>(٣١٤)</sup> ، الاعتراض بأكثر من جملة واحدة — وقال ابن مالك<sup>(٣١٥)</sup> في بيانه<sup>(٣١٦)</sup> : هذا الاعتراض بكلام<sup>(٣١٧)</sup> يتضمَّن سبع جمل — خلافاً للفارسي<sup>(٣١٨)</sup> أي : مخالفاً<sup>(٣١٩)</sup> لمذهب الشيعة ، وإن كان مردوداً بالوقوع<sup>(٣٢٠)</sup> ، لأنَّ قوله<sup>(٣٢١)</sup> : ( إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ، وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ) جملتان معترضتان ، وقعتا بين المبيِّن — وهو قوله : ( فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ) — وبين البيان . وهو قوله : ( نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ) .

يعني أن المأتي الذي أمركم به هو مكان الحرث ، لأنَّ الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل ، لا قضاء<sup>(٣٢٢)</sup> الشهوة . فلا تأتوهنَّ<sup>(٣٢٣)</sup> إلا من حيث يتأتَّى منه هذا الغرض . وأما النكتة في هذا الاعتراض الترغيب<sup>(٣٢٤)</sup> فيما أمروا به ، والتنفير عما نهوا عنه .

(٣١٣) الكشف ٢ : ١٠٥ .

(٣١٤) الآيات ٩٥ — ٩٧ : ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ ، حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا : ثَدَّ مِنْ أَبَاءِنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ . فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ . وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . وَلَكِنْ كَذَّبُوا ، فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ . أَفَأَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَانًا وَهُمْ نَائِمُونَ ؟ وَانْظُرْ إِعْرَابَ الْجُمَلِ ص ١٦ — ١٧ و ٦٧ — ٦٨ .

(٣١٥) المغني ص ٤١٩ .

(٣١٦) في الأصل : بيان .

(٣١٧) ت : هذا اعتراض الكلام .

(٣١٨) المغني ص ٤٤٠ . وانظر الخصائص ١ : ٢٢٧ — ٢٢٨ .

(٣١٩) في الأصل : خلافاً .

(٣٢٠) سقط « خلافاً ... لوقوع » من ظ هنا وجاء فيها بعد « عما نهوا عنه » .

(٣٢١) الآيات ٢٢٢ — ٢٢٣ من البقرة .

(٣٢٢) ت : لا إفضاء .

(٣٢٣) في الأصل : ولا تأتوهن .

(٣٢٤) كذا : بحذف الفاء .



خِلَافاً<sup>(٣٢٥)</sup> لِأَيِّ عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، حَيْثُ قَالَ، فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣٢٦)</sup>:

أَرَانِي، وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ آيَةً لِنَفْسِي، قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ

: إِنَّ «آيَةً» لَا تَنْتَصِبُ بِـ «أُوبِتُ»، لَكِنَّا يُلْزَمُ الْإِعْتِرَاضُ بِجَمَلَتَيْنِ، وَانْتِصَابُهَا بِاسْمٍ «لَا»  
أَي: وَلَا أَكْفِرُ اللَّهَ<sup>(٣٢٧)</sup> رَحْمَةً لِنَفْسِي. يُقَالُ: أُوبِتُ<sup>(٣٢٨)</sup> آيَةً بِمَعْنَى: رَحْمَةً<sup>(٣٢٩)</sup> رَحْمَةً. وَكُلُّ  
مَقَامٍ يَرَى فِيهِ الْإِعْتِرَاضُ بِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ فَهُوَ يَتَكَلَّفُ<sup>(٣٣٠)</sup> فِيهِ بِتَأْوِيلٍ. لَكِنِ الْأَصْلُ  
عَدَمُهُ، عِنْدَ تَمَامِ الْمَقْصُودِ.

وَحِينَ فَرَغَ مِنْ<sup>(٣٣١)</sup> بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ النَّحَاةِ، أَرَادَ أَنْ يَشْرَعَ فِي بَيَانِ مَخَالَفَةِ  
الزُّمَخْشَرِيِّ<sup>(٣٣٢)</sup>، فِي الْإِعْتِرَاضِ فِي الشَّاهِدِ، مَعَ الْإِيمَاءِ إِلَى الرَّدِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: وَلَيْسَ  
مِنْهُ<sup>(٣٣٣)</sup> هَذِهِ الْآيَةُ، أَي: لَيْسَ الْإِعْتِرَاضُ فِيهَا مِنْ قَبِيلِ جَوَازِ الْإِعْتِرَاضِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ،  
بِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ كَانَ الذَّهْنُ يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ. فَإِنَّ الْإِعْتِرَاضِينَ الْوَاقِعِينَ فِيهَا  
أَحَدُهُمَا وَاقِعٌ بَيْنَ الْقِسْمِ وَجَوَابِهِ، كَمَا أَنَّ الْآخَرَ وَاقِعٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ. فَيَكُونُ كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاقِعاً عَلَى حِدَةٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَلَا يَكُونَانِ<sup>(٣٣٤)</sup> كِلَاهُمَا وَاقِعِينَ مَعاً<sup>(٣٣٥)</sup> بَيْنَ  
شَيْئَيْنِ بَعَيْنِهِمَا<sup>(٣٣٦)</sup>، كَالْقِسْمِ وَجَوَابِهِ.

(٣٢٥) سَقَطَتْ مِنْ ت. وَسَقَطَ «لَأَنَّ قَوْلَهُ... نَهَا عَنْهُ» مِنْ هـ. وَزَادَ فِي ظ مَا سَقَطَ قَبْلَ.

(٣٢٦) الْخَصَائِرُ ١: ٣٢٧-٣٢٨ وَالْمَغْنِي ص ٤٤٠ وَدِيَوَانُ الْمُفَضَّلِيَّاتِ ص ٨٠٥ وَالْمَجْمَعُ ١: ١٤٧  
وَالدَّرَرُ ١: ١٢٧. وَالرَّوَايَةُ: «غَيْرُ مُنِيلٍ» أَي: غَيْرُ مَرهُوقٍ وَلَا مُعْجَلٍ. انْظُرِ اللِّسَانَ وَالتَّاجَ  
(نَمَل) وَدِيَوَانَ كَثِيرِ عِزَّةٍ ص ١١٢ وَ ٥٠٨.

(٣٢٧) هـ: وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ.

(٣٢٨) كَذَا، عَلَى مَخَالَفَةِ الْمُفَسِّرِ لِلْمُفَسِّرِ فِي لِحَاقِ الضَّمْرِ. وَفِي الْمَغْنِيِّ: أُوبِتَ لَهُ...

(٣٢٩) ظ: «مَكْلَفٌ». ت: مُتَكَلَّفٌ.

(٣٣٠) فِي النِّسْخِ: عَنْ.

(٣٣١) انْظُرِ الْكَشَافَ ٤: ٣٧٣ وَ ١: ٢٧٣.

(٣٣٢) ت: «مِنْ». وَسَقَطَ «وَلَيْسَ مِنْهُ هَذِهِ الْآيَةُ» مِنْ ع وَح. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ بَعْدَ «خِلَافاً»  
لِلزُّمَخْشَرِيِّ.

(٣٣٣) ت: فَلَا يَكُونُ.

(٣٣٤) سَقَطَتْ مِنْ ت.

(٣٣٥) هـ: «بَعَيْنِهِمَا». وَالتَّشْبِيهُ فِيهَا خِلَافٌ. انْظُرِ الْمَجْمَعُ ٢: ١٢٢.

فإن قلت : الاعتراض الواقع في أثناء الاعتراض بين شيئين واقع بينهما بالواسطة ، فيكونان ممّا نحن فيه . قلتُ : سلّمنا أنه واقع بينهما في الجملة . ولكن لا يُسمّى مثل ذلك اعتراضاً في الاصطلاح . وإنما يُسمّى بذلك ، أن لو حصل له اتصال بهما أو بأحدهما معنًى .

خِلافاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ ، حيث قال ، في تفسير سورة آل عمران ، في قوله تعالى <sup>(٣٣٦)</sup> : ( رَبِّ ، إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى - وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ) <sup>(٣٣٧)</sup> : فإن قلت : علامَ عطف قوله « وإني » <sup>(٣٣٨)</sup> سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ؟ قلتُ : هو معطوف على قوله : « إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، وما بينهما جملتان معترضتان ، كقوله : « وإنه لقسم ، لو تعلمون ، عظيم » .

فهم المصنّف من هذا القول أنّ الزَّمْخَشَرِيَّ اعتبر الاعتراض بين قوله : « فلا أقسم بمواقع النجوم » وبين قوله : « إنه لقرآن كريم » اعتراضاً بأكثر من جملة واحدة ، كما اعتبر الاعتراض بين قوله : « إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » وبين قوله : « وإني » <sup>(٣٣٨)</sup> سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ اعتراضاً بأكثر من جملة ، فقال <sup>(٣٣٩)</sup> : « وفي التنزيل نظر » .

حاصله أنّ الاعتراض في قوله : « فلا أقسم بمواقع النجوم » الآية اعتراضان ، كلّ منهما واقع بين شيئين على حدة بجملة ، لا اعتراض <sup>(٣٤٠)</sup> [ يكون ] بين الشيئين المعنيين بجملتين معاً ، بخلاف الاعتراض الواقع في قوله : « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى » الآية .

---

(٣٣٦) الآية ٣٦ .

(٣٣٧) الكشف ١ : ٢٧٣ . وفي النقل تصرف .

(٣٣٨) سقطت الواو من ت .

(٣٣٩) سقطت من النسخ .

(٣٤٠) المغني ص ٤٤٠ .

(٣٤١) ظ ت : « الاعتراض » . والزيادة من ت و هـ .

فإنه<sup>(٣٩٩)</sup> اعتراض واقع<sup>(٣٩٧)</sup> بين الشيئين — وهما المعطوف والمعطوف عليه<sup>(٣٩٦)</sup> —  
بجملتين : إحداهما قوله : « والله أعلم بما وضعت » ، والأخرى قوله : « وليس الذكر  
كالأنثى » . فلا يصح التنظير ، لانتفاء وجه الشبه .

والجواب<sup>(٣٩٨)</sup> عنه أن وجه الشبه ، في قول الزمخشري : « وما بينهما جملتان  
معتزتان ، كقوله<sup>(٣٩٥)</sup> : وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » ، تعدد جملة الاعتراض مطلقاً ،  
سواء كانتا<sup>(٣٩٦)</sup> بين شيئين معاً ، أو كانت كل واحدة منهما بينهما<sup>(٣٩٧)</sup> على حدة ، كما  
هو الظاهر ، لا كون الاعتراض بين الشيئين المعنيين بجملتين<sup>(٣٩٨)</sup> معاً . فإنه خفي .

يقوي هذا الجواب أن الزمخشري قال ، في تفسير سورة الواقعة<sup>(٣٩٩)</sup> : « قوله : وإنه  
لقسم لو تعلمون عظيم ، اعتراض بين القسم وجوابه ، وقوله : لو تعلمون ، اعتراض بين  
الموصوف والصفة » . فلا يكون مخالفاً في هذا الاعتراض للجمهور ، كما ترى .

ومن أجاب عنه ، بأنه لا إشكال في كلام الزمخشري ، بناء على أن الجملتين قد  
تحققتا ههنا أيضاً<sup>(٣٩٠)</sup> ، غاية ما في الباب أن إحداهما جملة اسمية كبرى ، والأخرى  
جملة فعلية في ضمن تلك الكبرى ، فقد خفي عليه شيان : مناط الإشكال ، وتحرير  
محل البحث .

### [ الجملة التفسيرية ]

الجملة الرابعة ، من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، التفسيرية ، أي :

(٣٩٢) سقطت من النسخ .

(٣٩٣) ظ : المعطوف عليه والمعطوف .

(٣٩٤) في النسخ : فالجواب .

(٣٩٥) زاد هنا في هـ : تعالى .

(٣٩٦) ظ : « كانا » . ت : كانت .

(٣٩٧) سقطت من الأصل وظ .

(٣٩٨) هـ : جملتين .

(٣٩٩) الكشف ٤ : ٣٧٣ . وفي النقل تصرف .

(٣٥٠) سقطت من ت .



المفسرة . وهي الكاشفة ، أي : الجملة التي تُبين ، لَحَقِيقَةٍ<sup>(٣٥١)</sup> بإزالة إجمالها . اللام فيها للتقوية<sup>(٣٥٢)</sup> ، كالباء في قوله ، تعالى<sup>(٣٥٣)</sup> : ( وَهَزَيَ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ ) . لا سيما أن اسم الفاعل ليس كالفعل ، في العمل .

فاحترز بها عن صلة الموصول — فإنها ، وإن كانت مبيّنة للموصول ، لكنها<sup>(٣٥٤)</sup> لا تُبين حقيقته<sup>(٣٥٥)</sup> . بل تُشير إليها بحال من أحوالها . فمعلوم أن الإشارة ليست كالتفسير — وعن المعارضة ، وعن غيرهما ، من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب .

فإن قلت : لا شك أن الجملة المعارضة قد تجيء للبيان ، فيجوز أن تكون كاشفة لحقيقة ما تليه . قلت : البيان الحاصل من الاعتراض لا يكون بيان الحقيقة . وإلا فلا يُتصور الاعتراض حقيقة .

فإن قلت : هذا التعريف حدّ . فلا بدّ من ذكر<sup>(٣٥٦)</sup> الجنس — وهو الجملة — بناء على أن الجنس لا يُحذف فيه . قلت : لا يُسلم أن هذا التعريف حدّ ، لجواز أن يكون رسماً<sup>(٣٥٧)</sup> . سلّمناه ، لكن لا يُسلم أنه حدّ تامّ<sup>(٣٥٨)</sup> . سلّمناه ، لكن لا يُسلم أن الجنس لا يُحذف فيه . وإنما يكون الحذف ممنوعاً فيه إذا كان مفوّتاً للمقصود .

١٤١

(٣٥١) ت : الحقيقة .

(٣٥٢) لام التقوية تزداد لتقوية عامل ضعيف ، بتأخره أو بتعديه إلى واحد ، أو بكونه فرعاً في العمل كالمصدر والمشتق . المغني ص ٢٣٩ والدسوقي ١ : ٢٢٨ .

(٣٥٣) الآية ٢٥ من مريم .

(٣٥٤) سقطت من ظ .

(٣٥٥) ت : حقيقة .

(٣٥٦) هـ : معرفة .

(٣٥٧) الرسم : قسم من التعريف يقابل الحدّ . وهو نوعان : تام وناقص . فالأول يتركب من الجنس

القريب والخاصة ، كقولنا : الإنسان حيوان ضاحك . والثاني يكون بالخاصة وحدها ، أو بها

وبالجنس البعيد ، أو بعرضيات تختص بجملة واحدة . التعريفات ص ١١٦ .

(٣٥٨) سقطت من ت .



وهنا غير مفوت، لانسباق ذهن كل أحد إليه. وقد أقيم الموصول في قوله:  
«الكاشفة» مقام الجنس. ولا يذهب عليك<sup>(٣٥٩)</sup> أن المحذوف غير المتروك<sup>(٣٦٠)</sup>.

ما: عبر به ليعم المفسر المفرد، والمفسر المركب، وليدفع قول من قال: إن  
المفرد لا يُفسر إلا بالمفرد، والمركب لا يُفسر إلا بالمركب، كما تشهد به الشواهد. ولكن  
خصّص التعريف بجملة<sup>(٣٦١)</sup> مفسرة، لا محل لها من الإعراب، لأنه بصددها.

تلييه: فعل مضارع، فاعله مستتر فيه، عائد إلى «الكاشفة»، والضمير<sup>(٣٦٢)</sup>  
المنصوب المتصل به عائد إلى «ما». فالجملة صلة إن كان «ما» موصولاً، وصفة  
إن<sup>(٣٦٣)</sup> كان نكرة. مأخوذ من الولي<sup>(٣٦٤)</sup>. وهو القرب. يقال: كل ممّا يليك،  
أي: ممّا يُقاربك.

وفي بعض النسخ: «تلتته»<sup>(٣٦٥)</sup> على صيغة الماضي. فهو من: تلوّث الرجل  
أتلوه، إذا اتبعته<sup>(٣٦٦)</sup>. ومنه قولهم: المقدم والتالي. فلعل<sup>(٣٦٧)</sup> هذا أقرب.

ثم إن الجملة المخبر بها<sup>(٣٦٨)</sup> في قولك: «هو زيد قائم» جملة مفسرة، فيكون<sup>(٣٦٩)</sup>  
لها محل من الإعراب، لأنها خبر عن ضمير الشأن. فلا تكون ممّا هو بصدده.

---

(٣٥٩) سقطت من ظ و ت. ه: فلا يذهب عليك.

(٣٦٠) المحذوف: ما غاب لفظاً وبقي معنى، أي: ما أسقط لفظه للدليل يدل عليه، وأريد معناه نية  
وتقديراً. والمتروك: ما أسقط لفظاً ومعنى، فلا بقاء لمعناه ولا أثر له.

(٣٦١) ظ: الجملة.

(٣٦٢) ظ ت: والمضمر.

(٣٦٣) في النسخ: إذا.

(٣٦٤) ظ: الدنو.

(٣٦٥) ظ: تلاه.

(٣٦٦) ت: تبعته.

(٣٦٧) ه: ولعل.

(٣٦٨) سقط «المخبر بها» من ظ و ت.

(٣٦٩) في النسخ: يكون.

فاحترز عنها بقوله : وَلَيْسَتْ عُمْدَةً<sup>(٣٧٠)</sup> أي : تكون فضلة ، لا يُحتاج<sup>(٣٧١)</sup> إليها في إفادة المعنى المراد . بل احتيج إليها في إزالة الإجمال العارض للمفسر .

فإن قلت : ما السر في أن عرّف الجملة المفسرة ، دون غيرها ، وفي أنه أخر بيان فائدة هذا القيد عن بيان الأمثلة ، على ما وقع في بعض النسخ ، مع أن المناسب لبيانها مقام ذكر الحد ؟ قلت : لما وقع الخفاء في المفسرة ، دون غيرها ، أزاله بتعريفها . ثم لما<sup>(٣٧٢)</sup> كان يطول بحث بيان فائدة ذلك القيد ، بين الممثل والأمثلة ، مع أن بيان الأمثلة متعلق بالمقصود الأصلي ، أخره عنه . على أن التأخير أوقع في النفوس . فإن المحصول بعد الطلب أعز<sup>(٣٧٣)</sup> من المناسق<sup>(٣٧٤)</sup> بلا تعب . فلهذا قال الشاعر<sup>(٣٧٥)</sup> :

ثلاثة تُشرق الدنيا بيهجتها : شمس الضحى ، وأبو إسحاق ، والقمر

نحو قوله ، تعالى : « هل هذا إلا بشر مثلكم » ؟ في قوله تعالى<sup>(٣٧٦)</sup> : ( وأسرؤا النجوى ) .

فإن قلت : النجوى لا تكون إلا خفية . فما معنى قوله : « وأسرؤا النجوى » ؟ قلت : معناه بالغوا في إخفاء المسارة ، بحيث لا يفطن<sup>(٣٧٧)</sup> أحد لتناجيهم ومسارتهم ، لا تفصيلاً ولا إجمالاً ، ولا يعلم أنهم متناجون . ألا ترى أن اثنين يتساران ، فيعلم من حيث الإجمال أنهما<sup>(٣٧٨)</sup> يتساران ، وإن لم يعلم تفصيل ما يتساران به ؟

(٣٧٠) العمدة : ما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به . الجمع ١ : ٩٣ . وسقط « وليست عمدة » من ع و ح . هـ : فليست عمدة .

(٣٧١) ت : لا يحتاج .

(٣٧٢) سقطت من ظ .

(٣٧٣) ت : « أعزب » . وفي الحاشية : « له أعز » .

(٣٧٤) في الأصل : « المتناسى » . ت : المناسق إليه .

(٣٧٥) محمد بن وهيب يمدح المعتصم . معاهد التنصيص ١ : ٢١٥ والتلخيص ص ١٩٣ والعمدة ٢ :

١١٠ وزهر الآداب ص ٦٤٨ . وأبو إسحاق كنية المعتصم .

(٣٧٦) الآية ٣ من الأنبياء .

(٣٧٧) في الأصل و ظ و ت : لم يفطن .

(٣٧٨) ت : بأنهما .

أَسْرَ : فعل ، فاعله الواو ، العائد<sup>(٣٧٩)</sup> إلى الناس ، مفعوله : التَّجَوَّى .

(الَّذِينَ ظَلَمُوا) الَّذِينَ : اسم موصول صلته «ظلموا» ، الواو فيها عائد إليه .  
فالموصول مع الصلّة ، أو الموصول وحده ، مرفوع المحلّ على البدليّة من فاعل «أَسْرُوا» .  
وهو واو الضمير . وقيل : مرفوع على أنّه فاعل «أَسْرُوا» ، على تقدير أن يكون<sup>(٣٨٠)</sup> واو  
كواو : «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ» ، أو على أنّه مبتدأ خبره «أَسْرُوا التَّجَوَّى» ، أو على الذّم  
على أنّه خبر لمبتدأ<sup>(٣٨١)</sup> محذوف ، أو منصوب المحلّ على الذّم<sup>(٣٨٢)</sup> ، أو منصوب بـ  
«أَعْنِي» ، أو مجرور على أنّه صفة للناس المذكور .

(قُلْ) : حرف من حروف الاستفهام ، لكنها استعملت في معنى حرف  
التنفي ، (هَذَا) : إشارة إلى محمّد — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — (إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) ؟  
في المأكل والمشرب وسائر ما يحتاج إليه ، لاعتقادهم<sup>(٣٨٣)</sup> أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَلَكًا ،  
وَأَنَّ كُلَّ مَنْ ادَّعَى الرِّسَالَةَ مِنَ الْبَشَرِ وَجَاءَ بِالْمُعْجَزَةِ فَهُوَ سَاحِرٌ ، ومعجزته سحر .  
فلذلك قالوا<sup>(٣٨٤)</sup> : (أَفَتَأْتُونَ السُّحَرَ ، وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ) ؟ على سبيل الإنكار .

هذا : مرفوع المحلّ على أنّه مبتدأ ، خبره : بشر ، ومثلكم : صفة تُفيد فائدة  
الخبر في الحقيقة ، وإِلَّا : ألغيت<sup>(٣٨٥)</sup> عملها ، لوقوعها في كلام غير موجب غير تام . ١٤٢

فَجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِ ، أي : جملة «هل هذا إلّا بشر مثلكم» ؟ مع ما بعدها  
جملة لا محلّ لها من الإعراب ، لأنها مُفسّرة للتَّجَوَّى ، لما فيها من الإبهام . وكلّ

(٣٧٩) في الأصل و ظ : والعائد .

(٣٨٠) ت : تكون .

(٣٨١) في الأصل و هـ : خبر مبتدأ .

(٣٨٢) سقط «عل الذّم» من ت . وانظر الكشف ٣ : ٨٠ .

(٣٨٣) من أنوار التنزيل ص ٣٢٣ .

(٣٨٤) الآية ٣ من الأنبياء .

(٣٨٥) في الأصل وظ : «ألغيت» . هـ : «لغيت» .

جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب. أما الصغرى فقطعية<sup>(٣٨٦)</sup>. وأما الكبرى، وإن كانت ظنية<sup>(٣٨٧)</sup>، لكنها كافية في المباحث الاستقرائية<sup>(٣٨٨)</sup>.

فالحاصل أن الجملة المفسرة، من حيث هي مفسرة لا يكون المقصود منها إلا كشف الحقيقة، لا يتعلق بها شيء من المعاني الموجبة للإعراب. فكيف يكون لها محل منه؟ لكن لا يخفى عليك أن تحقق مظنة المفرد كاف في الإعراب المحلي، وأن كون المقصود الأصلي منها كشف الحقيقة لا يتنافى قصد تعلق معنى منها بها في الجملة، فضلاً عن التعلق.

ثم لما كان كون هذه الجملة منصوبة المحل على البدلية، على معنى: أسروا هذا الحديث، كما ذهب إليه الزمخشري<sup>(٣٨٩)</sup>، غير مرضي عنده أشار إليه بقوله: وقيل، على صيغة التمريض<sup>(٣٩٠)</sup> والتضعيف: هذه الجملة بدل منها<sup>(٣٩١)</sup> أي: من التجوى.

لكن كلام الزمخشري قوي، كما أشرنا إليه. فإن قلت: أي بدل من الأبدال؟ قلت: الظاهر أنه بدل الكل.

فإن قلت: قد صرحوا بأن الجملة لا تكون بدل الكل، بناء على أنه مقصود بالنسبة، والجملة<sup>(٣٩٢)</sup> غير مقصود<sup>(٣٩٣)</sup> بها. وإلا لما<sup>(٣٩٤)</sup> حصل الفرق بينهما وبين

---

(٣٨٦) القطعي: ما يكون يقينياً يتفي فيه احتمال آخر.

(٣٨٧) الظني: ما كان متردداً مترجحاً بين طرفي الاعتقاد غير الجازم. وقد يكون من قبيل المشكوك فيه ويختل وجهاً آخر.

(٣٨٨) الاستقرائي: ما بني على تتبع أكثر جزئيات الكل. وهو حكم ظني غير يقيني. فإذا كان التبع لجميع الجزئيات فالحكم الناتج عنه يقيني، وقد يسمى قياساً مقسماً. التعريفات ص ١٨ والكلبيات ١: ١٥٩.

(٣٨٩) الكشف ٣: ٨٠.

(٣٩٠) التمريض: التوهين. من قولهم: مرض الحديث إذا وهن إسناده ولم يوثقه.

(٣٩١) ت: منه.

(٣٩٢) ت: فالجملة.

(٣٩٣) كذا، بالتذكير. والوجه: «غير مقصودة». انظر الكتاب ١: ٢٣٩.

(٣٩٤) انظر ٣٨ أو ١١٦.



التأكيد. قلت: إن ذلك التصريح في بدل الجملة عن الجملة، لا في بدليتها عن المفرد. سلمناه، لكنها يجوز أن تكون مقصودة بالنسبة، من حيث هي أولت بالمفرد. فهذا اندفع سؤال عدم الاتحاد بينهما.

ويجوز أن يكون بدل البعض، كما في قوله تعالى<sup>(٣٩٥)</sup>: (أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَيْنَ وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ). ويجوز أن تكون معمولة لقول محذوف، أي: قالوا: هل هذا إلا بشر مثلكم؟ كما في قوله<sup>(٣٩٦)</sup>:

٤٢ ب

• جاؤوا بمذيق، هل رأيت الذئب قط؟

فـ «هل رأيت» صفة لمذيق، على إضمار القول. فيكون التقدير: جاؤوا بمذيق يقال فيه: هل رأيت الذئب قط؟

ثم لما قصد<sup>(٣٩٧)</sup> زيادة توضيح القاعدة، بإيراد الشواهد، قال<sup>(٣٩٨)</sup>: ونحو<sup>(٣٩٩)</sup>: (مَسَّتْهُمُ الْبِأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ). قال الجوهري<sup>(٤٠٠)</sup>: هما اسمان، بمعنى الشدة.

مَسَّتْ: فعل، [هم] <sup>(٤٠١)</sup>: مفعوله عائد إلى الذين، فاعله <sup>(٤٠٢)</sup>: البأساء، عطف عليه الضراء. فالجموع جملة فعلية، لا محل لها من الإعراب.

فأية<sup>(٤٠٣)</sup>، أي: لأن هذا المجموع، تفسيرا أي: مفسر<sup>(٤٠٤)</sup> لمعنى «مثل» وهو

(٣٩٥) الآيات ١٣٢-١٣٤ من الشعراء.

(٣٩٦) العجاج. ديوانه ص ٨١ والمفني ص ٢٧٢ و ٦٤٧ وابن عقيل ٢: ٥٧ والعيني ٤: ٦١ والخزانه ١: ٢٧٥. والمذوق: اللحن مزج بالماء.

(٣٩٧) تحتها في هـ: المصنف.

(٣٩٨) ظ ت: فقال.

(٣٩٩) الآية ٢١٤ من البقرة.

(٤٠٠) الصحاح (ضرر). وفي النقل تصرف.

(٤٠١) من ظ.

(٤٠٢) سقط «قال الجوهري ... فاعله» من ت.

(٤٠٣) تحتها في هـ: أي: المذكور.

(٤٠٤) ظ ت: تفسير.

ههنا بمعنى الحال، في قوله تعالى: (وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا) أي: حال الذين مضوا (مِنْ قَبْلِكُمْ)، التي هي مَثَل في الشدّة، مستهم البأساء والضراء.

لَمَّا: حرف من الحروف<sup>(٤٠٥)</sup> الجازمة للفعل المضارع، ويأت: فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة الجزم<sup>(٤٠٦)</sup> سقوط الياء فيه، مفعوله<sup>(٤٠٧)</sup>: كم، فاعله: مثل، الذين: موصول، واخلوا: فعل مع فاعله صلته، والموصول وحده أو مع الصلّة<sup>(٤٠٨)</sup> مجرور المحلّ، على أن «مثل» أضيف إليه.

وحين فرغ من الوجه الرّاجح عنده أشار إلى المرجوح، على ما هو دأبه، بقوله: وَقِيلَ<sup>(٤٠٩)</sup>: هذه الجملة حال من «الَّذِينَ» في قوله<sup>(٤١٠)</sup>: «مثل الذين خلوا» أي: من المضاف إليه.

هذا محمول على المسامحة، إذ لا معنى لتقييد قوله: «وَلَمَّا يَأْتِكُمْ» بهذه<sup>(٤١١)</sup> الحال، ولا عامل يُعتبر سواه. بل إنّما هي حال<sup>(٤١٢)</sup> من ضمير الموصول — وهو الواو في «خلوا» — فتكون منصوبة<sup>(٤١٣)</sup> المحلّ على الحالية، بتقدير «قد» أي: قد مستهم. قال ابن مالك: تقدير «قد» في الفعل الماضي الواقع حالاً مجرد دعوى، لم تقم<sup>(٤١٤)</sup> عليها حجة، مع أنّ الأصل عدمه. ألا ترى أنّ الحال قيد للعامل<sup>(٤١٥)</sup>؟ سواء كان

---

(٤٠٥) في النسخ: حروف.

(٤٠٦) ت جزمه.

(٤٠٧) ت: ومفعوله.

(٤٠٨) هـ: صلته.

(٤٠٩) إملاء ما من به الرحمن ١: ٩١ والمغني ص ٤٤٧.

(٤١٠) م: «الذين خلوا». وزاد هنا في ع وح. انتهى.

(٤١١) زاد هنا في هـ: تعالى.

(٤١٢) في الأصل: «لهذه». ت هـ: هذه.

(٤١٣) سقطت من ت.

(٤١٤) ظ ت: فيكون منصوب.

(٤١٥) ظ: «لا يقوم». ت: لا تقوم.

(٤١٦) ظ: العامل.

ماضياً أو غيره . ثم إن الوجه الأول راجح على الثاني قطعاً كرجحان الإصباح<sup>(١١٧)</sup> على المصباح .

وقيل : هذه الجملة مُستأنفة<sup>(١١٨)</sup> . كأن قائلًا قال : كيف كان ذلك المثل ؟  
فقيل : مستهم البأساء والضراء .

فإن قلت : إن الجواب كاشف للمعنى المسؤول عنه ، كما أن المفسرة كاشفة  
[لحقيقة ما تلتها] <sup>(١١٩)</sup> . فلائي شيء جعل الاستئناف ، بمعنى الواقع جواباً عن سؤال  
مقدر ، مقابلًا<sup>(١٢٠)</sup> للجملة المفسرة ؟ قلت : بناء على الاصطلاح . فلعل قوله «لحقيقة  
ما تليه»<sup>(١٢١)</sup> احتراز<sup>(١٢٢)</sup> عن أمثال هذا .

فإن قلت : من<sup>(١٢٣)</sup> أي جملة ، من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب ؟  
قلت : الظاهر أنها من قبيل السابعة — وهي الجملة التابعة لما لا موضع له — بناء على  
أن الجواب واقع على حسب السؤال ، وتابع له .

فإن قلت : ما معنى قول الزمخشري<sup>(١٢٤)</sup> : «مستهم بيان للمثل ، وهو استئناف ؟  
قلت : معناه البيان اللغوي<sup>(١٢٥)</sup> ، لا التفسير الاصطلاحي الذي قصده المصنف ههنا .  
فلا مشاحة فيه ، بعد ما وقع عن نكته . لكن ما ذهب إليه الزمخشري أضبط وأحسن .

---

(١١٧) في الأصل و هـ : الصباح .

(١١٨) سقط «وقيل مستأنفة» من المطبوعات . وانظر الكشاف ١ : ١٩٤ .

(١١٩) من ظ و ت . هـ : كما أن المفسر [كاشف] لحقيقة ما يليه .

(١٢٠) هـ : مقابل .

(١٢١) ظ ت : «ما تلتها» . هـ : ما يليه .

(١٢٢) «فيما عدا» هـ : احترازاً .

(١٢٣) سقطت من النسخ .

(١٢٤) الكشاف ١ : ١٩٤ .

(١٢٥) البيان اللغوي هو التوضيح لما كان مبهماً أو عاماً غير مخصص .



وَنَحْوُ<sup>(٢٦٦)</sup> : « خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ » في قوله ، تعالى<sup>(٢٦٧)</sup> : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى ، عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ) أَي : [إِنَّ]<sup>(٢٦٨)</sup> شأنه الغريب كشأن آدم .

إِنَّ : حرف من الحروف<sup>(٢٦٩)</sup> المشبهة بالأفعال ، اسمها : « مَثَلٌ » مضاف إلى عيسى ، وعند : ظرف مضاف إلى الله ، والظرف مع متعلقه منصوب ، على أنه صفة « مَثَلٌ » ، والكاف : حرف تشبيه<sup>(٢٧٠)</sup> ، أو اسم بمعنى المِثْل كما هو الظاهر ، وآدم : غير منصرف للعلمية والعجمة ، كآزر وشالخ ، والجار والمجرور مع متعلقه ، أو الاسم : خبر « إِنَّ » . والمجموع جملة اسمية ابتدائية ، لا محل لها من الإعراب .

فإن قلت : المَثَل لغة بمعنى المِثْل . وهو التَّظْهِير — يقال : مِثْلٌ وَمِثْلٌ وَمِثِيلٌ ، كشيء وشبهه وشبيهه — ثم قيل للقول السائر المَثَل به مَضْرُوبَةٌ<sup>(٢٧١)</sup> بمورده . فكلاً<sup>(٢٧٢)</sup> المعنيين لا يصح . قلت : استعمل المَثَل ههنا للحال الغريبة<sup>(٢٧٣)</sup> ، مثل استعارة الأسد للمقدام .

فإن قلت : من أي المعنيين استعمل ؟ قلت : من الثاني . والجامع بينهما الغرابة . ألا ترى أنهم لم يستعملوا المَثَل بمعنى القول السائر ، إلا في أمر غريب ؟ ومن ثمة حُوفِظَ عليه ، وحُمِيَ من التَّغْيِيرِ .

فإن قلت<sup>(٢٧٤)</sup> : كيف يصح التشبيه ، وقد وُجِدَ عِيسَى بغير أب ، ووُجِدَ آدَمُ بغير أب ولا أم ؟ قلت : لا استبعاد في ذلك ، لأن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق

٤٣ ب

(٢٦٦) سقطت الواو قبلها من ت .

(٢٦٧) الآية ٥٩ من آل عمران .

(٢٦٨) من ظ و هـ . وانظر الكشاف ١ : ٢٨١ .

(٢٦٩) هـ : حروف .

(٢٧٠) ظ هـ : التشبيه .

(٢٧١) ظ ت : « الممثل مضروب » هـ : للمثل مضروب .

(٢٧٢) ظ : وكلاً .

(٢٧٣) ظ ت : القرية .

(٢٧٤) من الكشاف ١ : ٢٨١ — ٢٨٢ حتى « استغربه » بتصرف .



للعادة، من الوجود من غير أب. فشبه الغريب بالأغرب. ليكون أقطع للخصم، وأحسم لمادة شبيهته، إذا نظر فيما هو أغرب مما استغربه. على أن كون<sup>(٢٣٠)</sup> وجود كل منهما من غير أب يصلح أن يكون وجه الشبه، كما أن كونه خارجاً عن العادة المستمرة يجوز أن يكون وجهه، بناء على أن التشبيه يكفيه المماثلة من بعض الوجوه.

(مخلقه) — خلق: فعل، فاعله مستتر فيه راجع إلى الله، مفعوله ضمير متصل به، عائد إلى آدم — أي: خلق الله آدم (من ثراب): متعلق<sup>(٢٣١)</sup> بـ «خلق». وقع في بعض النسخ<sup>(٢٣٢)</sup>: «الآية» أي<sup>(٢٣٣)</sup>: (ثم قال له: كن. فيكون). لكن المقصود يتم ههنا<sup>(٢٣٤)</sup> بدونها، وإن كان لها تعلق به.

فإن قلت: ما معنى الأمر ههنا، بدون وجود المأمور، مع أن المأمور به غير مقدور<sup>(٢٣٥)</sup>؟ قلت: يكفيه وجود المأمور في علم الأمر، كما إذا قدر الرجل ابناً له، فأمره بأن يعطي كذا بعد الوجود. وأما الأمر بغير مقدور، وإن كان غير واقع في التكليف، لكنه يجوز في غيره. صرحوا بذلك. قيل: الأمر ههنا مجاز عن سرعة الإيجاد. فثم ههنا: لترتيب الخبر، لا لترتيب<sup>(٢٣٦)</sup> المخبر عنه. ويجوز أن يكون له على معنى: صورته طيناً، ثم قال له<sup>(٢٣٧)</sup>: كن لحماً ودماً. قال الزمخشري<sup>(٢٣٨)</sup>: قدره جسداً، ثم قال له: كن.

(٢٣٥) ظ: «يكون». وسقطت من ت وهـ.

(٢٣٦) في الأصل: يتعلق.

(٢٣٧) انظر ع و م.

(٢٣٨) سقطت من ظ.

(٢٣٩) ظ: «يفهم ههنا». ت: ههنا يتم.

(٢٤٠) يردد: «غير مقدور عليه». فحذف حرف الجر، فاستتر الضمير الذي بعده في اسم المفعول.

انظر الخصائص ١: ١٩٢—١٩٣.

(٢٤١) هـ: لا ترتيب.

(٢٤٢) سقطت من ظ.

(٢٤٣) الكشف ١: ٢٨٢. وفي النقل تصرف.

فَجُمْلَةٌ «خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ» تَفْسِيرٌ لِلْمَثَلِ، فِي قَوْلِهِ<sup>(١١١)</sup>: «كَمَثَلَ آدَمَ». وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ<sup>(١١٢)</sup> صِفَةً لآدَمَ، لِأَنَّهُ مَعْرُوفَةٌ وَالْجُمْلَةُ نَكْرَةٌ<sup>(١١٣)</sup>، وَلَا حَالًا مِنْهُ لِعَدَمِ مَسَاعَدَةِ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ.

وَلِئَحْوُ<sup>(١١٤)</sup>: (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) — فَإِنَّ تَفْسِيرَ التَّجَارَةِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهَذَا الْمَجْمُوعِ. تُؤْمِنُونَ<sup>(١١٥)</sup>: فَعْلٌ، فَاعِلُهُ وَאו الضَّمِيرُ، وَقَوْلُهُ: بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ: مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَقَوْلُهُ: وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ: مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «تُؤْمِنُونَ». فَالْمَجْمُوعُ تَفْسِيرُ<sup>(١١٦)</sup> التَّجَارَةِ، فَلَا يَكُونُ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ — بَعْدَ قَوْلِهِ، تَعَالَى<sup>(١١٧)</sup>: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ)<sup>(١١٨)</sup> قُرِئَ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ (مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ)؟

هَلْ: حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ، أَدَلُّ<sup>(١١٩)</sup>: فَعْلٌ، فَاعِلُهُ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَهُوَ أَنَا، مَفْعُولُهُ: كَمْ<sup>(١٢٠)</sup>، تِجَارَةٌ: مَجْرُورَةٌ بِـ «عَلَى»، تُنْجِي: فَعْلٌ، فَاعِلُهُ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَهُوَ هِيَ، عَائِدَةٌ إِلَى التَّجَارَةِ<sup>(١٢١)</sup>، مَفْعُولُهُ: كَمْ، عَذَابٌ<sup>(١٢٢)</sup>: مَجْرُورٌ بِـ «مِنْ»، أَلِيمٌ: صِفَتُهُ. وَالْجَارُ مَعَ الْمَجْرُورِ مُتَعَلِّقٌ بِـ «تُنْجِي»، وَهُوَ مَعَ مُتَعَلِّقِهِ صِفَةُ تِجَارَةٍ<sup>(١٢٣)</sup>، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ «أَدَلُّ». فَجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِ جَوَابُ النِّدَاءِ، فِي مَحَلِّ النَّصَبِ<sup>(١٢٤)</sup>.

(٤٤٤) زَادَ هُنَا فِي هـ: تَعَالَى.

(٤٤٥) فِي النِّسْخِ: يَكُونُ.

(٤٤٦) كَذَا قَالُوا. وَانْظُرْ إِعْرَابَ الْجُمْلِ ص ١٥٤ وَ ١٩٣.

(٤٤٧) الْآيَةُ ١١ مِنَ الصَّف.

(٤٤٨) ظ: وَتُؤْمِنُونَ.

(٤٤٩) ظ: يَفْسِرُ.

(٤٥٠) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤٥١) الْآيَةُ ١٠ مِنَ الصَّف.

(٤٥٢) هـ: أَدُلُّكُمْ.

(٤٥٣) زَادَ هُنَا فِي ت: عَلَى حَرْفِ جَرٍ.

(٤٥٤) فِي الْأَصْلِ: «عَلَى التَّجَارَةِ». ت: إِلَى تِجَارَةٍ.

(٤٥٥) ت: وَعَذَابٌ.

(٤٥٦) ت: لَتِجَارَةٍ.

(٤٥٧) كَذَا. وَانْظُرْ ١٣١.

وقيل: هذه الجملة<sup>(٤٥٨)</sup> مُستأنفة. كأنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون. وهو خير في معنى الأمر. يدل عليه قراءة ابن مسعود<sup>(٤٥٩)</sup>: «آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». ولأجل هذا قال: وَالْمَعْنَى<sup>(٤٦٠)</sup>: آمِنُوا. يعني أَنَّ معنى قوله: «تؤمنون» معنى<sup>(٤٦١)</sup>: آمِنُوا، وإن كان لفظه خيراً.

أما فائدة العدول فهي الإشعار بوجوب الامتثال، وكأنه امثال. فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين. ونظير ذلك قول الداعي: غفر الله لك، ويغفر الله لك. وأما قراءة زيد بن علي<sup>(٤٦٢)</sup>: «تؤمنوا» فوجهها على إضمار لام الأمر، كقوله<sup>(٤٦٣)</sup>:

مُحَمَّدٌ، تَغْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ، مِنْ أَمْرِ، ثَبَالَا  
وعن ابن عباس — [رضي الله عنهما]<sup>(٤٦٤)</sup> — أنهم قالوا<sup>(٤٦٥)</sup>: «لو نعلم أحب الأعمال إلى الله لعملناها»، فنزلت هذه الآية، أي: قوله «هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم؟ فمكثوا ما شاء الله — عز وجل — يقولون: ليتنا نعلم ما هي؟ فدلهم الله عليها بقوله: «تؤمنون». وهذا يقوي أنه مستأنف.

(٤٥٨) يريد جملة تؤمنون. والشرح من الكشاف ٤ : ٤٢١ حتى «أنه مستأنف» بتصرف.  
(٤٥٩) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الغدلي المكي، أحد السابقين والبريد والعلماء الكبار من الصحابة. عرض القرآن على النبي عليه السلام، وتوفي سنة ٣٢. غاية النهاية ١ : ٤٥٨.

(٤٦٠) ع ح: بمعنى.

(٤٦١) ط: بمعنى.

(٤٦٢) زيد بن علي هو أبو القاسم العجلي الكوفي، شيخ العراق إمام حاذق ثقة. توفي سنة ٣٥٨. غاية النهاية ١ : ٢٩٨.

(٤٦٣) حسان بن ثابت. الكتاب ١ : ٤٠٨ والمقتضب ٢ : ١٣٢ والإنصاف ص ٥٣٠ والكشاف ٤ : ٤٢٦ والمقتضب ص ٢٤٨ و ٧١٣ والعيني ٤ : ٤١٨ والخزانة ٣ : ٦٢٩. والبيان: سوء المطبعة.

(٤٦٤) من ت ويضه في ط و هـ. وقد أقحم في مطبوعة الكشاف سهواً بعد «بن علي».

(٤٦٥) انظر أسباب نزول القرآن ص ٤٥٤.



فإن قلت: الاستئناف ههنا تفسير، لأنه جواب عن سؤال مقدر. فالطعن فيه يؤدي إلى قدح<sup>(٤٦٦)</sup> المختار. قلت: سلمناه، لكن المراد من التفسير ههنا هو التفسير المصطلح، كما مرّت<sup>(٤٦٧)</sup> إليه الإشارة. والحاصل<sup>(٤٦٨)</sup> أنه لا فرق ههنا بين التفسير والاستئناف، إلا بتقدير السؤال وعدمه. فإذا نُظر إلى رعاية الأمر اللفظي<sup>(٤٦٩)</sup> فالتفسير أظهر، كما إذا لوحظ ترتيب<sup>(٤٧٠)</sup> المعاني فالاستئناف أدق. فلكل منهما وجه وجيه بحسب مقامه<sup>(٤٧١)</sup>.

ب ٤٤ بدليل، أي: بدلالة قوله<sup>(٤٧٢)</sup>: (يَغْفِرْ لَكُمْ<sup>(٤٧٣)</sup>)، حال كونه مقروءاً بالجزم. وذلك لأن<sup>(٤٧٤)</sup> المضارع لا يكون مجزوماً بـ «إن» المضمرة، إلا في جواب الأشياء الستة<sup>(٤٧٥)</sup>، الدالة على الشرط المحذوف بفحوى الكلام<sup>(٤٧٦)</sup>. فلما قرئ بالجزم دلّ على أن معناه معنى الأمر، إذ<sup>(٤٧٧)</sup> لا يُناسب غيره في هذا المقام.

وأما الاستفهام، وإن وُجد صريحاً ههنا، فلا يظهر التعلّق بينه وبين الجواب، لبعده لفظاً ومعنى، إلا بتكلف، كما يجيء يُعيد<sup>(٤٧٨)</sup> هذا. فقد ظهر من هذا أن

(٤٦٦) ت: القدح.

(٤٦٧) انظر ٤٣ أ. هـ: كما مضت.

(٤٦٨) سقطت الواو من ظ و ت.

(٤٦٩) زاد هنا في ط: والتفسير.

(٤٧٠) ت: ترتيب.

(٤٧١) سقط «لكل» ... مقامه من النسخ.

(٤٧٢) الآية ١٢ من الصف.

(٤٧٣) سقطت من م.

(٤٧٤) في النسخ: أن.

(٤٧٥) الأشياء الستة هي: الأمر والنهي والاستفهام والتعني والعرض والنفي.

(٤٧٦) فحوى الكلام: ما فهم منه خارجاً عن أصل معناه. وقد يخص بما يعلم من الكلام بطريق

القطع، أو من خلال التراكيب.

(٤٧٧) سقطت من الأصل.

(٤٧٨) في الأصل: بعد.



الجواب في الحقيقة هو جواب الشرط المحذوف . لكن هذه الأشياء لما دلت عليه أقيمت مقامه ، فأضيف الجواب إليها ، على سبيل التيسار .

و أما على الأول — وهو أن يكون قوله : « تؤمنون بالله ورسوله » تفسيراً للتجارة — فهو ، أي : « يغفر لكم » مجزوماً<sup>(٤٧٩)</sup> ، جواب الاستفهام الواقع في قوله : « هل أدلكم على تجارة ، تُنجيكم من عذاب أليم ؟ »

فإن قلت : هذا الجواب بمعنى جواب الشرط — أعني اللفظ الدال على توقف مضمونه على مضمون الشرط — وجواب الاستفهام لفظ دال على مسئول عنه ، كنعم ، ولا . فأين أحدهما عن الآخر<sup>(٤٨٠)</sup> ؟ فلا يتم التقريب . قلت : الغرض هنا بيان تعلق المغفرة بالدلالة على ما تحققت في جواب الأشياء الستة . قال الفراء<sup>(٤٨١)</sup> : قوله : « يغفر لكم » بالجزم جواب الاستفهام .

ثم لما خفي التعلق بين الدلالة على التجارة وبين المغفرة — إذ من المعلوم بالضرورة أن مجرد الدلالة بدون الامتثال لا يقتضي المغفرة ، لا عقلاً ولا عادة — قال المصنف إيضاحاً لذلك التعلق :

وصح<sup>(٤٨٢)</sup> ذلك — على ما وقع في بعض النسخ<sup>(٤٨٣)</sup> — أي : جاز كون المغفرة جواب الدلالة على التجارة ، بناء على قاعدة إقامة السبب<sup>(٤٨٤)</sup> — وهو ، أي : السبب ، الدلالة على التجارة المنجية من العذاب الأليم — مقام المسبب<sup>(٤٨٥)</sup> . وهو

(٤٧٩) في الأصل : مجزوم .

(٤٨٠) يريد : ما أبعد أحدهما عن الآخر !

(٤٨١) معاني القرآن ٣ : ١٥٤ . وفي النقل تصرف .

(٤٨٢) هذا التعليق على الوجه الأول هو في ع و ح : تنزيلاً لسبب السبب بمنزلة السبب ، إذ الدلالة سبب الامتثال .

(٤٨٣) انظر المطبوعات .

(٤٨٤) م : « سبب السبب » . وانظر مايلي بعد .

(٤٨٥) م : السبب .

الامتنال أي : امتثال الإيمان والجهاد . فترتب<sup>(٤٨٦)</sup> المغفرة على<sup>(٤٨٧)</sup> الدلالة ، بذلك الاعتبار .

فإن قلت : الامتنال يؤدي إلى المغفرة . فإن سنة الله قد جرت فيمن آمن وعمل عملاً صالحاً بأن يغفر ذنوبه ، ويدخله الجنة ، تفضلاً من عنده . لكن الدلالة ليست كذلك . فإن الرسول — صلى الله عليه وسلم<sup>(٤٨٨)</sup> — قد أرشد كثيراً من الناس ، فلم يؤمنوا ، فضلاً عن العمل الصالح . فلا يتم أمر الإقامة . قلت : سلمناه ، لكن الغرض هنا بيان التعلق ، على أي وجه كان . فمعلوم أن الدلالة تُفضي إلى الامتنال<sup>(٤٨٩)</sup> ، في الجملة . ألا ترى أن من قال لامرأته : « إن دخلت الدار فأنت طالق » ، فالقوم يقولون [ فيه ]<sup>(٤٩٠)</sup> : « إنه علق الطلاق على الدخول » ، ولم يكن بينهما تعلق عقلي ، ولا عادي ؟

فإن قلت : لما جاز كون قوله ، تعالى : « يغفر لكم » جواباً لقوله<sup>(٤٩١)</sup> : « تؤمنون بالله ورسوله » إذا كان استئنافاً ، على ما عرفت ، فليجز كونه جواباً له ، إذا كان تفسيراً للتجارة . فلا حاجة إلى تكلف إقامة سبب السبب مقامه . وإلا فما الفرق بينهما ؟ قلت : قوله : « تؤمنون بالله ورسوله » إذا كان استئنافاً يكون خبراً في معنى الأمر ، وإذا كان تفسيراً للتجارة يكون خبراً لفظاً و معنى .

فمعلوم أن المناسب للشرط هو الأمر ، لا الخبر . وذلك لأن<sup>(٤٩٢)</sup> كل واحد من الأمر والشرط غير ثابت الوجود ، مع أن الطلب يكون غير مقصود بالذات غالباً ، كالشرط ، لا سيما إذا ذكر بعد المطلوب<sup>(٤٩٣)</sup> شيء . فعلم من هذا أن إطلاق اسم

(٤٨٦) في النسخ : فيرتب .

(٤٨٧) في الأصل : عن .

(٤٨٨) سقط الاعتراض مما عدا هـ .

(٤٨٩) ظ ت : تقتضي الامتنال .

(٤٩٠) من ظ و هـ .

(٤٩١) زاد هنا في هـ : تعالى .

(٤٩٢) ت : أن .

(٤٩٣) ت : الطلب .

السبب على الامتثال، من حيث إنه وسيلة إلى المغفرة، في نفس الأمر، لا من حيث إنه يدل على الشرط المحذوف المناسب<sup>(٤٩٤)</sup> ارتباطه به، بخلاف الخبر.

واعلم أن الاستفهام لما اقتضى الجواب لفظاً أو تقديرًا، ولم يذكر الجواب ههنا صريحاً، وكان قوله: «يغفر لكم» غير جواب له في الحقيقة، على ما أشرت إليه، وجب القول بالاستئناف البتة. فمناً القول بالتفسير المصطلح ههنا هو عدم الاطلاع على حقيقة ترتيب الكلام.

فخرج<sup>(٤٩٥)</sup>، عن تعريف<sup>(٤٩٦)</sup> الجملة المفسرة التي ليس لها محل من الإعراب، بقولي: «ولست عمدة»، الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن، وإن دخلت في قولنا: «الكاشفة لحقيقة ما تليه»، نحو: هو زيد قائم — فعلم من هذا أن ذلك<sup>٤٥ ب</sup> التعريف تعريف لبعض الجملة المفسرة. ومثله جائز، لقيام القرينة<sup>(٤٩٧)</sup> عليه — فإنها أي: لأن تلك الجملة مفسرة له أي: لضمير الشأن. ولها أي: للجملة محل من الإعراب، بالاتفاق أي: بإجماع جميع النحاة.

قوله: «لأنها»، إلى آخره تعليل لما ذكر، أي: يكون للجملة المخبر بها عن ضمير الشأن محل من الإعراب، بالاتفاق لأنها عمدة، أي: مقصودة<sup>(٤٩٨)</sup> في الكلام بناء على أنه يحتاج إلى المسند، كما أنه يحتاج إلى المسند إليه. فقوله: «لا يصح<sup>(٤٩٩)</sup> الاستغناء عنها»، على ما وقع في بعض النسخ<sup>(٥٠٠)</sup>، خبر بعد خبر، لا يخلو عن تفسير معنى العمدة.

(٤٩٤) سقط «فعلم من هذا.. المحذوف» من النسخ. وفيها موضعه: يناسب.

(٤٩٥) في الأصل و م: «وخرج». وسقط قول ابن هشام حتى «هو المشهور» من ع و ح، وجاء فيهما موضعه: انتهى.

(٤٩٦) في الأصل و ت: تفسير.

(٤٩٧) القرينة: ما يدل على المقصود من اللفظ العام. وتكون في سياق العبارة مقالاً أو من المقام حالاً.

(٤٩٨) ظ ت: مقصود.

(٤٩٩) ت: لا يصلح.

(٥٠٠) انظر م.

قوله: وهي، أي: تلك الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن، حالة، أي: نازلة،  
مَحَلُّ الْمُفْرَدِ أي: منزلته<sup>(٥٠١)</sup>، هو المقصود في التعليل. فلما حلت محله تكون من  
الجملة التي يكون لها محل من الإعراب، فلا تكون مما هو بصدد.

وَكَوْنُ الْجُمْلَةِ الْمُفْسَّرَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ عَمْدَةً فِي الْكَلَامِ لَا مَحَلَّ لَهَا، من  
الإعراب، هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّحَاةِ. فقوله: كون الجملة<sup>(٥٠٢)</sup>: مبتدأ، خبره قوله:  
هو المشهور.

اعلم<sup>(٥٠٣)</sup> أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَفْسُورَةَ نَوْعَانِ: الْأَوَّلُ هُوَ<sup>(٥٠٤)</sup> الَّتِي تَكُونُ عَمْدَةً فِي  
الْكَلَامِ، وَلَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، بِالِاتِّفَاقِ. والثاني ثلاثة أقسام:  
الأول: مجرد عن حرف التفسير، كما في الأمثلة السابقة.  
والثاني: مقرون بـ «أَي» كقوله<sup>(٥٠٥)</sup>:

«وَتَرِمِينِي بِالطَّرْفِ أَي: أَنْتَ مُذْنِبٌ»

والقسم الثالث: مقرون بـ «أَنْ»، نحو<sup>(٥٠٦)</sup>: (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ).

فاختلفوا<sup>(٥٠٧)</sup> فيه، فقال الجمهور: لا محل لها من الإعراب، سواء كان لمفسرها  
إعراب أو لا. وقال الأستاذ أبو علي الشلوي<sup>(٥٠٨)</sup>: الإطلاق فيها<sup>(٥٠٩)</sup> ليس بتحقيق

(٥٠١) في الأصل و ظ: منزلة.

(٥٠٢) زاد هنا في ت: مفسرة.

(٥٠٣) ت: واعلم.

(٥٠٤) في الأصل و هـ: هي.

(٥٠٥) صدر بيت عجزه:

وَتَقْلِبْنِي، لَكِنَّ لِيَاكَ لَا أَقْلِبِي

المغني ص ٨٠ و ٤٤٧ و ٤٦١ والخزانة ٤: ٤٩٠ ومبرز القواعد ص ١٦٨. وتقلين:

تبعصين.

(٥٠٦) الآية ٢٧ من المؤمنون.

(٥٠٧) ت: فاختلف.

(٥٠٨) عمر بن محمد الإشبيلي الأزدي، آخر أئمة العربية في المغرب. كان نحوياً ذا معرفة بنقد الشعر  
توفي سنة ٦٤٥. البغية ٢: ٢٢٤-٢٢٥.

(٥٠٩) فوقها في هـ: أي: في الجملة المفسرة.



وصواب . بل التحقيق<sup>(٥١٠)</sup> فيها أن تُفصل ، وتقول<sup>(٥١١)</sup> : إنَّ حال الجملة المفسرة بحسب ما تُفسرُ ، في الإعراب وعدمه . فالمفسرة إنَّ كان لها محل من الإعراب فهي أي : الجملة<sup>(٥١٢)</sup> المفسرة كذلك ، أي : يكون لها إعراب مثل إعرابه . لكنه محليّ أبداً ، وإن كان له إعراب غير محليّ .

١٤٦

فإذا أمنت النظر ، فيما حكم فيه الأستاذ بالإعراب ، تجزم أنه نازل منزلة المفرد — وهو السبب في إعراب الجملة — فيكون خارجاً عن تعريف الجملة المفسرة ، على ما قصده المصنف ، فلا يقع التفصيل في موقعه .

وقال<sup>(٥١٣)</sup> ، في غير هذا الكتاب : إنَّ جملة الاشتغال في نحو : زهداً ضربته ، وفي نحو : زهد الخبز يأكله ، ليست من الجمل التي تُسمى في الاصطلاح جملة مفسرة ، وإن حصل فيها تفسير . ولأجل ذلك<sup>(٥١٤)</sup> قد أخرجها عن تعريفها<sup>(٥١٥)</sup> ، بقوله : « وليست عمدة » ، كما أخرج به خبر ضمير الشأن .

والأ فلا<sup>(٥١٦)</sup> أي : وإن لم يكن للمفسر إعراب أصلاً فالجملة المفسرة لا يكون لها إعراب ، أيضاً . فقد حذف الفعل ههنا على سبيل الاكتفاء ، لقيام القرينة عليه ، كما في قوله<sup>(٥١٧)</sup> :

أنا خاطرتُ ، في هواك ، بقلب ركب البحر فيك ، إنما وإنما  
و مثال الثاني أي : الجملة المفسرة لما ليس له محل<sup>(٥١٨)</sup> : « ضربته » ، من نحو

(٥١٠) التحقيق : المبالغة في إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه .

(٥١١) في الأصل : أن تفصل وتقول .

(٥١٢) ظ : فالجملة .

(٥١٣) ابن هشام . انظر المضي ص ٤٥٠ .

(٥١٤) ظ : ولذلك .

(٥١٥) ت : تعريفه .

(٥١٦) سقط « فلا » من النسخ .

(٥١٧) المخنوف في البيت هو بعد « إنما » مرتين . فإذا كانت للتفصيل فالمخنوف حال واسم معطوف .

وإذا كانت مركبة من « إن » و « ما » فالمخنوف فعل الشرط وجوابه مرتين .

(٥١٨) زاد هنا في المطبوعات : نحو .

قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرْبُهُ. [التقدير: ضَرَبْتُ زَيْدًا، ضَرْبُهُ] <sup>(٥١٩)</sup>. وَلَا مَحَلَّ <sup>(٥٢٠)</sup> مِنْ  
الإعراب للجملة المقدرة أي: ضربت زيدا، لأنها، أي: الجملة المقدرة هنا،  
جملة مُستأنفة أي: ابتدائية، قد مرَّ بيان حالها <sup>(٥٢١)</sup>. فَكَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا أي:  
فالجملة المفسرة لتلك المقدرة لا يكون لها محل من الإعراب، أيضاً.

و مثال الأول، أي: الجملة المفسرة لما له محل من الإعراب، نحو  
«خلقناه بقدر»، في قوله تعالى <sup>(٥٢٢)</sup>: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ). [التقدير:  
إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ] <sup>(٥٢٣)</sup>، أي: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ مَقْدَرًا مَرْتَبًا  
على مقتضى الحكمة، أو مَقْدَرًا مَكْتُوبًا فِي اللَّوْحِ قَبْلَ وَقْعِهِ <sup>(٥٢٤)</sup>.

إِنْ: حرف من الحروف <sup>(٥٢٥)</sup> المشبهة بالأفعال، اسمها: نَا في محل نصب، وكلُّ  
شَيْءٍ: منصوب بفعل يفسره ما بعده، ويقدر: حال من كُلِّ شَيْءٍ، كما أشرت <sup>(٥٢٦)</sup>  
إليها، ومعناه: بالتقدير <sup>(٥٢٧)</sup>. وَفُرِئَ بِإِسْكَانِ الدَّالِّ وَفَتْحِهَا. والجملة في محل الرفع على  
أنها خبر «إِنْ».

والتمثيل إنما يتم على أنه منصوب بالمقدر. ولكن النصب نصاً في الدلالة على  
المقصود — وهو أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٌ بِقَدَرٍ — اختير هنا على <sup>(٥٢٨)</sup> الرفع، مع ارتكاب  
الإضمار. فجملة «خَلَقْنَاهُ» المذكورة في الآية مفسرة لجملة «خَلَقْنَا» <sup>(٥٢٩)</sup>

٤٦ ب

(٥١٩) سقط من الأصل و ظ و ت.

(٥٢٠) ع ح: فلا محل.

(٥٢١) انظر ٣١ ب.

(٥٢٢) الآية ٤٩ من الصمر.

(٥٢٣) سقط من الأصل و ظ و ت.

(٥٢٤) الشرح من الكشاف ٤: ٣٥١ بتصرف. هـ: في اللوح المحفوظ قبل وقوعه.

(٥٢٥) هـ: حروف.

(٥٢٦) هـ: أشرنا.

(٥٢٧) في الأصل و ظ و هـ: «التقدير». ت: فالتقدير.

(٥٢٨) ظ: عليه.

(٥٢٩) ت هـ: خلقناه.

المُقَدَّرَة فيها، وتلك الجملة المقدَّرة وقعت في مَوْضِع رَفْع، لأنها خَبَرٌ لاسم<sup>(٥٣٠)</sup> «إن»، فكذلك الجملة المذكورة الواقعة موقعه.

ومن ذلك أي: من قبيل كون الجملة المفسَّرة جملة الاشتغال، كما وقع في قوله، تعالى: «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» — فلذلك غير الأسلوب. ويحتمل أن يكون إشارة إلى كون الجملة مفسَّرة لما له محل من الإعراب. وعلى كل تقدير، فائدته زيادة الإيضاح والتقوية —: زَيْدُ الْخُبْزِ<sup>(٥٣١)</sup> يَأْكُلُهُ، إذ التقدير: زيد يأكل الخبز، يأكله. فحذف «يأكل»<sup>(٥٣٢)</sup>، لدلالة المفسر عليه.

فإن قلت: أليس هذا حذفاً كلا حذف؟ قلت: إنه حذف معتبر، فائدته هي قصد السلوك إلى طريق الإجمال والتفصيل، وتقوية الحكم في ذهن السامع.

فجملة «يأكله» في مَوْضِع رَفْع<sup>(٥٣٣)</sup>، لأنها مفسَّرة للجملة المحذوفة<sup>(٥٣٤)</sup>. وهي أي: الجملة المحذوفة، في مَوْضِع رَفْع<sup>(٥٣٥)</sup>، على الخبرية، أي: على أنها خبر المبتدأ. ولهذا<sup>(٥٣٦)</sup> يظهر الرفع في المفسر<sup>(٥٣٧)</sup>، إذا أدَّى بصيغة المفرد، نحو: زيد الخبز آكله.

فإن قلت: إنَّ الخبرية لا تستلزم الرفع، لجواز النصب في الخبر، فلا يتم التقريب. قلت: أما أولاً فلأنَّ الخبرية في حكم المقيد<sup>(٥٣٨)</sup>، كما أشرت إليه. وأما ثانياً

---

(٥٣٠) هـ: اسم.

(٥٣١) في حاشية هـ بخط شمس أفندي: بنصب الخبز، بإضمار فعل يفسو ما بعده، تقديره: زيد يأكل الخبز يأكله.

(٥٣٢) ظ: يأكله.

(٥٣٣) م: في محل.

(٥٣٤) ت: «مفسرة للمحذوفة». ح: مفسرة لجملة محذوفة.

(٥٣٥) ظ: «محل رفع». هـ: محل الرفع.

(٥٣٦) ت: فلهذا.

(٥٣٧) ظ ت: المسند.

(٥٣٨) ظ: المفرد.



فلأن العمدة في هذا الاستدلال هي كون الجملة المحذوفة واقعة في محل الرفع، والخبيثة قيد الرفع. وأما ثالثاً فلما تقرّر من أن الإطلاق في المتعين تقييد.

واستدل على ذلك، أي: على إثبات قول الشلويين: «إن الجملة المفسرة يكون لها محل من الإعراب على حسب إعراب مفسرها»، بعضهم أي: بعض النحاة، ممن يتبع رأيه<sup>(٥٣٩)</sup>.

١٤٧ فإن قلت: هذا الاستدلال على المعلوم. فإنه قد ظهر بالأمثلة المتعددة، كما ترى. قلت: سلّمنا أنه مستدل. لكن الإيضاح بها ليس بإثبات المدعى. بل هو من قبيل إعادته في الصور<sup>(٥٤٠)</sup> الجزئية.

فإن قلت: في قوله، تعالى: «إنا كل شيء خلقناه بقدر» غنية عن مثل هذا الاستدلال. فإن كلام الله — تعالى — أقوى الحجج، وأعدل الشواهد. قلت: قوله «تؤمنه» في البيت<sup>(٥٤١)</sup> متعين للتفسير، لا غير. وأما<sup>(٥٤٢)</sup> «خلقناه» فظاهر فيه. فكيف لا، وقد قرئ<sup>(٥٤٣)</sup>: «كل شيء» بالرفع؟ فيحتمل قوله: «خلقناه» لأن يكون صفة لـ «كل شيء»، وإن لم يكن مراداً. فلهذا نظمته في سلك الأمثلة<sup>(٥٤٤)</sup>.

فإن قلت: اللّازم من هذا الاستدلال غير مطلوب، والمطلوب منه غير لازم. فإن قول الشاعر<sup>(٥٤٥)</sup>، وإن سلّم، فإنما يدل على أن للفعل المفسر وحده إعراباً. ولكن لا يلزم منه أن يكون لمجموع الجملة المفسرة. وهو المطلوب. ألا ترى<sup>(٥٤٦)</sup> أن قولك: «يقوم زيد» جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، مع أن للفعل وحده فيه إعراباً؟

(٥٣٩) تحتها في الأصل: أي رأي الشلويين.

(٥٤٠) ظ: الصفة.

(٥٤١) انظر البيت بعد.

(٥٤٢) ظ: فأما.

(٥٤٣) ظ: قرأ.

(٥٤٤) المثال: ما يورد لإيضاح القاعدة. وقد يكون فيه احتمال لغيرها، لأنه غير مثبت، بخلاف

الشاهد الذي يورد لإثبات القاعدة ويكون نصاً في المقصود لا يحتمل غيره.

(٥٤٥) ظ: ألا يرى.



فلهذا نسب المصنّف الاستدلال إلى البعض . قلتُ : إنّ المفسّر ههنا مفرد لفظاً ، لكنّه جملة معنًى ، لأنّه هو الفعل المنسوب إلى فاعله ، والفعل مع فاعله جملة . غاية ما في الباب أنّ الإعراب قد ظهر في أحد جزئيهما ، لصلاحيته له ، كما في قولك : زيد يقعد أبوه وقائم<sup>(٥٤٦)</sup> أخوه . على أنّ سبب الإعراب هو مظنة الإفراد . وقد تحققت هنا .

بقول الشاعر<sup>(٥٤٧)</sup> :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَيْتٌ ، وَهُوَ آمِنٌ .

التقدير : فمن تؤمن تؤمنه . ومن : اسم متضمن لمعنى الشرط مبتدأ ، وحذف فعل الشرط لدلالة المفسّر عليه ، ونحن : فاعل ذلك المحذوف ، وتؤمنه<sup>(٥٤٨)</sup> : فعل مجزوم بـ « من » ، فاعله مستتر فيه وهو نحن ، مفعوله ضمير منصوب متصل به<sup>(٥٤٩)</sup> عائد إلى « من » ، وييت : فعل مجزوم على أنّه جزاؤه ، فاعله مستتر فيه عائد إلى المبتدأ ، الواو في قوله : « وهو آمن » للحال من<sup>(٥٥٠)</sup> فاعل ييت ، والشرط مع جزائه خبر المبتدأ .

قوله : « فَظَهَرَ الْجَزْمُ » إشعار<sup>(٥٥١)</sup> بتحقيق جهة دلالة قول الشاعر على ذلك المطلوب ، وتعليل لقوله : « واستدل » ، في الفعل<sup>(٥٥٢)</sup> المفسّر المذكور — وهو « تؤمنه » — للفعل المفسّر المحذوف . وهو تؤمن .

قيل : مكان الجملة المفسّرة عند الشلّوين عطف البيان<sup>(٥٥٣)</sup> ، أو بدل .

(٥٤٦) هـ : وقام .

(٥٤٧) صدر بيت لهشام المري عجزه :

وَمَنْ لَمْ تُجِرْهُ يُمْسِرْ مِنَّا مُرَوَّعًا

المغني ص ٤٥٠ والخزانة ٣ : ٦٤٠ وميز القواعد ص ١٧٢ .

(٥٤٨) ت : وتؤمن .

(٥٤٩) هـ : المنصوب المتصل به .

(٥٥٠) ت هـ : عن .

(٥٥١) في الأصل : « إشعاراً » . ولكل وجه . فالرفع على الخبر ، والنصب على تقدير خبر محذوف . إلا أن

عطف « تعليل » يقتضي الرفع .

(٥٥٢) ت : فعل .

(٥٥٣) في الأصل : بيان .

والجمهور لم يُثبت وقوع البديل والبيان<sup>(٥٥٤)</sup> جملة، ولم يُثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف<sup>(٥٥٥)</sup> في البديل منه، فقليل: إن حذفه لا يجوز، وقيل: يجوز.

### [جواب القسم]

الجملة الخامسة [من الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب]<sup>(٥٥٦)</sup>، الواقعة جواباً للقسم<sup>(٥٥٧)</sup>، نحو قوله<sup>(٥٥٨)</sup>: (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)<sup>(٥٥٩)</sup> — الضمير المنصوب المتصل بـ «إِنَّ» اسمها، ونحوها قوله: لمن المرسلين. فالجملة لا محل لها<sup>(٥٦٠)</sup>، لكونها جواب القسم<sup>(٥٦١)</sup> — بعد قوله تعالى: (يَسَّ) — قيل<sup>(٥٦٢)</sup>: معناه: يا إنسان، في لغة<sup>(٥٦٣)</sup> طيء. فيكون قوله: (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) جواباً لهذا النداء، كما أنه جواب لقولهم: لست مرسلأ. فاجتمع فيه ثلاثة أجوبة — (والقرآن الحكيم). ونحو<sup>(٥٦٤)</sup>: (إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ) بعد: (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا

(٥٥٤) ت: البيان والبديل.

(٥٥٥) هـ: واختلفوا.

(٥٥٦) سقط من الأصل.

(٥٥٧) في النسخ وع: «لقسم». وفي حاشية هـ عن الأزهري: «سواء ذكر فعل القسم وحرفه أم

الحرف فقط أم لم يذكر». فالأول نحو: أقسم بالله لأفعلن. والثاني: إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ، بعد

قوله تعالى: يس والقرآن الحكيم. والثالث نحو قوله تعالى: إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ، بعد قوله

تعالى: أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْغَةِ. والأيمان: جمع يمين بمعنى القسم. انظر م. وفي حاشية هـ

أيضاً بخط فميس الدين: وهو نوعان: نوع يذكر فيه المقسم به، ونوع لا يذكر.

(٥٥٨) ظ: «نحو قولك». ت: في نحو قوله.

(٥٥٩) الآيات ١ — ٣ من يس.

(٥٦٠) زاد هنا في ت و هـ: من الإعراب.

(٥٦١) ت: جواباً للقسم.

(٥٦٢) الكشف ٤: ٢.

(٥٦٣) ت: بلغة.

(٥٦٤) الآية ٣٩ من القلم. وسقط «لما تحكمون» من ت.

## بالغة إلى يوم القيامة<sup>(٥٦٥)</sup>.

الواو فيه : واو القسم ، القرآن<sup>(٥٦٦)</sup> : مجرور بها ، والحكيم : صفة ، والجار<sup>(٥٦٧)</sup> مع المجرور متعلق بالفعل المهندوف<sup>(٥٦٨)</sup> ، أي : أقسم الله بالقرآن ذي الحكمة . وجملة القسم لا محل لها أيضاً ، وكذا المجموع لأنه جملة ابتدائية .

القسم لغة : اليمين ، واصطلاحاً : جملة<sup>(٥٦٩)</sup> إنشائية أو خبرية مؤكدة لجملة أخرى هي جواب القسم<sup>(٥٧٠)</sup> ، نحو : بالله لأفعلن ، وزيد أقسم بالله ليفعلن . وتعلق كل<sup>(٥٧١)</sup> واحدة منهما بالأخرى ، نزلتا منزلة الشرط والجزاء . فإن الجملة<sup>(٥٧٢)</sup> المقسم بها ليست مقصودة لذاتها . بل ذكرت تأكيداً للجملة المقسم عليها . فههنا اعتبارات : الأول اعتبار جملة القسم وحدها . والثاني اعتبار جملة جواب القسم . والثالث اعتبارهما معاً .

لكن لا شك أن جملة القسم وحدها لا محل لها ، من الإعراب . وأما جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه . فلذلك نبه عليها بأن ليس لها محل منه . وذلك لأن<sup>١٤٨</sup> جواب القسم جملة لا تقع في موضع المفرد ، بناء على أنها لا تكون إلا جملة . وكل جملة لم تقع فيه لا يكون لها محل منه<sup>(٥٧٣)</sup> . وأما مجموع جملة القسم وجوابه فقد<sup>(٥٧٤)</sup> يكون له محل من الإعراب ، نحو : زيد أقسم بالله ليفعلن .

(٥٦٥) سقط « ونحو إن لكم .. القيامة » من ظ و ه و ع و ح . وزاد بعده في الأصل : « قبل » . وموضعها قبل « ومن هنا » عند ذكر ثعلب .

(٥٦٦) ت : والقرآن .

(٥٦٧) سقطت الواو من ظ .

(٥٦٨) ت : متعلق بالمهندوف .

(٥٦٩) سقطت من ظ .

(٥٧٠) ت : للقسم .

(٥٧١) سقطت من النسخ .

(٥٧٢) ظ ت : جملة .

(٥٧٣) ه : من الإعراب .

(٥٧٤) سقطت من ظ و ت .

فالتحقيق أَنَّ جواب القسم، إذا وقع بعد المبتدأ<sup>(٥٧٥)</sup>، يكون له محلّ منه، لا سيّما إذا كان غم<sup>(٥٧٦)</sup> جواب النداء، كما في الآية المذكورة، وأنّ الخبر هو ذلك الجواب، بناء على أنّ الجملة المقسّم بها من قبيل التأكيد الزائد على نفس الخبر.

وأما كون جواب القسم جملة دائماً فلا يُنافي الإعراب المحلّي، إذا وقع في حيز الخبر. ونظير ذلك الجملة المحكيّة بالقول، فإنّها لا تكون إلّا جملة. ومع ذلك تكون منصوبة المحلّ على المفعوليّة، بناء على أنّ الأصل فيها الإفراد، كقوله<sup>(٥٧٧)</sup>:

• قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: غَلِيلٌ •

ثمّ لمّا<sup>(٥٧٨)</sup> حكم ثعلب بأنّ نحو: «يَهْدُ لِيَقُومَنَّ» لا يجوز أصلاً، وكان ذلك الحكم خطأ، أشار إلى منشئه بقوله: قِيلَ<sup>(٥٧٩)</sup>: «وَمِنْ هُنَا»<sup>(٥٨٠)</sup> قَالَ ثَعْلَبٌ — مِنْ أُمَّةِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ. أي: ما نشأ<sup>(٥٨١)</sup> قول ثعلب إلّا من قول القوم، في جواب القسم: إنّه لا يكون خبراً، ولا يكون له محلّ من الإعراب —: لا يَجُوزُ نحو: يَهْدُ لِيَقُومَنَّ. فإنّ «ليقومَنَّ» لا يصلح لأن يكون خبراً لـ «يَهْدُ»، لأنّه جواب القسم، إذ التقدير: يَهْدُ أَقْسِمُ بِاللّهِ لِيَقُومَنَّ. وكلّ جواب قسم<sup>(٥٨٢)</sup> لا يصلح لأن يكون خبراً له، فضلاً عن أن يكون خبراً.

أما الصّغرى فظاهرة. وأما الكبرى فقد أشار إلى بيانها، بقوله: لأنّ الجملة المُخْبِرَ<sup>(٥٨٣)</sup> بها، عن المحكوم عليه — فلا بدّ من هذا التقييد، حتّى لا يتوجّه النقض

(٥٧٥) ظ ت: الابتداء.

(٥٧٦) ظ هـ: عين.

(٥٧٧) في النسخ: «نحو قوله». والشطر صدر بيت عجزه:

سَهَرٌ دَائِمٌ، وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

دلائل الإعجاز ص ١٦٧ ومعاهد التنصيص ٢: ٢٦ و ٩٥.

(٥٧٨) سقطت من ت.

(٥٧٩) سقطت من النسخ. وهي في الأصل مقحمة بين «يوم القيامة» و «الواو» قبل، فأثبتناها هنا على الصواب. انظر المطبوعات.

(٥٨٠) ح: ومن ههنا.

(٥٨١) هـ: ما منشأ.

(٥٨٢) في حاشية هـ: صفة جرت على غم من هي له.



بالجملة الابتدائية — لها محل من الإعراب، لوقوعها موقع الخبر، و جملة جواب القسم لا محل لها، لعدم وقوعه موضع المفرد. وحاصل ذلك أن الجملة الخبر بها ٤٨ ب يلزمها أن يكون لها محل من ٥٨٣، وجملة جواب القسم يلزمها ألا يكون لها محل من ٥٨٤، وتنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات ٥٨٥. فامتنع اجتماعهما في موضع، فضلاً عن أن يتحدا.

قال ثعلب ٥٨٦: «لا تقع جملة القسم خبراً». فهم أصحاب هذا الاستدلال، من ذلك القول، أن ٥٨٦ جملة جواب القسم وحدها لا تقع خبراً، وصورها في قولك ٥٨٧: «نهد ليفعلن»، وأقاموا عليها البرهان كما ترى، وفهم غيرهم — ومنهم المصنف — أن مجموع جملة ٥٨٨ القسم والجواب ٥٨٩ لا يقع خبراً.

فاعلم أن أحد الأمرين لازم ههنا: إما عدم استلزام الدليل للمطلوب، أو كون جواب المصنف الذي سيجيء لغواً، لأن المراد من سلب الجواز ههنا، إن كان سلب جواز كون مجموع الجملتين خبراً للمبتدأ ٥٩٠، أو سلب الجواز كلياً، لزم الأمر الأول لقصور الدليل عن إفادته — على أنه لو استلزمه في صورة السلب الكلي لأدى إلى رد المختار ٥٩١ — أو كان سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبراً لزم الأمر الثاني.

وغاية ما يتكلف في الجواب عنه أن المراد منه سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبراً، كما هو الظاهر من ذلك الاستدلال، وأما مدار جواب المصنف فعلى ما

(٥٨٣) هـ: من الإعراب.

(٥٨٤) في الأصل: الملزم.

(٥٨٥) المضي ص ٤٥٣.

(٥٨٦) ت: بأن.

(٥٨٧) في الأصل: قوله.

(٥٨٨) هـ: «الجملة». والصواب: «جملتي». لأن الجملة ههنا يراد بها المعنى النحوي لا اللغوي.

(٥٨٩) ت: «والجزاء». وانظر المضي ص ٤٥٣.

(٥٩٠) ت: خبر المبتدأ.

(٥٩١) المختار: ما اختاره ابن هشام في المسألة. وهو أن القسم مع جوابه خبر المبتدأ. والاختار: إرادة أمر مع ملاحظة خلافه. فكان المختار للأمر ينظر إلى الطرفين ويفضل أحدهما.

فهمه من قول ثعلب . ولذا قال : « والجواب عما قاله » ، ولم يقل : عما استدل عليه .  
ففي الجملة لا يخلو كلامه ههنا عن اضطراب . وسببه عدم تحرير <sup>(٥٩٢)</sup> محل النزاع .  
ولك أن تحمل قول ثعلب على أن جملة جواب <sup>(٥٩٣)</sup> القسم وحدها لا تقع خبراً ، كما هو  
الظاهر ، فتقلع <sup>(٥٩٤)</sup> النزاع عن أصله .

ثم إن ابن مالك <sup>(٥٩٥)</sup> عارض قول ثعلب ، فقال : سلب جواز كون جملة جواب  
القسم وحدها خبراً مردوداً بالوقوع . ولك أن تحمل كلام ابن مالك على المناقضة ، بناء  
على أن الوقوع يُنافي قوله : إن جواب القسم وحده لا يكون له محل من الإعراب .

أشار المصنف إليه ، بقوله : ورؤ <sup>(٥٩٦)</sup> أي : قول ثعلب ورأيه ، بوقوع جواب  
القسم وحده خبراً للمبتدأ ، في <sup>(٥٩٧)</sup> قوله تعالى <sup>(٥٩٨)</sup> : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا  
الصَّالِحَاتِ، لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) أي : لنُزَلِّنَّهُمْ . من التبوئة . وهي <sup>(٥٩٩)</sup> التزهيل <sup>(٦٠٠)</sup> . وفُرئ  
بالثاء <sup>(٦٠١)</sup> من الثواء . وهو النزول للإقامة <sup>(٦٠٢)</sup> .

الذين : اسم موصول مبتدأ ، آمنوا : صلته ، قوله : وعملوا الصالحات : معطوف  
عليها ، قوله : لنُبَوِّئَنَّهُمْ : جواب القسم المقتر وقع خبراً لمبتدأ <sup>(٦٠٣)</sup> .

ثم لما كان هذا الرد ، وإن كان موافقاً لما اختاره ، لكنه لا يُفيد ما قصده ههنا

(٥٩٢) ت : تجريد .

(٥٩٣) سقطت من ظ و ت .

(٥٩٤) في الأصل و ت : « فيقلع » . ه : فبين .

(٥٩٥) انظر التسهيل ص ٤٨ والمغني ص ٤٥٤ .

(٥٩٦) زاد هنا في ح و ع : ذلك .

(٥٩٧) ت : أي .

(٥٩٨) الآية ٥٨ من العنكبوت . ت : إن الذين .

(٥٩٩) ظ : التبوؤ وهو .

(٦٠٠) في الأصل و ظ و ت : النزول .

(٦٠١) يريد : « وفُرئ » : لنُبَوِّئَنَّهُمْ . وانظر الكشاف ٣ : ٣٦٣ والنشر ٢ : ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٦٠٢) ظ ت : وهو الإقامة .

(٦٠٣) ظ : خبر المبتدأ .

من أن سلب جواز كون مجموع الجملتين خبراً لمبتدأ مردوداً، أشار إلى رد ذلك السلب بقوله:

والجواب عما قاله، أي: عن الذي ذكره ثعلب، من أن<sup>(٦٠٤)</sup> نحو: «زيد ليفعلن» لا يجوز، أن التقدير أي: تقدير قوله، تعالى: «والذين آمنوا» الآية: «والذين آمنوا، وعملوا الصالحات، أقسم بالله — على سبيل الإخبار، نحو: زيد أقسم بالله لأفعلن». جملة القسم جيئت على طريق الغيبة نظراً إلى الحكاية، كما أن جملة جواب القسم جيئت على طريق التكلم نظراً إلى المحكي. وقد تجيء كلتاها على سبيل الغيبة، نظراً إلى الحكاية<sup>(٦٠٥)</sup>. قال الله، تعالى<sup>(٦٠٦)</sup>: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) — لَيُبَوِّلَنَّهُمْ. هذا جواب القسم. والقسم مع جوابه<sup>(٦٠٧)</sup> خبر المبتدأ. فبطل ما قاله ثعلب، على ما فهمه المصنف من قوله<sup>(٦٠٨)</sup>.

فالتحقيق أن ذلك التقدير لا بد منه ههنا، من جهة العربية. ولكن<sup>(٦٠٩)</sup> معنى الخبر يتم بدون ذلك التقدير، لأنه تأكيد للخبر، وقيد له. ومن المعلوم بالضرورة أن القيد لا يمنع أصل الفائدة، فضلاً عن أن يمنع الجواز. ألا ترى أن نحو «زيد قائم»، في مثل قولك: «زيد قائم في الدار»، يفيد بدون ذكر الدار، ولا يمنع<sup>(٦١٠)</sup> صحة الخبر؟ فكذا ههنا. وقد مرّ مثل<sup>(٦١١)</sup> هذا التحقيق، في صدر المسألة.

فإن قلت: هل يمكن أن يُراد من جواب المصنف ههنا أن يكون جواباً، من

(٦٠٤) سقطت من ظ و ت.

(٦٠٥) سقط «وقد تجيء ... الحكاية» من ظ.

(٦٠٦) الآية ٩٦ من البقرة.

(٦٠٧) ظ: وجوابه.

(٦٠٨) في الأصل: بقوله.

(٦٠٩) سقطت الواو من ت.

(٦١٠) هـ: يفيد بدون ذلك وذكر الدار لا يمنع.

(٦١١) ظ: «ضد». ت: «مثيل». وانظر ٤٨ أ.



قِيلَ ثَعْلَبٌ عَمَّا<sup>(٦١٢)</sup> ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ، حَتَّى يَكُونَ قَوْلُ ثَعْلَبٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَيْنَ<sup>(٦١٣)</sup>  
قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، كَمَا هُوَ<sup>(٦١٤)</sup> الْمُتَبَادِرُ مِنْ مَنْشِئِهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ قَوْلَهُ:  
«وَالْجَوَابُ<sup>(٦١٥)</sup> عَمَّا قَالَهُ» يَمْنَعُ تِلْكَ الْإِرَادَةَ، لَا سَيِّمًا أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَدْ حَمَلَ قَوْلَ ثَعْلَبٍ  
هَهُنَا عَلَى سَلْبِ جَوَازِ الْمَجْمُوعِ، كَمَا مَرَّتْ إِلَيْهِ الْإِشَارَةُ<sup>(٦١٦)</sup>.

ب ٤٩

فَإِنْ قُلْتُ: إِذَا كَانَ الْجَوَابُ جَوَابًا عَنْ قَوْلِ ثَعْلَبٍ كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ:  
«وَالْجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ أَنَّ<sup>(٦١٧)</sup> التَّقْدِيرُ فِيهِ: زَيْدٌ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لِيَقُومَنَّ<sup>(٦١٨)</sup>». فَمَا الْفَائِدَةُ فِي  
الْعُدُولِ عَنْهُ، وَالتَّعَرُّضِ لِتَقْدِيرِ قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا<sup>(٦١٩)</sup>» الْآيَةَ؟ قُلْتُ: فَائِدَتُهُ الْإِعْلَامُ  
بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِ ثَعْلَبٍ هَهُنَا قَاعِدَةٌ كَلِّيَّةٌ، لَهَا صُورٌ جَزْئِيَّةٌ، لَا خُصُوصِيَّةٌ هَذِهِ الْمَادَّةُ،  
كَأَنَّهَا يُتَبَادَرُ إِلَى الْوَهْمِ.

وَلِهَذَا قَالَ: وَكَذَلِكَ<sup>(٦٢٠)</sup>، أَيُّ: مِثْلُ ذَلِكَ التَّقْدِيرِ الَّذِي فِي الْآيَةِ، التَّقْدِيرُ  
فِيمَا، أَيُّ: فِي سَائِرِ الصُّوَرِ الْجَزْئِيَّةِ الَّتِي يُظَنُّ<sup>(٦٢١)</sup> فِيهَا أَنَّ جَوَابَ الْقِسْمِ وَحْدَهُ وَقَعَ خَبْرًا  
لِمَبْتَدَأٍ، بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا» الْآيَةَ، أَشْبَهَ ذَلِكَ الْمَذْكُورَ  
فِيهَا.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ التَّقْدِيرَ فَاعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ، أَيُّ: خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ،  
تَعَالَى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا»<sup>(٦٢٢)</sup>، مَجْمُوعٌ جُمْلَةُ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرَةِ، أَيُّ: أَقْسِمُ بِاللَّهِ،

---

(٦١٢) فِي الْأَصْلِ: كَأَنَّ.

(٦١٣) ت هـ: غَيْرَ.

(٦١٤) زَادَ هُنَا فِي ت: فِي.

(٦١٥) سَقَطَتِ الْوَاوُ قَبْلَهَا مِنْ ظ وَ ت.

(٦١٦) انْظُرْ ٤٨ ب.

(٦١٧) سَقَطَتِ مِنْ ظ.

(٦١٨) سَقَطَ «زَيْدٌ... لِيَقُومَنَّ» مِنَ النِّسْخِ.

(٦١٩) فِي النِّسْخِ وَح: وَكَذَا.

(٦٢٠) هـ: تَظُنُّ.

(٦٢١) زَادَ هُنَا فِي ت: الْآيَةُ.



وجملة الجواب المذكورة — وهي : لنكوننهم — لا مجرد جملة الجواب . يعني أن الخير كلنا الجملةين معاً ، لا جملة جواب القسم وحدها .

نعم <sup>(٦٢٢)</sup> مثل هذا الكلام إنما يتوجه على من قال : إن <sup>(٦٢٣)</sup> الخير هو مجرد الجواب وحده . لكن النزاع ليس معه . فالمناسب ، على ما قصده المصنف من قول طلب ، أن يقول هنا : « فالخير هو مجموع الجملةتين » ، بدون قوله : لا مجرد الجواب .

فإن قلت : هذا المجموع إنشاء . فكيف يقع خبراً ؟ لا تسلم ذلك ، بل هو خبر . سلمناه ، لكن الإنشاء يقع خبراً مبتدأ ، نحو : كيف زيد ، وأين عمرو ؟

وقال <sup>(٦٢٤)</sup> الكوفيون : إن النداء والدعاء والتوصية ونحوها ملحقة بالقول ، في حكاية الجمل بعدها . فقوله تعالى <sup>(٦٢٥)</sup> : « لئن أنجيتنا من هذه <sup>(٦٢٦)</sup> لنكونن من الشاكرين » في قوله ، تعالى <sup>(٦٢٧)</sup> : ( دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ : لئن أنجيتنا من هذه <sup>(٦٢٨)</sup> لنكونن من الشاكرين ) . منصوب المحل على المفعولية ، محكي عندهم بالدعاء ، لا بالقول المقتر . وكذا <sup>(٦٢٩)</sup> :  
١٥٠

رَجُلَانِ ، مِنْ ضَبَّةٍ ، أَخْبَرَانَا : إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا ، غُرَبَانَا  
 وَأَمَّا عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ فَأَمثال هذا محكية بالقول المقتر <sup>(٦٣٠)</sup> .

(٦٢٢) زاد هنا في ت : إن .

(٦٢٣) سقطت من ت .

(٦٢٤) سقطت الواو من النسخ .

(٦٢٥) ليست في ظ و ت .

(٦٢٦) سقط « من هذه » من ظ .

(٦٢٧) الآية ٢٢ من يونس .

(٦٢٨) الخصال ٢ : ٣٣٨ والمختص ١ : ١٠٩ — ٢٥٠ والمفني ص ٤٦١ والخزاة ٤ : ٢٣ .

ضبة : قبيلة .

(٦٢٩) في م زيادة من بعض نسخ الإعراب : « تنبيه : يحتمل قول همام الفرزدق :

« نَعَشْرُ ، فَإِنْ عَاقَلْتَنِي لَا تُخَوِّنِي » .

كون : « لا تخونني » جواباً ، كقوله :

## [ جواب الشرط ]

السادسة، من الجمل السبع التي ليس لها محل من الإعراب، الواقعة جواباً لشرط غير جازم، سواء كان ذلك الجواب<sup>(٦٣٠)</sup> مقترناً<sup>(٦٣١)</sup> بالفاء أو بـ «إذا» الفجائية، أو لا. ووقع في بعض النسخ: «غير عامل» مقام «غير جازم». لكن «غير جازم» أنسب وأعم مورداً<sup>(٦٣٢)</sup>.

كجواب «إذا»<sup>(٦٣٣)</sup> الشرطية، نحو: إذا جاء زيد قام عمرو. فجملة «قام عمرو» لا محل لها من الإعراب، لعدم المقتضي له. وأما جملة «جاء زيد» فقد عرفت أنها مجرورة المحل، على أنها مضاف إليها لـ «إذا»<sup>(٦٣٤)</sup>. ثم إنها لما دلت على الوقت المضاف إلى الجملة، مع أن ذلك الوقت ظرف لمضمون جملة أخرى، وفهم منه ارتباط إحداها بالأخرى، ولو بمعونة المقام، سُميت شرطية.

و جواب «إذا» الشرطية، نحو: إذا جاءني<sup>(٦٣٥)</sup> زيد أكرمته<sup>(٦٣٦)</sup>. فجملة «أكرمته» لا محل لها من الإعراب، لعدم وقوعها مقام المفرد. وأما جملة «جاءني زيد» فمجرورة المحل، على أنها مضاف إليها.

أرى مُحَرِّراً عَاهِدْتُهُ لِيُؤَافِقَنِي فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِي

فلا محل له، ويحتمل كونه حالاً من الفاعل أو من المفعول أو منهما، فيكون في محل نصب. ونسب البيت الثاني في م إلى الفردوق أيضاً. وانظر المعنى ص ٤٥٢. والزيادة هي في مطبوعة الرياض ص ٤٨ — ٤٩.

(٦٣٠) سقطت من ت.

(٦٣١) في الأصل: مقرون.

(٦٣٢) ت: مورداً.

(٦٣٣) في الأصل و ت: «إذا». وسقطت من م.

(٦٣٤) في الأصل و ت: «إذا». هـ: إليه لإذ.

(٦٣٥) ت: جاء.

(٦٣٦) في الأصل و ظ و هـ: فأكرمته.



وجواب «لولا»، نحو: لو أكرمتني لأكرمتك، و جواب «لولا» الامتناعية،  
نحو<sup>(٦٣٧)</sup>:

ولولا الشعرُ بالعلماءِ يُزري لَكُنْتُ اليومَ أشعرَ من ليلى  
وجواب «لما»<sup>(٦٣٨)</sup> الوجودية، نحو: لما جاءني زيد أكرمته.

وإنما<sup>(٦٣٩)</sup> لم تعمل هذه الكلمات عمل الجزم، أما «إذا» فلائها تدخل على  
الماضي، أو على الجملة الاسمية، وكلّ منهما لا يتصور فيه الجزم. ولذا قال النحويون: إنَّ  
«لولا» لم تجزم، لدخولها على الماضي، وهو لا يستحق الإعراب. وأما «إذا» فلائها تدلّ  
على اليقين<sup>(٦٤٠)</sup>، و«إن» الشرطية تدلّ على الشك والإبهام، فلم تعمل عملها. وأما  
الجزم في قوله<sup>(٦٤١)</sup>:

• وإذا تُصِيبكَ مِنَ الْحَوَادِثِ نَكْبَةٌ •

فمن الشواذ. وأما «لولا» فلائها تدخل<sup>(٦٤٢)</sup> على الجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالباً،  
وجوابها ماض. وأما «لما» فلدخولها على الماضي أيضاً. وإذا لم تعمل هذه الكلمات في  
الشرط فبالحرى<sup>(٦٤٣)</sup> ألا تعمل في الجزاء.

أو جواباً لشرط جازم، و الحال أنّ ذلك الجواب<sup>(٦٤٤)</sup> لم يقرن<sup>(٦٤٥)</sup> بالفاء، ولا  
بـ «إذا» الفجائية، نحو: إن تقم أقم، و إن جاءني زيد أكرمته. أما الأول

(٦٣٧) البيت للشافعي. ديوانه ص ٣٩. وانظر ١٥٩. ويزري ٤: بحقه ويهونه.

(٦٣٨) سقطت من م. ع ح: كيف.

(٦٣٩) ت: وإن.

(٦٤٠) فيما عدا ت: «التعين». وانظر ١٢٤.

(٦٤١) انظر ١٢٤ والجنى الداني ص ٣٦٧ والمغني ص ٩٨.

(٦٤٢) في الأصل: «فلائها تدل». ظ: فلا تدل.

(٦٤٣) ت: «فبالحرى». هـ: فبالحرى.

(٦٤٤) سقط «والحال... الجواب» من ظ. وزاد هنا في ت: إذا كان.

(٦٤٥) ع م: لم يقرن.

فلظهور<sup>(٦٤٦)</sup> الجزم في الفعل وحده، وأمّا الثاني فلأنّ مجزوم المحلّ هو الفعل، لا الجملة بأسرها<sup>(٦٤٧)</sup>. وأمّا إذا اقترن ذلك الجواب بإحدهما<sup>(٦٤٨)</sup> فجملة الجواب مجزومة المحلّ، كما<sup>(٦٤٩)</sup> عرفت، في المسألة الثانية<sup>(٦٥٠)</sup>.

### [التابعة لجملة لا محلّ لها]

السابعة، من الجمل السبع التي لا محلّ لها من الإعراب، التابعة لما لا موضع له، نحو: قام زيد وقعد عمرو، إذا<sup>(٦٥١)</sup> لم تقدّر الواو، أي: إذا لم تجعل الواو في قوله: «وقعد عمرو» للحال، بل جعلت لعطفه على جملة: قام زيد. وهي جملة ابتدائية، لا محلّ لها من الإعراب. فكذا قوله: قعد<sup>(٦٥٢)</sup> عمرو.

وأمّا إذا جعلت للحال فتكون منصوبة المحلّ، على الحال. وقد مرّ بيانها<sup>(٦٥٣)</sup>. وأمّا الجملة إذا كانت تابعة لما لا محلّ لها من الإعراب — سواء كان مفرداً أو جملة — فهي<sup>(٦٥٤)</sup> معربة بحسب إعراب المتبوع، كما تحققت<sup>(٦٥٥)</sup>.

• • •

ثم إنّ المصنّف لما شرح الجملة وأحوالها، في المسائل الثلاثة<sup>(٦٥٦)</sup> المذكورة، أراد أن يشرح حالها بعد التكررات، وبعد المعارف: هل هي صفة، أم<sup>(٦٥٧)</sup> حال، أو هي محتملة لهما؟ وأن يضبط كلّ نوع من تلك الأنواع الأربعة، فقال:

(٦٤٦) ظ: فقد ظهر.

(٦٤٧) انظر ١٣ أ.

(٦٤٨) ظ ت: بأحدهما.

(٦٤٩) هـ: لما.

(٦٥٠) انظر ٢٥ ب.

(٦٥١) سقط «إذا لم تقدّر الواو للحال» من ح.

(٦٥٢) ت: وقعد.

(٦٥٣) انظر ٩ أ.

(٦٥٤) سقطت من ت.

(٦٥٥) انظر ٢٩ أ.

(٦٥٦) كذا. وهو جائز لتقديم المعدود على العدد.

(٦٥٧) هـ: أو.



## الوصفية والحالية

المسألة الرابعة، من المسائل الأربع<sup>(١)</sup>، في بيان الجملة<sup>(٢)</sup> الخبرية — وهي جملة تحمل الصدق والكذب — التي لم يطلبها العامل. وما وقع في بعض النسخ<sup>(٣)</sup>: «لم يسبقها ما يطلبها لزوماً»، وفي بعضها<sup>(٤)</sup>: «لم يستلزمها ما قبلها»، فراجع إلى ما ذكر<sup>(٥)</sup>.

وهذا القول يشتمل على أربعة قيود، ويقتضي أقساماً<sup>(٦)</sup> أربعة، بحسب اعتبار وقوعه:

أما بيان الأول فإن<sup>(٧)</sup> ذلك القول يتضمن كون الجملة خبرية، وجواز الاستغناء عنها، ووجود المقتضي، وانتفاء المانع. فإن إطلاق المقتضي يقتضي الإشارة إلى انتفائه. فاحترز بالقيد الأول عن الجملة الإنشائية — فإنها لا تقع نعتاً ولا حالاً كما هو المشهور، إلا بتأويل، خلافاً لبعض المحققين — وبالثاني<sup>(٨)</sup> عن نحو جملة الخبر،

(١) في الأصل: «الأربعة». وسقطت «في» من م.

(٢) ت م: الجمل.

(٣) انظر ع و ح.

(٤) هـ: وفي بعض النسخ.

(٥) هـ: ما ذكره.

(٦) ظ ت: أقسامه.

(٧) في الأصل: فلأن.

(٨) ت: والثاني.

وجملة الصِّلة، والجملة المحكيّة بالقول — فإنّها لا يُستغنى عنها — وبالثالث عن جملة « فعلوه » في قوله، تعالى: (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) — فإنّها لا يجوز أن تكون حالاً، لعدم تحقّق المقتضي، إذ لا عامل ههنا يعمل في الحال — واحترز بالقيد الرابع عن نحو جملة « هو راكب »، في قولك: « جاءني رجل وهو راكب ». فإنّها لا يجوز أن تكون صفة، لتحقّق المانع. وهو الواو. فإنّها لا تعترض بين الموصوف والصفة، خلافاً للزمخشري<sup>(٩)</sup>.

وأنت تعلم أن وجود المقتضي، وإن لم يتحقّق من حيث النّظر إلى الحال، في قوله تعالى: « وكلّ شيء فعلوه في الزُّبُرِ »، لكنّه متحقّق<sup>(١٠)</sup> بالنّظر إلى الوصف، كما أن ارتفاع المانع متحقّق هناك من حيث اعتبار الوصف، وإن لم يتحقّق من حيث النّظر إلى الحال. فيكون المراد عدم تحقّق المقتضي من حيث النّظر إلى قسم، دون قسم. وكذا تحقّق المانع فتأمّل.

وأما بيان الثاني فأشار إليه بقوله: « إن وقعت<sup>(١١)</sup> أي: الجمل<sup>(١٢)</sup> »، بعد الأسماء التّكريرات المحضة، أي: التي لم تُخصّص<sup>(١٣)</sup> بشيء من التّخصّصات، فتلك الجمل<sup>(١٤)</sup> الواقعة بعدها صيغات، سواء كانت مفسّرة أو مخصّصة، أو للمدح أو للذّم، أو للتأكيد<sup>(١٥)</sup>.

فإن قلت: كيف تقع الجملة<sup>(١٦)</sup> صفة لنكرة، مع أنّها لا تُوصف بالتّنكير ولا

(٩) الآية ٥٢ من القمر.

(١٠) هـ: قوله.

(١١) الكشف ٢: ٤٧٩ والمغني ص ٤٨٢.

(١٢) في النسخ: يتحقّق.

(١٣) سقط « إن وقعت » مع الفاء الجوابية من ع و ح، هنا وبما عطف عليه.

(١٤) في النسخ: الجملة.

(١٥) في الأصل: لم تتخصّص.

(١٦) ظ ت: « التأكيد ». هـ: التأكيد.

(١٧) هـ: الجمل.

بالتعريف، ورعاية المطابقة بين الموصوف والصفة واجبة؟ قلت: سلمنا، لكن الجملة لما وقعت<sup>(١٨)</sup> موقع المفرد نُزِلت منزلته، فأُعطي لها<sup>(١٩)</sup> حكم<sup>(٢٠)</sup> من التنكير. ومن المعلوم أن المفرد الذي نُزِلت منزلته هو النكرة، لقيام موجب التنكير، وانتفاء مقتضى التعريف.

فإن قلت: هذا الذي ذكرته يُجوز كون الجملة صفة لنكرة، لا يوجهه. والكلام في الثاني، لا في الأول. فاللزام غير مطلوب، والمطلوب غير لازم. فلا يتم<sup>٥١ ب</sup> التقريب<sup>(٢١)</sup>. قلت: التقريب<sup>(٢٢)</sup> تام. فإن الجملة لما وقعت موقع مفرد، وأسقط اعتبارها في نفسها، فالملاحظ<sup>(٢٣)</sup> كونها في قوة المفرد، لا كونها جملة. والدليل على ذلك أنهم قالوا: إن مثل هذه الجملة ليس<sup>(٢٤)</sup> بكلام.

وإن<sup>(٢٥)</sup> وقعت بعد الأسماء المعارف المحضة<sup>(٢٦)</sup>، التي لم تختلط بها شائبة نكارة<sup>(٢٧)</sup>، فهي أحوال، سواء كانت منتقلة أو غيرها<sup>(٢٨)</sup>.

وإن<sup>(٢٩)</sup> وقعت بعد الأسماء غير المحضة<sup>(٣٠)</sup>، أي<sup>(٣١)</sup>: التي يكون فيها شائبة تعريف من وجه، وشائبة تنكير من وجه آخر<sup>(٣٢)</sup> — فلا يلزم الجمع بين المتنافيين،

(١٨) ت: الجملة الواقعة.

(١٩) كذا. والصواب: «إياها». فلام التقوية لا تدخل على مفعول ما يتعدى إلى اثنين إلا في الضرورة، خلافاً للفارسي. انظر الجنى الداني ص ١٠٥ — ١٠٦ والمغني ص ٢٠٤.

(٢٠) في الأصل و هـ: حكمه.

(٢١) ظ ت: «التقرير». هـ: التعريف.

(٢٢) زاد هنا في الأصل: أن.

(٢٣) هـ: ليست.

(٢٤) في النسخ و م: أو إن.

(٢٥) زاد هنا في هـ: فهي.

(٢٦) في الأصل و ت: «النكرة» ظ: النكارة.

(٢٧) الأصل في الحال أن تكون منتقلة أي: غير لازمة لصاحبها. وقد تكون لازمة كما في المؤكدة،

والمشعر عاملها بتجدد صاحبها، وغيرهما. انظر الصبان ٢: ١٧٠.

(٢٨) في الأصل و ع: غير المحض.

(٢٩) سقطت من الأصل و ت.

(٣٠) سقطت من الأصل.



لاختلاف الجهة - كائناً<sup>(٣١)</sup> منهما أي: من النكرة<sup>(٣٢)</sup> والمعرفة المطلقتين، فإن ذكر القيد<sup>(٣٣)</sup> يستلزم تحقق المطلق.

قوله: فهي مُحْتَمِلَةٌ لهُمَا أي: للصفة والحال، إشارة إلى القسمين، كما أن قوله: «إن وقعت» إلى قوله<sup>(٣٤)</sup>: «فأحوال» إشارة إلى القسمين الأولين. ثم، بعد الضبط والتقسيم، أراد أن يُبين الأقسام الأربعة بالشواهد والأمثال، فقال:

### [ الواقعة صفة ]

مثال القسم الأول هو الجملة الواقعة صفة، بعد النكرة المحضة، نحو جملة «نقرؤه»، في قوله، تعالى<sup>(٣٥)</sup>: (عَشَى نُنْزِلُ عَلَيْكَ كِتَابًا نَقْرُؤُهُ). قوله: فِجُمْلَةٌ «نَقْرُؤُهُ» صِفَةٌ لـ «كِتَابًا»<sup>(٣٦)</sup>، نتيجة لقياس حذف لظهوره. تقديره<sup>(٣٧)</sup> أن جملة «نقرؤه» جملة واقعة بعد النكرة المحضة، مشروطة بالقيود المذكورة. وكل جملة واقعة بعدها مشروطة بها صفة لنكرة. فجملة «نقرؤه» صفة لنكرة، وهي «كتاباً». ولك أن تجعله جواب الشرط المحذوف أي: إذا ثبت<sup>(٣٨)</sup> تلك القاعدة فجملة «نقرؤه» تقع صفة لـ «كتاباً»<sup>(٣٩)</sup>. لكن التوجيه الأول أنسب، وإن كان الثاني أقرب إلى الفهم.

(٣١) كذا، بالتذكير للملاحظة «غير» في قوله: غير المحضة.

(٣٢) هـ: التكمير.

(٣٣) ت هـ: القيد.

(٣٤) سقطت من ت.

(٣٥) الآية ٩٣ من الإسراء.

(٣٦) ت: كتاب.

(٣٧) هـ: تقريره.

(٣٨) في النسخ: ثبت.



وإنما لم يجر " " كتاباً ، باللام لفظاً ، جرياً على قصد طريق الحكاية ، وإشارة إلى أن الجملة منصوبة المحل ، وتكثر للمعاني .

لاكنه ، أي : كتاباً ، نكرة — لصدق تعريف النكرة عليه ، ولكونه عارياً عن سمات التعريف — محضة . فإنه لم يتخصص " " بشيء من التخصّصات . فكأنه قصد بهذا التعليل الإشارة إلى منشأ الوصفية ، وإلى نفي احتمال الحالية ، إذ لو أريد الحال عن مثل هذه النكرة لوجب تقديمها عليها .

وقد مضت أمثلة من ذلك القسم الأول ، في المسألة الثانية " " أي : وقد عرفت أن الأمثلة مضت من قبيل " " الجملة الحبيّة الواقعة " " صفة بعد نكرة محضة فيها ، نحو " " : ( من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ) ، ( وأنقوا يوماً ، ترجعون فيه ) " " ، ( ليوم لا رب فيه ) " " . فلا حاجة إلى إتيان زيادة الأمثلة منه ههنا .

### [ الواقعة حالاً ]

ومثال القسم الثاني — هو الجملة الواقعة حالاً ، بعد المعرفة — نحو « تستكبر » على قراءة الرفع في قوله ، تعالى " " : ( ولا تمنن تستكثر ) أي : ولا تعط أحداً شيئاً طالباً به أكثر منه . وهو نهى خاص برسول " " الله — صلى الله عليه

( ٣٩ ) في الأصل : لم يجر .

( ٤٠ ) ت : لم يخص .

( ٤١ ) انظر ٢٩٩ .

( ٤٢ ) ت : قبل .

( ٤٣ ) سقطت من ظ .

( ٤٤ ) الآية ٢٥٤ من البقرة .

( ٤٥ ) الآية ٢٨١ من البقرة .

( ٤٦ ) الآية ٩ من آل عمران .

( ٤٧ ) الآية ٦ من المائدة .

( ٤٨ ) كذا بالباء . والخص متعد لا يحتاج إليها . فاعله يهد : مخصوص برسول . والفاعل بمعنى مفعول .

وهو معروف ، نحو : طريق سالك لا حب .

وسلم — لأنه اختص بأحسن الأخلاق وكرم<sup>(١)</sup> الأعمال، أو نهى تنزيه<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: كيف يتعين المثال المذكور للحالية، مع أنه يجوز أن يكون الرفع فيه بخذف «أن» الناصبة، وإبطال عملها، كما في قوله: «تسمع<sup>(٣)</sup>» بالمُعِيدِي خيراً من أن تراه، وقوله<sup>(٤)</sup>:

«فقالوا: ما تشاء؟ فقلت: ألهو»

قلت: قد تعين لها، بناء على أن الضعيف يضمحل أثره حين مقابله بالقوي، كاضمحلال أنوار النجوم عند استيلاء<sup>(٥)</sup> ضياء الشمس. على أن المناقشة في المثال ليست من المناظرة المسموعة. فإن التمثيل يتم بمجرد الفرض. فكيف بالوقوع على وجه الرجحان، وأهل العريّة يعدّون الرجح كالمتمعّن؟

فجُمْلَةُ «تستكثر» حال من الضمير المرفوع المُستَترِ وجوباً في «لمنن». فقوله: «المُقَدِّرُ بَأَنْتَ» صفة مؤكدة للضمير. ويحتمل أن يكون صفة كاشفة له. ولا شك أن المقدر ليس من قبيل المحذوف، لا سيما إذا كان فاعلاً. ثم لما أثبت أن هناك شيئاً معتبراً<sup>(٦)</sup>، قبل جملة «تستكثر»، أراد أن يُبين<sup>(٧)</sup> أن الشيء معرفة محضة، فقال: «لأن» «أنت» من الضمائر، والضمائر

٥٢ ب

(٤٩) هـ: بمكارم الأخلاق ومحاسن.

(٥٠) انظر الكشف ٤: ٥١٦—٥١٧.

(٥١) انظر مجمع الأمثال ١: ١٢٩. وفي الأصل و ظ و هـ: وتسمع.

(٥٢) صدر بيت لعروة بن الورد، عجزه:

إلى الإصباح، أثر ذي أثير

ديوانه ص ٨٩ والخصائص ٢: ٤٣٣ وشرح المفصل ٢: ٩٥ والكشاف ٣: ٣٧٣.

(٥٣) هـ: استعلاء.

(٥٤) ت: مضراً.

(٥٥) في الأصل: يثبت



كُلُّهَا — سواء كانت للمتكلِّم أو للمخاطَب<sup>(٥٦)</sup> أو للغائب<sup>(٥٧)</sup> — مَعَارِف . ولذا قالوا: إِنَّ الضَّمير لَا يُوصَف ، وَلَا يُوصَف بِهِ . بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ ، أَي : المَضمرات ، أَعَرَفَ المَعَارِف .

والتَّحْقِيق أَنَّ الضَّمائر وَضعت لِلجُزئِيَّات بِمِلَاحِظَةِ أَمْرٍ كَلَمِيٍّ ، كَأَسْمَاءِ الإِشارة<sup>(٥٨)</sup> ، لَا أَنَّهَا وَضعت لِلكَلِمَاتِ بِشَرطِ اسْتِعْمالِهَا<sup>(٥٩)</sup> فِي الجُزئِيَّات . فَلِذَا كَانَتِ الضَّمائر مِنَ المَعَارِفِ المَحْضَةِ .

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ<sup>(٦٠)</sup> : « وَلَا تَمْنُنْ تُسْتَكْثَر » . فَيَكُونُ مَفْعُولاً لَهُ . لَكِنَّهُ تَعْلِيلٌ لِلْمَنْفِيِّ لَا لِلنَّفْيِ . وَقَرَأَ الْحَسَنُ<sup>(٦١)</sup> : « تَسْتَكْثَر » بِالْجَزْمِ . فَيَكُونُ بَدَلاً مِنْ « تَمْنُن » ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَلَا تَمْنُنْ لَا تَسْتَكْثَر .

### [الواقعة بعد نكرة غير محضة]

وَمِثَالُ الْقِسْمِ الثَّالِثِ — وَهُوَ الْجُمْلَةُ الْمُحْتَمِلَةُ لِلْوَجْهَيْنِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ النِّكَرَةِ الْغَيْرِ<sup>(٦٢)</sup> الْمَحْضَةِ — كَجُمْلَةِ « يَصَلِّي » فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يَصَلِّي .

(٥٦) ت : المخاطب .

(٥٧) ظ : الغائب .

(٥٨) ظ : الإشارات .

(٥٩) ت : استعمالها .

(٦٠) الكشاف ٤ : ٥١٧ .

(٦١) كذا ، ب « أَل » . وسيد مثلها مراراً بعد مهملات بلا ضبط . وغير ههنا بمعنى مغايرة . وقد

ضبطتها بالضم على أن « أَل » اسمية موصولة حُذِفَ صدر صلتها ، والتقدير : « بعد النكرة التي هي غير ... » . وإذا كان الشارح أرادها بالكسر على التبعية فهي صفة ، و « أَل » فيها حرفية موصولة ، وإضافتها لفظية . وهو استعمال مولد . قالوا : « لم نجد له شاهداً في كلام يستشهد به » . وقال أبو البقاء : « ومنعوا تعريفه باللام حال كونه مضافاً مع أنه نكرة وليس معرفة بالكسب ، حتى يلزم من إدخال اللام تحصيل الحاصل ، لحفظ صورة الإضافة المعنوية » .

الكليات ٣ : ٢٩٧ . وانظر ٢٠ ب .

فإن قلت: الاحتمال يستلزم أن يكون نحو «يصلّي» حالاً وصفة معاً، في حالة واحدة، لقيام مقتضى كلّ منهما. وإلا يلزم الترجيح بلا مرجح. قلت: الاحتمال لا يستلزم الوقوع، والتنافي في الوقوع لا في الاحتمال<sup>(٦٢)</sup>. سلّمناه، لكن الاختيار هو المرجح، كاختيار الجائع أحد الرّغيفين المتساويين، وكاختيار الهارب من السبع<sup>(٦٣)</sup> أحد الطّريقين.

فإن قلت: قيام مقتضى كلّ منهما يستلزم اجتماع العلل [المتخالفة، على معلول واحد شخصي، وهو لا يجوز، كما لا يجوز اجتماع العلل]<sup>(٦٤)</sup> المتوافقة عليه. قلت: ليس المراد من العلل التّحوّية العلل المؤثّرة، حتّى يؤدي إلى الامتناع. بل المراد منها هو الوجوه الإقناعيّة. فهذا تُسمّى أمارات وعلامات<sup>(٦٥)</sup>. فلا حجر من اجتماعها<sup>(٦٦)</sup> في محلّ واحد، سواء<sup>(٦٧)</sup> كانت متوافقة أو متخالفة، كما لا حجر من اجتماع اجتهادات في مسألة واحدة.

فإن<sup>(٦٨)</sup> ثبت توصيفاً بعد توصيف<sup>(٦٩)</sup> — فإن في «رجل» إبهاماً يقبل<sup>(٧٠)</sup> الشّدّة والضعف. وكذلك التخصيص. فالرجل، وإن خُصّص بالوصف الأوّل، لكنّه لم يبلغ حدّ التّعين المحض الذي ليس<sup>(٧١)</sup> فيه شائبة شركة. فيجوز له التخصيص مرّة أخرى — قدّرت أي: جعلت جملة «يصلّي» صفة ثانية لـ ١٥٣

(٦٢) الاحتمال: الجواز والإمكان الذهني. وهو ما يتردد الذهن في النسبة بين طرفية. وقد يراد به الاقتضاء والتضمين. أما الوقوع فهو الحصول أو الوجوب.

(٦٣) سقط «من السبع» من ت.

(٦٤) سقط من الأصل.

(٦٥) انظر الإنصاف ص ٤٦.

(٦٦) ظ هـ: اجتماعهما.

(٦٧) في الأصل: وسواء.

(٦٨) ظ: وإن.

(٦٩) التّوصيف: المبالغة في الوصف.

(٧٠) ظ ت: يفيد.

(٧١) سقطت من الأصل.



«رَجُلٌ»، فيكون<sup>(٧٢)</sup> المراد استمرار الصلاة له، كما هو المناسب لوصف الصَّلاح،  
لأنَّ نَكْرَةً، لخلوّه عن علامات التعريف. فيكون الوصف الثاني مُمَيِّزاً<sup>(٧٣)</sup> له عن  
رجل آخر لم يتَّصف بالصَّلاة، كما أنَّ الوصف الأوَّل يُعَيِّزه عن رجل غير صالح.  
لكنه لا يُعَيِّزه عن رجل آخر مثله في الصَّلاح والصَّلاة. فبقاء الشَّرْكة<sup>(٧٤)</sup> في  
وصفه كبقائها<sup>(٧٥)</sup> في ذاته. فظهر أنَّ المراد من التَّخصيص ههنا هو التَّخصيص  
الإضافي.

وإن شئت تقييد المرور بقيد، كما أردت إطلاقه في التَّوصيف، قَدْ رُئِيَ أَي:  
تَجْعَلُ «يَصَلِّي» حَالاً مِنْهُ<sup>(٧٦)</sup>، فيكون المراد تجدد الصَّلاة له وحدوثه له، كما هو  
اللاحق بفعل المرور، لأنَّه، أَي: رجلاً، قَدْ قُرِبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وإن كان بعيداً  
منها بحسب ذاته، لتحقّق المناقاة بين المعرفة والنكرة، بسبب اختصاصه بالصفة.  
فكون الباء داخلة على الخاصّة الإضافيّة، كما أشرت إليه آنفاً.

فظهر أنَّ رجلاً في المثال المذكور مغايرٌ للمعرفة بحسب ذاته، ومشابهة لها من  
حيث الوصف ودفع<sup>(٧٧)</sup> الإبهام، فيصحّ أن يكون ذا الحال كالمعرفة المحضة. وإنما  
احتج في الحال إلى التَّوصيف، لأنَّ الحال كالمحكوم به، وذو الحال كالمحكوم [عليه،  
والمحكوم]<sup>(٧٨)</sup> عليه يجب أن يكون معرفة أو مخصّصاً<sup>(٧٩)</sup>.

(٧٢) ت: ليكون.

(٧٣) في الأصل و ه: تميزاً.

(٧٤) في الأصل: «فبقى النكرة». ظ ه: فبقى الشَّرْكة.

(٧٥) ظ: لبقائها.

(٧٦) تحتها في ه: أي: من رجل.

(٧٧) ه: ورفع.

(٧٨) سقط من الأصل.

(٧٩) ت: مخصصاً.

## [ الواقعة بعد معرفة غير محضة ]

ومثال القسم الرابع — هو<sup>(٨٠)</sup> الجملة المُحتملة للوجهين أيضاً، الواقعة بعد المعرفة الغير<sup>(٨١)</sup> المحضة — نحو: «يحمل أسفاراً»، في قوله، تعالى<sup>(٨٢)</sup>: (كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا). السفر بالكسر: الكتاب. والجمع أسفار. أي: كتاباً كبيراً من كتب العلم. فهو يمشي بها، وما يدري منها إلا ما يمرّ بخبره<sup>(٨٣)</sup> من الكد والتعب. وكل من علم ولم يعمل بعلمه فهذا مثله. وبش المثل.

قوله: فَإِنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظِ<sup>(٨٤)</sup> الْجَمَارِ إِلَى آخِرِهِ، متعلق بقوله: «المحتملة» تعلق تعليل بالمعلل، الجنس من حيث تحققه في ضمن فرد من أفرادهِ. فيكون من قبيل المعهود الذهني<sup>(٨٥)</sup>، كقولهم: ادخل السوق، واشتر اللحم. فلا يكون المراد منه الجنس، من حيث هو، ولا من حيث الاستفراق<sup>(٨٦)</sup>، ولا المعهود الخارجي<sup>(٨٧)</sup>، كما لا يخفى.

٥٢ ب

وَذُو التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيِّ أَي: اسم الجنس المعروف بلام الجنس<sup>(٨٨)</sup> — إنما عدل عنه إلى قوله: «ذو<sup>(٨٩)</sup> التعريف الجنسي» لقصد التفتيس والإيجاز،

(٨٠) ت: هي.

(٨١) انظر ٥٢ ب.

(٨٢) الآية ٥ من الجمعة.

(٨٣) ظ: خبره.

(٨٤) ت: بها.

(٨٥) المعهود الذهني هنا هو ما أريد به هو مقصد علماء المعاني، لمطابقته الحقيقة ضمن

مناه المعهود الذهني عنده هو المعين في ذهن

بعض الأفراد بقيام القرينة على

المخاطب. انظر الدسوقي ١: ١٠٠

(٨٦) الاستفراق: التناول على سبيل.

(٨٧) المعهود الخارجي هو ما ورد في

(٨٨) لام الجنس هي «أل» المراد بها أنه

من الجنس غير معين، أو على

(٨٩) سقطت من الأصل و هـ.

تقديرأ. ويسمى المعهود الذكري.

والمعرف بها نكرة غير محضة لأنه يدل على مفرد

أو عموم الجنس، أو عموم كامل صفاته.

وإشارة " إلى أن اشتقاق في قوله: "المعرف بلام الجنس" على طريق النسبة،  
 كقوله: "هذه امرأة"، لا على طريقة اشتقاق المحدث، كقولك: "هذه ضارب"،  
 ملاً - يتحرك من الشكوة معنى، وإن كان معرفة لفظاً.

وفي قوله مهنا: "يقرب من الشكوة"، وهناك "": "قد قرب من المعرفة"،  
 إشارة إلى أن مناسبة القسم الرابع للشكوة أشد من مناسبة القسم الثالث للمعرفة،  
 ورمز إلى أن الوصفية مهنا أولى من الحالية. فكيف لا، والعامل في الحال ليس  
 بظاهر مهنا " وكذا المعنى على الحالية، كما أن الحالية " هناك أولى من الوصفية.

فإن قلت "": الأولوية تُنافي الاحتمال. قلت: المراد من الاحتمال الجواز، بحيث  
 لا يصل أحد الوجهين " إلى حد الوجوب والقطع. فلا منافاة بين الرجحان  
 والاحتمال ". ألا ترى إلى قولهم: "الحجر يحتمل الصدق والكذب"، مع أن احتمال  
 الصدق راجح "؟

هذا. ثم إن المعرفة بلام الجنس " يوجد فيه اعتبار التعريف، من حيث  
 النظر إلى الجنس نفسه "، واعتبار التنكير من حيث إنه يُلاحظ " حال كونه في

(٩٠) ظ ت: وإشارة.

(٩١) في الأصل: "تاجر". والتأمر: صاحب الأمر. فهو مضاف إلى الأمر أي: منسوب إليه. والنسبة  
 مهنا هي العلامة الإضافية.

(٩٢) نظر ١٥٣.

(٩٣) ظ ت: عندنا.

(٩٤) في الأصل: الحال.

(٩٥) سقطت من الأصل و هـ.

(٩٦) سقط هـ أحد الوجهين هـ من ظ و ت.

(٩٧) موضعها يياض في الأصل.

(٩٨) في الأصل: الراجع.

(٩٩) في الأصل: المعروف بآل.

(١٠٠) في الأصل: فقط.

(١٠١) ظ: ملاحظ.



ضمن فرد من أفرادها، فيعطى لكل<sup>(١٠٢)</sup> واحد من الاعتبارين ما يليق به من الأحكام. فلماذا قال: **فَتَحْمِلُ الْجُمْلَةُ**، من قوله تعالى: **«يَحْمِلُ أَسْفَارًا»** أي: تحمل جملة **«يحمل أسفارًا»** وجهين<sup>(١٠٣)</sup>: **أَحَدُهُمَا الْحَالِيَّةُ**، لأنَّ الحِمَارَ قد جاء بلفظ المعرفة، فجعل<sup>(١٠٤)</sup> حالاً نظراً إلى اللفظ. والثاني من الوجهين الصفة، أي: الوصفية، لأنه كالتكررة في المعنى. فجعلت صفة نظراً إلى المعنى. ومن هذا القبيل قوله، تعالى: **(وَأَيُّ لَهِمُ اللَّيْلِ، نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ)**<sup>(١٠٥)</sup>. وكذا قول الشاعر<sup>(١٠٦)</sup>:

«وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْلِ، يَسُبُّنِي»

فإن قلت: كيف يكون كالتكررة في المعنى، وإنَّ معناه الجنس<sup>(١٠٧)</sup> قد أُشير إليه باللام، فيكون معرفة لفظاً ومعنى معاً؟ قلت: سلّمناه إذا نُظر إلى نفس معناه. لكن لا نُسلّم إذا نُظر إليه حال كونه في ضمن فرد من أفرادها، بل هو حيثُ معرفة لفظاً بدون معنى، كما أشرنا إليه من قبل. أو نقول<sup>(١٠٨)</sup>: لَمَّا كان اسم الجنس ههنا<sup>(١٠٩)</sup> وسيلة إلى تأدية المعنى الجزئي نُصب العين، والجنس ساقط الاعتبار، كان<sup>(١١٠)</sup> تعريف الجنس كلا تعريف، فيكون كالتكررة في المعنى، من حيث قطع الإشارة إلى معناه.

١٥٤

(١٠٢) انظر ١٥١ أ.

(١٠٣) الإعراب: فتحمل الجملة... على وجهين.

(١٠٤) كذا في الأصل. وفي النسخ: «فجعل». والصواب: فجعلت.

(١٠٥) الآية ٧ من يس. وسقط منه النهار من ت.

(١٠٦) صدر بيت لرجل من سلول. وعجزه:

فمضيت، ثمّ قلت: لا يعنيني

الكتاب ١: ٤١٦ والمغني ص ١٠٧ و ٤٨٠ و ٧١٧ والعيني ٤: ٥٨ والخزانة ١: ١٧٣ ومبرز القواعد ص ٣١٠. وانظر ٢٩ أ.

(١٠٧) في النسخ: جنس.

(١٠٨) هـ: «تقول هـ». يقول.

(١٠٩) في الأصل: هنا.

(١١٠) ت: لأن.

## البَابُ الثَّانِي

### الجار والمجرور





## الجارّ والمجرور

الباب الثاني، من الأبواب الأربعة، في بيان أحكام الجارّ والمجرور، وكذا في بيان أحكام الظرف، على سبيل التبعيّة. وفيه<sup>(١)</sup> أي: في الباب الثاني أيضاً أي: كالباب الأول — لكنّ هذا التفسير تفسیر بالنسبة إلى مآل معناه، لا إلى نفس معناه. فإنّه مصدر حُذِفَ فعله سماعاً، تقديره: آضَ أيضاً بمعنى: رجع رجوعاً. والفرض من إتيانه<sup>(٢)</sup> الإشارة إلى المناسبة بين البابين، وإلى بيان الترتيب بينهما — أربع مسائل.

فالجملة حال من<sup>(٣)</sup> المبتدأ، العامل فيها<sup>(٤)</sup> معنى الإشارة المستفادة من حرف التعريف الدّاخل عليه، كما في قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: (وهذا بَعْلِي شَيْخاً). فتكون الواو فيه للحال. ويجوز أن تكون للاعتراض، فتكون الجملة اعتراضية.

- 
- (١) سقط « وفيه » من الأصل هنا، وأقحم فيه بين « الثاني » و« أيضاً ». وعبارة ابن هشام في م: فب أربع مسائل أيضاً.
  - (٢) ظ ت: إثباته.
  - (٣) في الأصل و ظ: عن.
  - (٤) هـ: فيه.
  - (٥) الآية ٧٢ من هود.

## تعلق الجار والمجرور

إحداها أي: «أولاهما»<sup>(١)</sup> — عدل عنه دفعاً، من أول الأمر، لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح — أنه أي: الشأن — قد أتى بضمير الشأن، اشعاراً بأن الجملة التي تأتي بعده تتضمن معنى بديعاً. ألا ترى أنهم لا يقولون: هو<sup>(٢)</sup> الذباب طائر<sup>(٣)</sup>؟ — لا بُدَّ فيهما من تعلق الجار أولاً، كما لا بدَّ من تعلق المجرور<sup>(٤)</sup> — فالتعلق الأول تعلق الإقضاء<sup>(٥)</sup>، كما أن التعلق الثاني كتعلق<sup>(٦)</sup> المعلول بالعلة. فلذا أفرد ذكر الجار عن ذكر المجرور ههنا. ويجوز أن يكون تقدير الكلام: «لا بدَّ من تعلق الجار والمجرور»، كما هو المناسب لقوله: «في الجار والمجرور». لكنه لا يُلام ضمير الشأن — بفعلٍ، نحو: صليت في المسجد.

فالتحاة يعلقون حروف الجرّ بألفاظ الأفعال، وإن كان في التحقيق بمعانيها، لكون غرضهم إصلاح الأمور اللفظية أصالة. ٥٤ ب

أشار إلى ما ذكر بقوله: أو بما<sup>(٧)</sup> فيه معناه أي: من تعلق الجار باللفظ الذي يوجد فيه معنى الفعل الاصطلاحي. لكن المراد من معناه جزء معناه الذي هو الحدث، لا الزمان، إذ لا دخل<sup>(٨)</sup> له في تعلق حرف الجرّ. وهذا يتناول شبه الفعل، وما<sup>(٩)</sup> هو مؤوّل بشبه الفعل، وما يُلاحظ فيه معنى الفعل بمعونة المقام.

(١) ظ: أحدها أي أَوْفَا.

(٢) ظ: هذا.

(٣) هـ: طاهر.

(٤) جعل المجرور مع واو عطف في ع و ح من كلام ابن هشام.

(٥) هـ: الاقتضاء.

(٦) ت: تعلق.

(٧) ع ح: أو ما.

(٨) هـ: لا مدخل.

(٩) ظ ت: لشبه الفعل ولما.

مثال الأول: زيد ساجد في المسجد، ومثال الثاني «إله»، في قوله، تعالى: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ<sup>(١٠)</sup>). فالإله اسم غير صفة، تعلق به «في السماء» لكونه مؤولاً بمعبود. ومثال الثالث كقولك: فلان حاتم في قومه — تعلق «في قومه» بـ «حاتم»، لما يلاحظ فيه من معنى<sup>(١١)</sup> الجود — وكقولك: زيد أسد علي. فإذا لم يوجد شيء من هذه الأمور الأربعة فقدر<sup>(١٢)</sup> المتعلق به.

هذا ثم إنك إذا قلت: زيد في الدار، قال الكوفيون في مثل هذا: إن العامل ههنا ليس بمقدر، بل الناصب هو أمر معنوي. وهو كونه مخالفاً للمبتدأ. وقال ابن طاهر<sup>(١٣)</sup>: «إن العامل ههنا ليس بمقدر، لكن الناصب هو المبتدأ»، زاعماً أن المبتدأ يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو: «زيد أخوك»، وينصبه إذا كان غيره. وكلا المذهبين غير معول<sup>(١٤)</sup> عليهما.

ثم اختلف النحاة في الأفعال الناقصة: هل تعلق<sup>(١٥)</sup> حروف الجر والظروف<sup>(١٦)</sup> بها أم لا؟ فقال البعض: لا تعلق<sup>(١٧)</sup> بها، لعدم دلالتها على الحدث. فمنهم المبرد وأبو علي الفارسي. وقال الآخر<sup>(١٨)</sup>: «تعلق بها» متمسكاً بقوله تعالى<sup>(١٩)</sup>: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ؟ فَإِنْ<sup>(٢٠)</sup> اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «لِلنَّاسِ» متعلق بـ «كان»، إذ

(١٠) الآية ٨٤ من الزخرف. وزاد هنا في ت: وفي الأرض إله.

(١١) في الأصل: «منه معنى». ط ت: فيه معنى.

(١٢) انظر المعنى ص ٤٨٤ — ٤٨٧ وإعراب الجمل ص ٢٦٤ — ٢٧٧.

(١٣) أبو بكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي المعروف بالحديث. نحوي مشهور من الحنفية وأئمة المتأخرين. توفي في عشر الثمانين وممسة سنة. البنية ١: ٢٨. وانظر المعنى ص ٤٨٤.

(١٤) ط: وكلا المدعين غير معول.

(١٥) ط: يتعلق.

(١٦) في الأصل: والظرف.

(١٧) ط: آخر.

(١٨) الآية ٢ من يونس.

(١٩) سقطت من الأصل.



لا يتعلّق بـ «عجبا» لكونه مصدراً مؤخراً — وفيه بحث<sup>(٢٠)</sup> — ولا يتعلّق<sup>(٢١)</sup> أيضاً بـ «أوحينا» لفساد المعنى.

ثمّ التحقيق أنّ تعلّق حروف الجرّ بالأفعال مطلقاً إنّما يكون بحسب دلالتها ١٥٥ على الحدث. ولا شكّ أنّ دلالة الأفعال الناقصة عليه متحقّقة، وإن لم تكن مقصودة. فالتعلّق بحسب الدلالة، لا بحسب الإرادة. فالحقّ أنّ الأفعال الناقصة تتعلّق بها حروف الجرّ.

نعم إذا كان حروف الجرّ من أجزاء الكلام، قبل دخول الأفعال الناقصة عليه، لا تتعلّق بها لئلا يلزم اختلال النظم وفساد المعنى. وإذا اعتُبرت، بعد دخولها عليه، فلا مانع من التعلّق<sup>(٢٢)</sup> بها. بل الواجب أن تتعلّق بها. فلعلّ عدم التمييز بين الاعتبارين هو منشأ الاختلاف<sup>(٢٣)</sup> مهنا.

واختلفوا أيضاً في حروف المعاني: هل تتعلّق بها أو<sup>(٢٤)</sup> لا؟ فالجمهور يمنعون ذلك مطلقاً. وقال البعض: يجوز مطلقاً. وقال الآخر: إن كان حرف المعنى نائباً عن فعل محذوف جاز ذلك على سبيل التّياغة، لا الأصالة، وإلا فلا. فقال في نحو «يا لزيد»: إنّ اللام متعلّقة<sup>(٢٥)</sup> بحرف النداء.

فالحقّ هذا التفصيل، لأنّ حروف المعاني معانيها إضافات مخصوصة بين أمرين، على سواء<sup>(٢٦)</sup>. فلا يُتصوّر تعلّق حروف الجرّ بها، على سبيل إفضاء معانيها إلى أحدهما<sup>(٢٧)</sup>. نعم إذا خرجت عن الإضافات المخصوصة<sup>(٢٨)</sup>، وتُصوّر معانيها قصداً،

(٢٠) انظر ١٠٤ أ وإعراب الجمل ص ٢٦٥ — ٢٦٦ والبحر المحيط ٥ : ١٢٢.

(٢١) في الأصل و ت : ولا تتعلّق.

(٢٢) ظ ت : التعلّق.

(٢٣) في الأصل : الخلاف.

(٢٤) في الأصل و ظ و ت : أم.

(٢٥) ظ ت : متعلّق.

(٢٦) هـ : سواء.

(٢٧) في الأصل و ت : أحدهما.

(٢٨) في الأصل و هـ : «الإضافات المحضة». ظ : الإضافة المحضة.

وأريد تعلقها بشيء، تتعلق بها حروف الجر والظروف تعلقها بما فيه معنى الفعل. وفي كلام المصنف نوع إشارة إليه.

قال ابن الحاجب<sup>(٢٩)</sup>: «إن «اليوم» في قوله تعالى<sup>(٣٠)</sup>: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ) ظرف للنفع المنفي، أو لما<sup>(٣١)</sup> في «لن» من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفع. فالسلب<sup>(٣٢)</sup> على التوجيه الأول سلب نفع مقيد، كما أنه سلب نفع مطلق، على التقدير الثاني.

وقد اجتمعا، أي: التعلق<sup>(٣٣)</sup> بالفعل والتعلق بشبهه، أو الفعل وما يشبهه، في قوله تعالى<sup>(٣٤)</sup>: (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ). فالأول للأول، والثاني للثاني، أي: «عليهم» الأول متعلق<sup>(٣٥)</sup> بالفعل — وهو «أنعمت» — و«عليهم» الثاني متعلق بشبه الفعل. وهو «المغضوب» مفعول<sup>(٣٦)</sup> من غضب عليه. وهو لازم «الجار» مع المجرور يقوم مقام الفاعل. ولذا لم يجمع، لأن اسم المفعول إذا عمل فيما بعده لم يجمع جمع سلامة.

فإن قلت: إذا اجتماعا كان اللائق أن يعمل الفعل، لا شبهه<sup>(٣٧)</sup>. فإن قولهم: «إذا جاء نهر<sup>(٣٨)</sup> الله بطل نهر<sup>(٣٨)</sup> معقل» مثل مشهور فيه. ألا ترى أن «من

(٢٩) الأمالي النحوية ١: ٥٢ و ٣: ١١٥ والمغني ص ٤٨٩. وفي العبارة خلاف.

(٣٠) الآية ٣٩ من الزخرف.

(٣١) ت: ظرف لينفع المنفي ولما.

(٣٢) ظ: فالنفي.

(٣٣) في الأصل: التعليق.

(٣٤) الآيتان ٦ و ٧ من الفاتحة.

(٣٥) في الأصل: يتعلق.

(٣٦) تحتها في هـ: اسم.

(٣٧) ظ: لا شبهه.

(٣٨) ت: «نهر». ونهر الله هو البحر والمطر والسيل. ونهر معقل هو في البصرة. وانظر ص ٧٠ ب

وشمار القلوب ص ٣٠ — ٣١ والكشاف ٣: ٣٧٥.

الأرض، في قوله، تعالى<sup>(٣٩)</sup>: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ) متعلق بالفعل<sup>(٤٠)</sup>، لا بالمصدر؟ قلت: الترجيح بعد صحة التعلق بكليهما. لكن «عليهم» لا يصح تعلقه إلا بشبه الفعل، لا غير. ألا ترى أن «في أنفسهم»<sup>(٤١)</sup>، في قوله، تعالى<sup>(٤٢)</sup>: (وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) متعلق بـ «بليغاً» لا بـ «قل»؟

قوله: «قد اجتمعا» جملة حالية متضمنة للتعليل، والاستدلال على ما ادعاه. ولذلك قال، فيما بعد: فلا دليل فيه

و كذا اجتماع في قول أبي بكر بن دُرَيْدٍ الأزدِي<sup>(٤٣)</sup>:

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنِهِ طَرَّةٌ صُبْحٌ، نَحْتٌ أَذْيَالِ الدُّجَى  
وَاشْتَعَلَ الْمَيْضُ فِي مُسَوِّدِهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى<sup>(٤٤)</sup>

معنى البيت: أن شيب رأسي اشتعل في سواده، من العشق ومقاساته، اشتعالاً مثل اشتعال النار في الحطب العظيم، من الغضى. خص الغضى بالذكر، لأنه شجر إذا وقع فيه النار يشتعل سريعاً، وتبقى<sup>(٤٥)</sup> فيه زماناً طويلاً.

فإن قلت: أليس قولهم: «اشتعل رأسي شيباً» أبلغ من قولهم: «اشتعل شيب رأسي في سواده» وأوجز؟ فلا شيء عدل عنه، ومثله غير عاجز عن إتيان مثله؟ قلت: لقصد تصوير حاله<sup>(٤٦)</sup> على أوضح وجه، ولكون المقام مقام البسط والإطناب. فلذا يطال الكلام مع الأحباء<sup>(٤٧)</sup>.

(٣٩) الآية ٢٥ من الروم.

(٤٠) ت: بدعا.

(٤١) زاد هنا في الأصل: قولاً بليغاً.

(٤٢) الآية ٦٣ من النساء.

(٤٣) شرح مقصورة ابن دُرَيْدٍ ص ١٣ — ١٤. والطرة: الطرف والحاشية والحرف. وطرة الصبح:

أوله. والدجى: جمع دجية. وهي الظلمة. وأذْيَالِ الدُّجَى: مآخير ظلام الليل.

(٤٤) نحت «اشتعل» في هـ: فعل فاعله المبيض.

(٤٥) ت: تشتعل سريعاً وتبقى.

(٤٦) ظ: حال.

(٤٧) ظ: الأحباب.



اشتعل : فعل ماضٍ ، فاعله : المبيض . وهو من باب الافعال<sup>(٤٨)</sup> ، وكذا المسود . قوله « في مسوده » : متعلق بـ « اشتعل » ، كما أن قوله « في جزل الغضى » : متعلق بالاشتعال . قوله « مثل » ، في قوله « مثل اشتعال النار » : منصوب على أنه صفة مصدر محذوف ، كـ « ضرب الأمير » في قولك : ضربت زهداً<sup>(٤٩)</sup> ضرب الأمير . ١٥٦ فالجملة الفعلية معطوفة على جملة « حاكى لونه » في البيت السابق .

والحاصل أن الاجتماع في الآية مقطوع به ، وفي النظم مظهر . ويحتمل النظم غيره<sup>(٥٠)</sup> ، وإن كان ذلك الاحتمال غير مقصود ، بناء على أن تعيين<sup>(٥١)</sup> تعلق « في جزل » بالمصدر مُعَيَّن<sup>(٥٢)</sup> تعلق « في مسوده » بالفعل . فإنه<sup>(٥٣)</sup> أقوى وأوفى لوجه التشبيه . فلهذا<sup>(٥٤)</sup> قال : وإن عُلِّقَت<sup>(٥٥)</sup> الأول أي « في مسوده » بـ « المبيض » ، لأنه اسم فاعل باللام بمعنى « الذي » ، فيكون معتمداً على الموصول .

فإن قلت : هذا ظاهر ، إذا لم تكن اللام عوضاً عن المضاف إليه . وأما إذا كانت عوضاً عن المضاف إليه ، بأن كان أصله « مبيضه » ، فحذف الضمير وعوض عنه اللام ، فنصار المبيض [ ليس كذلك ، فإن قلت ]<sup>(٥٦)</sup> : فعل أي شيء يعتمد ؟ قلت : يعتمد على الموصول أيضاً . فإن التعويض من سنن الإيجاز ، فلا يُخرج شيئاً عن معناه . ألا ترى أن التاء ، في قولهم : « العدة دين » ، عوض عن فاء الفعل ، مع أنها تاء تأنيث ؟

(٤٨) ظ هـ : « الأفعال » . وفي حاشية الأصل : « صوابه : الاعتقال . والله أعلم » . قلت : الاعتقال هو باب اشتعل لا المبيض .

(٤٩) سقطت من الأصل و هـ .

(٥٠) ظ ت : لغوه .

(٥١) ظ هـ : تعين .

(٥٢) ظ : « وتعين » . ت هـ : تعين .

(٥٣) ظ : بأنه .

(٥٤) هـ : فلذا .

(٥٥) ت : « فإن عُلِّقَت » . ح : وإن عُلِّقَت الجار .

(٥٦) زيادة من هـ .

أو جَعَلَتْهُ أَي: جعلت الأول حالاً من المبيض، حال كونه مُتَعَلِّقاً بـ «كائناً»<sup>(٥٧)</sup> — مثلاً، لا بـ «كان» أو «استقر»<sup>(٥٨)</sup> لئلا يترتب على الشرط نقيضُ الجزء، فيكون لـ «في»<sup>(٥٩)</sup> مسوِّدَةٌ متعلقات ثلاث<sup>(٦٠)</sup>: أولها أعلى، وثانيها وسط، وثالثها أدنى — فلا دليل حيثُذ فيه أي: في قول ابن دريد، عليه<sup>(٦١)</sup> أي: على اجتماع الفعل وشبهه.

### [مالا يعلق من حروف الجر]

وَيُسْتَنَى من حُرُوفِ الجَرِّ، أي: يُسْتَنَى من قولنا: «إِنَّه لا بدَّ لكلِّ حرف جرٍّ من تعلُّقه»<sup>(٦٢)</sup> بفعل أو بما فيه معناه، أربعة حروف جرٍّ.

فإن قلت: الاستثناء يُنافي القاعدة. قلت: نعم إذا كانت القاعدة قطعية. وأما إذا كانت استقرائية ظنية فلا يُنافيها، لأن الاستقراء فيها غير تام.

فإن قلت: كان الأولى أن يُقَدِّم الاستثناء على التمثيل ومتعلقاته. فإن تأخيره مختلف فيه، وعدم تأخيره متفق عليه<sup>(٦٣)</sup>، وإن الخروج من المختلف فيه إلى المتفق عليه<sup>(٦٤)</sup> أولى. قلت: سلمناه. لكن لا نُسلم أن ههنا تأخير الاستثناء. غاية ما في الباب أن فيه تأخير إخبار الاستثناء، عن إخبار اجتماع الشواهد، لتعلُّقه<sup>(٦٥)</sup> بما خرج عن القاعدة، كما أن إخبار الاجتماع متعلق بإثبات القاعدة وتوضيحها. فعلم من

(٥٧) في الأصل: بكائناً.

(٥٨) ظ: «بكائناً أو استقر». ت: «بكائناً لا بكان واستقر». ه: بكائناً مثلاً لا بكان واستقر.

(٥٩) في الأصل: فيكون في.

(٦٠) كذا. وانظر ٩ ب.

(٦١) سقطت من المطبوعات.

(٦٢) ت هـ: «تعلق». وانظر ٥٤ أ.

(٦٣) في الأصل و ظ و هـ: فيه.

(٦٤) في الأصل: «المتفق فيه». هـ: متفق فيه.

(٦٥) ت: المتعلقة.

هذا أنَّ الواو في قوله : « وَيُسْتَشْنَى » للعطف على قوله : « وقد اجتمع » ، من حيث شهادة فحوى الكلام . ويحتمل أن تكون <sup>(٦٦)</sup> للاعتراض .

وأما فائدة الاستثناء فهي الإعلام بأنَّ أحكام الحروف المستثناة مغايرة لأحكام الحروف الغير <sup>(٦٧)</sup> المستثناة . فلذلك فرَّع عليه قوله : « فلا يَتَعَلَّقْنَ » <sup>(٦٨)</sup> بشيء .

يتعلَّقْنَ : يتعلَّق <sup>(٦٩)</sup> : فعل ، فاعله : النون الرَّاجعة إلى الحروف الأربعة . بشيء : من الفعل وغيره . والسرُّ في إثبات التعلُّق ونفيه أنَّ الفعل عامل كالفاعل . فكما أنَّ التجار ، إذا كان عاجزاً عن إيصال <sup>(٧٠)</sup> أثره إلى الخشب <sup>(٧١)</sup> ، يحتاج فيه إلى المنشار ، وأما إذا كان قادراً على ذلك فليس له احتياج إليه ، كما إذا وضع الخشب بعضها على بعض بنفسه مثلاً ، فكذلك <sup>(٧٢)</sup> الفعل إذا كان قاصراً عن الوصول إلى الأسماء فأنَّت تُعينه على ذلك بحرف الجر . وأما إذا كان متعدّياً بنفسه فلا حاجة إلى التوصل <sup>(٧٣)</sup> بحرف الجر .

أخذها : الحرف الجار <sup>(٧٤)</sup> الزائد ، لغرض من الأغراض . سُمِّي <sup>(٧٥)</sup> حرف الزيادة صلةً ، لأنها يُتوصل بها إلى زيادة فصاحة ، أو استقامة وزن ، أو حسن سجع ، أو تأكيد ، إلى غير ذلك . وسُمِّي زائداً <sup>(٧٦)</sup> ، لأنه لا يتغير بحذفه أصل المعنى .

(٦٦) ظ ت : يكون .

(٦٧) كذا . وانظر ٥٢ ب .

(٦٨) في الأصل : « فلا تتعلَّقْنَ » . وفي المطبوعات : « فلا تتعلَّق » . وسقط « بشيء » من هـ .

(٦٩) سقطت من الأصل و ظ .

(٧٠) في الأصل : اتصال .

(٧١) هـ : الخشبة .

(٧٢) في الأصل و هـ : كذلك .

(٧٣) ت : « التوصل » . هـ : التوصل .

(٧٤) سقطت من م و ح .

(٧٥) ت هـ : يسمى .

(٧٦) ظ : « وزائد » . ت : « وزائداً » .



وَأَمَّا اللَّامُ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى <sup>(٧٧)</sup> : (مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ) فَإِنَّهَا <sup>(٧٨)</sup> تَتَعَلَّقُ بِـ «مُصَدِّقًا»، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةً مَحْضَةً — إِلَّا أَنَّ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ لَمَّا ضَعُفَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفِعْلِ نُزِّلَ مَنْزِلَةُ الْقَاصِرِ — وَلَا مَعْدِيَّةٌ مَحْضَةٌ لِأَطْرَادِ صَحَّةِ إِسْقَاطِهَا. فَلَمَثَلُهَا <sup>(٧٩)</sup> مَنْزِلَةُ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ.

كَالْبَاءِ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى <sup>(٨٠)</sup> : (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا). كَفَى : فَعْلٌ، فَاعِلُهُ بِاللَّهِ، ١٥٧ فَالْبَاءُ : صِلَةٌ — فَإِنَّ الْفِعْلَ لِكَمَالِ اتِّصَالِهِ بِفَاعِلِهِ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى حَرْفِ الْجَرِّ — وَشَهِيدًا : مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ.

فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا كَانَ زَائِدًا غَيْرَ مُرَادٍ فَلَمْ يَكُنْ عَمَلُ حَرْفِ الْجَرِّ ؟ قُلْتُ : لِرِعَايَةِ صُورَةِ حَرْفِ الْجَرِّ. عَلَى أَنَّ سَلْبَ الْإِرَادَةِ لَا يَقْتَضِي سَلْبَ الدَّلَالَةِ، وَالدَّلَالَةُ مُتَحَقِّقَةٌ هَهُنَا، وَأَنَّ <sup>(٨١)</sup> الْعَمَلَ بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ، لَا بِحَسَبِ الْإِرَادَةِ، كَمَا مَرَّ <sup>(٨٢)</sup>.

وَفِي قَوْلِهِ : تَعَالَى : (وَمَا رُبُّكَ بِغَافِلٍ <sup>(٨٣)</sup>). غَافِلٌ : خَبِرَ «مَا» الَّتِي بِمَعْنَى : لَيْسَ. فَلَا حَاجَةَ فِي ذَلِكَ إِلَى حَرْفِ الْجَرِّ. فَتَكُونُ الْبَاءُ لِتَأْكِيدِ النِّفْيِ وَاسْتِغْرَاقِهِ. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ <sup>(٨٤)</sup> : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ) ؟ وَفِي قَوْلِهِمْ : «أَحْسِنُ بَزِيدَ» إِنْ كَانَ الْهَمْزَةُ فِيهِ لِلتَّعْدِيَةِ <sup>(٨٥)</sup> تَكُونُ الْبَاءُ زَائِدَةً. فَإِنْ كَانَ «بَزِيدَ» فَاعِلٌ «أَحْسَنُ» يَكُونُ

(٧٧) الآية ٩١ من البقرة.

(٧٨) سقطت من ت. وانظر المغني ص ٤٩٢.

(٧٩) ت : فلها.

(٨٠) الآيات ٧٩ و ١٦٦ من النساء و ٢٩ من يونس و ٤٣ من الرعد و ٩٦ من الإسراء و ٢٨ من الفتح. ع : «وكفى». وبعدها زيادة في مطبوعة الرياض : «أحسن بزيد» عند الجمهور.

(٨١) ت : فإن.

(٨٢) انظر ١٥٥.

(٨٣) الآيات ١٣٢ من الأنعام و ١٢٣ من هود و ٩٣ من النمل. وزاد هنا في ع و م : عما تعملون.

(٨٤) الآية ٨ من التين.

(٨٥) التعدية : إكساب الفعل قدرة على نصب مفعول به، نحو : ذهب وأذهب، وعلم وأعلم. وفي الأصل : الهمز فيه للتعدية.

زائداً<sup>(٨٦)</sup> في الفاعل، كما في: «كفى بالله شهيداً»، كما هو مذهب سيبويه<sup>(٨٧)</sup>، وإن كان مفعوله يكون زائداً في المفعول، كما في قوله تعالى<sup>(٨٨)</sup>: (لا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ)، كما هو مذهب الأخفش، وإن كانت للصيرورة<sup>(٨٩)</sup> تكون الباء فيه للتعدية، فلا تكون زائدة.

وكـ «من» في قوله، تعالى<sup>(٩٠)</sup>: (ما لكم من إله غيرة). ما: بطل عملها لتقدم خبرها على اسمها، وإله<sup>(٩١)</sup>: مبتدأ، فتكون «من» فيه زائدة، كالباء في قولهم: «بحسبك درهم»، وغيره: صفة إله، قوله لكم: خبر مقدم عليه، و في قوله تعالى<sup>(٩٢)</sup>: (هل من خالق غير الله، يرزقكم من السماء والأرض)؟

ذكر في «الكواشي»<sup>(٩٣)</sup> أن «خالق» مبتدأ محذوف الخبر، ومن: صلة. تقديره: هل خالق غير الله لكم؟ إنما احتيج إلى حذف الخبر، ليكون استعمال «هل» على القياس. فإنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل، إلا على شنود، نحو: هل زيد خرج<sup>(٩٤)</sup>؟ ولذا قال صاحب «الكشاف»<sup>(٩٥)</sup>: إن الفعل ههنا مضمَر، يفسره<sup>(٩٦)</sup> «يرزقكم».

(٨٦) ت: تكون زائدة.

(٨٧) الكتاب ١: ١٧ و ١٩ و ٤٧—٤٨.

(٨٨) الآية ١٩٥ من البقرة. وسقط «قوله تعالى» من النسخ. وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٣٥٣.

(٨٩) الصيرورة: كون الفاعل قد صار صاحب شيء من لفظ الفعل، نحو: أورك وأثمر وأفلس. هـ: وإن كان للصيرورة.

(٩٠) الآيات ٥٩... من الأعراف...

(٩١) ت: قاله.

(٩٢) الآية ٣ من فاطر.

(٩٣) في حاشية ت: «علته: الحواشي». والكواشي: تفسير للقرآن الكريم مشهور، منسوب إلى أبي

العباس موفق الدين أحمد بن يوسف الشيباني الموصل. وهو عالم بالتفسير وحقه شافعي منسوب

إلى كواشة، توفي سنة ٦٨٠. النجوم الزاهرة ٧: ٣٤٨ وتذكرة الحفاظ ص ١٤٦٥.

واسم تفسيره التبصرة. كشف الظنون ص ٢٣٩.

(٩٤) هـ: يخرج.

(٩٥) ٣: ٤٧١. وفي النقل تصرف.

(٩٦) زاد هنا في هـ: المذكور.

فإن قلت: جوز<sup>(٩٧)</sup> أيضاً أن يكون قوله: «يرزقكم» صفة لـ «خالق». فكيف يجوز وصف الخالق، غير الله، بالرازقية؟ وما الخبر حينئذ<sup>(٩٨)</sup>؟ قلت: أما اعتبار الموصوف والتوصيف ههنا فمجرد تصوير للتفي لا للإثبات. فإن الاستفهام فيه للإنكار. وكَم من مستحيل يُفرض، ليعلم امتناعه على أوضح وجه. ألا ترى إلى قوله، تعالى<sup>(٩٩)</sup>: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) كيف قرّر التوحيد على طريقة قياس الخلف<sup>(١٠٠)</sup> والاستثناء؟ وأما الخبر فهو الظرف<sup>(١٠١)</sup> المحذوف، كما مرّ آنفاً. قرئ «غير الله» بالحركات الثلاث. فالجر والرفع على الوصف لفظاً أو محلاً، والتصب على الاستثناء.

٥٧ ب

وزيادة «ين» في التفي والاستفهام قياسيّة. وأما زاداتها في الكلام المثبت ففيها اختلاف. وعدّ الباء الزائدة، و«ين» الزائدة، من قبيل واحد لأطراد زاداتهما، في الكلام غير الموجب.

والحرف الثاني، من الحروف الأربعة، «لعل»، للطمع — وقلما<sup>(١٠٢)</sup> — يخلو عنه الإنسان. فلذا كثر دورها في اللسان. ففيها لغات، منها: لعن، وعل، [وعن]<sup>(١٠٣)</sup>، وغن، ولفن، إلى غير ذلك — في لغة من يجرّ الاسم بها. علم من هذا أن إسناد الجرّ إلى المتكلم حقيقة، وإسناده إلى الحروف مجاز، كإسناد القطع إلى الساكن. وهم عقيل<sup>(١٠٤)</sup>: تصغير عقل، اسم<sup>(١٠٥)</sup> قبيلة من قبائل العرب. يعني أنهم

(٩٧) يهتد أن الزمخشري جوز. انظر الكشف ٣: ٤٧١. وفي الأصل و هـ: قد يجوز.

(٩٨) قدمت في ظ فوردت بعد «الرازقية».

(٩٩) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(١٠٠) قياس الخلف: إثبات المطلوب بإبطال نقيضه. تقول شريك الباري غير موجود، لأنه لو وجد إما أن يكون واجباً أو ممكناً. والأول باطل، وإلا يلزم تعدد الواجب. وكذا الثاني وإلا يلزم احتياجه إلى الغير.. الكليات ٤: ٢٦. وفي الأصل: الخلق.

(١٠١) يهتد «لكم» ومتعلقه.

(١٠٢) سقطت الواو من ظ و ت. هـ: فلا.

(١٠٣) من هـ.

(١٠٤) زاد هنا في مطبوعة الرياض: وهم لي لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الأخيرة الفتح والكسر.

(١٠٥) سقطت من الأصل.



قبيلة معينة كسائر القبائل، ولغتهم معتبرة عندهم. فالمقصود من هذا الرد على من قال: إن الجرّ به «لعل» شاذ، أو على سبيل الحكاية.

ولأنما لم تتعلق بشيء، لأنها كالحرف الزائد، لأن مجرورها في موضع رفع بالابتداء. يدل على ذلك ارتفاع ما بعده «<sup>(١٠٦)</sup>» على الخبرية. كما قال شاعرهم «<sup>(١٠٧)</sup>»:

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ.

أبي المغوار: مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وقريب: خبر، ومنك: متعلق به. ولأنما دخلت لمجرد إفادة معنى التوقع، لا للتعدية، كما دخلت «ليت» لإفادة التمني. وأما الجرّ بها فالتثنية على أن الأصل، في الحروف المختصة بالأسماء، أن تعمل عملاً مختصاً بها. وهو الجرّ.

والثالث، من الحروف الأربعة التي لا تتعلق بشيء، «لولا» «<sup>(١٠٨)</sup>» الامتناعية، إذا دخلت على المضمر — فإن تقييدها بقول البعض يشعر بذلك. وأما «<sup>(١٠٩)</sup>» «لولا» التحضيضية فإنها لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، أو معموله — في قول بعضهم، أي: في كلام بعض العرب وأشعارهم، وإن كان ذلك القول قليلاً: «لولاي» «<sup>(١١٠)</sup>» في التكلم «<sup>(١١١)</sup>»، كما وقع في شعر يزيد بن الحكم «<sup>(١١٢)</sup>».

(١٠٦) في الأصل: ما بعدها.

(١٠٧) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي. صدره في الأصل وحده:

قُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتُ جَهْرَةً

جوهرة أشعار العرب ص ٢٥٠ والمغني ص ٣١٧ و ٤٩٢ والعيني ٤ : ٣٤٧ وميز القواعد

ص ٣٢٦ والخزانة ٤ : ٣٧٠ وأبو المغوار هو أخو الشاعر.

(١٠٨) تحها في هـ: «خير»، ونحت «الثالث» فيها: مبتدأ.

(١٠٩) سقطت الواو من ظ و ت.

(١١٠) زاد قبلها في ع و ح: نحو.

(١١١) في النسخ: المتكلم.

(١١٢) يهد قوله:

بأجراميه، من قلة التيق، منهوي

وكم منزل لولاي طبعث كما هوى

فإن قلت: يزيد بن الحكم لحان، فلا يُعتبر شعره، قال المبرد<sup>(١١٣)</sup>: إن النحاة أخذوا ذلك القول من يزيد بن الحكم، فلا يكون مقبولاً، لأنه كان لحاناً في شعره. قلت: اتفاق النحاة على صحة رواية<sup>(١١٤)</sup>: «لولاك» دليل في الجملة على صحة «لولاي». وقد وقع في شعر غيره أيضاً<sup>(١١٥)</sup>.

ولولاك، في الخطاب، وكذا أخواته<sup>(١١٦)</sup>، ولولاه في الغيبة، وكذا أخواته. انحصر الأمثلة في ثلاثة، لأن الضمير لا يخلو عن أحد الاعتبارات الثلاثة. وأمّا وجه الترتيب فلأن أعرف المضمرات ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب.

فاختلف في توجيه هذا القول والاستعمال. فمذهب سيويه<sup>(١١٧)</sup> أن «لولا» في مثل ذلك القول والاستعمال حرف جر<sup>(١١٨)</sup>، والضمير بعدها ضمير مجرور متصل — إذ لو كان منصوباً لجاز أن تُلحق<sup>(١١٩)</sup> نون الوقاية به مع الياء، كما في الضمائر المتصلة بالحروف، نحو: ليتني وإلّني ولكنتي ومنّي وعني. ولو كان ضميراً مرفوعاً لكان من صيغ ضمائر الرفع. فتعين أن يكون مجروراً متصلاً — ولا تتعلق<sup>(١٢٠)</sup> بشيء، من الفعل وغيره، لأنها جيئت للدلالة على امتناع جوابها، لوجود الأول، لا للتعدية والإفضاء.

---

وطاح: هلك. والأجرام: جمع جرم. وهو البدن. والقلّة: رأس الجبل. الخزّانة ٢: ٤٣٠ و ٤٩٥—٤٩٩.

(١١٣) انظر المقتضب ٣: ٧٣ والكامل ص ٣٤ و ٥٢ و ١٠٩٧ والجنى الثاني ص ٦٠٥.

(١١٤) زاد هنا في ت: نحو.

(١١٥) الخزّانة ٢: ٣٢٩—٤٣٢ والإنصاف ص ٦٩٠—٦٩٣.

(١١٦) ت: إخوته.

(١١٧) ت: «فذهب سيويه». م: «فذهب سيويه إلى». وانظر الكتاب ٣٨٨١.

(١١٨) ت: «حرف الجر». وفي المطبوعات: جارة.

(١١٩) ظ: يلحق.

(١٢٠) في الأصل و ظ و ت: ولا يتعلقن.

فإن قلت: إن «لولا» تدل<sup>(١٢١)</sup> على ارتباط مضمون جملة بمضمون جملة أخرى،  
 كحروف<sup>(١٢٢)</sup> الشرط. أما<sup>(١٢٣)</sup> دلالتها على ارتباط وجود جوابها بعدم مدخولها بحسب  
 المنطوق فظاهرة، وأما دلالتها على ارتباط امتناع جوابها بوجود مدخولها فبأي طريقة  
 هي<sup>(١٢٤)</sup>؟ قلت: دلالتها على الامتناع لوجود الأول بنحو طريقة مفهوم الشرط، بشهادة  
 فحوى الكلام، كما أن دلالتها على ارتباط تحقق جوابها بعدم مدخولها بطريق المنطوق، ٥٨  
 بحسب شهادة استعمال اللغة.

فعلم من هذا أن دلالتها على ارتباط امتناع الثاني بوجود الأول مترتبة على دلالتها  
 على ارتباط وجود الثاني بعدم الأول، ترتب الثمرة على الشجرة. ثم إنك تشهد بأن  
 مدخولها متعلق<sup>(١٢٥)</sup> بجوابها، من حيث دلالتها على الامتناع، وإن كان غير متعلق به،  
 من حيث دلالتها على ارتباط وجود الثاني بعدم<sup>(١٢٦)</sup> الأول. لكن المراد من قوله: «لا  
 تتعلق<sup>(١٢٧)</sup> بشيء» سلب التعلق بحسب المنطوق، كما هو المناسب للمباحث  
 اللفظية. فلا تغفل عن هذا، إذ ربما يشتبه أحد الاعتبارين بالآخر.

قال الجوهري<sup>(١٢٨)</sup>: أما «لولا» فمركبة في معنى «أن لو»، لأنها تمنع<sup>(١٢٩)</sup> الثاني  
 من أجل وجود الأول. تقول: لولا زيد هلكنا، أي: امتنع الهلاك من أجل وجود زيد  
 هناك.

(١٢١) في النسخ: يدل.

(١٢٢) هـ: كحرف.

(١٢٣) ت: وأما.

(١٢٤) سقطت من ت.

(١٢٥) ت: يتعلق.

(١٢٦) ظ: ت: بعد.

(١٢٧) ظ: ت: لا يتعلق.

(١٢٨) الصحاح ص ٢٥٥٤. وفي النقل تصرف يسير.

(١٢٩) في الأصل: «إن لولا أنها تمنع». ظ: «إن لولا بها بمنع» قال ابن بري: «ظاهر كلام الجوهري  
 يقضي بأن لولا مركبة من أن المفتوحة ولو، لأن لو للامتناع، وأن للوجود. فجعل لولا حرف  
 امتناع لوجود». اللسان والتاج (لو).



هذا. وإن أبا الحسن الأخفش قال: إن «لولا» في مثل ذلك القول غير جارة، وإن الضمير المتصل الواقع بعدها ضمير مرفوع، للضبط، وللاحتراز<sup>(١٣٠)</sup> عن التكثير بلا ضرورة. غاية ما في الباب أنهم استعاروا صيغة<sup>(١٣١)</sup> المجرور المتصل، مكان الضمير المرفوع المنفصل — وهو شائع كثير — كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنت.

لكن المختار مذهب الأخفش، لما<sup>(١٣٢)</sup> ذكر، ولأن<sup>(١٣٣)</sup> القليل يلحق بالكثير — وفي كلام المصنف إشارة إليه — ولأن الضمير فرع الظاهر، وإذا لم تكن جارة للأصل فكيف تكون جارة للفرع؟ ولأنه لا فرق بين قولك: «لولاك» وبين قولك: «لولا أنت»، من حيث المعنى. فكما أنها ليست بجارة في الثاني، اتفاقاً، يجب أن تكون غير جارة في الأول، رعاية لموجب اتحاد المعنى، واحترازاً عن التحكم المحض.

فقد ظهر من هذا أن القول، بأن الكلام الواقع بعدها يكون جملة واحدة إذا كانت حرف جر، وجملة إذا كانت غير جارة، تحكم أيضاً. وأما<sup>(١٣٤)</sup> القول، بأنها لو كانت حرف جر لاحتاجت إلى شيء تتعلق به، ولا شيء تتعلق به، فضعيف، إذ ليس من لوازم حرف الجر تعلقه بشيء، لا سيما عند من قال: إنها حرف جر.

والأكثر أي: أكثر استعمال العرب، عند لحوق الضمير بـ «لولا»، أن يقال: «لولا أنا» في التكلم، بصيغة الضمير المرفوع المنفصل.

فإن قلت: إن «لولا» إذا دخلت على المرفوع المنفصل تكون خارجة عما نحن بصدد. فما فائدة قوله: والأكثر أن يقال إلى آخره؟ قلت: فائدته تكميل وجوه

(١٣٠) ط: والاحتراز.

(١٣١) ط: صفة. ونظر المنى ص ٤٩٢.

(١٣٢) ت هـ: «كا». ونظر الإنصاف ص ٦٨٧ — ٦٩٥.

(١٣٣) في الأصل وت و هـ: ذكروا لأن.

(١٣٤) ط: فأما.

استعمالها، إذا دخلت على المضمر، وإرشاد الذكي<sup>(١٣٥)</sup> إلى وجه ترجيح المذهب المختار، كما مرّت إليه الإشارة آنفاً.

فَعَلِمَ، من هذا، أَنَّ الواو فيه واو الحال. ويجوز أن تكون للاعتراض، ويجوز أن تكون للعطف<sup>(١٣٦)</sup>، لكنّه من قبيل عطف القصة على القصة.

وَلَوْلَا أَنْتَ، في الخطاب، وكذا أخواته، وَلَوْلَا هُوَ، ولولاهما، ولولاهم، إلى آخره. وهذا الاستعمال<sup>(١٣٧)</sup> أفصح، ونحال عن تكلف التوجيه المذكور. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(١٣٨)</sup>: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ). أخر الشاهد على سبيل الاستئناف عن قوله: «لولا هو»، وإن كان الأنسب أن يُقدّم عليه، لتنظيم<sup>(١٣٩)</sup> الأمثال في سلك واحد بلا تخلل فصل، وللإشارة إلى أنّه شاهد للكُلّ من حيث المعنى.

لَوْلَا: حرف يدلّ على امتناع الثاني لوجود الأوّل، ويختص<sup>(١٤٠)</sup> بالجملة الاسميّة المحذوفة الخبر غالباً. فأنتم: مبتدأ خبره محذوف وهو موجودون، واللام في الجواب للتأكيد، وكان: فعل من الأفعال الناقصة، ونا: مرفوع المحلّ على أنّه اسم، ومؤمنين: منصوب على أنّه خبره. و«كان» مع اسمها وخبرها: جملة فعلية أقيمت مقام الخبر المحذوف.

هذا. وإنّها إذا دخلت على الاسم المظهر يكون ما بعدها مرفوعاً لا غير، نحو: لَوْلَا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عَمْرُ<sup>(١٤١)</sup>. قال الشافعي، رحمه الله<sup>(١٤٢)</sup>:

(١٣٥) في الأصل: «إرشاد للذكر». ظ: «إرشاداً للذكر». ت: وإرشاد الذكر.

(١٣٦) ظ: «ويجوز العطف». ت: ويجوز للعطف.

(١٣٧) هـ: استعمال.

(١٣٨) الآية ٣١ من سبأ. ع م: «كما قال الله تعالى». ح: كما في قوله تعالى.

(١٣٩) في النسخ: لتنظيم.

(١٤٠) في الأصل: ويختص.

(١٤١) ظ ت: «نهد». هـ: عمرو.

(١٤٢) ظ: «قال الشافعي». ت: «قال الشاعر». وانظر ٥٠. أ.

وَلَوْلَا الشُّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ، الْيَوْمَ، أَشْعَرُ مِنْ لَيْسَ

و الحرف الرابع، من الحروف<sup>(١٤٣)</sup> الجارة التي لا تتعلق بشيء، كاف التشبيه، نحو: زَيْدٌ كَعَمْرٍو<sup>(١٤٤)</sup>. وأما الكاف بمعنى المثل فهو اسم، لا يتعلق بشيء من الفعل وغيره، اتفاقاً. والفرق بينهما من حيث المعنى أن الأول يدل على إضافة مخصوصة، كسائر حروف الجر، والثاني يدل على ذات يُلاحظ فيه معنى، فيكون اسماً مثل الكتاب والإمام والخاتم.

واختلف<sup>(١٤٥)</sup> في أن كاف التشبيه: هل تتعلق بشيء أو لا<sup>(١٤٦)</sup>؟ فزعم<sup>(١٤٧)</sup> الأخفش — و [قد تبعه] <sup>(١٤٨)</sup> ابن عصفور، [في بعض تصانيفه] <sup>(١٤٩)</sup> — أنها أي: كاف التشبيه لا تتعلق بشيء. استدل على ذلك، بأنه إذا قيل: «زيد كعمرو» فإن كان المتعلق «استقر»<sup>(١٥٠)</sup> فالكاف لا تدل عليه، بخلاف «في» في نحو قولك: «زيد في الدار»، فإنها تدل على الظرفية والاستقرار مناسب لها. وإن كان فعلاً مناسباً لكاف التشبيه — وهو «أشبه» — فهو متعذ بنفسه لا بالحرف.

فالجواب أن الشرط، في حروف الإضافة، أن تدل على أن لها متعلقاً<sup>(١٥١)</sup> ما. وأما الدلالة على خصوصية متعلقها فمستفادة من غيرها<sup>(١٥٢)</sup>.

وقال<sup>(١٥٣)</sup> غيره: إنها تتعلق بشيء، كسائر حروف الجر. ولذلك تقع مع

(١٤٣) هـ: حروف.

(١٤٤) سقط «نحو زيد كعمرو» من ظ و ت.

(١٤٥) ظ: ثم اختلف. وسقطت الواو من ت.

(١٤٦) في الأصل: أم لا.

(١٤٧) ح: وزعم.

(١٤٨) من ظ. وانظر المعنى ص ٤٩٣ والمجم ٢: ٣١.

(١٤٩) ت: يستقر.

(١٥٠) ظ: تعلقاً.

(١٥١) ظ ت: غيره.

(١٥٢) ت: فقال.



متعلقها صلة للموصول، في السّعة<sup>(١٥٣)</sup>. وارتكابُ حذف صدر الصّلة ضعيف، إذ لا حاجة إليه، ومجيئها على حرف واحد يدلّ عليه في الجملة<sup>(١٥٤)</sup> أيضاً. فإنّ الأسماء الظاهرة لا تجيء على حرف واحد، إلّا محذوفاً منها، وعلى سبيل الشذوذ.

فالتحقيق أنّ هذا النزاع مبنيّ على نزاع آخر. فإنّ الأخفش قال<sup>(١٥٥)</sup>: «إنّ الكاف تكون اسماً في الكلام». وظاهر كلام أبي عليّ الفارسيّ<sup>(١٥٦)</sup> على ذلك. وقال<sup>(١٥٧)</sup> سيّويه: «لا تكون اسماً في الكلام، إلّا في ضرورة الشعر». فإذا تقرّر هذا عرفت أنّ لا نزاع ههنا في الحقيقة. حتّى إنّ من قال: «إنّها مشتركة بينهما» فاللّاق به أن يقول: «إنّها تتعلّق بشيء من الفعل وغيره إذا كانت حرف جرّ، ولا تتعلّق به إذا كانت اسماً».

هذا<sup>(١٥٨)</sup>. ثمّ إنّ المصنّف، لما كان مذهب الأخفش ههنا غير مرضيّ عنده، أسند إليه الزّعم أولاً، وأشار إلى بطلانه ثانياً بقوله: وفي ذلك، أي: في عدم تعلّق كاف التشبيه بشيء، بحث. فإنّ جميع الحروف الجارّة الواقعة، في موضع الخبر<sup>(١٥٩)</sup> ونحوه، تدلّ على مطلق الاستقرار، بمعونة المقام. فالكاف موضوعة للتشبيه، لقصد إفضاء الفعل أو معناه<sup>(١٦٠)</sup> إلى ما بعدها.

وقد ثرأ: الكاف إذا أمّن من اللبس، بأن لم يصلح الموضع للتشبيه. قال الله، تعالى<sup>(١٦١)</sup>: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ).

---

(١٥٣) السّعة: الكلام المتور. ويقال له: الاختيار. وهو يقابل ما في الشعر من الاضطراب.

(١٥٤) سقط وفي الجملة من ت.

(١٥٥) المغني ص ١٩٦.

(١٥٦) الإيضاح العضدي ١: ٢٦٠.

(١٥٧) سقطت الواو من ظ. والقول المنسوب إلى سيّويه ليس من مذهبه ولا في كتابه. انظر الكتاب

١: ٢٠٩ و ٣٩٢ و ٢: ٣٠٤ والمغني ص ١٩٦.

(١٥٨) سقطت من ت.

(١٥٩) ظ: ومعه.

(١٦٠) الآية ١١ من الشورى.

قال الفراء: قد تجيء الكاف بمعنى «على»، كقول العرب: «كخبر»، في جواب: كيف أصبحت؟

هذا<sup>(١٦١)</sup>. وإن «رُبَّ» عند الرمانى<sup>(١٦٢)</sup> وابن طاهر لا تتعلق<sup>(١٦٣)</sup> بشيء. فإذا قلت: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته»، أو لقيتُ «فمجرورها مفعول في المثال الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد: زيدا ضربته. لكن يُقدَّر<sup>(١٦٤)</sup> الناصب بعد المجرور، لا قبله، لأنَّ «رَبَّ» لها صدر الكلام من بين سائر حروف الجر. وإنما دخلت في المثالين وغيرهما لمجرد إفادة التأكيد أو التقليل، لا لتعديّة العامل حتى تتعلق به.

وأما الجمهور فقد قالوا: إنَّ «رَبَّ» ههنا حرف جرٍّ مُعَدِّ. ففيه بحث<sup>(١٦٥)</sup>، لأنهم إن قالوا: «إنها عدت العامل المذكور». فلا حاجة إليها، لأنَّ العامل المذكور ممَّا يتعدَّى<sup>(١٦٦)</sup> بنفسه، مع أنه قد استوفى معموله في الأول. وإن قالوا: «إنها عدت عاملاً محذوفاً تقديره: حصل، أو نحوه»، كما صرَّح به جماعة، ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه، ولم يُلفظ به في وقت.

وحرف الاستثناء كـ «خلا»، و«عدا»، و«حاشا»، حرف جرٌّ عند الخفض، لا تتعلق بشيء. فدخلت لتبعد الفعل عمَّا دخلت عليه، كما أنَّ «إلا»، كذلك. وذلك المعنى خلاف معنى التعديّة، الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم<sup>(١٦٧)</sup>. ولو صحَّ أنَّها متعلّقة لصحَّ ذلك في «إلا»، مع أنَّ أحداً لم يقل به.

(١٦١) الفقرة هذه والتاليتان لها هي من المعنى ص ٤٩٣ بتصرف.

(١٦٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى المعروف بالإعشىدي والوراق. إمام في العربية والأدب، مزج النحو بالمنطق ويميل إلى الاعتزال. توفي سنة ٣٨٤. البقية ٢: ١٨.

(١٦٣) ظ هـ: «لا يتعلق». ونسبة هذا المذهب إلى الرمانى فيها نظر. المعنى ص ٤٩٣ والرمانى النحوي ص ٢٩٥-٢٩٦.

(١٦٤) ظ ت: تقدّر.

(١٦٥) انظر ١٢٣ أ.

(١٦٦) ط: المذكور لا يتعدى.

(١٦٧) ت: الاسم إلى الفعل.

والجواب أن المراد من التعدية ههنا هو التعدية الاصطلاحية — وهي التي تُقيد<sup>(١٦٨)</sup> معاني الأفعال<sup>(١٦٩)</sup> وتكملها، على ما هي عليه — لا التعدية اللغوية، حتى يتوجه ما ذكر. وإلا فأنى يتصور تعدية فعل شخص إلى غيره حقيقة؟ ألا ترى أن «من» و «إلى»، في قولك: خرجت من البصرة إلى الكوفة، يكملان معنى الخروج على ما هو عليه؟ ولم يُنصب المستثنى بهن، كما في «إلا»، ليحصل<sup>(١٧٠)</sup> الفرق بين كونها أفعالاً وبين كونها حروفاً.

ومتى: حرف جر، عند هذيل، لا تتعلق<sup>(١٧١)</sup> بشيء أيضاً.

---

(١٦٨) في الأصل و ت: تفيد.

(١٦٩) زاد هنا في ت: إلى الأسماء.

(١٧٠) ه: لتحصيل.

(١٧١) ت ه: لا تتعلق.



## بعد المعرفة والتكرة

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ، من المسائل الأربع، في بيان أحكام الجار والمجرور، بعد المعرفة والتكرة. أُنْخِرَ هذه المسألة عن المسألة السابقة، لأنها من الأولى بمنزلة الكل من الجزء.

حُكِمُ<sup>(١)</sup> الجار والمَجْرُورُ إذا وقع<sup>(٢)</sup> "بعد المعرفة" — سواء كانت محضة أو غير محضة — والتَّكْرَرُ كذلك — قَبْدَ وقوعهما بعدهما<sup>(٣)</sup>، لاستيفاء الأقسام الأربعة بتمامها. ألا تَرَى أَنَّ الجارَ والمَجْرُورَ إذا وقعا قبل التَّكْرَرِ لا يكون<sup>(٤)</sup> "صفة"، كقولك: رأيتُ في الدَّارِ رجلاً؟ — كَحُكْمِ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ<sup>(٥)</sup> التي عرفتَ حكمها على التفصيل، في الباب الأوَّل<sup>(٦)</sup>، من تعيينها للوصفية، أو للحالية، أو لاحتماليهما معاً. فإن قلتَ: إن كان متعلق الجار والمَجْرُورَ فعلاً يكون جملة. فقد اندرج حكمهما<sup>(٧)</sup> في حكم الجملة الخبرية، فلا فائدة في وضع هذه المسألة على حدة. وإن

- 
- (١) في الأصل. وحكم.
  - (٢) كذا، بإسناد الفعل إلى مفرد، لأن الجار والمَجْرُورَ في حكم المفرد. والمؤلف يعبر عنهما أحياناً كذلك، تبعاً لابن هشام.
  - (٣) ظ: هـ وقوعهما بعدهما. ت: وقوعها بعدهما.
  - (٤) كذا أيضاً.
  - (٥) م: هـ حكم الجملة الخبيثة. ح: حكم الجملة.
  - (٦) انظر ص. ب.
  - (٧) ظ ت: حكمها.

كان<sup>(٨)</sup> شبه فعل يكون مفرداً كسائر المفردات، فليس في أفرادهما عنه، وفي تشبيه أحكامهما بأحكام الجملة، زيادة فائدة. قلت: المراد من متعلقهما<sup>(٩)</sup> مطلق المتعلق<sup>(١٠)</sup> — سواء كان فعلاً أو غيره — ليناسب وضع هذه المسألة وضع<sup>(١١)</sup> المسألة السابقة واللاحقة. والجار والمجرور لهما شبه<sup>(١٢)</sup> بالجملة، بخلاف سائر المفردات. ولذا شبه أحكامهما بأحكام الجملة.

هذا. ثم إنه يُريد تفصيل أحكامهما بعد التشبيه وإعلام أحكامهما إجمالاً، ليكون أوقع في النفوس. فإن الحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب.

فقال، على طريقة نشر غير مرتب<sup>(١٣)</sup>: فهو صفة أي<sup>(١٤)</sup>: إذا وقع الجار والمجرور بعد نكرة محضة فهو يكون صفة، لا غير. لا يخفى عليك أن كون مجموع<sup>(١٥)</sup> الجار والمجرور صفة إنما هو بحسب الظاهر. فإن الصفة، في الحقيقة، هو الجار والمجرور مع متعلقهما، بشهادة فحوى الكلام.

مثال القسم الأول «على غصن»، في نحو قولك: رأيت طائراً على غصن. فقولك: «على غصن» جار ومجرور، وقع صفة، لأنه، أي: الجار مع المجرور، وقع بعد نكرة محضة<sup>(١٦)</sup> وهو طائر. ذكر<sup>(١٧)</sup> الضمير نظراً إلى الخبر. فيكون الجار والمجرور مع متعلقهما منصوب المحل، صفة لـ «طائراً»<sup>(١٨)</sup>.

(٨) ظ: كانت.

(٩) ظ: «متعلقها». ت: تعلقهما.

(١٠) في الأصل: التعلق.

(١١) زاد هنا في ظ: هذه.

(١٢) ت: «تشبه». وانظر إعراب الجمل ص ٢٥٩ — ٢٦٠.

(١٣) ظ ت: «طريق نشر غير مرتب». والنشر غير المرتب: تفصيل ذكر متعدد على نسق يخالف ما

كان عليه قبل.

(١٤) سقطت من ت.

(١٥) ح: النكرة المحضة.

(١٦) زاد هنا في ت: «ح». وهو اجترأ بالحرف الأول من «حيث».

(١٧) في الأصل و ت و هـ: لطائر.

وحال إذا وقع الجار والمجرور بعد المعرفة المحضة . ومثال هذا القسم نحو « في زنته » ، في قوله ، تعالى «<sup>(١٨)</sup> : (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) . قال الحسن «<sup>(١٩)</sup> : في الحمرة والصفرة . وقيل : خرج على بغلة شهباء ، عليها أرجوان «<sup>(٢٠)</sup> ، وعليها سرج من ذهب ، ومعه أربعة آلاف على زينه .

قوله : أي مُتَزَيِّنًا تفسير للجار والمجرور ، بحاصل المعنى ، بمعونة «<sup>(٢١)</sup> خصوصية المقام . وعلل وقوع « في زنته » «<sup>(٢٢)</sup> حالاً ، بقوله : لَأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَحْضَةٍ . وهي «<sup>(٢٣)</sup> الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي «خَرَجَ» ، العائد إلى قارون .

خرج : فعل ماض ، فاعله مستتر فيه ، قوله : على قومه : ظرف لغو «<sup>(٢٤)</sup> متعلق به ، كما أن قوله : في زنته : حال من فاعله .

وَمُحْصِلٌ لَهُمَا ، أي : للوصفية «<sup>(٢٥)</sup> والحالية ، إذا وقع بعد المعرفة الغير «<sup>(٢٦)</sup> المحضة ، أو بعد النكرة غير المحضة . أما مثال القسم الثالث فنحو « في أكامه » في قولهم : يُعْجِبُنِي الزُّهْرُ فِي أَكَامِهِ . الأكام : جمع كِمَ بالكسر . وهو غلاف النور ووعاؤه . و أما مثال القسم الرابع فنحو « على أغصانه » ، في قولك : هذا ثَمَرُ يَانِعٍ ، أي : ناضج ، على أغصانه .

(١٨) الآية ٧٩ من القصص . وعبارة ابن هشام في ع و ح : « وحال في قوله تعالى » ، وفي م : وحال في نحو .

(١٩) بقية الفقرة من الكشف ٣ : ٣٤٠ .

(٢٠) يريد : عليها قطيفة حمراء أرجوان . والأرجوان : صبغ أحمر شديد الحمرة .

(٢١) ظ : « الحاصل المعنى لمعونة » . ت : حاصل المعنى معونة .

(٢٢) ظ : في زينة .

(٢٣) في النسخ : وهو .

(٢٤) اللغو من الظروف : ما يتم الكلام بدونه ، ومتعلقه وارد في اللفظ أو التقدير ، وخارج عن مفهوم

الحصول والاستقرار . فإذا كان الظرف جزءاً من الكلام لا يتم بدونه ، ومتعلقه محذوف و مضمن

فيه بمعنى الحصول والاستقرار ، فهو مستقر . وكذلك حال الجار والمجرور في هذين المصطلحين .

(٢٥) ت : « الوصفية » . هـ : للصفة .

(٢٦) كذا . وانظر ٥٢ ب .



أما بيان احتماله للوجهين<sup>(٢٧)</sup>، في القسم الثالث، فلأن الزهر مُعرَّف بـ  
 «أل» الجنسية<sup>(٢٨)</sup>. وقد عرفت معنى التعريف، في مثل هذا، فيما سبق<sup>(٢٩)</sup>. أما كون  
 «أل» للتعريف فإنما<sup>(٣٠)</sup> هو على مذهب الخليل<sup>(٣١)</sup>، لأن عند سيويه حرف التعريف بـ  
 هي اللام<sup>(٣٢)</sup> وحدها، كما أن<sup>(٣٣)</sup> عند يونس هي الهمزة وحدها. فهو قريب من  
 النكرة، في المعنى، كما عرفته<sup>(٣٤)</sup>. فإذا<sup>(٣٥)</sup> نُظر إلى جهة المعنى يكون صفة، كما إذا  
 نُظر إلى جهة اللفظ يكون حالاً.

و أما بيان احتماله في مثال القسم الرابع لأن<sup>(٣٦)</sup> قولك: «ثمر، موصوف<sup>(٣٧)</sup>» بـ  
 «يانع» بمعنى أن القول موصوف، أو بمعنى أن المقول<sup>(٣٨)</sup> موصوف إذا كان بمعنى  
 المفعول<sup>(٣٩)</sup>، لا بمعنى المصدر. فهو، أي: ثمر، قريب من المعرفة، من حيث كونه  
 موصوفاً، كما أنه نكرة في ذاته. فإذا نظرت إلى كونه موصوفاً جعلت «على أغصانه»  
 حالاً منه، كما إذا نظرت<sup>(٤٠)</sup> إلى ذاته جعلته وصفاً له.

- 
- (٢٧) ظ: الوجهين.  
 (٢٨) ه: «بلام الجنسية». ع: «بالبلام الجنسية». ح: بلام الجنس.  
 (٢٩) انظر ٥٣ ب.  
 (٣٠) ظ: إنما.  
 (٣١) الكتاب ٢: ٦٤.  
 (٣٢) وقيل: حرف التعريف عند سيويه ثنائي هو «أل». انظر الكتاب ٢: ٣٠٨ و ٢٧٢ والجنى  
 الثاني ص ١٣٨—١٣٨ وشرح المفصل ٩: ١٧ وشرح الكافية ٢: ١٣٠.  
 (٣٣) في النسخ: أنها.  
 (٣٤) انظر ٥٣ ب.  
 (٣٥) ه: كما عرفت فلو.  
 (٣٦) كذا، بحذف الفاء في جواب «أما».  
 (٣٧) في الأصل: ثمر نكرة موصوفة.  
 (٣٨) في الأصل و ظ و ت: القول.  
 (٣٩) في الأصل: القول إذا كان بمعنى المقول.  
 (٤٠) ظ: نظر.

وإنما جمع بين القسم الثالث والقسم الرابع، في الدَعْوَى والدَّلِيل،  
لاشتراكهما في الوقوع بعد غير المحضة، وفي الاحتمال للوجهين. لكن المقصود هو  
الذي فصلناه.

• • •

هذا. ثم إنه لما بيّن<sup>(٤١)</sup> تعلق الجار بالفعل، أو بما فيه معناه، وبيّن حاله إذا  
وقع بعد المعرفة والنكرة، أراد أن يبيّن تعلقه بالمحذوف في المواضع الأربعة، ليحصل  
للطالب زيادة الإنكشاف بزيادة التفصيل، فقال:

## حذف المتعلق

المسألة الثالثة، من المسائل الأربع، في بيان متعلق الجار [والمجرور] " في هذه المواضع الأربعة.

فإن قلت: فعلى هذا كان اللائق أن يُقدّم هذه المسألة على المسألة السابقة، ليرتب " زيادة التفصيل على أصله، بلا تخلل شيء بينهما. قلت نعم، لكنه ترك هذا لئلا يقع بين الجار والمجرور وبين أحكامهما " زيادة فاصلة، لما أن المسألة الرابعة هي كتمة المسألة الثالثة.

مَتَى وَقَعَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ صِفَةً، أَوْ صِلَةً أَوْ خَبَرًا أَوْ حَالًا، تَعْلُقُ بِعَامِلٍ مَحذُوفٍ حَذْفًا وَاجِبًا، لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ " :  
فَأَنْتَ، لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ، كَائِنٌ.

---

(١) من ت. ظ: تعلق الجار.

(٢) هـ: ليرتب.

(٣) في النسخ: أحكامها.

(٤) عجز بيت صدره:

لَكَ الْبِزُّ إِنْ مَوَلَاكَ غَزٌّ، وَإِنْ يَهْنُ

المفني ص ٤٩٧ وشرح ابن عقيل ١: ١٠٢ والبحر المحيط ٧: ٧٧ والمعنى ١: ٥٤٤ والمجمع

١: ٩٨ و ٢: ١٠٨ والدرر ١: ٧٥ و ٢: ١٤٥.



١٦٢ نعم يجوز أن يُقال: زيد استقرّ في داره. لكن لا يكون من قبيل ما وُضعت المسألة لبيانها، كما يشهد بذلك سياق الكلام.

اختلف النحاة في تقدير<sup>(٥)</sup> ذلك العامل، إذا كان<sup>(٦)</sup> الجار والمجرور خبراً لمبتدأ، فالمذاهب فيه ثلاثة. قال الأخفش: متعلّقه شبه الفعل، كما قال جمهور البصريين: متعلّقه الفعل. فأشار المصنّف إلى الأوّل، بقوله: تقديره: «كائن»، كما أشار إلى الثاني، بقوله: أو «استقرّ». وقال بعضهم: يجوز تقدير كلا الأمرين ههنا، وإن كانا لا يجتمعان عند العمل. وكلام المصنّف محتمل لهذا أيضاً. فإنّ «أو» فيه لأحد الأمرين، من غير تعيين. لكنّ المختار مذهب جمهور<sup>(٧)</sup> البصريين، لأنّ الأصل في العمل هو الفعل، لا شبهه. لا سيّما إذا كان العامل محذوفاً.

ثم إنهم مستمرّون على الاختلاف في كلّ جار ومجرور واقع في هذه المواضع الأربعة، إلّا<sup>(٨)</sup> الواقع صلة. أي: متى وقع الجار والمجرور صلة اتفقوا في جعل العامل المحذوف الفعل لا شبهه، فتعيّن<sup>(٩)</sup> فيه، أي: في الواقع صلة، «استقرّ»<sup>(١٠)</sup> أي: تقدير الفعل، لا غير<sup>(١١)</sup>.

وفي قوله: «فتعيّن»<sup>(١٢)</sup> نوع إيماء إلى أنّ الجار والمجرور متى وقع خبراً، أو صفة أو حالاً، يجوز جعل متعلّقه الفعل وشبهه<sup>(١٣)</sup>، وإلى أنّ المختار عنده هو المذهب الثالث.

- 
- (٥) في الأصل و ظ: تقرير.  
(٦) زاد هنا في الأصل: ذلك.  
(٧) سقطت من ظ و ت.  
(٨) زاد هنا في ع و ح: أن.  
(٩) ت م: «فتعيّن». ع: يتعيّن.  
(١٠) تحتها في هـ: اتفاقاً.  
(١١) هـ: لا غير.  
(١٢) ت هـ: أو شبهه.

لأنَّ الصَّلَةَ لا تُكون إِلَّا جُمْلَةً . فإن قلت : اللازم من هذا الدليل أنَّ الجارَ والمجرور يكون جملة ، إذا وقع صلة . فمن أين يلزم وجوب كون متعلِّقه فعلاً ؟ قلت : إذا لزم من الدليل أنه جملة لزم بالضرورة أن يكون متعلِّقه فعلاً<sup>(١٣)</sup> ، لأنَّه مع فاعله جملة ، بخلاف اسم الفاعل مع فاعله .

فهنا ثلاثة أبحاث : أمَّا الأوَّل فهو كون الصَّلَة جملة بشهادة الاستعمال ، ولأنَّ الموصول مبهم يُراد أن يُعلم بحاله فتذكر<sup>(١٤)</sup> الجملة ، ليُعلم ذلك المبهم . وأمَّا الثاني فهو كون الفعل مع فاعله جملة ، لأنَّ إسناده إليه إسناد تام ، لكونه حدثاً منسوباً إليه ، دائماً . وأمَّا الثالث فهو كون اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ، لأنَّه لا يقتضي<sup>٦٢ ب</sup> الإسناد<sup>(١٥)</sup> إليه ، من حيث إنَّه اسم . وهذا لا يُنافي إسناد اسم الفاعل إلى فاعله ، لتضمُّنه معنى الفعل . فإنَّ الإسناد إلى الفاعل أعمّ من إسناد الكلام والجملة .

فتعليل البحث الثالث هو سرّ قولهم : إنَّ<sup>(١٦)</sup> اسم الفاعل لمَّا أشبه الخالي عن الضمير ، في عدم التّفاوت في التّكلّم والخطاب والغيبة ، في قولك : « أنا عارف ، وأنت عارف ، وهو عارف » ، كما في قولك : « أنا رجل ، وأنت رجل ، وهو رجل » ، لم يكن مع فاعله جملة .

فإن قلت : إذا وقع اسم الفاعل في سياق حرف النّفي يكون مع فاعله جملة ، كما صرّحوا به . فليكن كذلك ، إذا وقع في سياق الموصول . وإلا فما الفرق بينهما ؟ قلت : الفرق أنَّ حرف النّفي لمَّا اختصَّ بمعاني الأفعال نزل اسم الفاعل بمنزلة الفعل ، فحكم عليه بأنَّه مع فاعله جملة ، بخلاف الموصول . فإنَّه لا اختصاص له بالأفعال . وقد تقدّم مثال<sup>(١٧)</sup> الصّفة ، نحو : رأيتُ طائراً على غصن ، والحال

(١٣) ت : لزم أن يكون متعلقه فعلاً بالضرورة .

(١٤) في النسخ : فيذكر .

(١٥) ظ ت : إسناداً .

(١٦) ظ ت : « أمّا » . هـ : إن إسناد .

(١٧) ت : « مثلاً » . وانظر ١٦١ أ .

نحو<sup>(١٨)</sup>: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ، فِي زِينَتِهِ) : ومثال الجار والمجرور إذا وقع خبراً «لله»، في نحو<sup>(١٩)</sup>: (الْحَمْدُ لِلَّهِ).

الحمد : مبتدأ، ولله : متعلق بعامل، حُذِفَ وتُقل فاعله إلى الظرف<sup>(٢٠)</sup>. فالجار والمجرور مع متعلقه : خبره.

فإن قلت : «لله» في قولهم : «حمدتُ حمداً لله» متعلق بالحمد . فكيف يكون خبراً له ، ومتعلقاً بالمحذوف ؟ قلتُ : لما عدل المصدر من النصب إلى الرفع لقصد الاستمرار ، واعتُبر جنس الحمد ، مع قطع النظر عن تعلق أمر به ، صَحَّ أن يكون خبراً عنه ، ومتعلقاً بالمحذوف . على أن «لله» في ذلك القول<sup>(٢١)</sup> متعلق بالفعل ، لا بالمصدر .

ومثال الصلوة : «في السماوات» ، في قوله تعالى : (وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ<sup>(٢٢)</sup>) . فمن : اسم موصول ، صلته : في السماوات .

ويُحذف<sup>(٢٣)</sup> متعلق الجار والمجرور أيضاً ، في قولك : أفى الدار زيد ؟ — فإن «زيد»<sup>(٢٤)</sup> فاعل الظرف ، على الوجه الراجح — وفي قولك : والله لأقومنَّ ، وفي قولك : أفى يوم الجمعة صمتٌ فيه ؟ وفي قولهم : بالرفاء والبنين .

• • •

هذا . ثم إنه<sup>(٢٥)</sup> أراد أن يُبين [حكم]<sup>(٢٦)</sup> المرفوع الواقع ، بعد الجار والمجرور : هل هو مرفوع به أو بغيره ؟ فقال :

(١٨) الآية ٧٩ من القصص .

(١٩) الآية ٢ من الفاتحة .

(٢٠) يريد الجار والمجرور .

(٢١) سقطت من ت . ويريد : حمدت حمداً لله .

(٢٢) الآية ١٩ من الأنبياء . وزاد هنا في الأصل : والأرض .

(٢٣) ت : وحذف .

(٢٤) في الأصل و ت : زهداً .

(٢٥) تحتها في هـ : أي : المصنف .

(٢٦) من ت و هـ .



## الاسم المرفوع بعدهما

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ، من المسائل الأربع، في بيان حكم المرفوع بعدهما، وبعد نفي واستفهام.

يَجُوزُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ — الْأَوَّلُ مَوْضِعُ الصِّفَةِ، وَالثَّانِي مَوْضِعُ الْحَالِ، وَالثَّالِثُ مَوْضِعُ الْخَبَرِ، وَالرَّابِعُ مَوْضِعُ الصِّلَةِ — وَحَيْثُ وَقَعَ، أَي: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، بَعْدَ نَفْيٍ<sup>(١)</sup> أَوْ بَعْدِ اسْتِفْهَامٍ<sup>(٢)</sup> — فَتَكُونُ<sup>(٣)</sup> الْمَوَاضِعُ سِتَّةً. خَصَّصَ وَقَعَهَا بِهَذِهِ الْمَوَاضِعِ السِّتَّةِ، لِأَنَّ اعْتِمَادَ سِتَّةِ أَشْيَاءَ عَلَى أَحَدِ سِتَّةِ أَشْيَاءَ آخَرَ شَرْطٌ فِي عَمَلِهَا، عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ — أَنَّ يُرْفَعَ، عَلَى بِنَاءِ الْمَجْهُولِ، الْفَاعِلُ.

فَائِدَةُ اخْتِيَارِ بِنَاءِ الْمَجْهُولِ هِيَ الْإِيجَازُ، وَالتَّشْوِيقُ<sup>(٤)</sup> إِلَى مَعْرِفَةِ الْعَامِلِ فِي الْفَاعِلِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْاِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمْ، فِي عَامِلِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ. فَإِنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: هُوَ مَرْفُوعٌ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، لَا غَيْرَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، فَقَطْ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِالْإِبْتِدَاءِ، لَكِنَّهُ<sup>(٥)</sup> يُرْجَّحُ الرَّفْعُ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ.

(١) هـ: النفي.

(٢) عبارة ابن هشام في ح: بعد حرف النفي والاستفهام.

(٣) ظ: «وبعد استفهام فيكون» هـ: «وبعد الاستفهام فيكون».

(٤) ظ: هي الإيجاز والتشريف.

(٥) ت: لكن.

فالمصنف اختار هذا المذهب، حيث قال أولاً: يجوز في الجار والمجرور إلى آخره<sup>(٦)</sup>،  
وثانياً<sup>(٧)</sup>: وهذا هو الراجح.

ثقول<sup>(٨)</sup> في مواضع الوصف: مررت برجل في الدار أبوه. فجوز<sup>(٩)</sup> لك في  
نحو<sup>(١٠)</sup> «أبوه» وجهان. ففي هذا القول إشارة إلى أن ههنا وجهاً غير هذين الوجهين،  
كما عرفت.

أحدهما أن تُقدَره فاعلاً، أي: أن تجعله مرفوعاً بالجار<sup>(١١)</sup> والمجرور، على  
أنه فاعل، لنيابته<sup>(١٢)</sup> عن «استقر» حال كونه محذوفاً. لا سيما قد تقوى<sup>(١٣)</sup> ههنا  
على العمل، باعتياده على الموصوف. وهذا، أي: كونه مرفوعاً بالجار والمجرور على أنه  
فاعل، هو الوجه الراجح<sup>(١٤)</sup>، لحصول الاستغناء بالنائب عند حذف الفعل،  
كحصول الغرض<sup>(١٥)</sup> بالتيمم عند فقدان الماء، ولامتناع تقديم الحال في نحو<sup>(١٦)</sup>: زيد في  
الدار جالساً. فلو كان العامل هو الفعل المحذوف لما امتنع. وأما القول بأن الفعل إذا  
حذف حذفاً لازماً ضعف عمله فلم يجز التقديم فليس بشيء<sup>(١٧)</sup>. ألا ترى أن «زيداً»  
في قولهم «زيداً ضربته» منصوب بفعل واجب الإضمار، سواء قدرته قبله أو بعده؟

و الوجه الثاني — وهو الوجه المرجوح — أن تُقدَره مبتدأ، أي: تجعله

(٦) ظ: ت: إنط.

(٧) زاد هنا في ت: «بقوله». وفي حاشية الأصل: أي وقال ثانياً.

(٨) ح: نحو.

(٩) ظ: يجوز.

(١٠) سقطت من الأصل.

(١١) ح: للجار.

(١٢) يريد نيابة الجار والمجرور.

(١٣) في الأصل و هـ: يقوى.

(١٤) زاد هنا في هـ والمطبوعات: عند الحذاق.

(١٥) تحتها في هـ: «ف». يريد أنها: الغرض.

(١٦) المغني ص ٤٩٤.

(١٧) هـ: بسديد.

مرفوعاً على الابتداء<sup>(١٨)</sup>، مؤخراً عن الخبر، و أن تجعل الجار والمجرور خبراً مقدماً عليه، لقصد الاهتمام، فيكون الجار والمجرور عاملاً في الضمير المستتر فيه، لاعتماده على المبتدأ في هذا الوجه، كما اعتمد على الموصوف في الوجه الأول، و أن تجعل الجملة الاسمية صفة لـ «رجل» في المثال المذكور، كما جعلت الجار والمجرور صفة له في الوجه الأول.

وكذا تقول<sup>(١٩)</sup>، في موضع الحال: مررت بزيد<sup>(٢٠)</sup> عليه جبة، وفي مقام الخبر: زيد عندك أخوه، كما تقول في موضع الصلة: جاءني الذي في الدار أبوه.

وتقول في موضع النفي: ما في الدار أحد، كما تقول في موضع الاستفهام: أفي الدار زيد؟ وقال<sup>(٢١)</sup> الله، تعالى<sup>(٢٢)</sup>: (أفي الله شك)؟ هذا مثال اعتماد الجار والمجرور على الاستفهام، كما أن قولك: «ما في الدار أحد» مثال الاعتماد على النفي<sup>(٢٣)</sup>:

فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار والنفي. فكيف يصح تمثيل<sup>(٢٤)</sup> الاعتماد على الاستفهام هنا<sup>(٢٥)</sup>؟ قلت: يصح من [حيث]<sup>(٢٦)</sup> إنه اعتماد على حرف الاستفهام، من حيث النظم والصورة، وهو كاف في التمثيل، ومناسب<sup>(٢٧)</sup> لبحث النحو، وفيه

(١٨) هـ: بالابتداء.

(١٩) المغني ص ٤٩٤. هـ: وتقول.

(٢٠) هـ: «رجل». وفي الحاشية عن نسخ: بزيد.

(٢١) سقطت الواو من النسخ و م.

(٢٢) الآية ١٠ من إبراهيم.

(٢٣) زاد هنا في الأصل: فإن الله لا يحتمل أن يكون متعلق الشك، بشهادة الأدلة على وجوده ووحديته.

(٢٤) سقطت من ت.

(٢٥) ت: الاعتماد هنا على الاستفهام.

(٢٦) من ظ و ت.

(٢٧) سقطت الواو من الأصل.



تنبيه في قرب ذكر تنبيه، <sup>(٢٨)</sup> على أن الاعتماد يجوز على حرف <sup>(٢٩)</sup> الاستفهام، بدون اعتبار معناها، كما يجوز الاعتماد عليها مع ملاحظة معناها.

١٦٤

وإذا قلت: «في الدار زيد» <sup>(٣٠)</sup> يجوز أن يكون «زيد» في مثل هذا القول مرفوعاً بالجار والمجرور، على أنه فاعل عند الكوفيين، ويجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء، عند البصريين. فتكون الجملة ظرفية عندهم، كما أنها اسمية عند البصريين. وهذا مبني على أن الاعتماد شرط في عمل الجار والمجرور عندهم، لا عند الكوفيين.

---

(٢٨) زاد هنا في ظ: بل.

(٢٩) كذا. والصواب: حروف.

(٣٠) في م زيادة من متن الإعراب: «وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما الفاعل في غير هذه المواضع أيضاً، نحو: في الدار زيد». وهي في مطبوعة الرياض ص ٦٢. وانظر المضي ص ٤٩٥.

## تنبيه : حكم الظرف

هذا . ثم إنه لما فرغ من<sup>(١)</sup> تفصيل بحث الجار والمجرور ، وكان الظرف مشابهاً<sup>(٢)</sup> له فيه ، ومعرفة أحكام الجار والمجرور كافية من معرفة أحكامه ، لكن يجوز مع ذلك الغفلة عنها على الأذهان ، أراد أن يُنبّه ههنا<sup>(٣)</sup> عليها ، فقال : تنبيه<sup>(٤)</sup> أي : هذا تنبيه . تقول : نبّهت<sup>(٥)</sup> تنبيهاً . وهو في الاصطلاح عبارة عن عنوان البحث الآتي ، بحيث يُعلم من البحث السابق إجمالاً ، وإن لم يُذكر ، لكنه قد يُغفل عنه ، فيُذكر لقصد التفصيل ، واحترازاً عن فواته .

جميع ما ذكرناه<sup>(٦)</sup> ، من المباحث الأربعة ، في الجار والمجرور ، ثابت للظرف أيضاً .

أما الأول فالظرف لا بُدَّ<sup>(٧)</sup> من تعلّقه بفعلٍ تعلّق المحلّ بالحال — وأما

---

(١) في الأصل و ظ و ت : عن .

(٢) ت : متابعاً .

(٣) سقطت من النسخ .

(٤) في حاشية هـ عن التعريفات : « التنبيه : إعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب » . انظر

التعريفات ص ٧١ .

(٥) ظ : تنبّهت .

(٦) هـ ع م : ما ذكرناه .

(٧) في الأصل : الظرف فلا بد .

تعلق الجار بالفعل فتعلق الإفضاء، على ما عرفته<sup>(٨)</sup>. فلذلك ذكر كل واحد منهما على حدة. لكن لما كان بينهما مناسبة ظاهرة، وكان تعلق الجار أولى من تعلق الظرف، ذكرهما في باب واحد، وجعل الأول أصلاً والثاني تبعاً له — نحو<sup>(٩)</sup> (وجاؤوا أباهم عشاءً يَكُونُ). فعشاء: ظرف زمان متعلق بـ «جاؤوا»<sup>(١٠)</sup>، ويَكُونُ: جملة حالية من فاعله،<sup>(١١)</sup> (أو اطرَحوه أرضاً). فأرضاً: ظرف مكان متعلق بـ «اطرَحوه». والضمير المنصوب المتصل<sup>(١٢)</sup> عائد إلى يوسف. عليه السلام<sup>(١٣)</sup>.

فإن قلت: «أرضاً» ليس من المبهم، على ما فُسر، وكان<sup>(١٤)</sup> حق الفعل ألا يتعدى إليه إلا بلفظة «في». قلت: إنها لما دلت، بتكثيرها، على أرض مجهولة بعيدة من العمران حصل لها إبهام، فألحقت بالجهات الست، كما ألحق بها «عند»<sup>(١٥)</sup> لإبهامه، فنُصبت نصب الظروف المبهمة. وقيل: لما كثر استعمالها حُذف حرف الجر منها، وجُعِلت من قبيل قولهم<sup>(١٦)</sup>:

«كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ»

٦١ ب

(٨) ت: «عرفت». وانظر ٥٤ ب.

(٩) الآية ١٦ من يوسف.

(١٠) ت: جاء.

(١١) الآية ٩ من يوسف. وزاد هنا في ع و م واواً للعطف.

(١٢) ظ: المنفصل.

(١٣) هـ: عليه الصلاة والسلام.

(١٤) ظ ت: ما فسروه كان.

(١٥) في الأصل: «عل». وانظر ح.

(١٦) قسم بيت لساعدة بن جؤية، تمامه:

لَذُنْ بِهِزُ الْكَفِّ، يَمْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ

يصف ربحاً. ويمسِلُ: يهتز ويضطرب. ديوان الهذليين ١: ١٦٧ والجمل للخليل ص ٤٢ والكتاب ١: ١٦ و ١٠٩ والخزانة ١: ٤٧٤. وفي حاشية هـ: «يقال: عسل الطريق الثعلب، إذا خب وعدا أي: أسرع. الشاهد فيه: الطريق. وهو مكان محدود يتصب بغير في. فهو من الشواذ».



أو معنى فعل، أي: أو<sup>(١٧)</sup> لا بد من تعلقه بمعنى فعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، وغيرها — ف «أو» استعملت<sup>(١٨)</sup> ههنا على سبيل المنفصلة الحقيقية<sup>(١٩)</sup> — نحو: زيد مبكر أي: مسرع يوم الجمعة — فزيد<sup>(٢٠)</sup>: مبتدأ، خبره: مبكر، ويوم الجمعة<sup>(٢١)</sup>: ظرف زمان متعلق به — وجالس<sup>(٢٢)</sup> أمام الخطيب.

أمام: ظرف مكان مبهم متعلق به «جالس». والمجموع معطوف على قوله: مبكر يوم الجمعة. فالرفوع على المرفوع، والمنصوب<sup>(٢٣)</sup> على المنصوب، [والجورور على الجورور]<sup>(٢٤)</sup>. ففي عطف ظرف المكان على ظرف الزمان إشارة إلى أن ظرف الزمان أصل، بالقياس إلى ظرف المكان، لشدة احتياج الفعل إليه، كما أن في خصوصية المثال إرشاداً<sup>(٢٥)</sup> إلى آداب يوم الجمعة.

و أما المبحث<sup>(٢٦)</sup> الثاني فهو أن الظرف، سواء كان ظرف زمان أو ظرف مكان، إذا وقع بعد نكرة محضة يكون صفة، وحالاً إن وقع بعد معرفة محضة، ومحملاً لهما إن وقع بعد غير محضة. فتكون الأقسام أربعة، على قياس ما عرفت في الجار والجورور<sup>(٢٧)</sup>.

(١٧) في الأصل: «إذ». وسقطت من هـ.

(١٨) في الأصل: وغيرها واستعملت.

(١٩) يريد أنها لأحد الشيعين. انظر ٣٧ ب. ظ ت: الحقيقة.

(٢٠) ت: زيد.

(٢١) سقطت من ت.

(٢٢) كذا. والظرف «أمام» ليس معطوفاً على «يوم» ولكل منهما متعلق.

(٢٣) من هـ. والجورور أي «الخطيب» ليس معطوفاً على «الجمعة». بل هو مضاف إليه.

(٢٤) في الأصل و ت: إرشاد.

(٢٥) في الأصل و ت و هـ: البحث.

(٢٦) انظر ٦٠ ب — ٦١ أ.

فَمِثَالُ<sup>(٢٧)</sup> وَقُوعِهِ صِفَةً، أَي: مثال الظرف الواقع صفة لنكرة محضة، نحو: «فوق»<sup>(٢٨)</sup> غصن، في قولك: مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ — فقوف: ظرف مكان مبهم، متعلق بمحذوف. إن كان متعلقه الفعل تكون الجملة الفعلية مجرورة المحل، على أنها صفة «طائر»، وإن كان شبه الفعل يكون مجروراً وصفة له من حيث اللفظ، وإن كان المجموع هو الصفة من حيث المعنى — ومثال ظرف الزمان<sup>(٢٩)</sup> الواقع صفة نحو: رأيتُ قمرًا ليلة البدر.

و مثال وقوعه حالاً، من معرفة محضة، نحو: رأيتُ الهلالَ بينَ السَّحابِ. فـ «بين» مع متعلقه المحذوف حال من الهلال. فإنه معرفة محضة، لكون حرف التعريف فيه للعهد، لا غير. وقد يُجعل اسماً<sup>(٣٠)</sup> معرباً، على حسب العوامل، بدون اعتبار الظرفية فيه. وقد<sup>(٣١)</sup> قرئ: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) «برفع النون».

و مثال وقوعه مُحْتَمِلاً لهُمَا، أَي: للوصفية<sup>(٣٢)</sup> والحالية، نحو<sup>(٣٣)</sup>: يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ الكائن أو كائناً فَوْقَ الأغصانِ — فإن «الثمر» معرف بلام الجنس. [فهو]<sup>(٣٤)</sup> قريب من النكرة، على قياس ما تحققت<sup>(٣٥)</sup> — ونحو: رأيتُ ثَمَرَةً يانعةً كائنةً فَوْقَ غُصْنٍ. فإن «ثمر» نكرة موصوفة قريبة من المعرفة. وذكر ههنا غصناً، بصيغة الإفراد والتذكير، ليناسب إفراد «ثمر» وتنكيرها، كما جمع «الأغصان» وعرفها ليناسب الجنس وتعريفه.

(٢٧) في الأصل: «مثال». ولفظ ابن هشام: «ومثال». انظر المطبوعات.

(٢٨) سقطت من ظ. وسقط «نحو» من م.

(٢٩) هـ: الظرف الزماني.

(٣٠) سقطت من ت.

(٣١) الآية ٩٤ من الأنعام. وانظر الكشف ٢: ٣٧.

(٣٢) هـ: للصفة.

(٣٣) سقطت من م.

(٣٤) من ظ.

(٣٥) انظر ٥٣ ب.

و أما المبحث<sup>(٣٦)</sup> الثالث فهو أن الظرف، متى وقع بعد مبتدأ أو موصول، نعلق بمحذوف، تقديره: كائن أو استقر.

فمثال<sup>(٣٧)</sup> وَقُوعِهِ خَبَرًا مع متعلقه المحذوف<sup>(٣٨)</sup>: (والركب) ثابت مكاناً (أسفل منكم) أي: من مكانكم. فالركب: مبتدأ، وأسفل: أفعال التفضيل استعمل بـ «من» صفة «مكاناً» محذوفاً، أقيم مقامه، فيكون مع متعلقه خبراً له.

و مثال وقوعه صلة نحو<sup>(٣٩)</sup>: (ومن عنده لا يستكبرون). فمن: اسم موصول مبتدأ، وعنده<sup>(٤٠)</sup> مع متعلقه الفعل المحذوف: صلته، وقوله: «لا يستكبرون» خبره.

فإن قلت: ما معنى «من»<sup>(٤١)</sup> عنده، والله منزله عن مكان؟ قلت: قيل<sup>(٤٢)</sup>: المراد منه أن الملائكة مقرَّبون، منزلون لكرامتهم عليه منزلة المقرَّبين عند الملوك، على طريق<sup>(٤٣)</sup> التمثيل والبيان.

و أما المبحث<sup>(٤٤)</sup> الرابع فهو أن الظرف، متى وقع في المواضع الستة، يجوز أن يرفع الفاعل، لنيابته عن العامل المحذوف. وهذا هو الوجه الراجح، على ما عرفت

---

(٣٦) في الأصل و ت و هـ: البحث.  
(٣٧) في الأصل و هـ: «مثال». ولفظ ابن هشام: «مثال». انظر المطبوعات.  
(٣٨) الآية ٤٢ من الأنفال. وزاد هنا في المطبوعات: «نحو». وفي حاشية هـ عن الكشاف: «العدوة الدنيا: ممالي المدينة. والقصوى: ممالي مكة». انظر الكشاف ٢: ١٧٤. وهو تفسير لقوله تعالى: «إذ أنتم بالعدوة الدنيا، وهم بالعدوة القصوى».

(٣٩) الآية ١٩ من الأنبياء.

(٤٠) سقطت الواو من النسخ.

(٤١) ظ: «فمن». ت: ومن.

(٤٢) الكشاف ٣: ٨٥.

(٤٣) ظ ت: طريقة.

(٤٤) في الأصل و ت و هـ: البحث.



في الجار والمجرور<sup>(٤٥)</sup>. فمثال<sup>(٤٦)</sup> رَفَعَهُ<sup>(٤٧)</sup> الْفَاعِلُ<sup>(٤٨)</sup>: زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ. فزيد: مبتدأ، ومال: فاعل الظرف<sup>(٤٩)</sup>، والجمله الظرفية خبره.

قوله<sup>(٥٠)</sup>: «وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا» إشارة إلى الوجه المرجوح. أي<sup>(٥١)</sup>:  
ب ٦٥ يجوز جعل «مال» مبتدأ مؤخرًا، والظرف خبراً مقدماً عليه. فالجمله الظرفية خبر  
المبتدأ الثاني، والثاني مع خبره [جمله اسمية]<sup>(٥٢)</sup> خبر المبتدأ الأول. فتحققت في هذا  
الوجه المرجوح ثلاث جمل<sup>(٥٣)</sup>: كبرى وصغرى وجمله بين بين.

فإذا قلت: «عندك مال»<sup>(٥٤)</sup> فمال: مرفوع بالابتداء، لا غير، عند  
البصريين. ويجوز أن يكون مرفوعاً بالظرف عند الكوفيين، كما يجوز أن يكون مرفوعاً  
بالابتداء، بناء على أن الاعتماد ليس بشرط في عمل الظرف، كما تحققت هناك<sup>(٥٥)</sup>.

فإن قلت: لم خصص<sup>(٥٦)</sup> البحث بالظروف المنصوبة؟ قلت لأن إطلاقها  
يؤدي إلى إعادة بحث الجار والمجرور في بحثها، نحو: زيد في داره مال. وأما تخصيص  
نصبها بالعامل المحذوف، في بعض الأبحاث الأربعة، فليكون<sup>(٥٧)</sup> ترتيب بحثها كترتيب  
بحث الجار والمجرور.

(٤٥) سقط «في الجار والمجرور» من ت. وانظر ١٦٣ أ.

(٤٦) في الأصل و هـ: «مثال». ولفظ ابن هشام: «ومثال». انظر المطبوعات.

(٤٧) هـ: رفع.

(٤٨) زاد هنا في المطبوعات: نحو.

(٤٩) سقطت من ت.

(٥٠) سقطت من الأصل.

(٥١) من هـ، والكلمة الثانية من ظ و ت.

(٥٢) ظ هـ: ثلاثة جملة.

(٥٣) في م زيادة من متن الإعراب: ويجري في نحو: «عندك زيد» المذهبان.

(٥٤) انظر ٦٣ ب—١٦٤ أ.

(٥٥) في الأصل: خصصت.

(٥٦) ظ: «فليكن». ت: فيكون.

فإن قلت : فالظرف حينئذ يكون منصوباً بتقدير « في »<sup>(٥٧)</sup> ، فيكون بحثه من قبيل بحث الجار والمجرور ، من حيث المعنى . فما السبب الباعث إلى إفراد بحثه عن بحثهما ؟ قلت : السبب ههنا<sup>(٥٨)</sup> سيان : لفظي ومعنوي . أما اللفظي فلأن الظرف منصوب بعامل ، بتقدير حرف الجر ، وذلك<sup>(٥٩)</sup> مجرور بلفظ حرف الجر . وأما المعنوي فلتقيام الفرق بين قولك : « صمتُ في رجب » ، وبين قولك : « صمتُ رجباً » . فإن الأول يُفيد ظرفيته<sup>(٦٠)</sup> للصوم ، كما أن الثاني يُفيد مقارنته له<sup>(٦١)</sup> .

• • •

هذا . ثم إنه لما ابتدأ بأبحاث الجمل التي تنتهي إلى كلمات<sup>(٦٢)</sup> ، وهي متأخرة عنها من حيث التحليل ، وإن كانت متقدمة عليها من حيث الجزئية والتركيب ، وقد فرغ من<sup>(٦٣)</sup> تعليم أبحاث الجمل ، ومن<sup>(٦٤)</sup> أبحاث لواحقها ، أراد أن يعلمك أبحاث كلمات مخصوصة من بين الكلمات ، لا يكفي فيها علم<sup>(٦٥)</sup> اللغة كما هو حقها ، بخلاف سائر الكلمات ، مع أنك تحتاج إلى معرفتها لكثرة دورها في اللسان ، ولغموض معانيها على الأذهان ، فقال :

(٥٧) سقطت من ت .

(٥٨) في الأصل : هنا .

(٥٩) ظ ت : وذلك .

(٦٠) ت هـ : ظرفية .

(٦١) في الأصل : « معانيته » . وقريب منه في ظ و ت . هـ : مقارنة .

(٦٢) هـ : الكلمات .

(٦٣) ظ ت : عن .

(٦٤) ظ : وكل .

(٦٥) سقطت من الأصل .





## البَابُ الثَّالِثُ

تفسير كلمات



## تفسير كلمات

الباب الثالث، من الأبواب الأربعة، في تفسير كلمات، من جهة هيئاتها، ومعانيها، ووجوه استعمالاتها — فَعُلِمَ من هذا أن من قال: «إنَّ الَّذِي يَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَقِيقَةُ التَّفْسِيرِ، لَا لُغَةً وَلَا اصْطِلَاحاً، فَقَدْ سَهَا عَنْ مَقْصُودِ هَذَا الْبَابِ كَمَا تَرَى — يَحْتَاجُ احْتِياجاً تَامّاً إِلَيْهَا، أَي: إِلَى مَعْرِفَتِهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّاتِ<sup>(١)</sup>، الْمُعَرَّبُ أَي: الْعَارِفُ بِالْإِعْرَابِ، أَوِ الْقَاصِدُ أَنْ يَعْرِفَ الْإِعْرَابَ. فَالْأَوَّلُ أَبْلَغُ وَالثَّانِي أَنْسَبُ.

وهي، أي: الكلمات المحتاج إليها غاية الاحتياج، عِشْرُونَ<sup>(٢)</sup> كلمة، سواء كانت اسماً أو حرفاً.

أما دليل الاختصار على هذا العدد المخصوص فهو الاستقراء. فلا يمنع وجود كلمة مُحتاج<sup>(٣)</sup> إليها أيضاً. فَإِنَّ الاستقراء الظَنِّيَّ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ عِلْمِ وجود كلمة سواها، لَا عَلَى عَدَمِ وجودها. عَلَى أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ رِسَالَةٌ فِي النُّحُو، لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ، عَلَى سَبِيلِ الْإِيجَازِ.

---

(١) الحِثِّيَّاتُ: الْجِهَاتُ وَالْإِعْتِبَارَاتُ. هـ: مِنْ حَيْثُ هَذِهِ الْحَيْثِيَّاتُ.

(٢) كَذَا. وَيُفْسِّرُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. وَزَعَمَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّهَا اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ. وَانْظُرْ مَطْبُوعَةَ الرِّيَاضِ

ص ٦٣.

(٣) ظ: «يَحْتَاجُ». ت: نَحْتَاجُ.



وهي، أي: العشرون<sup>(٤)</sup> كلمة، ثمانية أنواع<sup>(٥)</sup>، بحسب  
فظهر<sup>(٦)</sup> صحة الحمل. فلا يكون بمنزلة قولك: العشرون  
الشاعر<sup>(٧)</sup>:

• كما غيرهم قُلْ، وإن كثروا •

أما سبب الحمل عليها فهو أن تلك الكلمات لم تكن موارد وجوه  
استعمالاتها نُزِلت منزلتها، فحمل حكمها عليها. وأما دليل الاختصار على الثمانية  
فهو الاستقراء أيضاً.

---

(٤) هـ: عشرون.

(٥) النوع أخص من الجنس، كالإنسان بالقياس إلى الأحياء. والصنف أخص منه. وقد يراد بالنوع  
عند المناطقة: كلي مقول على كثيرين مختلفين في العدد فقط، في جواب: ما هو؟ ويسمى نوعاً  
حقيقياً.

(٦) في الأصل: تظهر.

(٧) القل: القليل. هـ: قُلْ. ت: وإن أكثروا.

## ما جاء على وجه واحد

أَحَدُهَا، أي: أحد الأنواع الثمانية، ما جاء أي: استعمل<sup>(١)</sup> على وجه واحد — قدّم هذا النوع على سائر الأنواع، لأنه يُستعمل على وجه واحد، بخلاف سائرها، فيكون بمنزلة الجزء من الكل — وهو، أي: الجائي على وجه واحد، أربعة ألفاظ<sup>(٢)</sup>.

### [قَطْ]

فإن قلت: لم لا تقول ههنا: «أربعة أصناف»<sup>(٣)</sup>، كما هو المناسب في مقابلة ذكر النوع؟ قلت: قوله: «أَحَدُهَا قَطْ بفتح القاف»<sup>(٤)</sup> يَأْبَى ذلك. على أن النوع ههنا ليس بنوع منطقي حتى يُراعَى مقابله. بل هو بمعنى الأمر الشائع، كيف كان؟

قوله: «بفتح القاف» متعلق بمحذوف. وهو صفة<sup>(٥)</sup> «قَطْ»، تقديره: قَطْ ٦٦ ب المتلبس<sup>(٦)</sup> بفتح القاف. قوله: «وتشديد الطاء وضَمُّها»<sup>(٧)</sup> عطف على قوله:

- 
- (١) ظ ت: يستعمل.
  - (٢) ع: أربعة أنواع.
  - (٣) الأصناف: جمع صنف. وهو النوع المقيد بقيد كلي عرضي، كالهندي بالنسبة إلى الإنسان. وقد يقال للصنف: قسم.
  - (٤) سقط «بفتح القاط» من ع.
  - (٥) كذا. والصواب أن المحذوف هو حال من «قَطْ»، وتقديره: متلبساً. انظر ٦٦ أ.
  - (٦) ع: بتشديد الطاء وضمه.

« بفتح القاف » ، كائناً في اللغة الفصحى . وهي تأنيث الأفصح ، كفضلى تأنيث أفضل .

أما فائدة القيد الأول فهي <sup>(٧)</sup> الإشارة إلى أنه ثابت فيها ، سالم عن التقلول والتحريف . وأما فائدة القيد الثاني <sup>(٨)</sup> فهي الإشعار أن في « قط » لغات أخر فصيحة ، هي <sup>(٩)</sup> : « قط » بضم القاف والطاء مشددة على سبيل إتياع الضمة للضمة ، وقط بفتح القاف وضم الطاء مخففة ، وبضمها حال كون الطاء مخففة ، على سبيل [إتياع] <sup>(١٠)</sup> ضمة القاف لضمة <sup>(١١)</sup> الطاء أيضاً .

ولا يخفى عليك أن هذه اللغات موصوفة بالفصاحة أيضاً ، لخلوها عما يخل بها . فما وقع في بعض النسخ <sup>(١٢)</sup> من « الفصيحة » بدل « الفصحى » ليس كما ينبغي ، لإشعاره بأن هذه اللغات غير فصيحة .

وهو ظرف ، لاستغراق ما مضى من الزمان أي : قط لفظ موضوع للزمان ، ليدل على الزمان <sup>(١٣)</sup> الماضي المستغرق <sup>(١٤)</sup> لنفي الفعل الماضي ، بوقوعه في سياق النفي . فيكون ظرف زمان للنفي لا للمنفي . فلهذا اختصر <sup>(١٥)</sup> استعماله بالنفي غالباً <sup>(١٦)</sup> .

فعلم من هذا التفسير أنه موضوع للزمان ، لا للزمان الماضي المستغرق ، فتكون <sup>(١٧)</sup> اللام في قوله : « لاستغراق ما مضى من الزمان » لام التعليل ، لا لام

(٧) في الأصل : فهو .

(٨) زاد هنا في هـ : وهي قوله في اللغة الفصحى .

(٩) في الأصل و ت و هـ : فهي .

(١٠) من ت و هـ .

(١١) في الأصل : « بضمة » . ت : وضمة .

(١٢) انظر ع .

(١٣) سقطت من ت . هـ : ليدل غالباً على الزمان .

(١٤) ت : المستغرق من الزمان .

(١٥) ت : خصص .

(١٦) سقطت من ظ و ت .

(١٧) في النسخ : فيكون .



الصلة<sup>(١٨)</sup>، للوضع. فكثيراً تشبه الأولى بالثانية، في مثل هذا المقام. قلنا<sup>(١٩)</sup> قال بعض الشارحين ههنا: وعندي العموم ليس من الوضع، بل من وقوعه وقطعه في سياق النفي.

نحو<sup>(٢٠)</sup>: ما فعلته قط. اشتقاقه من: قطعته أي: قطعته. فمعنى ما فعلته قط: ما فعلته<sup>(٢١)</sup> فيما انقطع من عمري. فإن الزمان الماضي ينقطع عن الحال والمستقبل<sup>(٢٢)</sup>. وثبتت لتضمنها معنى «مذ» و«إلى»، إذ المعنى: ما فعلته مذ أن خلقت إلى الآن. وأما بناؤها على الحركة فذلك يلزم التفاء الساكنين. ثبت على الضم، تشبيهاً بالغايات<sup>(٢٣)</sup>. وقد ثكسر، فإن الأصل في تحريك الساكن هو الكسر. ثم إنه لما ادعى اختصار استعماله بنفي الفعل الماضي، ووجود استعماله مع نفي الفعل المضارع يخالف بحسب الظاهر، أشار إلى دفع مخالفته، بمعنى اعتباره بقوله: وقول العامة: لا أفعله قط. لحن أي: استعمال<sup>(٢٤)</sup> على سبيل الخطأ، فيكون تقوُّلاً من عند أنفسهم، فلا يلتفت إليه كما لا يلتفت إلى المخرقات، فيكون وجوده كعدمه.

فإن قلت: لا يكون اللحن في الاستعمال، بل في الإعراب، كما قال الجوهري<sup>(٢٥)</sup>: «اللحن: الخطأ في الإعراب». قلت: سلمناه، لكن استعمل ههنا في<sup>(٢٦)</sup> الخطأ في الاستعمال، على سبيل المجاز<sup>(٢٧)</sup>.

(١٨) هـ: القلة.

(١٩) ت: قلها.

(٢٠) م: «نقول». والشرح حتى «هو الكسر» من المعنى ص ١٩١ بصرف.

(٢١) في الأصل: ما فعلت.

(٢٢) في هـ والمعنى: والاستقبال.

(٢٣) الغايات: المسافات، ونكود للمكاد أو الرماد. والمراد ههنا ما كان لرماد أو مكاد هو محدود.

نحو: قبل وجد ووق وثبت، إذا قطعت عن الإضافة.

(٢٤) ط: استعماله.

(٢٥) الصحاح (لحن).

(٢٦) سقطت من الأصل.

(٢٧) المجاز: استعمال اللفظ لغير ما وضع له، مع قرينة دالة على المعنى المراد.



فإن قلت : لا يلزم من استعمال العامة مع نفي الفعل المضارع أن يكون خطأ ، لجواز أن يكون استعماله معه على سبيل المجاز . وأما القول بأن أئمة اللغة لم ينقل<sup>(٢٨)</sup> عنهم أنهم استعملوه معه ، لا حقيقة ولا مجازاً ، فهو لا يمنع الاستعمال ، لجواز أن يوجد الاستعمال مع عدم نقله عنهم . قلت : إن استعماله مع نفي الفعل الماضي قد ثبت عند أرباب اللغة ، ولم يثبت استعماله مع نفي الفعل المضارع عندهم . ويكفي في ذلك استقرار كلامهم وتتبع كتبهم . وقد ثبت أيضاً أن استعماله مع نفي المضارع قول العامة ، وقولهم ملحق بأصوات الحيوانات عند أهل البلاغة ، فلا تكون أقوالهم معتبرة أصلاً ، سواء كانت حقائق أو مجازات . فلذا<sup>(٢٩)</sup> لا يستدل بأقوالهم على شيء ، أصلاً .

ولا يخفى عليك أن المصنف في صدد إثبات اللغة . فإذا<sup>(٣٠)</sup> مقصوده أن هذه اللغة لا تثبت بمجرد قول العامة ، سواء كان قولهم حقيقة أو مجازاً ، وإن كان يُفيد معنى عندهم ، كالمحرفات .

هذا<sup>(٣١)</sup> . ثم إن « قَطْ » بفتح القاف وسكون الطاء تارة تجيء بمعنى : حَسَب . تقول : قَطُّكَ هذا الشيء . فثبت على السكون ، لكونها موضوعة على حرفين<sup>(٣٢)</sup> . ولكون السكون أصلاً في البناء . وأخرى تجيء بمعنى : يكفي . تقول : « قَطَّنِي » ، بنون الوقاية ، كما تقول : يكفي<sup>(٣٣)</sup> .

وأما « قَطْ »<sup>(٣٤)</sup> ، في قولك : « اضرب زهداً ، فقط » ، فقد قيل : إنه اسم فعل

(٢٨) ت : لم ينتقل .

(٢٩) ظ : فلهذا .

(٣٠) ظ : فإن .

(٣١) الفقرة من المغني ص ١٩١ بتصرف .

(٣٢) ظ هـ : الحرفين .

(٣٣) ت : بمعنى يكفي .

(٣٤) ظ : فقط .

بمعنى «انتبه»، صُنِّرَ بالفاء لتزيين<sup>(٣٥)</sup> لفظه . فكأنه جزاء شرط محذوف ، أي : إذا ضربت زهداً فانتبه عن ضرب غيره .

### [عوض]

والثاني ، من الألفاظ الأربعة : «عوض» بفتح أوله أي : بفتح العين ، وتثنية آخره أي : بالحركات الثلاث في الضاد . كلها حركة بنائية . فبناءؤه على الضم كـ «قبل» ، وبناءؤه على الكسر كـ «أمر» ، وبناءؤه على الفتح كـ «أين» . ومعناه الأبد . إلا أنه يختص بالفعل المضارع المنفي . تقول<sup>(٣٦)</sup> : عوض لا أفارقك . تريد : لا أفارقك أبداً . ولا يجوز أن تقول : عوض ما فارتك<sup>(٣٧)</sup> ، كما لا يجوز أن تقول : قط ما أفارقك .

وهو ظرف ، من الظروف الزمانية ، لاستغراق ما يستقبل من الزمان . أي : هو لفظ موضوع للزمان المستقبل . وأما دلالة على الاستغراق فبمقارنته<sup>(٣٨)</sup> بالنفي . قال الجوهري<sup>(٣٩)</sup> : عوض : للزمان المستقبل ، كما أن قط : للزمان الماضي .

ويسمى الزمان عوضاً أي : يطلق عليه<sup>(٤٠)</sup> عوض ، كما يسمى مدة ووقتاً ، لأنه كلما ذهب منه ، أي : من الزمان ، مدة — بالرفع : فاعل ذهبت — عوضتها مدة أخرى<sup>(٤١)</sup> . التعويض : إعطاء العوض . تقول : فلان عوضني<sup>(٤٢)</sup> ، إذا

(٣٥) هـ : لتزين .

(٣٦) بقية الفقرة من الصحاح (عوض) بتصرف يسر .

(٣٧) ت : لا فارتك .

(٣٨) ت : فلمقارنته .

(٣٩) الصحاح (عوض) . وفي النقل تصرف .

(٤٠) ظ : على .

(٤١) في م زيادة من متن الإعراب : «أو لأنه يعوض ما سلف منه في زعمهم» . تقول : لا أفعله عوض .

فإن أضفته نصيبه فقلت : لا أفعله عوض العائضين ، كما تقول : دهر الداهرين . وهي في مطبوعة الرياض ص ٦٦ . والمثال الأول وحده في ع و ح .

(٤٢) ت : عوضك .

أعطاك العوض . فالمقصود أن الزمان إذا مضى جزء منه يجيء جزء آخر بدله .

وكذلك : مثل عوض «أبدأ» ، في نحو قولك : «لا أفعله أبداً»<sup>(٤٣)</sup> ، وإن كان بينهما فرق ، من حيث إن استعمال «عوض» يختص<sup>(٤٤)</sup> بالنفي ، كما أن استعماله يعم . نقول فيها ، أي : في «أبدأ» : ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان أي : لفظ موضوع للزمان المستقبل المستغرق للفعل الواقع فيه .

### [أجل]

الثالث ، مما جاء على وجه واحد : «أجل» ، بسكون اللام . وهو حرف ، موضوع لتصديق الخبر ، ولا يجيء<sup>(٤٥)</sup> بعد الاستفهام . يقال : «جاء»<sup>(٤٦)</sup> زيد ، في الإثبات ، و «ما جاء»<sup>(٤٧)</sup> زيد ، في النفي ، فنقول للقائل : أجل . قوله : أي : صدقت تفسير مقدير . وهو متعلق بذلك الحرف .

فإن قلت : كان المناسب لقوله : «لتصديق الخبر» أن يقال : «صدق»<sup>(٤٨)</sup> . قلت : المراد من تصديق الخبر نسبة الصدق إلى الخبر . فيكون ذلك الحرف دالاً على تلك النسبة .

هذا على قول الزمخشري ، وابن مالك<sup>(٤٩)</sup> ، ومن تابعهما . وقيل : هو حرف جواب مثل «نعم» ، فيكون تصديقاً للمخبر ، وإعلاماً للمستخير ، ووعداً للطالب . فإذا قيل : قام زيد ، وأقام زيد ؟ أو اضرب زيداً ، تقول<sup>(٤٩)</sup> : أجل . قال

(٤٣) سقط «في نحو لا أفعله أبداً» من م و ح .

(٤٤) هـ : يختص .

(٤٥) زاد هنا في ت : إلا .

(٤٦) ع : جاءني .

(٤٧) ت : صدقت .

(٤٨) الفصل ص ١٤٤ — ١٤٥ والتسهيل ص ٢٤٥ . والفقرة من المعنى ص ١٥ بتصرف .

(٤٩) ظ : نقول .

الأخفش : هو مثل « نعم » . إلا أنه أحسن من « نعم » في التصديق ، و « نعم » أحسن منه في الاستفهام .

### [ بلى ]

و الصنف الرابع ، من الأصناف الأربعة التي تُستعمل في الكلام على وجه واحد : « بلى » . ألفها أصلية عند الجمهور . وقال بعض النحاة : أصلها « بلى » . فالفها زائدة .

وهو " حرف موضوع لإيجاب المنفي " وإثباته ، فإذا قال رجل : « ما قام زيد » ، فإن أردت تصديقه قلت : نعم ، وإن أردت تكذيبه قلت : بلى . [ ولا تقول ، لمن قال : « قام زيد » : بلى . لأنه موضع : نعم ] " .

ثم إن ذلك المنفي " لما جاء استعماله على أحد الوجهين أشار إليه ، بقوله : مُجَرِّدًا ، عن الاستفهام ، كَانَ الْمَنْفِي الَّذِي وَقَعَ قَبْلَ " هذا الحرف ، نحو " : ( زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا ) أي : ادَّعى مشركو مكة ( أَنْ لَنْ يُعْطُوا ) يوم القيامة — قال صاحب « الكشاف » " في سورة التغابن ، في تفسير هذا القول : الزعم : ادعاء العلم . ومنه قوله ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " : زَعَمُوا مَطِئَةَ الْكَذِبِ . وعن شريح " : لكل

( ٥٠ ) سقط « وهو » من ظ و ت .

( ٥١ ) ظ هـ : النفي .

( ٥٢ ) سقط مما عدا ظ .

( ٥٣ ) ت : قبله .

( ٥٤ ) الآية ٧ من التغابن .

( ٥٥ ) ٤٣٨ : ٣ . وفي النقل تصرف بسم .

( ٥٦ ) في نسبه بهذا اللفظ نظر . والرواية : « بئس مطية الرجل زعموا » . الجامع الصغير ٢١٨ : ١

والإنتصاف في حاشية الكشاف ٤٣٨ : ٣ وزهر الأم ١٣٨ : ٣ — ١٤٠ . هـ : عليه السلام . وانظر ١٣٠ .

( ٥٧ ) هو أبو أمية شريح بن الحارث الكندي . من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام ، ومحدث

ثقة وله باع في الأدب ، توفي سنة ٧٨ . طبقات ابن سعد ٦ : ٩٠ — ١٠٠ .



شيء كُتِبَ، وكُنِيَ الكذب: زعموا. ويتعدى إل مفعولين تعدي العلم. قال الشاعر<sup>(٥٨)</sup>:

وَلَمْ أَزْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مُعْزِلاً

وهأن، مع ما في حيزه قائم مقامهما. انتهى — (قُل) يا محمد، لهم: (بَلَى). ورئي: أي: أقسم برئي (لَتَبْعَنَّ) بعد<sup>(٥٩)</sup> الموت. ف «بَلَى» حرف دال على إثبات ما وقع بعد «لن». وهو البعث. الواو في «ورئي»: واو القسم، وقوله<sup>(٦٠)</sup> «لَتَبْعَنَّ»: جوابه.

أو مقروناً: معطوف على قوله «مجرداً» أي: أو كان ذلك المنفي<sup>(٦١)</sup> مقروناً بحرف الاستفهام، نحو قوله تعالى<sup>(٦٢)</sup>: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى: أي: بَلَى<sup>(٦٣)</sup> أَنْتَ رَبُّنَا).

فإن قلت: كان حق العبارة أن يقول في تفسير المقدّر<sup>(٦٤)</sup>: أي: أَنْتَ رَبُّنَا. فما الفائدة في إتيان<sup>(٦٥)</sup> «بَلَى» فيه؟ قلت: فائدته التصريح بتعلقه بذلك المقدّر، مع

٦٨ ب

---

(٥٨) قسم بيت للنايفة الجعدي، نعتة:

عَدَدْتُ قُشِيرًا، إِذْ عَدَدْتُ، فَلَمْ أَسْأَلْ بِذَاكَ

يخاطب رجلاً من قشير بني عجم. ديوانه ص ١١٤ والكتاب ١: ٦٢. وانظر رواية أخرى له في الانتصاف ٣: ٤٣٨.

(٥٩) موضعها بياض في ظ.

(٦٠) سقطت من الأصل.

(٦١) ظ: النفي.

(٦٢) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٦٣) ظ ت: «هل». وسقطت من ع.

(٦٤) ت: العبارة.

(٦٥) ظ هـ: إثبات.

دفع توهم كون حرف التفسير فاصلاً بينه وبين متعلقه . فـ « بلى » حرف دال على إيجاب المنفي<sup>(٦٦)</sup> الواقع بعد « ليس » ، المقترن<sup>(٦٧)</sup> بحرف الاستفهام .

فإن قلت : إن الاستفهام فيه للإنكار ، فيكون مثبتاً ، بناء على أن نفي النفي إثبات ، لعدم الوساطة بين النفي والإثبات . فمن أين يُتصور إيجاب المنفي<sup>(٦٨)</sup> وهنا ؟ قلت : يُتصور من حيث النظر إلى أصل منطوق الكلام الذي هو المنفي ، مع تجريد النظر عن الاستفهام الإنكاري العارض له . وأما<sup>(٦٩)</sup> الفرق بين [ الإيجابين كالفرق<sup>(٧٠)</sup> بين ] المصباح والإصباح .

فظهر أن « بلى » لا تُستعمل إلا بعد النفي . ولذا قال ابن عباس<sup>(٧١)</sup> : لو قالوا : « نعم » مكان قولهم : « بلى » لكفروا . لأنها تكون مقررة لما سبق . وقال بعض الفقهاء ، فيما إذا قال رجل لآخر : أليس لي<sup>(٧٢)</sup> عليك ألف ؟ فقال : « بلى » : لزمته . ولو قال : « نعم » لم تلزمه<sup>(٧٣)</sup> . وقال الآخرون : « تلزمه فيهما » . لأنهم قد مضوا في ذلك إلى موجب العرف<sup>(٧٤)</sup> ، لا إلى مقتضى اللغة .

فجملة بلى أنت ربنا : منصوبة المحل ، على أنها مقولة للقول<sup>(٧٥)</sup> المذكور ، كما أن

---

(٦٦) ظ ت : النفي .

(٦٧) في الأصل و ظ و هـ : المقارن .

(٦٨) ظ : النفي .

(٦٩) ت : فأما .

(٧٠) كذا ، بحذف الفاء في جواب أما .

(٧١) سقط من الأصل .

(٧٢) بقية الفقرة من المعنى ص ١٢١ بتصرف يسير .

(٧٣) سقطت من الأصل .

(٧٤) في الأصل و ظ : لم يلزمه .

(٧٥) العرف : ما استقر في النفوس بشهادة العقول ، وتلقته الطوائع بالقبول ، وهو حجة .

(٧٦) ظ : مقول القول .

جملة ألت برتكم : منصوبة المحل ، على أنها مقولة القول المحذوف ، تقديره : قال :  
ألت برتكم ؟

• • •

هذا . ثم إنه لما فرغ من<sup>(٧٧)</sup> أبحاث النوع الأول<sup>(٧٨)</sup> الجائي على وجه واحد ،  
المشتمل على أربعة<sup>(٧٩)</sup> ألفاظ ، اثنان منها اسمان ، واثنان منها حرفان — فالاسمان قُدمَا  
على الحرفين ، لكونهما ظرفاً مع أنهما مستقلان في الدلالة على معنهما ، كما قُدم الاسم  
الأول الذال على الماضي ، على الاسم الثاني الذال على المستقبل ، وقُدم الحرف الأول  
الأعم استعمالاً ، على الحرف الثاني الذي لا يكون إلا للإيجاب بعد النفي — أراد أن  
يشرع في أبحاث النوع الثاني الجائي<sup>(٨٠)</sup> على وجهين ، فقال :

---

(٧٧) ظ ت هـ : عن .

(٧٨) سقطت من ظ و ت .

(٧٩) ظ : أربع .

(٨٠) ت : الجاري .

## ما جاء على وجهين

التنوع الثاني، من الأنواع الثمانية، ما جاء على وجهين، بحسب موارد الاستعمال. وأما بحسب المورد الواحد، فلا يُستعمل إلا على أحد الوجهين.

### [إذا]

وهو «إذا» أي: هذه اللفظة، من حيث هي، سواء كانت للظرفية أو للمفاجأة. فلذلك فرّع عليها، بقوله: فتارة يُقال فيها — فتارة مأخوذة<sup>(١)</sup> من التبر. يُقال<sup>(٢)</sup>: فعل ذلك تارة بعد تارة، أي: مرة بعد مرة. فيكون مفعولاً مطلقاً للعدد — أي: فيقال في كلمة «إذا» مقالة واحدة، حين قُيِّدت بأحد الاستعماليين: إنها ظرف، لوقوع مضمون جزائه<sup>(٣)</sup> فيه، كقولك: «إذا جئتني أكرمتك» مُستقبل، لدلالاتها على الزمان الآتي. وأما قول البعض: «إنها تكون للحال»، استدلالاً على ذلك بقوله، تعالى<sup>(٤)</sup>: (والنجم إذا هوى) فضعيف، لعدم استلزام الدليل لما<sup>(٥)</sup> ادّعاه، كما لا يخفى.

- 
- (١) في الأصل: مأخوذ.
  - (٢) من الصحاح (تبر).
  - (٣) هـ: «جوابه». ونعتها: جزائه.
  - (٤) الآية ١ من النجم.
  - (٥) في الأصل و ظ و ت: على ما.



خافضاً لشرطه، لإضافته إليه. قد عُرف<sup>(٦)</sup> هذا الحكم في المسألة الثانية من الباب الأول<sup>(٧)</sup>. لكن ذكر ههنا، لإتمام ما يُفيد تمييزه، ولموافقة<sup>(٨)</sup> لقوله: فنصوب بجوابه، على أنه مفعول فيه. هذا عند الجمهور. وقيل: إن عامل «إذا» شرطه، كمنى وحيثما<sup>(٩)</sup>. فلا يكون مضافاً إلى شرطه.

وهذا<sup>(١٠)</sup> القول أنفع أي: أزيد نفعاً، من قول سائر النحاة — إذ فيه الدلالة على أن له جواباً يعمل فيه، وأن له شرطاً يخفّضه، بخلاف قول النحاة. فإنه ساكت عن ذلك. والتأطّق أولى من السّاكت<sup>(١١)</sup>. فيكون قوله أولى من قولهم. فهذا أول وجه<sup>(١٢)</sup> الترجيح، من حيث النفع للمتعلّم<sup>(١٣)</sup> — وأوجز<sup>(١٤)</sup> أي: أقصر نظماً مطلقاً، سواء كان من جهة التركيب، أو الكلمات، أو الحروف<sup>(١٥)</sup>. فهذا ثاني وجهي<sup>(١٦)</sup> الترجيح، من حيث سهولة الجريان على لسان المتكلّم.

فإذا كان قوله مرجّحاً، بكل واحد من الترجيحين على حدة، فإذا اجتمعا فيه يكون أرجح. فلذلك قد أتى بالواو الدال على التشريك والاجتماع، في قوله: وأوجز.

فإن قلت: الأولى أن يُقدّم وجه الترجيح الثاني، على وجه الترجيح الأول، لكونه راجعاً إلى اللفظ، ولكون الوجه<sup>(١٧)</sup> الأول راجعاً إلى المعنى. ولا شك أن الألفاظ

- 
- (٦) ت: عرفت.  
 (٧) انظر ١٢٤ أ.  
 (٨) ت: والموافقة.  
 (٩) في الأصل: وحيث.  
 (١٠) ح: فهذا.  
 (١١) ه: ساكن.  
 (١٢) كذا. والصواب: «وجهي». انظر قوله بعد:  
 (١٣) في الأصل و ظ و ه: إلى المتعلم.  
 (١٤) م: وأرشق وأوجز.  
 (١٥) ت: والكلمات والحروف.  
 (١٦) في الأصل و ت: «وجه». ه: أوجه.  
 (١٧) في الأصل و ت: وجه.

متقدمة على المعاني، في استفادة المعاني منها، ووسيلة إليها. قلت: نعم، لكن ٦٩ ب  
المعاني مقصودة بالذات، نصب عين القلب. فلذلك قدمه عليه.

من قول المعربين المعتنين ببيان ظاهر الإعراب، بدون الإلتقان في درك المعاني  
— فلذلك لم يقل بدله: «من قول النحاة». قوله: «من قول المعربين» تنازع فيه أنفع  
وأوجز. فأنت مخير في الإعمال —: <sup>(١٨)</sup> ظرف لما يستقبل من الزمان أي: إذا: كلمة  
موضوعة للوقت المستقبل.

فإن قلت: فكيف صح قولهم: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان»، بناء على  
أن الزمان يمتنع أن يكون له زمان؟ قلت: لما جعلت الظرفية <sup>(١٩)</sup> صفة اللفظ، على  
سبيل تسمية الدال باسم مدلوله — ومثل هذا كثير في الاستعمال، لا سيما في  
النحو — زال <sup>(٢٠)</sup> الاستبعاد.

فيه <sup>(٢١)</sup>، أي: في معنى «إذا» معنى حرف الشرط — فتكون الإضافة بمعنى  
اللام. أما إذا فُسِّر بالمعنى الذي هو الشرط، أي: التعليق، فتكون <sup>(٢٢)</sup> الإضافة بمعنى  
«من» — غالباً: حال من معنى الشرط، يُفيد فائدة الظرفية، أي: يكون فيه معنى  
الشرط في أكثر استعمالات تحققها في الكلام.

فتكون <sup>(٢٣)</sup> الغلبة فوق الكثرة دون الدوام واللتزم، كما أن النادر دون القليل  
والكثير. وإنما قيدوه بذلك لجيئها لمجرد الوقت، نحو: «إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو»  
على معنى: وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، على ما جوزه سيويه <sup>(٢٤)</sup>، ولجيئها  
للمفاجأة.

(١٨) زاد هنا في ع و م: إنها.

(١٩) ت: للظرفية.

(٢٠) في الأصل: فزال.

(٢١) في المطبوعات: وفيه.

(٢٢) في الأصل و ظ و ت: تكون.

(٢٣) في الأصل و ت: فيكون.

(٢٤) كذا. وانظر الكتاب ٢: ٣١١ والمغني ص ٩٨ — ٩٩ والجمع ١: ٢٠٦.

و : للمعطف على الحكم السابق أولاً - فائدته دفع توهم عدم الاختصاص،  
 الناشئ من كونها غير عريضة<sup>(٢٥)</sup> في الشرط - تختص<sup>(٢٦)</sup>، اختصاص حرف التعريف  
 بالاسم - أما السر في الاختصاص فهو أن الأصل في باب الشرط والتعليق هو  
 الفعل، كما هو المقرر عندهم - وإذا، هذه أي : الشرطية - احترز بذلك عن  
 إذا، الفجائية. فإنها تختص بالجمل<sup>(٢٧)</sup> الاسمية - بالجمل<sup>(٢٨)</sup> الفعلية<sup>(٢٩)</sup>، سواء كان  
 فعلها ماضياً أو مضارعاً. وقد مر اجتماعهما في قول [أبي] ذؤيب :

والتفسر رغبة، إذا رغبتهما وإذا ترد إلى قليل تنفس

لا يخفى<sup>(٣٠)</sup> عليك أن دخول الباء على « الجمل » ههنا غير المتعارف العرفي.  
 فإن المشهور في<sup>(٣١)</sup> الاستعمال أن تدخل<sup>(٣٢)</sup> الباء على المقصور، كما في قوله، تعالى<sup>(٣٣)</sup> :  
 (وَاللَّهُ يَخْتَصِرُ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ). وههنا قد دخلت على المقصور عليه، كما أشرنا  
 إليه.

فإذا دخلت على الاسم، نحو<sup>(٣٤)</sup> : (إذا السماء انشقت)، ونحو قولك : إذا  
 زيد جاءك فأكرمه، فلا بد من التأويل، محافظة على قاعدة الاختصاص. فالسما<sup>(٣٥)</sup>  
 فاعل لفعل<sup>(٣٦)</sup> محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش، تقديره : إذا

(٢٥) في الأصل و ت و هـ : غير عريضة.

(٢٦) ت : وتختص.

(٢٧) في الأصل و ت : بالجمل.

(٢٨) في الأصل و ت : « بالجمل الفعلية ». وبعده في م زيادة من متن الإعراب : « نحو : فإذا

انشقت السماء فكاثت وردة كالذهاب ». وأما نحو : إذا السماء انشقت، فمحمول على

إضمار الفعل، مثل : وإن امرأة خافت. وقد تستعمل للماضي، نحو : وإذا رأوا تجارة أو لهواً

انفضوا إليها. وهي في مطبوعة الرياض ص ٦٧.

(٢٩) تنمة لا بد منها. وانظر ١٢٤.

(٣٠) هـ : ولا يخفى.

(٣١) ظ : « يدخل ». والأصل إدخال الباء على المقصور عليه. الكليات ١ : ٧٧.

(٣٢) الآية ١٠٥ من البقرة.

(٣٣) الآية ١ من الانشقاق.

(٣٤) ظ : فإنه.

(٣٥) ت : بفعل.



انشقت السماء انشقت. فتكون داخلة على الفعل تقديرًا، فيكون المراد من الاختصاص اختصاصاً مطلقاً، سواء كان تحقيقاً أو تقديريةً<sup>(٣٦)</sup>.

ثم لما فرغ من بيان الوجه الأول أراد أن يشرع في بيان الوجه الثاني، فقال: وتارة أخرى، يُقال فيها، أي: في تحقيق «إذا» وبيان معناها: حرف مفاجأة، تمسكاً بالظاهر المتبادر إلى الفهم — هذا مذهب الكوفيين — وظرف مكان عند المبرد<sup>(٣٧)</sup>، وظرف زمان عند الزجاج<sup>(٣٨)</sup>. فاختر المصنف الأول، كما اختاره ابن مالك<sup>(٣٩)</sup>، والثاني ابن عصفور<sup>(٤٠)</sup>، والثالث الزمخشري<sup>(٤١)</sup>.

ولخص<sup>(٤٢)</sup>، أي: «إذا» الفجائية، بالجملة الاسمية، نحو: (وتزع يد، فإذا هي يضاء للناظرين)<sup>(٤٣)</sup>، (وإن نصبتهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)<sup>(٤٤)</sup>، أي: فهم يقنطون، ونحو: خرجت فإذا السبع واقف. وأما ما حكى عن العرب، من نحو: «خرجت فإذا قد قام زيد»، فنادر لا عبوة به. وأما سبب الاختصاص بالاسمية فللفرق اللفظي بين «إذا» هذه، وبين «إذا» الشرطية المناسبة للفعل، على ما هو<sup>(٤٥)</sup> شأن طريق استنباط<sup>(٤٦)</sup> التحليل بعد الوقوع.

(٣٦) في الأصل: «تحقيقاً أو تقديرية». هـ: تحقيقاً أو تقديرية.

(٣٧) المقضب ٢: ٥٧—٥٨ و ٣: ١٧٨ و ٢٧٤.

(٣٨) المغني ص ٩٢.

(٣٩) التسهيل ص ٩٤.

(٤٠) المغني ص ٩٢.

(٤١) الفصل ص ٦٨.

(٤٢) ع ح: ويختص.

(٤٣) الآيتان ١٠٨ من الأعراف و ٣٣ من الشعراء. وفي م هنا تامة من متن الإعراب: «هل هي حرف أو اسم، وهل هي ظرف مكان أو ظرف زمان أقول». وهي في مطبوعة الرياض ص ٦٧—٦٨.

(٤٤) الآية ٣٦ من الروم.

(٤٥) سقطت من الأصل.

(٤٦) ظ ت: «الاستنباط». والاستنباط: استخراج الأحكام من النصوص بقرط الذهن وقوة القرينة.



وقد اجتمعا<sup>(٤٧)</sup>، أي: اجتمع استعمال كل منهما جارياً في مقتضاه، كما  
 انفرد استعمال إحداهما، في كلام واحد ثابتاً في محله — وفائدة صورة الاجتماع زيادة  
 ب. الإيضاح، مع الإغناء عن تعداد صور الانفراد — في قوله، تعالى<sup>(٤٨)</sup>: (ثم إذا  
 دعاكم دعوة من الأرض)، أي: دعاكم إسرافيل، على صخرة بيت المقدس، دعوة  
 واحدة: يا أهل القبور اخرجوا، (إذا أنتم تخرجون) بسرعة، من غير توقف، ولا  
 تلبث.

فإذا الأولى: للشرط، والثانية: للمفاجأة، وهي تنوب مناب الفاء، ومن  
 الأرض: صفة «دعوة»، أو<sup>(٤٩)</sup> متعلقة بـ «دعائكم».

فإن قلت: لا نسلم الحصر، لجواز أن تكون<sup>(٥٠)</sup> متعلقة بـ «دعوة». قلت: لا  
 مانع عن الجواز. لكن الأصل عدم اعتبار الضعيف، في مقابلة القوي. ولذا<sup>(٥١)</sup> قيل:  
 إذا جاء نهر<sup>(٥٢)</sup> الله بطل نهر<sup>(٥٣)</sup> معقل.

(٤٧) ع ح: وقد اجتمعا.

(٤٨) الآية ٢٥ من الروم.

(٤٩) سقطت من الأصل.

(٥٠) في الأصل: لا يتم الحصر لجواز أن يكون. ت: لا نسلم بجواز أن تكون.

(٥١) في الأصل: وكذا. ت: ولهذا.

(٥٢) ت: نصر. هـ: نهي. وانظر الكشاف ٣: ٣٧٥ و ٥٥ ب.

## ما جاء على ثلاثة أوجه

الشَّوْعُ الثَّالِثُ، من الأنواع الثمانية، ما أي: لفظ جاء أي: استعمل، على ثلاثة أوجه، كوجوه استعمالات<sup>(١)</sup> المشترك في معانيه. وهو<sup>(٢)</sup>، أي: الجائي على الوجوه الثلاثة، سبعة<sup>(٣)</sup> ألفاظ.

### [إذ]

أَحَدُهَا<sup>(٤)</sup> أي: أحد الألفاظ السبعة كلمة «إذ» من حيث هي. فيقال فيها، أي: لبيان<sup>(٥)</sup> وجوه استعمالاتها — فاستعمل «في» بمعنى اللام، كما في قوله، تعالى<sup>(٦)</sup>: (وَأَوْذُوا فِي سَيْبِلِي) — قارة أي: مرة مطلقة، من غير قصد إلى واحد بعينه، كما لا يُقصد إلى العدد بعينه، في قولهم: «فعل ذلك مرتين»:

عَرَفَ أي: اسم — لكن أطلق عليه اسم مسمّاه، إشعاراً بالمناسبة بينهما، وتعبيراً<sup>(٧)</sup> عن المقصود بما هو أوفى — لما مَضَى مِنَ الزَّمانِ، نحو<sup>(٨)</sup>: (فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ،

(١) في الأصل و هـ: استعمال.

(٢) هـ ع: وهي.

(٣) ع ح: سبع.

(٤) م: إحداها.

(٥) ت: بيان.

(٦) الآية ١٩٥ من آل عمران.

(٧) ت: وتفسيراً.

(٨) الآية ٤٠ من التوبة.

إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا). وَأَمَّا إِذَا عُبرَ به عن الزَّمانِ المُستقبلِ، نحو: (يَوْمَ) تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا، فالجمهور على "" أنه من باب تنزيل المُستقبل الواجب الوقوف منزلة الواقع، إعلالاً بتحقيقه، كما في قوله، تعالى: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ).

فإن قلت: «إِذَا» الدال على الزَّمان الماضي قد يُستعمل، للوقت المجرد عن معنى الظرفية، كما في قوله: "" : يومئذ، حينئذ. وقد قالوا: إنَّ «إِذَا» في قوله، تعالى: (وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مِرْيَمَ، إِذِ انْتَبَذَتْ) بدل اشتغال من مريم، على حدّ البدل في قوله، تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، قِتَالٍ فِيهِ). قلت: إطلاق الظرف عليه إنما هو باعتبار بعض استعمالاته. يدل عليه قوله: «لَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمانِ»، ويقويه بعض التقوية قوله: «وَتَدْخُلُ» «إِذَا» على الجُمْلَتَيْنِ ""، سواء كان لفظاً أو تقديرًا. إحداهما الاسمية، والأخرى الفعلية.

مثال الاسمية في صورة الشاهد «أنتم قليل» في نحو: "" قوله، تعالى: (وَإِذْ كُنَّا أَنْتُمْ قَلِيلٌ). فأنتم: مبتدأ، خبره: قليل، يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع، والجملة في محل الجزر "" لكون «إِذَا» مضافة إليها ""، وإذ: منصوب المحل، على أنه مفعول به لـ «اذكروا» "" أي: اذكروا وقت كونكم قليلاً عدداً.

(٩) الآية ٤ من الزلزلة. وانظر المغني ص ٨٦.

(١٠) سقطت بما عدا هـ.

(١١) الآيات ٩٩ من الكهف و ٥١ من يس و ٦٨ من الزمر و ٢٠ من ق.

(١٢) يريد قول الله تعالى. انظر الآية ٨٤ من الواقعة. هـ: قولهم.

(١٣) الآية ١٦ من مريم. وانظر المغني ص ٨٥.

(١٤) الآية ٢١٧ من البقرة.

(١٥) زاد هنا في ع: الخبيتين.

(١٦) سقطت من النسخ.

(١٧) الآية ٢٦ من الأنفال.

(١٨) ظ: «الجزاء». ت: جر.

(١٩) سقط «لكون... إليها» من ت.

(٢٠) في النسخ: اذكروا.

هذا على مذهب من يرى، كالأنخفش والزجاج، أنه يقع مفعولاً به، كما هو المختار الغير المحتاج<sup>(٢١)</sup> إلى تأويل. وأما من لا يرى أنه مفعول به فهو يقول: إنه ظرف لمحذوف، يدل عليه فحوى الكلام. فيكون التقدير: واذكروا حالتكم، أو أمركم. فقس على هذا سائر ما وقع، من هذا القبيل، يدل على ذلك قوله، تعالى<sup>(٢٢)</sup>: (واذكروا نعمة الله عليكم، إذ كنتم أعداء). وأما كلام المصنف فيمكن حمله على كلا المذهبين. لكن حمله على الثاني أظهر، كما لا يخفى.

ومثال الجملة الفعلية: (واذكروا إذ كنتم قليلاً)<sup>(٢٣)</sup>. الحال على ما ذكر آنفاً. قال الزمخشري<sup>(٢٤)</sup>: إذ: منصوب على أنه مفعول به، لا ظرف، أي: اذكروا وقت كونكم أقلّة أدلة.

ثم<sup>(٢٥)</sup> لما فرغ من<sup>(٢٦)</sup> بيان استعمال الوجه الأول أراد أن يذكر الوجه الثاني، وأن يبين استعماله، فقال: ويقال قارة أخرى: إنها حرف مفاجأة<sup>(٢٧)</sup>. نص على ذلك سيبويه<sup>(٢٨)</sup>. وهي لا تقع إلا بعد «يينا» أو «ينما». وتُحذف بعدهما، وهو أسير<sup>(٢٩)</sup>. وأما من أنكر وقوعها بعدهما فهو محجوج بالسماع. وفيها أربعة أقوال: الأول<sup>(٣٠)</sup>: أنها حرف المفاجأة. وهو المختار، عند المصنف. والثاني: أنها زائدة. والثالث: أنها ظرف

(٢١) في الأصل: «الغير محتاج». وانظر ٥٢ ب.

(٢٢) الآية ١٠٣ من آل عمران.

(٢٣) الآية ٨٦ من الأعراف. وبعدها في م زيادة من متن الإعراب: «وتستعمل للمستقبل، نحو:

فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم». وهي في مطبوعة الرياض ص ٦٩.

(٢٤) الكشف ٢: ١٠١. وفي النقل تصرف.

(٢٥) سقطت من ظ و ت.

(٢٦) ت: عن.

(٢٧) ظ هـ: المفاجأة.

(٢٨) كذا. وسيبويه لم يذكر المفاجأة وإنما ذكر معناها. انظر المغني ص ٨٨ والكتاب ٢: ٣١١.

(٢٩) في الأصل: «وهي أسير». ظ ت: وهو أسير.

(٣٠) ت: أحدها.



زمان . والرابع : أنها ظرف مكان ، وبيننا : ظرف مكان مضاف<sup>(٣١)</sup> إلى الجملة التي تليها ، يُقدَّر بعده أمر متعدّد<sup>(٣٢)</sup> ، ليصحّ معناه .

وأما كونها ظرف مكان<sup>(٣٣)</sup> فبناء على الظاهر المتبادر ، أو على تنزيل ما بين<sup>٧٨ ب</sup> الأزمان منزلة المكان . وإلا فما بين الأزمان زمان ، لا غير . فإذا قلت : « بينا أنا قائم جاء زيد » ، بدون « إذ » ، يكون العامل في « بينا »<sup>(٣٤)</sup> : جاء . وإذا قلت : « بينا أنا قائم إذ جاء زيد » يكون العامل فيه « جاء » أيضاً ، عند من قال بزيادتها .

وأما من قال : إنها حرف مفاجأة ، يقول<sup>(٣٥)</sup> : العامل فيه معنى المفاجأة ، بشهادة فحوى الكلام ، أو عامله محذوف يدلّ عليه المذكور بعدها ، ولا يبعد أن يعمل المذكور بعدها فيه ، بشهادة استقامة المعنى .

وأما من قال : إنها ظرف زمان ، يقول<sup>(٣٦)</sup> : العامل فيه وفي « إذ » محذوف ، يدلّ عليه معنى الكلام ، تقديره : فاجأتُ زيدا بين أزمان قيامي وقت مجيئه . فيكون « إذ » بدلاً من « بينا » بدل الكلّ ، ميلاً إلى المعنى والتحقيق .

وأما من قال : إنها ظرف مكان يقول<sup>(٣٧)</sup> : العامل فيه وفي « إذ » ما بعدها . فالتقدير : جاء زيد في مكان بين أوقات قيامي . فيكون « إذ » حينئذ بدلاً من « بينا » ، بناء على أنّ العامل الواحد لا يجوز أن يعمل في ظرفي مكان ، إلا على سبيل البدل .

ولا يخفى عليك أنّ « بينا » ههنا ليس بظرف مكان ، في التحقيق . وههنا وجوه أخر غير ما نقلناه .

---

(٣١) ظ : تضاف .

(٣٢) في الأصل : يتعدد .

(٣٣) ظ : زمان .

(٣٤) ت : بين .

(٣٥) كذا ، محذوف الفاء في جواب « أما » .

فإذا تقرر<sup>(٣٦)</sup> هذا التصوير نشرع<sup>(٣٧)</sup> في تقرير<sup>(٣٨)</sup> البيت، كقولهِ، أي: كقول  
شعر<sup>(٣٩)</sup> بن لبيد<sup>(٤٠)</sup>:

فَينما العُسرُ إذ دارت مياسيرُ.

بشهد بذلك قوله، تعالى<sup>(٤١)</sup>: (إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)، وقوله، عليه الصلاة  
والسلام<sup>(٤٢)</sup>: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ». مياسير: جمع يُسر<sup>(٤٣)</sup>. ويُسر ضدُّ عُسر.

فإن قلت: الضَّدَّان لا يجتمعان في زمان<sup>(٤٤)</sup> واحد. فما تقول في معنى البيت؟  
قلت: إن الشاعر لما جعل اليسر كالمقارن للعسر، لقرب زمانه من زمانه، أخبر بأن<sup>(٤٥)</sup>  
المياسير الكثيرة موجودة في زمان وجود العسر، زيادة تقوية للقلوب، وتسلية لمن أصابه  
الفقر. فيكون الغرض من قوله تحصيل هذا المعنى، لا بيان وقوعهما في شخص واحد،  
في زمان واحد. وأما القول بأن ما بين أزمان وجود العسر لا يُنافي أن يكون ظرفاً،  
للدوران المياسير، فبعيد عن معنى البيت بمراحل.

(٣٦) ت: تقرر.

(٣٧) ت: فشرع.

(٣٨) في النسخ: تقرير.

(٣٩) في الأصل: «عتر». ظ ت: عتير.

(٤٠) عجز بيت صنوه:

استقير الله خوراً، ورضين به

الكتاب ٢: ١٥٨ والمعمرون ص ٤٠ والأمالى الشجرية ٢: ٢٠٧ و ٢٠٩ وشذور الذهب  
ص ١٢٦ والمغني ص ٨٨ وشرح أبياته ٢: ١٦٨ واللسان (دهر) والمجمع ١: ٢٠٥ والدرر ١:  
١٧٣.

(٤١) الآية ٦ من الشرح.

(٤٢) ظ ت: «صلى الله عليه وسلم». ه: «عليه السلام». وانظر الجامع الصغير ٢: ٢١٥.

(٤٣) كذا. والمياسير: جمع ميسور، والميسور مصدر ضلله المصور.

(٤٤) في الأصل: «مكان». والصواب ما أثبتناه، لأن الضدين ههنا هما المتنافيان ولا يجتمعان في زمان  
واحد. أما الضدان اللذان لا يجتمعان في مكان واحد فهما المتساويان في القوة والمتانعان،  
كالأسود والأبيض.

(٤٥) ت: أن.

فيكون التقدير عند من قال بحريتها : فاجأ دور المياسير العسر بين أوقات وجوده . وإذا تحققت ما قدمت لك<sup>(٤٦)</sup> من التصوير لا يخفى عليك تقدير سائر الأقوال فيه . وقيل : التقدير : وقت وجود العسر وقت دور<sup>(٤٧)</sup> اليسر . فيكون مبتدأ وخبراً وقيل : التقدير : بين أوقات وجود العسر دور المياسير . فيكون بينها : خبراً لمبتدأ محذوف ، بدل عليه قوله : إذا دارت مياسير .

ويقال فيها تارة أخرى : إنها حرف تعليل ، عند البعض . أي : حرف دا على تبين علة الشيء<sup>(٤٨)</sup> ، سواء كان تعليلاً لمبياً أو إنشياً<sup>(٤٩)</sup> .

فإن قلت : ينبغي أن يكون مثل هذا لا يضبط<sup>(٥٠)</sup> ، ولا يندرج تحت القاعدة لجواز أن يكون مجازاً ، وباب المجاز مفتوح . قلت : أمثال هذا محمولة على أن تكون<sup>(٥١)</sup> مشتركة ، كما هو مختار البعض .

كـ : إذا . وقد وقع في بعض النسخ اللام موقع<sup>(٥٢)</sup> الكاف .

فإن قلت : مثل هذا لا يصلح<sup>(٥٣)</sup> أن يكون شاهداً ، لتحقق احتمال غير التعليل فيها ، كما يجيء . قلت : أمثال هذا جائزة في الكلام ، وواقعة في العلوم . فإن عدم<sup>(٥٤)</sup> صلاحية أمر لأمر ، من وجه ، لا يستلزم عدم<sup>(٥٥)</sup> صلاحيته له من وجه آخر ،

(٤٦) ظ : له .

(٤٧) في الأصل : دوران .

(٤٨) ظ : تبين علة النفي .

(٤٩) التعليل الإلاني : بيان علة الحكم في الذهن . فهو لا يفيد إثبات الحكم في الخارج . والإلانية : مصدر صناعي من «إن» . وهو تحقق الوجود المعيني من حيث رتبته الذاتية . والتعليل اللامي منسوب إلى «لم» . وهو بيان علة الحكم في الذهن والوجود الخارجي ، أي : بيان اللمية .

(٥٠) في الأصل : «أن يضبط» . ظ هـ : ألا يضبط .

(٥١) هـ : محمول على أن يكون .

(٥٢) ت : موضع .

(٥٣) هـ : لا يصح .

(٥٤) في الأصل و هـ : صلاحية .

(٥٥) ظ ت : لعدم .

كما لا يستلزم سلب الخاص سلب العام.

في قوله، تعالى<sup>(٥٦)</sup>: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ، إِذْ ظَلَمْتُمْ، أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) : لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب، لكون<sup>(٥٧)</sup> كل واحد منكم به من العذاب ما لا تبلغه<sup>(٥٨)</sup> طاقته، كما ينفع الواقعين في الأمر الصعب اشتراكهم فيه، لتعاونهم في تحمل أعبائه، أي: لأجل ظلمكم في الدنيا.

فإن قلت: «اليوم» هل هو متعلق بـ «ينفع» حتى يفيد السلب الجزئي، أو بمعنى النفي المستفاد من «لن»، حتى يكون سلباً كلياً؟ قلت: كل منهما جائز. ب ٧٢  
لكن الثاني أرجح. فالأول يفيد غاية شدة عذاب يوم الآخرة. حتى لا يحصل نوع من التخفيف<sup>(٥٩)</sup> بالاشتراك فيه، كما يحصل<sup>(٦٠)</sup> من الاشتراك في غيره من العذاب. والثاني يفيد استغراق نفي نفع<sup>(٦١)</sup>، على أبلغ وجه. لكن تعلق الظلم بالنفي رجح<sup>(٦٢)</sup> الثاني، لرعاية انتظام الكلام.

والواو فيه: للحال، ويجوز أن تكون للعطف، باعتبار ما، كما يجوز أن تكون للاعتراض، ولن: حرف ناصب، وينفع: منصوب بها، وكم: مفعوله، واليوم: مفعول فيه، وإذ ظلمتم، بمعنى المصدر: مفعول له<sup>(٦٣)</sup>، وأنكم في العذاب مشتركون، في تأويل المصدر: فاعله.

وقيل: فاعله مستتر فيه عائد إلى التمني المذكور<sup>(٦٤)</sup> قبله، وأنكم في العذاب

---

(٥٦) الآية ٣٩ من الزخرف. وقبلها: «حتى إذا جاءنا قال: يٰأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ وَإِنِّي أَخْشَىٰ لَكُمْ الْعَذَابَ».

(٥٧) ظ: «لكن». وانظر الكشاف ٤: ١٩٩. فالشرح منه بتصرف.

(٥٨) في النسخ: ما لا تطيقه.

(٥٩) هـ: التحقيق.

(٦٠) ظ: والاشتراك فيه لا يحصل.

(٦١) ت هـ: يقع.

(٦٢) ظ هـ: يرجح.

(٦٣) ت: بمعنى مفعول به.

(٦٤) يراد الآية ٣٨.



مشتركون : مفعول له ، وإذ ظلمتم : بدل من « اليوم » بدل الكل . أي : لن ينفعكم تمنيتكم يوم القيامة ، لأنَّ حقكم أن تشاركوا في العذاب ، كما كنتم تشاركون في سببه — وهو الكفر — إذ صَحَّ ظلمكم وتبين ، ولم يبق لكم ولا لأحد شبهة في أنكم كنتم ظالمين .

## [لَمَّا]

الثانية ، من الكلمات المستعملة على ثلاثة أوجه : «لَمَّا» .

أحد أوجهها أن<sup>(٦٥)</sup> يختص استعمالها بالماضي لفظاً أو تقديرًا ، فتقتضي<sup>(٦٦)</sup> جملتين ، وجدت ثابتهما عند وجود أولاهما . ولأجل ذلك يُقال فيها تارة ، في نحو «لَمَّا جاء زيدٌ جاء عمرو» : إنها<sup>(٦٧)</sup> حرفٌ وجودٌ عند وجود<sup>(٦٨)</sup> ، أي : حرف يدل على ارتباط تحقق الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ، ارتباط السببية . فتكون شبيهة بحرف الشرط . قال سيويه<sup>(٦٩)</sup> : إنها حرف بمعنى اللام . فمعنى لَمَّا جاء زيد جاء عمرو : أنَّ مجيء عمرو لأجل مجيء زيد . وقال بعضهم : إنَّ جواب «لَمَّا» قد يُقرن<sup>(٧٠)</sup> بالفاء ، وقد يُحذف لقيام الدليل عليه .

فلَمَّا اختار<sup>(٧١)</sup> حرفيتها أشار إلى ردِّ القول بخلافها ، بقوله : زَعَمَ<sup>(٧٢)</sup> — قد وقع في بعض النسخ الواو قبل «زعم» . فالظاهر أنه لا يُحتاج إليه — أبو علي الفارسي ومتابعوه أنها ظرفٌ ، بمعنى «حين» ، مركبة من «لم» التافية و«ما» . فإذا رُكبت

(٦٥) من المعنى ص ٣١٠ حتى «وجود أولاهما» .

(٦٦) هـ : استعماله بالماضي لفظاً أو تقديرًا فيقتضي .

(٦٧) سقطت من ت .

(٦٨) هـ : «وجود لوجود» . وزاد هنا في المطبوعات «ويختص بالماضي» . وهو في كلام الشارح قبل .

(٦٩) كذا . وعبارة سيويه : فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره . الكتاب ٢ : ٣١٢ . وانظر الجنى الداني ص ٥٩٤ — ٥٩٥ .

(٧٠) هـ : قد يقرن .

(٧١) تحتها في هـ : المصنف .

(٧٢) ظ : «وزعم» م : «وذهب» . وانظر الإيضاح العضدي ١ : ٣١٩ .

نُقلت من الحرفية إلى الاسمية، ونُبت لمشايتها بـ «لَمَّا»<sup>(٧٣)</sup> الجازمة في الصيغة، إذا دخلت على الماضي لفظاً أو معنى. فمعنى لَمَّا جاء زيد جاء عمرو: أن مجيء عمرو في وقت مجيء زيد.

فقولك: «لَمَّا قتل زيد عمراً اقتصر له منه» يدل على أن مذهب سيويه أليق بالقبول. فإن المعنى في مثله على التعليل، لا على التوقيت<sup>(٧٤)</sup>. لكن الظاهر المتبادر من الكلام هو مذهب الفارسي. فمثل القول المذكور وجب أن يؤول بأنه استحق الاقتصاص منه. ذكر الاقتصاص، وأريد منه<sup>(٧٥)</sup> استحقاقه، إشعاراً بلزوم تحققه.

الوجه الثاني، من أوجهها، أنها حرف تختص<sup>(٧٦)</sup> بالمضارع، فتجزمه وتقلب ماضياً، فتنبه كـ «لم». إلا أنها تفارقها في أمور، أشار إليها<sup>(٧٧)</sup> بقوله: ويُقال فيها تارة أخرى، في نحو<sup>(٧٨)</sup>: (بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابٍ) — بل: من حروف العطف للإضراب، يذوقوا: مجزوم بـ «لَمَّا»، وعلامة الجزم سقوط نونه، وعذاب: مفعوله. وكان تقديره «عذابي»، فحذف الياء اكتفاء<sup>(٧٩)</sup> بالكسرة: — إنها حرف جزم أي: حرف يعمل عمل الجزم. وهي مركبة من «لم» و «ما» عند بعض وبسيطة<sup>(٨٠)</sup> عند بعض آخر — وهو المناسب للحرف — موضوع لنفي معنى الفعل المضارع المنقول إلى الماضي، ولقلب أي: المضارع.

(٧٣) ظ: بلا.

(٧٤) التوقيت: تحديد وقت وقوع الفعل.

(٧٥) سقطت من ت.

(٧٦) ظ: «يختص» وانظر المغني ص ٣٠٩.

(٧٧) ظ: في أمر أشار إليه.

(٧٨) الآية ٨ من ص.

(٧٩) الاكتفاء: أن يقتضي اللفظ شيئين متلازمين، فيحذف أحدهما ويكفى عنه بالآخر.

(٨٠) ظ: «بعضهم بسيط». ت: بعضهم بسيط.

لا شك أن المنقول إلى الماضي أصالة هو معنى المضارع . وأما لفظه فيوصف  
بالثقل تبعاً . ولهذا قال المبرد<sup>(٨١)</sup> : إنها قالبة لمعناه ، دون لفظه .

فإن قلت : كان حق العبارة أن يقول : «لنفي المضارع بعد قلبه» . فإن من  
المعلوم بالضرورة أن معنى «لما» هو النفي المذكور ، لا غير . قلت : لما كان القلب  
من لوازمها نُزِلَ بمنزلة<sup>(٨٢)</sup> المعنى المستفاد منها ، مع أنه يمكن أن يكون من قبيل<sup>(٨٣)</sup> :  
«عَلَفْتُهَا تَبْنًا ، وماءً باردًا» .

وأما تقديم ذكر النفي على ذكر القلب فلائنه هو المقصود ، مع أنه أقل قيداً<sup>(٨٤)</sup> .  
فإن قلت : المضارع إذا نُقِلَ إلى الماضي فهل يكون حقيقة في المعنى الأول ؟  
قلت : لا ، بل يكون منقولاً عنه<sup>(٨٥)</sup> . نعم هو حقيقة في المعنى الثاني .  
فإن قلت : فكيف يُسميه مضارعاً حيث ؟ قلت : باعتبار إبقاء الشيء على  
ما كان .

فإن قلت : فهل يجوز أن يكون حقيقة في المعنى الأول ، بهذا الاعتبار ؟ قلت :  
لا مانع من<sup>(٨٦)</sup> الجواز . لا سيما [أن]<sup>(٨٧)</sup> الإثبات هو الأصل في الاستعمال ، والنفي  
فرع له ، كما أن الأفراد أصل والتركيب فرع له . لكن الاستعمال ما تحقق فيه<sup>(٨٨)</sup> .

(٨١) الصريح ٢ : ٢٤٧ ، وانظر المقتضب ١ : ٤٦ والمفصل ص ١٤٣ .

(٨٢) ت : منزلة .

(٨٣) صدر بيت ينسب إلى ذي الرمة ، عجزه :

حتى شئت ، هَمَّالَةٌ عَمَّالَهَا

والراجع أنه من أرجوزة له ، وليس هنا عجزاً له . انظر ديوانه ص ٦٦٤ و المقتضب ٤ : ٢٢٣  
والخصائص ٢ : ٤٣١ وأمالى المرتضى ٢ : ٢٥٩ وشنور الذهب ص ٢٤٠ والخزانة ١ : ٣٣٠ و  
٤٩٩ - ٥٠٠ وشرح اختيارات المفضل ص ٢٢٨ . والهمالة : الكثيرة الدمع .

(٨٤) زاد هنا في ظ : به .

(٨٥) في الأصل : منه .

(٨٦) ت : عن .

(٨٧) سقطت مما عدا هـ .

(٨٨) سقط «لكن» ... فيه ، من ظ و ت .

فعلاً ماضياً . فإن قلت : يكفي في تحقق<sup>(٨٩)</sup> القلب اعتبار معنى المضارع . فلا حاجة فيه إلى اعتبار معنى الفعل الماضي . قلت : هو غير محتاج إليه ، من حيث التعقل . لكنه محتاج إليه من حيث يُقصد تفهيم المعنى . والمقصود هو الثاني .

فلما فرغ من<sup>(٩٠)</sup> بيان الأمر المشترك بينهما<sup>(٩١)</sup> أراد أن يشرع في بيان الأمر المختص بـ «لما» ، فقال : مُتَّصِلاً<sup>(٩٢)</sup> نفية بزمان التكلم . فإذا<sup>(٩٣)</sup> قلت : «لما» بـ «لم» يفهم منه انتفاء قيامه في الزمان الماضي ، متصلاً بزمان النطق .

فلذلك لم يحسن أن تقول<sup>(٩٤)</sup> : «لما» بـ «لم» ، بخلاف «لم» ، لأن «لما» لنفي «قد فعل» ، و «قد فعل» إخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال ، و «لم» لنفي «فعل» . فكلما تحقق نفي «قد فعل» تحقق نفي «فعل» من غير عكس . فلذلك قيل : إن النفي بـ «لم» يحتمل الاستمرار ، نحو<sup>(٩٥)</sup> : (ولم أكن بدعائك — رب — شقياً) ، والانقطاع ، مثل<sup>(٩٦)</sup> : (لم يكن شيئاً مذكوراً)<sup>(٩٧)</sup> .

فإن قلت : النفي على طبق الإثبات ، فينبغي أن يستمر إلى قريب من الحال . فلذا قال بعضهم : إن النفي بـ «لما» اشترط استمراره إلى قريب من الحال فقط ، ولا يشترط ذلك في النفي بـ «لم» . وجزاز أن تقول<sup>(٩٨)</sup> : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ،

(٨٩) ظ ت : تحقيق .

(٩٠) ظ ت : عن .

(٩١) سقطت من ت .

(٩٢) ع : «ومتصلاً» . وفي حاشية هـ بخط خمس أفندي : أي : مستمراً من حين حدث إلى آن التكلم .

(٩٣) ظ هـ : «فإن» . ت : فإذا .

(٩٤) في الأصل وهـ : يقول .

(٩٥) الآية ٤ من مريم .

(٩٦) سقطت من ت .

(٩٧) الآية ١ من الإنسان .

(٩٨) في الأصل و ت و هـ : يقول .



ولم يجوز أن تقول: لما يكن فيه مقيماً. قلت<sup>(٩٩)</sup>: نعم، لكن الاستمرار في  
التنفي<sup>(١٠٠)</sup> أصل. فلذلك استمر إلى الحال.

فإن قلت: هل يمكن جعل<sup>(١٠١)</sup> استمرار مدلولاً لها، كأصل التنفي؟ قلت:  
يجوز ذلك، بمعونة معنى المقام، سلوكاً إلى طريق الاستتباع والضبط. وكلام المصنف لا  
يخلو عن إشارة إلى هذا.

١٧٤

قال الزمخشري<sup>(١٠٢)</sup>: إنها لنفي «قد فعل»، وليست لاستمرار التنفي في الزمان  
الماضي كله. وأما ما يفهم منه ذلك، من نحو: «عصى إبليس ربه، ولما يندم»،  
فإنما يفهم منه بمعونة<sup>(١٠٣)</sup> معنى المقام، لا بسبب أنها وضعت له.

مُتَوَقَّعاً — بفتح القاف — ثبوته أي: حصول الفعل، كقولك لقوم  
يتظرون ركوب<sup>(١٠٤)</sup> الأمير: لما يركب.

قوله: «ألا ترى»<sup>(١٠٥)</sup> إلى آخره زيادة توضيح لما ذكر. وهو من «رأى»  
بمعنى: أبصر، كما هو المتبادر، على طريق تنزيل المعقول بمنزلة<sup>(١٠٦)</sup> المحسوس إشعاراً بأن  
ذلك المعقول أمر محقق، لا شبهة فيه، بلا احتياج إلى تأمل<sup>(١٠٧)</sup>، أو بمعنى: عليم.

أن المعنى أي: معنى الآية — والمراد من معناها ههنا هو ما يُستفاد منها في  
الجملة، ولو بمعونة المقام — ألهم، أي: الكافرين، لم يلدو قوة، أي: العذاب، إلى  
الآن أي: إلى زمن التكلم، أي: استمر تنفي الذوق إلى الحال — وهذا بيان استمرار

(٩٩) ظ: فإن قلت.

(١٠٠) في الأصل: «الاستمرار من التنفي». هـ: استمرار التنفي.

(١٠١) ظ: حمل.

(١٠٢) انظر شرح الكافية ٢: ٢٥١.

(١٠٣) ظ ت: لمعونة.

(١٠٤) في الأصل و ظ: لركوب.

(١٠٥) ع ح: ألا ترى.

(١٠٦) ت: منزلة.

(١٠٧) ظ: تأمل.

التنفي بـ «لَمَّا» إلى الحال — كما أن قوله : وَأَنْ ذُوقَهُمْ لَهُ ، أي : العذاب<sup>(١٠٨)</sup> ، مُتَوَقَّعٌ أي : متوقع<sup>(١٠٩)</sup> ثبوته منتظر بعد<sup>(١١٠)</sup> الحال ، بيان<sup>(١١١)</sup> توقع ثبوته . فإذا ذاقوه زال عنهم الشك ، وصدقوه مضطرين . وحيث لا ينفعهم التصديق .

فإن قلت : إن الكافرين يُنكرون ثبوت ذوق العذاب ولا يتوقعون . فكيف قلت : إن ذوقهم له متوقع ثبوته ؟ قلت : التوقع أعم من أن يكون منهم أو من<sup>(١١٢)</sup> غيرهم ، إذ الكافرون<sup>(١١٣)</sup> لَمَّا لم يصدقوا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وشكوا فيه وفيما جاء به من القرآن حسداً منهم قد اكتسبوا أسباب العذاب . فكأنهم قد توقعوا ثبوت ذوق العذاب<sup>(١١٤)</sup> . على أن منهم من يعتقد في نفسه حقاً وتقيناً ، وإنما يُنكره طغياناً<sup>(١١٥)</sup> وضلالاً .

ويجوز حذف الفعل في «لَمَّا» ، دون «لم» ، نحو : ندم زيد ولمّا . ولا يقال<sup>(١١٦)</sup> :  
« ندم زيد ولم » ، إلا على وجه الضرورة والشنوؤ .

ثم لَمَّا<sup>(١١٧)</sup> فرغ من<sup>(١١٨)</sup> بيان الوجه الثاني ، من أوجهها ، شرع في بيان الوجه الثالث منها ، بقوله : وَيَقَالُ فِيهَا ، تارة أخرى : إِنَّهَا حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ كـ «إِلَّا» .

(١٠٨) هـ : للعذاب .

(١٠٩) سقط «أي متوقع» من ظ .

(١١٠) ظ ت : بهذا .

(١١١) تحتها في هـ : «غير» ، وتحت «قوله» فيها : اسم .

(١١٢) في النسخ : ومن .

(١١٣) في الأصل و هـ : «أو الكافرين» . ت : «أو الكافرون» .

(١١٤) سقطت من النسخ .

(١١٥) زاد هنا في ت : وكفراً .

(١١٦) هـ : «ولا يقولون» .

(١١٧) ظ ت : ولا .

(١١٨) في الأصل و ت : عن .

— حكاه الخليل وسيبويه<sup>(١١٩)</sup> والكسائي. فلا اعتبار لإنكار البعض ذلك، أو يؤول<sup>(١٢٠)</sup> بأنها لا تكون بمعناها، على سبيل الحقيقة، وأما أنها تستعمل<sup>(١٢١)</sup> قليلاً في معناها فإنما هو على سبيل المجاز، بشهادة فحوى الكلام و معونة<sup>(١٢٢)</sup> المقام— في نحو<sup>(١٢٣)</sup>: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)، في قراءة التشديد أي: تشديد<sup>(١٢٤)</sup> الميم.

فإن قلت: إذا كانت حرف استثناء فأين المستثنى منه؟ قلت: هو محذوف ههنا. فتقديره<sup>(١٢٥)</sup> مثلاً: ما كل نفس على حالة من الأحوال<sup>(١٢٦)</sup> إلا على حالة الحفظ عليها.

ألا ترى<sup>(١٢٧)</sup> — توبىخ لمن أنكر كونها حرف استثناء — أن المفسرين قالوا<sup>(١٢٨)</sup>: المعنى، أي: معنى الآية. ما كل نفس إلا عليها حافظ من الملائكة، يحفظ أعمالها من خير وشر، أو يحفظ كل نفس من الشياطين<sup>(١٢٩)</sup>، لما روي عن النبي — صلى الله عليه وسلم — من قوله<sup>(١٣٠)</sup>: «وَكُلُّ الْمُؤْمِنِ مِائَةٌ وَسِتُّونَ مَلَكًا،

(١١٩) الكتاب ١: ٤٥٥ — ٤٥٦. وانظر ١: ٢٧٣ و ٢٨٣ و ٤٥٦ و ٤٧٥ ومعاني القرآن ٢: ٢٥٤ والجمع ١: ٢٣٦ والتفسير الكبير ٨: ٣٧٣.

(١٢٠) ت: مؤول.

(١٢١) في الأصل: تستعمل.

(١٢٢) ظ: «فحوى ومعونة». ت: فحوى الكلام ومعونة.

(١٢٣) الآية ٤ من الطارق. وزاد هنا في م: «أشهدك الله لما فعلت كذا، أي ما أسألك إلا فعلك كذا. ومنه». وهي في مطبوعة الرياض ص ٧١. وزاد في ع: قوله تعالى.

(١٢٤) ظ: بتشديد.

(١٢٥) ت هـ: تقديره.

(١٢٦) في النسخ: الحالات.

(١٢٧) ع ح: ألا ترى.

(١٢٨) معاني القرآن ٣: ٢٥٤ وتفسير الطبري ٣٠: ١٤٤ وتفسير القرطبي ٢٠: ٣ والبحر ٨: ٤٥٤.

(١٢٩) في الأصل و هـ: الشيطان.

(١٣٠) أخرجه الطبراني من رواية عفر بن معدان. الكشاف ٤: ٥٨٦ والانتصاف بحاشيته.



يَذُبُّونَ عَنْهُ [ مَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ . مِنْ ذَلِكَ الْبَصَرُ ، سَبْعَةُ أَمْلاكٍ يَذُبُّونَ عَنْهُ ]<sup>(١٣١)</sup> ،  
كَأَيُّ ذَبٍّ عَنْ قِصْعَةِ الْعَسَلِ الذُّبَابُ . وَلَوْ وَكَّلَ الْعَبْدُ إِلَى نَفْسِهِ طَرَفَةً غَيْرَ ،  
لَاخْتَطَفَتْهُ الشَّيَاطِينُ .

فَإِنْ : نَافِيَةٌ ، وَكَلَّ : مَبْتَدَأٌ ، خَيْرٌ مَا بَعْدَ «لَمَّا» وَعَلَيْهَا : مَتَعَلِّقٌ<sup>(١٣٢)</sup> بِـ  
«حَافِظٌ» . وَالْمَجْمُوعُ جَوَابُ الْقِسْمِ<sup>(١٣٣)</sup> . وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِتَخْفِيفٍ الْمِيمَ فَالْمَعْنَى : إِنْ كَلَّ  
نَفْسَ لَعَلَّهَا<sup>(١٣٤)</sup> حَافِظٌ . فَإِنْ : مَخَفَّةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، [ وَمَا فِي «لَمَّا» : صِلَةٌ لِلتَّوَكِيدِ ، وَاللَّامُ  
هِيَ الْفَارِقَةُ بَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ وَبَيْنَ «إِنْ» الْخَفِيفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ ]<sup>(١٣٥)</sup> . وَالْمَجْمُوعُ جَوَابُ  
الْقِسْمِ أَيْضاً .

قِيلَ : أَعْجَبُ الْكَلِمَاتِ<sup>(١٣٦)</sup> كَلِمَةُ «لَمَّا» ، إِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي يَكُونُ ظَرْفًا ،  
وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمُضَارِعِ يَكُونُ حَرْفًا ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِهِمَا يَكُونُ بِمَعْنَى «إِلَّا»<sup>(١٣٧)</sup> .

### [ نَعَمْ ]

الكَلِمَةُ الثَّالِثَةُ ، مِنَ الْكَلِمَاتِ السَّبْعِ الْمُسْتَعْمَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : «نَعَمْ» ،  
بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَبِكَسْرِهَا . وَبَعْضُهُمْ يَكْسِرُ التَّوْنَ إِتْبَاعًا لِكَسْرِ<sup>(١٣٨)</sup> الْعَيْنِ . أَمَّا وَجْهٌ<sup>(١٣٩)</sup>

---

(١٣١) التِّمَّةُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ٢٠ : ٣ .

(١٣٢) كَذَا . وَفِيهِ إِخْلَالٌ بِالْمَعْنَى وَالْمَبْنَى ، لِأَنَّهُ يَجْعَلُ «حَافِظٌ» خَيْرٌ «كَلَّ» . وَالصَّوَابُ أَنْ يَتَلَقَّ «عَلَيْهَا»

بِخَيْرٍ مَحْذُوفٍ لـ «حَافِظٌ» ، وَالْجُمْلَةُ هِيَ الْخَيْرُ لـ «كَلَّ» . وَانْظُرْ ٩٣ أ .

(١٣٣) يَرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى : وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ .

(١٣٤) فِي الْأَصْلِ : لَمَّا عَلَيْهَا .

(١٣٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(١٣٦) ظ : الْكَلِمُ .

(١٣٧) فِي مَنَاهِجٍ مِنْ مَتَنِ الْإِعْرَابِ : «وَلَا تُنْفَضُ إِلَى إِنكَارِ الْجَوْهَرِيِّ ذَلِكَ» . وَهِيَ فِي مَطْبُوعَةِ الرِّهَاضِ

ص ٧١ . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ص ٣١٢ .

(١٣٨) فِي الْأَصْلِ : لِلْكَسْرِ .

(١٣٩) سَقَطَتْ مِنْ ظ وَ ت .



ضبط وجوه استعمالها في الثلاثة فهو أن «نعم» يكون جواباً عن كلام «<sup>(١٤٠)</sup>» لفظاً أو  
تقديراً، والكلام إما خبر أو إنشاء، والإنشاء إما استفهام أو غيره، والجواب على  
حسب ما يُجاب عنه. فإن وقعت بعد الخبر فالمناسب أن تُسمّى حرف تصديق، وإن  
وقعت بعد الاستفهام فالمناسب أن تُسمّى حرف إعلام، كما إذا وقعت بعد طلب  
الفعل تُسمّى حرف وعد.

وهذا أمر تقريري «<sup>(١٤١)</sup>»، على طبق ما في الكتاب. وإلا فليس فيها أمر مانع عن  
تقليل وجوه الاستعمال وتكثيرها. فلهذا قال سيويه «<sup>(١٤٢)</sup>»: وأما «نعم» فحرف عدة  
وتصديق. أي: عدة في المستقبل، وتصديق في الماضي.

٧٧ ب

يُقَالُ فِيهَا «<sup>(١٤٣)</sup>»: حَرْفُ تَصْدِيقٍ، لدالاتها عليه، إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْخَبَرِ  
مطلقاً، سواء كان مثبتاً أو منقياً. فمثال «<sup>(١٤٤)</sup>» المثبت نحو: قَامَ زَيْدٌ، و«<sup>(١٤٥)</sup>» مثال  
المنفي نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ «<sup>(١٤٦)</sup>». فـ «نعم» في الجواب، في كلا الموضعين، يدلّ على  
اعتقاد المتكلم مطابقة نسبة ذلك الخبر لما في الواقع. فَإِنَّ التَّصْدِيقَ اعْتِقَادُ تِلْكَ  
المطابقة.

فَإِنْ قُلْتَ: لَا شَكَّ أَنَّ «نعم» ههنا متعلّقة بمضمون الخبر المقدر بعدها،  
فدَلَّ «<sup>(١٤٧)</sup>» على مطابقة نسبة ذلك الخبر للواقع. فما معنى دلالتها على ذلك الاعتقاد؟

(١٤٠) ظ: الكلام.

(١٤١) ت: تقديري.

(١٤٢) الكتاب ٢: ٣١٢. وفي العبارة تصرف مصدره المضي من ٣٨٢.

(١٤٣) سقطت من ع.

(١٤٤) ت هـ: «مثال». وفي حاشية هـ بخط فمس أفندي: «في الإيجاب». فتقول في تصديقه: نعم.  
أي: قام زيد.

(١٤٥) ع: أو.

(١٤٦) في حاشية هـ بخط فمس أفندي: «في السلب»، فتقول في تصديقه: نعم. أي: ما قام زيد. لأن  
نعم تقرير لما سبق من نفي وإثبات.

(١٤٧) فيما عدا ظ: فبدل.

قلت: «نعم» تدل أولاً على تلك المطابقة، وبواسطة<sup>(١٤٨)</sup> تدل ثانياً على اعتقاد تلك المطابقة. فالمعنى الأول هو المعنى الوضعي، والمعنى الثاني هو المعنى المصنوع<sup>(١٤٩)</sup> له الكلام، على حسب اقتضاء المقام. فالمعتبر عند البلغاء هو المعنى الثاني، كما هو الظاهر من عبارة الكتاب. فقس على هذا نظائره.

ويقال فيها تارة أخرى: **حرف إعلام**، لدلائها عليه — هذا شروع في بيان الوجه الثاني، من أوجه<sup>(١٥٠)</sup> استعمالاتها — إذا وقعت بعد الاستفهام، سواء كان استفهاماً عن موجب أو منفي.

فإن قلت: فهل<sup>(١٥١)</sup> ما ذهب إليه أبو حيان<sup>(١٥٢)</sup>، من أنها في السؤال عن الموجب تصديق الثبوت، وفي السؤال عن المنفي تصديق النفي، يكون له وجه؟ قلت: نعم، إذا نظر إلى ما بعدها من الخير، مع قطع النظر إلى كونها جواباً عن سؤال المستفهم. لكن ما ذهب إليه المصنف هو الظاهر<sup>(١٥٣)</sup> الراجح. فإن الجواب إنما جيء به لأجل تحصيل غرض المستفهم. وغرضه هو إعلام الجيب، لا تصديقه<sup>(١٥٤)</sup>. فإن كلامه إنشاء، ليس محتملاً<sup>(١٥٥)</sup> للتصديق.

مثال الموجب نحو: أقام<sup>(١٥٦)</sup> زيد؟ فتقول في جوابه: نعم. ومثال المنفي نحو:

(١٤٨) ت: وبواسطة.

(١٤٩) في الأصل: «الموضوع». ظ ت: المصوغ.

(١٥٠) ت: وجوه.

(١٥١) سقطت من ظ.

(١٥٢) محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي الغرناطي النفزي. نحوي لغوي مفسر محدث مفسر مقرئ.

مؤرخ أديب مشهور جداً. توفي سنة ٧٤٥. البقية ١: ٢٨٠ — ٢٨٥. وانظر الجنى الداني

ص ٥٠٦ والجمع ٢: ٧٦ — ٧٧.

(١٥٣) سقطت من الأصل.

(١٥٤) ت: وتصديقه.

(١٥٥) في الأصل: «محلاً». ظ: مثلاً.

(١٥٦) م: هل قام.

هل<sup>(١٥٧)</sup> ما قام زيد؟ فتقول: نعم.

ويقال فيها: حَرْفٌ وَعِدٌ، لدلالاتها عليه، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ أَي: بعد طلب فعل<sup>(١٥٨)</sup> غير فهم — فخرج به جواب الاستفهام. فَإِنَّهُ طَلَبَ فَهْمٌ — نَحْوُ: أَحْسِنُ إِلَى فُلَانٍ. أَي: إِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَحْسِنُ إِلَى فُلَانٍ، فَأَنْتَ تَجِيبُهُ بِقَوْلِكَ: نَعَمْ أَحْسِنُ إِلَيْهِ. فَيَكُونُ وَعْدًا لَهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ<sup>(١٥٩)</sup>.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّهَا تَكُونُ حَرْفَ تَذَكِيرٍ<sup>(١٦٠)</sup>، إِذَا وَقَعَتْ صَدْرًا، نَحْوُ: نَعَمْ هَذِهِ أَطْلَالُهُمْ. فَيَكُونُ لَهَا وَجْهٌ رَابِعٌ مِنَ الِاسْتِعْمَالِ، فَلَا تَكُونُ وَجُوهَهَا مَنْحَصِرَةً فِي الثَّلَاثَةِ. قُلْتُ: الظَّاهِرُ<sup>(١٦١)</sup> أَنَّهُ يُجْعَلُ مَنْدَرَجًا تَحْتَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ جَوَابًا، كَمَا مَرَّتْ إِلَيْهِ الْإِشَارَةُ. وَأَمَّا التَّذَكِيرُ الْمُسْتَفَادُ فَلَيْسَ بِمَعْنَاهَا. وَإِنَّمَا هُوَ فَحْوَى الْخُطَابِ، فِي بَعْضِ الصُّورِ<sup>(١٦٢)</sup>.

### [إِي]

الرَّابِعَةُ مِنْهَا: «إِي»، بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ، إِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفُ الْقِسْمِ، نَحْوُ: إِي وَاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ. وَأَمَّا إِذَا حُذِفَ حَرْفُ الْقِسْمِ، وَبَقِيَ لَفْظَةُ الْجَلَالَةِ، فَيَجُوزُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ: حَذْفُ يَائِهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ — وَهِيَ الْيَاءُ وَاللَّامُ — فَتَقُولُ: لِلَّهِ لأَفْعَلَنَّ. وَالثَّانِي: إِثْبَاتُهَا مَفْتُوحَةً، فَتَقُولُ: إِي وَاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ. وَالثَّلَاثُ: إِثْبَاتُهَا

(١٥٧) كَذَا. والمعروف أن «هل» تختص بالإيجاب ولا تدخل على النفي. المغني ص ٣٨٦ والتسهيل ص ٢٤٣ والدسوقي ٢: ١٣.

(١٥٨) هـ: الفعل.

(١٥٩) سقطت من الأصل.

(١٦٠) مثله في الجنى الداني ص ٥٠٦ والجمع ٢: ٧٧. ويقال: «حرف توكيد». انظر المغني ص ٣٨١ والدسوقي ٢: ٩.

(١٦١) ت: فالظاهر.

(١٦٢) في م زيادة من متن الإعراب: «ومن مجيها للإعلام: فهل وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقًّا؟ قَالُوا: نَعَمْ. وهذا المعنى لم يُنسب عليه سيويه». وهي في مطبوعة الرياض ص ٧١ — ٧٢.

بأنها<sup>(١٦٣)</sup> ساكنة، فتقول: إِي اللّٰهُ لِأَفْعَلَنْ، فتجمع الساكنين. وهو جائز<sup>(١٦٤)</sup>، إذا كان  
الأول حرف مدّ، والثاني مدغماً.

وأما «أي» بفتح الهمزة وسكون الياء فتارة تكون حرف نداء، نحو: أي زيد،  
وأخرى تكون حرف تفسير عند الجمهور، نحو: عندي غضنفر أي: أسد. وأما عند  
السكاكي<sup>(١٦٥)</sup> فهو حرف عطف.

وهي بمنزلة «نعم»، في وجوه استعمالها الثلاثة<sup>(١٦٦)</sup>. فتكون لتصديق  
المخبر، وإعلام المستفهم، ولوعد الطالب، وتقع بعدها<sup>(١٦٧)</sup> نحو: قام زيد، وهل قام؟  
وأحسب إلى فلان، كما تقع «نعم» بعدها. ففي هذا القول إشارة إلى الردّ على من زعم  
أنها لا تجيء إلا بعد الاستفهام.

ثم<sup>(١٦٨)</sup> لما أشار إلى الأمور المشتركة بينهما بين الأمر المختصّ بها، في  
الاستعمال، بقوله: إلا أنها تختصّ بالقسم<sup>(١٦٩)</sup> أي: يكون حالها كحال «نعم»،  
إلا حال اختصاص استعمالها بالجمعي قبل القسم — قال الزمخشري<sup>(١٧٠)</sup>: سمعتم  
يقولون، في تصديق المخبر: «إيَّو»<sup>(١٧١)</sup>، فيصلونه بواو القسم، ولا ينطقون به  
وحده — نحو<sup>(١٧٢)</sup>: (وَيَسْتَبْقُونَكَ) أي: يستخبرونك، فيقولون: (أَحَقُّ هُوَ)؟

(١٦٣) هـ: إبقاؤها.

(١٦٤) القياس في نحو هذا أن يكون الساكنان من كلمة واحدة مثل: جارّ شاذّ ضالّون. ولكن العلماء

حملوا «إني الله» على «ها الله». الجمع ٢: ٧١ والدسوقي ١: ٨١.

(١٦٥) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر الخوارزمي الحنفي. إمام في العربية والأدب، ومتكلم فقيه.

توفي سنة ٦٢٦. شذرات الذهب ٥: ١٢٢. وانظر مفتاح العلوم ص ٦٣.

(١٦٦) ط: ت: الثلاث.

(١٦٧) بعدها أي: بعد الخبر والاستفهام والطلب. وفي النسخ: بعد.

(١٦٨) سقطت من ظ و ت.

(١٦٩) زاد هنا في هـ: أي دون الاستفهام.

(١٧٠) الكشف ٢: ٢٧٦. وفي النقل تصرف يسر.

(١٧١) في الأصل: «المخبر إيَّو الله». هـ: «المخبر إيَّو». وانظر ٩٢ ب.

(١٧٢) الآية ٥٣ من يونس.



الضمير عائد إلى العذاب<sup>(١٧٣)</sup> : مبتدأ، خبره : حق<sup>(١٧٤)</sup> . والهمزة للاستفهام . فالمبتدأ مع خبره جملة اسمية ، في موضع المفعول الثاني لـ « يستنبعونك » . ( قل ) أمر للرسول ، عليه السلام<sup>(١٧٥)</sup> : ( إي ) — وهو<sup>(١٧٦)</sup> حرف إعلال ههنا — ( و ) — واو القسم — ( زني ) مجرور بها تقديرأ . أي : أقسم بربي ( إني ) ، أي : العذاب ، ( لعق ) . القسم مع جوابه مقول القول ، كما أنه جواب الاستفهام .

### [ حتى ]

الكلمة الخامسة منها : « حتى » . وهي مستعملة في الكلام ، على أحد وجوه ثلاثة<sup>(١٧٧)</sup> :

فأخذ أوجهها أن تكون جارة ، إما أصالة عند بعض ، وإما نيابة عن « إلى » عند آخر ، كواو القسم عن الباء . فإطلاق العبارة يكون أولى من تعيينها<sup>(١٧٨)</sup> . ومعناها جارة كمعناها عاطفة . وهو انتهاء الغاية كـ « إلى » .

فإذا دخلت « حتى » على غير الفعل لا تملأ<sup>(١٧٩)</sup> عن معنى الغاية ، سواء كانت حرف جر ، أو عاطفة ، أو ابتدائية . وإذا دخلت على الفعل فإن احتمل صدر الكلام الامتداد<sup>(١٨٠)</sup> ، وآخره الانتهاء إليه ، تكون للغاية . وإلا فإن صلح لأن يكون<sup>(١٨١)</sup> سبباً للثاني تكون بمعنى « كي » . وإلا فللعطف المحض ، كالفاء .

(١٧٣) في الآيات ٥٠ — ٥٢ من يونس .

(١٧٤) في الأصل : أحق .

(١٧٥) ت : صلى الله عليه وسلم .

(١٧٦) سقطت الواو قبلها من ظ و ت .

(١٧٧) هـ : أحد ثلاثة وجوه .

(١٧٨) ظ هـ : تعيينها .

(١٧٩) في الأصل و هـ : لا يملأ .

(١٨٠) هـ : الانتهاء .

(١٨١) في الأصل : تكون .

فقد لحل، بالنصب عطفاً له على «تكون»، على الاسم، إما ظاهراً فقط، كما هو مذهب الجمهور — فامتنع دخولها على المضمر استغناء عنه<sup>(١٨٢)</sup>، [بدخول «إلى» عليه، كما امتنع دخول الكاف على المضمر استغناء عنه]<sup>(١٨٣)</sup>، بدخول المثل ب ٧٦ عليه — وإما مطلقاً، كما هو مذهب المبرد<sup>(١٨٤)</sup>.

الصريح — لا شك أن المراد من الاسم الصريح ههنا اسم ظاهر<sup>(١٨٥)</sup>، لا يحتاج في كونه<sup>(١٨٦)</sup> اسماً إلى تأويل وتأمل، كما أن المراد من المؤول ههنا بخلافه. فلا يتوجه الاعتراض بأن مقابل الصريح هو الكناية لا المؤول، كما أن مقابل المؤول هو الظاهر لا الصريح، ذهاباً إلى مصطلح أهل الأصول<sup>(١٨٧)</sup> — بمعنى «إلى»: متعلق بـ «تدخل»<sup>(١٨٨)</sup>، على أنه حال من فاعلها.

فأدلتها أنها إذا دخلت على صريح الاسم لا تنفك<sup>(١٨٩)</sup> عن معناها، كما أشرنا إليه. لكن بينهما فرق، من حيث الاستعمال. فمذهب<sup>(١٩٠)</sup> الأكثر على<sup>(١٩١)</sup> أن المجرور بها يجب أن يكون جزءاً آخر<sup>(١٩٢)</sup>، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقياً لآخر جزء، نحو: نمت<sup>(١٩٣)</sup> البارحة حتى الصباح. ويجب أن يكون داخلاً تحت حكم

(١٨٢) عنه أي: عن دخولها. ت: عنها.

(١٨٣) من ظ و هـ.

(١٨٤) الجنى الداني ص ٥٤٣ والمفني ص ١٣١ وشرح الكافية ٢: ٢٢٦ والمص ٢: ٢٣.

(١٨٥) ت: الاسم الظاهر.

(١٨٦) في الأصل و ظ: كونها.

(١٨٧) للأصول علمان: أصول الفقه. وهو العلم بالقواعد يتوصل بها إلى الفقه. وأصول الدين. وهو

علم الكلام ويقال له: الفقه الأكبر. ويبحث فيه عما يجب اعتقاده. والثاني هو مراد المؤلف.

(١٨٨) كذا. والصواب أنه متعلق بحال محذوفة من فاعل تدخل. انظر ١٦١ أ.

(١٨٩) في الأصل و هـ: لا ينفك.

(١٩٠) في الأصل و ظ: فذهب.

(١٩١) هـ: فذهب الأكثر إلى.

(١٩٢) في النسخ: آخر.

(١٩٣) ت: قمت.

ماقبلها، مع كونه أرفع أو أخس، بخلاف مجرور «إلى». فهذا الحكم إنما يظهر إذا كانت بمعنى الغاية. وأما إذا كانت بمعنى التعليل فلا، نحو: جئتك حتى تكرمني. نحو «حتى» في قوله، تعالى: (سَلَامٌ هِيَ، حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)<sup>(١٩٤)</sup>. هي: مبتدأ، خبره: سلام، قُدم عليه للتخصيص، وحتى: حرف جر، ومطلع: مجرور بها وجار للفجر. قرئ<sup>(١٩٥)</sup> بفتح اللام وكسرهما. والجار مع مجروره<sup>(١٩٦)</sup> متعلق به «سلام»، بشهادة صحة المعنى. ويجوز أن يتعلق بقوله: (تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ).

قيل: لا يجوز أن يكون «هي» مبتدأ، ويكون «حتى مطلع الفجر» في موضع الخبر، لأنه لا فائدة فيه، إذ كل ليلة على هذه الصفة. أقول لما كانت ليلة القدر اختصت، من بين الليالي، بفضائل كانت مظنة تفاير حالها لحال<sup>(١٩٧)</sup> سائرهما، فأخبر عنها بأنها على حال غيرها، فحصل الفائدة، كما ترى. ونظير هذا قول الشاعر<sup>(١٩٨)</sup>:

وإنْ تُفْقِرَ الْأَنَامُ، وَأَنْتَ مِنْهُمْ، فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

و«حتى» بمعنى «إلى» أيضاً، في قوله تعالى<sup>(١٩٩)</sup>: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ). تول: فعل<sup>(٢٠٠)</sup>، فاعله أنت مضمرة<sup>(٢٠١)</sup> فيه، خطاب للنبي — على الصلاة والسلام<sup>(٢٠٢)</sup> — وعنهم متعلق به، وحتى حين: متعلق به أيضاً. فمن زعم أن «حتى

١٧٧

(١٩٤) الآيتان ٤ و ٥ من القدر: «تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ. سَلَامٌ هِيَ...». ويصح في ع: أي إلى حين طلوعه.

(١٩٥) النشر ٢: ٤٠٣.

(١٩٦) في الأصل: «مجرورها». هـ: المجرور.

(١٩٧) كذا في الأصل و ظ. والصواب «و حال». انظر ٢٣٩ أ. ت: «كحال». هـ: لحالة.

(١٩٨) المتنبي. ديوانه ٢: ٢٨ وأمالى ابن الشجري ١: ٢٣٥ ومعاهد التصبير ٢: ٥٣. وسقط

الشرط الثاني من الأصل وهـ.

(١٩٩) ع: «ونحو». وسقطت من م و ح.

(٢٠٠) الآية ١٧٤ من الصافات.

(٢٠١) زاد هنا في هـ: ماض.

(٢٠٢) ظ ت: ضمير.

(٢٠٣) ظ هـ: عليه السلام.



حين « نكون » تفسيراً له « حتى مطلع الفجر » بمعنى : إلى وقت طلوع الفجر « » ،  
فقد سها سهواً يئناً ، وخرج عن مقصود المتن .

وعلى الاسم المؤول — عطف على الاسم « الصريح » — من — متعلق بـ  
« المؤول » — « أن » المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، حال كونها مضمرة « » عند  
سيوبه — فإنه قال « » : إنها في مثل هذا حرف جر ، والتصبُّ بعدها بإضمار  
« أن » . ومذهب الفراء « » أنها ناصبة بنفسها ، وليست جارة ، والجُرُّ بعدها بنيتها  
مناب « إلى » ، كما مرّت إليه الإشارة « » — ومن الفعل المضارع : عطف على  
قوله : « من أن » .

فحببت تكون « » تارة أي : تجيء تارة بمعنى « إلى » ، فتكون حرف غاية ،  
نحو « حتى » في قوله ، تعالى « » : ( لَنْ نَرْجِعَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ) أي : على العجل  
عاكفين « » ، ( عَشَى يَرْجِعْ إِلَيْنَا مُوسَى ) .

لن : من التواصب ، ونبرح : منصوب بها ، وهو فعل من الأفعال الناقصة ، اسمه  
مضمر فيه ، خبره : عاكفين ، وعليه : متعلق بعاكفين ، وحشى : حرف جر بمعنى  
« إلى » ، ويرجع : منصوب بـ « أن » مضمرة بعد « حتى » ، وإلينا : متعلق بـ « يرجع » ،  
وموسى : فاعله ، والفعل مع فاعله ومتعلقه في تأويل مصدر مجرور بـ « حتى » ، والجار  
مع المجرور : متعلق بـ « لن نبرح » .

( ٢٠٤ ) ت : يكون .

( ٢٠٥ ) انظر ح .

( ٢٠٦ ) تحتها في هـ عن الأزهرى : « وجوهاً » . انظر م .

( ٢٠٧ ) الكتاب ١ : ٤٠٧ — ٤٠٨ و ٤١٣ . وفي النقل تصرف .

( ٢٠٨ ) معالي القرآن ١ : ١٣٢ .

( ٢٠٩ ) انظر ١٧٦ أ .

( ٢١٠ ) ح : يكون .

( ٢١١ ) الآية ٩١ من طه .

( ٢١٢ ) سقط التفسير من ظ و ت .



الأصل<sup>(٢١٣)</sup> - أي: أصل هذا القول - : حَتَّى<sup>(٢١٤)</sup> أن يَرَجِعَ . فَعَلِمَ من بيان الأصل ، على سبيل الاستئناف ، أن الفعل المضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها ، كما عُلِمَ من التفسيرين ، على سبيل التدرج ، في قوله : أي : إلى رُجُوعِهِ<sup>(٢١٥)</sup> ، أي : إلى رَمَنٍ<sup>(٢١٦)</sup> رُجُوعِهِ ، أن «حَتَّى» بمعنى «إلى» ، وأن المراد من ذلك الفعل هو المصدر ، وأن المضاف مقتر في ذلك المصدر ، لاستقامة المعنى . ولعدم خلوة معنى المصدر عن الزمان والوقت ، يُقَدَّرُ كثيراً في المصادر ، نحو : آتَيْكَ<sup>(٢١٧)</sup> خُفُوقَ النجم ، أي : وقت خفوق النجم . الخفوق : الغروب .

و<sup>(٢١٨)</sup> تكون أخرى بمعنى «كي» ، فتكون للتعليل . قال بعضهم : إن «حَتَّى» إذا استعملت في معنى «كي» يكون<sup>(٢١٩)</sup> مجازاً . أما قول بعض<sup>(٢٢٠)</sup> المتأخرين من النحاة : «إنها تكون بمعنى كي فتكون مشتركة» فليس بحجة ، إذ لم يقل أحد من المتقدمين منهم : إنها تكون للتعليل . بل قالوا : إنها للغاية . وأما نَحْوُ «أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا» فتكون بمعنى «إلى» . إنما حُذِفَ «أَسْلَمَ» للقريظة الدالة عليه . وهي أن غاية الشيء آخره ، وآخره جزء منه ، والمستقبل ليس جزءاً من الماضي ، فلا يكون غايته ، فيُقَدَّرُ ما هو غايته ، والتقدير أولى من الاشتراك . فإن الأصل عدم الاشتراك .

(٢١٣) ح : والأصل .

(٢١٤) سقطت من النسخ .

(٢١٥) فوقها في هـ عن الأزهرى : «بتأويل المصدر من أن والفعل» . انظر م .

(٢١٦) م : زمان .

(٢١٧) ظ : آتيتك .

(٢١٨) في المطبوعات : وقارة .

(٢١٩) ظ ت : تكون .

(٢٢٠) سقطت من النسخ .

(٢٢١) في المطبوعات : أسلم حتى تدخل .

(٢٢٢) ت : فأبقى .

أقول<sup>(٢٢٣)</sup>: لا شك أن التقدير أولى، إن دل عليه الكلام، ويكون مقصوداً ظاهراً منه. لكن الأمر هنا ليس كذلك، كما لا يخفى<sup>(٢٢٤)</sup>. فالرجوع إلى الاشتراك أولى، كما هو مذهب بعض. وقد مرّ مثل هذا عن قريب. فيكون معناه: كي أدخل الجنة، أي: أسلمت لأجل دخول الجنة.

وما وقع في بعض النسخ<sup>(٢٢٥)</sup>، بدل المثال المذكور، من<sup>(٢٢٦)</sup> نحو: «أسلم حتى تدخل الجنة» فهو أيضاً صحيح. فإن الأمر سبب الإسلام، والإسلام سبب دخول الجنة. والمراد من السبب هنا ما يكون مُفضياً إلى المسبب<sup>(٢٢٧)</sup> المقصود في الجملة، وإن لم يكن مستلزماً له<sup>(٢٢٨)</sup>.

وقد تحمّلُهُما<sup>(٢٢٩)</sup> — أي: تُستعمل<sup>(٢٣٠)</sup> في كلام واحد كثيراً، منفردة لكل واحد من معنى الغاية والتعليل، وتُستعمل<sup>(٢٣١)</sup> فيه قليلاً محتملة<sup>(٢٣٢)</sup> لهما، لصلاحية<sup>(٢٣٣)</sup> معنى الكلام لهما، بحسب الاعتبارين<sup>(٢٣٤)</sup>. وقد عرفت، من قبل، أن الاحتمال لا يمنع التمثيل ولا الشهادة — كـ «حتى» في قوله تعالى<sup>(٢٣٥)</sup>: (فَقَاتِلُوا آلَ بَيْتِي) أي: الطائفة التي تظلم وتتعدى، بأن تعصى الله ورسوله، (حتى تبقيء إلى أمر الله أي: حتى ترجع إليه. البقيء: الرجوع.

(٢٢٣) هنا رد لقول بعضهم.

(٢٢٤) هـ: على ما لا يخفى.

(٢٢٥) انظر المطبوعات والمخطوطات من ١٣٣.

(٢٢٦) سقطت من الأصل.

(٢٢٧) في الأصل: والسبب. هـ: سبب.

(٢٢٨) ت: به.

(٢٢٩) ع ح: وقد يحتملها.

(٢٣٠) في الأصل و هـ: وقد يحتملها أي يستعمل.

(٢٣١) في الأصل و هـ: يستعمل.

(٢٣٢) ح هـ: محتملاً.

(٢٣٣) في الأصل: لصلاحية.

(٢٣٤) ت: الاختيلين.

(٢٣٥) الآية ٩ من الحجرات.

قاتل: فعل أمر من باب المفاعلة، فاعله الضمير المتصل به — أعني الواو — ومفعوله <sup>(٢٣٦)</sup> الموصول وحده، أو مع الصلة، على ما عرفت <sup>(٢٣٧)</sup> من الاختلاف، نفىء: فعل، فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الموصول، وإلى أمر الله متعلق به، والفعل مع فاعله ومتعلقه في تأويل المصدر، مجرور المحل بـ «حتى»، والجار مع المجرور متعلق بـ «قاتلوا» إما تعلق الغاية، وإما تعلق التعليل. فلذا فسره على سبيل الانفصال الحقيقي، بقوله: أي: إلى أن نفىء، فتكون <sup>(٢٣٨)</sup> للغاية — وهو الاحتمال الظاهر، لأنه هو المناسب لسياق <sup>(٢٣٩)</sup> الآية — أو كي <sup>(٢٤٠)</sup> نفىء، فتكون <sup>(٢٤١)</sup> للتعليل.

وما وقع في بعض النسخ، بدون حرف التفسير، فهو صحيح أيضاً، فإنه من قبيل <sup>(٢٤٢)</sup> عطف تفسير الجمل.

فإن قلت: استعمال «أو» في التفسير يُنافيه، لأنها للترديد والتشكيك [المحتمل] <sup>(٢٤٣)</sup>. قلت: إنها تُستعمل كثيراً للتوابع، بحسب معونة المقام، وهذا منه. على أن الإبهام الحاصل من ملاحظة الاجتماع لا يُنافي التمييز الحاصل من ملاحظة الانفراد الذي هو منشأ التفسير، لاختلاف الجهة.

ثم إن المصنف لما حصر استعمالها في الوجهين، إذا كانت جارة، أراد أن يُشير إلى رد قول من قال: إنها تُستعمل قليلاً بمعنى حرف استثناء منقطع <sup>(٢٤٤)</sup>، لانتفاء

(٢٣٦) سقطت الواو قبله من ظ و ت.

(٢٣٧) انظر ١٣٧.

(٢٣٨) ت هـ: فيكون.

(٢٣٩) هـ: سياق.

(٢٤٠) م: أو كي أن.

(٢٤١) زاد هنا في ت: «تفسير». وسقطت «عطف» من هـ.

(٢٤٢) من ظ. وفيها: المحل.

(٢٤٣) الاستثناء المنقطع: ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه. ويقدر بمعنى لكن.



شرط الاتصال، فقال: **وَرَعِمَ ابْنُ هِشَامٍ<sup>(٢٤٤)</sup> وَابْنُ مَالِكٍ<sup>(٢٤٥)</sup> أَنَّهُمَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى «إِلَّا» أَي: تُسْتَعْمَلُ قَلِيلاً بِمَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: لَا أَتُومُ حَتَّى تَقُومَ. فَإِنَّ الْمَعْنَى: لَا أَقُومُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ، كَقَوْلِهِ:**

**لَيْسَ الْعَطَاءُ، مِنَ الْفُضُولِ، سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ، وَمَالِدِيكَ قَلِيلٌ<sup>(٢٤٦)</sup>**

**أَي: لَيْسَ إِعْطَاؤُكَ، مِنَ الشَّيْءِ الْكَثِيرِ عِنْدَكَ، سَمَاحَةً بِشَيْءٍ أَي: سَخَاءً مَعْتَبِراً. إِلَّا أَنْ تُحَسِّنَ بِشَيْءٍ، حَالُ كَوْنِهِ قَلِيلاً عِنْدَكَ. فَالْفَرَضُ هُوَ الْحَثُّ عَلَى الْبَذْلِ<sup>(٢٤٧)</sup> مِنَ الْقَلِيلِ. فَإِنَّهُ أَشَقُّ، كَمَا أَنَّ الْقَلِيلَ أَعَزُّ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢٤٨)</sup>: (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ).**

**العطاء اسم بمعنى الإعطاء. وهو المراد ههنا. وقد يجيء بمعنى العطية. ٢٧٨ ب والسَّماحة<sup>(٢٤٩)</sup> هو الجود. وهو يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى مَبْدَأِ إِفَادَةِ مَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَنْبَغِي، وَبِمَعْنَى الْإِفَادَةِ. وَالْمُرَادُ هَهْنَا هُوَ الثَّانِي، بِقَرِينَةِ الْعَطَاءِ.**

**فَإِنْ قُلْتُ: إِبْطَاتِ الْجُودِ يُنَاقِضُ نَفْيَ السَّماحةِ، لِأَنَّهَا نَفْسُهُ. قُلْتُ: الْمُرَادُ مِنَ نَفْيِ السَّماحةِ نَفْيُ اعْتِبَارِهَا، لَا نَفْيُ تَحَقُّقِهَا حَتَّى يُنَاقِضَهُ الْإِبْطَاتِ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.**

(٢٤٤) زاد هنا في ح: «الخضراوي» وفي م: «الخضراوي وتبعه». وابن هشام هذا هو أبو عبد الله محمد ابن يحيى الخضراوي الأنصاري الأندلسي. كان رأساً في العربية عاكفاً على التعليم. توفي سنة ٦٤٦. البقية ١: ٢٦٧.

(٢٤٥) التسهيل ص ٢٣٠.

(٢٤٦) المقنع الكندي. شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٤ — ١٧٣٥ والجنى الداني ص ٥٥٥ والمغني ص ١٣٤ وشرح شواهد ص ٣٧٢ والعيني ٤: ٤١٢ والكليات ٢: ٢٤٧. والفضول: جمع فضل. وهو الزيادة. ويعد في م زيادة من متن الإعراب: «أَي: إِلَّا أَنْ تَجُودَ. وهو استثناء منقطع». والتفسير وحده في ح. وتحت «من الفضول» في هـ: «أَي: مِنَ الشَّيْءِ الْكَثِيرِ»، وتحت «حتى» فيها: «بِمَعْنَى إِلَّا»، وتحت «ما» أيضاً: «مَبْدَأُ»، وتحت «قليل»: «خَيْرُ»، وفي حاشيتها أيضاً: «أَي: إِلَّا أَنْ تَجُودَ».

(٢٤٧) ظ: البر.

(٢٤٨) الآية ٩٢ من آل عمران.

(٢٤٩) سقطت الواو من ظ و ت.



ويجوز أن يُنفى وجود السّماحة، على سبيل المبالغة، لغرض الاعتداد<sup>(٢٥٠)</sup> ببذل القليل، والحثّ عليه.

فإن قلت: فحيث، فليحمل<sup>(٢٥١)</sup> على الاستثناء المتصل<sup>(٢٥٢)</sup>، كما في قولك<sup>(٢٥٣)</sup>:  
ما ضربتُ إلا ضرباً. فبطل ما زعموه من الاستثناء المتقطع. قلت: الحمل عليه بعيد  
من جهة الاستعمال، وإن كان جائزاً عقلاً.

فعلم من هذا فساد قول من قال: إن قوله: «حتى تجود»، وما لديك قليل، في  
تأويل المصدر، منصوب على أنه بدل من سماحة، أو مشتق<sup>(٢٥٤)</sup> منها. فإنه خارج  
عن موارد استعمالها، وعن قانونها.

فإن قلت: أي القولين أولى عندك؟ قلت: ما ذهب إليه المصنّف أولى. فإنه  
أضبط. فما تُظن<sup>(٢٥٥)</sup> فيه بمعنى «إلا» فيمكن حملها<sup>(٢٥٦)</sup> فيه على معنى الغاية، أو على  
المعنى المجازي.

فإن قلت: لم لم تجعلها للقدر<sup>(٢٥٧)</sup> المشترك بين المعنيين، فإنه أضبط وأسلم من  
الاشتراك اللفظي؟ قلت: لتعذر تحقيق<sup>(٢٥٨)</sup> المعنى المشترك بينهما.

ليس: فعل من الأفعال الناقصة، اسمه: العطاء، من الفضول: متعلق بالعطاء،  
خبره: سماحة، حتى: حرف جرّ بمعنى «إلا»، تجود: فعل مضارع، فاعله مستتر

---

(٢٥٠) هـ: الاعتذار.

(٢٥١) ت: فيحمل.

(٢٥٢) الاستثناء المتصل: ما كان فيه المشتق بعضاً من المشتق منه.

(٢٥٣) ت: قوله.

(٢٥٤) في الأصل: استثنى.

(٢٥٥) في الأصل: فيما نطن.

(٢٥٦) ت: حمل ما.

(٢٥٧) في الأصل: قدر.

(٢٥٨) ت: تحقق.

فيه، منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها، مفعوله<sup>(٢٥٩)</sup> محذوف، الواو في قوله: «وما لديك»: واو الحال، وما: اسم موصول مبتدأ أو موصوف، لديك: جملة ظرفية<sup>(٢٦٠)</sup> صلته، أو صفته، خبره: قليل. والجملة الاسمية: حال عن مفعول<sup>(٢٦١)</sup> «تجود»، محذوفاً بشهادة المعنى. أي: تجود بشيء حال كونه قليلاً عندك. ويجوز أن تكون حالاً<sup>١٧٩</sup> عن الفاعل أو عنهما. فـ «تجود»<sup>(٢٦٢)</sup> مع معموله: مجرور المحل بـ «حتى» متعلق بـ «ليس»، على حسب دلالة فحوى الكلام.

والوجه الثاني، من الوجوه الثلاثة، أن تكون<sup>(٢٦٣)</sup> حرف عطف، عند البصريين، إذا دخلت على اسم غير نكرة. فلا يجوز: قام القوم حتى رجل. وأما إذا تخصصت فيجوز، نحو<sup>(٢٦٤)</sup>: جاءني القوم حتى رجل كبير فيهم. وسبب اختصاص دخولها بالاسم أن أصلها أن تكون حرف جر، وهي لا تدخل<sup>(٢٦٥)</sup> إلا على الاسم لفظاً، أو تقديراً.

هذا. وإن ظاهر عبارة «المفتاح»<sup>(٢٦٦)</sup> تُشعر بأنها تكون لعطف جملة<sup>(٢٦٧)</sup>. فلذلك قال بعض الشارحين: إن «حتى» في قول الشاعر<sup>(٢٦٨)</sup>:

وَكُنْتُ قَتَى، مِنْ جُنْدِ إِبْلِيسَ، فَارْتَمَى بِي الْحَالُ، حَتَّى صَارَ إِبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي  
لعطف جملة «صار» على جملة «فارتَمَى». والحق أنها في أمثال<sup>(٢٦٩)</sup> هذا ليست

(٢٥٩) كذا. ويهد الجار والمجرور.

(٢٦٠) كذا أيضاً. والجملة محذوفة وهي فعلية يتعلق الظرف بفعلها. انظر ١٤ ب و ٢٦ ب و ٦٢ أ و ١٦٥.

(٢٦١) ظ: وتجود.

(٢٦٢) ع: أن يكون.

(٢٦٣) سقطت من ظ.

(٢٦٤) ظ ت: لا تدل.

(٢٦٥) ص ٦٦.

(٢٦٦) ت: الجملة.

(٢٦٧) المفتاح ص ١٠٢. وفيه: «إبليس فارتَمَى». وهي رواية أجود. وارتَمَى: سقط وطاح.

(٢٦٨) في الأصل: المثال.

بحرف<sup>(٢٦٩)</sup> عطف . بل إنما هي ابتداء ، يدل على التدرج . فلهذا جعل المصنف الوجه الثالث أن تكون حرف ابتداء .

تقييد<sup>(٢٧٠)</sup> الجمع ، بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم — فيكون كل منهما موصوفاً بذلك الحكم ، نحو : جاء الحجاج حتى المشاة — المطلق عن اعتبار زمان ذلك الحكم ، سواء كانا مجتمعين في زمانه<sup>(٢٧١)</sup> ، أو متعاقبين فيه .

فإن قلت : كيف يصح اتصاف الجمع بالإطلاق ، مع إشعاره بتقييد ما ؟ قلت : لاختلاف جهتي التقييد والإطلاق . فإن كل واحد منهما مجتمع مع<sup>(٢٧٢)</sup> الآخر في الاتصاف بذلك<sup>(٢٧٣)</sup> الحكم مثلاً ، ونحال عن اعتبار قيد المعية والترتيب في زمان وقوعه .

فإن قلت : لم لم يُعتبر الجمع المطلق فيما بين المعطوفين ، بدون اعتبار الحكم ، كما هو الظاهر المناسب لمعناها ؟ قلت : لعدم تحصيل معناها ، بدون اعتباره .

فإن قلت : قد وقع في بعض النسخ «مطلق الجمع»<sup>(٢٧٤)</sup> بدل «الجمع المطلق» . فهل بينهما فرق ، من حيث المعنى المراد ؟ قلت : لا بل هو من قبيل جرد قطيعة<sup>(٢٧٥)</sup> . فما وقع عن<sup>(٢٧٦)</sup> بعضهم ، من الفرق بينهما ، بأن مطلق الجمع يتناول صورة المعية والترتيب وما هو أعم من ذلك ، والجمع المطلق لا يتناول صورة المعية والترتيب ، على قياس الفرق بين مطلق الماهية والماهية المطلقة ، فلا يُناسب هذا المقام .

ب ٧٩

(٢٦٩) ت : حرف .

(٢٧٠) في الأصل و ه بالتاء والياء . ع : يفيد .

(٢٧١) ت : زمان .

(٢٧٢) ت : «يجتمع مع» . وانظر ٢٦٦ أ .

(٢٧٣) في النسخ : اتصاف ذلك .

(٢٧٤) انظر م .

(٢٧٥) جرد قطيعة أي : دثار يحمل الثوب حمله وتزق . يراد أن الفرق واه جداً .

(٢٧٦) في الأصل : من .



كالواو في إفادة الجمع المطلق، وإن كان بينهما فرق. زعم المصنف أنها كالواو، كما قال ابن مالك<sup>(٢٧٧)</sup>: «إنها لا تقتضي ترتيباً، على الأصح». ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادّعى ما لا دليل عليه. فيجوز أن يكون المعطوف بها مصاحباً وسابقاً، كما يظهر ذلك في المثال المذكور.

ومنشأ الزعم<sup>(٢٧٨)</sup> أنه رأى حصول الحكم لما بعدها على أربعة أوجه:

الأول: حصوله له بعد حصوله لما قبلها، نحو: جاء<sup>(٢٧٩)</sup> الجيش حتى أميرهم، إذا كان الأمير آخرهم مجيئاً.

والثاني: بالعكس، نحو: مات كلّ أب لي حتى آدم.

والثالث: حصوله له في أثناء حصوله لما قبلها، نحو: مات الناس حتى الأنبياء.

والرابع: حصوله له مع حصوله لما قبلها، نحو: جاءني<sup>(٢٨٠)</sup> القوم حتى خالداً، إذا جاؤوك معاً. ويكون خالداً أضعفهم أو أقواهم.

ثم اعتقد أن معنى الترتيب لا يستقيم في الأوجه<sup>(٢٨١)</sup> الثلاثة الأخيرة، حملاً للترتيب على الترتيب بحسب الخارج، فقط، فحكم بأنها تُفيد الجمع المطلق<sup>(٢٨٢)</sup>، كالواو. فالصواب أن المراد من الترتيب هو الترتيب بحسب الذهن، لا بحسب الخارج. فيستقيم معناه في الأوجه كلّها، فتفيد<sup>(٢٨٣)</sup> الجمع مع الترتيب، كالفاء، وثم. فإن قلت: توافق ما في الذهن لما في الواقع<sup>(٢٨٤)</sup> أصل. فحمل الترتيب على

---

(٢٧٧) التسهيل ص ١٧٦.

(٢٧٨) الزعم هذا يراد به زعم المصنف. وهو ابن هشام.

(٢٧٩) ظ ت: جاءني.

(٢٨٠) فيما عدا هـ: جاء.

(٢٨١) في الأصل و ت: الوجوه.

(٢٨٢) في الأصل: أنها تفيد الجمع في الثلاث.

(٢٨٣) في النسخ: فيفيد.

(٢٨٤) ت: الخارج.



الترتيب بحسب الذهن، فقط، خروج<sup>(٢٨٥)</sup> عن ذلك الأصل، فلا يُعتبر. قلت: لا  
نُسلم أن التوافق أصل مطلقاً، إذ ربما يكون دلالة الألفاظ بحسب الأذهان فقط، كما  
في الإنشاء والحروف.

١٨٠

قال ابن الحاجب<sup>(٢٨٦)</sup>: إنها تُفيد الترتيب، مع مهلة. وقال الزمخشري<sup>(٢٨٧)</sup>:  
الفاء و «ثم» و «حتى» تقتضي الترتيب. وقال أهل المعاني<sup>(٢٨٨)</sup>: إنها تُفيد الترتيب  
الذهني، على سبيل التدرج.

ولمّا<sup>(٢٨٩)</sup> فرغ من<sup>(٢٩٠)</sup> بيان المشابهة بينهما أشار إلى الفرق بينهما، من وجهين،  
يقوله: **إِلَّا أَنْ الْمَعْطُوفُ بِهَا، أَيْ: بِ «حَتَّى»، مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ لَيْسَا بِشَرْطٍ فِي**  
**الْمَعْطُوفِ بِالْوَاوِ. أَيْ: تَكُونُ «حَتَّى» كَالْوَاوِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، إِلَّا فِي حُكْمِ**  
**الِاشْتِرَاطِ.**

**أَحَدُهُمَا، أَيْ: أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ اشْتَرَطَا فِيهِ، أَنْ يَكُونَ أَيْ: الْمَعْطُوفُ بِهَا**  
**بَعْضاً مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ<sup>(٢٩١)</sup>، أَوْ جِزْءاً مِنْ**  
**كُلِّ، نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، أَوْ كَجِزْءٍ نَحْوُ: أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى**  
**حَدِيثِهَا. فَلَأَجْلِ هَذَا الشَّرْطِ امْتَنَعَ نَحْوُ قَوْلِكَ: أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى ابْنِهَا<sup>(٢٩٢)</sup>.**

لكن لا يلزم من هذا الامتناع امتناع قولك: «عجبت من القوم حتى  
ينهم»، لأن اسم القوم يشمل أبنائهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها. والضابط في ذلك

(٢٨٥) ظ: لخروج.

(٢٨٦) شرح الكافية ٢: ٣٦٩.

(٢٨٧) الفصل ص ١٤١.

(٢٨٨) علم المعاني: علم يحرز به عن الخطأ في تأدية المراد. وانظر المفتاح ص ١٠٢.

(٢٨٩) سقطت الواو من ظ و ت.

(٢٩٠) ظ ت: عن.

(٢٩١) سقط نحو... المشاة من م و ح.

(٢٩٢) هـ: ابنها.

أنها إنما يصح دخولها حيث يصح دخول حرف استثناء متصل، وإنما يمتنع دخولها حيث يمتنع دخولها<sup>(٢٩٣)</sup>.

والأمر الثاني منهما أن يكون، أي: المعطوف بها، غاية له، أي<sup>(٢٩٤)</sup>:  
للمعطوف عليه، في شيء، سواء كان شرفاً أو نقصاناً<sup>(٢٩٥)</sup>— فامتنع نحو قولك:  
«نمّت البارحة حتى نصفها»، لانتفاء الشرط الثاني— نحو<sup>(٢٩٦)</sup>: «مات الناس حتى  
الأنبياء»، وقد<sup>(٢٩٧)</sup> تحقق فيه الأمران. فإن الأنبياء— عليهم الصلاة  
والسلام<sup>(٢٩٨)</sup>— بعض الناس، وفرد له، وغاية له<sup>(٢٩٩)</sup> في شرف المقدار وشرف  
المنزلة. فإن أشرف ما يبلغه نوع البشر، من الكمالات الإنسانية والمراتب القدسية، هو  
وصف النبوة<sup>(٣٠٠)</sup>، ومرتبة النفس القدسية.

وعكسه أي: عكس المثال المذكور، من حيث الاشتغال على غاية خسة  
المقدار<sup>(٣٠١)</sup>، نحو قولك<sup>(٣٠٢)</sup>: «زارني الناس حتى الحجاجون». فإنهم بعض منهم،  
وغاية لهم في خسة المقدار، وانحطاط المرتبة<sup>(٣٠٣)</sup>. فإن الجحامة أحقر صناعة عند  
العرب.

قد أتى بهذا المثال، على طريق ترك صريح التعليل، لتخيل<sup>(٣٠٤)</sup> أنهم غاية في

(٢٩٣) كذا. والصواب: دخوله.

(٢٩٤) سقطت من الأصل.

(٢٩٥) في الأصل و هـ: أو نقصاً.

(٢٩٦) ظ: ونحو هـ. م: كالشرف نحو.

(٢٩٧) سقطت الواو مما عدا ت.

(٢٩٨) ظ: عليهم السلام.

(٢٩٩) في المطبوعات: للناس هـ. وسقطت من الأصل.

(٣٠٠) في الأصل و ت: النبوة.

(٣٠١) زاد هنا في الأصل: وانحطاط المرتبة هـ. وسقط منه فيما بعد.

(٣٠٢) م: «وكالدعاة نحو قولك هـ». وسقط «قولك» من ع و «نحو» من ح.

(٣٠٣) قدم «وانحطاط المرتبة» في الأصل، وأثبتناه هنا من النسخ.

(٣٠٤) هـ: للتخيل.

نقصان لا يندرج تحت سعة دائرة البيان ، وأنَّ الناس<sup>(٣٠٥)</sup> منزّهون مبرّؤون عن كونهم غاية لهم لفظاً وذكرأ ، فضلاً [عن]<sup>(٣٠٦)</sup> أن يكونوا غاية لهم معنًى وذكرأ<sup>(٣٠٧)</sup> .

ثمّ لما ذكر مثلاً لكل واحد منهما على حدة ، إيضاحاً لهما ، أراد أن يجمع بينهما ، في قول البليغ على حسب ترتيبهما ، استدلالاً عليهما ، فقال : و نحو قول الشاعر<sup>(٣٠٨)</sup> ، عطفاً على مجموع المثالين ، [على سبيل التوزيع ، الأوّل للأوّل والثاني للثاني]<sup>(٣٠٩)</sup> ، مع جواز عطفه على كلّ واحد منهما على انفراده — قد<sup>(٣١٠)</sup> وقع في بعض النسخ : «وقال الشاعر» بدل «وقول الشاعر» . فهو عطف أيضاً ميلاً إلى المعنى — :<sup>(٣١١)</sup>

**قَهْرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ ، فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى يَبِينَا الْأَصَاغِرَا**

أي : غلبناكم في المحاربة حتّى أبطألكم . فإنّكم لتخافون منا<sup>(٣١٢)</sup> ، ومن أبنائنا الذين لا يتصوّر منهم<sup>(٣١٣)</sup> الحراب<sup>(٣١٤)</sup> عادة .

قد تحقّق فيه شرط<sup>(٣١٥)</sup> العطف بها ، في كلا الموضعين . فإنّ الكُماة : جمع كمي — من قولهم : كمي فلان شهادته<sup>(٣١٦)</sup> ، إذا كتمها . والكمي : الشجاع

(٣٠٥) ت : «لأنّ الناس» . وفي حاشية الأصل : لعلة الأنبياء .

(٣٠٦) من ظ .

(٣٠٧) كذا . والصواب : وفكراً .

(٣٠٨) ت : «وقول الشاعر» . ع ح : «وقال الشاعر» . م : «والقوة والضعف كما قال الشاعر .

(٣٠٩) من هـ .

(٣١٠) ظ ت : فقد .

(٣١١) الجنى الداني ص ٥٤٨ والمفني ص ١٣٦ وشرح شواهد ص ٣٧٣ والصبان ٣ : ٩٧ والجمع ٢ :

١٣٦ والدرر ٢ : ١٨٨ .

(٣١٢) انظر ٤٩٤ أ . هـ : فأنتم تخافون منا .

(٣١٣) ت : فهم .

(٣١٤) الحراب مصدر حارب . ظ : الحرب .

(٣١٥) ت : شرط فهم .

(٣١٦) ظ ت : بشهادته .



المتكسّي<sup>(٣١٧)</sup> في سلاحه، لأنّه<sup>(٣١٨)</sup> كمي نفسه<sup>(٣١٩)</sup> أي: سترها بالذرع والبيضة.  
وقيل: جمع كأم، مثل قضاة وقاض<sup>(٣٢٠)</sup> — بعضُ المخاطبين، وغاية لهم في القوّة.  
والبنون: جمع ابن، الأصاغِرُ<sup>(٣٢١)</sup>: جمع صغير — التوصيف بالصغر ممّا يحصل  
وصف غاية الضعف، فإنّه مثته<sup>(٣٢٢)</sup> — غاية في الضعف.

ومن شروط العطف بـ «حتّى» أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً، كما أن  
مجرورها كذلك. فلذلك امتنع عطف الجملة بها. فإن شرط معطوفها أن يكون جزءاً  
ممّا قبلها، أو كجزء منه. فمعلوم أنّه لا تباثي ذلك إلّا في المفردات. هذا هو  
المذهب الصحيح. فمن جوز عطف الجملة بها، ذاهباً إلى أن كون معطوفها جزءاً أو  
في حكمه ليس بشرط فيه، وأنّ الاتصال بينهما من حيث السببية كاف فيه، فقد  
سها. فإنّ الاتصال من جهة السببية من كمال الاتصال، وإنّه يمنع العطف مطلقاً، كما  
قُرّر في موضعه<sup>(٣٢٣)</sup>.

فالحق أنّها إذا دخلت على جملة تكون حرف ابتداء، كما قلنا<sup>(٣٢٤)</sup> في مطلع  
الكلام<sup>(٣٢٥)</sup>، وإذا عطف بها على المجرور أعيد الخافض، فرقاً بين كونها عاطفة وبين  
كونها جارة، نحو: مررتُ بالقوم حتّى يزيد. وقيل: إنّ إعادة الجار معها أحسن،  
وليست بواجبة. وأهل الكوفة يُنكرون أن تكون للعطف، فيحملون<sup>(٣٢٦)</sup> نحو: جاء<sup>(٣٢٧)</sup>

(٣١٧) ظ: المتكسّن. ت: المتكسّي.

(٣١٨) سقطت من الأصل.

(٣١٩) ظ ت: بنفسه.

(٣٢٠) زاد هنا في الأصل: لأن الكمأة.

(٣٢١) سقطت من م.

(٣٢٢) المتن: الجدارة والخلاقة والعلامة.

(٣٢٣) المفتاح ص ١٣٦ — ١٣٨.

(٣٢٤) ت: قلت.

(٣٢٥) انظر ٣٤ ب — ٣٥ ب و ٧٦ أ و ٨٠ ب.

(٣٢٦) ت: فيحمل.

(٣٢٧) هـ: جاءني.



القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أهلك، على أنها في مثل هذا حرف ابتداء، وأن ما بعدها معمول بعامل<sup>(٣٢٨)</sup> مضمّر، يدلّ عليه العامل الظاهر. لكنّ القول بالإضمار، بلا احتياج ضروريّ إليه، غير معتدّ به.

فإن قلت: قد وقع في قليل من النسخ<sup>(٣٢٩)</sup> ههنا: وثقول: أعجبتني الجارية<sup>(٣٣٠)</sup> حتى كلامها، لأنّ الكلام — أي: كلامها — كجزئها، في كون كلّ منهما تابعاً للغير<sup>(٣٣١)</sup> ومستتباً له. فهل له فائدة؟ قلت: فائدته دفع<sup>(٣٣٢)</sup> اعتراض على الشرط الأول. فإنّ كلامها ليس بعضها<sup>(٣٣٣)</sup>، سواء أريد من البعض الجزء أو الجزئي<sup>(٣٣٤)</sup>.

فإن قلت: فحيث كان الواجب عليه أن يقول: «أو كبعض منه» تميمياً له. قلت: إذا كان بين كلّ أمرين نوع اتصال، ولأحدهما أصالة باستتباعه للآخر، استغني بالمستتبع عن الآخر كثيراً، طلباً للاختصار، واعتماداً على ذهن السامع. ومعلوم أنّ الذي نحن بصدد من هذا القبيل. نعم مثل هذا يحتاج إلى تنبيه، كما وقع في بعض النسخ.

والوجه الثالثُ منها أن تكون<sup>(٣٣٥)</sup> حرف ابتداء أي: حرف<sup>(٣٣٦)</sup> يُبتدأ بعدها بجمل، لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن وجب تعلقها به من حيث المعنى، نحو: مرض فلان حتى إنهم<sup>(٣٣٧)</sup> لا يرجونه. فجملة «إنهم لا يرجونه» لا تعلق

---

(٣٢٨) ظ ت: لعامل.

(٣٢٩) انظر م.

(٣٣٠) ظ: جارية.

(٣٣١) الغير أي: غيره. وانظر ٢٠ ب.

(٣٣٢) في الأصل: رفع.

(٣٣٣) ت: بعضاً.

(٣٣٤) في م زيادة من متن الإعراب: «ويمتنع» حتى ولدها. والضابط أن يقال: ما صح استثنائه صح

دخول «حتى» عليه، وما لا فلا. وهي في مطبوعة الرياض ص ٧٣. وانظر ما مضى في ٨٠ أ.

(٣٣٥) ت هـ ع: يكون.

(٣٣٦) كنا. والوجه: حرفاً.

(٣٣٧) سقطت من ت.

لها بما قبلها من حيث الإعراب ، لكنها متعلقة به من حيث المعنى . فإن المرض سبب  
عدم الرجاء .

وقال الزجاج وابن درستويه : الجملة الواقعة بعدها مجرورة المحل بها . فتكون  
حرف جرّ عندهما . وقد عرفت حال قولهما<sup>(٣٣٨)</sup> ، فيما سبق . وزعم بعضهم أنها ، إذا  
دخلت على الماضي ، تكون جارة ، فتكون « أن » مضمرة بعدها ، ليُجعل<sup>(٣٣٩)</sup> ما بعدها  
في تأويل المصدر . لا يخفى عليك أن القول بالإضمار تكلف ، إذ لا حاجة إليه ، في  
تحصيل المعنى المقصود من الكلام .

فإن قلت : كيف تجعلها<sup>(٣٤٠)</sup> قسيماً للعاطفة ، مع أنها قسم منها ؟ قلت : قد  
عرفت أن المختار عنده أنها ليست بعاطفة . فما ذهب إليه البعض ، من أنها عاطفة ،  
فهو فاسد .

### فقدخل<sup>(٣٤١)</sup> على ثلاثة أشياء :

الفعل — بالجر ، على أنه بدل . ويجوز الرفع ، على أنه خير مبتدأ محذوف —  
الماضي . أي : تدخل على جملة فعلية ، فعلها ماض ، نحو قوله<sup>(٣٤٢)</sup> : ( ثُمَّ بَدَّلْنَا  
مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ ) أي : أعطيناهم ، بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة ، الرخاء  
والسعة والصحة ، ( حَتَّى عَفَوْا ) أي : كفروا — من : عفا التباث إذا كفر . ومنه قوله ،  
عليه الصلاة والسلام<sup>(٣٤٣)</sup> : « وَأَعْفُوا لِلْحَيِّ » . عفا : فعل ، فاعله الواو . فالجملة فعلية  
ابتدائية ، لا تعلق لها بما قبلها ، من حيث الإعراب ، لكنها متعلقة به معنى<sup>(٣٤٤)</sup> . وهو  
جملة « بَدَّلْنَا » — ( وَقَالُوا )<sup>(٣٤٥)</sup> عطف على جملة عَفَوْا .

(٣٣٨) ت : « كونها » . وانظر ٣٤ ب — ٣٥ ب .

(٣٣٩) ت : لتجعل .

(٣٤٠) كذا . والصواب : يجعلها .

(٣٤١) هـ ع : فیدخل .

(٣٤٢) الآية ٩٥ من الأعراف . وزاد هنا في ت : تعالى .

(٣٤٣) في النسخ : « صلى الله عليه وسلم » . وانظر سنن الترمذي ٨ : ١٢ والكشاف ٢ : ١٠٤ .

(٣٤٤) سقطت من النسخ .

(٣٤٥) سقطت من م .



وتدخل على الفعل المضارع المرفوع، إذا أريد منه الحال حقيقة، أو  
تقديراً، نحو قولك<sup>(٣٤٦)</sup>: «سرتُ حتى أدخل البلد»، وأنت في حالة الدخول. فيكون  
المراد منه<sup>(٣٤٧)</sup> الحال حقيقة، أو في حالة الإخبار بعد وقوع السر والدخول، على سبيل  
الحكاية، فيكون المراد منه الحال المقدرة المحكية<sup>(٣٤٨)</sup>.

وأما إذا أريد منه المستقبل من حيث النظر إلى ما قبلها — سواء كان مستقبلاً  
عند الإخبار، أو لم يكن، مثال الأول نحو قولك: «سرتُ حتى أدخل البلد»، وأنت  
في حالة<sup>(٣٤٩)</sup> السر قبل حصول الدخول، ومثال الثاني نحو قولك اليوم: سرتُ أمس  
حتى أدخل البلد — فيكون منصوباً بـ «أن» مضمرة بعدها، فيكون معناها إما غاية،  
وإما تعليلاً. لا يخفى عليك أن ذلك كله بشهادة فهم المراد، واستقامة معنى الكلام.

١٨٢

نحو<sup>(٣٥٠)</sup>: (وزلزلوا) أي: أزعجوا إزعاجاً شديداً شيئاً<sup>(٣٥١)</sup> بالزلزلة، بما  
أصابهم من الأهوال والأفزع (حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه) أي: مع  
الرسول: (متى نصر الله)؟ في قراءة من رفع «يقول». هي قراءة نافع<sup>(٣٥٢)</sup>. فيكون  
حالاً محكية، والمعنى على الماضي عُبِّر عنه بالمضارع الدال على حصول مضمونه في  
الوقت الحاضر<sup>(٣٥٣)</sup>، فيكون مجازاً.

فإن قلت: كيف يكون مجازاً، وقد استعمل فيما وضع له؟ قلت: لا نسلم أنه

(٣٤٦) في الأصل: قوله.

(٣٤٧) في الأصل: به.

(٣٤٨) الحال المقدرة ههنا: القائمة في الذهن. وهي تقابل الحقيقية، فليست هي الحال المقدرة المعروفة  
عند النحاة. أما المحكية فهي التي تكون حكاية لحال ماضية. انظر المغني ص ١٣٥.

(٣٤٩) ظ هـ: حال.

(٣٥٠) الآية ٢١٤ من البقرة. وسقط «وزلزلوا» من ع و ح. والتفسير من الكشاف ١: ١٩٤.

(٣٥١) ظ ت: «مشياً». هـ: تشيياً.

(٣٥٢) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن الليثي المدني. أحد القراء السبعة والأعلام ثقة صالح. انتهت إليه  
رياسة القراءة في المدينة المنورة. توفي سنة ١٦٩. غاية النهاية ٢: ٣٣٠ — ٣٣٤. وانظر النشر

٢: ٢٢٧.

(٣٥٣) في الأصل: «الحاضر». ظ: «الماضي». ت: «الأخير». والصواب ما أثبتنا من هـ.

مستعمل فيه . وإنما يكون مستعملاً فيه لو كان وقت حصول مضمونه وقت الأداء عنه . وهو الحال حقيقة . فمعلوم أن الأمر ليس ههنا<sup>(٣٥٤)</sup> كذلك .

يقول : فعل ، فاعله : الرسول ، والواو : واو العطف ، الذين : اسم موصول ، صلته : آمنوا ، معه<sup>(٣٥٥)</sup> : ظرف منصوب المحل ، على أنه حال من الموصول ، أو صفته ، ويجوز أن يكون في قوة الصلة — فإن الزمخشري قال ، في تفسير هذه الآية<sup>(٣٥٦)</sup> : « حتى قال الرسول ومن معه » — كما يجوز أن يتعلق به « يقول »<sup>(٣٥٧)</sup> . والموصول مع صلته : عطف على الفاعل ، متى : ظرف مرفوع المحل ، على أنه خبر مبتدأ<sup>(٣٥٨)</sup> . وهو نصر الله والمبتدأ مع خبره : جملة اسمية منصوبة المحل ، على أنها مقولة القول ، والقول<sup>(٣٥٩)</sup> مع مقوله : جملة فعلية ابتدائية ، لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب ، لكنها متعلقة به من حيث المعنى . فإن الزلزلة والإزعاج سبب القول<sup>(٣٦٠)</sup> .

وأما من<sup>(٣٦١)</sup> قرأ : « يقول » بالنصب فيكون منصوباً به « أن » مضمرة بعدها ، مستقبلاً لتحقيق علامة الاستقبال تقديراً . وهي « أن » . لكن إنما هو من حيث النظر إلى وقت حصول الزلزلة ، لا من حيث النظر إلى زمان تحقق قصص ذلك علينا . فحينئذ « يقول » مع معموله : مجرور المحل بها ، فتكون<sup>(٣٦٢)</sup> للغاية ، وتحتل<sup>(٣٦٣)</sup> التعليل ، والجار مع المجرور : متعلق به « زلزلوا » .

---

(٣٥٤) ت : فهو الحال صيغة فمعلوم أن الأمر ههنا ليس .

(٣٥٥) ظ : مع .

(٣٥٦) الكشف ١ : ١٩٤ . وفي النقل تصرف به .

(٣٥٧) ظ ت : قال .

(٣٥٨) ت : مبتدأ .

(٣٥٩) ت : فاقول .

(٣٦٠) سقط « فإن الزلزلة ... القول » من ت .

(٣٦١) هم غير نافع من العشرة . النشر ٢ : ٢٢٧ .

(٣٦٢) في الأصل و ت و هـ : فيكون .

(٣٦٣) في النسخ : ويحتمل .



وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله:  
«حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ»<sup>(٣٦٤)</sup>.

قد مرَّ بيان هذا، في الباب الأول.

وقد يكون الكلام صالحاً للوجوه الثلاثة، نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا. فيجوز فيه الرفع والنصب والجر. أما النصب والجر فظاهر<sup>(٣٦٥)</sup>. وأما الرفع فهو على تقدير أن يكون الرأس مرفوعاً على الابتداء، وخبره محذوفاً، أي: رَأْسُهَا<sup>(٣٦٦)</sup> مَأْكُولٌ. فتكون جملة اسمية ابتدائية، لا محل لها من الإعراب.

### [كَلًّا]

الكلمة السادسة من الكلمات السبع: «كَلًّا»: حرف، معناها الزجر. وهي بسيطة، كما هو الأصل. وقال ثعلب: إنها مركبة من كاف التشبيه ومن «لا» النافية. لكن شددت لامها لدفع<sup>(٣٦٧)</sup> توهم بقاء معنى الكلمتين. ثم قال بعضهم: إنها تكون للردع، فقط. وهو الأحسن، لأنه أهدأ. فيكون سائر المعاني — إن ثبت — متولداً منه، بحسب معونة المقام. وقال بعضهم: إنها يكون لمعنيين: الردع والتصديق. وهو حسن. وقال المصنف: إنها تستعمل على أوجه ثلاثة<sup>(٣٦٨)</sup>. وهو جائز.

فإن قلت: الوجوه أربعة، كما سيجيء. قلت: المختار عنده ثلاثة. فلهذا استعمل في بيان الوجه الثالث كلمة «أو» الدالة<sup>(٣٦٩)</sup> على أحد أمرين، وأقام الدليل على

---

(٣٦٤) انظر ٣٤ ب. وفي م زيادة من متن الإعراب: «وقيل: هي مع الفعلية المصدرية بالفعل الماضي جارة و «أن» بعدها مضمرة. وقد مضى خلاف الزجاج وابن درستويه فيين». وهي في مطبوعة الرياض ص ٧٤. وانظر ٨١ ب.

(٣٦٥) كذا. جعل النصب والجر كالمفرد.

(٣٦٦) سقط «أي رأسها» من ت.

(٣٦٧) في الأصل: «لتغير». وفي الحاشية: «لرفع». وانظر المعنى ص ٢٠٥ ومجالس ثعلب ص ٢٦٨.

(٣٦٨) هـ: ثلاثة أوجه.

(٣٦٩) في الأصل: «الدال». وفي الحاشية: الدالة.

ما اختاره منهما، كما وقع في بعض النسخ<sup>(٣٧٠)</sup>.

فَيُقَالُ فِيهَا<sup>(٣٧١)</sup>: خَرَفَ رَدْعٌ وَرَجَرٌ. وهو مذهب سيويه<sup>(٣٧٢)</sup> وأكثر البصريين.

فَإِنْ قُلْتَ: الظاهر أن تكون<sup>(٣٧٣)</sup> اسم فعل بمعنى: ارتدغ، كما كان «عليك» اسم فعل بمعنى: الزم. فما الذي يصرفه عن ذلك الظاهر؟ قلت: عدم استقلال معناها بنفسها يصرفه عن ذلك، بخلاف أسماء الأفعال.

فِي<sup>(٣٧٤)</sup> نَحْوِ: (فَيَقُولُ: رَبِّي أَهَانَنِي)<sup>(٣٧٥)</sup>. الفاء: فاء جواب «أما»، يقول: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى الإنسان، رَبِّي: مبتدأ، أَهَانَنِي<sup>(٣٧٦)</sup>: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى رَبِّ<sup>(٣٧٧)</sup>، مفعوله باء المتكلم، حُذِفَتْ اكتفاءً بكسرة نون الوقاية، والجملة خبره. وهو مع خبره منصوب المحل على أَنَّهُ مَقُولُ الْقَوْلِ. (كَلَامًا): كلمة تدلُّ ههنا على ردع الإنسان عن قوله<sup>(٣٧٨)</sup> المنكر، أي — تفسير للمقصود من الردع. وإلا فمعنى الانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع. ولا يصح أيضاً تفسير معنى الحرف ١٨٣ بمضمون الكلام —: اتَّعَى — فعل أمر، فاعله مستتر فيه. وهو أنت خطاب للإنسان — عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ. فَإِنَّ الانتهاء عن نفس المقالة الواقعة غير متصور.

(٣٧٠) انظر ع و ح.

(٣٧١) زاد هنا في م: تارة.

(٣٧٢) الكتاب ٢: ٣١٢.

(٣٧٣) في الأصل و ظ: يكون.

(٣٧٤) سقطت من ع. م: كالتى في.

(٣٧٥) الآيتان ١٦ و ١٧ من الفجر: «وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ، فَقَلَبْ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ...». وفي

الأصل و ظ: أهاننى.

(٣٧٦) هـ: أهانن.

(٣٧٧) في الأصل: «إلى الإنسان». وفي الحاشية: «لعله إلى الرب». هـ: إلى ربى.

(٣٧٨) هـ: قول.

فإني قلت: قد فسّره بعضهم<sup>(٣٧٩)</sup> ههنا بـ «ليس الأمر كما يظنّ هذا الإنسان»، فهل له وجه؟ قلت: نعم. فإنّه مناسب لمعنى الردع، ومستلزم لتفسير المصنّف، وتُشعر<sup>(٣٨٠)</sup> بما قاله ثعلب.

و يُقال تارة أخرى<sup>(٣٨١)</sup>: إنّها حرف تصديق<sup>(٣٨٢)</sup>، بمنزلة «إي» و «نعم» — وهو مذهب البصريين — في نحو قوله تعالى<sup>(٣٨٣)</sup>: (كَلَّا، وَالْقَمَرِ)<sup>(٣٨٤)</sup>. المعنى<sup>(٣٨٥)</sup> أي: معنى قوله تعالى: [«كَلَّا» معنى] «إي»، بكسر الهمزة وسكون الياء. و الواو: للقسم<sup>(٣٨٦)</sup>، القمر: مجرور بها، متعلّق بـ «أقسم» محذوفاً. فإن قلت: قد قال الزمخشري، في تفسير هذا القول<sup>(٣٨٧)</sup>: كَلَّا: للإنكار أو للردع<sup>(٣٨٨)</sup>. فهل بين كلاميهما تدافع؟ قلت: هيات ما بينهما. فإن مدار كلام المصنّف ما يتبادر من ظاهر القول، ومدار كلامه أساس البلاغة والإعجاز<sup>(٣٨٩)</sup>. فلهذا كان كلامه أحسن. فمن أين يجيء<sup>(٣٩٠)</sup> التدافع؟

و الوجه الثالث، من الوجوه الثلاثة، أنّها قد تكون بمعنى «حقاً». وهو مذهب الكسائي ومن تابعه. فيكون<sup>(٣٩١)</sup> اسماً، وبني لموافقة لـ «كَلَّا» التي هي

(٣٧٩) انظر مجالس ثعلب ص ٢٦٨ وتفسير القرطبي ٢٠ : ٥٢.

(٣٨٠) في الأصل: وتُشعر.

(٣٨١) سقطت من الأصل.

(٣٨٢) م: حرف جواب وتصديق.

(٣٨٣) ظ: «في قوله». ت: في نحو قوله.

(٣٨٤) الآية ٣٢ من المدثر.

(٣٨٥) في المطبوعات: والمعنى.

(٣٨٦) من ت. والكلمة الثانية من ظ و ه أيضاً.

(٣٨٧) في النسخ: وللقسم.

(٣٨٨) الكشف ٤ : ٥٢٢. وفي النقل تصرف.

(٣٨٩) ت: وللردع.

(٣٩٠) في الأصل: والإعجاز.

(٣٩١) ت: مجيء.

(٣٩٢) ت: فيكون.

حرف في لفظه، فيكون مشتركاً بين الحرف والاسم. وهذا ضعيف، لأن مثل هذا الاشتراك قليل جداً، مع كونه مخالفاً للأصل، ومُخَوِّجاً إلى تكلف سبب بنائها<sup>(٣٩٣)</sup>.

أو بمعنى «ألا»، وهو مذهب أبي حاتم<sup>(٣٩٤)</sup>. وهي<sup>(٣٩٥)</sup> بفتح الهمزة وتخفيف اللام، مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي، فتفيد<sup>(٣٩٦)</sup> التنبية على تحقق<sup>(٣٩٧)</sup> ما بعدها. والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً. وتدخل على جملة اسمية نحو: (ألا إنهم هم المفسدون)<sup>(٣٩٨)</sup>، وعلى جملة فعلية نحو: ألا قد صدقوا<sup>(٣٩٩)</sup>. والتحاة سئوها حرف تنبيه لدالتها عليه، كما سئوها حرف استفتاح لافتتاح الكلام بها— الاستفاحية أي: المنسوبة إلى الاستفتاح<sup>(٤٠٠)</sup>. وهو استنصار.

ب ٨٣ إنما قيدها بها، لأنها تُستعمل على خمسة أوجه: الأول: الاستفتاح<sup>(٤٠١)</sup>، والثاني: الإنكار والتوبيخ<sup>(٤٠٢)</sup>، والثالث: للتمني، والرابع: للاستفهام<sup>(٤٠٣)</sup>، والخامس: للعرض والتحضيض<sup>(٤٠٤)</sup>.

كائناً على خلاف، بين الكسائي وبين أبي حاتم، في ذلك أي: في مجيئها

(٣٩٣) في الأصل: «إلى سبب تكلف بنائها». هـ: إلى تكلف لسبب بنائها.

(٣٩٤) سهل بن محمد السجستاني. إمام في علوم القرآن واللغة والشعر والعروض واستخراج المعنى. توفي سنة ٢٥٠. البغية ١: ٦٠٦.

(٣٩٥) في الأصل: «وهو». وسقطت من ظ. وانظر المغني ص ٧١.

(٣٩٦) في الأصل و ت و هـ: فيفيد.

(٣٩٧) ظ: تحقيق.

(٣٩٨) الآية ١٢ من البقرة. وفي النسخ: الفاسقون.

(٣٩٩) في الأصل و هـ: قد قصد.

(٤٠٠) في النسخ: استفتاح.

(٤٠١) في الأصل: لاستفتاح.

(٤٠٢) في الأصل: «إنكار وتوبيخ». ظ ت: لإنكار وتوبيخ.

(٤٠٣) ظ: الاستفهام.

(٤٠٤) في الأصل و ظ و ت: لعرض وتحضيض.



بمعنى «حقاً»، أو بمعنى حرف تنبيه، أو في جميعها مجرد الاستفتاح. وهو المناسب لترجيح<sup>(٤٠٥)</sup> المذهب الثاني، والمحمّل<sup>(٤٠٦)</sup> لتصحيح ما نُقل عن أبي حاتم، من<sup>(٤٠٧)</sup> أنها تكون للاستفتاح، وبمعنى «حقاً».

نحو<sup>(٤٠٨)</sup>: (كَلَّا، لَا طِفْعَةَ)<sup>(٤٠٩)</sup>. كَلَّا: إما بمعنى «حقاً»، أو بمعنى «ألا»، لا تطع: فعل نهي، فاعله مستتر فيه، وهو أنت خطاب للنبي — صلى الله عليه وسلم<sup>(٤١٠)</sup> — مفعوله ضمير منصوب متصل به، عائد إلى أبي جهل.

فمعناه، على مقتضى مذهب الكسائي: حقاً لا تطعه. فمن<sup>(٤١١)</sup> قال: «معناها ههنا، على مذهب الكسائي: ردع لأبي جهل»، فقد خرج عن مقتضى المقام، وانتظام الكلام. ومعناه ههنا، على مذهب أبي حاتم: ألا لا تطعه.

فإن قلت: أليس قول الزمخشري<sup>(٤١٢)</sup>، في تفسير هذا القول [ : «كَلَّا: ردع لأبي جهل عن قول المنكر وخُسرء له » ]<sup>(٤١٣)</sup> أحسن من قولهما؟ قلت: أحسن وأضبط<sup>(٤١٤)</sup>. وقد مر<sup>(٤١٥)</sup> نظير هذا آنفاً.

ثم<sup>(٤١٦)</sup> لما فرغ من<sup>(٤١٧)</sup> بيان المذهبين، وكان الثاني مختاراً عنده، أراد أن يُقيم

(٤٠٥) ظ: لترجح.

(٤٠٦) ظ ت: «والحمل». ه: «والحمل».

(٤٠٧) ظ ت: في.

(٤٠٨) الآية ١٩ من العلق. وفي النسخ: في نحو.

(٤٠٩) تحته في ه: يا محمد.

(٤١٠) ه: عليه السلام.

(٤١١) سقطت من الأصل و ه.

(٤١٢) الكشف ٤: ٦٢٠ — ٦٢١. وفي النقل تصرف وتلفيق بين تفسير آيتين.

(٤١٣) سقط الأصل.

(٤١٤) تحته في ه: من قولهما.

(٤١٥) انظر ١٨٣ أ.

(٤١٦) سقطت من النسخ.

(٤١٧) ظ ت: عن.

عليه البرهان<sup>(١١٨)</sup>، فقال<sup>(١١٩)</sup> : والصواب الثاني — أي : الأول خطأ ، والثاني هو الصواب . وهو أن تكون<sup>(١٢٠)</sup> مجرد الاستفتاح — لوجوب كسر<sup>(١٢١)</sup> الهمزة أي : همزة «إن» بعدها ، لكونه مظنة جملة ، كما بعد حرف تنبيه<sup>(١٢٢)</sup> ، نحو : (ألا إنهم هم المُفسِدُونَ)<sup>(١٢٣)</sup> . ولو كانت بمعنى «حقاً» لما كُسرَتْ بعدها ، لكونه مظنة مفرد ، كما في نحو قولك : حق<sup>(١٢٤)</sup> أن زهداً قائم .

لا يخفى عليك أن مثل هذا الاستدلال ببعض استعمالاتها على كلية دعوى مثنة<sup>(١٢٥)</sup> ، فلا يُفيد شيئاً منها بتمامه ، كما ترى . فالحق أن كلاً منهما محتمل ، وأن الثاني ١٨٤ هو الظاهر .

في نحو قوله ، تعالى : (كَلَّا، إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَافٍ) <sup>(١٢٦)</sup> . كَلَّا : بمعنى «ألا» ، الاستفتاحية ، إن : حرف من الحروف<sup>(١٢٧)</sup> المشبهة بالفعل ، اسمها : الإنسان ، اللام : لام التأكيد ، يَطْفَى : فعل مضارع ، فاعله مُشتر في عائد إلى الإنسان ، الجملة : خبرها<sup>(١٢٨)</sup> .

---

(٤١٨) البرهان : ما فصل الحق عن الباطل وبرز الصحيح من الفاسد بالبيان الذي فيه . وهو قياس مؤلف من مقدمات قطعية ، منتج لنتيجة قطعية . وقد يكون لها أو إثباتاً .

(٤١٩) سقط قول ابن هشام من ح .

(٤٢٠) في الأصل و ظ و هـ : يكون .

(٤٢١) ظ هـ : كسرة .

(٤٢٢) ظ : تنبيه .

(٤٢٣) الآية ١٢ من البقرة .

(٤٢٤) كذا بالرفع .

(٤٢٥) المحنة : العلامة . وفي الأصل : «عل كلاً الدعوتين بين» . ظ : «بخل كلية دعوى بينة» . ت :

«عل كلية روعتين» . هـ : «عل كلاً الدعوتين» .

(٤٢٦) الآية ٦ من العلق . وسقط «لطفى» من ع .

(٤٢٧) هـ : حروف .

(٤٢٨) في الأصل : «خير» . ظ ت : «خير» .

الكلمة السابعة منها: «لا»، من حيث هي<sup>(٤٢٩)</sup>. فاندفع الاعتراض بأن استعمالها على سبيل الزيادة: هل هو من استعمالاتها الحقيقية أو المجازية؟

وهي مستعملة على ثلاثة أوجه، فتكون نافية — أي: فالوجه الأول منها أن تستعمل للنفي — ونافية — أي: الوجه الثاني منها أن تكون مستعملة على صيغة النهي، سواء كان المراد منها حقيقة نحو: لا تضرب، أو دعاء نحو<sup>(٤٣٠)</sup>: «رَبِّ لَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرَفَةَ غَيْرٍ» — وزائدة. أي: الوجه الثالث منها أن تكون مستعملة في الكلام مجرد التقوية والتأكيد<sup>(٤٣١)</sup>.

**فالنافية<sup>(٤٣٢)</sup>** — الفاء فيه لتفصيل الأحكام، كما أن الفاء الأولى في صدر الكلام لتفصيل الوجوه والأقسام — **تعمل في النكرات اتفاقاً** — وأما في المعارف فلا تعمل عند البصريين، وتعمل عند الكوفيين، نحو: لا زيد ولا عمرو. فتقييد العمل بالنكرة يشير إلى اختلاف في عمل المعرفة. وأما سر عملها في النكرة إجماعاً فلأنها لنفي جنس من الأجناس. وذا، من حيث إنه نفي جنس، لا يظهر إلا في النكرة. فلهذا تسمى بـ «لا» التي لنفي الجنس — **عمل «إن»**: منصوب على أنه مفعول مطلق، مضاف إلى «إن» من حيث حكاية لفظها، فيكون اسماً، على ما هو المعهود عندهم.

أي: تعمل<sup>(٤٣٣)</sup> فيها<sup>(٤٣٤)</sup> لمشابتها إياها، من حيث إنها لتحقيق النفي كما أنها لتحقيق الإثبات، ومن حيث إنها للنفي كما أنها للإثبات، وإن كانت تُخالفها من حيث إنها لا تعمل إلا في النكرات<sup>(٤٣٥)</sup> على المذهب المنصور، ومن حيث إن خبرها لا

(٤٢٩) هـ: من حيث هي هي.

(٤٣٠) مسند أحمد ٥: ٤٢ و ٥٠.

(٤٣١) ت: والتوكيد.

(٤٣٢) في الأصل: «فالنافية». وفي الحاشية: فالتافية.

(٤٣٣) في الأصل و هـ: يعمل.

(٤٣٤) فيها أي: في النكرات. ولعل الصواب: «مثلها»، والضمير يعود على «إن».

(٤٣٥) ت: النكرة.

يتقدم على اسمها، ولو كان<sup>(٤٣٦)</sup> ظرفاً، ما دامت عاملة فيه، ومن حيث يجوز عملها<sup>ب</sup> وتركه إذا تكررت، نحو: «لا حول ولا قوة»، بخلافها نحو<sup>(٤٣٧)</sup>:

«إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مُرْتَحَلًا».

أي: إِنْ لَنَا مَحَلًّا وَإِنْ لَنَا مُرْتَحَلًا. فهذه المخالفة، من هذه الحِثِّيَّاتِ، تقتضي فرعية عملها. وإلا فلا يخفى عليك أنها ينبغي أن تكون عاملة أصالة، من حيث النظر إلى انسحاب معنى النفي في مضمون الكلام.

عملاً كثيراً. ويجوز أن يكون ظرفاً<sup>(٤٣٨)</sup>، بمعنى أنها تعمل فيه<sup>(٤٣٩)</sup> عملها، في أكثر أوقات استعمالها.

والحاصل<sup>(٤٤٠)</sup> أنها إذا كانت لنفي الجنس كثر عملها في النكرة، ونادر في المعرفة، كما إذا كانت بمعنى «ليس» قل. وأما عمل «إِنْ» فدايم، مادامت مشددة. فحصل لك هنا أربع<sup>(٤٤١)</sup> اعتبارات: اعتبار الدوام والكثرة، واعتبار القلة والتدرة. وأما عملها في الاسم والخبر فإنما يكون على مذهب البصريين. وإما عند الكوفيين فإنما<sup>(٤٤٢)</sup> تعمل في الاسم وحده، نحو: لا غلام رجلٍ ظريفٍ في الدار.

وأما نحو<sup>(٤٤٣)</sup>: (لا إله إلا الله) فهو سهل من حيث التمثيل، لكنه مختلف

(٤٣٦) ت هـ: كانت.

(٤٣٧) صدر يث للأعشى عجزه:

وإِنْ فِي السُّفْرِ، مَا مَضَى، مَهَلًا

ديوانه ص ١٥٥ والكتاب ١ : ٢٨٤ والمقتضب ٤ : ١٣٠ والمغني ص ٨٧ و ٢٦٣ والخزانة ٤ : ٣٨١.

(٤٣٨) ت: تكون ظرفاً.

(٤٣٩) كذا. والصواب «فيها». والضمير يعود على النكرات.

(٤٤٠) سقطت الواو من ظ و ت.

(٤٤١) كذا. وانظر ٣٢ ب.

(٤٤٢) في الأصل و ظ: فإنها.

(٤٤٣) الأيتان ٣٥ من الصافات و ١٩ من محمد.



فيه . فإن مذهب الأنخفش<sup>(١١١)</sup> والمبرد<sup>(١١٢)</sup> أنها مع اسمها مبني<sup>(١١٣)</sup> على الفتح كخمسة عشر ، فيكون اسمها منصوب المحل ، ومذهب الكوفيين والزجاج أن حركة اسمها إعرابية ، فيكون منصوباً لفظاً — وعدم التنوين لا يُنافيها . فإنه ليس من لوازم الاسم والإعراب ، فيجوز زواله — ومذهب قوم أنها لم تعمل فيه أصلاً ، وهو وحده في محل رفع ، وخبرها<sup>(١١٤)</sup> محذوف ، أي : لا إله موجود . ويكثر حذفه إذا علم ، وينو تميم لا يذكرونه حيثئذ . وإلا : حرف استثناء ، والجلالة : مستثنى من اسمها بدل من محله<sup>(١١٥)</sup> .

و : للعطف ، عمل وليس ، قليلاً ، لمشايتها إياه في الدلالة على النفي ، وإن كانت تُخالفه من حيث إن عملها قليل ، ومن حيث إن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزجاج لم يظفر به ، فادّعى أنها لا تعمل إلا في الاسم وحده ، ومن حيث لا تعمل إلا في النكرة ، خلافاً لابن جني<sup>(١١٦)</sup> . وإنما ثبت عملها فيها ، على مذهب سيويه<sup>(١١٧)</sup> ، في الشعر ، لا في السعة<sup>(١١٨)</sup> والاختيار ، كقوله<sup>(١١٩)</sup> :

نَعَزْ ، فلا شيء على الأرضِ باقياً ولا وَرَزْ ، مما قضى الله ، وإقياً

الفرض من البيت الحمل على صبر البلاء حق الصبر ، على حسب<sup>(١٢٠)</sup> الطاقة .

(٤٤٤) معالي القرآن للأنخفش ص ١٧٤ . وانظر الكتاب ١ : ٣٤٥ والإنصاف ص ٢٢٥ وأسرار العربية ص ٢٤٦ والأمالى الشجرية ٢ : ٢٢٢ وشرح الكافية ١ : ٢٣٥ .

(٤٤٥) المقتضب ٤ : ٣٥٧ .

(٤٤٦) كذا بالتذكير .

(٤٤٧) ت : وخبره .

(٤٤٨) انظر الجمع ١ : ١٤٧ .

(٤٤٩) الجنى الداني ص ٢٩٣ والمغني ص ٢٦٤ .

(٤٥٠) الكتاب ١ : ٣٥٥ .

(٤٥١) سقط « لا في السعة » من ظ .

(٤٥٢) الجنى الداني ص ٢٩٢ والمغني ص ٢٦٤ وشرح شواهد ص ٦١٢ وشذور الذهب ص ١٩٦ و

٢٧٨ وابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٤ وحاشية الصبان ١ : ٢٥٣ والمغني ٢ :

١٠٢ والتصریح ١ : ١٩٩ والخزانة ١ : ٥٣٠ والجمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ . ونحت « وزر »

في هـ : « ملجأ » ، ونحت « واقياً » فيها : « حافظاً » ، ونحت « ماء » أيضاً : متعلق بقوله واقياً .

(٤٥٣) ت : قدر .

فَإِنْ شَيْئاً مِنَ الْأَشْيَاءِ لَا يَبْقَى ، عَلَى الْأَرْضِ . بَلِ الْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهَا يُفْنَى<sup>(٤٥٤)</sup> . وَلَا شَيْءٌ<sup>(٤٥٥)</sup> مِنَ الْمُلْجَأِ يَحْفَظُهُ مِمَّا قَضَاهُ<sup>(٤٥٦)</sup> اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالْفَنَاءِ .

تَعَزَّى : فَعَلَ أَمْرَ مِنَ التَّعَزَّى<sup>(٤٥٧)</sup> — قَالَ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٤٥٨)</sup> : « الْعَزَاءُ بِجِيءَ أَيْضاً بِمَعْنَى الصَّبْرِ . يُقَالُ : عَزَّيْتَهُ تَعَزُّيَةً فَتَعَزَّى » — فَاعِلُهُ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَهُوَ أَنْتَ ، عَامٌّ فِي كُلِّ مُخَاطَبٍ ، حُذِفَ لَامُهُ لِأَجْلِ لَوْقَفٍ ، أَوْ لِلْجُزْمِ ، عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذْهَبِينَ<sup>(٤٥٩)</sup> فِيهِ ، الْفَاءُ فِيهِ تُفِيدُ مَعْنَى : لَمْ<sup>(٤٦٠)</sup> التَّعْلِيلُ بِمَعْنَى الْمَقَامِ ، لَا : عَمِلْتَ عَمَلٌ « لَيْسَ » ، فَاسْمُهَا : شَيْءٌ ، خَيْرُهَا : بَاقِيَا ، وَعَلَى الْأَرْضِ : مُتَعَلِّقٌ بِالْخَيْرِ ، الْوَزْرُ : الْمُلْجَأُ اسْمٌ « لَا » الثَّانِيَةِ ، خَيْرُهَا : وَاقِيَا ، قَوْلُهُ مِمَّا قَضَى اللَّهُ : مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « وَاقِيَا » .

وَرُبَّمَا زِيدَتْ عَلَيْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ ، كَمَا زِيدَتْ عَلَى « رَبِّ » وَ « ثُمَّ » لِلتَّأْكِيدِ<sup>(٤٦١)</sup> ، وَتَغْيِيرِ بِذَلِكَ حَكْمِهَا ، حَيْثُ لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى الْأَحْيَانِ ، وَلَمْ يَمُزَّزْ مِنْ مُقْتَضَاهَا إِلَّا الْأَسْمَ أَوْ الْخَيْرَ ، فَامْتَنَعَ بِرُوزْهَمَا<sup>(٤٦٢)</sup> جَمِيعاً ، نَحْوُ<sup>(٤٦٣)</sup> : ( لَا تَحِينَ مَنَاصِرَ ) أَيِ : لَيْسَ الْحَيْنُ حِينَ مَنَاصِرَ .

فَلَا بِمَعْنَى : لَيْسَ ، اسْمُهَا مُقْتَرَفٌ وَهُوَ الْحَيْنُ ، وَحِينَ : مُنْصَوِّبٌ عَلَى أَنَّهُ خَيْرُهَا ، مُضَافٌ إِلَى مَنَاصِرَ . وَهُوَ الْمُنْتَجَى<sup>(٤٦٤)</sup> . هَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيُوه<sup>(٤٦٥)</sup> . وَأَمَّا عِنْدَ

(٤٥٤) فِي النِّسْخِ : تَفْنَى .

(٤٥٥) ظ ت : وَلَا شَيْئاً .

(٤٥٦) ظ : مِنَ الْمُنْجِيَّاتِ يَحْفَظُهُ مِمَّا قَضَى .

(٤٥٧) ظ هـ : « يَتَعَزَّى » . ت : تَعَزَّى .

(٤٥٨) سَقَطَ النَّصُّ مِنْ مَطْبُوعَةِ الصَّحَاحِ لِلْعَطَّارِ ، وَهُوَ فِي الْمَطْبُوعَاتِ الْأُخْرَى وَنَسْخَةِ خَطِيئَةِ بَنَارِ

الْكِتَابِ الْوَطَنِيَّةِ بِحَلَبِ تَحْتَ الرِّقْمِ ٢٧٢ كَ بِتَصْرِفِ بَسْمٍ .

(٤٥٩) فِي الْأَصْلِ وَ ت وَ هـ : مَذْهَبِينَ .

(٤٦٠) سَقَطَتْ مِنْ ت .

(٤٦١) فِي الْمَغْنِيِّ ص ٢٨١ : لِتَأْنِيثِ اللَّفْظَةِ .

(٤٦٢) ظ : بِرُوزْهَا .

(٤٦٣) « آيَةُ ٣ مِنْ ص » .

(٤٦٤) فِي الْأَصْلِ : الْمُخْتَارُ .

(٤٦٥) الْكِتَابُ ١ : ٢٨ .



الأخفش فإنها لنفي الجنس<sup>(٤٦٦)</sup>، زيدت عليها التاء، والمعنى: ولا<sup>(٤٦٧)</sup> حين مناص لهم.  
وحيث: منصوب بها على أنه اسمها، وخبرها محذوف وهو: لهم.

تذنيب: إنها تجيء للعطف<sup>(٤٦٨)</sup> نحو: جاء زيد لا عمرو، وللجواب نحو: لا،  
في جواب من قال: هل جاء زيد؟ ويجب تكرارها إذا دخلت على الفعل الماضي، نحو:  
لا قتل زيد ولا ضرب، ونحو<sup>(٤٦٩)</sup>: كيف أغرم من لا شرب ولا أكل<sup>(٤٧٠)</sup>، ولا نطق ولا  
استهلال؟ قال الله، تعالى<sup>(٤٧١)</sup>: (فلا صدق ولا صلى). وكذا إذا دخلت على  
المعرفة، أو على النكرة التي لم تعمل فيها، نحو: لا زيد في الدار ولا بكر<sup>(٤٧٢)</sup>، ونحو: لا  
حول ولا قوة إلا بالله. وقد تجيء معترضة بين الجار والمجرور، نحو: جئت بلا زاد،  
وغضب زيد من لا شيء<sup>(٤٧٣)</sup>. فالتحقيق أن مثل هذه بمعنى «غير»، فتكون<sup>(٤٧٤)</sup> اسماً.  
فلهذا انفك الصدارة عنها.

و: للعطف، التامية<sup>(٤٧٥)</sup> — هذا شروع في حكم القسم الثاني — تجزئ

(٤٦٦) كذا. وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٦٧٠ وما نقل عنه في حاشية الكتاب ١ : ٥٨  
(مطبوعة هارون)، والمفني ص ٢٨١ والجنى الداني ص ٤٨٨ والكشاف ٤ : ٧١ وإملاء ما من  
به الرحمن ٢ : ٢٠٩ وشرح الكافية ١ : ٢٧١ والبحر المحيط ٧ : ٣٧٣ والمجمع ١ : ١٢٦.  
(٤٦٧) كذا بالواو، خلافاً لما أورد به الآية. هـ: ولات.

(٤٦٨) ت: لعطف.  
(٤٦٩) قضى رسول الله عليه السلام على رجل في جنين بعث عبد أو أمة، فقال الرجل هذا الكلام.  
انظر مسند أحمد ٢ : ٥٣٥ و ٥ : ٣٢٧ وسنن الترمذي ٥ : ٩٤ والنهاية ٥ : ٢٧١.

(٤٧٠) ت هـ: من لا أكل ولا شرب.

(٤٧١) الآية ٣١ من القيامة.

(٤٧٢) ت: ولا عمرو.

(٤٧٣) في الأصل: لا من شيء.

(٤٧٤) في الأصل و هـ: فيكون.

(٤٧٥) في الأصل: والثانية.

الفعل المضارع المستقبل، نحو: (ولا تمنن، تستكثر)<sup>(١٧٦)</sup>. مثال لنهي التنزيه<sup>(١٧٧)</sup>.

الواو: واو العطف، ولا: ناهية، وتمنن: فعل نهي مجزوم بها، فاعله مستتر فيه، وهو أنت، وتستكثر، [على ما وجد ههنا]<sup>(١٧٨)</sup>: حال من الفاعل. أي: لا تعط مستكثراً. وقد علم حاله من قبل<sup>(١٧٩)</sup>.

فإن قيل: كيف يتوجه النهي إلى المن، وهو ههنا بمعنى الإنعام؟ أجيب<sup>(١٨٠)</sup> بأن معنى النهي إنما يتوجه في الحقيقة إلى الحال، لما<sup>(١٨١)</sup> تقرر في موضعه، من أن النفي والنهي إنما يتوجهان إلى القيد.

(فلا يسرف في القتل)<sup>(١٨٢)</sup> مثال لنهي التحريم. الفاء: هي الفاء الفصيحة<sup>(١٨٣)</sup>، وهي جواب شرط محذوف عند النحاة، ولا: ناهية، يسرف: فعل مضارع مجزوم بها، فاعله مستتر فيه عائد إلى وليّ المقتول، في القتل: متعلق به، أخرجه عن حيز الإشكال إلى موقع البيان. أي: فلا يقتل غير القاتل، ولا اثنين والقاتل واحد. كان<sup>(١٨٤)</sup> أهل زمان الجاهلية يقتلون جماعة إذا قتل واحد منهم. فلذلك قيل<sup>(١٨٥)</sup>:

(٤٧٦) الآية ٦ من المدثر. وسقط «تستكثر» من الأصل وت و ه و م. وفي حاشية ه: أي: ولا تعط شيئاً أحداً طالباً به أكثر منه.

(٤٧٧) في الأصل وت: مثال النهي.

(٤٧٨) من ظ وت.

(٤٧٩) انظر ١٩ ب.

(٤٨٠) ظ ت: وأجيب.

(٤٨١) ظ ت: كما.

(٤٨٢) الآية ٣٣ من الإسراء: ... ومن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَاناً. فلا....

(٤٨٣) الفاء الفصيحة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة محذوفة. فهي تفصح عن المحذوف وتفيد بيان سببته. وقد يكون المحذوف شرطاً أو أمراً أو نهيّاً أو خبراً معطوفاً عليه.

(٤٨٤) ظ: لأن.

(٤٨٥) الرجز لمهلل. الأغاني ٤: ١٤٤ والكشاف ٢: ٥١٨ والمقاييس واللسان والتاج (غرر).

وكليب هو أخو مهلهل. وآل مرة هم قوم جساس قاتل كليب. والغرة: العبد.



كُلُّ قَبِيلٍ، فِي كَلْبٍ، غُرَّةٌ حَتَّى يَنْتَهِى الْقَبْلُ آلُ مُرَّةٍ  
وَقَرَأَ أَبُو مُسْلِمٍ<sup>(٤٨٦)</sup> صَاحِبُ الدُّوَلَةِ: «فَلَا يُسْرَفُ» بِالرَّفْعِ، عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لِي مَعْنَى الْأَمْرِ.  
وَفِيهِ مِبَالِغَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَمْرِ.

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِلتَّأْكِيدِ، وَلِتَحْسِينَ الْكَلَامِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ  
مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ الْمُنَاسِبَةِ لَزَهَادَتِهَا — فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْهَا أَلَّا يَتَغَيَّرَ أَصْلُ مَعْنَى الْكَلَامِ بِتَرْكِهَا،  
لَا أَنَّهَا<sup>(٤٨٧)</sup> لَا تُقَيَّدُ فِيهِ أَصْلًا. فَلِذَا<sup>(٤٨٨)</sup> قَالَ: دُخِلَ لَهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا، لِي عَدَمُ  
تَغْيِيرِ<sup>(٤٨٩)</sup> أَصْلِ الْمَعْنَى — لَعَلَّ<sup>(٤٩٠)</sup>: (مَا قَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ) أَيْ: أَنْ تَسْجُدَ؟  
بِشَهَادَةِ اسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى لَهُ. فَكَوْنُ<sup>(٤٩١)</sup> لِلتَّأْكِيدِ، كَمَا جَاءَ أَيْ<sup>(٤٩٢)</sup>: (أَنْ تَسْجُدَ)  
بِدُونَ (وَلَا)، فِي مَوْضِعِ آخَرٍ مِنَ الْقُرْآنِ. فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ (وَلَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا  
تَسْجُدْ» صِلَةٌ، جِيءَ بِهَا لِلتَّأْكِيدِ. فَإِنَّ الْقُرْآنَ يُفَسَّرُ بِبَعْضِهِ بَعْضًا. فَيَكُونُ الْمَعْنَى:  
أَيُّ شَيْءٍ مَنَعَكَ مِنَ السُّجُودِ<sup>(٤٩٣)</sup>؟ قِيلَ: مَعْنَاهُ: مَا دَعَاكَ إِلَى أَلَّا تَسْجُدَ؟ فَكَوْنُ<sup>(٤٩٤)</sup>  
لِلتَّنْفِي.

١٨٦

مَا: اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ — فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ يَحْسُنُ فِيهِ الْاسْتِفْهَامُ، بِدُونَ أَنْ  
يَتِمَّكَنَ فِيهِ الْاسْتِفْهَامُ؟ فَإِنَّ اللَّهَ، تَعَالَى<sup>(٤٩٥)</sup>، عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ. فَقَدْ<sup>(٤٩٦)</sup> عَلِمَ الْمَانِعُ مِنْ

(٤٨٦) عبد الرحمن بن مسلم الحارثي مؤسس الدولة العباسية وأحد كبار القادة. قتل سنة ١٣٧.

الكامل لابن الأثير ٥: ١٧٥. وانظر الكشف ٢: ٥١٨. فالشرح منه بصرف.

(٤٨٧) في الأصل و ت و هـ: إلا أن.

(٤٨٨) هـ: فلذلك.

(٤٨٩) ط: تغير.

(٤٩٠) الآية ١٢ من الأعراف.

(٤٩١) في الأصل و ت و هـ: فيكون.

(٤٩٢) الآية ٧٥ من ص.

(٤٩٣) سقط «فيكون... السجود» من هـ.

(٤٩٤) ت هـ: فيكون.

(٤٩٥) سقطت من النسخ.

(٤٩٦) في الأصل: وقد.

النَّجُود . فالاستفهام لأي شيء هنا<sup>٤٩٧</sup> ؟ قلتُ : لا استبعاد في ذلك . فإنَّ اسم  
 الاستفهام هنا ليس لتحصل العلم ، حتَّى يتوجَّه ما ذكرته ، بل للتوبيخ وإظهار  
 معاندته وكفره وكبره<sup>٤٩٨</sup> — منع : فعل ، فاعله مستر فيه عائد إلى « ما » ، مفعوله  
 متصل به ، وهو خطاب لإبليس ، أن : حرف من التواصب ، وتسجد : منصوب بها ،  
 فاعله مستر فيه وهو أنت ، خطاب له أيضاً . والمجموع في قوَّة المصدر ، على أنَّه  
 مفعول لـ « منع » ، بتقدير « من » . فـ « منع » مع مفعوله خبر المبتدأ .

---

(٤٩٧) سقط « فالاستفهام ... ههنا » من ت . وقد أخرج المؤلف « لأي شيء » على المبتدأ  
 « الاستفهام » ، وحقه التقديم لأنَّ له الصلوة . انظر ١٢٨ أ و ١٤٢ أ و ١٠٤ أ والكتاب ١ :  
 ٦٤ و ١٢١ والكليات ٤ : ١٦٨ والمفاتيح ٨ — ٩ و ٢٠٠ والنسوق ١ : ١٩٥ .  
 (٤٩٨) ت : « بكبره » . والاعتراض من الكشاف ٢ : ٧٠ بصرف .

## ما يأتي على أربعة أوجه

الشروع الرابع، من الأنواع الثمانية، ما يأتي على أربعة أوجه. وهو، أي: الآتي عليها، أربعة ألفاظ.

### [لولا]

أحدها «لولا». فيقال فيها تارة: حرف — يدخل<sup>(١)</sup> على جملتين: أولهما اسمية، على الأصح، والثانية فعلية — يقتضي<sup>(٢)</sup> امتناع جوابه، لوجود<sup>(٣)</sup> شرطه. أي: يدل<sup>(٤)</sup> على استلزام تحقق شرطه، لانتفاء جوابه بحسب فحوى<sup>(٥)</sup> الخطاب. فحسن مقابلة الوجود بالامتناع. فإن الاعتبار للمعنى لا للفظ<sup>(٦)</sup>، فقط. فلا يتوجه ما يقال، من أن الأحسن أن يُقابل الوجوب<sup>(٧)</sup> بالامتناع. فإنه غير مناسب لمعنى الكلام، كما ترى. ولا يتوجه أيضاً الاعتراض بأن الشرط يُستدل بعدمه على عدم المشروط، فكيف يُستدل بوجوده على عدمه؟

- 
- (١) ظ هـ: تدخل.
  - (٢) ح: تقتضي.
  - (٣) ظ: وجود.
  - (٤) في الأصل: تدل.
  - (٥) سقطت من ظ و ت.
  - (٦) في الأصل: المعنى لا اللفظ.
  - (٧) هـ: الوجود.

فإن قلت: الدال على ما ذكر هو المجموع المركب، من «لولا» ومدخولها. فكيف يستقيم أنها تدل عليه، وحدها؟ قلت: المعتبر في الدلالة على ما ذكر هو «لولا» فإنها هي العمدة فيها، والباقي شرط لها، كما هو شأن الحروف. فصحت إضافة المعنى إليها وحدها، من هذه الحيثية<sup>(٨)</sup>، كما صحت في سائر الحروف.

٨٦ ب

فالتحقيق ههنا أن لها دالتين على معنيين: الأولى بحسب المنطوق، والثانية بحسب فحوى الخطاب. أما الأولى بحسبه فهي أن تدل على استلزام انتفاء شرطه لتحقيق جوابه، كما أن الثانية بحسب الفحوى هي أن تدل على استلزام وجود شرطه لانتفاء جوابه.

فإن قلت: الشرط مع الشروط جائز الاجتماع. فكيف يقتضي امتناع مشروطه؟ قلت: المراد من الشرط ههنا هو الشرط، بحسب اصطلاح النحاة، لا بحسب اصطلاح أهل الأصول. على أنه في التحقيق شرط لانتفاء الجواب، لا لتحقيقه.

وتختص<sup>(٩)</sup>، في استعمالها، بالجملة<sup>(١٠)</sup> الاسمية، خلافاً للكسائي — فإنه قال: إذا قلت: «لولا زيد لأكرمته»، يكون<sup>(١١)</sup> التقدير: لولا حضر زيد لأكرمته. فيكون زيد مرفوعاً على أنه فاعل لفعل مضمّر، فتكون<sup>(١٢)</sup> جملة فعلية عنده — المحذوفة الخبر، لقيام قرينة دالة عليه.

فيكون المذكور بعدها مرفوعاً على الابتداء، لا مرفوعاً بنفس «لولا» كما ذهب إليه الفراء<sup>(١٣)</sup> وابن كيسان، ولا بفعل مضمّر كما ذهب إليه الكسائي. قال ابن

(٨) الحيثية: الجهة والاعتبار.

(٩) هـ: ع: «ويختص». ح: تختص.

(١٠) ت: «باستعمالها في الجملة». هـ: في استعمالاته بالجملة.

(١١) هـ: فيكون.

(١٢) ظ هـ: فيكون.

(١٣) معاني القرآن ١: ٤٠٤ والجنى الداني ص ٦٠٢ ومنهج السالك ص ٤٩ وشرح الكافية ١:

١٠٤ والتصریح ٢: ٢٦٣.



الطَّرَاوَةُ<sup>(١٤)</sup>: "إِنَّ جواب «لولا» يكون خبر المبتدأ<sup>(١٥)</sup> دائماً. فلا يكون الخبر محذوفاً عنده. وردّه البعض بأنه لا رابط<sup>(١٦)</sup> بينهما.

فإن قلت: الجواب منوط بالشرط، من حيث اللزوم بينهما، فلا حاجة إلى زيادة الرابط والمائد، إذ في اللزوم غنية عن ذلك. قلت: الارتباط الحاصل ههنا هو الارتباط بين الشرط وجوابه، لا بين المبتدأ وخبره، والكلام في الثاني، لا في الأول. فعاد الرد بحاله.

وأجيب بأن المقصود من الرابطة هو الدلالة على نوع تعلق<sup>(١٧)</sup>. وقد حصل ههنا. فإن الاتصال لما حصل بين الشرط وجوابه، بحيث يفيد الارتباط بين المبتدأ وخبره، استغنى بذلك عن الرابطة بينهما، كما استغنى عنها إذا كانت الجملة خبراً عن ضمير الشأن، لحصول اتصال بينهما.

والحاصل<sup>(١٨)</sup> أن مذهبه أقرب إلى التحقيق والعقل، كما أن مذهب غيره أنسب إلى المباحث العربية والنقل.

٢٨٠

هذا. وإن الخير يجب حذفه إذا كان عامّاً، كالحصول والوجود، نحو: لولا زيد لهلك عمرو. وأمّا إذا كان خاصّاً فلا يُحذف، إن لم يوجد دليل عليه. فلهذا قال: غالباً. وفيه إشارة إلى ردّ قول من قال: «إِنَّ الخير بعدها واجب الحذف دائماً<sup>(١٩)</sup>»، فيجعل نحو «لولا زيد يدفع عدوه لأهلكه» من قبيل المحذوف الخير، تقديره: لولا زيد موجود دافعاً عدوه لأهلكه. فإن مثل هذا تمحل محض، خارج عن معنى الكلام.

(١٤) أبو الحسين سليمان بن محمد اللقي. نحوي مله وأدب بلرع، له آراء في النحو تفرد بها. توفي سنة ٥٢٨. البغية ١: ٦٠٢. ونظر اللقي ص ٣٠٣ ولجنى الثاني ص ٦٠١-٦٠٢، ونهج السالك ص ٤٩.

(١٥) هـ: خبراً لمبتدأ.

(١٦) ظ: لا ارتباط.

(١٧) ت: الصلق.

(١٨) سقطت الواو من ظ و ت.

(١٩) سقطت من الأصل.

نحو: **لَوْلَا هَذَا لَأَكْرَمْتُكَ**. فلولا: حرف امتناع، وزند: مبتدأ، خبره: محذوف وهو موجود، واللام: لام جواب [لولا]، أكرم: فعل، فاعله متصل به، ومفعوله متصل به أيضاً<sup>(٢٠)</sup>. فالجملة الفعلية جوابها، كما أن الجملة الاسمية شرطها.

وأما نحو: **لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ**، فقد مرّ بحثه في الباب الثاني<sup>(٢١)</sup>. فما وجد<sup>(٢٢)</sup> ههنا في بعض النسخ، من قوله: **وَمِنْهُ**، أي: من<sup>(٢٣)</sup> قبيل المذكور، قولك<sup>(٢٤)</sup>: **لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَابًا**، فإنما يستقيم على مذهب الأخفش، فلذا فسره بقوله: أي: **لَوْلَا أَنَا مُوجُودٌ**.

و يُقَالُ فِيهَا تَارَةً أُخْرَى: **حَرْفٌ تَحْضِيضٌ**، أي: حرف يدلّ على طلب أمر، على سبيل الإزعاج والعنف — والتحضيض<sup>(٢٥)</sup> مأخوذ من حضّهُ على القتال أي: حثّه<sup>(٢٦)</sup> عليه وطلبه منه. فيكون أبلغ في إفادة هذا المعنى، لزيادة بنائه على بنائه — وعرض أي: حرف يدلّ على طلب أمر، على سبيل الرّفق. وهو مأخوذ من قولهم: عرض فلان حاجته على فلان، إذا أظهرها<sup>(٢٧)</sup> عليه وأبرزها<sup>(٢٨)</sup> لديه. فيكون المراد منه الطلب على سبيل الرّفق، بحسب معونة المقام.

ومنه التعريض خلاف التصريح، كقول الفقير للغني: **جَهَنَّمَكَ لَأَسْلَمَ عَلَيْكَ**،

- 
- (٢٠) من ت. ظ: لام الجواب.  
 (٢١) ظ: متصل أيضاً به. ت: متصل أيضاً.  
 (٢٢) انظر ٥٨ أ.  
 (٢٣) ت: فما يوجد.  
 (٢٤) ه: ومن.  
 (٢٥) انظر م. وسقط القول وتفسيره من ع و ح.  
 (٢٦) سقطت اللوا من الأصل و ت. ه: على سبيل الرّفق وهو. وفي الحاشية تصويب عن بعض النسخ.  
 (٢٧) ت: حض على القتال أي حث.  
 (٢٨) ظ: أظهره. ت: أظهر.  
 (٢٩) ظ ت: وأبرزه.

وأنظر إلى وجهك الكريم. فيكون مراده من هذا طلب المعروف، على سبيل ترك التصريح، والرفق. فكأنه يطلب حاجته منه، من جانب وناحية، لداع دعا إليه. تقول: نظرتُ إلى فلان عن عُرض، أي: من جانب وناحية.

٨٧ ب

فمن هذا علم [أن] <sup>(٣٠)</sup> قول من قال: «العرض يلزمه الطلب، وليس بموضوع له» غير وارد ههنا، لما عرفت من قبل <sup>(٣١)</sup> أن المراد من المعنى في أمثال هذا أعم، سواء حصل اللفظ بالوضع، أو بحسب معونة المقام. فلهذا جعل الوجوه وجوه الاستعمال، لا وجوه الوضع. فتأمل.

فإن قلت: فلم جعلها فيهما وجهاً واحداً؟ قلت: لاشتراكهما في معنى الطلب، وإن اختلفا في جهته. فلهذا أشار إلى التمييز بينهما، بقوله: أي: طلب بإزعاج وعنّف، في صورة التخصيص — يُقال: أزعجه، إذا قلعه من مكانه — أو طلب برفق، في صورة العرض. فيكون من قبيل اللَّفّ والتّشر المرتّب.

فإن قلت: لم استعمل أولاً الواو، وثانياً «أو»؟ قلت: لأنّ المقام الأول مقام الاشتراك، والمقام الثاني مقام الامتياز والتنويع. فكلّ منهما ثابت في مقام يليق به، على حسب توافق الوضع والطّبع. فظهر الفرق بينهما أن التّخصيص طلب على سبيل العنف، والعرض طلب على سبيل الرفق.

فإن قلت: هل <sup>(٣٢)</sup> الفرق الحاصل بينهما، بحسب التّعليل، كاف في الفرق بينهما، بحسب تحقّق موارد الاستعمال؟ قلت: لا، بل هو مفوّض إلى صلاحية <sup>(٣٣)</sup> المقام لأحدهما، أو لكليهما، لو أمكن.

(٣٠) من ظ و ت.

(٣١) انظر ٨٧ أ.

(٣٢) ظ: هذا.

(٣٣) في الأصل و: صلاحية.



فَتَخْتَصُّ، أي: «لولا» التي للتَّحْضِيضِ والعَرَضِ، بالفعل المُضَارِعِ<sup>(٣٤)</sup> أي: الفعل الدَّالُّ على معنى، مقترن بالزَّمان المستقبل حقيقة.

لا شكَّ أنَّ دخولها إثمًا هو على لفظ المضارع حقيقة وعُرفاً، لا على معناه المستقبل. فلا يتوجَّه الاعتراض بأنَّ الصَّواب أن يقول: «المستقبل»، بدل قوله: المضارع.

فإن قلت: إنَّ النِّحَاة قد قالوا: إنَّ المضارع، بعد هذه الحروف، يحتمل الماضي والاستقبال. فمن أين يتمَّ التقريب؟ قلت: الكلام في «لولا» التَّحْضِيضِيَّة، لا في «لولا» مطلقاً. فيكون المضارع بعدها دالاً على معنى، مقترن بالزَّمان المستقبل. ١٨٨ فحصل التقريب بلا مرية<sup>(٣٥)</sup>.

فإن قلت: لا يحصل التقريب ههنا إلا بعد حصول القرينة المعينة المضارع للاستقبال. فمن أين لك هذه القرينة؟ قلت: قد حصلت، من حيث إنها تدلُّ على<sup>(٣٦)</sup> طلب فعل. وهو لا يكون إلا في المستقبل، لا<sup>(٣٧)</sup> في الحال، ولا في الماضي. فقد ظهر من هذا أنَّ المقتضي للاختصاص هو الطَّلَب المذكور. فلأجل هذا أدخل الفاء [على المضارع]<sup>(٣٨)</sup>، في قوله: فتختصَّ المضارع<sup>(٣٩)</sup>.

فإن قلت: قد استعمل الباء مع الاختصاص، قُيِّل هذا، في قوله: «وتختصَّ»<sup>(٤٠)</sup> بالجملة الاسمية، ويُعيد هذا، في قوله: «وتختصَّ»<sup>(٤١)</sup> بالماضي. فلم

(٣٤) في حاشية الأصل: «هو منصوب على نزع الخافض، كما ذكره فيما بعده». قلت: هذا على اعتبار نص المتن: «فتختصَّ المضارع» كما أورده الشارح عن ابن هشام، لا على اعتبار نص الشارح. وانظر ٨٨ ب. غير أن عبارة ابن هشام هي في المطبوعات بإثبات الباء.

(٣٥) المرة: الشك والتردد في الأمر. وفي النسخ: مرة.

(٣٦) سقطت من الأصل.

(٣٧) سقطت من الأصل و هـ.

(٣٨) من ظ و ت.

(٣٩) سقطت من ظ و ت. وفي الأصل: بالمضارع.

(٤٠) انظر ٨٦ ب. هـ: وتختص.

(٤١) انظر ١٨٩ أ. والصواب: تختص.



تركها ههنا؟ قلت: حذفها وحدها ههنا طلباً للاختصار، وعدى الفعل إلى مفعوله على سبيل نزع الخافض، أو حذفهما جميعاً، فالمعنى: فيختص<sup>(٢٧)</sup> المضارع بالمستقبل. قال الجوهري<sup>(٢٨)</sup>: «اختصه بكذا أي: خصه به». لا يخفى عليك أن هذا المعنى، وإن كان غير ظاهر، يدفع الشبهة<sup>(٢٩)</sup> بحذفها.

أو تختص بها في تأويله، أي: تأويل المضارع، أي: لفظة ماض ومعناه مستقبل، فيكون مجازاً.

فإن قلت: ما<sup>(٣٠)</sup> العلاقة بين معنى الماضي والمستقبل، حتى يصح المجاز؟ فما الفائدة فيه، حتى يكون معتبراً؟ قلت: أما العلاقة فهي أن الزمان معتبر في كل منهما، مع أن المستقبل يؤول إلى الماضي، في الجملة. وأما الفائدة فيه فهي كمال عناية المتكلم، بوقوع المطلوب<sup>(٣١)</sup>. فكأنه قد وقع. فهو يُخبر عنه، على سبيل الابتهاج، نحو: أطال الله بقاءك.

مثال المضارع الصريح الواقع بعدها نحو «تستغفرون» في قوله، تعالى<sup>(٣٢)</sup>: (لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ) . أي: قال صالح — عليه الصلاة والسلام<sup>(٣٣)</sup> — لقومه: «هَلَّا<sup>(٣٤)</sup> تستغفرون الله»، قبل نزول العذاب.

لولا: حرف طلب الاستغفار — فإن قلت: هل هي ههنا للتخفيف، أو للعرض؟ قلت: الظاهر أنها ههنا تكون<sup>(٣٥)</sup> للعرض، ويحتمل أن تكون<sup>(٣٦)</sup>.

(٤٢) كذا بالياء، ليناسب التوجيه الذي أراده الشارح. وعبرة ابن هشام هي بالتاء. وفي الأصل: يختص.

(٤٣) الصحاح (خصص).

(٤٤) في الأصل: الشبهة.

(٤٥) سقطت من الأصل.

(٤٦) ظ: الطلب.

(٤٧) الآية ٤٦ من الحمل.

(٤٨) في النسخ: عليه السلام.

(٤٩) في الأصل: «هل». وانظر الكشاف ٣: ٢٩٢.

(٥٠) ت هـ: تكون ههنا.

(٥١) زلاد هنا في هـ: ههنا.

للتحضيض — يستغفر: فعل مضارع، فاعله الواو، والنون: علامة الرفع، ومفعوله لفظة<sup>(٥٢)</sup> الجلالة.

و مثال<sup>(٥٣)</sup> ما في تأويل المضارع نحو<sup>(٥٤)</sup> «أخبر» في قوله، تعالى: (لولا  
أخبرني إلى أجل قريب، فأصدق، وأكون<sup>(٥٥)</sup> من الصالحين). أي: <sup>٨٨ ب</sup>  
هلاً<sup>(٥٦)</sup> تؤخرني إلى أجل قليل. التقديم: ليكن منك تأخيراً فصديق مني وكوني<sup>(٥٧)</sup>  
من الصالحين. ونحو قولك: «ألا تزورنا، فنكرمك، ونكون من المحسنين»<sup>(٥٨)</sup> يوضح  
هذا بعض إيضاح.

لولا: حرف عرض، آخر: فعل ماض بمعنى المضارع، إذ لا معنى لطلب  
تأخير في الزمن الماضي، فاعله ضمير مرفوع، متصل به، وهو التاء، مفعوله ياء  
المتكلم، والتون: نون الوقاية.

هذا على ما قصده ههنا. وهو تكلف. فالظاهر أنها في أمثال هذا تكون لجرّد  
التعني، فيكون التقديم: «ليتك أخرتني إلى أجل قليل»<sup>(٥٩)</sup>، مثل<sup>(٦٠)</sup>:  
«ليث الشباب يعود يوماً».

فلهذا قال الزمخشري ههنا<sup>(٦١)</sup>: هلاً أخرت موتي إلى أجل قليل.

(٥٢) ظ: لفظ.

(٥٣) سقطت الواو من النسخ.

(٥٤) سقطت من ح.

(٥٥) الآية ١٠ من المناقود. ت: وأكن.

(٥٦) سقطت من ت.

(٥٧) في الأصل: وأكن.

(٥٨) ت: «ونكون من المحسنين». ه: «ونكون من المحسنين».

(٥٩) ه: قريب.

(٦٠) قسم بيت لأبي الطامية، تمامه:

فأعبره بما فعل الصبي

فليث الشباب يعود يوماً

ديوانه ص ٢٣ والمغني ص ٣١٢ والمعني ٢: ٢٢٥.

(٦١) الكشف ٤: ٤٣٦. وفي النفل تصرف.

فإن قلت : القاعدة أنها إذا دخلت على الماضي تُفيد التّقديم<sup>(٦٢)</sup> . لكنّه لا يصحّ ههنا أصلاً ، فلا يتمّ ما ذكرته . فلهذا جعلها للعرض ههنا . قلت : معناها التّمني ، والتّقديم<sup>(٦٣)</sup> ليس من لوازمه . بل هو متولّد منه . فيجوز أن يحصل له العقم ، لانتهاء شرط<sup>(٦٤)</sup> ، أو لقيام مانع .

الفاء في قوله « فأصدّق »<sup>(٦٥)</sup> : فاء جواب الأشياء الستّة ، أن : مضمرة بعدها<sup>(٦٦)</sup> ، أصدّق : فعل مضارع منصوب بها ، فاعله مستتر فيه ، وهو أنا — أصله « أتصدّق »<sup>(٦٧)</sup> من باب التّفعل ، قلبت التاء صاداً فأدغمت الصاد في الصاد . قرأ أبي<sup>(٦٨)</sup> : « فأتصدّق » على الأصل — الفعل مع فاعله : في تأويل المصدر ، مرفوع المحلّ على أنّه معطوف بها على ما قبله . كما أشرنا إليه ، الواو : واو العطف ، أكون : منصوب على أنّه معطوف بها على لفظ « أصدّق » ، وهو فعل من الأفعال الناقصة ، اسمه مستتر فيه ، وهو أنا ، خبره : من الصّالحين . وقرئ : « أكن »<sup>(٦٩)</sup> بالجزم ، عطفاً على محلّ « فأصدّق » . كأنه قيل : إن أخرجتني أصدّق ، وأكن [من الصّالحين]<sup>(٧٠)</sup> .

فلما<sup>(٧١)</sup> فرغ من بيان الوجه الثاني أراد أن يُرتّب عليه بيان الوجه الثالث ، فقال : و يُقال فيها تارة : حرف توبيخ ، أي : حرف دالّ على تهديد وتعنيف ولوم ، ١٨٩ على ترك فعل في الزمن الماضي . فلهذا رتب على ذلك قوله : فتخصّص<sup>(٧٢)</sup> بالفعل

(٦٢) في الأصل و ظ و ت : « التقديم » . وانظر المغني ص ٣٠٣ .

(٦٣) ظ : شرطه .

(٦٤) سقط « في قوله فأصدّق » من النسخ .

(٦٥) ت : الأشياء الستة التي تكون مضمرة بعدها .

(٦٦) في الأصل : التصديق .

(٦٧) الكشف ٤ : ٤٣٦ والبحر المحيط ٨ : ٢٧٥ .

(٦٨) ظ : « قرأ أكن » . ت : « وقرئ وأكن » . وانظر الكشف ٤ : ٤٣٦ .

(٦٩) من ظ و ت .

(٧٠) ظ ت : لما .

(٧١) ظ هـ : « فيختص » . وانظر ١٨٨ .

الماضي — قال بعضهم : قلما يخلو مصاحبها من<sup>(٧٢)</sup> توبيخ . فلهذا قيل : إنها تدخل على الماضي غالباً . لكن عبارة المصنف أسد<sup>(٧٣)</sup> وأدق — نحو<sup>(٧٤)</sup> : ( فَلَوْلَا نَصْرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا ، مِنْ دُونِ اللَّهِ ، قُرْبَانًا آلِهَةً ) . القربان : ما تُقَرَّبُ به إلى الله ، تعالى<sup>(٧٥)</sup> . أي : اتَّخَذُوهم شفعاء متقرباً بهم إلى الله ، حيث قالوا : هؤلاء شفعاؤنا عند الله . والمعنى : فهلاً منعهم من الهلاك آلهتهم .

الفاء : تدل على ترتيب التوبيخ ، لولا : حرف توبيخ ، نصر : فعل ، هم : مفعوله عائد إلى الكفار المهلكين ، الذين : اسم موصول ، اتَّخَذَ : فعل ، فاعله الواو العائد إلى الكفار أيضاً ، من دون الله : متعلق به ، ومفعوله الأول ضمير عائد إلى الاسم الموصول محذوف ، ومفعوله الثاني : آلهة ، وقرباناً : حال من المفعول . وقيل : مفعول له ، وقيل : هو<sup>(٧٦)</sup> مفعول ثانٍ لـ « اتَّخَذَ » ، بمعنى : ذات قرابة ، مقدّم على مفعوله الأول ، وهو آلهة . والفعل مع معموله جملة فعلية ، وقعت صلة للموصول ، وهو مع صلته مرفوع المحل ، على أنه فاعل « نصر » .

ثم إنها لما استعملت في معنيين : أحدهما استفهام ، والآخر نفي ، كل منهما غير مرضي عنده ، ولكن<sup>(٧٧)</sup> كونها للاستفهام أقرب من كونها للنفي ، جعله وجهاً رابعاً ، على سبيل الحكاية عن غيره ، بصيغة التمرّض ، فقال : « قِيلَ : و »<sup>(٧٨)</sup> — هي للعطف على الوجه الثالث . فتكون من المحكي لا من الحكاية ، فيكون مقول القول هو المجموع . أعني الواو ومدخولها . فاندفع ما قيل من أن الواو لا تقع<sup>(٧٩)</sup> بين القول

(٧٢) هـ : عن .

(٧٣) ت هـ : أشد .

(٧٤) الآية ٢٨ من الأحقاف . وتفسيرها من الكشاف ٤ : ٢٤٦ .

(٧٥) سقطت من النسخ .

(٧٦) سقطت من الأصل .

(٧٧) سقطت الواو من النسخ .

(٧٨) ع : « وقيل قد » . ح : وقيل تارة .

(٧٩) ظ : لا يقع .



ومقوله ، كما لا تقع<sup>(٨٠)</sup> بين الفعل ومفعوله — **تَكُونُ** للاستفهام أي : تكون «لولا» تارة موضوعة للاستفهام مستعملة — وإلا فليس بمستنكر أن تستعمل الحروف<sup>(٨١)</sup> في غير معناها على سبيل المجاز ، ولو بمعونة المقام — نحو «لولا» في قوله ، تعالى<sup>(٨٢)</sup> : (لولا أخرجني إلى أجل قريب) أي : هل<sup>(٨٣)</sup> أخرت موتي إلى زمان قليل<sup>(٨٤)</sup> ؟ و في قوله : (لولا أنزل إليه<sup>(٨٥)</sup> ملك) أي : هل<sup>(٨٦)</sup> أنزل إلى الرسول ملك ؟ أنزل : فعل ، إليه : متعلق به ، وملك : قائم مقام فاعله .

٨٩ ب **قَالَ الْهَرَوِيُّ<sup>(٨٧)</sup>** . أي : قال الهروري : إن «لولا» تكون<sup>(٨٨)</sup> للاستفهام ، كما في هذين القولين . وأما فائدة هذا القول فهي التحميل على غيره ، والاعتراض عليه على سبيل المعارضة ، مع الترجيح ، والإشعار بأن صيغة<sup>(٨٩)</sup> التمريض في الوجه الرابع ليست لكون فاعلها مجهولاً ، بل لعدم الاعتبار بهذا<sup>(٩٠)</sup> القول .

فلأجل هذا قال : **والظاهر** — أي : كونها للاستفهام محتمل بعيد خفي ، لا دليل يدل عليه ظاهراً ، من حيث اللفظ والفحوى . والظاهر : المتبادر ، لا يجوز العدول عنه إلا بدليل — **أنها<sup>(٩١)</sup>** أي «لولا» في القول الأول<sup>(٩٢)</sup> ، أي : في «لولا»

(٨٠) في الأصل و ظ و هـ : لا يقع .

(٨١) في الأصل و ظ و ت : يستعمل الحرف .

(٨٢) الآية ١٠ من المناقون .

(٨٣) ت : هلا .

(٨٤) ت : أجل قريب .

(٨٥) الآية ٧ من الفرقان . وفي الأصل و ت : عليه «خلاقاً لما يلي من الشرح ، فتكون الآية ٨ من الأنعام .

(٨٦) أبو الحسن علي بن محمد عالم بالنحو إمام في الأدب . توفي سنة ٤١٥ . معجم الأدباء ١٤ : ٢٤٨ وإنباء الرواة ٢ : ١١١ . وانظر الأزهية ص ١٧٥ .

(٨٧) هـ : يكون .

(٨٨) ظ : صفة .

(٨٩) ت : هنا .

(٩٠) سقطت من ع .

(٩١) م ح : في الأول .

أُخبرتنى إلى أجل قريب ،، للعرض أي : لطلب تأخير الموت على سبيل الخضوع ، و  
في القول الثاني (١١) ، أي : في «لولا أنزل إليه» (١٢) ملك ،، للتحريض أي : لطلب  
الإنزال ، على سبيل العتو والعصيان . فيكون استعمالها ههنا من الوجه الثاني ، فلا  
تكون للاستفهام عنده .

فإن قلت : مثل هذا لا ينفي أصل الدعوى . فكيف يكون ردّاً عليه ؟ قلت :  
لما كانت تلك الدعوى مبنية على دليل ، وقد خرج عن الدلالة عليها لظهوره في  
خلافها ، سقطت لعدم بقاء أساسها .

فإن قلت : هذا قول بلا دليل أيضاً . فمن أين له الترجيح ؟ قلت : الجلي لا  
يحتاج إلى دليل . متى احتاج النهار إلى دليل ؟ فلأجل هذا نبّه عليه بقوله : والظاهر أنها  
في الأول (١٣) للعرض .

فعلم ممّا ذكر أن من قال : «إن قوله والظاهر إلى آخره ، من كلام الهروي ،  
فقد» (١٤) خبط خبط عشواء ، وركب متن عمياء .

وزاد — أي : الهروي (١٥) ، كما يدل عليه ذكره سابقاً ، وواو العطف كذلك .  
قيل : الضمير في «زاد» عائد إلى عليّ بن عيسى (١٦) . فلعّل جواز (١٧) هذا ههنا مبنيّ  
على ادعاء اشتهاره في التعريض لهذا المعنى . لكن لا يخفى أنّه تكلف — معنيّ لـ  
«لولا» آخر أي : غير المعاني الأربعة . فيكون وجوه استعمالاتها خمسة عنده . ففي

---

(٩٢) في المطبوعات : «وفي الثانية» . وسقطت الواو من ت .

(٩٣) ت : عليه .

(٩٤) ظ : الأولى .

(٩٥) ظ ت : قط .

(٩٦) الأزهية ص ١٧٨ .

(٩٧) هو أبو الحسن الرمالي . انظر معاني الحروف ص ١٢٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٦٨

والرمالي النحوي ص ٢٩٣ والجنى الثاني ص ٦٠٨ .

(٩٨) هـ : جواب .

قوله : « وزاد » إشارة إلى أنه مختَرع ، من عنده لا أصل له ، ولا يُلتفت إليه . فيكون مردوداً ، كما يصرّح<sup>(٩٩)</sup> به بعد هذا .

وهو أن تكون نافية — أي : المعنى الزائد الغير<sup>(١٠٠)</sup> المعاني الأربعة هو النفي .  
أ٩٠ ففي عبارته أدنى مسامحة ، فائدتها تقرير<sup>(١٠١)</sup> ذلك المعنى — بمنزلة « لم »<sup>(١٠٢)</sup> في الدلالة على النفي في الزمن الماضي .

ثم لما حكى أن ذلك المعنى أصل ثابت عند الهروي — وكل أصل له فروع — وأراد أن يظهر بعض موارد ذلك الأصل للإيضاح على ما قصده ، قال<sup>(١٠٣)</sup> :  
وجعل — أي : الهروي . فيكون على بناء المعلوم ، كما هو الظاهر . فمن جَوَز أن يكون على بناء المجهول فقد قطع انتظام<sup>(١٠٤)</sup> الكلام — منه أي : من ذلك المعنى . فتكون « من » هنا كـ « من » في قولك : زيد من الإنسان . فيكون بعضاً من الكلّي بمعنى جزئي له . ويجوز أن يكون بمعنى البعض من الكل ، فيكون التقدير : جعل من موارد ذلك الأصل معنى « لولا » في قوله ، تعالى : ( فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ )<sup>(١٠٥)</sup> ، أي : لم تكن قرية ، من القرى التي أهلكتها ، آمنت قبل معاينة العذاب ، ( فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا ) أي : نفع أهل القرية إيمانهم ، بأن يقبله<sup>(١٠٦)</sup> الله منها ، ويكشف العذاب عنها ( إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ) . فيكون الاستثناء متصلاً ، لأن المراد من القرى أهلها . كأنه قال : ما آمن أهل قرية من القرى العاصية ، فنفعهم إيمانهم ، إلا قوم يونس . ويؤيده<sup>(١٠٧)</sup> قراءة الرفع على البدل .

(٩٩) ت : صرح .

(١٠٠) كذا . وانظر ٥٢ ب .

(١٠١) ت : تقدير .

(١٠٢) ح : مثل كلمة لم .

(١٠٣) ظ : فقال .

(١٠٤) ظ : نظام .

(١٠٥) الآية ٩٨ من يونس . وسقطت بقية الآية من المطبوعات .

(١٠٦) ظ : ت : قبله .

(١٠٧) سقطت من الأصل و هـ .

فإن قلت : لم اختار الزمخشري<sup>(١٠٨)</sup> وغيره الاستثناء المنقطع ههنا ؟ قلت : لأنه حملها على معنى التحضيض ، والاستثناء المتصل لا يحسن ههنا ، على إرادة التحضيض ، كما لا يحسن أن تقول : هلاً<sup>(١٠٩)</sup> قرأ قومك القرآن إلا الصلحاء منهم . تريد<sup>(١١٠)</sup> استثناء الصلحاء من المحضّضين على قراءة القرآن ، لا سيما إذا وقعت منهم قراءة القرآن ، إذ التحضيض بلفظ الماضي يُفيد اللوم على الترك . وقوم يونس قد آمنوا ، وما تركوا الإيمان . فكيف يستقيم اللوم على ترك الإيمان ؟

فإن قلت : ليس الاستثناء من الحكم<sup>(١١١)</sup> ، فضلاً عن التحضيض . وإنما هو من أهل القرى ، وقومه داخلون فيهم دخول زيد في القوم ، في قولك : جاء القوم إلا زيداً . فيكون متصلاً . قلت : نعم ، لكن لما كان الظاهر المتبادر إلى الفهم ، من القول ، استثناء قومه من القوم المحضّضين على الإيمان ، ولم يستقم معنى التحضيض في ٩٠ ب . حق قومه ، لما<sup>(١١٢)</sup> عرفت ، حمل الاستثناء على استثناء المنقطع . فلهذا اختاره ، وجوز الاستثناء المتصل ههنا .

الفاء : تدلّ على التعقيب ، ولولا : حرف للنفي<sup>(١١٣)</sup> ، وكانت : فعل من الأفعال الناقصة ، اسمه : قرية ، وآمنت : فعل ، فاعله مستتر فيه عائد إليها ، الفاء : للعطف ، نفع : فعل ، مفعوله متصل به عائد إليها ، وإيمان : مضاف إلى الضمير المجرور فاعله ، إلا : حرف استثناء ، قوم : منصوب مستثنى من اسم « كان » على ما عرفت تحقيقه ، ويونس : غير منصرف للعجمة والعلمية ، مجرور لإضافة « قوم » إليه . لكنّه بالفتحة<sup>(١١٤)</sup> طلباً للخفة .

(١٠٨) الكشف ٢ : ٢٩١ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٦٨ .

(١٠٩) في الأصل : « يقول هلاً » . هـ : يقول فهلاً .

(١١٠) في الأصل والنسخ : يريد .

(١١١) خبر « ليس » هو متعلق « من الحكم » .

(١١٢) ظ : ت : كما .

(١١٣) هـ : النفي .

(١١٤) ظ : بالفتح .



هذا. وإن المصنّف ردّ قول الهروي، لعدم استناده إلى أساس، ولعدم قبول الدّعوى بغير دليل، لا سيّما هناك من يُعارض. فأشار إلى أنّ استعمال «لولا» في قوله، تعالى: «فلولا كانت قرية آمنت»، من قبيل<sup>(١١٥)</sup> الوجه الثالث، فيفيد<sup>(١١٦)</sup> التّوبيخ قصداً وأصالة، والتّفني التزاماً وضمناً.

ثمّ نبّه على دليل الأوّل، بقوله: والظاهر — الذي يشهد له بالصدق التّقلّ من أئمة العريّة — أنّ المراد من «لولا» في قوله، تعالى: «فلولا كانت قرية آمنت» معنى: فهلاً. فكأنّه<sup>(١١٧)</sup> قيل: فهلاً كانت قرية آمنت. لا شك أنّ «هلاً» هنا تُفيد التّوبيخ. فكذا «لولا». ففائدة<sup>(١١٨)</sup> إدخال الفاء عليها هنا هي زيادة تقرير المقصود، ودفع الاشتباه. وإلا فلا يخفى أنّ تصوير معنى التّوبيخ هنا يتمّ بدونها.

وهو<sup>(١١٩)</sup>، أي: القول الذي ذكرنا، من أنّ المراد هنا معنى «هلاً» قول الأنخفش وقول الكسائي والفراء<sup>(١٢٠)</sup>. ويؤيّد أي: ما ذكر، قراءة أبيّ بن كعب<sup>(١٢١)</sup>: «فهلاً» هنا بدل «فلولا» فإنّ القراءات كالروايات، تحصل تقوية من بعضها لبعض. وما وقع هنا في بعض النّسخ بدل «قراءة أبيّ» من «أنّ في حرف أبيّ»<sup>(١٢٢)</sup> أي: في مصحفه وأصله — وقيل: أي: في قراءته —: «فهلاً» فمآله واحد. لكنّ المذكور أولاً أظهر<sup>(١٢٣)</sup>.

(١١٥) ظ: قبل.

(١١٦) ط: ت: فتفيد.

(١١٧) ه: كأنه.

(١١٨) ظ: «فائدة». ت: فائدة.

(١١٩) تحتها في ه: أي: كونه بمعنى هلاً.

(١٢٠) ت: «الفراء والكسائي». وانظر معاني القرآن للفراء ١: ٤٥٩ وللأنخفش ص ٢٩٥.

(١٢١) الكشف ٢: ٢٩١.

(١٢٢) انظر م. وزاد هنا فيها: بن كعب وابن مسعود.

(١٢٣) ظ: أشهر.

فإن قلت: الواو ههنا حرف عطف. فأين المعطوف عليه؟ قلت: المعطوف ١٩٧  
عليه مقدر، تقديره: القول الذي ذكرناه يشهد بصدقه<sup>(١٢٤)</sup> قول أئمة النحو، ويؤيده  
قراءة أبي<sup>(١٢٥)</sup>. فيكون حالهما كحال الشاهد والمزكي<sup>(١٢٦)</sup>.

فإن قلت: ينبغي أن يكون الأمر بالعكس، كما لا يخفى. فما السر في  
العدول؟ قلت: السر أن قول هؤلاء مقصور على النظر إلى المعنى قصداً، والمقصود  
بيانه، وقراءته متوجهة إلى النظم والتكلم أصالة، وإلى المعنى ضمناً. فلهذا جعل  
قولهم شهادة، وقراءته تقوية. على أن تحصيل بيان معنى المتواتر من بيان معنى غير  
المتواتر مما يأباه الطبع ظاهراً.

ثم لما فرغ من التنبيه عليه أشار إلى الاستدلال على الثاني، بقوله: ويلزم  
— أي: «لولا» — تفيد التوبيخ قصداً كـ «هلاً»، على ما مر تحقيقه، ويلزم — من  
ذلك أي: كونها مفيدة إياه ههنا — فلذا أضاف لفظة «معنى» إلى «التفي» في  
قوله: — معنى التفي الذي ذكره الهروي.

بيان ذلك أن «لولا» قد أفادت التوبيخ على ترك الفعل، في أمثال هذه  
الصورة، بالاستقراء. وكلما أفادته فقد دلت على انتفاء ذلك الفعل التزاماً بالضرورة،  
لتعين توجه التوبيخ إلى عدم الفعل، فقط. فكلما<sup>(١٢٧)</sup> أفادت التوبيخ على ترك<sup>(١٢٨)</sup>  
الفعل فقد دلت على انتفاء ذلك الفعل.

فيهذا اندفع ما قيل ههنا، من أن كلام المصنف لا يستلزم التفي كلياً في جميع  
الصور. وإن استلزمه في هذه الصورة فلا يلزم رد أصل دعوى الهروي. وسقط<sup>(١٢٩)</sup>

(١٢٤) ظ: لصدقه.

(١٢٥) زاد هنا في ت: بن كعب.

(١٢٦) الشاهد: الخبر القاطع بين الحق. وفيه إقرار مع العلم وثبات اليقين. والمزكي: الخبر يؤيد الشاهد.

وتقويه وبزكيه ويعدله. وقد يطلق الشاهد والمزكي على من يؤدي الخبر.

(١٢٧) ت: وكلما.

(١٢٨) سقطت من ظ و ت.

(١٢٩) هـ: وسقط.

أيضاً ما أورد ههنا من جواز اللوم على وجود الفعل ، مع عدم الدلالة على نفيه ، لأن أمثال هذا المبحث مباحث عريضة<sup>(١٣٠)</sup> ، يكفي فيها ملازمة<sup>(١٣١)</sup> إقناعية ومناسبة عادية . واضمحَل أيضاً ما اعترض في هذا الموضع ، من أن التوبيخ يجوز أن يكون مستفاداً من «لولا» ومدخولها جميعاً ، فلا يلزم دلالتها وحدها على الانتفاء بالتزام ، لأن دلالتها عليه قد تحققت بتتبع موارد استعمالها ، مع شهادة فحوى الكلام ، ومعونة المقام . وأما ٩١ ب احتياجها فيها إلى متعلقها فلا يقدح<sup>(١٣٢)</sup> فيها ، كما لا يقدح في دلالة سائر الحروف .

وقد أشار إلى جميع ما قلناه<sup>(١٣٣)</sup> ، في تحقيق هذا المحل ، بقوله : لأن اقتران التوبيخ — المدلول عليه بـ «لولا» . قوله : — بالفعل : متعلق بالاقتران — فإن قلت : ما المراد من اقتران التوبيخ بالفعل الذي هو فعل ماض ؟ قلت : المراد مقارنة فعل التوبيخ ومدلوليته للفعل الذي دخلت عليه «لولا» في زمان تحققه بالاستعمال ، سلوكاً إلى<sup>(١٣٤)</sup> طريق توصيف المدلول بوصف الدال . وإنما عدل إليه لأن التوبيخ أقرب إلى الدلالة على الانتفاء من «لولا» — الماضي : صفة الفعل يُشعرُ ، أي : اقتران التوبيخ ، بانتفاء وقوعه ، أي : بانتفاء تحقق مدلول الفعل الماضي ، بمعنى أنه ما وقع .

ومما يقوي ما ذكره قول الزمخشري ، في تفسير هذا الكلام<sup>(١٣٥)</sup> : والجملة في معنى النفي . كأنه قيل : ما آمنت قرية . وكذا قول البيضاوي ههنا<sup>(١٣٦)</sup> : ويجوز أن تكون الجملة في معنى النفي ، لتضمن<sup>(١٣٧)</sup> حرف التحضيض معناه . وقال المصنف ،

(١٣٠) في الأصل و هـ : جزئية .

(١٣١) ظ ت : ملازمة فيها .

(١٣٢) ظ ت : لا يقدح .

(١٣٣) ظ هـ : ما قلنا .

(١٣٤) ظ : «سلوكاً إلى» هـ : سلوكاً في .

(١٣٥) الكشف ٢ : ٢٩١ .

(١٣٦) أنوار التنزيل ص ٢٢١ .

(١٣٧) في الأصل : لتضمن .

في «مغني اللبيب»<sup>(١٣٨)</sup>: لعل الزمخشري أراد بقوله: «والجملة في معنى النفي» ما ذكرناه. فلهذا قال: والجملة في معنى النفي، ولم يقل: و «لولا» للنفي.

فإن قلت بعد اللتيا والتي<sup>(١٣٩)</sup>: إنه تسليم قول الهروي، في الحقيقة، لا رد له. قلت: ليس الأمر كذلك. بل هو حمل كلامه<sup>(١٤٠)</sup> على غير محل النزاع الذي استعملت اللفظة<sup>(١٤١)</sup> فيه: هل هي حقيقة فيه أو لا؟ وتخطئة له، لاشتباه غير المقصود بالمقصود عليه.

## [إن]

الكلمة الثانية، من الكلمات الأربع المستعملة على وجوه أربعة<sup>(١٤٢)</sup>، «إن» المَكسورة، أي: مكسورة الهمزة، الخفيفة<sup>(١٤٣)</sup> بسكون نونها سكون بناء.

فيقال فيها<sup>(١٤٤)</sup>: شرطية — أي: الوجه الأول أن تكون لتعليق حصول مضمون الجزء بحصول مضمون الشرط. فلهذا تعمل فيهما عمل جزم، لفظاً أو محلاً — في نحو<sup>(١٤٥)</sup>: (قُلْ) خطاب للنبى، صلى الله عليه وسلم: (إن تخفوا) من الإخفاء أي: تكتموا أو تُسرّوا (ما في صدوركم) من ضمائركم (أو تُبدوا) من الإبداء وهو الإظهار (يَعْلَمُ الله)<sup>(١٤٦)</sup>.

إن: حرف شرط جازم — ولذا جيء جوابه بالجزم، وحُذف من شرطه التّون

(١٣٨) ص ٣٠٥. وفي النقل تصرف.

(١٣٩) اللتيا والتي: الأمور العظيمة والصغيرة. يريد: ماضى من الحجاج والجدل، وفيهما ما دق من المسائل وعظم.

والأصل في اللتيا والتي أن تطلقا على الدواهي.

(١٤٠) ظ: لكلامه.

(١٤١) ظ ت: استعمل اللفظ.

(١٤٢) في الأصل: أربع. وسقطت من ظ.

(١٤٣) م: الحقيقة التّون.

(١٤٤) زاد هنا في م: «تارة»، وفي ع: هي.

(١٤٥) الآية ٢٩ من آل عمران.

(١٤٦) في م زيادة من مثن الإعراب: وحكمها أن تجزم فعلين.



علامة له، وكذا حذفت من «تبدون»، وهو أصل «تبدوا» كما أن «تخفون» أصل «تخفوا»، لكونه معطوفاً عليه — تخفوا: فعل فاعله مستتر فيه<sup>(١٤٧)</sup> وهو أنتم، خطاب للمؤمنين، وما: اسم موصول، وفي صدوركم: جملة ظرفية صلته، والموصول مع صلته: منصوب المحل على أنه مفعول به لـ «تخفوا»، و أو: للعطف، وتبدوه: معطوف على «تخفوه»<sup>(١٤٨)</sup>، فاعله مستتر فيه<sup>(١٤٩)</sup> أيضاً، والضمير المنصوب المتصل به العائد إلى الموصول مفعوله، ويعلمه: فعل، مفعوله متصل به عائد إليه أيضاً، فاعله لفظة الجلالة. والشرط مع جوابه جملة شرطية، منصوبة المحل، على أنها مقولة القول.

وما وقع ههنا في بعض النسخ<sup>(١٥٠)</sup>، من قوله: «وحكمها أن تجزم فعلين»، فقد عرفت تحقيقه آنفاً. والظاهر أنه غير<sup>(١٥١)</sup> محتاج إليه ههنا، لأنه في صدد بيان وجوه الاستعمالات. لكنه<sup>(١٥٢)</sup> ذكر على سبيل الاستطراد.

و يقال فيها تارة: نافية. أي: الوجه الثاني أن تستعمل، لتدل على معنى النفي، نحو<sup>(١٥٣)</sup>: (إن عندكم من سلطان بهذا) أي: ما عندكم من حجة بهذا القول. وهو قول اتخاذ الولد: «قالوا: اتخذ الله ولداً». قال الزمخشري، في بيان هذا<sup>(١٥٤)</sup>: كأنه قيل: إن عندكم فيما تقولون سلطان.

إن: للنفي، عندكم: ظرف مستقر، فاعله: سلطان، لاعتماده على ما قبله،

(١٤٧) كذا وفقاً للمازني. وهو خلاف ما ذهب إليه فيما مضى من هذا الكتاب، وما ذهب إليه الجمهور، من أن الضمير المتصل هو الفاعل. انظر الجمع ١: ٥٧ و ١٠٠ ب.

(١٤٨) كذا بالهاء.

(١٤٩) انظر م.

(١٥٠) سقطت من ت.

(١٥١) ت: لكن.

(١٥٢) الآية ٦٨ من يونس: «قالوا: اتخذ الله ولداً. سبحانه هو الغيبى له ما في السماوات وما في الأرض. إن...». وفي المطبوعات: في نحو.

(١٥٣) الكشاف ٢: ٢٨١.

ومن : زهدت لتأكيد النفي<sup>(١٥٤)</sup> — وقيل : سلطان : مبتدأ خبره الظرف — وهذا<sup>(١٥٥)</sup> :  
 حال من الضمير المستتر في الظرف العائد إلى سلطان ، على تقدير كونه مبتدأ .  
 فكأنه قيل : ما حجة عندكم واقعة في هذا القول . فيكون القول مكاناً ومحلاً للسلطان ،  
 والعامل فيها الظرف . والظاهر أنه صفة له ، على معنى : ما عندكم سلطان متعلق بهذا  
 القول .

وقد اجتمع<sup>(١٥٦)</sup> ، أي : حرفا الشرط والنفي<sup>(١٥٧)</sup> ، في قوله تعالى<sup>(١٥٨)</sup> : ( ولئن  
 زالتا ) أي : زالت السماوات والأرض ( إن أمسكتهما من أحد )<sup>(١٥٩)</sup> : ما يمنعهما  
 أحد من الزوال ( من بعده ) أي : من بعد الله وإمساكه ومنعه من الزوال .

الواو : واو الاعتراض<sup>(١٦٠)</sup> ، وقيل : واو الحال ، وقيل : واو العطف . فإنها قد  
 تدخل على واو القسم ، كما في قول القائل<sup>(١٦١)</sup> :

٩٢ ب

\* ووالله ، لولا ثمرة ما حبيته \*

فمن قال : « إنها واو القسم » فقد سها ، إذ لم يُعهد<sup>(١٦٢)</sup> إظهار واو القسم مع حذف  
 المقسم به . فواو القسم مع<sup>(١٦٣)</sup> المقسم به محذوف ههنا ، لقيام القرينة مع طول الكلام ،  
 طلباً للخفة . أي : والله .

( ١٥٤ ) الراجع أن زاداتها للتخصيص على العموم أو لاستفراق الجنس . انظر الجنى الداني ص ٣١٦ والمغني  
 ص ٣٥٨ .

( ١٥٥ ) ظ : « وهذا » . ت : بهذا .

( ١٥٦ ) هـ ع ح : « وقد اجتمعتا » . م ومطبوعة الرياض ص ٧٨ : وأهل العالية يعملونها عمل « ليس »  
 نحو : إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية . وقد اجتمعت .

( ١٥٧ ) هـ : حرف النفي والشرط .

( ١٥٨ ) الآية ٤١ من فاطر .

( ١٥٩ ) تحتها في هـ : فاعل أمسك .

( ١٦٠ ) في الأصل و ظ و ت : اعتراض .

( ١٦١ ) في الأصل : « ما حبيته » . وانظر أ ٨ .

( ١٦٢ ) كذا . وانظر أ ٧٦ .

( ١٦٣ ) زاد هنا في الأصل : حذف .

واللّام: تُسمّى اللّام الموطّئة<sup>(١٦٤)</sup>، واللّام المؤدّنة لإيذانها بأنّ الجواب بعدها جواب قسم قبلها، لا جواب شرط بعدها. فمن قال ههنا: «إنّها لام<sup>(١٦٥)</sup> جواب القسم» من حيث النّظر إلى أنّ جميع ما ذكر بعدها جواب له، بحسب الظّاهر، فمآله راجع إلى ما ذكرنا<sup>(١٦٦)</sup> في التحقيق.

وإن: شرطية، وزالتا: فعل الشرط، فاعله مستتر فيه<sup>(١٦٧)</sup>، عائد إلى السّموات والأرض، وهو مجزوم المحلّ بها، وإن: نافية، أمسكهما: فعل الجزاء مجزوم المحلّ أيضاً، مفعوله متّصل به عائد إليهما، فاعله: أحد، فتكون من: صلة فيه، كما أنّ «من» الثانية في قوله تعالى<sup>(١٦٨)</sup>: «من بعده» للابتداء. والجملة جواب القسم المقدّر، يسدّ<sup>(١٦٩)</sup> مسدّ جواب الشرط. فلهذا حذف ههنا وجوباً.

ومُخَفَّفَةٌ أي: الوجه الثالث أن تُستعمل مخفّفة من «إن» المكسورة الثّقيلة، فتدخل على جملتين فعليّة واسميّة. أمّا إذا دخلت على الفعليّة فيجب<sup>(١٧٠)</sup> إلغاء عملها، نحو: إن كان زيد لقائماً. وأمّا إذا دخلت على الاسميّة جاز<sup>(١٧١)</sup> إعمالها خلافاً للكوفيين، اعتباراً للأصل، وجاز ترك إعمالها نظراً إلى زوال المشابهة اللفظيّة للفعل، بعروض التّغيير عليه<sup>(١٧٢)</sup>.

الشّاهد الأوّل في نحو<sup>(١٧٣)</sup>: (وإن كُلاًّ لما ليوفّيَنَّهُم رُؤُك

(١٦٤) انظر آخر ٩٢ ب.

(١٦٥) في الأصل: فمن قال إن اللام ههنا.

(١٦٦) هـ: ما ذكرناه.

(١٦٧) كذا. وانظر ٩٢ أ.

(١٦٨) سقطت من الأصل و هـ.

(١٦٩) هـ: سد.

(١٧٠) في الأصل و ظ و ت: يجب.

(١٧١) كذا، بحذف الفاء في جواب «أما».

(١٧٢) كذا، بتذكير الضمير.

(١٧٣) الآية ١١١ من هود.

أَعْمَالُهُمْ)، عَلَى قِرَاءَةٍ مِّنْ خَفَفِهَا<sup>(١٧٤)</sup> وَأَعْمَلِهَا. والمعنى: إِنَّ جَمِيعَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْكِتَابِ وَاللَّهِ لَيُوفِيَنَّهُمْ رَبَّكَ أَعْمَالَهُمْ، مِنْ حَسَنٍ وَقَبِيحٍ، وَإِيمَانٍ وَجُحُودٍ.

والواو: للعطف، وإن: مخففة من الثقيلة عاملة، وكلاً: منصوب اسمها، والتثوين فيه<sup>(١٧٥)</sup> عوض عن المضاف إليه أي: كلهم، واللام الأولى: للتأكيد، والثانية: موطئة للقسم<sup>(١٧٦)</sup>، وقيل بالعكس، وما: مزيدة للفصل بينهما، ويوفي: فعل، والتون: نون التأكيد، مفعوله الأول: هم عائد إلى «كلأ»، وفاعله: رب، وهو مضاف إلى الضمير، وهو خطاب للنبي — عليه الصلاة والسلام<sup>(١٧٧)</sup> — ومفعوله الثاني: أعمال، وهي مضافة إلى «هم»، وهو عائد إلى «كلأ» أيضاً. والفعل مع معموله جملة فعلية، وقعت جواباً لقسم محذوف، والقسم المحذوف مع جوابه جملة قسمية، مرفوعة المحل، على أنها خبر «إن» المخففة.

وَقُرِءَ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ «لَمِنْ مَا»، فَقُلِبَتِ التَّوْنُ مِيمًا لِلِإِدْغَامِ، فَاجْتَمَعَتِ ثَلَاثُ مِيمَاتٍ، فَحُذِفَتْ أُولَاهُنَّ<sup>(١٧٨)</sup>. والمعنى: وَإِنَّ كِلَاءَ لِمَنِ الَّذِينَ يُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ جَزَاءَ أَعْمَالِهِمْ. فيكون الجار مع المجرور<sup>(١٧٩)</sup> خبرها. وَقُرِئَ<sup>(١٨٠)</sup> «لَمَّا» بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّثْوِينِ بِمَعْنَى<sup>(١٨١)</sup>: جَمِيعًا. كَأَنَّهُ قِيلَ: وَإِنَّ كِلَاءَ جَمِيعًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١٨٢)</sup>: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ).

(١٧٤) ع ح: «فِي قِرَاءَةٍ مِنْ خَفَفِ التَّوْنِ». م مطبوعة الرياض ص ٧٨: فِي قِرَاءَةٍ مِنْ خَفَفِ الثَّقِيلَةِ. ونقل إعمالها عمل إن المشددة، كهذه القراءة.

(١٧٥) سقطت من ت.

(١٧٦) كذا. والموطئة يكون بعدها شرط. انظر مستهل ٩٢ ب. وقد يكون بعدها قيد يشبه الشرط.

المعنى ص ٢٦٠.

(١٧٧) ظ ت: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١٧٨) ظ ت: «لَوَكُنَّ». وهو لغة في تأنيث أول، على اعتبار وزنه فوعلة. فهو ليس للتفضيل.

(١٧٩) هـ: والمجرور.

(١٨٠) معاني القرآن ٢: ٢٨ والمحتسب ١: ٣٢٨ والبحر المحيط ٥: ٢٦٦. ظ: وقراً.

(١٨١) هـ: يعني.

(١٨٢) الآيتان ٣٠ من الحجر و ٧٣ من ص.



هذا. وإِثْنَاهَا إِذَا شُدَّتْ أَوْ خُفِّفَتْ، وَرَفَعَتْ «كُلٌّ»، فَلَا تَكُونُ<sup>(١٨٣)</sup> مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ.

وَالشَّاهِدُ الثَّانِي فِي نَحْوِ<sup>(١٨٤)</sup>: (إِنْ كُنَّ نَفْسٌ لَهَا عَلَيَّ حَافِظٌ).  
الْمَعْنَى: إِنَّ الشَّأْنَ<sup>(١٨٥)</sup> كُلَّ نَفْسٍ لَهَا رَقِيبٌ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ شَاهِدًا لِلثَّانِي. قُلْتُ: الْمَقْصُودُ هَهُنَا بَيَانُ الْمَعْنَى، لَا بَيَانُ الْعَمَلِ. فَصَحَّ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا لَهُ، بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ، مِنْ أَنَّ<sup>(١٨٦)</sup> الْعَمَلُ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ الْمَقْدَرِ مَخْتَصَرٌ بِـ «أَنْ» الْمَفْتُوحَةِ الْمَخْفَفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ. فَلَأَجَلَ هَذَا<sup>(١٨٧)</sup> لَمْ يَتَعَرَّضَ الزَّخْمَشَرِيُّ<sup>(١٨٨)</sup>، فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْكَلَامِ، لِتَقْدِيرِ الشَّأْنِ.

إِنْ<sup>(١٨٩)</sup>: مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ بِدُونِ الْإِعْمَالِ، عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ مِمَّ «لَمَّا»، وَكُلٌّ: مُبْتَدَأٌ مُضَافٌ إِلَى نَفْسٍ، خَبَرُهُ: حَافِظٌ<sup>(١٩٠)</sup>، وَعَلَيْهَا: مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَاللَّامُ: الْفَاصِلَةُ وَهِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، فَتَكُونُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ «إِنْ» الْمَخْفَفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَبَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ، وَلِلتَّأْكِيدِ أَيْضًا — وَمَنْ قَالَ: «إِنَّهَا لِلْفَرْقِ لَا لِلتَّأْكِيدِ» فَنَظَرُهُ مَقْصُورٌ عَلَى حَالِ اللَّفْظِ، وَقَاصِرٌ عَنْ اعْتِبَارِ شَأْنِ الْمَعْنَى — وَمَا: وَصْلَةٌ جِيءَ بِهَا لَزِيَادَةِ الْحَسَنِ وَالتَّأْكِيدِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، وَقَعَتْ جَوَابًا لِلْقِسْمِ الْمَقْدَرِ، فِي أَوَّلِ السُّورَةِ<sup>(١٩١)</sup>.

(١٨٣) فِي النِّسْخِ: فَلَا يَكُونُ.

(١٨٤) الْآيَةُ ٤ مِنَ الطَّارِقِ. م: وَمِنْ إِهْمَالِهَا.

(١٨٥) كَلَّمَا. وَهُوَ مِنْ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ ص ٥٩٤، وَفِيهِ إِشْكَالٌ. فَقَدْ أَخْرَجَ اللَّامُ عَنْ صَدْرِ جُمْلَةِ الْخَبَرِ، أَوْ جَعَلَ مَفْسِرَ ضَمِيرِ الشَّأْنِ مُفْرَدًا. وَانْظُرِ الْمَعْنَى ص ٥٤٣.

(١٨٦) ت: بِأَنْ.

(١٨٧) ه: فَلِهَذَا.

(١٨٨) الْكَشَافُ ٤: ٥٨٦.

(١٨٩) ه: وَإِنْ.

(١٩٠) كَلَّمَا. وَانْظُرِ ٧٤ ب.

(١٩١) يَرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ.

وإنما ذكرت هذه الأبحاث، مع أنها قد ذكر أكثرها<sup>(١٩٢)</sup> من قبل، لطول العهد، ولفوائد لم تذكر هناك.

في قراءة مَنْ خَفَّفَ مِمَّ «لَمَّا»<sup>(١٩٣)</sup>. إنما احتيج إلى هذا القيد، لأجل التطبيق لما ادَّعاه، ولعدم صحَّة الإطلاق، لأنها تكون للنفي على قراءة التشديد، على ما عرفت<sup>(١٩٤)</sup>. وإنما صحَّت الظرفية في القراءة، بناء على قاعدة التشبيه والتنزيل. والظاهر أنَّ «في» ههنا بمعنى «على»، كما في قوله، تعالى<sup>(١٩٥)</sup>: (وَأَصْلَبْكُمْ فِي جُنُوعِ النَّحْلِ).

فإن قلت: ما محلَّه<sup>(١٩٦)</sup> من الإعراب؟ قلت: محلَّه<sup>(١٩٧)</sup> نصب على الحالية. فإن قلت: فأين ذو الحال؟ قلت: الضمير المستتر في قوله: «مخففة»<sup>(١٩٨)</sup>. فكأنه قيل: «إن» مخففة<sup>(١٩٩)</sup> من الثقيلة غير عاملة، في نحو هذا الكلام، حال كونها على قراءة التخفيف.

و يُقال فيها تارة أخرى: زائدة. أي: الوجه الرابع أن تُزاد في الكلام لفائدة، كالتأكيد<sup>(٢٠٠)</sup> وغيره، فتدخل<sup>(٢٠١)</sup> على جملتين: فعلية واسمية. أما الفعلية فنحو<sup>(٢٠٢)</sup>:

(١٩٢) في الأصل: «أكثر». وانظر ٧٤ ب.

(١٩٣) زاد هنا في ع و ح: «وأما من شدتها فهي عنده نافية غير مخففة من الثقيلة» مع خلاف يسير. وبعض هذه الزيادة في م.

(١٩٤) انظر ٧٤ ب.

(١٩٥) الآية ٧١ من طه.

(١٩٦) الضمير يعود على «في قراءة من خفف لما». ظ: محل.

(١٩٧) كذا. وهو محتمل إذا كان الجار والمجرور هما «على قراءة» الواردان بعد الشاهد الأول. أما إذا كان يعني «في قراءة» الواردتين بعد الشاهد الثاني فصاحب الحال هو الشاهد نفسه.

(١٩٨) في الأصل: المخففة.

(١٩٩) ظ: أن يزداد في الكلام لفائدة التأكيد.

(٢٠٠) في الأصل: «تدخل». ظ: «قدخل». ه: «يدخل».

(٢٠١) صدر بيت للناطقة، عجزه:

إذا فلا رَقَعْتُ سَوَاطِي إِلَيَّ يَدِي

ديوانه ص ٤٦ والمغني ص ٢١ والخزانة ٣: ٥٧١.

• ما إن أثبت بشيء، أنت تكرهه.

وأما الاسمية فـ «زيد قائم» في نحو قولك: ما إن زيد قائم<sup>(٢٠٢)</sup>.

ما: نافية مشبهة<sup>(٢٠٣)</sup> بـ «ليس»، بطل عملها لزيادة «إن» بعدها، وزيد: مبتدأ، خبر قائم. والمجموع جملة اسمية.

ولما<sup>(٢٠٤)</sup> كثر زيادتها بعد «ما» النافية، وكان يتصور اجتماعهما على وجهين: أحدهما أن تكون متقدمة عليها، والثاني بالعكس، وليست زائدة على كل وجه، أراد أن يضبطها على وجه كلي، بحيث يُعلم<sup>(٢٠٥)</sup> زيادة «ما» النافية ضمناً—وإلا كان يكفي أن يُقال: «وزائدة بعد ما»، من أول الأمر بلا تطويل الكلام—فقال: وحيث اجتمعت «ما» و «إن» في كلام—الظاهر أن العطف ههنا من قبيل عطف<sup>(٢٠٦)</sup> الخاص على العام، من حيث المعنى، إن تضمن «حيث» معنى الشرط كما يُشعر<sup>(٢٠٧)</sup> به الفاء التي في قوله: فإن تقدمت «ما». ويحتمل أن تكون للاعتراض<sup>(٢٠٨)</sup>، لأجل تفسير ما ذكر أولاً. ويجوز أن يكون معطوفاً على قوله: «في نحو ما إن زيد قائم». فحيث يكون من قبيل عطف<sup>(٢٠٩)</sup> العام على الخاص. فتكون الفاء فيه للتفريغ والتفصيل—فإن تقدمت «ما» على «إن» فهي أي: «ما»، نافية مكفوفة عن العمل، و«إن»<sup>(٢١٠)</sup> زائدة كافة لها عنه.

لا يخفى عليك أنه أشار في هذا الكلام إلى إدراج بيان السبب في ضمن بيان

---

(٢٠٢) في م زيادة من متن الإعراب: وتكف «ما» المجازاة عن العمل.

(٢٠٣) في الأصل و ظ و هـ: مشابهة.

(٢٠٤) سقطت الواو من ت.

(٢٠٥) ت: تعلم.

(٢٠٦) سقطت من ظ و ت.

(٢٠٧) ت: تشعر.

(٢٠٨) ظ هـ: يكون الاعتراض.

(٢٠٩) زاد هنا في هـ: شرطية.

الأصل، حيث ضمنه تعليل حكم الأصالة والزيادة، على ما هو المطابق لاستعمال النقل وحكم العقل. فيكون من قبيل<sup>(٢١٠)</sup> قضايا قياساتها معها.

و: للعطف إن تقدمت «إن» على «ما» فهي، أي: «إن» شرطية<sup>(٢١١)</sup>،  
و «ما» زائدة للتأكيد، نحو<sup>(٢١٢)</sup>: (وَمَا تَخَافُنْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَاَنْذِرْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ). أي: وما تخافن من قوم معاهدين لك نقض عهد، بأمارات تلوح لك، فاطرح إليهم عهدهم، ثابتاً على طريق قصد سوي في العداوة، بأن<sup>(٢١٣)</sup> تُخبرهم إخباراً ظاهراً أنك قطعت ما بينك وبينهم من المعاهدة، بحيث ينقطع أمانة الغدر وإخفاء نكت<sup>(٢١٤)</sup> العهد.

الواو: للعطف، وإما: أصله «إن» ما، فقلبت التون ميماً، فأدغمت في الميم فصار «إما»، وتخاف<sup>(٢١٥)</sup>: فعل الشرط، فاعله أنت مستتر فيه، والتون: نون التأكيد، من قوم: متعلق به<sup>(٢١٦)</sup>، وخيانة: مفعوله، الفاء: فاء الجزاء، انذ: فعل أمر، فاعله أنت أيضاً، وإليهم: متعلق به، ومفعوله محذوف كما أشرنا إليه، وعلى سواء: حال من فاعل «انذ» وحده كما لوحنا إليه<sup>(٢١٧)</sup>. وقيل: من المنبوذ إليهم، فقط: كأنه<sup>(٢١٨)</sup> قيل: فانذ إليهم ثابتين على استواء، في العلم بنقض العهد. وقيل: حال منهما جميعاً. هذا. وإثنا قد تُستعمل عند سيبويه<sup>(٢١٩)</sup> مرادفة لـ «نعم». والمصنف لم يلتفت

(٢١٠) ظ: «فكون نافية من قبيل». ت: فكون نافية.

(٢١١) في الأصل و هـ: «نافية». وسقطت من ظ.

(٢١٢) الآية ٥٨ من الأنفال. وتفسيرها من الكشاف ٢: ١٨٠ بصرف.

(٢١٣) ظ: «فإن». ت: بل.

(٢١٤) ظ: «أمانة العداوة وإخفاء ثلب». هـ: أمانة العذل وإخفاء نكت.

(٢١٥) سقطت الواو من الأصل.

(٢١٦) الراجع أن التعلق بحال محذوفة من «خيانة»، لأن الخوف نصب مفعوله. أما التعلق بالفعل

«تخاف» فيقتضي حمل الخوف على التضمين هنا.

(٢١٧) لوح إليه: أشار إليه. وفي الأصل: «أو حنا إليه». ظ: أفرحنا.

(٢١٨) هـ: «فكأنه». وانظر الكشاف ٢: ١٨٠.

(٢١٩) كذا. ولم أقف عليه في الكتاب. فاعلمها التيسر عليه بـ «إن» التي ترد لهذا المعنى في الكتاب

١: ٤٧٤-٤٧٥ و ٢: ٢٧٩.



إليه ، لندرة استعمالها في هذا المعنى ، مع إمكان رده إلى ما ذكر . فلهذا لم يجعله وجهاً خامساً . وأما استعمال «إن» الزائدة فكثير معتد به . فلذا جعله وجهاً رابعاً . وهذا اندفع ما قيل ههنا ، من أن عدّها في الوجوه أولى من عدّ كونها زائدة فيها . وأما الجواب ، بأن كونها مرادفة لـ «نعم» غير مختار عنده ، فليس بمختار ، إذ لا يُشترط أن يكون جميع ما ذكر في بيان الوجوه مختاراً عنده . يدلّ عليه قوله ، في بيان وجوه [ولولا] : «<sup>(٢٢٠)</sup>» : قيل : وتكون للاستفهام<sup>(٢٢١)</sup>» .

## [ أن ]

الثالثة ، من الكلمات المستعملة على أربعة أوجه<sup>(٢٢٢)</sup> : «أن» المفتوحة الحمزة الخفيفة<sup>(٢٢٣)</sup> على اللسان ، بسبب إسكان نونها ، وبالقياس إلى «أن» المفتوحة المشددة . وأما الغرض من التوصيف فهو التمييز ، ودفع الالتباس والاشتباه على الأذهان .

٩٤ ب **يُقَالُ فِيهَا : حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ<sup>(٢٢٤)</sup> .** أي : الوجه الأول أن تكون حرفاً ، يجعل معنى مدخوله في قوة معنى المصدر ، فيختصّ مدخولها<sup>(٢٢٥)</sup> بالجملة الفعلية ، فتصب<sup>(٢٢٦)</sup> المضارع إذا دخلت<sup>(٢٢٧)</sup> عليه ، سواء كان مبتدأ نحو<sup>(٢٢٨)</sup> : (وَأَنْ تَصُومُوا

(٢٢٠) تنمة بقتضيا السياق . انظر ١٨٩ أ .

(٢٢١) ظ : «فيل ويكون الوجوه مختاراً عنده ويكون للاستفهام» . ولعل صواب عبارتها : قيل — ويكون الوجه غير مختار عنده — : وتكون للاستفهام .

(٢٢٢) ظ : وجوه .

(٢٢٣) م : المنفحة النون .

(٢٢٤) في م نهادة من متن الإعراب : تقول مع صلتها بالمصدر .

(٢٢٥) في الأصل و ظ و هـ : دخوله .

(٢٢٦) ظ : «فينصب» . ع ح : ينصب .

(٢٢٧) في الأصل : دخل .

(٢٢٨) الآية ١٨٤ من البقرة . وزاد هنا في هـ : قوله تعالى .

نَحِيرَ لَكُمْ)، أو خيراً نحو: المعروف أن تفعل الخير، أو لا<sup>(٢٢٩)</sup> في نحو: (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ)<sup>(٢٣٠)</sup>.

يُرِيدُ: فعل، فاعله: الله، وأن: حرف مصدري ناصب، ويخفف: فعل مضارع منصوب به، في تأويل المصدر، وعنكم: متعلق به. والخطاب للمؤمنين، والفعل مع معموله منصوب المحل، على أنه مفعول «يريد». كأنه قيل: يريد الله التخفيف عنكم.

و تدخل على الفعل الماضي، نحو: أعجبتني أن صمت<sup>(٢٣١)</sup>، أي: صيامك. قال بعض النحاة: إن صلة<sup>(٢٣٢)</sup> موصولات الحروف يجب<sup>(٢٣٣)</sup> أن تكون خبرية، كصلة موصولات الأسماء. والظاهر أنها تدخل أيضاً على فعل الأمر والنهي، نحو: كتب إليه بأن قم، وكتب إليه بأن لا تفعل. وهذا مذهب البعض. قال الزمخشري، في تفسير قوله، تعالى: (أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي<sup>(٢٣٤)</sup>): «بأن طهرا، [أو أي طهرا]<sup>(٢٣٥)</sup>». يريد بذلك أنها يجوز أن تكون حرفاً مصدرية، ويجوز أن تكون حرف تفسير كـ «أي».

والحق أنها حرف مصدري، إن صحّ تعلّق معنى ما قبله بمعنى الفعل المؤول بالمصدر، وحرف تفسير أيضاً، إن كان فيما قبله إبهام وأريد إزالته، نحو: أمرته أن قم. وإلا يكون<sup>(٢٣٦)</sup> حرف تفسير فقط، نحو: كتب إليه أن قم.

(٢٢٩) سقطت من النسخ و م.

(٢٣٠) الآية ٢٨ من النساء.

(٢٣١) م ومطبوعة الرياض ص ٧٩: وأن هي الداخلة على الفعل الماضي في نحو: أعجبتني أن صمت، لا غيرها، خلافاً لابن طاهر.

(٢٣٢) سقط «إن صلة» من ط.

(٢٣٣) في النسخ: وجب.

(٢٣٤) الآية ١٢٥ من البقرة. وزاد هنا في هـ: «للطافين». وانظر الكشاف ١: ١٣٨.

(٢٣٥) من ظ و هـ.

(٢٣٦) كذا، بالياء وعدم جزم جواب الشرط.

فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَمْرِ وَالتَّهْيِ تَكُونُ (٢٣٧) حَرْفًا تَفْسِيرِيًّا، لَا غَيْرَ — إِذْ لَوْ جَازَ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا لَجَازَ التَّقْدِيرُ. فَلَوْ قُدِّرَ بِهِ لَفَاتَ مَعْنَى الْأَمْرِ. عَلَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: أَعْجِبْنِي أَنْ قُمْ، وَكَرِهْتُ أَنْ قُمْ، كَمَا [يَصَحُّ أَنْ] (٢٣٨) تَقُولَ: أَعْجِبْنِي أَنْ تَقُومَ، وَأُرِيدُ أَنْ قُمْتُ — لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي، إِذْ فَوَاتَ مَعْنَى الْأَمْرِ عِنْدَ التَّقْدِيرِ، وَحِينَ إِرَادَةِ التَّأْوِيلِ بِالمَصْدَرِ، لَا يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا، كَمَا أَنَّ فَوَاتَ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَاضِي وَقَدْ التَّأْوِيلُ بِهِ لَا يَمْنَعُهُ. وَأَمَّا امْتِنَاعُ قَوْلِكَ: أَعْجِبْنِي أَنْ قُمْ، وَكَرِهْتُ أَنْ قُمْ، فَلِلْقَصْدِ إِلَى طَلَبِ الْقِيَامِ بِدُونِ قَصْدِ التَّأْوِيلِ بِهِ، وَامْتِنَاعُ تَعَلُّقِ الْإِعْجَابِ بِطَلَبِ الْقِيَامِ. حَتَّى لَوْ قُصِدَ التَّأْوِيلُ بِهِ لَصَحَّ تَعَلُّقُ الْإِعْجَابِ بِهِ، بَلَا شَبَهٍ، كَمَا صَحَّ تَعَلُّقُهُ بِهِ فِي قَوْلِكَ: أَعْجِبْنِي أَنْ تَقُومَ (٢٣٩).

١٩٥

وَالْوَجْهَ الثَّانِي، مِنَ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ، أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِفَرْضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَلَا تَكُونَ لِفَوٍّ — إِنَّمَا (٢٤٠) قُدِّمَ هَذَا الْوَجْهَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّالِثِ، مَعَ أَنَّهُ عَكْسُهُمَا فِي كِتَابِ (٢٤١) «الْمَغْنِيِّ»، كَمَا هُوَ الْأَنْسَبُ (٢٤٢)، لِقَلَّةِ مَبَاحِثِهَا بِالنِّسْبَةِ (٢٤٣) إِلَى مَبَاحِثِ «أَنْ» الْمَفْسُورَةِ — فِي (٢٤٤) نَحْوِ: (فَلَمَّا) (٢٤٥) أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ (أَيِ) (٢٤٦): فَلَمَّا جَاءَ الْبَشِيرُ طَرَحَ الْبَشِيرُ الْقَمِيصَ عَلَى وَجْهِهِ يَعْقُوبَ. عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (٢٤٧).

الْفَاءُ فِيهِ: تَدَلُّ عَلَى التَّعْقِيبِ، وَلَمَّا بِمَعْنَى: حِينَ، وَأَنْ: صَلَةً، وَجَاءَ: فَعْلٌ،

(٢٣٧) فِي الْأَصْلِ وَه: يَكُونُ.

(٢٣٨) مَقْطُوعٌ مِنَ النِّسْخِ.

(٢٣٩) فِي الْأَصْلِ: يَقُومُ.

(٢٤٠) ه: وَإِنَّمَا.

(٢٤١) ص ٢٩ — ٣٢.

(٢٤٢) ه: الْمُنَاسِبُ.

(٢٤٣) فِي النِّسْخِ: بِالْقِيَاسِ.

(٢٤٤) مَقْطُوعٌ مِنَ ت.

(٢٤٥) الْآيَةُ ٩٦ مِنْ يُوسُفَ. ت: لَمَّا.

(٢٤٦) ظ ت: عَلَيْهِ السَّلَامُ.



فاعله : البشر ، ألقى : فعل ، فاعله مستتر فيه عائد إلى البشر ، والضمير المنصوب المتصل به عائد إلى القميص ، وعلى وجهه : متعلق بـ « ألقى » . والضمير المجرور في « وجهه » عائد إلى يعقوب . [ عليه السلام ]<sup>(٢٤٧)</sup> . وقيل : عائد إلى البشر . وهو يهودا<sup>(٢٤٨)</sup> من أولاد يعقوب . عليهم الصلاة والسلام<sup>(٢٤٩)</sup> .

فلما أقام الشاهد لما ادّعاه من الزيادة أراد زيادة استحكامها ، مع دفع<sup>(٢٥٠)</sup> توهم الاختصاص ، فقال : وكذا<sup>(٢٥١)</sup> ، أي : وكما كانت صلة فيما ذكر تكون زائدة أيضاً ، حيث جاءت ، أي : « أن » ، بعد « لَمَّا » ، نحو : لَمَّا أن جئت أكرمك .

وتُزاد بين « لو » والقسم ، نحو : والله أن لو قمت قمت . وتُزاد قليلاً بعد الكاف ، نحو<sup>(٢٥٢)</sup> :

### • كَأَنَّ ظَبِيَّةَ •

و الوجه الثالث منها أن تكون مُفسَّرةً بمنزلة « أي » ، فتكون مفسَّرةً لجمل . لكن « أي » أكثر منها دوراناً في الكلام . فإنها تُفسَّر كلَّ جمل ، سواء كانت بعد مفرد أو بعد جملة ، وسواء كانت بعد صريح القول أو معناه . وأمّا « أن » فلا تكون مفسَّرة إلا بشروط :

الأوّل : أن تُسبق بجملة . فلهذا رُدَّ قول من قال : إن « أن » في قوله ،

(٢٤٧) من ظ و ت .

(٢٤٨) ت هـ : يهودا .

(٢٤٩) ظ : « صل الله عليه وسلم » . ت : عليه السلام .

(٢٥٠) في الأصل : رفع .

(٢٥١) ظ : ولذا .

(٢٥٢) قسم بيت لعلاء بن أرقم ، تمامه :

كَأَنَّ ظَبِيَّةَ ، تُعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فَيَوْمًا تُؤَافِينَا ، بِوَجْهِ مُقْسَمِ

الأصمعيات ص ١٧٨ والكتاب ١ : ٢٨١ والاختيار ص ٢٠٥ والجنى الداني ص ٢٢٢ والمغني ص ٣٢ وشرح شواهد ص ١١١ والحزانة ٤ : ٣٦٤ . والمقسم : الحسن الجميل . وتعطو : ترفع رأسها ويديها . والسلام : ضرب من شجر البادية .



تعالى<sup>(٢٥٣)</sup>: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ، رَبِّ الْعَالَمِينَ) مفسرة، كما يُصرح به بعد هذا.

والثاني: أن يتأخر عنها [جملة]<sup>(٢٥٤)</sup>. فلا تقول: ذكرت عسجداً أن ذهباً.

والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول. فلا يقال: ضربت أن زهداً.

والرابع: ألا يوجد فيها<sup>(٢٥٥)</sup> حرف القول، خلافاً لابن عصفور. فلا يقال: قلت له أن افعل.

والخامس: ألا يدخل عليها جاز. فلو قلت: كتبت إليه بأن افعل، كانت مصدرية.

ثم بعد ذلك كله لا تُفسر [عند الجمهور]<sup>(٢٥٦)</sup> إلا مفعولاً مقترراً للفظ دال على معنى القول ومؤد له، نحو<sup>(٢٥٧)</sup>: (ونادينا أن يا إبراهيم). فهي مفسرة لمفعول مقتر لـ «نادينا». كأنه قيل: نادينا كلاماً، وهو قوله: يا إبراهيم. وجوز بعضهم أن تكون مفسرة لمفعول به مذكور، نحو<sup>(٢٥٨)</sup>: (إذ أوحينا إلى لُكّ ما يوحي، أن اقلّ فيه).

وأنكر<sup>(٢٥٩)</sup> الكوفيون أن تحيى للفسر، لأنه إذا قلت: «كتبْتُ إليه أن افعل»، لم يكن «افعل» نفس «كتبْتُ»، كما كان الذهب نفس العسجد، في قولك: هذا عسجد أي: ذهب. والمفسر يجب أن يكون نفس المفسر. فلهذا لو جئت بـ

---

(٢٥٣) الآية ١٠ من يونس.

(٢٥٤) من هـ.

(٢٥٥) فيها أي: في الجملة السابقة.

(٢٥٦) سقط من الأصل.

(٢٥٧) الآية ١٠٤ من الصافات.

(٢٥٨) الآيتان ٣٨ و ٣٩ من طه.

(٢٥٩) الفقرة من المغني ص ٢٩ بتصرف.

وأي، مكان، أن، في المثال المذكور<sup>(٢٦٠)</sup> لم تجده مقبولا في الطبع.

والظاهر أن كلامهم ههنا مبني على أن تكون لتفسير نفس الفعل لا لمفعوله، وعلى أن الفعل لا يصدق على الكتابة<sup>(٢٦١)</sup>. لكن لا يخفى عليك أن التفسير في أمثال هذا للمفعول. يشهد بذلك تتبع موارد استعمالها، وأن الفعل يصدق على الكتابة صدق الأعم على الأخص.

فإن قلت: لعلهم أرادوا أن مفهوم المفسر يجب أن يكون نفس مفهوم المفسر، والفعل مع الكتابة ليس كذلك. قلت: لا يمكن حمل كلامهم على هذا، لما تقرر في العلوم والعقول<sup>(٢٦٢)</sup>، أن المفسر يجب أن يكون أوضح من المفسر، في المفهوم. وإلا امتنع التفسير. وأما عدم قبول الطبع في المذكور، على تقدير الاستبدال<sup>(٢٦٣)</sup>، فلتبادر الذهن إلى أن التفسير للمفعول، لا للفعل. وهم قد قصدوا أنه للفعل، لا للمفعول.

في نحو: (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك<sup>(٢٦٤)</sup>). الوحي لغة هو الكلام الخفي المسموع. ويحيى بمعنى الإشارة والكتابة والرسالة والإلهام. وفي اصطلاح أهل الشرع هو كلام اللعالمنزّل على نبي من أنبيائه.

الفاء: فاء جواب شرط محذوف، وتحتل للعطف<sup>(٢٦٥)</sup>، وأوحى: فعل، فاعله: نا، وإليه: متعلق به، والضمير المجرور عائد إلى نوح، ومفعوله مقترن بفسره وأن<sup>١٩٦</sup> اصنع الفلك، واصنع<sup>(٢٦٦)</sup>: فعل أمر، فاعله مستتر فيه وهو أنت، خطاب لنوح — عليه السلام — والفلك: مفعوله. والمجموع جملة مفسرة، لا محل لها من

(٢٦٠) سقطت من ظ.

(٢٦١) ظ: الكتاب.

(٢٦٢) في الأصل: المعلوم والمعقول.

(٢٦٣) هـ: الاستدلال.

(٢٦٤) الآية ٢٧ من المؤمنون. وزاد هنا في ع: بأعيتنا.

(٢٦٥) ظ هـ: وتحتل للعطف. هـ: وتحتل العطف.

(٢٦٦) سقطت الواو من الأصل.

الإعراب، على ما عرفت. والظاهر<sup>(٢٦٧)</sup> أن الإيجاء متعلق بها ههنا تعلق مفعولية، فتكون منصوبة المحل أيضاً.

ثم لما فرغ عن بيان مطلق دعوى التفسير أراد أن يقررها زيادة تقرير، لتكون<sup>(٢٦٨)</sup> أثبت في الأذهان، وأوقع في القلوب، وأن يشرع<sup>(٢٦٩)</sup> في بيان ضبط قانون، على ما هو دأبه، بحيث يُشير إلى شروط التفسير، ليحصل الفرق بينها وبين «أي» التفسيرية، عند من يتنبه بالرموز<sup>(٢٧٠)</sup> والإشارات، فقال: وكذا، أي: كما كانت مفسرة ههنا، تكون مفسرة أيضاً حيث وقعت، أي: «أن»، بعد جملة — هذا إشارة إلى الشرط الأول. لكنه ترك الإشارة إلى الشرط الثاني لظهوره — فيها، أي: في الجملة المتقدمة، فعنى القول. هذا يُشير إلى الشرط الثالث.

قوله: دُونَ حُرُوفِهِ أي: حروف القول، في آية<sup>(٢٧١)</sup> مادة كانت، إشارة إلى الشرط الرابع، كما أن قوله: وَلَمْ تَقْتَرِنْ، أي: «أن»، بخافض أي: جار، إشارة إلى الشرط الخامس. وهو حال من<sup>(٢٧٢)</sup> فاعل «وقعت». ويجوز أن يكون معطوفاً على جملة «وقعت». وهي مجرور المحل لإضافة «حيث» إليها، وهو منصوب المحل على الظرفية، عامله مقدر كما أشرنا إليه.

ثم شرع في بيان فوائد بعض الشروط، مع الإشارة إلى رد قول من غفل عن اعتبار الشرط، بقوله: فَلَيْسَ — الفاء: فاء جواب شرط محذوف، وليس: فعل من الأفعال الناقصة — منها، أي: من قبيل «أن» المفسرة — خبره تقدم<sup>(٢٧٣)</sup> على اسمه —

---

(٢٦٧) ت: فالظاهر.

(٢٦٨) ل: «ليكون» ت: فيكون.

(٢٦٩) ه: يسرع.

(٢٧٠) في الأصل: «يشته بالرموز». ت: يتنبه للرموز.

(٢٧١) ه: أي.

(٢٧٢) في الأصل و ه: عن.

(٢٧٣) ظ ت: مقدم.



قوله تعالى<sup>(٢٧٤)</sup>: (وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ، رَبِّ الْعَالَمِينَ). أي<sup>(٢٧٥)</sup>: وخاتمة دعائهم الذي هو التسبيح أن يقولوا: الحمد لله رب العالمين.

فإن قلت: ما المقصود من آخر دعواهم<sup>(٢٧٦)</sup>، مع أن أقوال أهل الجنة وأحوالهم لا آخر لها؟ فإن الجنة دار البقاء والخلود. قلت: قال المفسرون: معناه: خاتمة تسبيحهم، في كل مجلس، أن يقولوا: الحمد لله رب العالمين. فإن أهل الجنة يُسَبِّحُونَ اللَّهَ، تَنَعُّماً وَتِلْذُذاً، بلا تكليف عليهم.

الواو: للعطف، وآخر: مبتدأ مضاف إلى دعوى، وهو مضاف إلى: هم، وهو عائد إلى أهل الجنة، وأن: مخففة من الثقيلة، فلا يكون استعمالها ههنا من الوجه الثالث، بل من الوجه الرابع، وهي عاملة في ضمير الشأن المقدر<sup>(٢٧٧)</sup>، أصله «أنه»، خففت «أن» وحذفت ضمير الشأن، كما في قوله<sup>(٢٧٨)</sup>:

«أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى، وَيَتَعَلَّ».

الحمد<sup>(٢٧٩)</sup>: مبتدأ، لله: خبر، رب العالمين: صفته. والمجموع خبر ضمير الشأن، وضمير الشأن مع خبر جملة اسمية، مرفوعة المحل على أنها خبر المبتدأ. والمجموع وقع ههنا اسم «ليس» على سبيل المسامحة. وفي التحقيق أنه<sup>(٢٨٠)</sup>، كما أومأنا إليه، قوله.

---

(٢٧٤) الآية ١٠ من يونس. وفي الأصل: «في قوله تعالى». وسقط هذا من النسخ. وانظر ح. وليس رب العالمين في ع.

(٢٧٥) من الكشاف ٢: ٢٦٠.

(٢٧٦) زاد هنا في ت: أن.

(٢٧٧) ه: دعائهم.

(٢٧٨) سقطت من الأصل.

(٢٧٩) عجز بيت للأعشى صله:

في بنية، كسوف الهند، قد عَلِمُوا

ديوانه ص ٤٥ والكتاب ١: ٢٨٢ والكشاف ٢: ٢٦٠ والخزانة ٣: ٥٤٧.

(٢٨٠) زاد هنا في ظ: لله.

(٢٨١) ت ه: أن.



لأنَّ الْمُتَقَدِّمَ<sup>(٢٨٢)</sup> عَلَيْهَا — هَذَا<sup>(٢٨٣)</sup> تَعْلِيلُ السَّلْبِ — غَيْرُ جُمْلَةٍ . وهو « آخر دعواهم » . فلو كانت تفسيريّة ههنا لوجب أن يتقدّم<sup>(٢٨٤)</sup> عَلَيْهَا جملة . لكنّها ما تقدّمت عَلَيْهَا ، فلا تكون تفسيريّة ههنا . وإنّما لم يقل : « مفرد » بدل قوله : « غير جملة » ، مع أنّه أخصر وأوضح ، لزيادة التّبيه على الشرط الأوّل .

فإن قلت : لم لم يقل : « لانتفاء الشرط » ، بدل قوله : « لأنّ المتقدّم عَلَيْهَا غير جملة » ، مع أنّه أظهر وأنسب للسّلب ؟ قلت : للتّبيه على أنّها لا تصلح<sup>(٢٨٥)</sup> للتفسير أصلاً ههنا<sup>(٢٨٦)</sup> ، فيكون أبلغ في الرّد .

و : للعطف ، لا ، أي : وليس منها « أن »<sup>(٢٨٧)</sup> في نحو قولك : « كتبتُ إليه بأنّ الفعل » ، للدّخول الحافِظ عَلَيْهَا . وهو الباء . فتكون « أن »<sup>(٢٨٨)</sup> مصدرية .

وما وقع ههنا في بعض النسخ ، من لفظة « عليه » موقع « إليه » ، فليس بلام لما نحت بصده . فتأمّل .

و<sup>(٢٨٩)</sup> : للعطف أيضاً ، أو للاعتراض . فإن قلت : كيف يتنظم معنى العطف ههنا ؟ قلت : يتنظم إذا نُظر إلى مآل المعنى . فكأنّه قيل : إنّها ليست للتفسير فيما ذكر ، لقيام مانع ، ولا في قوله تعالى<sup>(٢٩٠)</sup> : ( مَا قُلْتُ لَهُمْ [إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ، أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ] ) كذلك . أو قيل : ليس القول بالتفسير صحيحاً فيما ذكر ، ولا في قوله تعالى<sup>(٢٩١)</sup> : « مَا قُلْتُ لَهُمْ ، الآية » .

(٢٨٢) ع ح : المقدم .

(٢٨٣) في الأصل و ظ و ه : ههنا .

(٢٨٤) ه : تقدم .

(٢٨٥) ت : « لا تصح » . ه : لا يصلح .

(٢٨٦) في النسخ : ههنا أصلاً .

(٢٨٧) ظ ت : ليس أن منها .

(٢٨٨) سقطت مما عدا ه .

(٢٨٩) م : « ولما » . وسقطت الواو من ه وجاءت فيها قبل : قول بعض العلماء .

(٢٩٠) الآية ١١٧ من المائدة .

(٢٩١) سقط من الأصل .

فإن قلت: لم غير أسلوب الكلام؟ قلت: لأنه قد ذكر ههنا قولاً لا يتعلق بشرط، ولا بفائدته<sup>(٢٩٢)</sup>. وهو قوله: إنه لا يصح أن يكون «اعبدوا الله ربي وربكم»،<sup>١٩٧</sup> مقولاً لله . تعالى .

فإن قلت: لم لم تحملها<sup>(٢٩٣)</sup> على ابتداء الكلام، فتستريح من هذا التمهّل<sup>(٢٩٤)</sup>؟ قلت: لوجوب رعاية الأصل، مهما أمكن.

قول بعض العلماء، في توجيه «أن»، في قوله تعالى: (ما قلت لهم إلا ما أمرني به، أن اعبدوا الله ربي وربكم)<sup>(٢٩٥)</sup>.

ما: نافية، وقلت: فعل وفاعل<sup>(٢٩٦)</sup>، ولهم: متعلق به، والضمير المجرور<sup>(٢٩٧)</sup> المتصل فيه<sup>(٢٩٨)</sup> عائد إلى الناس، وإلا: حرف استثناء، وما: اسم موصول، وأمر: فعل، فاعله متصل به، كما أن مفعوله كذلك، وبه: متعلق به، والضمير [المتصل]<sup>(٢٩٩)</sup> فيه عائد إلى الموصول، والفعل مع معموله وقع صلة له، والموصول مع صلتها، أو الموصول وحده، وقع مستثنى مفرغاً منصوب المحل، على أنه مقول لقول عيسى — عليه الصلاة والسلام<sup>(٣٠٠)</sup> — وأن: حرف تفسير، واعبدوا<sup>(٣٠١)</sup>: فعل، فاعله الواو، والله: منصوب على المفعولية، وربى: صفة، وربكم: معطوف على ربى.

(٢٩٢) في الأصل: ولا بفائدة.

(٢٩٣) في النسخ: يحملها.

(٢٩٤) في الأصل: «تستريح عن هذا الحمل». ظ: «تستريح عن هذا الحمل». ت: «تستريح من هذا الحمل». ه: «تستريح عن هذا الحمل».

(٢٩٥) ليس «ربي وربكم» في ح.

(٢٩٦) ه: وفاعله.

(٢٩٧) زاد هنا في ظ: به.

(٢٩٨) فيه أي: في «به». وسقط «المتصل فيه» من الأصل.

(٢٩٩) من ه. وفيها: المتصل به.

(٣٠٠) ظ ت: عليه السلام.

(٣٠١) ظ ه: و اعبد.

والفعل مع مفعوله جملة فعلية وقعت مفسرة لمفعول «قلت»، إن أول ب «أمرت» .  
 ويجوز أن يكون حرفاً مصدريةً موصولاً بفعل الأمر . فالموصول مع صلته يكون  
 في قوة المصدر ، فيكون مجرور المحل ، على أنه عطف بيان للهاء في «به» . هذا إذا  
 نظر إلى الضمير المجرور وحده . وأما إذا نظر إلى محل الجار مع المجرور فيكون الموصول  
 مع صلته منصوب المحل ، على المفعولية .

: إنها ، أي : «أن» المذكورة في قوله ، تعالى : «أن اعبدوا الله»<sup>(٣٠٢)</sup> ، مفسرة لما  
 قبلها .

إن : حرف من الحروف المشبهة بالفعل ، مكسور<sup>(٣٠٣)</sup> الهمزة لوقوعه بعد القول ،  
 اسمه الضمير المنصوب المتصل به ، خبره : مفسرة . والمجموع جملة اسمية منصوبة  
 المحل ، على أنها مقولة أقول بعض العلماء .

إن حِمل<sup>(٣٠٤)</sup> ، أي : قول بعض العلماء ، على أنها ، أي : «أن» المذكورة  
 فيه ، مفسرة لـ «أمرتني» ، حتى تكون<sup>(٣٠٥)</sup> بعد جملة ، فيها معنى القول ، دون حروفه .

فإن قلت : هذا يدل على أنها مفسرة لفعل الأمر . وقد ذكرت ، فيما  
 سبق<sup>(٣٠٦)</sup> ، أنها مفسرة للمفعول . فما وجه الجمع<sup>(٣٠٧)</sup> بينهما ؟ قلت : وجهه أنها  
 مفسرة لـ «أمرتني» باعتبار متعلقه . فإنه قول يقتضي مقولاً . فيكون قوله : «أن اعبدوا  
 الله ربي وربكم» مفسراً له .

(٣٠٢) زاد هنا في ت : ربي وربكم .

(٣٠٣) ظ هـ : مكسورة .

(٣٠٤) م : لأمرتني أو لقلت . إن حمل .

(٣٠٥) في الأصل و ت و هـ : يكون .

(٣٠٦) انظر ٩٥ ب .

(٣٠٧) ظ : جمع .



فإن قلت: فهل<sup>(٣٠٨)</sup> يجوز أن يكون مفسراً للقول<sup>(٣٠٩)</sup> أيضاً؟ قلت: لا، لامتناع صدقه عليه. والمفسر يجب أن يصدق على المفسر<sup>(٣١٠)</sup>. اللهم إلا على قول من قال: إن مقول القول مفعول مطلق، أو على تقدير مضاف فيه<sup>(٣١١)</sup>.

قوله: ذُون «قلت» متعلق بـ «مفسرة»، منع<sup>(٣١٢)</sup>: فعل ماض على صيغة المعلوم، مفعوله محذوف، وهو الحامل، بدلالة معنى الكلام، منه أي: من الحمل على التفسير — فمن قال في بيان هذا: «أي: من الذهاب إليه»، فما أعطى الكلام حقه، وإن كان صحيحاً بحسب الميل إلى مآل معناه. وأما من قال ههنا: «أي: من أن تكون مفسرة له»، فقد خرج عن سمت الصواب — أنه، أي: الشأن، لا يصح أي: يستحيل أن يكون<sup>(٣١٣)</sup> «اعبدوا الله ربي وربكم» — هذا، أعني «اعبدوا الله ربي وربكم»: مرفوع المحل على سبيل الحكاية، وقع اسم يكون، وخبره<sup>(٣١٤)</sup>: — مقولاً لله تعالى أي: تقدس عنه.

لا شك أن في<sup>(٣١٥)</sup> استعمال هذا اللفظ ههنا ما فيه من الفخامة بحسب نفسه، وبحسب وقوعه في مقام التنزيه. و «يكون» مع اسمه وخبره في تأويل المصدر بسبب «أن»، مرفوع المحل، [على أنه فاعل]<sup>(٣١٦)</sup> «لا يصح»، والفعل مع فاعله جملة فعلية، خبر عن ضمير الشأن، والمجموع مرفوع المحل على أنه فاعل «منع». فكأنه قيل: منع الحامل عن الحمل على التفسير عدم صحة هذا. فما وقع ههنا، في

(٣٠٨) في النسخ: هل.

(٣٠٩) هـ: مفسر القول.

(٣١٠) ظ: مفسر.

(٣١١) ت: إليه.

(٣١٢) م: يمنع.

(٣١٣) زاد هنا في ع و ح: أن.

(٣١٤) سقطت الواو من الأصل. ت: خبرها.

(٣١٥) ظ ت: في أن.

(٣١٦) سقط من الأصل.



بعض النسخ، من لام التعليل الداخلة على «أن» هكذا<sup>(٣١٧)</sup> : «لأنه لا يصح» إلى آخره، فليس له معنى إلا أن يُقرأ «مُنِعَ» بصيغة المجهول<sup>(٣١٨)</sup>. و«منع» مع معموله جملة فعلية، وقعت جواب الشرط<sup>(٣١٩)</sup>، والشرط مع جوابه جملة شرطية، مرفوعة المحل على أنها وقعت خبر المبتدأ. وهو : قول بعض العلماء.

أو<sup>(٣٢٠)</sup> : للعطف على سبيل الانفصال الحقيقي<sup>(٣٢١)</sup> : أو إن حُمل قول ذلك البعض، على أنها، أي : «أن» المذكورة [فيه]، مُفسَّرة<sup>(٣٢٢)</sup> لـ «قُلْتُ» دون «أمرتني» فحُرُوفُ الْقَوْلِ — إنما<sup>(٣٢٣)</sup> قال : «حروف القول»، ولم يقل : «صرح القول»، إشارة إلى أن الاعتبار لحروف<sup>(٣٢٤)</sup> القول، في أي مادة كانت، لا لخصوصية<sup>(٣٢٥)</sup> نفس قول من الأقوال كـ «قُلْتُ» مثلاً — تأباه أي : تمنع<sup>(٣٢٦)</sup> حروف القول الحمل على التفسير له، لانتفاء شرط التفسير. وهو ألا يكون في جملة متقدمة حروف القول.

«تأبى»<sup>(٣٢٧)</sup> مع معموله وقع خبر المبتدأ، وهو حروف القول، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية وقعت جواباً لشرط مقدر، كما أشرنا إليه. فلأجل ذلك جيء بالفاء<sup>(٣٢٨)</sup>. والشرط مع جوابه جملة شرطية، مرفوعة المحل، لكونها معطوفة على الشرطية الأولى.

(٣١٧) انظر ع و ح.

(٣١٨) في الأصل : «بصيغة مجهول». ت : على صيغة المجهول.

(٣١٩) في الأصل و ظ و هـ : جواباً لشرط.

(٣٢٠) ظ هـ : و.

(٣٢١) يريد أنها لأحد الشبهين. انظر ١٣٧.

(٣٢٢) سقطت من ظ و ت. والتممة من ظ و هـ.

(٣٢٣) هـ : وإنما.

(٣٢٤) في الأصل و هـ : بحروف.

(٣٢٥) هـ : لا بخصوصية.

(٣٢٦) في الأصل و ظ : يمنع.

(٣٢٧) في الأصل : «تأباه». ظ : يأبى.

(٣٢٨) في الأصل و ظ و هـ : جيئت بالفاء.

فحاصل الكلام أن بعض العلماء قال : «إنها مفسرة» ، والمصنف يريد إبطال ذلك القول ، بالسبر والتقسيم<sup>(٣٢٩)</sup> . فكأنه قال : لو كانت مفسرة فهي إما مفسرة لـ «أمرتني» وحده ، أو مفسرة لـ «قلت» وحده ، إذ لا يتصور أن تكون مفسرة لمجموعهما ، ولا يتصور وجود مفسر بدون وجود مفسر . وقد بطل<sup>(٣٣٠)</sup> أن تكون مفسرة لكل واحد منهما ، كما عرفت . فيكون القول بالتفسيرية ههنا باطلاً .

قلت : لعل بعض العلماء أرادوا من كونها مفسرة ههنا أنها مفسرة لـ «قلت» إذا كان مؤولاً بـ «أمرت» . فيوجد في الجملة المتقدمة معنى القول دون حروفه ، من حيث التأويل ، فظهر أن تكون مفسرة له بهذا الاعتبار . فلأجل هذا ما صرح بطلان قولهم . بل ربما أشار إلى إصلاحه ، بقوله : وجوزة الزمخشري<sup>(٣٣١)</sup> أي : جزم بعض العلماء ههنا بأنها مفسرة ، وجوز الزمخشري في تفسير هذا القول كونها مفسرة لـ «قلت» ، بشرط إن أول<sup>(٣٣٢)</sup> «قلت» بـ «أمرت» أي : حال كونه مؤولاً بـ «أمرت» . كأنه قيل : ما أمرتهم إلا بما أمرتني به ، أن اعبدوا الله ربي وربكم . وهذا معنى حسن .

فإن قلت : لم ذكر القول وأراد الأمر ، ولم يأت بالأمر نصاً على المقصود ؟ قلت : لأجل السلوك إلى طريق حسن الأدب ، حيث لم يجعل نفسه ورثه معاً أمرين . ٩٨ ب  
فمن هذا علم أن تأويل القول بالأمر لا يكون مطرداً في كل موضع . فاندفع توهم استبعاد التأويل ، في هذا الموضع . وأما إذا لم يؤول به فلا يجوز أن يكون تفسيراً له ، كما لا يجوز أن يكون تفسيراً لـ «أمرتني» .

هذا . وقد عرفت<sup>(٣٣٣)</sup> أن التفسير ، في التحقيق ، راجع إلى مفعول مقدر للفعل ،

(٣٢٩) السبر والتقسيم : إيراد الأوصاف المحتملة ، وإبطال ما فسد منها ببيان علته .

(٣٣٠) في الأصل : فبطل .

(٣٣١) الكشف ١ : ٥٤٢ .

(٣٣٢) ع : «أن أول» . م : فأول .

(٣٣٣) انظر ٩٥ ب .

لا إلى الفعل نفسه . فيجوز أن تكون مفسرة ، بعد صريح القول ، بهذا الاعتبار . فلهذا  
جوز ابن عصفور<sup>(٣٣٨)</sup> أن تكون مفسرة ، بعد صريح القول .

الحاصل أن من أمعن النظر ههنا فقد جوز أن تكون مفسرة ، بعد صريح  
القول ، بدون تأويل ، ومن قصر النظر على ظاهر اللفظ فلا يجوزه إلا بتأويل ، لامتناع  
تفسير الصريح ، لافضائه إلى تحصيل الحاصل . فلكل<sup>(٣٣٩)</sup> منهما اعتبار . لكن الأول  
أدق ، كما أن الثاني أظهر وأنسب لمباحث الألفاظ .

وجوز ، أي : الزمخشري<sup>(٣٣٩)</sup> أيضاً ، مصدريتها أي : كونها حرفاً مصدريةً  
موصولاً بفعل الأمر . فإن قلت : أيهما أرجح ؟ قلت : التفسير أرجح . قوله : - على أن  
المصدر بيان<sup>(٣٣٩)</sup> للهاء : منصوب المحل ، على الحالية من الضمير المجرور في  
« مصدرتها » ، أي : كائنة على أن المصدر الحاصل من « أن » ومدخولها عطف بيان  
للهاء في « به » . فإن ضمير الغائب له إبهام ، فاقضى البيان ، كما اقتضى التمييز في  
قولك<sup>(٣٣٨)</sup> : ربه رجلاً ، ونعم رجلاً زيد .

فإن قلت : هل يجوز أن يكون عطف بيان لـ « ما » في « ما أمرني به » أيضاً ؟  
قلت : لا شك في الجواز . ولكن لا نقول<sup>(٣٣٩)</sup> به ، لقربه من الهاء لفظاً ومعنى .

فإن قلت : قد حصل البيان فيهما<sup>(٣٣٩)</sup> ، سواء كانت مفسرة أو مصدرية . فما  
الفرق بينهما ؟ قلت : الفرق بينهما لفظي ومعنوي . أما اللفظي فلأن التفسيرية يكون  
ما بعدها كلاماً تاماً ، غير واقع في محل مفرد ، فلا يكون له محل من الإعراب ، على ما

(٣٣٤) المغني ص ٣٠ .

(٣٣٥) ط ت : فكل .

(٣٣٦) الكشف ١ : ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٣٣٧) ع : عطف بيان .

(٣٣٨) في الأصل : قوله .

(٣٣٩) هـ : لا يقول .

(٣٤٠) هـ : منها .



عرفت . والمصدرية يكون ما بعدها ليس بكلام تام ، فيكون في قوة المصدر ، فيكون له محل منه . وأيضاً قد قصد في التفسيرية بيان النظم قصداً ، وبيان المعنى ضمناً ، وفي ١٩٩ المصدرية بالعكس . وأما المعنوي فلائها تُفسر مضمون الكلام السابق ، والمصدرية تُبين معنى المفرد . وأيضاً قد تعلق الفعل بما بعد المصدرية معنى ، ولم يتعلق بما بعد التفسيرية .

لا : للعطف ، بدل : معطوف على « بيان » . أي : لا يجوز أن يكون بدلاً [ منها أي ] (٣٤١) : من « ما » في « ما أمرتني به » ، ولا من (٣٤٢) الهاء في « به » .

أما الأول فلأن البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه . ولا يصح (٣٤٣) أن يقوم مقامه ههنا ، إذ لا يُقال : « ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله » بمعنى : ما قلت لهم إلا عبادته ، لأن فعل العبادة مما لا يتعلق القول به ، لأنه فعل غير منطوق ومتعلق القول كلام (٣٤٤) منطوق . ألا ترى أنك لو قلت : « قلت » (٣٤٥) كلاماً ، وجدته مقبولاً في الطبع ، بخلاف ما لو قلت : قلت فعلاً ؟

فإن قلت : فليكن القول مؤولاً بالأمر ، فيتعدى إلى الفعل تعديته كما تقول : أمرت زيدا بالخدمة . قلت : القول ههنا ظاهر في معناه . فلا حاجة إلى التأويل ، لأنه خلاف الأصل ، لا يُعدل (٣٤٦) إليه مع استقامة المعنى . على أننا نقول : الأمر لا يتعدى بنفسه إلى المأمور به إلا قليلاً . فكذا ما أول به . بل هو أولى .

وأما الثاني فلائك لو أقمت « أن اعبدوا الله » مقام الهاء ، فقلت : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله » لم يصح ، لبقاء الصلة بلا عائد إلى الموصول .

(٣٤١) من م و هـ . وفي م زيادة من متن الإعراب : « وعلى تقدير إسقاط الضمير يلزم إخلاء الصلة من عائده » . وهي في مطبوعة الرياض ص ٨٠ .

(٣٤٢) في الأصل : ومن .

(٣٤٣) في الأصل : فلا يصح .

(٣٤٤) سقطت من الأصل .

(٣٤٥) سقطت من ظ و هـ .

(٣٤٦) ظ : ما يعدل .



ثم لما كان ما ذكره<sup>(٣٤٧)</sup> الزمخشري ههنا باطلاً، في زعم المصنف، أراد الإرشاد إلى الصواب، فقال: والصواب على العكس<sup>(٣٤٨)</sup>. يعني أن الصواب ثابت على عكس ما ذكره<sup>(٣٤٩)</sup> الزمخشري، أي: لا يجوز [أن يكون]<sup>(٣٥٠)</sup> عطف بيان للهاء، ويجوز أن يكون بدلاً منه.

أما الأول فلأن عطف البيان، في الجوامد، بمنزلة النعت في المشتقات. فكما<sup>(٣٥١)</sup> أن الضمير لا يُنعت، كذلك لا يُعطف عليه عطف بيان. نص على ذلك بعض النحاة. والجواب أن ضمير الغائب له نوع إبهام، بلا شك، خصوصاً في هذا الموضع. فكما أن الضمير يكون مميزاً في نحو قولك: نعم<sup>(٣٥٢)</sup> رجلاً زيد، فكذا يكون معطوفاً عليه عطف بيان ههنا. على أنه قد حكي عن بعض النحاة أنه<sup>(٣٥٣)</sup> يكون منعوتاً.

ب ٩٩ وأما الثاني فلأن المراد من قولهم: «البدل في حكم تنحية الأول» هو الإشعار بأن البدل مستقل بنفسه، بخلاف التأكيد والصفة، لا أن<sup>(٣٥٤)</sup> المقصود منه أطراح<sup>(٣٥٥)</sup> الأول وإهداره، فلا تبقى الصلة بلا عائد. كيف، والعائد متحقق ههنا، ألا ترى أن قولك: «زيد لقيت غلامه رجلاً صالحاً» كلام صحيح النظم والمعنى، مع أنك لو أهدرت الأول لم يصح، لخلوه عن الرجوع إلى المبتدأ؟

(٣٤٧) ظ: ما ذكر.

(٣٤٨) في م زيادة من متن الإعراب: «لأن البيان كالصفة، فلا يتبع الضمير والعائد المقدر، فالهذوف موجود لا معلوم». وهي في مطبوعة الرياض ص ٨٠.

(٣٤٩) ظ هـ: «الصواب ثابت على ما ذكره». ت: «الصواب على عكس ما ذكره».

(٣٥٠) من ت.

(٣٥١) ظ: وكا.

(٣٥٢) الفاعل ضمير مستتر، والجملة في محل رفع خبر زيد.

(٣٥٣) سقطت من ظ و ت. وانظر المغني ص ٥٠٧ و ٥٤٤ و ٦٥٠ و شرح الكافية ١: ٣١١ والجمع ١١٧: ٢.

(٣٥٤) في الأصل والنسخ: لأن.

(٣٥٥) ظ ت: إخراج.

والجواب عنه أيضاً أن عطف البيان ههنا أظهر . فلذا حكم بأن البدل لا يجوز ، عملاً بالراجع . على أنه لو كان بدلاً لكان العبادة مأموراً بها ، لكون البدل مقصوداً بالنسبة<sup>(٣٥٦)</sup> . لكن كون عيسى<sup>(٣٥٧)</sup> مأموراً بعبادة الناس ليس بظاهر من النظم ههنا ، بخلاف عطف البيان . فإن الغرض منه مجرد التوضيح .

ولا يجوز أن يُبدل<sup>(٣٥٨)</sup> أي : يجوز<sup>(٣٥٩)</sup> أن يبدل الفعل مع معموله ، المؤول معناه بمعنى المصدر بواسطة «أن» المصدرية ، من الهاء<sup>(٣٦٠)</sup> . ولا يجوز أن يُبدل أي : الفعل المذكور — أعني قوله : «أن اعبدوا الله ربي وربكم» — إلا إذا أول «قلت» بـ «أمرت» ، كما مر<sup>(٣٦١)</sup> ، من «ما» في «ما أمرتني به» ، لأن المصدرية جعلت ما بعدها في معنى المصدر ، فيكون بمعنى<sup>(٣٦٢)</sup> العبادة .

والعبادة لا يعمل<sup>(٣٦٣)</sup> فيها — فإن قلت : «يعمل» يتعدى بنفسه إلى معموله . فلم أدخل «في» عليه ، وجعله مفعولاً فيه ؟ قلت : للرمز إلى أن القول لا يتعلق به أصلاً ، من حيث إنه مفعول به ، وإن تعلق به عل وجه الظرفية من جهة اعتبار السلب — فعل القول .

إضافة الفعل إلى القول إضافة بيانية ، للإشعار بأن الفعل إذا كان غم قول يعمل فيها ، نحو : أخلص العبادة من السمعة والرياء . وعبر عن «قلت» بالقول ، ليعم كل مادة حروف القول . فما وقع ههنا ، في بعض النسخ ، من<sup>(٣٦٤)</sup> قوله : «هو

(٣٥٦) هـ : بالنية .

(٣٥٧) زاد هنا في ت : عليه السلام .

(٣٥٨) ت : «ولا يجوز أن تبدل» . ع : «ولا يبدل» . م : «ولا يصح أن يبدل» . ح : «ولا أن يبدل» .

(٣٥٩) في الأصل و ت : لا يجوز .

(٣٦٠) ت : «الظهر» . ولعل المراد : الضم .

(٣٦١) انظر ٩٨ أ .

(٣٦٢) ظ : معنى .

(٣٦٣) ظ هـ : لا تعمل .

(٣٦٤) ظ : «في» . وانظر ع و ح .

قلتُ بعد قوله : « فعل القول » ، فهو مناقض لفائدة تغيير العبارة<sup>(٣٦٦)</sup> ، وإن كان لا يخلو عن رعاية حق خصوصية الكلام .

فإن قلت : فلم لم يقل : « القول » بدل قوله : « فعل القول » ، مع أنه أخصر وأظهر ؟ قلت : للإشارة إلى أن<sup>(٣٦٧)</sup> سلب العمل من جانب الفعل<sup>(٣٦٨)</sup> أولى من سلبه من جانب القول<sup>(٣٦٩)</sup> . فإن سلب العمل عن الفعل يستلزم سلب العمل عن القول استلزام الأخص للأعم ، لا سيما أن القول كثيراً يستعمل بمعنى المقول . ١١٠٠

وأما سبب عدم عمل فعل القول فيها فقد علم ، فيما سبق<sup>(٣٧٠)</sup> . فلا تُعيده .

فإن قلت : فكم معنى صحيح باعتبار النفي ، وإن لم يصح باعتبار الإثبات ، نحو : ما زيد ضرباً ! فلم لا يجوز أن يتعلق بها فعل القول ، لدخول حرف النفي عليه ؟ قلت : لأن الاستثناء بعد النفي يدل على الإثبات ، ولو بإشارة . فلم يصح أن يعمل فيها لامتناع تعلقه بها ، إذ لا يصح<sup>(٣٧١)</sup> أن تقول : فعلت فعلاً وعبادة ، كما يصح أن تقول<sup>(٣٧٢)</sup> : قلت لفظاً وكلاماً<sup>(٣٧٣)</sup> .

ثم لما كان الإلهام إلقاء معنى في الرُّوع ، بطريق الفيض ، فمن نظر إلى الإلقاء من حيث إنه يُفيد معنى كاللفظ ، وإنه يتضمن الحديث<sup>(٣٧٤)</sup> في القلب الملقى

---

(٣٦٥) في الأصل : العبادة .

(٣٦٦) سقطت من ت .

(٣٦٧) ظ ت : القول .

(٣٦٨) ظ ت : الفعل .

(٣٦٩) انظر ١٩٩ .

(٣٧٠) ظ : أو لا يصح .

(٣٧١) في الأصل و هـ : أن يقول فعلت فعلاً وعبادة كما يصح أن يقول .

(٣٧٢) في م زيادة من متن الإعراب : « نعم يجوز إن أول قلت بأمرت » . وهي في مطبوعة الرياض

ص ٨٠ .

(٣٧٣) ظ ت : الحديث .



إليه ، حكم بأنها يجوز<sup>(٣٧٤)</sup> أن تكون مفسرة بعده . ومن نظر إلى نفس الإلقاء — وهو ليس بمعنى القول ، لأنه لا يصدق عليه ، ومعنى القول يصدق عليه القول في الجملة ، كما تقول : الأمر قول — حكم بأنها يمتنع<sup>(٣٧٥)</sup> أن تكون مفسرة بعده . والحق هو الأول ، واختاره المصنف . أشار إليه أولاً بقوله :<sup>(٣٧٦)</sup> ولا يمتنع أي : يجوز .

فإن قلت : فلم عبر عن الجواز بسلب<sup>(٣٧٧)</sup> لامتناع ، قلت : ليكون نصاً في الرد على المخالف .

فإن قلت : الواو ههنا لأي شيء<sup>(٣٧٨)</sup> ؟ قلت : للعطف على مقدر ، من حيث المعنى . كأنه قيل : يمتنع القول بامتناع التفسير بعد الإلهام<sup>(٣٧٩)</sup> ، ولا يمتنع القول بالتفسير بعده<sup>(٣٨٠)</sup> . وأما إذا جعل للابتداء أو للاعتراض فهو خال عن رعاية انتظام ظاهر الكلام ، وإن كان سالماً عن تكلف هذا التقدير<sup>(٣٨١)</sup> .

في قوله ، تعالى<sup>(٣٨٢)</sup> : ( وأوحى ربك إلى النحل ) أي : ألهمها وقذف في قلوبها . الواو : للعطف ، وأوحى : فعل ، فاعله : ربك ، وإلى النحل : متعلق<sup>(٣٨٣)</sup> به ، والنحل كالنخل ، يُذكر حملاً على اللفظ ، ويُؤنث حملاً على المعنى . فلهذا أنث الفعل<sup>(٣٨٤)</sup> في ( أن أئخذ من الجبال يوتاً<sup>(٣٨٥)</sup> ) .

(٣٧٤) في الأصل و هـ : تجوز .

(٣٧٥) في الأصل : يحكم بأنها تمتنع .

(٣٧٦) في م زيادة من متن الإعراب : قال الزمخشري .

(٣٧٧) ظ : فلم عدل عن الجواز لسلب .

(٣٧٨) انظر ٨٦ أ .

(٣٧٩) ظ ت : الإلهام .

(٣٨٠) هـ : وحده .

(٣٨١) هـ : التفسير .

(٣٨٢) الآية ٦٨ من النحل .

(٣٨٣) ظ : يتعلق .

(٣٨٤) كذا . ويريد : أنث ضمير الفعل . انظر ١٠٣ ب .

(٣٨٥) زاد هنا في ع : ومن الشجر .



أن : مفسرة لوقوعها بعد فعل فيه معنى القول ، وهو أوحى ، واتخذ : فعل أمر من باب الافتعال ، فاعله الضمير المرفوع المتصل به ، وهو الياء ، وقيل : فاعله مستتر فيه ، والياء علامة الخطاب<sup>(٣٨٦)</sup> ، ومن الجبال : متعلق به ، و « من » فيه : للتبويض ، لأنها لا تبني في كل جبل بل في بعضها ، وبيتاً : مفعوله . وإنما يُسمى ما تجنيه لتعمل<sup>(٣٨٧)</sup> فيه بيتاً ، تشبيهاً ببناء<sup>(٣٨٨)</sup> الإنسان ، لما فيه من حسن الصنعة<sup>(٣٨٩)</sup> وصحة<sup>أ</sup> القسمة التي لا يقوى عليها حذاق المهندسين إلا بآلات وأنظار دقيقة .

أن تكون<sup>(٣٩٠)</sup> مفسرة لما قبلها ، لتحقيق شرط التفسير فيه . أن : مصدرية ناصبة ، وتكون : فعل من الأفعال الناقصة منصوب بها ، اسمه مستتر فيه ، وهو هي ، عائد إلى « أن » المفسرة المذكورة في قوله : « أن اتخذي » ، وخبره : مفسرة . والمجموع في قوة المصدر ، مرفوع المحل على أنه فاعل « لا يمتنع » .

فإن قلت : فلم قدم المفعول فيه عليه ، وأخر الفاعل عنه ؟ قلت : لكونه نصب العين وورد اللسان ، لوقوع النزاع فيه : هل هي مفسرة فيه أو لا ؟ ولمقارنته بقوله : مثلها ، لكونه أصلاً له وسنده . أي : جاز أن تكون مفسرة فيه كما جاز أن تكون مفسرة في قوله ، تعالى : ( فأوحينا<sup>(٣٩١)</sup> إليه أن اصنع الفلك ) . قد مر<sup>(٣٩٢)</sup> بيان هذا القول .

(٣٨٦) هذا مذهب المازني والأخفش الأوسط في الياء . انظر الجمع ١ : ٥٧ و ١٩٢ .

(٣٨٧) ت : وإنما سمي ما تجنيه لتعمل .

(٣٨٨) ت : بيت .

(٣٨٩) هـ : الصيغة .

(٣٩٠) زاد هنا في ح : أن .

(٣٩١) الآية ٢٧ من المؤمنون . ت : وأوحينا .

(٣٩٢) ظ ت : « قدمت » . وانظر ٩٥ ب .

فإن قلت : إنها قد ذكرت في كلا القولين<sup>(٣٩٣)</sup> بعد الإيحاء . فلم جعل جواز التفسير الثاني أصلاً للأول ؟ قلت : لأن الإيحاء في القول الثاني<sup>(٣٩٤)</sup> فيه معنى القول اتفاقاً ، بخلاف الإيحاء في القول الأول<sup>(٣٩٥)</sup> . فيكون من قبيل رد المختلف فيه إلى المتفق عليه ، بشهادة فحوى الكلام ، لقيام المقتضى فيهما<sup>(٣٩٦)</sup> .

**خِلَافاً أَي :** حال كون القول بالتفسير هناك مخالفاً ، لقول من منع — وهو أبو عبد الله الرّازي — ذلك أي : كونها مفسرة فيه ، أي : في قوله تعالى<sup>(٣٩٧)</sup> : « وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي . »

قال الزمخشري وغيره<sup>(٣٩٨)</sup> : إنها مفسرة فيه ، لأن الإيحاء فيه معنى القول . وقال الرّازي<sup>(٣٩٩)</sup> : لا نُسَلَم أنها مفسرة . فكيف وقد انتفى شرط التفسير ؟ فإن المراد من الإيحاء في قوله : « وأوحى ربك إلى النحل » هو الإلهام اتفاقاً . وليس فيه معنى القول . ١١٠١ ثم إذا<sup>(٤٠٠)</sup> امتنع القول بالتفسير عنده هنا قال : إنها مصدرية . كأنه قيل : أوحى ربك باتخاذ بعض الجبال بيوتاً .

ثم<sup>(٤٠١)</sup> أشار المصنف إلى الرد عليه ، بطريق الاستدلال على سلب<sup>(٤٠٢)</sup> الامتناع ، بقوله : **لأن الإلهام<sup>(٤٠٣)</sup> في معنى القول** ، من حيث الدلالة على المعنى . فلذا يقع التفسير بعد الكتابة والرسالة والإشارة<sup>(٤٠٤)</sup> .

---

(٣٩٣) في الأصل : « كلا الآيتين » . هـ : الآيتين .

(٣٩٤) في الأصل : « في الثانية » . هـ : في الآية الثانية .

(٣٩٥) في الأصل : « الآية الأولى » . هـ : الأولى .

(٣٩٦) ظ : مقتضى فيهما .

(٣٩٧) سقطت من النسخ .

(٣٩٨) الكشف ٢ : ٤٨١ .

(٣٩٩) التفسير الكبير ٥ : ٣٣٠ — ٣٣٢ .

(٤٠٠) كذا . والصواب : إذ .

(٤٠١) ت : قد .

(٤٠٢) ظ ت : سبيل .

(٤٠٣) ع : الإيحاء .

(٤٠٤) ت : والإشارة والرسالة .

فإن قلت: فهل يكون قوله: «لأن الإلهام في معنى القول» ردّاً عليه، وقد قال الرازي: الإلهام ليس فيه معنى<sup>(١٠٥)</sup> القول؟ قلت: نعم من حيث التأمل في الإلهام وشأنه، كما أشرنا إليه. فلهذا قال: لأن الإلهام في معنى القول، ولم يقل: لأن الإلهام فيه<sup>(١٠٦)</sup> معنى القول، ولم يقل أيضاً: الإلهام بمعنى القول.

هذا. ثم إن الزمخشري قد جوّز مراراً، في أمثال هذا، أن تكون للتفسير والمصدرية. فاكتمى ههنا<sup>(١٠٧)</sup> بيان التفسيرية، ترجيحاً لها على المصدرية، نظراً إلى غرض التفخيم، والتفصيل بعد الإجمال، كما يدل عليه سوق<sup>(١٠٨)</sup> الكلام. فلهذا<sup>(١٠٩)</sup> لم يتعرض أصلاً لا لبيان التفسيرية، ولا لبيان المصدرية، في قوله تعالى<sup>(١١٠)</sup>: «فأوحينا إليه أن اصنع الفلک». وإثمه لم يمنع<sup>(١١١)</sup> المصدرية ههنا، من حيث النظر إلى مجرد معنى الكلام.

فاذاً لا نزاع بينهما في التحقيق، كما ترى. غاية ما في الباب أن نظر الرازي ههنا مقصور على مجرد معنى الكلام، لم يصل إلى درك غرضه. فعلم من هذا أن قول البيضاوي ههنا، بعد اختيار المصدرية<sup>(١١٢)</sup>: «ويجوز أن تكون مفسرة، لأن في الإيحاء معنى القول»، ليس على ما ينبغي.

ثم إن الفعل المضارع المقارن بـ «لا» إذا ولي «أن» الصالحة للتفسيرية، نحو: «أشرت إليه أن لا تفعل»<sup>(١١٣)</sup>، جاز رفع ذلك الفعل على أنها نافية، كما جاز جزمه على أنها ناهية، فتكون مفسرة على كلا التقديرين، وجاز نصبه أيضاً على أنها

(١٠٥) ت: ليس بمعنى.

(١٠٦) ت: في.

(١٠٧) ظ: هنا.

(١٠٨) ه: بيان.

(١٠٩) في الأصل و ه: فلذا.

(١١٠) الآية ٢٧ من المؤمنون. وانظر الكشاف ٣: ١٤٤.

(١١١) في الأصل: «لم تمتنع». ت: «لا يمنع». ه: «لم تمتنع».

(١١٢) أنوار التنزيل ص ٢٧٥.

(١١٣) ظ: «أشرت أن لا تفعل». ت ه: «أشرت إليه ألا يفعل».



نافية، فتكون حينئذ مصدرية، لا غير. وأما إذا ولي الفعل المضارع إتياءها، بدون  
«لا»، جاز<sup>(١١١)</sup> رفعه ونصبه، لا غير.

و الوجه الرابع أن تكون مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ<sup>(١١٢)</sup>، تنصب الاسم وترفع  
الخبر، كما كانت قبل التخفيف. لكن اسمها ضمير الشأن مقدر، ولا يثبت إلا في  
ضرورة الشعر، [نحو]<sup>(١١٣)</sup>:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي      طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ، وَأَنْتَ صَدِيقِي  
كما حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْمَغَارِبَةِ<sup>(١١٤)</sup>، من جواز إظهار عملها مخففة، في الاسم الظاهر على  
ضعف، نحو: علمت أن زيدا قائم. وَمَنْ جَوَّزَ إِظْهَارَ عَمَلِهَا مُخَفَّفَةً فِيهِ، بَلَا ضَعْفٍ،  
فليس بأصل ملتفت إليه يُعْرَجُ عَلَيْهِ<sup>(١١٥)</sup>.

فتقع بعد فعل اليقين، أو ما نُزِّلَ منزلته. فشاهد الأول في نحو<sup>(١١٦)</sup>:  
(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى).

علم: فعل<sup>(١١٧)</sup>، فاعله مستتر فيه عائد إلى الله، تعالى<sup>(١١٨)</sup>، وأن: مخففة من  
الثقيلة، أصلها أن، وضمير الشأن المقدر اسمها، والسين: للفصل بينها وبين الفعل،  
وليكون عوضاً عن المحذوف وجباً للنقصان اللاحق لها، ويكون: فعل من الأفعال

---

(٤١٤) كذا، بحذف الفاء في جواب «أما». هـ: «بجاز». ولعل الباء تصحيف فاء.

(٤١٥) ح: المثقلة.

(٤١٦) من ظ. ت: «كقوله». والبيت في المنصف ٣: ١٢٨ والإنصاف ص ٢٠٥ وشرح المنصف

٨: ٧١ والمقرب ١: ١١١ والجنى الداني ص ٢١٧ والمغني ص ٢٩ وشرح شواهد ص ١٠٥

والعيني ٢: ٣١١ والجمع ١: ١٤٣ والدرر ١: ١٢٠ وابن عقيل ١: ٣٢٨ وشرح الألفهوني ١:

٥١١ والخزاة ٢: ٤٦٥ واللسان والتاج (حرر) و (صدق).

(٤١٧) الجمع ١: ١٤٢.

(٤١٨) ت: فليس بأصل ملتفت إليه.

(٤١٩) الآية ٢٠ من المزمل.

(٤٢٠) زاد هنا في ت: يقين.

(٤٢١) سقطت من النسخ.



الناقصة، ومنكم: خبره، ومرضى: اسمه. والفعل مع معموله وقع خبراً لـ «أن»، و  
«أن» مع معمولها تسد<sup>(٢٢٢)</sup> مسد مفعولي «علم».

وشاهد الثاني في نحو: {وَحَسِبُوا<sup>(٢٢٣)</sup> أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً} أي: حسب بنو  
إسرائيل أنهم لا يُصيبهم من الله بلاء وعذاب، في الدنيا والآخرة.

حسب: فعل من الحسبان نُزِل منزلة اليقين — فَإِنَّ الظَّنَّ والحسبان إذا قويا  
التحقا باليقين. وههنا كذلك — فلذا وقع بعده «أن» التي للتحقيق، فاعله: الواو،  
وأن: مخففة من الثقيلة، أصلها: أنه<sup>(٢٢٤)</sup> لا تكون فتنة، خُففت وحُذِف ضمير  
الشأن، واسمها: ضمير الشأن المقدّر، ولا: حرف نفى، جيء به لما عرفت أنفاً  
— وتجيء «قد» بعدها، للغرض المذكور أيضاً، نحو<sup>(٢٢٥)</sup>: (لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ  
رَبِّهِمْ) — وتكون: فعل تام، وفتنة: فاعله. وهو مع معموله<sup>(٢٢٦)</sup> مرفوع المحل، وقع  
خبر «أن»، وهو مع معموله قائم مقام مفعولي «حسب».

وإنما قيدها بقوله: في قراءة الرفع أي: رفع «تكون»، ليكون نصّاً على ما  
ادّعاه. وأما على قراءة النصب فلا تكون ممّا نحن بصددّه. بل تكون ناصبة، فتكون  
الجملة أيضاً منصوبة المحل، على أنها تسدّ مسد مفعولي «حسب». فهو يبقى<sup>(٢٢٧)</sup>  
على معناه، من غير احتياج إلى التنزيل.

فإن قلت: أيهما أظهر في التعبير<sup>(٢٢٨)</sup> عليهم؟ قلت: قراءة النصب أظهر، في  
بادئ الرأي. وأما قراءة الرفع فأشدّ توبيخاً عليهم، حيث تمكّن الظنّ الفاسد في  
قلوبهم العمي تمكّن يقين.

١١٠٢

(٢٢٢) ظ ت: سد.

(٢٢٣) الآية ٧١ من المائدة. وسقطت الواو قبل الفعل من النسخ. والتفسير من الكشاف ١: ٥١٦.

(٢٢٤) ظ: وأصلها أن. هـ: أصله أنه.

(٢٢٥) الآية ٨ من الجن. هـ: لنعلم.

(٢٢٦) زاد هنا في ت: بعدها.

(٢٢٧) ظ ت: فهو مبق. هـ: فهي مبقى.

(٢٢٨) ظ: والتعيين. هـ: التعبير.

فلَمَّا فرغ عن<sup>(٤٢٩)</sup> بيان المطلوب أراد أن يوضحه غاية الإيضاح، ويسلك في ذلك إلى طريق التعميم والتفصيل، فأشار إليه بقوله. وكذا، أي: وكما كانت مخففة من الثقل في هذين القولين، تكون مخففة منها أيضاً، حيث وَقَعَتْ أي: «أن» المخففة بعد علم. أي: بعد لفظ دال على اليقين، نحو: علمت أن سوف يقوم زيد، أو بعد ظن. أي: بعد لفظ يدل عليه — قوله: نُزِّلَ فَنَزَلَهُ الْعِلْمُ: صفة ظن — نحو: ظننت أن سيوجد الصديق.

فإن قلت: التنزيل لا يُخرج الشيء عن حقيقته، في التحقيق. فلهذا استعمل هنا «أو» في قوله: أو بعد ظن. فمن أين يحصل التلازم<sup>(٤٣٠)</sup> ويدفع التنافر بينهما؟ قلت: من حيث النظر إلى نفس التنزيل. وأما إذا لم يُنزل منزله فلا تقع<sup>(٤٣١)</sup> المخففة بعده. فإنها تدل على تحقق ما بعدها، بخلاف الظن.

وتقع<sup>(٤٣٢)</sup> أيضاً، بدونها، نحو<sup>(٤٣٣)</sup>: (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ، رَبِّ الْعَالَمِينَ).

## [مَنْ]

الرابعة، من تلك الكلمات: «مَنْ».

فالوجه<sup>(٤٣٤)</sup> الأول لما أن تكون<sup>(٤٣٥)</sup> شرطية كـ «إن»، فتعمل عملها في نحو: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ)<sup>(٤٣٦)</sup> عاجلاً أو آجلاً.

(٤٢٩) هـ: تعين ثم لما فرغ من.

(٤٣٠) في الأصل: «التلازم» وفي النسخ: التلازم.

(٤٣١) ت: فلا يقع.

(٤٣٢) ظ: ويقع.

(٤٣٣) الآية ١٠ من يونس.

(٤٣٤) ت: الوجه.

(٤٣٥) زاد هنا في م: تارة.

(٤٣٦) الآية ١٢٣ من النساء.



من : اسم موضوع لأولي العلم ، متضمن لمعنى « إن » الشرطية ، فلذا جزم  
 الفعلين ، ويعمل : فعل شرط مجزوم به ، فاعله مستتر فيه عائد إلى « من » ، وسوءاً :  
 مفعوله ، ويجز : جزاء الشرط فعل مجهول ، والضمير المستتر فيه قائم مقام فاعله ، عائد  
 إلى « من » أيضاً ، أصله « يُجْزَى » حُذِفَ الألف لأجل علامة الجزم ، وبه : متعلق به  
 « يجز » ، والهاء فيه عائد إلى « سوءاً » . والشرط مع جوابه ، أو الجواب وحده ، على  
 اختلاف في ذلك : خبر المبتدأ<sup>(٤٣٧)</sup> ، وهو : من .

والوجه الثاني أن تكون موصولة ، في<sup>(٤٣٨)</sup> نحو : ( وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ )<sup>(٤٣٩)</sup> .

الواو : للعطف ، ومن : للتبويض ، والناس : مجرور بها ، ومن : اسم موصول ،  
 ١٠٢ ب صلته « يقول » ، مبتدأ ، خبره : من الناس . فقول من قال : « من الناس »<sup>(٤٣٩)</sup> : مبتدأ  
 بحسب المعنى ، و [ مَن ]<sup>(٤٣٩)</sup> يقول : خبره . كأنه قيل : وبعض الناس مَن يقول آمناً بالله  
 وباليوم الآخر ، لا يخلو عن ارتكاب خلاف الظاهر . وقال الزمخشري<sup>(٤٣٩)</sup> : إن قُدِّرَتْ  
 لام التعريف للعهد في « الناس » فهي موصولة ، وإن قُدِّرَتْها للجنس فهي موصوفة .

والوجه الثالث استيفائية أي : أن تُستعمل للاستفهام ، في نحو : ( مَن  
 بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا )<sup>(٤٤٠)</sup> ؟

من : اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام مبتدأ ، وبعثنا<sup>(٤٤٠)</sup> : فعل ، فاعله  
 مستتر فيه عائد إلى « من » ، ونا : مفعوله ، ومن مرقدنا : متعلق به ، والجملة خبر المبتدأ .

(٤٣٧) ظ هـ : مبتدأ .

(٤٣٨) سقطت من الأصل .

(٤٣٩) الآية ٨ من البقرة .

(٤٤٠) سقطت من ظ و ت .

(٤٤١) زيادة يقتضيا السياق .

(٤٤٢) الكشف ١ : ٤٢ . وفي النقل تصرف . وانظر المعنى ص ٣٦٥ .

(٤٤٣) الآية ٥٢ من يس . وزاد هنا في ع : هذا ما وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلُونَ .

(٤٤٤) ظ هـ : وبعث . ت : بعث .

والوجه الرابع لها أن تُستعمل نكرة موصوفة — فلذا صح دخول «رُب» عليها، نحو<sup>(٤٤٥)</sup> :

«رُبٌّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظاً صَدْرُهُ»

— في نحو: مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٌ لَكَ<sup>(٤٤٦)</sup>.

من: مجرور بالباء متعلق بالمرور موصوف، ومعجب: صفة، ولك: متعلق بمعجب. ولا يخفى عليك أن في خصوصية هذا المثال لطاقة الرمز إلى أن لصفة الإعجاب مناسبة مع النكرة، وليست لها مع المعرفة.

فإذا قلت<sup>(٤٤٧)</sup>: من يكرمني أكرمه، فـ «من» فيه يحتمل استعمالها وجوهاً أربعة. فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، وإن قدرتها موصولة أو موصوفة رفعت الفعلين، وإن قدرتها استفهامية رفعت الفعل الأول وجزمت الفعل الثاني، لأنه جواب الاستفهام بغير فاء. فـ «من» على جميع التقادير: مبتدأ. فخير الاستفهامية الجملة الأولى، وخير الموصولة والموصوفة الجملة الثانية، وخير الشرطية الجملتان، أو الجملة الثانية، على خلاف في ذلك. وإذا قلت: «من زارني أكرمته»، يحسن ما عدا الاستفهامية.

وقد تقع موصوفة بمعرفة، إذا كانت موصولة، نحو: قام من في الدار العاقل. لكن المصنّف لم يلتفت إليه، لقلة استعمالها في كلام العرب، أو لكونه من الوجوه المركبة<sup>(٤٤٨)</sup>، وهو ليس بصدها. بل هو متصدّ لبيان الوجوه البسيطة، فقط.

---

(٤٤٥) صدر بيت لسويد بن أبي كاهل، عجزه:

قَدْ ثَمْنِي لِي مَوْتاً، لَمْ يُطْعَ

المفضليات ص ١٩٨ والأمالى الشجرية ٢: ١٦٩ وشرح المفصل ٤: ١١ والمغني ص ٣٦٤ وشرح شواهد ص ٢٥٢ وشنور الذهب ص ١٣١ والمجمع ١: ٩٢ و ٢: ٢٦ والدرر ١: ٦٩ و ٢: ١٩، والصبان ١: ٥٤ والخزاة ٢: ٥٤٦ و ٣: ١١٩.

(٤٤٦) زاد هنا في ع و ح: أي: بإنسان معجب لك.

(٤٤٧) الفقرة من المغني ص ٣٦٥.

(٤٤٨) في النسخ: المركبة.



ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ وَجُوهِهَا الرَّاجِحَةِ، الْمُنْحَصِرَةِ فِي الْأَرْبَعَةِ، أَشَارَ إِلَى بَيَانِ وَجْهِهَا الْمَرْجُوحِ عِنْدَهُ، بِقَوْلِهِ: وَأَجَازُ— أَيْ جُمْهُورُ النَّحَاةِ لَمْ يَجُوزْ أَنْ يَكُونَ لَهَا وَجْهٌ، ١١٠٣ غَيْرُ الْوَجْهِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَجَازُ— أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ مَا<sup>(١١٠٤)</sup> وَرَاءَ تِلْكَ الْوَجْهِ، أَنْ تَقَعَ، أَيْ: أَنْ تَكُونَ— فَمَا وَقَعَ هُنَا، مِنْ أَنَّ «تَكُونَ» بَدَلَ «تَقَعَ»<sup>(١١٠٥)</sup>، فَهُوَ أَبِينُ— نَكْرَةً: مَنْصُوبَةٌ عَلَى أَنَّهَا خَيْرُ «تَقَعَ» لِكُونِهِ بِمَعْنَى «تَكُونَ»، تَامَّةٌ: صِفَتُهَا. وَالْمُرَادُ مِنَ التَّامِّ هُنَا مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ وَلَا صِفَةٍ. فَتَكُونُ<sup>(١١٠٦)</sup> الْوَجْهِ لَهَا خَمْسَةٌ عِنْدَهُ.

وَحَمَلٌ، أَيْ: الْفَارِسِيُّ، عَلَيْهِ، أَيْ: عَلَى كُونِهَا نَكْرَةً تَامَّةً، قَوْلُهُ أَيْ: قَوْلُ الشَّاعِرِ— فَإِنْ قُلْتُ: فَلَمْ لَمْ يَقُلْ: «اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ»، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُنَاسِبُ؟ قُلْتُ: لِعَدَمِ اسْتِزَامِهِ لِمَا ادَّعَاهُ، لِقِيَامِ احْتِمَالِ الْغَيْرِ<sup>(١١٠٧)</sup> فِيهِ، وَإِنْ كَانَ بَعِيداً—<sup>(١١٠٨)</sup>.

### • وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ، وَإِعْلَانٍ •

الْوَاوُ: لِلْعَطْفِ، وَنَعَمْ: فَعَلَ مِنْ أَفْعَالِ الْمَدْحِ، فَاعِلُهُ مُسْتَرٌ فِيهِ، وَمَنْ: نَكْرَةً تَامَّةً، مُمَيِّزَةً لِذَلِكَ الْمُسْتَرِّ لِتَقَرُّرِ الْإِبْهَامِ فِيهِ— فَلِذَا فُسِّرَ بِقَوْلِهِ: أَيْ: وَنَعَمْ شَخْصاً<sup>(١١٠٩)</sup>— وَهُوَ: مُخْصِصٌ بِالْمَدْحِ. وَأَمَّا عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَمَنْ<sup>(١١١٠)</sup>: اسْمُ مَوْصُولٍ

(٤٤٩) ظ ت: «بجاء». وقبلها في م زيادة من متن الإعراب: في «من».

(٤٥٠) ظ: يكون بدل يقع.

(٤٥١) ظ هـ: فيكون.

(٤٥٢) الغير أي: غيره. وانظر ٢٠ ب و ١٨١ أ.

(٤٥٣) عجز بيت صدره:

### وَنَعَمْ مَزْكاً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

المغني ص ٣٦٦ وشرح شواهد ص ٢٥٢ والعيني ٤٨٧: ١ والجمع ٩٢: ١ و ٨٦: ٢ والدرر ٧٠: ١ و ١١٤: ٢ والصبيان ١١٥: ١ والخزانة ١١٥: ٤ واللسان والتاج (زكاً). والمزكاً: الملجأ.

(٤٥٤) ح: نعم شخصاً هو.

(٤٥٥) ت: فهو.

فاعل لـ «نعم»، فيكون استعمالها ههنا من قبيل الوجه الثاني. وهو: مبتدأ، خبره، محذوف أي: نعم [من] هو هو.

فإن قلت: هل المحذوف يحتاج ههنا في الإفادة إلى تأويل، كما في قول أبي النجم<sup>(٤٥٦)</sup>:

«أنا أبو النجم، وشعري شعري»

قلت: لا، كما في قولك: زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الأسد فهو هو. يدل على ذلك تعلق الظرف به، لتحقيق معنى الفعل فيه. أي: ونعم من هو ثابت في حالتي سرّ وعلانية. ثم بعد ذلك لا بد من القول بمحذوف آخر، على رأي الجمهور، ليكون مخصوصاً بالمدح.

فإن قلت: أي القولين أظهر ههنا؟ قلت: قول الفارسي أظهر. فلهذا ما زيفه المصنف.

فإن قلت: فلم لم يعدّه وجهاً خامساً؟ قلت: لعدم التفاته إليه، بعدم<sup>(٤٥٧)</sup> اشتجار استعمالها على هذا الوجه. وأما التمسك بقول الشاعر فباب الطعن مفتوح فيه.

فإن قلت: شرط التمييز، في باب «نعم»، أن يكون المميز صالحاً لدخول الألف واللام. فـ «من»<sup>(٤٥٨)</sup> ليس كذلك، فلا يصحّ قوله فيه، فضلاً أن<sup>(٤٥٩)</sup> يكون أظهر. قلت: الفارسي لا يسلم هذا الشرط. يدل عليه قوله، تعالى<sup>(٤٦٠)</sup>: (فَتَبِعْنَا

---

(٤٥٦) الخصائص ٣: ٣٣٧ والمتصف ١: ١٠ والأمالى الشجرية ١: ٢٤٤ وشرح المفصل ١: ٩٨ و  
٩: ٨٣ والمغني ص ٣٦٦ و ٤٨٨ و ٧٣٤ والمجم ١: ٦٠ و ٢: ٩٥ والدرر ١: ٣٥ و ٢:  
٧٦ والصبان ١: ١٥٥ والخزانة ١: ٢١١. وانظر ١١٦.

(٤٥٧) ت: لعدم.

(٤٥٨) هـ: ومن.

(٤٥٩) في الأصل: قوله فيه فلن.

(٤٦٠) الآية ٢٧١ من البقرة: «إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا...»

هي). ولو سلم فله أن يقول: إنه يصلح لهما بمرادفة<sup>(٤٦١)</sup>، وإن لم يصلح لهما بنفسه.

١٠٣ ب فلهذا لو قيل، في تفسيره: «ونعم شخصاً أو إنساناً»، استقام المعنى.

وأما قول الكسائي: إنها تكون زائدة، كما في قوله<sup>(٤٦٢)</sup>:

كفى بنا فضلاً على من غيرنا.

على رواية خفض «غير»، فلم يلتفت إليه أيضاً. أما على رواية خفض فلائها موصوفة، و«غير» صفتها، وأما على رواية الرفع فلائها تحمل<sup>(٤٦٣)</sup> أن تكون موصولة، أو موصوفة. كأنه قيل: من هو غيرنا. فالجملة إما صلة، أو صفة.

---

(٤٦١) هـ: بمرادفة.

(٤٦٢) صدرت لكعب بن مالك، عجزه:

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ، إِيَّانَا

ديوانه ص ٢٨٩ و ٣١٢-٣١٣ والكتاب ١: ٢٦٩ والجمل للخليل ص ٨٩ ومجالس نعلب ص ٣٣٠ والجمل للزجاجي ص ٣١١ ولأُمّالي الشجرية ٢: ١٦٩ و ٣١١ وشرح المفصل ٤: ١٢ والجنى الثاني ص ٥٢ والمغني ص ١١٦ وشرح شواهد ص ٣٣٧ والمعني ١: ٤٨٦ والجمع ١: ٩٢ و ١٦٧ والدرر ١: ٧٠ و ١٤٥ والخزانة ٢: ٥٤٥. وانظر شرح الكافية ٢: ٥٥.

(٤٦٣) ظ ت: يحتمل.

## ما يأتي على خمسة أوجه

النوع الخامس، من الأنواع الثمانية، ما يأتي أي: ما يُستعمل في الكلام، على خمسة أوجه. وهو، أي: المستعمل عليها<sup>(١)</sup>، شيان. أي: هو نوع منحصر في صنفين، بالاستقراء<sup>(٢)</sup>.

### [أي]

أحدهما أي: أحد الشينين: «أي». وهو بفتح الهمزة وتشديد الياء. لكن المصنف لم يُقَيِّده بذلك، لكونه يصدد بيان الوجوه، لا بيان التعريف، واكتفاء<sup>(٣)</sup> بما يُبين<sup>(٤)</sup> حاله من بعد.

وهو بحسب ما يُضاف إليه دائماً. فإن أُضيف إلى ظرف مكان كان ظرف مكان، نحو: أي مكان تجلسن أجلسن معك، وإن أُضيف إلى ظرف زمان كان ظرف زمان، وإن أُضيف إلى مفعول به كان مفعولاً به، وإلى مصدر يكون مصدراً.

فالوجه الأول أن تقع شرطية كـ «إن»، نحو<sup>(٥)</sup>: (أيما الأجلين

- 
- (١) سقطت من الأصل.
  - (٢) ظ: «صفتي الاستقراء». هـ: موضعين بالاستقراء.
  - (٣) في الأصل: واكتفى.
  - (٤) في النسخ: بين.
  - (٥) الآية ٢٨ من القصص. وقبلها في الآية ٢٧: «تأجرنى ثمانى حجج». فإن أتممت عشرًا فبين عندك...



قَضَيْتُ) — المعنى<sup>(٦)</sup>: أيَّ أجل وفيتك منهما، سواء كان أطولهما الذي هو العشر، أو أقصرهما الذي هو الثماني — (فلا عدوان عليّ). المعنى: فلا يُعتدى عليّ في<sup>(٧)</sup> طلب الزيادة عليه.

فأيّ: اسم متضمّن لمعنى الشرط، مضاف إلى الأجلين، منصوب على أنّه مفعول لـ «قضى»، وما: زيدت بين المضاف والمضاف إليه للتأكيد، وفاعله الضمير المتصل به<sup>(٨)</sup>، وهو فعل الشرط، والفاء: فاء جواب الشرط، ولا عدوان عليّ: جملة اسمية جزاؤه.

والوجه الثاني، من وجوه الاستعمال، أن تكون<sup>(٩)</sup> استفهامية، نحو<sup>(١٠)</sup>:  
(أيكم زادت هذه إيماناً؟)

فأيّ: اسم متضمّن لمعنى الاستفهام، مرفوع بالابتداء، وزاد: فعل، مفعوله الأول متصل به عائد إلى المبتدأ، والتاء لتأنيث<sup>(١١)</sup> فاعله وهو: هذه، إشارة إلى ١٠٤ السّورة، وإيماناً: منصوب على أنّه مفعوله الثاني. والجملة: خبر المبتدأ. وكذا هي<sup>(١٢)</sup> اسم متضمّن للاستفهام، على قراءة النصب. فلهذا<sup>(١٣)</sup> أطلق المثال، ولم يُقَيِّده بقوله: «في قراءة الرفع»، كما قيّد في غير هذا المحلّ.

فإن قلت: منصوب بماذا<sup>(١٤)</sup>؟ قلت: بفعل مضمر، يُفسّره ما بعده. كأنه<sup>(١٥)</sup>

(٦) سقطت من ت. والتفسير من الكشاف ٣: ٣١٩ بتصرف.

(٧) في الأصل: «لا تعتدي على في». ظ: «لا يعتدي على من». ت: «لا تعتدي على في».

(٨) سقطت من ظ.

(٩) هـ: «يكون». ع: تقع.

(١٠) الآية ١٢٤ من التوبة.

(١١) في الأصل: «والتاء للتأنيث». ظ: «في التأنيث». وانظر ١٠٠ أ.

(١٢) سقطت من ظ و ت.

(١٣) هـ: فلذا.

(١٤) كذا بتأخير اسم الاستفهام، والمعروف أن له الصدارة. انظر ١٨٦ أ.

(١٥) الكشاف ٢: ٢٥٤.

قول : أَيْكُمْ زَادَتْ " زَادَتْهُ ؟

والوجه الثالث منها أن تقع مَوْصُولَةٌ " كـ " الَّذِي " ، نَحْوُ " أَيْ " في قوله ،  
تعالى " : ( ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ) .

ثم : للعطف على جواب القسم " ، واللام : لتأكيد المعطوف على جواب  
القسم ، ونزع : فعل ، فاعله مستتر وهو نحن ، والتون : للتأكيد أيضاً ، ومن : حرف  
جر ، وكل : مجرور بها ، مضاف إلى شيعة ، والجار مع المجرور متعلق به ، وأَي : اسم  
موصول مضاف إلى الضمير وهو " هم " ، وأشد : أفعال التفضيل ، مرفوع على أنه  
خبر مبتدأ محذوف ، والمبتدأ مع خبره جملة اسمية صلة الموصول — فأشار إلى جميع " "  
ما ذكر ، بقوله : أَيْ : " الَّذِي هُوَ أَشَدَّ — وعلى الرحمن : متعلق بـ " أَشَدَّ " ، أو  
بمحذوف يفسره " عِتِيًّا " لأن المشهور أن معمول المصدر لا يتقدم عليه . والأظهر أنه  
متعلق بـ " عِتِيًّا " ، لأن معمول المصدر يجوز أن يتقدم عليه إذا كان ظرفاً ، أو شبهه .  
قال الله " : ( فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ) ، ( وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ) " .

وعِتِيًّا : منصوب على التمييز ، العمل فيه " أَشَدَّ " . أصله " عُثُورٌ " على وزن-  
قُعُودٌ " . فأبدلت ضمة ما قبل " " الواو الأولى كسرة طلباً للخفة ، فقلبت ياء  
لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم قلبت الواو الثانية ياء لاجتماع الواو والياء ، مع سبق الياء

( ١٦ ) ت : زادته .

( ١٧ ) في م زيادة من متن الإعراب : خلافاً لتعلب .

( ١٨ ) الآية ٦٩ من مريم .

( ١٩ ) في الآية ٦٨ : " فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمُ وَالشَّيَاطِينَ " .

( ٢٠ ) ظ : جمع .

( ٢١ ) زاد هنا في ع : لَنَزَعَنَّ .

( ٢٢ ) الآية ١٠٢ من الصافات . وزاد هنا في ت وهـ : تعالى .

( ٢٣ ) الآية ٢ من النور . وانظر المعنى من ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٥٨٦ و ٥٤ ب .

( ٢٤ ) ت : عقود .

( ٢٥ ) سقط " ما قبل " من ظ و ت .



عليها بالسكون، فأدغم الياء في الياء، فصار: عُتِيَّاً. وتُكسر العين أيضاً إتياعاً بحركتها بحركة<sup>(٢٦)</sup> التاء. والموصول مع صلته منصوب المحل، على أنه مفعول «نزع». .

ثم لما فرغ من بيان دعوى الموصولية، وأراد أن ينسبها إلى إمام ثقة من النحاة، استحكاماً لما ادّعاه، أشار إلى هذا بقوله: **قَالَهُ<sup>(٢٧)</sup> سَيِّوِيهِ أَي:** قال<sup>(٢٨)</sup>: أي اسم موصول مبني على الضم، لكونه بمعنى «الذي». وإذا أعرب يكون محمولاً على «كل» و «بعض»، للزوم الإضافة. فإذا حذف صدر صلته عاد البناء إليه، كما في قوله تعالى: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ».

١٠٤ ب

فإن قلت: كيف يقع الضمير المنصوب بعد القول، والواقع بعده يكون جملة، فلذا تُكسر «إن» بعده؟ قلت: لا استبعاد في ذلك، لكونه راجعاً إلى المذكور الذي فيه الجملة.

ثم لما قصد زيادة ترغيب فيما اختاره — فلهذا<sup>(٢٩)</sup> اختار ههنا<sup>(٣٠)</sup> «تابع» على «تبع». يقال: تابع الرجل عمله، إذا أتقنه وأحكمه. ويقال: تبع الرجل القوم، إذا مشى خلفهم — أشار إليه بقوله: و، للعطف على سيويه، **مَنْ تَابَعَهُ<sup>(٣١)</sup>**.

تابع: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى «من»، مفعوله: ضمير منصوب متصل به، عائد إلى سيويه.

وقال الخليل وهونس<sup>(٣٢)</sup>: أي ههنا: اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام،

(٢٦) ظ: «حركتها لحركة». ه: «لحركتها كحركة».

(٢٧) ت: قال.

(٢٨) الكتاب ١: ٣٩٦ — ٣٩٩.

(٢٩) ظ ه: قلنا.

(٣٠) سقطت من الأصل.

(٣١) زاد هنا في ع: «بضم أي على أنه مبني». وبعده في م زيادة من متن الإعراب: «وقال من رأى

أن أياً الموصولة لا تبنى: هي هنا استفهامية مبتدأ، وأشد خبره». ومثله في ع بخلاف يسم.

(٣٢) الكتاب ١: ٣٩٧.

مرب بالرفع على أنه مبتدأ، خبره. أشد. لكن الخليل يقول: الجملة منصوبة  
المحل، على أنها مقولة لقول مقدر. كأنه قيل: لتزعمن الذين<sup>(٣٣)</sup> يقال فيهم<sup>(٣٤)</sup>: أيهم  
أشد؟ ويونس يقول: المجموع منصوب المحل، على أنه يتعلق<sup>(٣٥)</sup> به «تزع» معنى من  
جهة المفعولية، وإن لم يعمل فيه لفظاً، على ما هو شأن التعليق.

فإن قلت: فلم صحّ التعليق هنا، مع أنه ليس من أفعال القلوب؟ قلت:  
لتضمن<sup>(٣٦)</sup> التزع هنا معنى التمييز اللازم للعلم. على أن التعليق ليس بمختص<sup>(٣٧)</sup> بها  
عنده، بل يضم جميع الأفعال، على ما عرفت<sup>(٣٨)</sup>. والأظهر هنا قول يونس، لخلوه عن  
ارتكاب محذور ولتبادر الذهن إليه.

وقال الأخفش<sup>(٣٩)</sup> هنا أيضاً ما قاله الخليل ويونس. لكنه يقول: كل شيعة:  
مفعول «تزع». فتكون «من» فيه زائدة<sup>(٤٠)</sup> في المثلث، على ما هو مذهبه. فجملة  
«أيهم أشد» لا تتعلق به، بل تكون مستأنفة.

لا يخفى عليك أن قوله هنا ليس بقوي، لخلوه عن رعاية حقوق النظم  
الظاهر. وأما قول ثعلب<sup>(٤١)</sup>، من أن «أي» لا تكون موصولة أصلاً ولا تكون إلا  
شرطية أو استفهامية، فمردود بشيوع استعمالها في غيرهما، في كلام الفصحاء.

(٣٣) في الأصل و ت: الذي.

(٣٤) ظ: «فيه». وفي الكتاب: الذي يقال له.

(٣٥) ظ هـ: «تعلق». ت: متعلق.

(٣٦) زاد هنا في ت: معنى.

(٣٧) ظ ت: مختصاً.

(٣٨) انظر ٢٢ ب.

(٣٩) المغني ص ٨٢ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧٢ وإعراب القرآن ٣: ٢٣-٢٥.

(٤٠) ظ: زائدة.

(٤١) المغني ص ٨٢ والجمع ١: ٨٤.



والوجه الرابع أن تكون<sup>(٤٢)</sup> دالة على معنى الكمال . وينحصر استعمالها في وجهين ، بالاستقراء :

فأحدهما أن تقع صفة إنكارة<sup>(٤٣)</sup> ، مذكورة غالباً ، نحو : هذا رجل أي رجل ! هذا : مبتدأ ، ورجل : خبره ، وأي : صفته<sup>(٤٤)</sup> ، مضاف إلى رجل .

فإن قلت : فلم لم يقل : وقع<sup>(٤٥)</sup> صفة لمعرفة ، إذا أضيفت<sup>(٤٦)</sup> إلى معرفة ؟ قلت : لعدم ظهور معنى الكمال حينئذ ، كقولك : مررت بالرجل أي الرجل ، مثلاً .

ثم إنه لا يخلو من أن يكون مضافاً إلى مشتق أو غير مشتق . فإن أضيف إلى الأول يكون الغرض من التوصيف المدح به ، خاصة إذا كان ممّا يمكن المدح به . وإن أضيف إلى الثاني يكون المقصود منه الثناء ، بكل<sup>(٤٧)</sup> وصف يمكن أن يُثنى به . فأشار إلى الثاني ، بقوله : أي : هذا رجل كامل في صفات<sup>(٤٨)</sup> الرجال : من الكمالات الإنسانية ، سواء كانت علمية أو عملية أو غيرها .

وثانيهما أن تقع حالاً لمعرفة ، كمرث<sup>(٤٩)</sup> بقيد اللدائي رجل أي : كاملاً في صفات الرجولية .

والوجه الخامس أن تكون وصلة<sup>(٥٠)</sup> ووسيلة إلى نداء ما فيه دال ،

(٤٢) ع : تقع .

(٤٣) ع : للنكرة .

(٤٤) في الأصل : صفة . ظ : نعت .

(٤٥) في الأصل و هـ : وقع .

(٤٦) هـ : إن أضيف .

(٤٧) ظ ت : وكل .

(٤٨) م : صفة .

(٤٩) ع : نحو مررت .

(٥٠) في النسخ : صلة .

التعريفية : لامتناع اجتماع التي<sup>(١١)</sup> التعريف<sup>(١٢)</sup> . فإن حرف النداء يكون للتعريف عند  
القصد أيضاً في السعة ، عند البصريين ، خلافاً للكوفيين .

وإنما نصر على «أل» إشعاراً بأن امتناع الاجتماع إنما يتصور في صورة آلة  
التعريف ، لا في المعرفة ، نحو : يا زيد . وإنما لم يقل ههنا : «أل الجنسية» ، كما قال من  
قبل<sup>(١٣)</sup> ، إشارة إلى ما قالوا ، من أن «أل» في نحو : «يا أيها الرجل» لتعريف الجنس ،  
قبل دخول «أي» ، وبعد دخوله تكون للحضور ، كما تكون<sup>(١٤)</sup> كذلك بعد اسم  
الإشارة .

نحو<sup>(١٥)</sup> : (يا أيها الإنسان) . يا : حرف نداء ، وأي : اسم مفرد مبهم مبني  
على الضم ، وها : حرف تنبيه عوض من<sup>(١٦)</sup> المضاف إليه ، والإنسان : مرفوع حتماً  
صفته . وأجاز المازني<sup>(١٧)</sup> نصب وصفه ، حملاً على محله ، لأنّ المنادى مفعول به معني .

فما نُقل عن الأخفش<sup>(١٨)</sup> ، من أن «أي» في نحو : «يا أيها الرجل» موصول  
حذف صدر صلته ، وهو العائد إليه ، كأنه قيل : يا من هو الرجل ، فليس بشيء لأنه  
تمحل صرف ، ولأنه لو صح ما نُقل عنه لجاز أن يظهر المبتدأ ههنا ، وأن يُوصل بأي  
جملة كانت ، سواء كانت فعلية أو ظرفية .

وأما ما أجاز<sup>(١٩)</sup> ، من أنه يكون موصوفاً ، نحو : مررت بأي معجب لك ، كما  
يُقال : مررت بمن معجب لك ، فمردود أيضاً لأنه غير مسموع من العرب ، ولأنه لا

(٥١) في الأصل والنسخ : «التي» . وانظر الجمع ١ : ١٧٤ .

(٥٢) زاد هنا في الأصل : مع حرف النداء .

(٥٣) انظر ٦١ أ .

(٥٤) في الأصل و هـ : يكون الحضور كما يكون .

(٥٥) الآية ٦ من الانفطار .

(٥٦) هـ : عن .

(٥٧) شرح الكافية ١ : ١٤٢ ، والجمع ١ : ٧٥ .

(٥٨) شرح الكافية ١ : ١٤٣ .

(٥٩) المغني ص ٨٣ .

يُستعمل إلا مضافاً إلا في النداء والاستخبار ، بالاستقراء . أما النداء فنحو قولك : يا أيها الرجل . وأما الاستخبار فنحو قولك : «أي؟» لمن قال لك : جاءني رجل . وهذا ليس منهما ، كما ترى .

\* \* \*

ثم لما فرغ من بيان أحد الشئيين ، الذي هو اسم ، أراد أن يشرع في ثانيهما الذي هو حرف — فلذا قدم ذلك على هذا — فقال :

### [لو]

الثانية ، من الكلمتين المستعملتين على الوجوه الخمسة — فإن قلت : كان المناسب لقوله <sup>(٦٠)</sup> : «أحدهما» أن يقول ههنا : ثانيهما . فلم ترك هذا ؟ قلت : للتعليم بأن الحرف يُذكر ويؤنث ، فإن أول باللفظ يكون مذكراً ، وإن أول بالكلمة يكون مؤنثاً ، وللتنبية على أن «لو» من الكلمات التي وضع الباب الثالث لتفسيرها — لو : لها وجوه خمسة .

فأخذ أوجهها أن تكون حرف شرط أي : حرف <sup>(٦١)</sup> يُستعمل ، ليدل على تعليق <sup>(٦٢)</sup> تحقق <sup>(٦٣)</sup> مضمون جزائها على تحقق مضمون شرطها ، في الزمان الماضي ، كـ «إن» في المستقبل .

ف «لو» تُفيد ثلاثة أمور ، في نحو قولك : لو جاءني زيد أكرمته . الأول : تعليق الثاني بالأول . والثاني : تقيدهما بالزمن الماضي والثالث : الامتناع .

---

(٦٠) انظر ١٠٣ ب .

(٦١) كذا . والصواب : حرفاً .

(٦٢) سقطت من الأصل .

(٦٣) في الأصل : تحقيق .



لكن اختلف في<sup>(٦٤)</sup> الثالث ، فقال الشلوبيين : إنها لا تدل على امتناع أصلاً ، لا على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب . فإن أراد بعدم دلالتها عليه أنها لا تدل عليه ، بحسب الوضع ، فالحق ما ذكره . وإن أراد به أنها لا تدل عليه ، لا بحسب الوضع له ، ولا بحسب التضمن والالتزام ، فقوله باطل بلا شك . فإن التعليق على الوجه المذكور يقتضي ذلك ، فيدل عليه بالالتزام .

وقال أكثر النحاة : إنها تدل على امتناعهما جميعاً ، بفحوى الخطاب ، وإن لم تدل عليه بحسب المنطوق والوضع . وهذا هو الحق عندي .

وقال البعض : إنها تدل على امتناع الشرط وحده ، ولا تتعرض للجواب<sup>(٦٥)</sup> من جهة النفي . وهذا ليس بشيء . فإن جل نظرهم مقصور على ظاهر اللفظ الذي يليها ، لا يصل إلى درك معنى الكلام .

ثم لما كانت<sup>(٦٦)</sup> هذه الأقوال في دلالتها على الامتناع مختلفة غير ظاهرة<sup>(٦٧)</sup> ، وكان المختار عنده هو القول الأخير ، أشار إليه على سبيل البيان والتفريع ، بقوله : فيقال فيها : حرف يقتضي ، إذا كانت للشرط ، امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه . كأنه قال : « لو »<sup>(٦٨)</sup> إذا كانت للشرط تدل على امتناع فعل الشرط ، وعلى استلزام فعل الشرط لجوابه ،<sup>(٦٩)</sup> من غير تعرض للدلالة على نفي جوابه . وأنت تعلم أن تعليق حصول الجواب المقدر في الماضي ، على حصول الشرط المقدر فيه ، يقتضي بالضرورة امتناع ذلك الجواب ، كما يقتضي امتناع الشرط .

---

(٦٤) زاد هنا في ت : « الامتناع » . والمكافئجي رسالة تختص بهذا الموضوع ، سماها الإلجاع بإفادة « لو » للامتناع .

(٦٥) في الأصل : « ولا يتعرض الجواب » . ظ : ولا يتعرض للجواب .

(٦٦) ظ هـ : كان .

(٦٧) سقط « مختلفة غير ظاهرة » من ظ و ت .

(٦٨) سقطت من ت و هـ .

(٦٩) زاد هنا في ظ و ت : قلت .

يقتضي: فعل، فاعله مستتر فيه، عائد إلى حرف، وامتناع: مفعوله مضاف إلى «ما»، وهو موصول، ويلى: فعل، فاعله مستتر فيه، عائد إلى الموصول، ومفعوله: الضمير المنصوب المتصل به، العائد إلى الحرف أيضاً، والجملة صلته، والواو: للعطف، واستلزامه<sup>(٧٠)</sup>: منصوب معطوف على امتناع، مضاف إلى الضمير المجرور العائد إلى الموصول<sup>(٧١)</sup>، واللام: متعلق بالاستلزام، وتاليه: مجرور به، مضاف إلى الضمير [المجرور]<sup>(٧٢)</sup> العائد إلى الموصول أيضاً. والفعل<sup>(٧٣)</sup> مع متعلقه مرفوع المحل، على أنه<sup>(٧٤)</sup> صفة «حرف».

فحاصل هذه القاعدة أنها تدل على سبيّة الأول ومسبيّة الثاني، وتدل على انتفاء الأول، فقط. وأمّا انتفاء الثاني فيلزم من انتفاء الأول، إن<sup>(٧٥)</sup> لم يكن للثاني سبب غير الأول. وإن كان له سبب غيره لا يلزم<sup>(٧٦)</sup> منه انتفاؤه.

نحو «لو» في قوله، تعالى: (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ)<sup>(٧٧)</sup> إلى منازل الأبرار من العلماء (بها) أي: بسبب تلك الآيات<sup>(٧٨)</sup> وملازماتها. ١٠٦ ب

الواو ههنا: للعطف، ولو: حرف شرط، وشئنا<sup>(٧٩)</sup>: فعل الشرط، فاعله: نا، ومفعوله محذوف يدل عليه جواب الشرط — كأنه قيل: ولو شئنا الرفع — ورفع<sup>(٨٠)</sup>:

- 
- (٧٠) في النسخ هـ: واستلزام.  
(٧١) سقط «العائد إلى الموصول» من ت.  
(٧٢) من هـ.  
(٧٣) يريد الفعل يقتضي.  
(٧٤) سقط «على أنه» من ط.  
(٧٥) ظ: وإن.  
(٧٦) في الأصل: «ولا يلزم». ت: لا يلزمه.  
(٧٧) الآية ١٧٦ من الأعراف. وزاد بعدها في هـ: أي.  
(٧٨) في الآية ١٧٥: «وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ آيَاتِنَا، فَاَنْسَلَخْ مِنْهَا...».  
(٧٩) ت هـ: «وشاء». وسقطت الواو من الأصل.  
(٨٠) أغفل إعراب اللام. وهي لام الجواب. ت: ولرفعنا.

جزاء الشرط، فاعله: نا، ومفعوله الضمير المنصوب المتصل العائد إلى بلعم<sup>(٨١)</sup> بن باعوراء، والباء: حرف جر، وها: ضمير مجرور عائد إلى الآيات، والجار مع المجرور متعلق به.

ثم لما حقق ذلك الأصل وبينه فرع عليه، لزيادة الإيضاح، بقوله: «لو، ههنا»<sup>(٨٢)</sup> أي: في قوله، تعالى: «ولو شئنا لرفعناه بها». دالة على أمرين.

فإن قلت: الدلالة على استلزام الأول للثاني متقدمة على الدلالة على الامتناع. فلم عكس الترتيب، كما أشرنا إليه آنفاً؟ قلت: لاشتغال الدلالة على الامتناع، على زيادة دقة وتأمل. فلإشارة إلى هذه النكتة قال:

أخذهما — ولم يقل: أولهما —: أن مَشِيئةَ الله، تعالى، لرفع هذا المنسلخ، اللام: حرف جر، ورفع: مجرور بها، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو هذا، والمنسلخ: صفته، والجار مع المجرور متعلق بالمشيئة. والمنسلخ اسم فاعل من انسلخ. يقال: انسلخ الرجل من ثيابه، إذا خرج منها. والمراد من المنسلخ ههنا بلعم بن باعوراء. فإنه<sup>(٨٣)</sup> قد انسلخ من آيات الله، بأن كفر بها، ونبذها وراء ظهره — مُنْتَفِيَةً<sup>(٨٤)</sup>.

ففي هذا إشارة إلى أن المراد من الامتناع في باب «لو» هو الانتفاء مقابل الثبوت، لا الامتناع مقابل الوجوب والإمكان. فحاصل ما ذكر أن «لو» ههنا تدل على انتفاء الشرط، ولا تدل على انتفاء الجواب.

لكن يلزم من هذا<sup>(٨٥)</sup>، أي: انتفاء الشرط ههنا — وهو المشيئة — أن يكون

---

(٨١) عالم من علماء بني إسرائيل، أوتي علم بعض كتب الله، ثم كفر. وهو معاصر لموسى عليه السلام. وفي الأصل: «بلعام» بالألف هنا وفيما بعد.

(٨٢) في المطبوعات: «هنا». وزاد بعدها في ع: شرطية.

(٨٣) سقطت من الأصل.

(٨٤) م: منفية.

(٨٥) في م زيادة من متن الإعراب: النفي للمقدم.



رَفْعُهُ، أي: رفع الله للمنسلخ، أو رفع المنسلخ — ففي الأول مصدر مضاف إلى فاعله، وذكر المفعول متروك، وفي الثاني بالعكس — مُتَشَفِّياً<sup>(٨٦)</sup>.

فإن قلت: فالمناسب لما ذكر أن يقول: «يلزم من هذا إنتفاؤه». فلم أظن هنا<sup>(٨٧)</sup> هذا الكلام، وأدخل عليه الكون الدال على الثبوت والدوام؟ قلت: للإيضاح والتقرير.

١١٠٧

قوله: إذ لا سبب — إلى آخره، إشارة إلى بيان الملازمة. ففيه إشعار بأن فعل الشرط يُطلق عليه السبب عند النحاة — لرفعِهِ — الجار مع المجرور في محل الرفع على الخبرية. وأما حال إضافة المصدر فعل ما ذكر — إلا المشيئة المخصوصة، أي: مشيئة الله للرفع.

إلا: حرف استثناء، والمشيئة: مستثنى، والمستثنى منه «سبب». فالمستثنى هنا يُختار<sup>(٨٨)</sup> فيه الرفع على البدلية، ويجوز التصب على الاستثناء.

و: للحال<sup>(٨٩)</sup>، قَدْ انتَفَتْ أي: المشيئة المذكورة في الواقع، وإن كانت سبباً له على سبيل الفرض والتقدير. فكأنه قال: يلزم من هذا انتفاء الرفع، لانتفاء سبب ثبوته المنحصر في تلك المشيئة.

ثم لما فرغ من بيان لزوم انتفاء مسبب لانتفاء سببه، إذا لم يكن معه سبب آخر، وأراد أن يبين عدم لزوم انتفائه لانتفاء سببه، إذا كان معه سبب آخر، أشار إلى هذا أولاً بقوله: وهذا الذي ذكرنا هنا، من لزوم انتفاء المسبب<sup>(٩٠)</sup> لانتفاء ذلك

(٨٦) م ح: متشفاً.

(٨٧) سقطت من النسخ.

(٨٨) ظ: مختار.

(٨٩) في الأصل و ت: والحال.

(٩٠) ه: السبب.

السَّبَب<sup>(٩١)</sup>، بِخِلَافِ مَا فَهِمَ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ<sup>(٩٢)</sup> : «نِعَمَ الْعَبْدُ صُهِيبٌ. لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعَصِهِ»<sup>(٩٣)</sup>. الغرض منه المدح بأنه لا يعصي دائماً، سواء وُجد الخوف أو لم يوجد.

نعم : فعل المدح، والعبد : فاعله، وصُهِيب : مخصص بالمدح، ولو : حرف شرط، ولم : حرف جزم، ويخف : فعل الشرط مجزوم بها، فكسر لأجل التقاء<sup>(٩٤)</sup> الساكنين، فاعله مستتر فيه عائد إلى صُهِيب، والله : منصوب على العظمة<sup>(٩٥)</sup>، ولم : حرف جزم، ويعص : جزاء الشرط، فاعله مستتر فيه عائد إليه أيضاً، حُذِفَ منه لام الفعل لأجل علامة الجزم.

فإن قلت : هل لقوله، عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ<sup>(٩٦)</sup> : «لو لم يخف الله لم يعص»<sup>(٩٧)</sup> تعلق بقوله، عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ<sup>(٩٨)</sup> : «نعم العبد صُهِيب» ؟ قلت : له تعلق به على سبيل التفسير بعد الإجمال، والخصوص بعد العموم.

فإن قلت : فالخاص قاصر عن أحاطة العام. فبم صلح لأن يكون تفسيراً له ؟ قلت : صلح له، باشتغال استمرار عدم العصيان على جميع صفات المدح والكمال. ثم أشار إلى الدليل على ذلك، بقوله : لا تَلْزَمُ ههنا،

(٩١) ظ هـ : المسبب.

(٩٢) ظ : «عليه السلام». والقول هو لعمر بن الخطاب، ونسب إلى النبي سهواً. انظر التصريح ٢ : ٢٥٧ — ٢٥٨ والصبان ٤ : ٣٦ وحاشية الأميز ١ : ٢٠٦ وحاشية الخضري ٢ : ١٢٨ وحاشية الدسوقي ١ : ٢٦٦ والنهاية ٢ : ٨٨ والجمع ٢ : ٦٥.

(٩٣) هـ : «لم يعص». وهو مناسب لما يلي من الإعراب والشرح.

(٩٤) ت : «كسر لأجل التقاء». هـ : فكسر لالتقاء.

(٩٥) في الأصل و هـ : المفعولية.

(٩٦) ظ : عليه السلام.

(٩٧) كذا. بخذف الهاء، هنا وفيما يلي.

(٩٨) في المطبوعات : فإنه.

من انتفاء «لو»<sup>(٩٩)</sup> لم يخف، أي: من انتفاء السبب، انتفاء «لم يعص»<sup>(١٠٠)</sup> أي: انتفاء المسبب، لتحقيق سبب آخر يقتضيه، كما لزم هناك، على ما عرفت<sup>(١٠١)</sup>.  
قوله: حَتَّى يَكُونَ<sup>(١٠٢)</sup> أي: معنى «لو لم يخف الله لم يعص» معنى: خاف وعصى<sup>(١٠٣)</sup>، على سبيل اللَّفِّ والنَّشْرِ المرتَّب<sup>(١٠٤)</sup>، كما في قوله<sup>(١٠٥)</sup>:

فَعَلَّ الْمُدَامَ، وَلَوْنُهَا، وَمَذَاقُهَا فِي مُقَلَّتِيهِ، وَوَجْتِيهِ، وَبَيْقِهِ

غاية مسيئة عن اللزوم المنفي، لا عن النفي<sup>(١٠٦)</sup>. فكأنه قال: لو لزم من امتناع عدم الخوف امتناع عدم العصيان لوجب أن يكون معنى «لو لم يخف» معنى: خاف، ومعنى «لم يعص» معنى: عصى. لكن هذا يُنافي غرض المدح، بعدم العصيان دائماً.  
و: للاعتراض، ذلك، أي: بيان عدم ذلك اللزوم، لأنَّ انتفاء العصيان له، أي: لانتفائه، مَبَّانٍ.

فإن قلت: له سبب غيرهما، كالعصمة وغيرهما. فلا ينحصر سبب انتفائه فيهما. قلت: ليس المراد منه حصر سببه فيهما حتى يتوجه<sup>(١٠٧)</sup> ما ذكرته. وإنما المراد حصره فيهما، من حيث النظر إلى ظاهر حال الفريقين، كما يشعر به الكلام الآتي.  
أولهما: خَوْفُ الْعِقَابِ<sup>(١٠٨)</sup> بمعنى: خوف من عقاب<sup>(١٠٩)</sup> الله، وإن كان من

(٩٩) سقطت من ت و م.

(١٠٠) م ح: لم يعصه.

(١٠١) انظر ١٠٧ أ.

(١٠٢) زاد هنا في ع و ح: المعنى.

(١٠٣) ع: «قد خاف وعصى الله». م ح: قد خاف وعصى.

(١٠٤) انظر ١١٩ أ.

(١٠٥) ابن حيوس. ديوانه ص ٤٠٩ والخزانة لابن حجة ص ٦٦ ومعاهد التنصيص ٢: ٢٧٥.

(١٠٦) في الأصل: المنفي.

(١٠٧) ط: توجه.

(١٠٨) م: الخوف.

(١٠٩) ت: من عذاب.



قبيل إضافة المصدر إلى المفعول به ، بحسب الظاهر . و : للاعتراض أيضاً ، إذ لا يظهر فيه ههنا معنى العطف ولا معنى الحال ، هي (١١٠) ، أي : خوف العقاب — فالتأنيث باعتبار الخبر — طريق (١١١) العوام . فإن عادة أكثر الناس في الطاعة وترك المعاصي خوف العقاب ، حتى إذا (١١٢) لم يخافوا لا يطيعون .

و : للعطف ، ثانيهما : الإجلال ، أي : إجلال ذاته وشأنه (١١٣) ، والإعظام (١١٤) أي : اعتقاد عظمته ، وإلتيان بموجب أمره ونهيه . وهي (١١٥) ، أي : المذكور (١١٦) منهما ، طريق الخواص .

ثم لما فرغ عن بيان السبب ، وأراد أن يبين فائدة استعمال « لو » ههنا ، إذ لا يستقيم أن يكون الغرض من استعمالها الدلالة على امتناع الشرط ، كما في قوله ، تعالى : ١١٠٨ « ولو شئنا لرفعناه بها » ، أشار إلى ذلك بقوله :

والمُرَاد ، من استعمال « لو » في قوله ، عليه الصلاة والسلام (١١٧) : « لو لم يخف الله لم يعص » هو الإشارة إلى أن صهيياً — رضي الله عنه — من هذا القسم أي : من الخواص الذين هم أهل الرغبة والرغبة (١١٨) — لكن ينبغي ألا يقع منهم عصيان ، لأجل إجلالهم ورغبتهم ، كما هو (١١٩) المناسب لشأنهم ، ورفعاً (١٢٠) لمنزلتهم عن رتبة العوام . فقول من قال : « المراد أنهم لا يعصون للإجلال ، مع عدم خوفهم من العذاب » بعيد

(١١٠) في المطبوعات : هو .

(١١١) م : طريقة .

(١١٢) في الأصل : إن .

(١١٣) في الأصل : في شأنه .

(١١٤) م : لله والتعظيم .

(١١٥) م : وهو .

(١١٦) كذا ، بالتذكير .

(١١٧) ظ : عليه السلام .

(١١٨) ت : الرغبة والرغبة .

(١١٩) سقطت من الأصل .

(١٢٠) العطف على محل « لأجل » .

عن<sup>(١٢١)</sup> مرام الكلام، كما ترى - و إلى آله، أي: صهيياً، لو قلدر أي: فرض خلوة  
 أي: صهيب، من<sup>(١٢٢)</sup> الخوف: متعلق بالخلو، لم يقع<sup>(١٢٣)</sup> منه أي من صهيب  
 معصية أصلاً، للإجلال والتعظيم. فكيف يقع منه والخوف حاصل له أي:  
 لصهيب؟ فإن العبد بين الخوف والرجاء. والمخلصون على خطر عظيم.

ولا يخفى عليك أن امتناع الجواب إنما هو على كونها شرطية، وعلى اعتبار تعلق  
 تحقق مضمون الجزاء بتحقيق مضمون الشرط، فقط. ف «لو» ههنا<sup>(١٢٤)</sup> ليست  
 كذلك. فلا ينافي ما ذكر من الأصل، بل هي شرطية تدل على أن الجواب دائم  
 التحقق<sup>(١٢٥)</sup>، على جميع التقادير، في قصد المتكلم.

وإن<sup>(١٢٦)</sup> كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجواب، وكان نقيض ذلك  
 الشرط أليق باستلزام ذلك، فيلزم استمرار وجود الجواب على تقدير وجود الشرط  
 وعدمه، فيكون لازم التحقق<sup>(١٢٧)</sup>، سواء كان الشرط والجواب مثبتين أو منفيين، أو  
 بالعكس. فمثال الأول نحو: لو أهتني لأثيت عليك. ومثال الثاني نحو: لو لم يخف  
 الله لم يعص<sup>(١٢٨)</sup>. ومثال الثالث نحو<sup>(١٢٩)</sup>: لو لم تحسن إلى كريم لأكرمك<sup>(١٣٠)</sup>. ومثال  
 الرابع نحو: ولو أحسنت إلى لئيم لم يكرمك.

فظهر مما ذكر أن قول من قال: إن «لو» ههنا بمعنى «إن»، و«إن» إذا

(١٢١) ت: من.

(١٢٢) م ح: عن. وانظر التصريح ٢: ٢٥٧.

(١٢٣) ظ ت م: لم تقع.

(١٢٤) ظ: هنا.

(١٢٥) في الأصل و ظ و ت: التحقيق.

(١٢٦) ظ ت: وإذا.

(١٢٧) في الأصل: التحقيق.

(١٢٨) ت: لم يعصه.

(١٢٩) سقطت من الأصل.

(١٣٠) في الأصل: «إلى كريم لأكرمك». ت ه: إلى كريم لأكرمك.



دخلت على منفيين فلا تجعلهما مثبتين ، فلا يلزم المذخور ، ليس بظاهر<sup>(١٣١)</sup> . بل هو صرف للكلام<sup>(١٣٢)</sup> عن المقصود ، بلا احتياج إليه . وأما قول من قال : «لو» ههنا للدلالة على ارتباط الجواب بالشرط فقط ، بدون التعرض لامتناع الجواب ، فهو في ١٠٨٨ ب التحقق راجع إلى ما ذكرناه .

و : للعطف على مقدر . كأنه قال : قد ظهر لك ممّا حققناه ههنا<sup>(١٣٣)</sup> أنّ «لو» إذا كانت شرطية فالحق أنّها تدلّ على امتناع الشرط فقط ، وأنّ امتناع الجواب لازم منه إن اتحد سببه . وإلا فلا . و «من ههنا»<sup>(١٣٤)</sup> ، أي : من<sup>(١٣٥)</sup> بيان أنّها إذا كانت شرطية تدلّ على امتناع الشرط وحده ، وأنّ امتناع الجواب إنّما يلزم منه إذا لم يكن له سبب غيره ، تبين أي : وظهر<sup>(١٣٦)</sup> لك أيضاً منه فساد قول المعريين أي : فساد قول أكثر النحاة ، على سبيل العموم ، في جميع موارد استعمالها : إنّ «لو» حرف امتناع لامتناع أي : حرف دالّ على امتناع جوابه لامتناع شرطه ، كما ذهب إليه الجمهور ، أو دالّ على امتناع شرطه لامتناع جوابه ، كما ذهب إليه ابن الحاجب<sup>(١٣٧)</sup> . فلهذا أطلق الامتناع .

فقولهم ، بلا تفصيل ، باطل . والصواب في تحقيق امتناع الجواب أن يفصل القول<sup>(١٣٨)</sup> بأنّها ، أي «لو» إذا كانت شرطية ، لا تعرض لها إلى امتناع الجواب أي : لا تدلّ<sup>(١٣٩)</sup> عليه أصلاً .

فإن قلت : فلم ذكر التعرض دون الدلالة ، مع أنّها أشهر ؟ قلت : لأنّ

(١٣١) في الأصل : ليس بمذخور . وجلة «ليس بظاهر» هي خبر : أنّ قول ..

(١٣٢) ظ هـ : الكلام .

(١٣٣) في الأصل : هنا .

(١٣٤) ح : «ومن هذا» . هـ : «من ههنا» . وسقطت الواو من الأصل و ظ .

(١٣٥) سقطت من الأصل .

(١٣٦) سقطت الواو من ت .

(١٣٧) شرح الكافية ٢ : ٣٩٠ والأمال النحوية ٤ : ١٥٥ - ١٥٩ .

(١٣٨) سقطت من ظ و ت .

(١٣٩) ظ هـ : لا يدل .



التعرض أعمّ في باديء الرأي من الدلالة، لتبادر الوهم إلى اختصاصها بالمطابقة، لا سيما عند أهل النحو.

ولا — زيدت لتأكيد النفي، مع الدلالة على أن النفي متعلق بكل واحد من الامتناع والثبوت على حدة — إلى ثبوته أي: لا تدل<sup>(١٤٠)</sup> عليه أيضاً.

فإن قلت: فكيف يصحّ هذا، مع أنها لتعليق ثبوت مضمون الجزاء بثبوت مضمون الشرط، كما يدلّ عليه بيان الأمر الثاني<sup>(١٤١)</sup>؟ قلت: لما جاز سلب الدلالة على نفي الجواب في زعمه جاز أيضاً في زعمه سلب الدلالة على ثبوته، وإن كانت تدلّ عليه في نفس الأمر.

فما قيل، من أنه أراد منه الثبوت في نفس الأمر، والتعليق المذكور لا يُنافي صحته، فهو بعيد عن المرام<sup>(١٤٢)</sup> بمراحل. وما وقع ههنا في بعض النسخ، من قوله<sup>(١٤٣)</sup>: «والأولى ثبوته» بدل قوله: «ولا إلى ثبوته»، فلا يُناسب أيضاً لما نحن بصددده، وإن كان صحيحاً في نفسه.

وإنما لها تعرض لامتناع الشرط أي: إنما تدلّ عليه، فقط، بالالتزام.

ثمّ لما فرغ من<sup>(١٤٤)</sup> بيان سلب الدلالة على امتناع الجواب، ومن<sup>(١٤٥)</sup> بيان إثبات الدلالة على امتناع الشرط، وأراد أن يفصل لزوم امتناع الجواب وعدمه، مع إرادة التعميم، أشار إلى هذا بقوله: فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك<sup>(١٤٦)</sup> الشرط

١٠٩

(١٤٠) في الأصل والنسخ: لا يدل.

(١٤١) انظر ١٠٩ ب.

(١٤٢) ظ ت: المراد.

(١٤٣) انظر ١١٠ أ.

(١٤٤) في الأصل و ت: عن.

(١٤٥) في الأصل و ظ و ت: عن.

(١٤٦) سقطت من النسخ.

لَزِمَ مِنْ انْتِفَائِهِ، أَي: انتفاء الشرط، انتفاؤه [أي] <sup>(١٤٧)</sup>: انتفاء الجواب، نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً <sup>(١٤٨)</sup>.

وإن كان له، أي: للجواب، سبب آخر غير الشرط، أي: إن تعدد أسبابه لم يلزم من انتفائه، أي: <sup>(١٤٩)</sup> انتفاء الشرط، انتفاء الجواب <sup>(١٥٠)</sup>، لما تقرر عندهم من أن سلب الأخص لا يستلزم سلب الأعم، نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان <sup>(١٥١)</sup> الضوء موجوداً. فإن الضوء كما يوجد عند طلوع الشمس، كذلك يوجد عند سطوع <sup>(١٥٢)</sup> الكواكب واشتعال النار. ومنه أي: ومن الجواب الذي تعدد أسبابه نحو: لو <sup>(١٥٣)</sup> لم يخف الله لم يعص <sup>(١٥٤)</sup>.

هذا شرح ما انتهى إليه رأيي. فإن أردت الوقوف على تفصيل <sup>(١٥٥)</sup> حالها فاعلم أولاً أن المراد من الشرط ههنا عند النحاة ما دخلت عليه «لو»، وغيرها من كلمات الشرط <sup>(١٥٦)</sup>، وتعلق به الجواب، سواء توقف عليه تحققه نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان <sup>(١٥٧)</sup> النهار موجوداً، أو لا نحو: لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة، ونحو: إن دخلت الدار فأنت طالق، وأن المراد من اللزوم بينهما عندهم هو الارتباط بينهما، بأي وجه كان، وأن كلام ابن الحاجب <sup>(١٥٨)</sup> يدل على أن المراد منه هو

(١٤٧) من ظ.

(١٤٨) ظ ت ح: «كان النهار موجوداً». ع: فالنهار موجود.

(١٤٩) زاد هنا في ت: من.

(١٥٠) زاد هنا في المطبوعات: ولا ثبوته.

(١٥١) ت ع م: «كان». وسقط المثال من ح.

(١٥٢) ظ: «سقوط». ه: «طلوع».

(١٥٣) سقطت من الأصل، وسقط المثال كله من ع و ح مع قوله «ومن».

(١٥٤) م: لم يعصه.

(١٥٥) بت: تمصيل.

(١٥٦) سقط «وغيرها» من كلمات الشرط «من ظ و ت».

(١٥٧) ظ ت: كان.

(١٥٨) انظر ١٠٨ ب.



السَّبب<sup>(١٥٩)</sup> المقتضي، وعلى أن المراد من اللزوم هو اللزوم بمعنى امتناع انفكاك الملزوم عن اللازم، على ما هو مصطلح النُّظَّار<sup>(١٦٠)</sup> — فلهذا قال<sup>(١٦١)</sup>: لو تدلّ على امتناع الملزوم لامتناع اللازم — وأن المصنّف مع ابن الحاجب في هذا الرأي معني، من حيث لا يشعر، وإن أنكره لفظاً.

غاية ما في الباب<sup>(١٦٢)</sup> أنه اقتصر على الدلالة على امتناع الشرط فقط، وقال<sup>(١٦٣)</sup>: «وأما امتناع الجواب فلازم منه إن اتحد سببه. وإلا فلا»، لما رأى أن امتناع الشرط لامتناع الجواب لا يطرد، في نحو: لو لم يخف الله لم يعص. فلهذا قال ههنا: لا يلزم من امتناع عدم الخوف امتناع عدم العصيان، كما قال في نحو «ولو شئنا لرفعناه بها»: لزوم من امتناع المشيئة امتناع الرفع. لكنّ مثل هذا لا يُفيد إلا التّديّس<sup>(١٦٤)</sup>، وعدم الاطلاع على حقيقة الحال.

١٠٩ ب

ثمّ اعلم أنها إذا كانت شرطية، داخلة على الماضي لفظاً أو تقديراً، فالصّواب<sup>(١٦٥)</sup> هو التفصيل في جوابها بأن يقال:

إن قصد مجرد تعلّق ثبوته بتحقيق مضمون الشرط فلا تدلّ على امتناع أصلاً، فلهذا قال بعض النّحاة<sup>(١٦٦)</sup>: «لو» إنّما تدلّ على مجرد الارتباط. ألا ترى أن نحو قولك: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً. لكنّ الشمس طالعة، فيكون النهار موجوداً» إنّما يتعرّض للثبوت، فقط؟

(١٥٩) ظ: المسبب.

(١٦٠) النظار: علماء الكلام. وموضوعهم أصول الدين أي: البحث عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال المبدأ والمعاد على قاعدة الإسلام.

(١٦١) شرح الكافية ٢: ٣٩٠ والجمع ٢: ٦٤.

(١٦٢) غاية ما في الباب أي: غاية ما حصل في المسألة.

(١٦٣) انظر ١٠٨ ب.

(١٦٤) التديس: كتمان الحقيقة وإظهار غيرها.

(١٦٥) ت: أن الصواب.

(١٦٦) المغني ص ٢٨٣ والجمع ٢: ٦٥.



وكذا إن قصد استمرار ثبوته على كل تقدير، لكن عُلق بالشرط الغير<sup>(١٦٧)</sup> المناسب له<sup>(١٦٨)</sup>، يُفيد بالفحوى أن تعلقه<sup>(١٦٩)</sup> بنقيض ذلك الشرط بالطريق الأولى، نحو: لو أهنتني لأثبت عليك. ومنه نحو: لو لم يخف الله لم يعص.  
وأما إذا قصد تعلقه<sup>(١٧٠)</sup> به على<sup>(١٧١)</sup> مجرد الفرض والتقدير، والمقصود بيان سبب انتفائه، فهي تدلّ بالالتزام على امتناع الجواب بامتناع الشرط، نحو: لو جئتني لأكرمك. وغالب استعمالها في اللغة على هذا الأصل. فعليه يُحمل قول أكثر النحاة.

وأما إذا قصد الاستدلال بانتفائه على انتفاء الشرط، مع قطع النظر عن بيان سببه<sup>(١٧٢)</sup>، فـ «لو» حيث تدلّ<sup>(١٧٣)</sup> بالالتزام أيضاً على امتناع الشرط بامتناع الجواب. فنحو قولك: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً. لكنّ النهار ليس بموجود، فلا تكون الشمس طالعة» واردٌ على هذا القانون. يشهد بذلك قوله، تعالى<sup>(١٧٤)</sup>: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا). ومثل هذا قليل في المحاورات. فعلى هذا يُحمل قول ابن الحاجب. وأما قول المصنّف فليس بخارج عن قول ابن الحاجب في التحقيق، على ما عرفت<sup>(١٧٥)</sup>.

ثمّ لما فرغ من إقامة الدليل على الأمر الأول، وأراد التنبيه على دليل الأمر الثاني، أشار إليه بقوله: الأمر الثاني، ممّا دلت عليه—الضمير المجرور عائد<sup>(١٧٦)</sup> إلى الموصول—«لو»، فاعل «دلت»، في المثال المذكور، أي: في قوله تعالى: «ولو

(١٦٧) كذا. وانظر ٥٢ ب.

(١٦٨) سقطت من ت.

(١٦٩) في الأصل: تعليقه.

(١٧٠) زاد هنا في ت: سبيل.

(١٧١) في الأصل و ت و هـ: سبه.

(١٧٢) ظ: يدل.

(١٧٣) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(١٧٤) انظر ١٠٩ أ.

(١٧٥) ت: المجرور على راجع.

شئنا لرفعناه بها، أن ثبوت المشيئة، لو وقع، مستلزم لثبوت الرفع كذلك<sup>(١٧٦)</sup>.

فإن قلت: الدلالة على هذا الاستلزام تستلزم<sup>(١٧٧)</sup> الدلالة على الملزوم واللازم بالضرورة. وقد قال من قبل<sup>(١٧٨)</sup>: إن «لو» لا تدل على ثبوت الجواب. فهل هذا إلا تناقض<sup>(١٧٩)</sup>؟ قلت: نعم. إلا أنه لم يلتفت إلى مثل هذه الدقة، أو اعتبر هناك<sup>(١٨٠)</sup> قوله: «والأولى ثبوته»، على ما وجد في بعض النسخ<sup>(١٨١)</sup>. وقد عرفت حاله.

ضرورة: تعليل للاستلزام<sup>(١٨٢)</sup>، مضاف إلى قوله: أن<sup>(١٨٣)</sup> ثبوت المشيئة سبب لثبوت الرفع. فإن قلت: فلم لم<sup>(١٨٤)</sup> يحتج في بيان الأمر الثاني إلى نفي سببية غير المشيئة، كما احتاج إليه في بيان الأمر الأول، حيث قال هناك: إذ لا سبب<sup>(١٨٥)</sup> لرفعه إلا المشيئة؟ قلت: لتحقيق معنى الاستلزام، بدون ذلك النفي، بخلاف انتفاء الملزوم<sup>(١٨٦)</sup> — و ثبوت الرفع مسبب عنه.

ثم<sup>(١٨٧)</sup> لما فرغ من بيان الأمرين المذكورين، كما هو حقهما، وأراد أن ينبه الطالب على كيفية اندراجهما تحت الأصل المذكور، وأن يمرنه على استخراج الفرع

(١٧٦) سقطت من الأصل و هـ.

(١٧٧) في الأصل: «الدلالة على هذا الالتزام يستلزم». ت هـ: الدلالة على الاستلزام يستلزم.

(١٧٨) انظر ١٠٨ ب.

(١٧٩) ظ: انتقاض.

(١٨٠) سقطت من الأصل. وانظر ١٠٨ ب.

(١٨١) ظ ت: في النسخة.

(١٨٢) في الأصل و ت و هـ: الالتزام.

(١٨٣) م: لأن.

(١٨٤) سقطت من الأصل و هـ.

(١٨٥) انظر ١٠٧ أ.

(١٨٦) ظ هـ: واللازم. ت: الملازم.

(١٨٧) سقطت من هـ.

من الأصل<sup>(١٨٨)</sup>، أشار إلى هذا بقوله : وهذان المعنيان المدلولان منه ، أولهما امتناع الشرط ، وثانيهما استلزام ثبوت المشيئة لثبوت الرفع ، قد تضمنتهما ، أي : المعنيين ، العبارة المذكورة<sup>(١٨٩)</sup> . وهي قوله : فيقال فيها : حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه .

فإن قلت : العبارة المذكورة<sup>(١٩٠)</sup> قاعدة ، والمناسب لها أن يقول : وهذان المعنيان يندرجان تحت العبارة المذكورة ، كما هو المشهور . فلم قال : قد تضمنتهما ؟ قلت : لكون اشتغالها عليهما<sup>(١٩١)</sup> اشتغال الكل على أجزائه ، بحسب الظاهر ، وإن جاز وهنا اشتغال الكلّي على جزئياته<sup>(١٩٢)</sup> أيضاً ، بحسب توزيع الأجزاء إلى الأجزاء .

الوجه الثاني منها أن تكون<sup>(١٩٣)</sup> حرف شرط في المستقبل . فقوله : فيقال فيها : حرف شرط مرادف<sup>(١٩٤)</sup> ، بالرفع على أنه صفة « حرف » ، لـ « إن » الشرطية ، تفسير لما ذكر . يعني أنها تدلّ على ارتباط حصول أمر في المستقبل ، بحصول أمر آخر فيه ، كدلالة « إن » عليه . والمشهور أن « لو » في مثل هذا مستعملة في معنى « إن » ، خلافاً لابن الحاجب<sup>(١٩٥)</sup> ، فيكون<sup>(١٩٦)</sup> مجازاً .

فالمراد من المرادف هنا أن يكون معناه معناها ، على سبيل المجاز دون الحقيقة . إلا أنها لا تجزم<sup>(١٩٧)</sup> ، لعدم السماع والتقل ، ولأن استعمالها بهذا المعنى خلاف

(١٨٨) ظ : الأصل من الفرع .

(١٨٩) في م زيادة من متن الإعراب : دون عبارة المعربين .

(١٩٠) سقطت من الأصل .

(١٩١) في الأصل : « اشتغالها عليهما » . ت : « اشتغالها عليهما » .

(١٩٢) ظ : « الكلّي على جزئه » . ت : « الكل على أجزائه » . هـ : « الكل على جزئيه » .

(١٩٣) ظ ع ح : يكون .

(١٩٤) م : « مرادفاً » . وسقط منه : فيقال فيها حرف شرط .

(١٩٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ .

(١٩٦) في الأصل : فتكون .

(١٩٧) زاد هنا في ع : بخلاف إن .



الأصل . فلهذا اختلف فيه الناس . وأما قول من قال : «يجوز بها الجزم على سبيل  
الاطراد ، أو على سبيل الضرورة» فليس بمعتد به .

لَقَوْلِهِ<sup>(١٩٨)</sup> ، تَعَالَى — الْقَوْلُ مُصْتَرٌّ بِاللَّامِ فِي بَعْضِ النَّسخِ ، وَفِي بَعْضِهَا  
بِالْكَافِ . فَكُلٌّ مِنْهُمَا حَسَنٌ . لَكِنَّ الْمُنَاسِبَ لِلِاسْتِدْلَالِ عَلَى الْمَطْلُوبِ اللَّامُ — :  
(وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ)<sup>(١٩٩)</sup> .

الواو : واو العطف<sup>(٢٠٠)</sup> ، واللّام : لام الأمر ، يخش : فعل أمر<sup>(٢٠١)</sup> حذف لام فعله  
علامة الجزم ، والذين : اسم موصول مرفوع المحلّ على أنّه فاعل ، ولو : بمعنى «إن» .  
فأشار إليه بقوله : أي : إن تَرَكَوْا . وتركوا بمعنى : قاربوا أن يتركوا . فأشار<sup>(٢٠٢)</sup> إليه أيضاً  
بقوله : أي : إن شارَفُوا أن يَتَرَكَوْا<sup>(٢٠٣)</sup> .

فإن قلت : فلم فسّر الترك بمشارفته ؟ قلت : لحسن انتظام معنى الخشية معها .  
وترك : فعل الشرط ، فاعله الواو العائد إلى الموصول ، ومن خلفهم : متعلق به ،  
وهم : عائد إلى الموصول أيضاً ، وذرية : منصوب مفعوله ، وضِعَافًا : صفة — ويجوز أن  
يكون مفعولاً ثانياً لـ «ترك» ، لتضمّنه معنى التّصيير ، كما في قول عشرة<sup>(٢٠٤)</sup> :

• فَرَكْنَهُ جَزَرَ السَّبَاعِ ، يُثْنِنُهُ •

وفي قول الآخر<sup>(٢٠٥)</sup> :

• هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً •

---

(١٩٨) ظ ت والمطبوعات : «كقوله» . وسقط «تعالى» من م .

(١٩٩) الآية ٩ من النساء .

(٢٠٠) ظ ت : الواو للعطف .

(٢٠١) كذا .

(٢٠٢) ت : وأشار .

(٢٠٣) م : «أي : شارَفُوا أو قاربوا أن يتركوا» . وسقط من ع .

(٢٠٤) انظر ٢٦ ب . وفي الأصل : «جزر السباع» . وفي الحاشية : لعله السباع .

(٢٠٥) انظر ٣٦ أ .

وقال الزمخشري<sup>(٢٠٦)</sup> : ترك بمعنى : طرح ، إذا عُلق بواحد ، فإذا عُلق بشيئين كان مضمناً معنى<sup>(٢٠٧)</sup> صير . ومنه قوله ، تعالى<sup>(٢٠٨)</sup> : ( وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ ) . — وخاف : فعل ، فاعله الواو العائد إليه أيضاً ، وعليهم : متعلق به ، والضمير المجرور عائد إلى ذرية . والشرط مع جوابه<sup>(٢٠٩)</sup> جملة شرطية ، وقعت صلة للموصول ، وليخش مع معموله جملة فعلية إنشائية ، معطوفة على جملة مثلها مذكورة<sup>(٢١٠)</sup> .

[ فإن قلت : ما جواب الشرط هنا ؟ قلت : الظاهر أنه : خافوا عليهم ]<sup>(٢١١)</sup> .

ثم لما فرغ من بيان المطلوب ، وأراد زيادة الإيضاح بما هو نص في المستقبل لفظاً ومعنى ، أشار إليه بقوله : و : للعطف ، قول الشاعر<sup>(٢١٢)</sup> :

أ١١١ ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا      ومن دون رمسينا ، من الأرض ، سبب  
لظل صدى صوتي ، وإن كنت رمة ،      لصوت صدى ليلى يهش ، ويطرَب

الواو : للعطف ، ولو : بمعنى « إن » ، وتلتقي : فعل الشرط غير مجزوم بها ، فاعله : أصداؤنا ، وهي جمع صدى — والصدى لغة هو الذي يُجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها — وبعد موتنا : متعلق به ، واللام : لام جواب « لو » ، وظل : فعل من الأفعال الناقصة ، وهو بمعنى : صار ، وصدى : اسم<sup>(٢١٣)</sup> مضاف إلى صوت ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم ، والواو : للحال ، وإن : للوصل ، وكان : فعل من الأفعال

(٢٠٦) الكشف ١ : ٥٦ .

(٢٠٧) زاد هنا في هـ : الصمورة .

(٢٠٨) الآية ١٧ من البقرة .

(٢٠٩) في الأصل : جزائه .

(٢١٠) في الآية ٨ : فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً .

(٢١١) سقط من الأصل .

(٢١٢) ع ح : وقوله . والبيتان لأبي صخر الهذلي وينسيان إلى المجنون . المغني ص ٢٨٨ و ٢٩٣ و شرح شواهد ص ٢٢٠ وديوان المجنون ص ٤٦ والعيني ٤ : ٤٧٠ وحاشية الصبان ٤ :

٣٧ . والرмс : القبر . والسبب : المغازة . وسقط عجز البيت الأول من ظ و هـ .

(٢١٣) في الأصل و ت : اسم .



الناقصة، اسمه التاء، ورمّة بالكسر: العظام البالية، منصوبة خبره، والجملة منصوبة المحلّ على الحالّة، واللام: لام جرّ، وصوت: مجرور بها ومضاف إلى صدى، وهو مضاف إلى ليلى، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «يهشّ»، وهو فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى صدى صوتي، والجملة منصوبة المحلّ على أنّها خبر «ظلّ»، والواو: للعطف، ويضطرب: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إليه أيضاً. والجملة معطوفة على جملة «يهشّ». والهشاشة: الارتياح. والضطرب: خفة تُصيب الإنسان، لشدة حزن أو سرور.

هذا. وقال بعضهم: هذا ليس بحجّة، لأنّ غاية ما فيه أنّ ما جعل شرطاً لها مستقبل في نفسه، أو مقيد بمستقبل. وهذا لا يُنافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُحوج أيضاً إلى إخراجها من معناها الأصليّ إلى غيره.

أقول: القول بالاستقبال ههنا يُنافي القول بالماضي<sup>(٢١٤)</sup>، فيلزم<sup>(٢١٥)</sup> منه بالضرورة عدم استقامة معنى الامتناع ههنا أصلاً، مع شهادة فحوى الكلام عليه. فلا بدّ ههنا من القول بالاستقبال، سواء كان على سبيل المجاز، أو على سبيل الاشتراك اللفظي. وقال بعضهم<sup>(٢١٦)</sup>: إنّها لا تنجيء للتعلّق في المستقبل، لأنك لا تقول: لو يقوم زيد فعمره منطلق. والمصنّف لم يتقيد<sup>(٢١٧)</sup> بقول هذا. فإنّه قول بلا دليل. وقد صرح أكثر النحاة بأنّها تنجيء بمعنى «إن».

على أن استعمالها في معناها الأصليّ لا يظهر في بعض المواضع، كقوله تعالى<sup>(٢١٨)</sup>: (وما أنت بمؤمن لنا، ولو كنّا صادقين).

الوجه الثالث منها أن تكون<sup>(٢١٩)</sup> أي: «لو» حرفاً مصدرياً — أي: تجعل<sup>(٢٢٠)</sup>

(٢١٤) ظ: «بالمضاي». ولعله يريد: بالمضى.

(٢١٥) في النسخ: فلزم.

(٢١٦) المغني ص ٢٩٠.

(٢١٧) في النسخ: لم يقيد.

(٢١٨) الآية ١٧ من يوسف. وفي الأصل: لقوله تعالى.

(٢١٩) ع: يكون.

(٢٢٠) في الأصل: وت و هـ: يجعل.



معنى مدخولها بمعنى المصدر — مُرادفًا لـ «أن» المفتوحة المصدرية. وهذا<sup>(٢٢١)</sup> مذهب  
الفراء والفارسي<sup>(٢٢٢)</sup>، وتبعهما المصنف.

فإن قلت: الباب الثالث موضوع لبيان الاستعمال الحقيقي فقط، فلا  
يكون استعمالها هنا في معنى<sup>(٢٢٣)</sup> «أن» مما نحن بصدد أصلاً. قلت: لا. بل هو  
معقود<sup>(٢٢٤)</sup> لبيان مطلق الاستعمال، كما يدل عليه التأمل في الوجوه المذكورة فيه. على  
أنا نقول: يجوز أن تكون مستعملة في معناها، على سبيل الاشتراك اللفظي كالعين.

إلا أنها، أي: «لو» لا تنصب الفعل المضارع الواقع بعدها، لعدم عراقها  
في هذه<sup>(٢٢٥)</sup> الفحوى، ولعدم السماع من العرب العرباء، — يعني أنها تكون  
ترادفها، وتُستعمل في معناها كثيراً — لكن أكثر وقوعها أي: أكثر استعمالها فيه بعد  
«وَدَّ».

فإن قلت: ما السر في ذلك؟ قلت: السر أنها لا تخلو من<sup>(٢٢٦)</sup> الإشارة إلى  
معنى التمني، وإن كانت مستعملة في معنى «أن». فيتقوى<sup>(٢٢٧)</sup> ذلك المعنى  
بانضمام معنى الوداد إليه. فلذلك قال الزمخشري<sup>(٢٢٨)</sup>: «لو» هنا بمعنى التمني،  
نحو<sup>(٢٢٩)</sup>: «وَدُّوا لَوْ لَدِهْنُ» أي: ودوا إدهانك وتمنوه.

وَدَّ: فعل، فاعله الواو، ولو: بمعنى «أن»، وتُدِهْنُ: فعل، فاعله مستتر فيه  
وهو أنت. والفعل مع معموله في معنى المصدر، منصوب المحل على أنه مفعول «وَدَّ».

(٢٢١) سقطت الواو من ت.

(٢٢٢) ت: «والمازني». وانظر معاني القرآن ١: ١٥٧ والمفني ص ٢٩٤.

(٢٢٣) ظ: بمعنى.

(٢٢٤) هـ: مقصود.

(٢٢٥) في الأصل و ظ و ت: هذا.

(٢٢٦) في الأصل و هـ: عن.

(٢٢٧) في الأصل و هـ: فيقوى.

(٢٢٨) الفصل ص ١٥١ والكشاف ١: ١٢٥ و ٤: ٤٧٠.

(٢٢٩) الآية ٩ من القلم. وسقط نحو هـ من ظ و ت.

أو بعد<sup>(٢٣٠)</sup> «يَوَدُّ»، نحو<sup>(٢٣١)</sup>: (يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ).  
يَوَدُّ: فعل، وأحد: فاعله مضاف إلى: هم، وهو عائد إلى المشركين، ولو: بمعنى  
«أن»، وَيُعَمِّرُ: فعل مجهول من التعمير<sup>(٢٣٢)</sup>، فاعله الضمير المستتر فيه العائد إلى  
أحد، وألف سنة: مفعوله<sup>(٢٣٣)</sup>، والفعل مع معموله منصوب المحل، على أنه مفعول  
«يَوَدُّ».

هذا. وقال الزمخشري<sup>(٢٣٤)</sup>، في تفسير هذا القول: لو يُعَمِّرُ: حكاية  
لودادتهم<sup>(٢٣٥)</sup>، ولو: في معنى التمني. وكان القياس «لو أَعْمُرُ» بمعنى: ليتني  
أَعْمُرُ. إلا أنه جرى على لفظ الغيبة، لقوله<sup>(٢٣٦)</sup>: «يَوَدُّ أَحَدَهُمْ»، كقولك:  
حلف<sup>(٢٣٧)</sup> بالله ليفعلن.

١١٢

فإن قلت: أي القولين أنسب بتفسير حقيقة معنى الكلام؟ قلت: قول  
الزمخشري أنسب، كما أن قول المصنف أنسب برعاية ظاهر حال القول.

فهذا ما عليه كثير من النحاة. وأكثرهم لا يثبت هذا القسم، أي: كونها  
حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ «أن»، هرباً عن الانتشار، وتقليلاً للأقسام وضبطها. وهم  
يقولون: إن «لو» في نحو: «يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ» شرطية، ومفعول «يَوَدُّ»  
وجوابها كلاهما محذوفان. كأنه قيل: يَوَدُّ أَحَدَهُمْ [تعميراً]<sup>(٢٣٨)</sup>. لو يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ

(٢٣٠) ظ ت: وبعد.

(٢٣١) الآية ٩٦ من البقرة.

(٢٣٢) في النسخ: تعمير.

(٢٣٣) يريد أنه مفعول فيه أي ظرف زمان. وانظر إملاء ما من به الرحمن ١: ٥٣ والبحر المحيط ١:

٣١٤-٣١٥.

(٢٣٤) الكشف ١: ١٢٥ والبحر المحيط ١: ٣١٤. وفي النقل زيادة.

(٢٣٥) ظ: لودادهم.

(٢٣٦) ظ ت: كقوله.

(٢٣٧) في الأصل: حلفت.

(٢٣٨) من ظ. وانظر المغني ص ٢٩٤ والبحر المحيط ١: ٣١٤.



لسره ذلك<sup>(٢٣٩)</sup>. وأنت تعلم أن في هذا التوجيه صرف الكلام عن معناه المقصود، بدون احتياج إليه، مجرد رعاية ضبط الأقسام. فمثل<sup>(٢٤٠)</sup> هذا لا يجوز.

الوجه الرابع منها أن تكون للتمني<sup>(٢٤١)</sup>. وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة، نحو: «لو تأتينا<sup>(٢٤٢)</sup> فتحدثنا» بالنصب أي: ليت لنا إتياناً منك فتحدثنا. فاختلف<sup>(٢٤٣)</sup> فيها، فقال ابن هشام<sup>(٢٤٤)</sup>: هي قسم برأسها، تحتاج إلى جواب كجواب الشرط. ولكن قد يؤتى لها بنجواب منصوب كجواب «ليت». وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية أشربت معنى التمني. فلهذا<sup>(٢٤٥)</sup> جاز أن يجمع لها جوابان: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقولك: لو تأتينا<sup>(٢٤٦)</sup> فتحدثنا لحصل لنا السرور بذلك.

نحو: (فلو أن لنا كرة<sup>(٢٤٧)</sup>). الكرة: رجعة إلى الدنيا. كأنه قيل: فليت لنا كرة. قال الزمخشري: ويجوز<sup>(٢٤٨)</sup> أن تكون «لو» ههنا باقية<sup>(٢٤٩)</sup> على أصلها، ويحذف الجواب<sup>(٢٥٠)</sup>، وهو: لفعلنا كيت وكيت.

---

(٢٣٩) في م زيادة من متن الإعراب: «ويخرج الآية ونحوها على حذف مفعول الفعل قبلها والجواب». وهي في مطبوعة الرياض ص ٨٦.

(٢٤٠) ت: ومثل.

(٢٤١) زاد هنا في مطبوعة الرياض: بمنزلة «ليت» إلا أنها لا تنصب ولا ترفع.

(٢٤٢) ظ ت: لو تأتيني.

(٢٤٣) ت: منك فتحدثنا واختلف.

(٢٤٤) هو ابن هشام الخضراوي. انظر المغني ص ٢٩٥.

(٢٤٥) ه: قلنا.

(٢٤٦) الآية ١٠٢ من الشعراء. ح: «لو أن لي كرة». وهو من الآية ٥٨ من سورة الزمر. وزاد هنا

في ع و م: أي: فليت لنا كرة.

(٢٤٧) سقطت الواو قبلها من النسخ. وانظر الكشف ٣: ٢٥٤.

(٢٤٨) في الأصل و ه: «نافية». وفي حاشية الأصل: لعله شرطية.

(٢٤٩) في الأصل و ح: ويحذف الجزاء.



ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي بَيَانِ مِثْلِ هَذَا الْوَجْهِ هُوَ السَّمَاعُ وَالْإِسْتِقْرَاءُ، مَعَ شَهَادَةِ الْفَحْوَى عَلَيْهِ، فَلِهَذَا اقْتَصَرَ فِي بَيَانِهِ عَلَيْهِ، وَأَرَادَ الرَّدَّ عَلَى مَنْ بَيَّنَّهٗ <sup>(٢٥٠)</sup> بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ.

أَشَارَ إِلَى هَذَا أَوَّلًا بِقَوْلِهِ: قِيلَ — «لَوْ» هَهُنَا بِمَعْنَى التَّمَنَّى، وَاسْتَعْمَلْتَ اسْتِعْمَالَ <sup>(٢٥١)</sup> «لَيْتَ» —: وَلِهَذَا: وَلَكُونَهَا بِمَعْنَى التَّمَنَّى وَلَا اسْتِعْمَالَهَا كَاسْتِعْمَالِهَا، نَصَبَ <sup>(٢٥٢)</sup> (فَتَكُونُ <sup>(٢٥٣)</sup> مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) فِي جَوَابِهَا، أَي: فِي جَوَابِ «لَوْ» — الْفَاءُ: فَاءُ الْعَطْفِ، وَتَكُونُ: مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا، وَهُوَ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، اسْمُهُ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَهُوَ نَحْنُ، خَبَرُهُ: مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. وَالْفِعْلُ مَعَ مَعْمُولِهِ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلِّ، عَلَى أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى اسْمِ «لَيْتَ» فِي التَّقْدِيرِ <sup>(٢٥٤)</sup>. كَمَا انْتَصَبَ: (فَأَفُوزُ) بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَ الْفَاءِ، فِي جَوَابِ «لَيْتَ» — فَإِنْ قُلْتَ: فَلَمْ قَالَ: «كَمَا انْتَصَبَ فَأَفُوزُ فِي جَوَابِ لَيْتَ» بَعْدَ الِاسْتِدْلَالِ بِنَصَبِ «تَكُونُ» عَلَى ثُبُوتِ مَعْنَى التَّمَنَّى فِيهَا؟ قُلْتَ: لَتَمِيمٌ ذَلِكَ الِاسْتِدْلَالُ وَتَوْضِيحُهُ — فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى <sup>(٢٥٥)</sup>: (يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ، فَأَفُوزُ فَوْزًا عَظِيمًا).

١١٢ ب

يَا: حَرْفُ نِدَاءٍ <sup>(٢٥٦)</sup>، وَالْمُنَادَى مَحذُوفٌ، وَلَيْتَ: حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَشْبَهَةِ بِالْفِعْلِ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ: اسْمُهَا، وَكَانَ: فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، اسْمُهُ <sup>(٢٥٧)</sup> التَّاءُ، وَمَعَهُمْ: خَبَرُهُ <sup>(٢٥٨)</sup>، وَهُوَ مَعَ مَعْمُولِهِ <sup>(٢٥٩)</sup> مَرْفُوعٌ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ «لَيْتَ»، وَالْفَاءُ: فَاءُ

(٢٥٠) ت: ت: بينه. ه: تينه.

(٢٥١) ت: كاستعمال.

(٢٥٢) ظ: ينتصب.

(٢٥٣) ح: «فأكون». وهو من الآية ٥٨ من سورة الزمر.

(٢٥٤) سقط «في التقدير» من ظ و ت.

(٢٥٥) الآية ٧٢ من النساء.

(٢٥٦) ظ ه: حرف النداء.

(٢٥٧) في الأصل: اسمها.

(٢٥٨) في الأصل: «ومعهم خبرها». ظ: «ومعه خبره». ت: خبره معهم.

(٢٥٩) كذا. والصواب: معموله.

العطف، وأفوز: فعل منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها، فاعله مستتر فيه وهو أنا، وفوزاً: منصوب على أنه [مفعول مطلق، وعظيماً: منصوب على أنه] صفتة. والفعل مع معموله منصوب المحل، على أنه معطوف على محل اسم «ليت».

ثم لما فرغ من بيان إقامة الدليل على ما ادّعاه ذلك القائل، وأراد الرد عليه ثانياً، أشار إلى هذا بقوله: ولا دليل في هذا، أي: في نصب «نكون». أي: لا يدلّ نصبه على أن «لو» ههنا استعملت في معنى التمني، كما زعم ذلك المستدلّ، لجواز أن يكون النصب في «فكُون» لمجرد كونها معطوفة<sup>(٢٦٠)</sup>، ولئلا يلزم عطف الفعل الصريح على الاسم، لا لثبوت معنى التمني فيها ههنا. ثم إن الدليل لا يستلزم المدلول، مع قيام الاحتمال فيه. فظهر أن ما ذكره المستدلّ في مقام الاستدلال ليس بدليل.

هذا. وإنّ الجواب عنه بوجه: الأول: أن الدليل ليس ذلك النصب وحده، كما أشرنا إليه. والثاني<sup>(٢٦١)</sup>: أن الدليل في الحقيقة هو الاستقراء، مع معونة الفحوى. وأمّا ما ذكر ههنا في صورة الاستدلال فإنما هو<sup>(٢٦٢)</sup> لزيادة التوضيح والاستظهار. ومثل هذا كثير في العلوم، لا سيّما في علم النحو. والثالث: أن المراد من استلزام الدليل للمدلول عند أرباب العقول<sup>(٢٦٣)</sup> هو مطلق الاستلزام، لا الاستلزام اليقيني الدائم.

فإن قلت: النصب ههنا ليس إلا بـ «أن» مضمرة<sup>(٢٦٤)</sup> بعد الفاء، سواء كانت «لو» للتمني أو لغيره، فيكون الفعل في تأويل المصدر معطوفاً على ما قبله، على كلا

(٢٦٠) سقط من الأصل.

(٢٦١) ظ ت: معطوفاً.

(٢٦٢) سقطت الواو من هـ.

(٢٦٣) ظ: هي. وسقطت من ت.

(٢٦٤) في الأصل و ظ و ت: النقول.

(٢٦٥) ظ: المضمرة.



التقديرين . فلم أعرض عن كونها للتمني ؟ قلت : ليس المقصود ههنا اعتبار أحد<sup>(٢٦٦)</sup>  
الأمرين دون الآخر ، حتى يتوجه ما ذكرته . بل ليس الغرض ههنا إلا منع استلزام  
الدليل للمطلوب ، وقد حصل في زعمه<sup>(٢٦٧)</sup> .

ثم ما وقع ههنا في كثير من النسخ<sup>(٢٦٨)</sup> ، من « فافوز » بدل « فتكون » ، فليس  
بمناسب لما نحن بصددده . على أن النصب في « فافوز » نصب جواب التمني ، بلا نزاع .

مثله<sup>(٢٦٩)</sup> أي : مثل النصب في « تقر » في قوله أي : قول الشاعر<sup>(٢٧٠)</sup> :

وليسُ عبادةً ، وتقرُّ عيني ، أحبُّ إلي من ليسِ الشُّفوفِ

تقول : فلان قير العين ، إذا بردت<sup>(٢٧١)</sup> عينه ، تُريد به الفرح والسرور . وتقول : هذا  
ثوب شَفٌّ<sup>(٢٧٢)</sup> أي : رقيق . وأما الشُّفوف فمصدر<sup>(٢٧٣)</sup> يُراد به الثوب الرقيق غاية  
الرقّة ، بحيث لا يحجب الرؤية من بدن<sup>(٢٧٤)</sup> لابسه .

الواو : للعطف ، وليس : مبتدأ مضاف إلى عبادة ، والواو : للعطف ، وتقرُّ :

---

(٢٦٦) في الأصل : واحد .

(٢٦٧) ظ : زعم .

(٢٦٨) انظر ع و ح .

(٢٦٩) سقطت من ظ .

(٢٧٠) كذا . ح : « قول ميسون » . والبيت لميسون بنت زحل . الكتاب ١ : ٤٢٦ والمقتضب

٢ : ٢٧ والجمل للزجاجي ص ١٩٩ والمخضب ١ : ٣٢٦ والأمال الشجرية ١ : ٢٥١ والجنى

الداني ص ١٥٧ والمضي ص ٢٩٥ و ٣٩٩ وشرح شواهد ص ٦٥٣ وشفور الذهب ص ٣١٤

وابن عقيل ١ : ٢٧٢ وأوضح المسالك ٣ : ١٨١ وشرح الفصل ٧ : ٢٥ وحياة الحيوان ٢ :

٢٠٨ والمعني ٤ : ٣٩٧ والصبان ٣ : ٣١٢ والمجمع ٢ : ١٧ والدرر ٢ : ١٠ والحزاة ٣ : ٥٩٣

واللسان والتاج ( شف ) .

(٢٧١) في حاشية الأصل : لعله قرئت .

(٢٧٢) في الأصل : يشف .

(٢٧٣) ظ ت : مصدر .

(٢٧٤) في الأصل : يد .



فعل منصوب بـ «أن» مضمرة بعد الواو، وعيني: فاعله<sup>(٢٧٥)</sup>، والفعل مع فاعله بمعنى المصدر مرفوع المحل، على أنه معطوف على المبتدأ، وأحب: خبره، وإلي ومن لبس الشفوف: متعلق به.

والمقصود<sup>(٢٧٦)</sup> منه هنا أن النصب فيه يجوز أن يكون نصباً بلا اعتبار معنى التمني، كما أن النصب في «وتقر»<sup>(٢٧٧)</sup> نصب لا يتصور فيه معنى التمني أصلاً.

و مثل<sup>(٢٧٨)</sup> النصب في «أو يُرسل» في قوله، تعالى<sup>(٢٧٩)</sup>: (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً، أو من وراء حجاب، أو يُرسل رسلاً). كأنه قيل: وما صح له أن يكلمه الله إلا موحياً<sup>(٢٨٠)</sup>، أو مُسِماً من وراء حجاب، أو مُرسلاً — فيكون الكل مصادر وقعت أحوالاً من الفاعل. أما الوحي والإرسال فأمرهما هين<sup>(٢٨١)</sup>. وأما «من وراء حجاب» فهو متعلق بمصدر محذوف: فكأنه<sup>(٢٨٢)</sup> قيل: أو إسماعاً من وراء حجاب — أو قيل<sup>(٢٨٣)</sup>: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو إسماعاً من وراء حجاب أو إرسالاً. فيكون كل واحد منها<sup>(٢٨٤)</sup> مفعولاً مطلقاً، على هذا التقدير.

ويجوز أيضاً أن يكون المعنى: وما كان لبشر أن يكلمه الله<sup>(٢٨٥)</sup> إلا بأن يُوحى إليه<sup>(٢٨٦)</sup>، أو بأن يسمع من وراء حجاب، أو بأن يُرسل رسلاً. فيكون كل واحد منها مفعولاً به بواسطة حرف الجر.

(٢٧٥) في الأصل: فاعل.

(٢٧٦) ت: والمراد.

(٢٧٧) سقطت الواو من ت و هـ.

(٢٧٨) سقطت الواو من ظ.

(٢٧٩) الآية ٥١ من الشورى.

(٢٨٠) في الأصل و ت و هـ: وحياً. والتفسير من الكشاف ٤: ١٨٣ بتصرف.

(٢٨١) هـ: تعين.

(٢٨٢) ظ ت: كأنه.

(٢٨٣) ت: وقيل.

(٢٨٤) في النسخ: منها.

(٢٨٥) ليست في ط و هـ.

(٢٨٦) ت: إلا بالوحي.

وأما المستثنى فهو مستثنى مفرغ، على كل تقدير. وأما قول من قال<sup>(٢٨٧)</sup> :  
« الاستثناء ههنا استثناء منقطع، نظراً إلى ظاهر القول »، فليس بقوي لعدم اعتماده على  
تحقيق مضمون الكلام.

الواو : للعطف<sup>(٢٨٨)</sup>، وكان : فعل من الأفعال الناقصة، ولبشر : خبره مقدم على  
اسمه، وأن : حرف ناصب، ويكلم<sup>(٢٨٩)</sup> : فعل منصوب به، والهاء مفعوله، واللّه :  
فاعله، وإلا : حرف استثناء، ووحياً : منصوب بها، وأو : حرف عطف، ومن وراء  
حجاب : معطوف على « وحياً » باعتبار متعلقه، وأو : حرف عطف أيضاً، ويرسل :  
فعل منصوب بـ « أن » مضمرة بعد « أو »<sup>(٢٩٠)</sup>، فاعله مستتر فيه وهو عائد إلى الجلالة،  
ورسولاً<sup>(٢٩١)</sup> : مفعوله. والفعل مع معموله في قسوة المصدر، منصوب المحلّ على أنّه  
معطوف على « وحياً »، و « يكلم » مع معموله بمعنى المصدر، مرفوع المحلّ على أنّه  
اسم « كان »، وهو مع اسمه وخبره جملة فعلية، معطوفة على ما قبلها عطف قصة على  
قصة<sup>(٢٩٢)</sup>.

فإن قلت : ما الفائدة في هذا المثال، بعد حصول المقصود بالمثال الأول ؟  
قلت : الفائدة فيه هي الإشعار بأنّ الفعل يكون منصوباً بـ « أن » مضمرة بعد « أو »،  
كما يكون منصوباً بها بعد الواو، مع زيادة الإيضاح.  
الوجه الخامس منها أن تكون<sup>(٢٩٣)</sup> للعرض — وهو طلب حصول شيء،  
على سبيل الرفق والتأدب — نحو : لو تنزل عندنا، فتصيب راحة<sup>(٢٩٤)</sup>.

(٢٨٧) انظر الأمالي النحوية ١ : ١١٦.

(٢٨٨) أغفل إعراب « ما ». وهي حرف نفي.

(٢٨٩) ت : ويكلمه.

(٢٩٠) تحت « بعد أو » في هـ : مضاف ومضاف إليه.

(٢٩١) ظ : ورسوله.

(٢٩٢) في الأصل : قضية على قضية.

(٢٩٣) ظ ع : يكون.

(٢٩٤) هـ م : « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً ». ح : لو تنزل بنا فتصيب خيراً.

لو : تدل<sup>(٢٩٥)</sup> ههنا على العرض . وذلك لأنّ التّصّب في «فتصيب» ب «أن» مضمرّة بعد الفاء . وهي لا تُضمّر بعدها إلّا بعد أحد الأشياء الستّة . وليس المناسب ههنا إلّا معنّى العرض ، فوجب الحمل عليه بشهادة معنّى الكلام عليه ، رعاية للقاعدة . [قلو ههنا : للعرض ، وتنزل<sup>(٢٩٦)</sup> : فعل ، فاعله مستتر فيه . وهو أنت<sup>(٢٩٧)</sup>].

ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ<sup>(٢٩٨)</sup> أَي : ذكر هذا الوجه ، في كتابه المسمّى بـ «التّسهيل» .

فَإِنْ قُلْتُ : فَلَمْ أَسْنِدْ إِلَيْهِ هَذَا الْوَجْهَ ؟ قُلْتُ : لِلسُّنْدِ وَالتَّقْوِيَةِ ، أَوْ لِأَنَّهُ<sup>(٢٩٩)</sup> لَمَّا كَانَ وَجْهًا مَقْبُولًا عِنْدَهُ ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَمْيِيزِهِ عَنِ الْوَجْهِ الرَّابِعِ لِمُنَاسِبَةِ تَامَّةٍ بَيْنَهُمَا هَهُنَا ، حَمَلَهُ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قُلْتُ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ؟ قُلْتُ : الْفَرْقُ<sup>(٣٠٠)</sup> أَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّمَنِّي أَنْ يَكُونَ الْمُتَمَنِّي<sup>(٣٠١)</sup> مُحَالًا . بِخِلَافِ الْعَرْض . فَكَذَلِكَ<sup>(٣٠٢)</sup> الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرَجُّي .

ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ<sup>(٣٠٣)</sup> أَنَّهَا تُفِيدُ التَّقْلِيلَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَيْضًا ، وَاعْتَقَدَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ مَعْنَى التَّقْلِيلِ حَقٌّ ، لَكِنَّهُ لَمْ يُسْتَفِدْ مِنْهَا بِحَسَبِ الْأَصَالَةِ ، بَلْ بِحَسَبِ مَعُونَةِ خُصُوصِيَّةِ مَعْنَى الْكَلَامِ ، سَوَاءٌ وُجِدَتْ فِيهِ «لَوْ» أَوْ «لَا»<sup>(٣٠٤)</sup> ، فَلِذَا لَمْ يَجْعَلْهُ وَجْهًا

(٢٩٥) ظ : يدل .

(٢٩٦) ظ : وهو .

(٢٩٧) سقط مما عدا ظ .

(٢٩٨) ع : « كما ذكره » . وانظر التسهيل ص ٢٤٤ .

(٢٩٩) في الأصل : أنه .

(٣٠٠) زاد هنا في ت : بينهما .

(٣٠١) سقطت من ظ و ت .

(٣٠٢) في الأصل : « فذلك » . ت : « وكذلك » . ه : « فكذا » .

(٣٠٣) هو ابن هشام الحضراوي .

(٣٠٤) سقط « سواء ... أو لا » من ت .



سادساً، وحصر جميع<sup>(٣٠٥)</sup> وجوها في الخمسة، وكان ذلك المعنى زائداً<sup>(٣٠٦)</sup> عنده<sup>(٣٠٧)</sup>،  
أشار إلى هذا بقوله:

وذكرَ لها، أي: لـ «لو» في بعض المواضع، ابنُ هشام اللخميُّ معني  
آخر، غير المعاني المذكورة. وهو، أي: المعنى الآخر، أن تكونَ<sup>(٣٠٨)</sup> أي: «لو»  
للتقليل. أي: ذلك المعنى هو<sup>(٣٠٩)</sup> معنى التقليل — ففي العبارة أدنى مسامحة. ومثل  
هذا في العبارة كثير — نحو<sup>(٣١٠)</sup> قوله، عليه الصلاة والسلام<sup>(٣١١)</sup>: «تصدقوا، ولو  
بظلف محرق». المعنى: أعطوا صدقات، ولو<sup>(٣١٢)</sup> كانت قليلة.

الظلف للغنم والبقر<sup>(٣١٣)</sup> بمنزلة الحافر للفرس. والمقصود<sup>(٣١٤)</sup> من هذا القول  
هو<sup>(٣١٥)</sup> الإشعار بأن بذلها حسن، والترغيب في إعطائها<sup>(٣١٦)</sup> بأي وجه كان. وليس  
المقصود منه بذل الظلف بعينه. فإنه لا يُتَنَفَع به عادة، خصوصاً إذا كان محرقاً.

تصدق: فعل أمر، فاعله الواو، والواو: للحال، ويجوز أن تكون للعطف،  
ولو: تفيد التقليل ههنا، والباء: حرف جرّ، وظلف: مجرور بها متعلّق بمقدّر، ومحرق:  
صفة ظلف. كأنه قيل: ولو حصلت الصدقة ببذل ظلف محرق.

---

(٣٠٥) في الأصل و ظ: جمع.

(٣٠٦) الزائد: المخترع لا أصل له ولا يعتد به. انظر ٨٩ ب. وفي الأصل و ظ و ت: دائراً.

(٣٠٧) زاد هنا في هـ: بين.

(٣٠٨) ظ ح: يكون.

(٣٠٩) في الأصل: وهو.

(٣١٠) هـ: وهو.

(٣١١) انظر مسند أحمد ٤: ٧٠ و ٦: ٣٨٢ و ٤٣٥ والجمع ٢: ٦٦.

(٣١٢) ظ: صدقات لو. ت: الصدقات ولو. هـ: صدقاتكم ولو.

(٣١٣) ظ: للبقر والغنم.

(٣١٤) ت: فالمقصود.

(٣١٥) سقطت من ظ.

(٣١٦) ظ: بإعطائها.

ونحو<sup>(٣١٧)</sup>: «اتَّقُوا النَّارَ، وَلَوْ بِشِقِّ ثَمَرَةٍ» أي: ولو حصل الاتقاء<sup>١١٤</sup> ببتصدق جانب ثمرة. الشَّقَّ بكسر الشين: جانب الشيء<sup>(٣١٨)</sup>.

اتَّقَ: فعل أمر، حُذِفَ الياء منه لأجل الوقف<sup>(٣١٩)</sup>، والواو: فاعله، والنار: مفعوله. وأما إعراب الباقي فعلى ما عرفت هناك.

هذا. ومن<sup>(٣٢٠)</sup> قال في أمثال هذا: «إِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَفَعَلَ الشَّرْطُ وَجَوَابَهُ كِلَاهُمَا مُحذوفان. كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَوْ وَقَعَتِ الصَّدَقَةُ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ لَحَصَلَ الثَّوَابُ، وَلَوْ حَصَلَ الْإِتْقَاءُ ببتصدق جانب ثمرة لَكَانَ خَيْرًا عَظِيمًا» فقد ارتكب أموراً لا احتياج إليها في معنى الكلام. نعم إنها تُفيد ههنا معنى التَّوَامِ أيضاً، بحسب فحوى الكلام، مثل «إِنْ» في نحو قولك: أَنَا أَكْرَمُكَ وَإِنْ لَمْ تَكْرَمْنِي. وقد مرَّ نظيره في بيان الوجه الأول<sup>(٣٢١)</sup>.

---

(٣١٧) الجامع الصغير ١: ١٢.

(٣١٨) سقطت من ظ و ت. هـ: الجانب.

(٣١٩) كذا، على توهم أن الفعل لم يتصل بواو الجماعة. انظر ٨٥ أ. والصواب: لأجل التقاء الساكنين، وحُذِفَ النون لأجل الوقف.

(٣٢٠) حاشية الدسوقي ١: ٢٧٥.

(٣٢١) انظر ١٠٨ أ.

## ما يأتي على سبعة أوجه

النوع السادس، من الأنواع الثمانية، ما يأتي على سبعة أوجه.

### [قد]

وهو<sup>(١)</sup>، أي الآتي عليها في الكلام، «قد». فيكون النوع منحصراً في فرد. وهو مشترك بين الاسم والحرف. فإذا كان اسماً يكون منحصراً في وجهين، وإذا كان حرفاً يكون منحصراً في خمسة أوجه<sup>(٢)</sup>. فلذا قدم بيان حال الاسمية، على بيان حال الحرفية.

فأخذ أوجهها أي: أحد الوجوه السبعة أن تكون اسماً بمعنى: حسب، مرادفاً له. فهو إما مبني لمشايبته<sup>(٣)</sup> بـ «قد» الحرفية في اللفظ، نحو: قد زيد درهم، وقدني درهم، وإما معرب. فأشار إليه بقوله: فيقال: قدي درهم — قد<sup>(٤)</sup>: اسم معرب مضاف إلى باء المتكلم، فلذا كسر الدال، وهو مبتدأ، ودرهم: خبره — بغير

---

(١) سقطت من ج.

(٢) في النسخ: وجوه.

(٣) كذا. والمشايب لا تتعدى بالباء. فلعله جعل الباء ههنا للتقوية. وهي تكون مع مفعول المتعدي

— فعلاً كان أو مصدرأ أو مشتقاً أو اسم فعل — تقوية له على العمل. وانظر ١٠ ب.

(٤) ت: «قد». وسقط «درهم» من ع و ح.



التَّوْنِ" أي : مستعمل" بغير إلحاق نون الوقاية به ، إذا كان معرباً ، لعدم بقاء الاحتياج إلى إلحاقها . نعم تُلحق" به إذا كان مبنياً مضافاً إلى ياء المتكلم ، لأجل المحافظة على السكون .

فمن هذا علم فساد قول من قال ههنا : معنى قول المصنف : « بغير التون » أنه إذا كان مضافاً إلى ياء المتكلم يجوز استعماله بدون إلحاق نون الوقاية به" ، على سبيل الجواز دون الوجوب . وإلا فلا يستقيم كلامه ههنا ، لكونه مخالفاً لكلام الجمهور . ١١٥

كما يُقال : خَسْبِي دِرْهَمٌ" . حَسْبِي : مبتدأ" ، ودرهم : خبره : ويُقال أيضاً : قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ ، كما يُقال : حَسْبُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ .

والوجه الثاني ، من الوجوه السبعة ، أن تكون" اسم فعل بمعنى : يكفي ، فيكون مبنياً على السكون ، وتلزمه" نون الوقاية إذا كان مضافاً إلى ياء" المتكلم . فأشار إلى هذا ، بقوله : قِيلَ : قَدْ نِي" ، بالتَّوْنِ ، كما تقول" : يكفيني . وتقول أيضاً : قَدْ نِي درهم ، كما تقول : يكفيني درهم . وتقول : قَدْ زَيْدٌ درهم ، كما تقول : يكفي زَيْدٌ درهم .

والوجه الثالث ، منها ، أن تكون" حرف تعجب . أي : تدل على تعجب مدلول مدخولها وتأكيده . وهي مختصة بالفعل المتصرف ، الخبر المثبت ، المجرد عن

- 
- (٥) في المطبوعات : بغير نون .
  - (٦) هـ : مستعملاً .
  - (٧) في الأصل : « تُلحق » . ظ : يلحق .
  - (٨) سقطت من ظ و ت .
  - (٩) سقطت من ع و ح .
  - (١٠) أغفل إعراب ياء المتكلم .
  - (١١) ظ ع ح : يكون .
  - (١٢) في النسخ : ويلزمه .
  - (١٣) في الأصل : مضافاً لـ .
  - (١٤) زاد هنا في م : « درهم » . وسقط « بالتون » من ع و ح .
  - (١٥) في المطبوعات : يقال .
  - (١٦) ع ح : يكون .

جازم وناصب<sup>(١٧)</sup> وحرف تنفيس . ولا يقع بينهما فاصل ، لكونه كالجزء منه ، اللهم إلا أن يكون قسماً . وقد يُحذف الفعل وحده ، لقيام القرينة عليه . ولها خمسة معان :

أحدها : تحقيق وتأکید . ودخولها على الماضي اتّفاقي<sup>(١٨)</sup> ، ودخولها على المضارع مختلف فيه . فأشار إلى الأول بقوله : **قَدْ دَخَلَ**<sup>(١٩)</sup> **عَلَى** الفعل الماضي ، **نَجَوْ** : **(قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّكَاهَا)**<sup>(٢٠)</sup> أي : أنماها بالعلم والعمل .

قد : حرف تحقيق ، وأفْلَحَ : فعل ماض ، ومن : اسم موصول ، وزَكَّى : فعل ، فاعله مستتر فيه عائد إلى الموصول ، والهاء<sup>(٢١)</sup> : مفعوله عائد إلى النفس ، والموصول مع صلته مرفوع المحل ، على أنه فاعل « أفْلَحَ » . وهو مع فاعله جملة فعلية ، وقعت جواباً للقسم<sup>(٢٢)</sup> . فهي تدلّ على تحقيق<sup>(٢٣)</sup> مضمون الفلاح وتأكيده .

ثم أشار إلى الثاني بقوله : **قِيلَ**<sup>(٢٤)</sup> : [تدخل على الماضي]<sup>(٢٥)</sup> ، و تدخل **عَلَى**<sup>(٢٦)</sup> **المُضَارِعِ** . هذا قول بعض النحاة ، وأكثرهم قالوا : إذا كانت حرف تحقيق تدخل على الماضي ، فقط . فلذلك قيل : الفعل المضارع الواقع بعدها يكون بمعنى الماضي . فيكون مرادهم من الماضي المطلق ، سواء كان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، **نَحْوُ**<sup>(٢٧)</sup> : **(قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)** من الموافقة والمخالفة ، ومن الإخلاص والتفاق .

(١٧) ظ : من ناصب وجازم .

(١٨) ظ ت : « اتّفاقاً » . هـ : متفق عليه .

(١٩) ع : فبدخل .

(٢٠) الآية ٩ من الشمس . وزاد هنا في ع : « وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا » . ح : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى » .

وهي الآية ١٤ من الأعلى .

(٢١) كذا . والصواب : وهـ .

(٢٢) في الآيات ١ - ٧ : « وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ... » .

(٢٣) هـ : تحقق .

(٢٤) سقطت من ع و ح .

(٢٥) من ظ و ت .

(٢٦) زاد هنا في م : الفعل .

(٢٧) الآية ٦٤ من النور .



١١٥ ب قد : حرف تأكيد ، ويعلم : فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه عائد إلى الله<sup>(٢٨)</sup> ، وما : موصول ، وأنتم : مبتدأ خطاب للمكلفين ، وعليه : خبره ، والضمير المجرور فيه عائد إلى الموصول ، وهو مع صلته منصوب المحل ، على أنه مفعول « يعلم » . وهو مع معموله جملة فعلية . فهي تدل على تأكيد مضمون العلم .

هذا . والوجه الرابع منها أن تكون حرف توقع وانتظار<sup>(٢٩)</sup> ، فتدخل عليهما أي : على الماضي والمضارع — فتدل على انتظار وقوع مضمون كل واحد منهما — أيضاً أي : كدخولها عليهما ، إذا كانت حرف تحقيق .

أما مثال المضارع فنحو قولك<sup>(٣٠)</sup> ، لقوم ينتظرون الخبر : قد يخرج زيد<sup>(٣١)</sup> . فـ « قد » تدل ههنا على أن الخروج أي : خروج زيد منظر متوقع<sup>(٣٢)</sup> لهم . وأما مثال الماضي فنحو قولك : قد قدم زيد من السفر . ومنه قول المؤذن : « قد قامت الصلاة » ، لأن الجماعة ينتظرون ذلك<sup>(٣٣)</sup> .

هذا على رأي بعض النحاة . وهو الخليل<sup>(٣٤)</sup> ومن تابعه . وهو المختار عند الجمهور . فلذا قال : وزعم بعضهم أي : بعض النحاة أنها ، أي : « قد » ، لا تكون للتوقع مع الماضي — أي : لا يجوز اجتماع التوقع مع<sup>(٣٥)</sup> الماضي ، لأن اجتماعه معه<sup>(٣٦)</sup> اجتماع متنافين<sup>(٣٧)</sup> ، واجتماع متنافين لا يجوز ، فهذا لا يجوز . أما

(٢٨) زاد هنا في هـ : تعالى .

(٢٩) سقطت من المطبوعات .

(٣٠) في المطبوعات : تقول .

(٣١) زاد هنا في ع : لمن ينتظر ذلك .

(٣٢) ع : ومتوقع .

(٣٣) ظ ت : لذلك .

(٣٤) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(٣٥) انظر ٢٦ أ .

(٣٦) ظ : « معه متنافيان » . ت : « معه متنافين » .



الكبرى فبديهة<sup>(٣٧)</sup>. فلذلك سكت عنها، وأما الصغرى فكسبية<sup>(٣٨)</sup>. فأشار إلى بيانها بقوله: — لأنَّ التَّوَقُّعَ انْتِظَارُ الْوُقُوعِ. أي: انتظار ما سيقع، والماضي قد وَقَعَ وانقطع. فحالهما كحال الزمان الماضي والمستقبل. فكما أن بينهما تنافياً<sup>(٣٩)</sup> لا يجوز الجمع بينهما، فكذلك بين التوقع والماضي.

وقال الَّذِينَ اثْبُتُوا<sup>(٤٠)</sup>، من النحاة، مَعْنَى التَّوَقُّعِ — أي: المعنى الذي هو توقع — مَعَ الْمَاضِي، رَدًّا عَلَى النَّافِيْنَ<sup>(٤١)</sup>: إِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ، أي: الماضي، كَانَ مُتَوَقَّعًا<sup>(٤٢)</sup> قبل وقوعه وقبل الإخبار به، مُنْتَظَرًا. فيكون وقوع الماضي مستقبلاً نظراً إلى الانتظار والإخبار، فيكون توقع كل شيء قبل حصوله، سواء كان في الماضي أو في المستقبل<sup>(٤٣)</sup>.

فحاصلُ الجواب في التحقيق منع الصغرى، فيجوز<sup>(٤٤)</sup> اجتماع التوقع مع<sup>(٤٥)</sup> الماضي، فتدل على التوقع إذا دخلت على الماضي أيضاً.

ثُمَّ قَوْلُ: «قَدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ»، لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هَذَا الْخَبَرَ قَبْلَ الْإِخْبَارِ بِوُقُوعِهِ، فَيَتَوَقَّعُونَ<sup>(٤٦)</sup> الْفِعْلَ، أي: ركوب الأمير، قبل وقوعه. وعطف «يتوقعون» على «ينتظرون» قريب من عطف تفسير.

(٣٧) ظ ت: «بديهة». والمقدمة البديهة هي الحكم المعروف الشائع، لا يتوقف حصوله على نظر وكسب. وهو أخص من الضروري، ومقابل للنظري الكسبي.

(٣٨) في الأصل: «فلسية». والمقدمة الكسبية هي الحكم الذي يحصل بمباشرة الأسباب والنظر في المقدمات.

(٣٩) في الأصل: «تبايناً». ت: «بياناً». هـ: «بياناً».

(٤٠) هـ: استثبتوا.

(٤١) في الأصل: و ظ و ت: النافين.

(٤٢) سقطت من المطبوعات.

(٤٣) في الأصل: و ظ و هـ: أو المضارع.

(٤٤) ظ: ويجوز.

(٤٥) انظر ٢٦ ب.

(٤٦) في المطبوعات: ويتوقعون.

الحاصل<sup>(٤٧)</sup> أنك إذا قلت : « ركب الأمير » يدل هذا القول على ركوب الأمير ، بلا تعرض لمعنى التوقع . فإذا أدخلت<sup>(٤٨)</sup> عليه « قد » يدل ذلك القول على التوقع أيضاً . يشهد بذلك فحوى الكلام . فتضاف هذه الدلالة إلى « قد » ، لا إلى غيرها . فعلم من هذا أن قول<sup>(٤٩)</sup> من قال : « لا نسلم أن التوقع مستفاد منها ، لجواز أن يكون مستفاداً من غيرها » قاصر عن اعتبار معنى الكلام .

والوجه الخامس منها تقريب الماضي من الحال . أي : حرف دال على قرب زمان وقوع الماضي من الحال . ألا ترى أنك إذا قلت : « قام زيد » دل هذا القول على قيام زيد ، بدون التعرض لحال زمان وقوعه مع الحال . فإذا أدخلت<sup>(٥٠)</sup> عليه « قد » فقد دل على قرب زمان وقوعه من الحال ؟ فلهذا لا تدخل<sup>(٥١)</sup> على : ليس وعسى ونعم وبش ، لأنها للحال ، ولا معنى لذكر المقرب<sup>(٥٢)</sup> من الحال ، مع تحقق الدلالة عليها ، ولأن صيغهن لا يفدن<sup>(٥٣)</sup> الزمان ولا يتصرفن ، فأشبههن الاسم . وأما قول عدي<sup>(٥٤)</sup> :  
لولا الحياء ، وأن رأسي قد عسا      فيه المشيب ، لزرت أم القاسم  
فـ « عسا » فيه بمعنى : اشتد . وليس من أفعال المقاربة . فلهذا ما استعمل ههنا على طريق<sup>(٥٥)</sup> استعمالها .

- 
- (٤٧) هـ : والحاصل .  
(٤٨) في النسخ : دخلت .  
(٤٩) سقطت من الأصل .  
(٥٠) ت هـ : دخلت .  
(٥١) ظ : لا يدخل .  
(٥٢) ت هـ : القرب .  
(٥٣) هـ : لا تفيد .  
(٥٤) عدي بن الرقاع . الأغاني ٩ : ٣٠٤ والمغني ص ١٨٧ وشرح أبياته ٤ : ٩٦ .  
(٥٥) هـ : طريقة .



ولهذا، أي: لكونها للتقريب، يلزم<sup>(٥٦)</sup> عند أكثر البصريين<sup>(٥٧)</sup> «قد» مع الماضي<sup>(٥٨)</sup> الواقع حالاً. والسبب الداعي إلى هذا دفع التدافع بين الماضي والحال، بقدر الإمكان.

فاعترض على هذا بأن لفظة الحال مشتركة بين معان، فيقال على قيد العامل سواء كان ماضياً أو مضارعاً<sup>(٥٩)</sup> أو غيرهما، ويقال على زمان التكلم بمعنى «الآن». والمقصود هنا هو الأول لا الثاني، و«قد» إنما هي ههنا للتقريب من الحال بمعنى «الآن»، فلا يتم التقريب.

فأجيب عن هذا الاعتراض بأن الماضي والحال والاستقبال أمور إضافية. فطوفان نوح — عليه السلام<sup>(٦٠)</sup> — بالنسبة إلينا ماض، وبالنسبة إليه حال، ونزول عيسى — عليه السلام<sup>(٦١)</sup> — مستقبل بالنسبة إلينا، حال بالنسبة إلى قوم ذلك الزمان. وإذا تمهد<sup>(٦٢)</sup> هذا فالماضي والحال المستعملان ههنا منسوبان<sup>(٦٣)</sup> إلى زمان وقوع الفعل، لا إلى زمان تكلمنا. فإذا قلت: «جاء»<sup>(٦٤)</sup> زيد يركب «كان معناه أن الركوب حال في وقت المجيء». وإذا قلت: «جاء زيد وقد ركب» كان معناه أن الركوب حال ماض ووقت المجيء<sup>(٦٥)</sup>. ولذلك اشترط فيه «قد»، لتقرب الركوب إلى ذلك الوقت.

(٥٦) ت: «يلزم». م: «تلتزم».

(٥٧) ه: «عند البصريين».

(٥٨) في الأصل و ظ و ت: الفعل.

(٥٩) ت: مضارعاً و ماضياً.

(٦٠) ظ: «صلى الله عليه وسلم». ه: «عليه الصلاة والسلام».

(٦١) سقط الاعتراض من ت.

(٦٢) ظ ت: عهد.

(٦٣) في الأصل: «مستويان بالنسبة». ه: «مستويان».

(٦٤) ه: «جاءني».

(٦٥) ظ ت: «أن الركوب ماض ووقت المجيء». ه: «أن الركوب يقارن وقت المجيء».



وأما المضارع بمعنى الاستقبال فلا يصح استعماله مع الماضي . فلا يقال :  
« جاء زيد يركب »<sup>(٦٦)</sup> غداً ، لأنه لا يدل على هيئة زيد في وقت مجيئه . اللهم إلا أن  
يقال : يجيء زيد غداً يركب . وحيث يصير بمعنى الحال .

ولما ادعى لزومها معه ، وكان فيه نوع إجمال ، أشار إلى تفصيلها بقوله : إما أن  
تكون ظاهرة ، نحو « قد » في قوله ، تعالى<sup>(٦٧)</sup> : « وَقَدْ فُصِّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ  
عَلَيْكُمْ » . المعنى : وقد بين<sup>(٦٨)</sup> لكم ما حُرِّم عليكم مما لم يُحَرِّم<sup>(٦٩)</sup> .

الواو : للحال ، وقد : للتقريب ، وفُصِّل : فعل مجهول ، ولكم : متعلق به ، وما :  
موصول ، وحُرِّم : بناء مجهول أيضاً ، فاعله<sup>(٧٠)</sup> مستتر فيه عائد إلى الموصول ، وعليكم :  
متعلق به ، والجملة الفعلية<sup>(٧١)</sup> صلة الموصول ، مرفوعة المحل على أنها فاعل<sup>(٧٢)</sup>  
« فُصِّل » ، وهو مع معموله منصوب المحل ، على أنه حال . وقرئ : « فُصِّلَ لَكُمْ مَا  
حُرِّمَ عَلَيْكُمْ » ، على تسمية الفاعل في الموضعين . ففاعل « فُصِّل » مستتر فيه عائد  
إلى الله<sup>(٧٣)</sup> ، كما أن فاعل « حُرِّم » مستتر فيه عائد إليه ، والموصول مع صلته<sup>(٧٤)</sup> منصوب  
المحل ، على أنه مفعول « فُصِّل » .

أو تكون مُقَدَّرَةً ، نحو<sup>(٧٥)</sup> : « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا ، رُدِّثْ إِلَيْنَا » أي : قد رُدَّت .  
هذه<sup>(٧٦)</sup> : مبتدأ ، خبره : بضاعتنا ، ورُدِّ : فعل مجهول ، فاعله<sup>(٧٧)</sup> مستتر فيه عائد إلى

(٦٦) هـ : جاءني زيد قد يركب .

(٦٧) الآية ١١٩ من الأنعام : وما لكم ألا تأكلوا مما ذُكِرَ اسمُ الله عليه وقد ...

(٦٨) ت : تبين .

(٦٩) زاد هنا في هـ : عليكم .

(٧٠) انظر ١٥ أ .

(٧١) في الأصل و ظ و ت : الاسمية .

(٧٢) زاد هنا في هـ : تعالى .

(٧٣) في الأصل : الصلة .

(٧٤) الآية ٦٥ من يوسف .

(٧٥) أغفل إعراب هاء و هاء .

البضاعة، والتاء: لتأنيث الفاعل، وإلينا: متعلق به، وهو مع معموله منصوب المحل، على أنه حال من البضاعة. والعامل فيها إما معنى التنبيه<sup>(٧٦)</sup>، وإما معنى الإشارة. لكن الثاني أقرب وأظهر، كما في قوله تعالى<sup>(٧٧)</sup>: (هَذَا بَعْلِي شَيْخًا).

هذا. وإن الكوفيين قالوا: لا حاجة إلى تقدير «قد» معه. والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله بدونها.

ولكونها للتقريب قال ابن عصفور: إذا أُجِيبَ<sup>(٧٨)</sup> الْقَسَمَ، أي: إذا أردت أن تُجيب القسم بفعل ماضٍ مُثَبِّتٍ مُتَصَرِّفٍ — إنما قيده<sup>(٧٩)</sup> بهذه الأمور ليكون مظنة الاحتياج إليها، إذ لو كان مضارعاً أو منفيّاً أو غير متصرف فلا حاجة إلى ذكرها، لما عرفت<sup>(٨٠)</sup>. فما وقع ههنا في بعض النسخ بدل قوله «أُجِيبَ» من<sup>(٨١)</sup> قوله «أُجِيبَ» ببناء المجهول<sup>(٨٢)</sup>، وإن كان صحيحاً في نفسه، لكنه ليس بلام لقوله: — فإن كان، أي: الفعل المذكور، قريباً زمان وقوعه من الحال أي: زمان التكلم.

فإن قلت: إذا علم قرينه من الحال فلا يبقى الاحتياج إلى الدلالة عليه، فلا يلزم تحصيل الحاصل. قلت: إنه معلوم عند المتكلم ومجهول عند السامع، فاستمر الاحتياج إليها، بناء على أن المعلوماتية عند المتكلم لا تستلزم<sup>(٨٣)</sup> المعلوماتية عند السامع. وهكذا حكم سائر الألفاظ.

جِئْتُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ مَقْرُوناً بِاللَّامِ وَهَدَّ مَعاً. أَمَا اللَّامُ فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى

(٧٦) في الأصل و ظ و ت: «التنبيه». وفي حاشية الأصل: لعله التنبيه.

(٧٧) الآية ٧٢ من هود.

(٧٨) هـ م: أجيب.

(٧٩) في الأصل و هـ: قيد.

(٨٠) انظر ١١٥ أ.

(٨١) في الأصل و ظ و ت: في.

(٨٢) في الأصل و ت: «بناء المجهول». هـ: بناء المفعول.

(٨٣) ظ هـ: لا يستلزم.



تأكيد الجواب ، وأما « قد » فإفادة التقريب . نحو قولك : بالله<sup>(٨٤)</sup> لقد قام زيد .  
بالله<sup>(٨٥)</sup> : متعلق بـ « أقسم » محذوفاً ، واللام : لام جواب القسم ، وقد : للتقريب ، وقام :  
فعل ، فاعله : زيد ، والجملة جواب القسم ، لا محل لها من الإعراب .

وإن كان أي : الفعل المذكور بعيداً من الحال حيث بالجواب ، مقروناً باللام  
لتأكيد ، فقط . أي : بدون « قد » لقيام المنافي ، وعدم قابلية المحل .

فإن قلت : لا شك أن كلام ابن عصفور إنما سيق ههنا ، لأجل المناسبة لمعنى  
التقريب . وهذه إنما تُتصور في إثبات<sup>(٨٦)</sup> « قد » في محل قابل لمعناها . فما الفائدة في  
قوله : « وإن كان بعيداً » إلى آخره<sup>(٨٧)</sup> ؟ قلت : فائدته هي الإشعار باختصاص  
استعمالها بمعنى التقريب ، مع التنبيه على أن معنى التقريب قد استُبدل عليه  
بالدوران ، وجوداً وعدماً .

كقوله أي : امرئ القيس<sup>(٨٨)</sup> :

خلفت لها بالله حلفاً فاجر ، لنأصوا ، فما إن من حديث ، ولا صالي

المراد من حلفه فاجر : حلفه فاسق وكاذب . والحديث<sup>(٨٩)</sup> هو الخبر ، يُقال على القليل  
والكثير . ويُجمع على أحاديث ، على غير قياس . وصالٍ مثل قاضي ، من : صُلِيَ مثل  
رَمَى . تقول<sup>(٩٠)</sup> : صليت اللحم وغيره ، إذا شويته . ويجوز أن يكون مأخوذاً من :

(٨٤) ظ هـ : « تالله » . والقسم بالباء يجوز أن يعلق بمحذوف أو مذكور . أما القسم بغير الباء فلا يعلق  
إلا بمحذوف . المغني ص ٤٩٨ وحاشية الدسوقي ٢ : ٩٨ .

(٨٥) ظ ت : إثبات .

(٨٦) ت : اظ .

(٨٧) ظ : « كقول امرئ القيس » . ت : « كقوله امرئ القيس » . والبيت في ديوانه ص ٣٢ والكشاف  
٢ : ٨٨ والجنى الثاني ص ١٣٥ والمغني ص ١٨٨ و ٧٠٨ وشرح شواهد ص ٤٩٤ والخزانة

٢٢١ : ١ .

(٨٨) التفسير من الصحاح (حدث) .

(٨٩) من الصحاح (صلى) .



صَلَيْتُ لِفُلَانٍ إِذَا عَمِلْتَ لَهُ فِي أَمْرٍ، تُرِيدُ أَنْ تَحْمِلَ بِهِ [فِيهِ] <sup>(٩٠)</sup> وَتُوقِعَهُ فِي هَلَكَةٍ.

الأصل أَنَّ الْمَرْأَةَ لَمَّا قَالَتْ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ <sup>(٩١)</sup>:

«أَلَسْتُ تَرَى السُّمَارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي».

خَوْفًا مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْحَالِ <sup>(٩٢)</sup>، قَالَ: «وَاللَّهِ لَنَامُوا» كَاذِبًا، تَأْمِينًا لَهَا مِنْ خَوْفِهِمْ. ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ ذَلِكَ الْقِسْمَ بِقَوْلِهِ: حَلَفْتُ <sup>(٩٣)</sup>.

فَإِنْ قُلْتَ: لَا يَنْبَغُ <sup>(٩٤)</sup> تَمَسُّكَ ابْنِ عَصْفُورٍ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى مَطْلُوبِهِ. فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ هَهُنَا أَنَّ زَمَانَ نَوْمِ أَهْلِهَا قَرِيبٌ مِنْ زَمَانِ التَّكَلُّمِ، فَتَكُونُ لِلتَّقْرِيبِ <sup>(٩٥)</sup> أَيْضًا. قُلْتُ: التَّأْمِينُ الْمَذْكُورُ لَا يَحْصُلُ بِابْتِدَاءِ نَوْمِهِمْ، فَإِنَّهُ كَالْيَقِظَةِ. بَلْ إِنَّمَا يَطْمَئِنُّ خَاطِرُهَا إِذَا كَانَ زَمَانُ شُرُوعِهِمْ فِي النَّوْمِ بَعِيدًا مِنَ الشَّرُوعِ فِي الْيَمِينِ. يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي». فَلَأَجْلِ هَذَا لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الشَّاهِدِ، وَأَتَى بِتِمَامِ الْبَيْتِ.

حَلَفَ: فَعَلَ، فَاعِلُهُ: التَّاءُ، وَهِيَ: مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَهِيَ «عَائِدَةٌ إِلَى الْمَرْأَةِ، وَبِاللَّهِ: مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْضًا، وَحَلْفَةُ فَاجِرٍ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِكَ: ضَرَبْتَ ضَرْبَ الْأَمِيرِ، وَاللَّامُ: لَامُ جَوَابِ الْقِسْمِ الْمَشَارِ إِلَى قَوْلِهِ: «حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ»، إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ قَوْلَهُ: «حَلَفْتُ» لَيْسَ بِقِسْمٍ، بَلْ هُوَ إِخْبَارٌ عَنْهُ، كَمَا أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ آنَفًا، وَنَامَ: فَعَلَ، الْوَائِ: فَاعِلُهُ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الْقِسْمِ الْمَقْدَّرِ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ — وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ

(٩٠) تَتَمُّ مِنَ الصَّحَاحِ. وَمَحَلُّ بِهِ: كَادَهُ بِسَعَايَةٍ. وَفِي الْأَصْلِ وَظَ وَهَ: تَحْمِلُ لَهُ.

(٩١) عَجَزَ بَيْتَ صَدْرِهِ:

فَقَالَتْ: سَبَّكَ اللَّهُ، إِنَّكَ قَاضِي

دِيَوَانِهِ ص ٣١.

(٩٢) ت: الْحَالَةُ.

(٩٣) ت: حَلْفَةُ.

(٩٤) فِي الْأَصْلِ وَظَ وَت: لَا يَنْبَغُ.

(٩٥) ت: فَيَكُونُ التَّقْرِيبُ.

(٩٦) كَذَا. وَالصَّوَابُ: وَهِيَ.

قال : « إنّه جواب<sup>(٩٧)</sup> حلفت » فليس مبنياً على التحقيق ، بل على الظاهر — وما : بمعنى « ليس » بطل عملها ، وإن ومن كلاهما : زائدان<sup>(٩٨)</sup> لتأكيد معنى النفي<sup>(٩٩)</sup> ، وحديث : ١١٨١ مبتدأ ، خبره محذوف وهو موجود ، ولا : زائد لتأكيد معنى النفي ، وللذالة على شمول النفي ، وصال : معطوف على حديث .

ثمّ لما فرغ من نقل قول<sup>(١٠٠)</sup> ابن عصفور ، وفهم منه أنّها تُفيد التقريب في الجواب ، ولا تُفيد التوقع فيه ، واختاره كما يدلّ عليه ظاهر كلامه ههنا ، ورأى قول الزمخشريّ في بيان قوله ، تعالى : « لقد أرسلنا » مخالفاً لقول ابن عصفور ، واعتقد أنّ قول الزمخشريّ فيه غير حقّ ، أشار إلى هذا بقوله :

وَرَعِمَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي « الْكَشَافِ »<sup>(١٠١)</sup> ، عِنْدَمَا تَكَلَّمَ ، أَي : عِنْدَ تَكَلُّمِهِ — فتكون « ما » مصدرية ، وتكلم : فعل ، فاعله مستتر فيه عائد إلى الزمخشريّ — على قوله ، تعالى<sup>(١٠٢)</sup> ، متعلّق بـ « تكلم » : ( لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ) — اللام : لام جواب قسم مقدر<sup>(١٠٣)</sup> ، وقد : حرف يدلّ<sup>(١٠٤)</sup> على التقريب والتوقع معاً ، وأرسل : فعل ، فاعله : نا ، ونوحاً : مفعوله ، وإلى قومه : متعلّق به — في<sup>(١٠٥)</sup> سُورَةِ الْأَعْرَافِ : متعلّق بالقول .

والمراد من التكلّم عليه أنّ الزمخشريّ قال أولاً : لقد أرسلنا : جواب قسم محذوف . ثمّ قال : فإن قلت : ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلّا مع « قد » ،

(٩٧) زاد هنا في هـ : القسم .

(٩٨) ظ ت : زائدتان .

(٩٩) انظر ١٩١ .

(١٠٠) هـ : كلام .

(١٠١) ٢ : ٨٨ — ٨٩ .

(١٠٢) الآية ٥٩ . وسقط « تعالى » من م .

(١٠٣) هـ : اللام جواب القسم المقدر .

(١٠٤) في الأصل و ت : تدل .

(١٠٥) زاد هنا في م : تفسر .



وقيل<sup>(١٠٦)</sup> عنهم نحو قوله : « حلفت لها بالله حلفة فاجر لنا موا » ؟ قلت : إنما كان ذلك لأن الجملة القسمية لا تُساق إلا تأكيداً للجملة المُقسَم عليها ، التي هي جوابها . فكانت مظنة لمعنى التوقع ، الذي هو مع « قد » عند استماع المخاطب كلمة القسم . انتهى .

فإن قلت : إن الجملة المُقسَم عليها إنما تكون مظنة للتوقع عند استماع المخاطب كلمة القسم ، ولا شك أن المُقسَم به والقسم كليهما<sup>(١٠٧)</sup> محذوفان ههنا . فكيف يُتصور إتيان<sup>(١٠٨)</sup> « قد » في الجواب ؟ قلت : لا استبعاد في ذلك ، لما<sup>(١٠٩)</sup> تقرر من أن المحذوف كالمذكور والمسموع ، من حيث النظر إلى القرينة الدالة عليه . فالمعتبر وجود المظنة ، سواء كان بسماع المُقسَم به ، أو بقرينة دالة عليه .

أن « قد »<sup>(١١٠)</sup> في قوله ، تعالى : « لقد أرسلنا نوحاً ، للتوقع<sup>(١١١)</sup> » . يعني أنها تدل على توقع وقوع مضمون قوله : « أرسلنا نوحاً » . والجواب مظنة . فعلم من هذا فساد قول من قال : إن التوقع ههنا مستفاد من « قد » بطريق المنة<sup>(١١٢)</sup> ، كما أنه مستفاد من جواب القسم بطريق المظنة .

أن : حرف من الحروف المشبهة بالفعل ، اسمها : قد ، وللتوقع : خبره . والجملة<sup>(١١٣)</sup> منصوبة المحل ، على أنها مفعول « زعم » .

(١٠٦) ت : مع قد و قد ورد .

(١٠٧) ت : كلاهما .

(١٠٨) ط : إثبات .

(١٠٩) هـ : كما .

(١١٠) زاد هنا في هـ : مع لام القسم . فإن قلت : فلم قيلها بهذا ؟ قلت : للإشعار بأن اللام أصل في الجواب ، وأن « قد » تبع لها فيه ، وإن دخلت على الجواب بلا واسطة ، وللتنبية على أن دلالتها على التوقع مشروطة باقتران اللام . وانظر التعليقة التالية وما يأتي بعد فقرة .

(١١١) م : « أن قد الواقعة مع لام القسم بمعنى التوقع » . وهو مناسب لما مضى في التعليقة السابقة . (١١٢) المنة : العلامة .

(١١٣) يهد المصدر المؤول من « أن » وما بعدها .



قوله: لِأَنَّ السَّامِعَ لكلمة القسم — إلى آخره تعليل لزعم الزمخشري. والمعلل هو المصنّف. فمن قال<sup>(١١٤)</sup>: «إنّه تعليل لمضمون قوله<sup>(١١٥)</sup>» أنّ «قد» مع لام القسم<sup>(١١٦)</sup> للتّوقع، فقد خرج عن توفية نظم الكلام حقّه — يَتَوَقَّعُ الْخَبَرَ، أي: وقوع مضمون جواب القسم، عِنْدَ سَمَاعِ الْمُقْسِمِ<sup>(١١٧)</sup> بِهِ.

فحاصل اعتراض المصنّف ههنا أنّ القول بأنّها تُفيد في نحو: «والله لقد قام زيد» التّوقع، دون التّقريب، على ما فهم من كلام الزمخشري، كما فهم عكس هذا من كلام ابن عصفور، كما عرفت<sup>(١١٨)</sup>.

والجواب أنّ الزمخشري ما ادّعى الحصر في نحو قولك: «والله لقد قام زيد»، وكذا ابن عصفور، وأنّ التّوقع والتّقريب يجوز أن يجتمعا في خبر واحد، إذ لا منافاة بين الدّلالة على توقّع إلقاء الخبر ووقوع مضمونه، وبين الدّلالة على قرب زمان وقوع مضمونه من الحال. بل الظاهر أنّ بينهما مناسبة تامّة. لكن جرت عادة الزمخشري بحمل اللفظ على معناه المتبادر، ولو بمعونة خصوصيّة الكلام. فلهذا قال: إنّها في قوله، تعالى: «لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه»، تُفيد التّوقع، وسكت عن معنى التّقريب. فتأمّل.

والوجه السادسُ منها التّقليلُ أي: حرف يدلّ على قلّة وقوع الفعل، أو على قلّة وقوع متعلّقه. وهو أي: التّقليل ضربان أي: نوعان.

النوع الأوّل: تَقْلِيلُ وَفُوعِ الْفِعْلِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ، نَحْوُ: قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ.

(١١٤) القائل لهذا يعلق الجار والمجرور «لأنّ السامع» بالفعل «زعم» من كلام الزمخشري، فيكون

المعلل هو الزمخشري نفسه. وليس في كلام الزمخشري ما يفيد هذا. وانظر ح.

(١١٥) الضمير للزمخشري. وزاد هنا في ظ: في.

(١١٦) كذا. وانظر ما مضى قبل قرة وتعلّقنا عليه.

(١١٧) ظ ع: القسم.

(١١٨) انظر ١١٧ أ.

قد : حرف يدلّ ههنا على قلة صدور صدق من<sup>(١١٩)</sup> الكذوب ، ويصدق : فعل ، والكذوب : فَعُول للمبالغة يدلّ<sup>(١٢٠)</sup> على كثرة الكذب ، فاعله . فاجتمع القلة والكثرة ، في كلام واحد . فأوّله يصرّح بما يُشير إليه آخره ، على سبيل المقابلة . وكذا حال آخره .

١١٩

ففي ذكر هذا المثال ، وفي السكوت عن ضده — نحو : « قد يكذب الصدوق » — ترغيب في الصدق ولو كان في الكذوب ، وتنفير عن الكذب لا سيما إذا كان في حقّ الصدوق ، وإرشاد إلى ذكر المحاسن ، وإلى السكوت عن ذكر القبايح . فقس على هذا قوله : و نحو : قد يَجُودُ البَخِيلُ .

والنوع الثاني : ثَقِيلٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَي : متعلّق الفعل الذي دخلت عليه ، كالمفعول ، نَحْوُ<sup>(١٢١)</sup> : ( قد يَعْلَمُ ما أنتم عَلَيْهِ ) .

قد : يدلّ<sup>(١٢٢)</sup> ههنا على قلة متعلّق العلم ، كما يدلّ<sup>(١٢٣)</sup> على تحقيق العلم ، إذ لا منافاة بينهما لاختلاف الجهة . فلهذا<sup>(١٢٤)</sup> ذكر المصنّف هذا المثال مرتين : مرّة في الوجه الثالث<sup>(١٢٥)</sup> ، ومرّة في الوجه السادس . وشرّح الباقي معلوم [ ممّا سبق ]<sup>(١٢٦)</sup> في بيان الوجه الثالث .

وأما التفسير بقوله : أي : ما أنتم<sup>(١٢٧)</sup> عَلَيْهِ أَقْلُ مَعْلُومَاتِهِ — تعالى — فتفسير

(١١٩) في الأصل و هـ : عن .

(١٢٠) ظ : تدل .

(١٢١) الآية ٦٤ من النور .

(١٢٢) في الأصل و ظ و ت : تدل .

(١٢٣) ت : تدل .

(١٢٤) هـ : فلذا .

(١٢٥) انظر ١١٥ أ .

(١٢٦) سقط من الأصل .

(١٢٧) م ح : ما هم .

للمعنى المقصود ههنا بحسب مآل المعنى ، لا تفسير متعلق العلم ، حتى يتوجه أن تقول<sup>(١٢٨)</sup> : إنه غير معناه . فكيف يصح أن يكون تفسيراً له ؟

فإن قلت : فلم عدل إلى التعرض لمعنى الأقلية ، عن التعرض لمعنى القلة ، مع أن كلامه<sup>(١٢٩)</sup> فيه ؟ قلت : للإرشاد إلى أن القليل<sup>(١٣٠)</sup> يكون أقل بالنسبة إلى معلوماته ، مع رعاية حسن الأداء .

هذا ما عليه أكثر النحاة ، وهو الحق الظاهر . فلهذا لم يشتغل ههنا بإبطال قول المخالف بالدليل ، بل أشار إلى بطلان قوله ، بقوله :

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ<sup>(١٣١)</sup> أَي : بعض النحاة أنها لا تُفيد التقليل أصلاً ، وأنها في ذلك ، أي في نحو : « قد يعلم ما أنتم عليه » وغيره ، لتحقيق لا للتقليل ، كما تقدّم<sup>(١٣٢)</sup> في الوجه الثالث ، من أنها تُفيد التحقيق — وأنت قد عرفت الجواب عن هذا — و : للعطف ، أن التقليل الحاصل في المثالين<sup>(١٣٣)</sup> ، أي : في نحو : قد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل ، لم يُستفد من « قد » . وهي تدل على التحقيق فقط فيهما ، على زعمهم . بل استفيد من قولك : « البخيل يجود ، والكاذب يصدق » ، سواء وجدت فيه « قد » أو لا<sup>(١٣٤)</sup> . فلهذا غير ترتيب أجزاء<sup>(١٣٥)</sup> الكلام .

فلما ادعى أنه مستفاد من القول المذكور ، وكان ذلك غير بديهي ، أشار إلى دليله بقوله :

---

(١٢٨) في النسخ : يقول .

(١٢٩) هـ : الكلام .

(١٣٠) هـ : التقليل .

(١٣١) سقطت من ت .

(١٣٢) سقط « كما تقدم » من ع و ح .

(١٣٣) زاد هنا في المطبوعات : الأولين .

(١٣٤) في الأصل : أم لا .

(١٣٥) ظ ت : « إجراء » . هـ : آخر .



فأية<sup>(١٣٦)</sup> أي: القول المذكور إلى آخره — فإن قلت: المعاني اللغوية طريق ثبوتها النقل والسماع، لا العقل والاستدلال. فكيف يستقيم الاستدلال ههنا؟ قلت: دعوى استفادة معنى التقليل غير دعوى معنى التقليل، والاستدلال على الأولى لا على الثانية. فاستقام الاستدلال ههنا على أنه استدلال صورة ونقل معنى، والاعتبار للمعاني لا للصّور. وقد مرّ مثل هذا كثيراً<sup>(١٣٧)</sup> — إن لم يُحمل<sup>(١٣٨)</sup>، أي: ذلك القول، على أن صدور ذلك، أي: صدور الجود وصدور الصدق، من البخل والكذب قليل كان متناقضاً<sup>(١٣٩)</sup>: جواب «إن لم يُحمل».

ثم لما كان التناقض ههنا صفة أجزاء كلّ واحد من القولين أولاً وبالذات<sup>(١٤٠)</sup>، وصفة القول ثانياً وبالعرض<sup>(١٤١)</sup>، أشار إلى بيان هذا بقوله: لأن آخر كلّ واحد من الكلام يدفع أوله أي: أول كلّ واحد منه. وذلك لأن «يجود» يدلّ على ثبوت جود كما أن البخل<sup>(١٤٢)</sup> متعرّض لنفيه، و«يصدق» يدلّ على ثبوت صدق والكذب<sup>(١٤٣)</sup> يدلّ على نفيه. فوجب حمل صدور الفعل من الفاعل على التقليل المتبادر من الكلام. فحاصل ما ذكر استدلال بنفي اللازم على نفي الملزوم.

فإن قلت: لزوم التناقض أولى بالحمل ههنا، بناء على أن المراد من التناقض ههنا هو مدافعة في الجملة. والمدافعة إنما تُتصوّر في الحمل، لا في عدم الحمل. قلت: ليس معنى كلام<sup>(١٤٤)</sup> المستدلّ كما فهمت. بل معناه أن آخر قولك: «يصدق

(١٣٦) سقطت من ظ.

(١٣٧) سقطت من ت.

(١٣٨) ح: لو لم يحمل.

(١٣٩) ع: «كان كذباً متناقضاً». ح: كان كذباً.

(١٤٠) الذات: جوهر الشيء وحقيقته القائمة بذاتها.

(١٤١) العرض: المعنى الزائد على ذات جوهر الشيء.

(١٤٢) في الأصل: والبخل.

(١٤٣) ه: والكذب.

(١٤٤) في الأصل: الكلام.

الكذب، مثلاً، إن لم يُحمل على قلة صدور صدق منه، يدل على لزوم صدور الكذب منه دائماً، نظراً إلى الصيغة والإطلاق — وقد دلّ أوله على صدور صدق منه — فلزم التناقض، بخلاف ما [لو] <sup>(١٤٥)</sup> حمل عليها. فتأمل.

والجواب إنما يمنع <sup>(١٤٦)</sup> لزوم التناقض. وإنما يلزم لو دلّ آخر الكلام مثلاً على صدور الكذب منه دائماً، على تقدير عدم الحمل، وهو ممنوع. على أنا نقول: كون التقليل مستفاداً من الكلام بطريق الإشارة لا يدفع استفادته من «قد» بطريق النص والظهور. فلا يكون قولهم مدافعاً لما قلناه <sup>(١٤٧)</sup>. والتحقيق أن مضمون الفعل يحتمل التقليل والتكثير. فإذا أردت الدلالة على أحدهما، بحسب قيام القرينة، أدخلت عليه «قد»، على قياس ما عرفت في الوجه الخامس <sup>(١٤٨)</sup>.

والوجه السابع منها التكثير. و«قد» ك«رُبَّ» تُستعمل في التقليل وضماً، وتُستعمل للتكثير على سبيل الاستعارة <sup>(١٤٩)</sup>، لمناسبة التضادّ بينهما. قاله سيّويه — أي: قال <sup>(١٥٠)</sup>: إنها استعملت <sup>(١٥١)</sup> للتكثير. وهو حجة فيه <sup>(١٥٢)</sup>:  
فإن القول ما قالت خدام.

(١٤٥) سقطت مما عدا هـ.

(١٤٦) هـ: أنا نمنع.

(١٤٧) ظ: «مدافعاً لما قلناه». ت: موافقاً لما قلت.

(١٤٨) انظر ١١٦ أ.

(١٤٩) هـ: الاستعارة.

(١٥٠) الكتاب ٢: ٣٠٧. والنقل للمعنى دون اللفظ.

(١٥١) ت: تستعمل.

(١٥٢) عجز بيت للجيم بن صعب، صدره:

إذا قالت خدام فصنّقوها

الجميل للخليل ص ١٧٨ والخصائص ٢: ١٧٨ والأمالى الشجرية ٢: ١١٥ وشرح المفصل ٤: ٦٤ والمغنى ص ٢٤٣ وابن عقيل ١: ٦٣ وشذور الذهب ص ٩٥ والصبان ٣: ٢٦٨ والمعنى ٣: ٣٧٠ واللسان والتاج (حزم) و (رقش). وخدام هي امرأة لجيم.

— في قوله، أي: قول الهذلي<sup>(١٥٣)</sup>:

قد أترك القرن، مصفراً أنامله كأن أثوابه مُجَّتْ بفِرصادٍ

وقد: للتكثير. والقرن بالكسر: هو الذي مثلك في الشجاعة. والأنامل: جمع أنملة. وهي رأس الإصبع. ومُجَّتْ بفِرصاد: صُبغت بماء الفِرصاد<sup>(١٥٤)</sup>. وحقيقته: مُجَّ الفِرصاد عليها، من مجَّت الرِّيق. ويجوز أن يكون مأخوذاً من مجَّ الرجل الشراب<sup>(١٥٥)</sup>، إذا رمى به. والفِرصاد<sup>(١٥٦)</sup>: التوت الأحمر. والمعنى: أترك كثيراً<sup>(١٥٧)</sup> شجاعاً مماثلاً لي في الشجاعة حال كونه مصفراً أنامله، كأن أثوابه صُبغت بماء الفِرصاد<sup>(١٥٨)</sup>.

أترك<sup>(١٥٩)</sup>: فعل، فاعله مستتر فيه وهو أنا، والقرن: مفعوله، ومصفراً: منصوب على أنه حال من القرن، وأنامله: مرفوع على أنه فاعله، لاعتماده على ذي الحال، وكأن: حرف من الحروف المشبهة بالفعل، [لكن الظاهر أنها<sup>(١٦٠)</sup>] تدل [ههنا<sup>(١٦١)</sup>] على الظن والتخمين، لا<sup>(١٦٢)</sup> على التشبيه، وأثوابه: منصوب اسمه، والضمير المجرور فيه وفي أنامله عائد<sup>(١٦٣)</sup> إلى القرن، ومُجَّ: فعل، فاعله<sup>(١٦٤)</sup> مستتر فيه

ب ١٢٠

---

(١٥٣) هو شماس الهذلي. الكتاب ٢: ٣٠٧ والمقتضب ١: ٤٣ والأزهية ص ٢٢١ والمختصص ١٤: ٥٥ والكشاف ١: ١٥١ والأمالى الشجرية ١: ٢١٢ وشرح المفصل ٨: ١٤٧ والجنى الداني ص ٢٥٩ والمفني ص ١٨٩ وشرح شواهد ص ٤٩٤ والجمع ٢: ٧٣ والدرر ٢: ٨٩ والخزانة ٤: ٥٠٢ وديوان عبيد بن الأبرص ص ٧١.

(١٥٤) ظ ت: صبغت بالفِرصاد.

(١٥٥) ت: التراب.

(١٥٦) سقطت الواو من الأصل.

(١٥٧) ظ: كبيراً.

(١٥٨) ت: وأترك.

(١٥٩) من ظ و ت.

(١٦٠) سقطت من ت.

(١٦١) هـ: راجع.

(١٦٢) انظر ١٥ أ.



عائد إلى الأثواب، والتاء<sup>(١٦٣)</sup> : علامة تأنيث الفاعل، وبفرضاد : متعلق به . والفعل مع معموله مرفوع المحل، على أنه خبره . والمجموع منصوب المحل، على أنه حال منه أيضاً .

وقال<sup>(١٦٤)</sup> الزمخشري أي : وقال الزمخشري أيضاً : إنها تدل على الكثرة، في قوله تعالى<sup>(١٦٥)</sup> : ( قَدْ نَرَى ثِقْلَ بَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ) . فإنه<sup>(١٦٦)</sup> قال في «الكشاف»<sup>(١٦٧)</sup> ، في تفسير هذا القول : قد نرى : ربما<sup>(١٦٨)</sup> نرى . ومعناه كثرة الرؤية، كقوله :

« قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ، مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ »

والمعنى : نرى تردد وجهك في جهة<sup>(١٦٩)</sup> السماء تطلعاً للوحي . وكان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقع في روعه ويتوقع من ربه أن يحوله إلى الكعبة، لأنها قبلة أبيه إبراهيم<sup>(١٧٠)</sup> ، وأقدم القبلتين، وأدعى للعرب إلى الإيمان ومخالفة اليهود . وذلك يدل على كمال أدبه، حيث انتظر، ولم يسأل .

فَعَلِمَ، ممّا ذكر، فساد قول من قال : المراد من الكثرة ههنا كثرة متعلق الفعل، لا كثرة الفعل . أعنى الرؤية .

فإن قلت : هل فرق بين المثال الأول والمثال الثاني، في إفادة الكثرة ؟ قلت :

---

(١٦٣) سقطت الواو من الأصل .

(١٦٤) ظ ع : وقال .

(١٦٥) الآية ١٤٤ من البقرة .

(١٦٦) سقطت من الأصل .

(١٦٧) الكشاف ١ : ١٥١ . وفي النقل تصرف وزيادة .

(١٦٨) في الأصل : وبما .

(١٦٩) هـ : وجهة .

(١٧٠) زاد هنا في ت : عليه السلام .

بينهما فرق، بعد اشتراكهما في مطلق كثرة الفعل. فإنَّ<sup>(١٧١)</sup> دلالة المثال الثاني على كثرة متعلق الفعل أظهر من دلالة المثال الأول عليها.

نرى: فعل، فاعله مستتر فيه وهو نحن، وتقلب: منصوب مفعوله، ومضاف إلى الوجه، وهو مضاف إلى الكاف، وفي السماء: متعلق بـ «تقلب».

## ما يأتي على ثمانية أوجه

النوع السابع، من الأنواع الثمانية، ما يأتي أي: يستعمل في الكلام على ثمانية أوجه.

### [ الواو ]

وهو "أي: المستعمل" عليها "الواو".

فإن قلت: فلم لم يقل: "النوع السابع واو"، تأتي على ثمانية أوجه، مع أن هذا أنحصر وأظهر؟ قلت: لتفخيم شأن الواو، وتقريرها في الأذهان، وللتنبية على أن ما يأتي على ثمانية أوجه منحصر فيها، ولدفع توهم انحصار الواو في تلك الوجوه. ١١٢١

وذلك — أي: انحصار الوجوه الثمانية في الواو. فقوله: — أن، أي: لأن لنا واوين — إلى آخره، دليل الانحصار بحسب الاستقراء — يرفّع<sup>(١)</sup> ما بعدهما أي: يكون ما وقع بعدهما مرفوعاً، سواء كان فعلاً أو اسماً.

فيكون الوجه الأول والوجه الثاني كلاهما مشتركين في هذا الحكم. فلهذا نظمهما في سلك واحد. والجملة منصوبة المحل، على أنها صفة واوين. فقس على هذا حال سائر الوجوه.

---

(١) سقطت من الأصل و. ع. م: وهي.

(٢) في الأصل: يستعمل.

(٣) ع: مرفّع.



وهما<sup>(٤)</sup>، أي: الواوان الموصوفان بهذه، أحدهما: واو الاستئناف — والمراد منه ههنا أن يكون ما بعدها كلاماً لا تعلق له بما قبلها، من جهة الإعراب. فتدخل فيه واو الاعتراض، نحو<sup>(٥)</sup>:

إِنَّ الثَّمَانِينَ، وَبُلَغْتَهُنَّ، قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمانٍ — نحو الواو في قوله، تعالى<sup>(٦)</sup>: (لَتَبَيِّنَ لَكُمْ. وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى).

اللام: حرف جرّ، وتبين: فعل منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها، فاعله مستتر فيه وهو نحن، ولكم: متعلق به، مفعوله محذوف وهو قدرتنا وحكمتنا، والفعل مع معموله في تأويل المصدر، مجرور المحلّ بها، متعلق بـ «خلقنا» المذكور قبله، والواو: واو الاستئناف، ونُقَرّ: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر فيه أيضاً، [وفي الأرحام: متعلق به، وما: موصول، ونشاء: فعل، فاعله مستتر فيه أيضاً<sup>(٧)</sup>، ومفعوله محذوف وهو العائد إلى الموصول، وإلى أجل: متعلق به، ومسمّى: صفة أجل. والمراد من الأجل المسمّى ههنا هو وقت وضع الحمل. والفعل مع<sup>(٨)</sup> معموله صلته، والموصول مع صلته، أو الموصول وحده، منصوب المحلّ على أنّه مفعول «نُقَرّ». وهو مع معموله جملة فعلية مستأنفة، لا محلّ لها من الإعراب. هذا على تقدير قراءة الرفع. وأما على قراءة النصب فالواو تكون واو العطف، ونُقَرّ: معطوف على «تبيين».

ثمّ لما فرغ من إيضاح الدعوى بالمثال، وأراد أن يقيم عليها البرهان، أشار إلى

- (٤) في الأصل و ظ و ت: وهي.
- (٥) البيت لأبي المنهال الخزامي. الأمالي ١ : ٥٠ والأمالي الشجرية ١ : ٢١٥ ومعجم الأدباء ١٦ :
- ١٤٣ وشذور الذهب ص ٤٥ والمغني ص ٤٣٤ و ٤٤٢ ومعاهد التنصيص ١ : ١٢٤ والجمع ١ : ٢٤٨ والدرر ١ : ٢٠٧.
- (٦) الآية ٥ من الحج: ٥... إن كنتم في ريب مما نبعث قياتنا خلقناكم من تراب... وبعدها في م زيادة من متن الإعراب: برفع نقر.
- (٧) سقط من الأصل.
- (٨) سقطت من ظ...

هذا بقوله : فَإِنَّهَا — يعني أَنَّ الواو ههنا إمَّا واو الاستئناف وإمَّا واو العطف ، إذ لا احتمال لغيرهما ههنا . وليست واو العطف ، فتعيَّن الأولى . وأمَّا أَنَّها ليست واو العطف فلاَّئِهَا [أي : الواو ههنا] <sup>(٩)</sup> — لو كانت واو العطف لانتصب <sup>(١٠)</sup> الفعل أي : لوجب أن يُنصب <sup>(١١)</sup> «نُقر» ، لكونه معطوفاً على الفعل المنصوب . وهو «نُيِّن» . لكنَّه ما انتصب بناء على القراءة المشهورة ، فلا تكون <sup>(١٢)</sup> واو العطف . فلزم من هذا أن تكون <sup>(١٣)</sup> واو الاستئناف .

و ثانيهما يُسمَّى : واو الحال ، لدلالاتها على ارتباطها بذى الحال ، فيكون ما بعدها منصوب المحل على الحالية <sup>(١٤)</sup> . وتُسمَّى واو الابتداء ، لوقوع ما بعدها مبتدأ في بعض الصُّور ، كوقوع المرفوع بعد واو الاستئناف ، ولأنَّ الحال لَمَّا <sup>(١٥)</sup> لم يكن لها قوَّة اتصال بذى الحال كاتصال الصِّفة بالموصوف فكأنَّها منقطعة التعلُّق عمَّا قبلها ومستأنفة عنه — فلذلك احتجت <sup>(١٦)</sup> إلى الواو — أيضاً أي : كما يُسمَّى واو الحال .

فإن قلت : فلم ذكره ؟ قلت : للتنبيه على أنَّ الابتداء في واو الحال لا يمنع أن يكون لما بعدها تعلُّق بما قبلها من جهة الإعراب ، بخلاف الابتداء في واو الاستئناف .  
نحو الواو في قولك : جاء زيد <sup>(١٧)</sup> والشمس طالعة . الواو : واو الحال ، والشمس : مبتدأ ، وطالعة : خبره . والجملة منصوبة المحل على الحالية .  
فإن قلت : فأَيُّ شيء ذو الحال ، إذ لا يظهر ههنا أمر يصلح أن يكون ذا

(٩) في الأصل و ظ و هـ : انتصب ..

(١٠) هـ : ينتصب .

(١١) في النسخ : فلا يكون .

(١٢) في النسخ : يكون .

(١٣) ت : الحال .

(١٤) ظ ت : إذا .

(١٥) فيما عدا ت : احتجت .

(١٦) سقط هـ جاء زيد من ظ . ع ح : جاءني زيد .

الحال ؟ فلصعوبة هذا الإشكال زعم بعض النحاة أَنَّ هذا الواو واو العطف . وقال الآخر منهم : أصلها واو عطف<sup>(١٧)</sup> . وأنت تعلم أَنَّ كلَّ واحد منهما ليس بمعتد<sup>(١٨)</sup> به ، لعدم مساعدة المعنى ههنا على العطف . قلت : لا شك أَنَّ الحال ههنا تُبين<sup>(١٩)</sup> وقت صدور المجيء من<sup>(٢٠)</sup> زيد . فتكون<sup>(٢١)</sup> بيانا لهيئة زيد بالأخيرة<sup>(٢٢)</sup> ، من حيث المعنى ، فيكون زيد ذا الحال معنى .

فلأجل هذا<sup>(٢٣)</sup> قال : وسيؤيه<sup>(٢٤)</sup> يُقدِّرها ، أي : واو الحال ، بـ «إذ» . إذا قلت : «جاء الأمير والشمس طالعة» ، فكأنك قلت : جاء الأمير إذ الشمس طالعة ، أي : وقت طلوعها . وليس المراد من هذا التقدير أَنَّ واو الحال بمعنى «إذ» ، كما زعم بعضهم<sup>(٢٥)</sup> ، إذ الحرف لا يُرادف الاسم . بل المراد منه ههنا أَنَّ واو الحال مع مدخولها قيد لعاملها ، دالٌّ على أَنَّ وقوع مضمونها مقترن بوقوع مضمون عاملها ، في زمان واحد .

هذا . فقد ظهر لك ، من تقدير سيؤيه ههنا ، أَنَّ الوقت الملحوظ في الحال ، التي هي قيد العامل ، هو وقت الوقوع ، لا وقت التكلم بمعنى الآن .  
و : للعطف ، واوَيْنِ ، على «واوَيْنِ» المذكورين في صدر النوع السابع<sup>(٢٦)</sup> .

(١٧) ت هـ : لعطف .

(١٨) ت : يعتد .

(١٩) ت : بين .

(٢٠) هـ : عن .

(٢١) في النسخ : فيكون .

(٢٢) الأخيرة : آخر الأمر .

(٢٣) ت : قلها .

(٢٤) الكتاب ١ : ٤٧ .

(٢٥) انظر الجنى الثاني ص ١٦٤ وشرح المفصل ٢ : ٦٨ والجمع ١ : ٢٤٧ وإعراب الجمل

ص ١٨٥ .

(٢٦) انظر ١٢٠ ب .



كَأَنَّهُ قَالَ : وَإِنَّ لَنَا وَابِنَ ، يَنْتَصِبُ<sup>(٢٧)</sup> مَا بَعْدَهُمَا . وَهُمَا<sup>(٢٨)</sup> ، أَي : الْوَابِنِ الْمَوْصُوفَانِ ،  
بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، أَحَدُهُمَا : وَאוּ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، نَحْوُ : سِرْتُ وَالتَّيْلَ .

سر : فعل أصله « سَيَّرَ » ، حُذِفَ الْيَاءُ مِنْهُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَالتَّاءُ : فَاعِلُهُ ،  
وَالْوَاوُ : وَاوِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَالتَّيْلُ : مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ، عَلَى الرَّأْيِ الْأَصَحِّ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ هَهُنَا عَطْفًا عَلَى الْفَاعِلِ ، عَلَى تَقْدِيرِ تَأْكِيدِ الضَّمِيرِ  
الْمُتَّصِلِ بِالْمُنْفَصِلِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ ؟ قُلْتُ : لَا يَجُوزُ ، لِعَدَمِ تَصَوُّرِ صَدُورِ  
السَّرِّ مِنَ التَّيْلِ . هَذَا ، وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مَعَهُ فَهُوَ<sup>(٢٩)</sup> الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْوَائِ ، لِمَصَاحِبَةِ مَعْمُولِ  
فِعْلِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى .

و ثَانِيهَا : وَاوِ الْجَمْعِ ، لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهِ ، الدَّاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ،  
الْمَسْبُوقِ بِتَقْيِي أَوْ طَلَبِ . أَمَّا الْوَائِ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَسْبُوقِ بِالتَّقْيِي فَتَنْحَوُ<sup>(٣٠)</sup>  
الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ ، تَعَالَى<sup>(٣١)</sup> : ( أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ ، وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ  
جَاهَلُوا مِنْكُمْ ، وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ) . قِيلَ<sup>(٣٢)</sup> : الْمَعْنَى : هَلْ أَحْسِبْتُمْ<sup>(٣٣)</sup> أَنْ تُدْخِلُوا  
الْجَنَّةَ وَلَمْ<sup>(٣٤)</sup> يَكُنْ مِنْهُ الْعِلْمُ بِالْجِهَادِ وَالْعِلْمُ بِالصَّبْرِ ، أَي : وَلَمْ يَتَحَقَّقِ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا ؟  
وَقِيلَ : الْمَعْنَى أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ ، مَعَ الْجَمْعِ بَيْنَ عَدَمِ الْجِهَادِ وَبَيْنَ عَدَمِ الصَّبْرِ .

أَمْ : حَرْفُ عَطْفٍ — وَهِيَ هَهُنَا مَنْقُطَةٌ بِمَعْنَى « هَلْ » وَالْهَمْزَةُ . لَكِنَّ الْهَمْزَةَ هَهُنَا  
لِلْإِتْكَارِ بِمَعْنَى : مَا كَانَ يَنْبَغِي ، أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ . وَحَقِيقَتُهُ<sup>(٣٥)</sup> التَّهْيِي عَنْ

(٢٧) هـ : يَنْصَبُ .

(٢٨) سَقَطَتْ مِنْ ح .

(٢٩) ت : هُوَ .

(٣٠) ت : نَحْوُ .

(٣١) الْآيَةُ ١٤٢ مِنْ آلِ عِمْرَانَ .

(٣٢) فِي الْأَصْلِ : هَلْ . ظ : ت : وَجَلَّ . هـ : تَقَلَّ .

(٣٣) ظ : هـ : هَلْ حَسِبْتُمْ .

(٣٤) ت : وَلَمْ .

(٣٥) فِي الْأَصْلِ وَالنَّسَخِ : وَحَقِيقَةُ .

الحسبان — وحسب : فعل ، وفاعله الضمير المرفوع المتصل به ، وأن : حرف ناصب ، وعلامة النصب سقوط النون من «تدخلون» وهو أصل «تدخلوا» ، وتدخل : فعل ، فاعله الواو ، والجنة : مفعوله ، وهو مع معموله في تأويل المصدر منصوب المحل ، على أنه مفعول «حسب» ، والواو : واو الحال ، ولما : حرف جازم ، ويعلم : فعل مضارع مجزوم به ، وكسر الميم لأجل التقاء الساكنين — وأما فتحها فلالتقاء الساكنين<sup>(٣٦)</sup> إشاراً للأخف ، وإتباعاً لحركة اللام ، وإبقاء لتفخيم اسم الله ، تعالى . وقيل : لأن أصله «لما»<sup>(٣٧)</sup> يعلمن ، فحذف النون — والله : مرفوع على أنه فاعل «يعلم» ، والذين : موصول ، وجاهد : فعل ، فاعله : الواو ، ومنكم : حال من فاعله . والفعل مع معموله صلة الموصول ، وهو مع صلته منصوب المحل على أنه مفعول «يعلم» ، وهو مع معموله جملة فعلية منصوبة المحل على أنها<sup>(٣٨)</sup> حال من فاعل «تدخلوا» .

١٢٢ ب

والواو : واو الجمع ، ويعلم : فعل مضارع مسبوق بنفي منصوب بـ «أن» ، مضمرة بعدها عند البصريين ، ومنصوب بالواو عند الكسائي والجرمي<sup>(٣٩)</sup> — وكلام المصنف يحتملها . فمن حمل كلامه على مذهب الكسائي والجرمي فقد ترك رعاية حق كلامه — وفاعله مستتر فيه عائد إلى الله<sup>(٤٠)</sup> ، والصّاهرين : مفعوله . وهو مع معموله بمعنى المصدر ، مرفوع المحل على أنه معطوف على مصدر الفعل السابق ، كما أشرنا إليه<sup>(٤١)</sup> .

ألا ترى أن معنى قولك : «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ، على تقدير انتصاب «تشرب» ، راجع إلى معنى قولك : لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن .

(٣٦) زاد هنا في ظ : «الفتح» ، وفي ت : فالفتح .

(٣٧) سقطت من الأصل .

(٣٨) في الأصل : أنه .

(٣٩) هو أبو عمر صالح بن إسحاق البصري . فقيه عالم باللغة والنحو ، مات سنة ٢٢٥ . الهبة ٢ :

٨ — ٩ .

(٤٠) زاد هنا في هـ : تعالى .

(٤١) انظر ١٢٢ أ .

أي : لا يكن<sup>(٤٢)</sup> منك الجمع بينهما ؟ فكذا المعنى ههنا .

فإن قلت : واو الجمع واو العطف . فلم أفردهما<sup>(٤٣)</sup> عنها ؟ قلت : سلمناه ، لكن أفردهما<sup>(٤٤)</sup> عنها لاختصاصها بمعنى دقيق ، ليس في مطلق العطف ، اعتناء بشأنها .

وأما الواو الداخلة على المضارع المسبوق بالطلب فتحو الواو في قول أبي الأسود<sup>(٤٥)</sup> :

« لا ثنة عن خلق ، وتأتي مثله » .

المعنى : لا يكن منك التهي عن خلق ، وإتيان مثل ذلك الخلق . أي : لا يكن منك الجمع بينهما . وأنت تستخرج الإعراب ههنا بأدنى فكر ، كما<sup>(٤٦)</sup> عرفت نظيره آنفاً .

والكوفيون يسمون هذه الواو واو الصرف<sup>(٤٧)</sup> ، لنقل حركة الفعل من حالة الرفع إلى حالة النصب ، بدخولها عليه<sup>(٤٨)</sup> .

وإن لنا واوين ، يتجر ما بعدهما . وهما<sup>(٤٩)</sup> ، أي الواوان ، أحدهما : واو القسم . وهي حرف جر ، لا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف ، نحو<sup>(٥٠)</sup> : ( والثين والزيتون ) .

(٤٢) في الأصل : لا يمكن . هـ : لا يكون .

(٤٣) في الأصل و هـ : أفرزها .

(٤٤) صدر بيت عجزه في ع و ح :

عار عليك ، إذا فطنت ، عظيم

ديوانه ص ١٣٠ . وانظر الجمل للخليل ص ٦٨ والكتاب ١ : ٤٢٤ والمقتضب ٢ : ١٦ والجمل للزجاجي ص ١٩٨ والجنى الداني ص ١٥٦ والمغني ص ٣٩٩ وشرح شواهد ص ٧٧٩ وابن عقيل ٢ : ١٢٦ والعيني ٤ : ٣٩٣ والخزانة ٣ : ٦١٧ .

(٤٥) هـ : لما .

(٤٦) سقط « والكوفيون ... الصرف » من م .

(٤٧) في الأصل و ت : عليها .

(٤٨) سقطت من هـ و ح .

(٤٩) الآية ١ من التين .



الواو الأولى : واو القسم ، والتين : مجرور بها ، والجار مع المجرور متعلق بمحذوف ، وهو « أقسم »<sup>(٥٠)</sup> ، والواو الثانية : واو العطف ، والزيتون : معطوف به على التين .

وثانيهما : واو « رب » . هي حرف جر ، لا تدخل إلا على منكر ولا تتعلق إلا بمؤخر عنها ، كما أن « رب » كذلك ، كقوليه أي : الشاعر<sup>(٥١)</sup> :

وبلدة ليس بها أنيس إلا العافير ، وإلا العيس

المعنى<sup>(٥٢)</sup> : « رب بلدة ليس [ بها ]<sup>(٥٣)</sup> ما يؤنس به إلا عافير<sup>(٥٤)</sup> البقرة الوحشية ، وإلا الإبل التي خالط بياضها شيء من الشقرة ، سرث<sup>(٥٥)</sup> . والأنيس : الموائس وكل ما يؤنس به . وقيل : الأنيس : الإنسان . فعل الأول يكون الاستثناء متصلاً ، وعلى الثاني يكون منقطعاً . والعافير : جمع عفور . وهو ولد البقرة الوحشية . والعيس بكسر العين : الإبل البيض<sup>(٥٦)</sup> خالط<sup>(٥٧)</sup> بياضها شيء من الشقرة<sup>(٥٨)</sup> .

والواو<sup>(٥٩)</sup> : واو « رب » ، وبلدة : مجرورة به على الأصح ، وليس : فعل من الأفعال الناقصة ، وبها : خبر ، وأنيس : اسم ، وإلا : حرف استثناء ، والعافير : مستثنى مرفوع على أنه بدل من « أنيس » ، بدل البعض من الكل عند بعضهم ، أو بدل الغلط

(٥٠) ت : القسم .

(٥١) جران العيد . ديوانه ص ٥٢ والكتاب ١ : ١٣٣ و ٣٦٥ والمقتضب ٢ : ٣١٩ و ٣٤٧ والجنى الداني ص ١٦٣ والمعنى ٢ : ٣٢١ والجزاة ٤ : ١٩٧ . هـ : أي كقول الشاعر .

(٥٢) هـ : والمعنى .

(٥٣) سقطت مما عدا ت .

(٥٤) ت : إلا العافير وهو .

(٥٥) سقطت من الأصل .

(٥٦) ط ت : الأبيض .

(٥٧) هـ : يخالط .

(٥٨) ت : شقرة .

(٥٩) سقطت الواو قبلها من الأصل .

عند الآخرين، كما أشرنا إليه، والواو : واو عطف<sup>(٦٠)</sup>، وإلا العيس : معطوف بها على «إلا اليعافير»، حكمه كحكمه. «ليس» مع معموله مجرور المحل، على أنه صفة «بلدة»، والجار مع المجرور متعلق<sup>(٦١)</sup> بـ «سرت» المقدّر المتأخر.

و إن لنا واواً يَكُونُ حكم<sup>(٦٢)</sup> ما بعدها على حَسَبِ حكم<sup>(٦٣)</sup> ما قبلها<sup>(٦٤)</sup>. وهي، أي : الواو الموصوفة بتلك الصفة، واو العطف. وهي حرف، تدلّ على ارتباط أمر بأمر. إذا قلت : «قام زيد وبكر»، فقيام زيد محتمل<sup>(٦٥)</sup> أن يكون مع قيام بكر في الزمان، أو قبله، أو بعده. فالواو تدلّ على مطلق الجمع والاجتماع. هذا هو المشهور عند أكثر النحاة. وقال قطرب<sup>(٦٦)</sup> والفراء<sup>(٦٧)</sup> وشعلب<sup>(٦٨)</sup> : إنها تُفيد الترتيب كالفاء. والحق هو الأول، لا غير.

ثم إنها تختصّ، من بين سائر حروف العطف، بأمر : أحدها : احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة. وثانيها : اقترانها بـ «إما»، نحو : جاء إما زيد وإما بكر<sup>(٦٩)</sup>. والثالث : اقترانها بـ «لا» إذا سُبقت بنفي لم يُقصد به نفي الاجتماع، نحو : ما قام زيد ولا عمرو، للدلالة على أن القيام متف عنهما. سواء كان في حالة الاجتماع أو الافتراق. والرابع عطف العقد على النيف، نحو : أحد وعشرون. والخامس : عطف ما لا يُستغنى عنه، نحو : اختصم زيد وعمرو، واشترك بكر وخالد، والسادس : عطف العام على الخاص. نحو : زرت العلماء والناس. إلى غير ذلك.

(٦٠) هـ : العطف.

(٦١) كذا. وهو خلاف ما ذهب إليه في ١٦٠.

(٦٢) سقطت من ظ و ت.

(٦٣) زاد هنا في ع و ح : غالباً.

(٦٤) هـ : نحتمل.

(٦٥) أبو علي محمد بن المستمير. نحوي مصري من تلاميذ سيويه وعيسى بن عمر. توفي سنة ٢٠٦.

البغية ١ : ٢٤٢.

(٦٦) كذا. وهو خلاف ما تراه في مجالس شعلب ص ٣٨٦.

(٦٧) هـ : عمرو.

و إن لنا واواً، دُخُولُهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا<sup>(٦٨)</sup>، أي: وجودها فيه كعدمه، في عدم إفادة أصل معناه. وهي أي: الواو الزائدة في الكلام، لغرض من الأغراض. والقائل بها الأنخفش<sup>(٦٩)</sup> والكوفيون.

فأشار المصنف أولاً إلى استدلالهم بنحو<sup>(٧٠)</sup> الواو في قوله، تعالى<sup>(٧١)</sup>: (حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ<sup>(٧٢)</sup> أَبْوَابُهَا)، بدليل الآية الأخرى أي: بدليل مجيء جزء الشرط<sup>(٧٣)</sup> بدون الواو، في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فَتُحْتِ أَبْوَابُهَا)<sup>(٧٤)</sup>. يريد أن مجيء جزء الشرط<sup>(٧٥)</sup> بدون الواو، في هذه الآية، يدل على أن الواو في قوله، تعالى: «حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا» زائدة وصلة ههنا. فإن القرآن يُفسر بعضه بعضاً<sup>(٧٦)</sup>، مع أن المعنى يستقيم<sup>(٧٧)</sup> على حذفها.

و «حَتَّى» في كلا الموضعين: ابتدائية، كما في قولهم: مرض فلان حتى إنهم لا يرجونه، وما بعدها<sup>(٧٨)</sup> غاية ومسبب عن الشوق المذكور قبلها، كما أن عدم الرجاء مسبب عن المرض، و«إذا» ههنا: شرطية، وجاء: فعل الشرط، فاعله الواو وهو عائد إلى الكافرين، وها: مفعوله<sup>(٧٩)</sup> عائد إلى جهنم، وفتح: فعل جواب الشرط، والتاء علامة تانيث الفاعل، وأبواب: فاعله<sup>(٨٠)</sup> مضاف إلى الهاء<sup>(٨١)</sup>، وهي عائدة إليها أيضاً.

(٦٨) ع م: «يكون دخولها في الكلام كخروجها». ح: دخولها كخروجها في الكلام.

(٦٩) معاني القرآن للأنخفش ص ٣٢٦ و ٦٧٣.

(٧٠) في الأصل و ت: نحو.

(٧١) الآية ٧٣ من الزمر: «وَسَيِّقُ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى...».

(٧٢) سقطت الواو من الأصل و هـ.

(٧٣) الآية ٧١ من الزمر: «وَسَيِّقُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى...» وفي الأصل:

وفتح أبوابها.

(٧٤) في الأصل: الشرطية.

(٧٥) هـ: ببعض.

(٧٦) ت: مستقيم.

(٧٧) ظ: وما بعد.

(٧٨) ظ ت: مفعول.

(٧٩) انظر ١١٥.

(٨٠) كذا. والصواب: إلى ها.



والعامل في « إذا » جوابها، وهي مضافة إلى شرطها. والجملة الشرطية وقعت بعد « حتى » الابتدائية، لا محل لها من الإعراب، على ما عرّفته في صدر الكتاب<sup>(٨١)</sup>.

وأما « إذا » في قوله، تعالى: « حتى إذا جاؤوها وفُتحت<sup>(٨٢)</sup> أبوابها » فشرطية<sup>(٨٣)</sup> أيضاً، وجاء: فعل الشرط، وفاعله الواو، ومفعوله الهاء<sup>(٨٤)</sup>، وهي عائدة إلى الجنة، والواو ههنا: زائدة عند الأخفش، وفُتح: فعل جزاء الشرط<sup>(٨٥)</sup>، والتاء: علامة التانيث، وفاعله<sup>(٨٦)</sup>: أبواب، وهي مضافة إلى الهاء<sup>(٨٧)</sup>: وهي عائدة إلى الجنة أيضاً.

ثم أشار إلى ردّ هذا الاستدلال، بقوله: وقيل<sup>(٨٨)</sup>: إنها — أي: الواو في « وفُتحت أبوابها » — واو العطف<sup>(٨٩)</sup>، و« فتحت أبوابها » معطوف بها على « جاؤوها ». وقيل: إنها واو الحال، بدليل قوله تعالى<sup>(٩٠)</sup>: (جَنَاتٍ عَذْبٍ، مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ). كأنه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فُتحت أبوابها. فتكون الجملة حالاً من الهاء<sup>(٩١)</sup>. وقيل على كلا التقديرين<sup>(٩٢)</sup>: الجواب محذوف. [فإن قلت: لم حُذف الجواب؟ قلت: لأنه لما كان لبيان نعم أهل الجنة، وهو<sup>(٩٣)</sup> « ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر »، حُذف للدلالة على أن أمره لا يُحيط به الوصف، وللتفخيم لشأنه، وللتشويق إليه ]<sup>(٩٤)</sup>. والتقدير: كان

(٨١) انظر ٣٤ ب — ١٣٥ أ.

(٨٢) سقطت الواو من الأصل.

(٨٣) ت: وفُتحت شرطية.

(٨٤) كذا. والصواب: ها.

(٨٥) ت: وفُتحت: جزاء الشرط.

(٨٦) انظر ١١٥ أ.

(٨٧) سقطت الواو من ت و هـ. م: وقيل ليست زائدة و.

(٨٨) ع ح: عاطفة.

(٨٩) الآية ٥٠ من ص.

(٩٠) في الأصل: التقدير.

(٩١) حديث شريف. انظر الجامع الصغير ٢: ١٢٨.

(٩٢) سقط مما عدا هـ.

كَيْتٌ وَكَيْتٌ<sup>(٩٣)</sup>. أي: تقدير الكلام: حتى إذا جاوزوها وفتحت أبوابها كان كيت وكيت.

كان: فعل من الأفعال الناقصة، اسمه ضمير الشأن، وكيت: منصوب المحل خبره، وهو كناية عن خبر أهل الجنة وأحوالهم، وكيت الثاني: معطوف على «كيت» الأول.

ثم لما فرغ من بيان وجه انحصارها في الوجوه الثمانية، وأثبت الحريري<sup>(٩٤)</sup> وابن خالويه<sup>(٩٥)</sup> والتعليبي<sup>(٩٦)</sup> واو الثمانية، فيما وراء تلك<sup>(٩٧)</sup> الوجوه الثمانية، حيث قالوا: «إن العرب إذا أرادوا العدد يقولون: ستة سبعة وثمانية، يُدخلون الواو عليها وحدها، إيداناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعده عدد مستأنف»، وكانت هذه<sup>(٩٨)</sup> داخلة في تلك الوجوه في اعتقاد المصنف، أشار إلى رد قولهم واستدلّاهم، حتى يتم انحصارها في تلك الوجوه الثمانية، بقوله:

وقول جماعية. المراد منها<sup>(٩٩)</sup> هؤلاء ومن تابعهم. لكن المصنف عبر عنهم بها، إشارة إلى عدم الاعتداد بشأنهم، مع عدم المبالاة بأقوالهم<sup>(١٠٠)</sup>، كما في قول الشاعر<sup>(١٠١)</sup>:

---

(٩٣) في م نهادة من متن الإعراب: وقيل ولو الحال.

(٩٤) درة الغواص ص ٢٤.

(٩٥) أبو عبد الله الحسين بن أحمد الحماني. إمام في العربية واللفظ بصور بالقراءة ثقة مشهور. توفي سنة ٣٧٠. البغية ١: ٥٢٩.

(٩٦) أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري. مفسر حافظ للغة بارع في العربية. توفي سنة ٤٢٧. البغية ١: ٣٥٦.

(٩٧) ظ ت: هذه.

(٩٨) الحق في حاشية الأصل ههنا: غير.

(٩٩) في الأصل و ت: «من». ه: ههنا.

(١٠٠) ه: بقولهم.

(١٠١) الزمخشري. انظر الغيث المنسجم ١: ١٦٤ وحاشية الصبان ٢: ٥٤ وحاشية الحضري ١:



## لا أبالي بقولهم كل جمع مؤنث

ولهم عليها تمسكات كثيرة .

١٢٤ ب

فأشار المصنف أولاً إلى بعضها بقوله : إنها ، أي : الواو في قوله تعالى : « حتى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها » ، واو الثمانية ، إذ الجنة أبوابها ثمانية ، ولم يذكر الواو في قوله ، تعالى : « حتى إذا جاؤوها فُتحت أبوابها » ، لأن أبوابها سبعة ، وواو « الثمانية لا تدخل عليها ، وإن ، بالكسر معطوف على « إن » الأولى لكونها بعد القول ، منها — أي : من واو الثمانية — الواو في قوله ، تعالى : ( وَيَقُولُونَ " : سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ) . فأدخلت الواو هنا إشعاراً بأن السبعة عدد تام كسائر عقود العشرات ، وبأن ما بعده " عدد مستأنف .

ثم أشار إلى بطلان قولهم واستدلّاهم ، بقوله : لا يرضاه نحوي ، أي : لا يقبل قول تلك الجماعة شخص منسوب إلى النحو ، فضلاً أن يرضاه عالم محقق في الفن ، لما " أن قولهم قد صدر عنهم " ، على سبيل التقول والاختراع ، إذ لا يساعده عقل ولا نقل . ولقد بالغ في التعريض بعدم الاعتداد بهم ، حيث عبر عنهم أولاً بغير أسمائهم ، وأشار ثانياً إلى سلب نسبتهم إلى النحو .

أما " عدم قبول قولهم في الآية الأولى فلائنه لم يذكر فيها العدد ، بل ذكر فيها الأبواب . وهي جمع لا تدل " على عدد أصلاً ، فضلاً أن تدل " على عدد خاص .

( ١٠٢ ) سقطت الواو قبلها مما عدا ت .

( ١٠٣ ) المعطوف هو جملة « إن » واسمها ونحوها .

( ١٠٤ ) الآية ٢٢ من الكهف . وسقطت الواو من هـ .

( ١٠٥ ) هـ : ما بعدها .

( ١٠٦ ) زاد هنا في هـ : كان .

( ١٠٧ ) ظ ت : منهم .

( ١٠٨ ) هـ : وأما .

( ١٠٩ ) في النسخ : يدل .



على أن الواو لم تدخل على ذلك الجمع، بل على جملة هو فيها. فالواو فيها إما واو العطف، أو واو الحال، أو زائدة على ما اختاره المصنف. فلا يكون فيها واو الثمانية. فإن قلت: أي الاعتبارات أظهر؟ قلت: اعتبار الحالية أظهر.

فقد ظهر لك أن في هذه الواو أربعة أقوال.

وأما عدم قبولها في الآية الثانية فلأن الواو فيها لعطف جملة على جملة، كأنه قيل: هم سبعة وثامنهم كلبهم، أو للحال كأنه قيل: هؤلاء سبعة وثامنهم كلبهم. فإن قلت: فلم قدر المبتدأ المحذوف اسم إشارة على الحالية؟ قلت: ليحصل في الكلام ما يعمل في الحال.

وقيل<sup>(١١٠)</sup>: ثامنهم كلبهم: جملة اسمية مرفوعة المحل، على أنها صفة «سبعة»، والواو أدخلت عليها لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وللدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، كما في قوله<sup>(١١١)</sup> تعالى<sup>(١١٢)</sup>: (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم).

فيكون في هذه الواو أربعة أقوال أيضاً.

هذا. وأقول<sup>(١١٣)</sup>: واو الثمانية، في التحقيق، هي واو العطف. لكن لما اختص استعمالها بمحل مخصوص، أو بما يناسب ذلك المحل بوجه من الوجوه، وتضمنت أمراً غريباً واعتباراً لطيفاً، كأنها قد خرجت من حقيقة واو العطف، على ما هو المعهود في أمثال هذه، فاشتقت إليها النفوس أي اشتياق كما يشهد بذلك وجدانك بشهادة<sup>(١١٤)</sup> صدق، فاستحقت أن تسمى باسم غير اسم جنسها، سُميت بواو

(١١٠) انظر الكشف ٢: ٥٥٦-٥٥٧ و ٤٤٤.

(١١١) ظ ت: كقوله.

(١١٢) الآية ٤ من الحجر.

(١١٣) سقطت الواو من ظ و ت.

(١١٤) ت هـ: شهادة.

الثمانية لاختصاصها<sup>(١١٥)</sup> بها وتمييزاً لها من<sup>(١١٦)</sup> سائر استعمالاتها في غير ذلك المحل، كما سُميت الواو في نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» واو الصَّرف، وإن كانت هي في التحقيق واو العطف على ما عرفت<sup>(١١٧)</sup>. ونظائر هذه في الفنون كثيرة جداً. ويؤيده قول بعض المفسرين: إنها للإيذان بانتهاء تعداد<sup>(١١٨)</sup> سبعة، وابتداء تعداد أمر آخر معطوف عليه. ولذلك تُسمى واو الثمانية.

فإن قلت: فلم يختص استعمالها بالثمانية؟ قلت: لمناسبة بينها وبين السبعة. وذلك لأن<sup>(١١٩)</sup> السبعة عقد تام كعقود العشرات، لا شتاله على أكثر مراتب أصول الأعداد، وأن الثمانية عقد مستأنف، فكان بينهما اتصال من وجه وانفصال من وجه. وهذا هو المقتضي للعطف، وهذا المعنى ليس بموجود بين السبعة والستة.

على أن التعليل النحوي توجيه، بعد الوقوع والاستعمال، تقريباً إلى الأذهان. فإذا وجدت للكلام عملاً صحيحاً فاحمله عليه<sup>(١٢٠)</sup>، بقدر الإمكان، صوتاً له عن الإلغاء. والله درّ من قال<sup>(١٢١)</sup>:

وما عبّر الإنسان، عن فضل نفسه،  
بمثل اعتقاد الفضل، في كل فاضل

قوله: قول جماعة: مبتدأ، وقوله: لا يرضاه نحوي خبره، وما بينهما منصوب المحل، على أنه مقول القول.

(١١٥) هـ: لاختصاص.

(١١٦) هـ: عن.

(١١٧) انظر ١٢٢ ب.

(١١٨) في الأصل: تعدد.

(١١٩) في النسخ: أن.

(١٢٠) ظ ت: بقدر الإمكان فاحمله عليه.

(١٢١) ت: وما غير. هـ: وما غير.

ثُمَّ لَمَّا اسْتَدَلُّوا عَلَى مَطْلُوبِهِمْ ثَالِثًا<sup>(١٢٢)</sup> قَالُوا: وَفِي<sup>(١٢٣)</sup> قَوْلِهِ، تَعَالَى<sup>(١٢٤)</sup>:  
(التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ، السَّائِحُونَ الرَّكَعُونَ السَّاجِدُونَ، الْآمِرُونَ  
بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ). فَالتَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ثَامِنُ الثَّمَانِيَةِ.

أشار إلى هذا بقوله: وَالْقَوْلُ بِهِ<sup>(١٢٥)</sup>، أَي: بِثَبُوتِ<sup>(١٢٦)</sup> «وَإِذَا التَّائِبُونَ فِي قَوْلِهِ،  
تَعَالَى: «وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ» أَقْرَبُ إِلَى الْقَبُولِ — فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا إِثْبَاتٌ مَا  
نَفَيْتُ. قُلْتُ: لَا، بَلْ بَيَانٌ لِلتَّفَاوُتِ<sup>(١٢٧)</sup> بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، وَإِنْ<sup>(١٢٨)</sup> كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا غَيْرُ  
مَقْبُولٍ — مِنْهُ أَي: مِنَ الْقَوْلِ بِثَبُوتِهَا فِي آيَةِ الزُّمَرِ، أَي: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَحَتَّى إِذَا  
جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا».

فَإِنْ قُلْتُ: فَلَمْ يَدُلَّ عَلَى هَذَا؟ قُلْتُ: لِلتَّلَوِينِ وَالْإِيجَازِ<sup>(١٢٩)</sup>، مَعَ الْإِشْعَارِ  
بِأَنَّ<sup>(١٣٠)</sup> فِيهَا دَفْعًا لِلِاشْتِبَاهِ فِي أَيِّ سُورَةٍ هُوَ؟

وَوَجْهُ الْأَقْرَبِيَّةِ أَنَّ الْوَائِي فِي «وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ» قَدْ دَخَلَتْ عَلَى الثَّامِنِ. وَهُوَ  
مَلَامٌ لِلثَّمَانِيَةِ<sup>(١٣١)</sup>. وَأَمَّا الْوَائِي فِي آيَةِ الزُّمَرِ فَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى عَدَدِ أَصْلًا. بَلْ دَخَلَتْ  
عَلَى جُمْلَةٍ «فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا»، وَلَيْسَ فِيهَا أَمْرٌ يَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ. غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّ  
الْأَبْوَابَ الْمَذْكُورَةَ فِيهَا ثَمَانِيَةٌ.

(١٢٢) فِي الْأَصْلِ: بِالثَّامِنِ.

(١٢٣) سَقَطَتِ الْوَائِي مِنَ الْأَصْلِ.

(١٢٤) الْآيَةُ ١٢ مِنَ التَّوْبَةِ.

(١٢٥) م: «وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ». وَسَقَطَ مِنْهُ خَيْرُ «الْقَوْلِ» وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ.

(١٢٦) ظ هـ: ثَبُوتٌ.

(١٢٧) ظ ت: «التَّفَارُتُ» هـ: لِلتَّفَاوُتِ.

(١٢٨) فِي الْأَصْلِ وَ ت: فَإِنْ.

(١٢٩) ظ ت: وَلِلْإِيجَازِ.

(١٣٠) فِي الْأَصْلِ: بِأَنَّهَا.

(١٣١) فِي الْأَصْلِ: يَلَامُ الثَّمَانِيَةَ.



فإن قلت : أفلم <sup>(١٣٢)</sup> تدل الأبواب عليه ؟ قلت : الأبواب إنما تدل على معناها ، ولم تدل <sup>(١٣٣)</sup> على الثمانية . وإنما هي معلومة لنا من دليل آخر .

وقد وقع ههنا ، في بعض النسخ <sup>(١٣٤)</sup> ، هكذا : « والقول به في » والناهون عن المنكر » أبعد منه في آية الزمر . <sup>(١٣٥)</sup> لكنه ليس بصواب ، إذ الأبعدية إنما تُتصور في آية الزمر ، لا في « والناهون عن المنكر » لما عرفت آنفاً .

وأجيب عن هذا الاستدلال أيضاً ، بأن الواو في قوله ، تعالى : « والناهون عن المنكر » للعطف ، والمعطوف عليه « الأمر بالمعروف » .

فإن قلت : فلم وقع العطف بينهما ، دون ما عداهما من الصفات الباقية ؟ قلت : لثبوت التقابل بينهما دون ما عداهما .

ولا يخفى عليك أن هذا الجواب في الواقع توجيه مراد القائلين بواو الثمانية ههنا ؟ على ما حقق لك <sup>(١٣٦)</sup> ، لا رد عليهم . فارتفع النزاع ، فمرحبا بالوفاق .

ثم لما استدلوا على دعواهم رابعاً ، بالواو في قوله ، تعالى <sup>(١٣٧)</sup> : ( مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ ، قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ ، عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ، ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ) — [ فإن الواو في « وأبكاراً » <sup>(١٣٨)</sup> ] قد دخلت على الصفة الثامنة <sup>(١٣٩)</sup> — أشار المصنف أيضاً إلى رد <sup>(١٤٠)</sup>

(١٣٢) سقطت الهمزة من النسخ .

(١٣٣) هـ : ولم تدخل .

(١٣٤) انظر م .

(١٣٥) كذا . وصواب العبارة : « والقول به في آية الزمر أبعد منه في : والناهون عن المنكر » . كما في ع و ح . وهو بسط الإشكال .

(١٣٦) ت : « ذلك » . وانظر ١٢٥ أ .

(١٣٧) الآية هـ من التحريم : « عَسَى رَبُّهُ ، إِنْ طَلَّقَكُنْ ، أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكَ » .  
مُسْلِمَاتٍ ....

(١٣٨) سقط من الأصل .

(١٣٩) ت هـ : الثمانية .

(١٤٠) سقطت عما عدا ت .

هذا الاستدلال وبطلانه، بقوله: والقَوْلُ بِهِ<sup>(١٤١)</sup>، أي بوجود واو الثمانية، في قوله تعالى: «ثِيَابٍ وَأَبْكَارًا»، ظاهرُ الفسادِ.

يعني أن القول بثبوتها في غير هذا الموضع قول فاسد، يُحتاج إلى بيان فسادِه بوجه من الوجوه. لكنَّ القول به هنا قول ظاهر الفساد، ولا يُحتاج<sup>(١٤٢)</sup> إلى بيانه أصلاً. ووجه ظهوره أن «أبكاراً» وقعت هنا صفة تاسعة لا ثامنة، إذ أول الصفات الواقعة هنا «خيراً منكن»، لا «مسلمات»<sup>(١٤٣)</sup>.

فما قبل في وجوه الظهور، من أن الواو في هذه الآية غير قابلة للسقوط، وواو<sup>(١٤٤)</sup> الثمانية صالحة للسقوط، ليس بشيء، لأنَّ هذا من أحكام الواو الزائدة، لا من أحكام واو الثمانية. وأُجيب أيضاً بأنَّ الواو هنا لعطف «أبكاراً» على «ثِيَابٍ». وقد عرفت<sup>(١٤٥)</sup> حال الجواب أيضاً.

فإن قلت: فلم وُسِّطَ العاطف بينهما، دون ما عداهما؟ قلت: لمناسبة مخصوصة بينهما، دون ما عداهما. وذلك أنَّ بينهما اتِّصالاً من وجه، وانفصالاً من وجه. فهذا هو الموجب لمعنى العطف. فلذا وُسِّطَ<sup>(١٤٦)</sup> بينهما. وأمَّا الصفات الباقية فبينها اتِّصال تام. فلا حاجة، في ارتباط بعضها ببعض، إلى إتيان عاطف.

---

(١٤١) م: بذلك.

(١٤٢) سقطت الواو من النسخ.

(١٤٣) ط: «خيراً لا مسلمات». ت: خيراً منكن.

(١٤٤) سقطت الواو قبلها من الأصل.

(١٤٥) انظر ١٢٥ ب.

(١٤٦) في الأصل: «فلذا وسطه». ه: «فلذا وسط».

## ما يأتي على اثني عشر وجهاً

النوع<sup>(١)</sup> القائم، من الأنواع الثمانية، ما يأتي في الكلام على اثني عشر وجهاً.

### [ما]

وهو «ما». فيكون استعماله منحصرأ في تلك الوجوه بالاستقراء، انحصار الكلّي في جزئياته. وهو<sup>(٢)</sup> على ضربين:<sup>(٣)</sup>  
أحدهما: اسمية<sup>(٤)</sup>. وأوجهها سبعة:

أحدها: أن تكون معرفة تامة. والمراد من تمامها ألا تحتاج لا إلى صلة ولا إلى صفة، نحو «ما» في قوله، تعالى<sup>(٥)</sup>: (إِنْ تُبْلُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ).  
الفاء: فاء جواب الشرط، ونعم: فعل مدح، وما: معرفة تامة مرفوعة المحل على أنها فاعلها. فأشار إليه بقوله: أَي نِعَمَ الشَّيْءُ. فمن قال: «ما ههنا: منصوب

---

(١) ع: والنوع.

(٢) ت: «وهي». ع ح: فإنها.

(٣) في م زيادة من متن الإعراب: اسمية وحرفية.

(٤) م: فالأول الاسمية.

(٥) الآية ٢٧١ من البقرة.



على التمييز، وفاعل «نعم» ضمير مستتر فيه عائد إلى الصدقات، فقد سها عن مقصود الكتاب.

فإن قلت: فكيف يكون ساهياً، وقد قال بعض النحاة<sup>(٦)</sup> ههنا: «ما» نكرة غير موصوفة، منصوبة على التمييز، وفاعل «نعم» ضمير مستتر فيه عائد إلى الصدقات، وقال أيضاً: «ما» ههنا لا محلّ له<sup>(٧)</sup> من الإعراب، والفاعل هو المرفوع بعده؟ قلت: المذكور في الكتاب ههنا<sup>(٨)</sup> هو مذهب سيويه<sup>(٩)</sup>. فيكون قول ذلك القائل غير مطابق لمذهبه، وإن كان مطابقاً لمذهب غيره<sup>(١٠)</sup>.

وهي: عائد إلى الصدقات، مخصوص بالمدح ظاهراً<sup>(١١)</sup>. والمعنى على حذف مضاف، لأنّ مناط المدح هو إبداءها لا نفسها، بشهادة معنى الكلام عليه. ثمّ حذف المضاف ونقل الضمير المجرور إلى الضمير المرفوع، وأقيم مقامه. فأشار إلى هذا بقوله: إبداءها. والفعل مع معموله جملة فعلية، وقعت جواب الشرط.

فإذا قلت: نِعِمّا صنعت، ونِعِمّا فعلت، يكون المعنى على مذهب سيويه: نعم الشيء شيء صنعت<sup>(١٢)</sup>. فيكون «ما» فاعل «نعم»، والمخصوص بالمدح محذوفاً، و«صنعت» مع مفعوله المحذوف العائد إلى ذلك المخصوص مرفوع المحلّ، على أنّه صفة<sup>(١٣)</sup>. هذا ما ينساق إليه الذهن، وبشهد بصدقه القاعدة العربية. وههنا أقوال

(٦) انظر الجنى الداني ص ٢٣٧—٢٣٨ ومعاني القرآن ١: ٥٧ ومنهج السالك ص ٢٩٤ والتسهيل ص ١٢٦ وشرح الكافية ٢: ٣١٦ والبحر المحيط ٣: ٣٧٢ و ١٢٨ ب.

(٧) ظ ت: كما قال ما ذكر مع نعم فلا محلّ له.

(٨) ت: ههنا في الكتاب.

(٩) الكتاب ١: ٣٧ و ٤٧٦.

(١٠) ت: لغو مذهب.

(١١) ه: ظاهر.

(١٢) ت: صنعة.

(١٣) ه: صفة.

آخر<sup>(١٤)</sup>، لا تخلو عن التمحّل<sup>(١٥)</sup>. فلذلك أعرضنا عن ذكرها.

وثانيها: أن تكون معرفة ناقصة. وهي التي تحتاج إلى صلة، وهي الموصولة، نحو<sup>(١٦)</sup>: (قُلْ: مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التَّجَارَةِ) أي: الذي عند الله من الثواب خير.

قل: فعل، فاعله مستتر فيه وهو أنت، وما: موصول بمعنى الذي، والظرف صلتة، وهو مع صلتة مرفوع المحلّ على أنه مبتدأ، وخير: خبر<sup>(١٧)</sup>، ومن اللهو: متعلق به، ومن التجارة: عطف عليه. والجملة منصوبة المحلّ، على أنها مقولة القول.

والوجه الثالث: شرطية، أي: أن<sup>(١٨)</sup> تكون نكرة متضمنة لمعنى حرف الشرط<sup>(١٩)</sup>، نحو<sup>(٢٠)</sup>: (وما تفعلوا من خير يعلمه الله).

فإن قيل: الله عالم بكل شيء، سواء كان خيراً أو شراً. فما الفائدة في تعلق<sup>(٢١)</sup> العلم بالخير وحده؟ قيل: المراد منه الحثّ عقيب النهي عن الشرّ، ليُستبدل<sup>(٢٢)</sup> به ويُستعمل مكانه. وقيل: المعنى على العموم. لكن اقتصر على ذكر الخير، على سبيل الاكتفاء، إظهاراً لشرفه.

(١٤) انظر الجنى الداني ص ٢٣٦—٢٣٨.

(١٥) في الأصل و ت: «التحمل». وفي حاشية الأصل: لعله المحل.

(١٦) الآية ١١ من الجمعة.

(١٧) ظ: وخير وخير.

(١٨) سقطت من الأصل.

(١٩) في الأصل: شرط.

(٢٠) الآية ١٩٧ من البقرة: «... فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج. وما تفعلوا...».

وقيلها في م نهادة من متن الإعراب: نحو: «فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم» و.

(٢١) ت: «فما فائدة تعلق». ه: «فما الفائدة في تعلق».

(٢٢) في الأصل: النهي عما يستبدل.

فإن قلت : ما الفائدة<sup>(٢٣)</sup> في هذا التعليق ، مع أن علم الله — تعالى — يتعلق بكل شيء ؟ قلت : الترغيب في فعل الحسنات ، والترهيب عن<sup>(٢٤)</sup> اكتساب السيئات . على أن الشرط قد يُستعمل للدلالة على أن المشروط ثابت ، مستقر في كل حال . وهذا من ذلك القبيل . وقد عرفت<sup>(٢٥)</sup> أن المراد من التعليق في أمثال هذا هو<sup>(٢٦)</sup> مطلق الارتباط ، سواء كان على سبيل التوقف أو لا<sup>(٢٧)</sup> .

وما : اسم متضمن لمعنى الشرط منصوب المحل ، على أنه مفعول « تفعل »<sup>(٢٨)</sup> ، مثل : ( أياً ما تدعوا )<sup>(٢٩)</sup> ، وتفعل : فعل الشرط ، فاعله الواو ، وحذف النون علامة الجزم ، ومن خير : منصوب المحل على أنه حال من المفعول ، وقيل : منصوب المحل على أنه نعت لمصدر محذوف ، كأنه قيل : وما تفعلوا فعلاً<sup>(٣٠)</sup> من خير ، ويعلم : جزاء الشرط مجزوم بـ « ما » ، والضمير المنصوب المتصل به العائد إلى « ما » : مفعوله ، واللّه فاعله . والمجموع جملة شرطية ، لا محل لها من الإعراب .

و الوجه الرابع أن تكون استفهامية ، أي : اسماً نكرة متضمنة لمعنى حرف الاستفهام ، فتكون بمعنى ، أي شيء ؟ نحو<sup>(٣١)</sup> : ( وما تلك يمينك ؟ يا موسى ) .

ما : اسم متضمن لمعنى الاستفهام<sup>(٣٢)</sup> مبتدأ ، وتلك : خبره ، ويمينك : منصوب المحل على أنه حال من « تلك » ، مثل « على جنوبهم » في قوله ، تعالى<sup>(٣٣)</sup> :

(٢٣) ت : فما الفائدة .

(٢٤) هـ : من .

(٢٥) انظر ١٠٩ أ و ٨٦ ب .

(٢٦) سقطت من النسخ .

(٢٧) في الأصل : أم لا .

(٢٨) في الأصل وهـ : يفعل .

(٢٩) الآية ١١٠ من الإسراء .

(٣٠) سقطت من ظ .

(٣١) الآية ١٧ من طه . وسقط « يا موسى » من النسخ .

(٣٢) هـ : لمعنى حرف الاستفهام .

(٣٣) الآية ١٩١ من آل عمران .



(الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا، وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ). فالمعنى: يذكرونه دائماً، على الحالات كلها، قائمين وقاعدين ومضطجعين على جنوبهم. وأما العامل فيها فهو معنى الإشارة في «تلك»، كما في<sup>(٣٤)</sup>: (هَذَا بَعْلِي شَيْخًا). وقال الكوفيون: تلك: اسم موصول، ويمينك: صلته.

ثم لما فرغ من بيان استعمالها في الكلام، وأراد أن يبين حال ألفها على سبيل الاستطراد، أشار إلى هذا بقوله: وَيَجِبُ حَذْفُ أَلِفِهَا أَي: ألف «ما» الاستفهامية، لكثرة استعمالها وطول الكلام، إذا كانت مَجْرُورَةً بِجَارٍ — لكن يجب إبقاء فتحة الميم للدلالة على الألف المحذوفة، كقولك: فيم، وإلام، وعلام — نحو<sup>(٣٥)</sup>: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)؟ المعنى: عن أي شيء يتساءلون؟

عن: حرف جر، دخلت على «ما» الاستفهامية فحذفت<sup>(٣٦)</sup> ألفها، فقلبت التون ميماً وأدغم الميم في الميم، والجار مع المجرور متعلق بـ «يتساءلون»<sup>(٣٧)</sup>، وهو فعل: فاعله الواو، والنون: علامة الرفع. والجملة ابتدائية، لا محل لها من الإعراب.

ونحو: (فَنَظَرَةُ: بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ)؟<sup>(٣٨)</sup> المعنى: بأي شيء يرجع المرسلون من حاله، أي: من حال سليمان، عليه السلام؟<sup>(٣٩)</sup>

نماء: فاء العطف، ونظرة: معطوف<sup>(٤٠)</sup> بها على «مرسلة»، والباء: حرف جر،

(٣٤) الآية ٧٢ من هود.

(٣٥) الآية ١ من النبا.

(٣٦) في الأصل: فحذف.

(٣٧) ظ ت: يتساءل.

(٣٨) الآية ٣٥ من المل: «وإني مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ، فنظرة...» وفي م زيادة من متن

الإعراب: فحذفت الألف. وجمع إثباتها على الأصل.

(٣٩) سقط «عليه السلام» من ت.

(٤٠) ظ هـ: معطوفة.

دخلت على «ما» فحذفت ألفها، والجار مع المجرور متعلق بـ «يرجع»<sup>(٤١)</sup>، وهو فعل، فاعله: المرسلون<sup>(٤٢)</sup>.

ولهذا، أي: لوجوب حذف ألفها إذا كانت مجرورة، ردّ الكسائي على المفسرين قولهم — منصوب على أنه مفعول «ردّ» — لتوجيه «ما» التي في قوله، تعالى<sup>(٤٣)</sup>: (بما غفر لي ربي): إنها، بالكسر لكونها بعد القول، استفهامية. المعنى: بأي شيء غفر لي ربي؟

الباء: حرف جرّ، دخلت على «ما»، والجار مع المجرور متعلق بـ «غفر»، ولي: متعلق به، وربّي: فاعله. والجملة متعلقة بـ «يعلمون» من حيث المعنى.

وتقرر<sup>(٤٤)</sup> الردّ أنها هنا ليست باستفهامية، إذ لو كانت استفهامية لما ثبت<sup>(٤٥)</sup> ألفها هنا. لكنها قد ثبتت<sup>(٤٦)</sup>، فلا تكون استفهامية، فتكون مصدرية، فتكون مع مدخولها بمعنى المصدر، فيكون الجار مع المجرور متعلقاً بـ «يعلمون». ويجوز أن تكون موصولة، فيكون المعنى: بالذي<sup>(٤٧)</sup> غفر لي ربي من الذنوب. فيكون الموصول مع صلته مجرور المحلّ بالباء، متعلقاً بـ «يعلمون» أيضاً.

والجواب أنا نقول<sup>(٤٨)</sup>: لا نسلم لزوم حذف ألفها، إذا كانت استفهامية، وكانت مجرورة. ولم لا يجوز أن يكون إثباتها جائزاً؟ ألا ترى أنك تقول: قد علمتُ بما صنعتُ، أي بأي شيء صنعت؟ كما قال حسان<sup>(٤٩)</sup>:

١٢٨

(٤١) كذا. والمتعلق بحال من فاعل «يرجع» وهو المرسلون.

(٤٢) أغفل إعراب جملة «بم يرجع المرسلون». وهي في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل ناظرة.

(٤٣) الآية ٢٧ من يس: «بما ليث قومي يعلمون»...

(٤٤) في الأصل: «وتقرر». ت: وتقدير.

(٤٥) كذا.

(٤٦) ظ: ما الذي.

(٤٧) ت: أن تقول.

(٤٨) ديوانه ص ٧٩ والمعنى ٤: ٥٥٤ والخزانة ٢: ٥٣٧. وروى: «في دمان». الأمالي الشجرية ٢:

٢٣٣ والمحاسب ٢: ٣٣٧ والمعنى ٣٣١ والمجمع ٢: ٢١٧ والدرر ٢: ٢٣٨ والصبان ٤:

٢١٦ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٤. والدمان: الرماد.



على ما قام يَشْتُمِي لَيْسَ كخَنِزِيرٍ، تَمَرُّغٌ فِي رَمَادٍ؟  
وقال بعضهم: إذا دخل عليها الجارٌ تُحذف ألفها كثيراً، وتُذكر قليلاً.

قوله: وإلما جاز، أي: جاز إثبات ألفها مع كونها مجرورة، إشارة إلى جواب  
سؤال يرد<sup>(٤٩)</sup> على قوله: «ويجب حذف ألفها إذا كانت مجرورة»، في نحو<sup>(٥٠)</sup>: لماذا  
فعلت<sup>(٥١)</sup>؟

اللام: حرف جرّ، دخلت على «ما» الاستفهامية، وذا: اسم إشارة، فصار  
المجموع بعد التركيب بمعنى: أي شيء؟ ويجوز أن تكون استفهامية، وذا: زائدة.  
فعل كلا التقديرين، الجار مع المجرور متعلق بـ «فعلت»<sup>(٥٢)</sup> على سبيل التعليل، وقُدّم  
عليه لتضمّنها معنى الاستفهام. وههنا وجوه أخرى: أحدها: أن تكون «ما» زائدة،  
وذا: اسم إشارة. وثانيها: أن يكون «ماذا» كـ اسم جنس بمعنى شيء، أو اسم  
موصول بمعنى الذي. وثالثها: أن تكون ما: للاستفهام، وذا: موصولاً أو اسم إشارة.  
[ورابعها: أن تكون ما: زائدة، وذا: اسم موصول]<sup>(٥٣)</sup>.

لأن ألفها صارت حشواً بالتركيب، أي: بسبب تركيب «ما»<sup>(٥٤)</sup> مع  
«ذا»، والحشو محلّ القرار والثبات غير محلّ التغير. فلذا أُجري الإعراب في آخر  
الكلمة — فأشبهت أي: «ما» الاستفهامية «ما» الموصولة لفظاً، وإن كان بينهما  
فرق معنى. والمشابهة الصورية كافية في الأحكام اللفظية. فلا تُحذف ألفها كما لا  
تُحذف<sup>(٥٥)</sup> ألف الموصولة.

(٤٩) في الأصل: رد.

(٥٠) سقطت من م وسقط «في» من ع و ح.

(٥١) سقطت مما عدا هـ.

(٥٢) زاد هنا في ع: مع كونها للاستفهام.

(٥٣) زيادة من ط و ت، وفيها «إشارة» بدل «موصول».

(٥٤) سقطت من ط و هـ.

(٥٥) في الأصل و ت و هـ: لا يحذف.



والوجه<sup>(٥٦)</sup> الخامس: أن تكون نكرة تامة. وهي التي لا تكون موصوفة بشيء، ولا موصوفاً بها. وذلك أي: استعمال تلك النكرة في ثلاثة مواضع، في كُلِّ واحد منها، أي: من المواضع الثلاثة، بخلاف مشهور بين النحاة. والجملية الظرفية<sup>(٥٧)</sup> مجرورة المحل، على أنها صفة «مواضع».

أحدها، أي: أحد المواضع<sup>(٥٨)</sup> باب «نعم وبس»، نحو<sup>(٥٩)</sup>: (فِيمَا هِيَ). نعم: فعل مدح، فاعله مستتر فيه عائد إلى «الصدقات»، والمعنى على تقدير مضاف، على ما عرفت<sup>(٦٠)</sup>، وما: نكرة تامة منصوبة على التمييز، عند بعض النحاة منهم الزمخشري<sup>(٦١)</sup> — وأما عند سيويه<sup>(٦٢)</sup> فهي معرفة تامة مرفوعة المحل، على أنها فاعله<sup>(٦٣)</sup> — وهي: مخصوصة بالمدح، بتقدير مضاف.

ونحو: نَعِمَ ما صَنَعْتَ. الواو: للعطف، ونعم: فعل مدح، فاعله ضمير مبهم مستتر فيه، وما: نكرة تامة منصوبة المحل، على أنها مميزة<sup>(٦٤)</sup> لذلك الضمير المبهم عند البعض — وقد عرفت مذهب سيويه هنا — والمخصوص بالمدح محذوف، وصنع: فعل، فاعله التاء، ومفعوله ضمير عائد إلى ذلك المخصوص بالمدح<sup>(٦٥)</sup>. والجملية الفعلية مرفوعة المحل على أنها صفة ذلك<sup>(٦٦)</sup> المخصوص المحذوف. فأشار إلى جميع

(٥٦) سقط قول ابن هشام حتى «والثالث ما في قولهم» من ع و ح.

(٥٧) هذا خلاف ما قرره في ١٤ ب.

(٥٨) في م زيادة من متن الإعراب: الواقعة في.

(٥٩) الآية ٢٧١ من البقرة: «إِنْ تُبَيِّنُوا الصُّلُوحَاتِ فَيَجْعَلَا...».

(٦٠) انظر ١٢٦ ب.

(٦١) الكشف ١: ٢٤١.

(٦٢) الكتاب ١: ٣٧.

(٦٣) ت: فاعلة.

(٦٤) ط: ت: وأنه مميز. ه: أنها مميز.

(٦٥) سقطت من الأصل و ه.

ذلك بقوله: أي<sup>(٦٦)</sup>: نَعَمْ الشَّيْءُ شَيْئاً شَيْءٌ<sup>(٦٧)</sup> صَنَعْتُهُ.

والموضع الثاني منها قَوْلُهُمْ أَي: قول العرب — إذا ادَّعوا أَنَّ صفة أمر قد بلغت فيه حدّاً لا يُمكن فوقه حدّ، ولزمته، وأرادوا التّنبية على ذلك، جعلوا تلك الصّفة مادّة ذلك الأمر ومنبعه، وأدخلوا عليها كلمة تُشعر بذلك المقصود، فقالوا: إنَّ زَيْداً ممّا أن يكتب! مثلاً<sup>(٦٨)</sup>. وكذا إذا أراد بعضهم إثبات ذلك المعنى لنفسه يقول: — إني ممّا أن أفعل!

فإن قلت: المناسب أن يقول<sup>(٦٩)</sup>: أن أكتب أو أشتغل! مثلاً<sup>(٧٠)</sup>. فلم عدل إلى: أن أفعل؟ قلت: للإرشاد إلى أن ذلك المطلوب ممكن الحصول في كلّ مادّة من مواد الفعل، وليس مختصّاً بمادّة مخصوصة، كالكتابة مثلاً.

إن بالكسر، وهو: حرف من الحروف<sup>(٧١)</sup> المشبهة بالفعل، اسمها ياء المتكلم، ومن: حرف جرّ يدلّ على الابتداء ههنا، وما: نكرة تامّة بمعنى شيء، والتعبير عن الشيء بالتفخيم شأن تلك الصّفة، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «حاصل»، وهو خبر «إن».

فإن قلت: المتعلّق «مخلوق»<sup>(٧٢)</sup> لا «حاصل»، كما يدلّ عليه تفسير هذا الكلام. قلت: المخلوق<sup>(٧٣)</sup> لازم معنى هذا الكلام، وليس متعلّقاً له لا لغة ولا اصطلاحاً.

(٦٦) زاد هنا في مطبوعة الرياض ص ٩٨: نعم شيئاً هي و.

(٦٧) سقطت ممّا عدا ظ. وانظر ١٢٨ ب و ١٢٦ ب. م: نعم شيئاً شيء.

(٦٨) ت: فعلاً.

(٦٩) في الأصل: تقول.

(٧٠) في الأصل: «أشتغل مثلاً». ت: أو أشتغل.

(٧١) هـ: حروف.

(٧٢) ظ ت: «محذوف». وانظر ١٢٩ أ.

(٧٣) ظ ت: المحذوف.

فإن قلت : قد صرح بعض الناس أنه متعلق له . قلت : ليس ذلك بيان<sup>(٧٤)</sup>  
المتعلق المقصود ههنا . بل هو ميل<sup>(٧٥)</sup> إلى جانب حاصل معنى الكلام . ونظيره أن  
نقول<sup>(٧٦)</sup> : معنى كتبت بالقلم معنى كتبت مستعيناً بالقلم . ولا شك أن هذا ليس  
بيان متعلق الباء . فكذا هذا .

وأن : حرف مصدرى ناصب ، وأفعل : فعل منصوب به ، فاعله مستتر فيه وهو  
أنا . وهو مع معموله في معنى المصدر مجرور المحل ، على أنه بدل من « ما » ، بدل  
الكل ، فائدته التّعين<sup>(٧٧)</sup> بعد الإبهام ، ليكون أعز وأوقع في القلوب<sup>(٧٨)</sup> .

فإن قلت : التفسير<sup>(٧٩)</sup> يدل على أنه صفة<sup>(٨٠)</sup> . قلت : ذلك أيضاً ميل إلى  
حاصل المعنى . وإلا فالفعل مع فاعله بمعنى المصدر المضاف إلى فاعله ، فيكون  
معرفة . فكيف يكون صفة لنكرة ؟

فإن قلت : يجعل<sup>(٨١)</sup> الفعل وحده صفة له ، أو يجعل<sup>(٨٢)</sup> الفعل مع فاعله خبر  
مبتدأ محذوف — وهو « هو » — فيصح<sup>(٨٣)</sup> أن يكون صفة أيضاً . قلت : ذلك لا  
يُعوّل عليه ، لكونه عدولاً عن معنى الكلام ، بدون الاحتياج إليه .

ثم لما كان المعنى اللغوي لهذا الكلام ، وإن كان ظاهراً ، لكن المعنى اللازم له  
غير ظاهر ، أشار إلى بيانه بقوله : أي : إني مَخْلُوقٌ من أمر ، هو أي : الأمر

(٧٤) سقطت من الأصل .

(٧٥) ظ : « هو مثل » . ت : « هو سبيل » . هـ : توسل .

(٧٦) ظ هـ : يقول .

(٧٧) في الأصل و ظ و ت : التفسير .

(٧٨) ت : القلب .

(٧٩) يهد التفسير الذي يلي بعد أسطر .

(٨٠) هـ : صفة .

(٨١) في الأصل : « يجعل » . ظ : « نجعل » . هـ : « فنجعل » . وانظر ١١٦ أ .

(٨٢) في الأصل و هـ : « يجعل » . ظ ت : « نجعل » .

(٨٣) هـ : فصيح .



مبتدأ، خبره: «فِعْلٌ»، وهو مضاف إلى كَذَا — وهو ههنا<sup>(٨٤)</sup> كناية عن فعل مخصوص وإشارة إليه، كالكتابة مثلاً — وكَذَا: عطف عليه. والجملة مجرورة المحل، على أنها صفة وأمر.

فإن قلت: هذا يُنافي ما ذكرته. قلت: لا، لأن ما ذكرته هناك إنما هو بالنظر إلى المعنى الأصلي للكلام. والذي ذكرته ههنا إنما هو بحسب لازم معناه.

هذا عند أكثر النحاة، وهو مختار المصنف. وقال السيرافي ومن تابعه: إنها<sup>(٨٥)</sup> معرفة تامة بمعنى «الأمر»، وأن أفعَلَ: مرفوع المحل على أنه مبتدأ مؤخر، ومما: خبره مقدم عليه، والجملة مرفوعة المحل على أنها خبر «إن». وأنت تعلم أن معنى الكلام لا يُساعد هذا التوجيه.

وذلك — إشارة إلى مضمون قوله «إني<sup>(٨٦)</sup> مخلوق» إلى آخره — جارٍ على سبيل المبالغة — وقد عرفت ممّا ذكر معنى المبالغة وسبيلها — مثل جريان معنى العَجَل، على سبيل المبالغة، في قوله تعالى<sup>(٨٧)</sup>: (لَخَلِيقَ الْإِنْسَانِ مِنْ عَجَلٍ). ولا شك أن طريق المبالغة ههنا أظهر.

خُلِقَ: فعل، فاعله<sup>(٨٨)</sup>: الإنسان، ومن عجل: متعلق به.

والموضع الثالث منها «ما» في قولهم<sup>(٨٩)</sup>: ما أحسنَ زهداً! معنى هذا الكلام: شيءٌ حسنٌ زهداً.

ما: نكرة تامة مبتدأ عند سيويه<sup>(٩٠)</sup>، وأحسن: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى

(٨٤) في الأصل: هنا.

(٨٥) هذا مذهب سيويه. انظر الكتاب ١: ٣٧.

(٨٦) في الأصل وه: أي.

(٨٧) الآية ٣٧ من الأنبياء. ه: «وخلق الإنسان». وسقط «الإنسان» من هـ.

(٨٨) انظر ١٥ أ.

(٨٩) م: «والثالث الصواب نحو». ع ح: وتمجية نحو.

(٩٠) الكتاب ١: ٣٧.

شيء، وزيداً: مفعوله، والجملة خبره. وقال بعضهم: ما: موصولة. فتكون معرفة ناقصة، والجملة الفعلية صلتها، وهي مع صلتها أو وحدها مبتدأ، خبره محذوف وجوباً، كأنه قيل: الذي حسن زيداً شيء عظيم.

والوجه السادس أن تكون نكرة موصوفة، كقولهم، أي: العرب: مررت بما مُعجب لك.

الباء: حرف جر، وما: نكرة موصوفة بمعنى شيء مجرور<sup>(٩١)</sup> به، والجار مع المجرور متعلق بـ «مررت»، ومعجب: مجرور صفة «ما»، ولك: متعلق بـ «معجب». فأشار إلى هذا بقوله: أي: بشيء مُعجب لك.

ومنه، أي: من هذا الوجه، «ما» في قولهم<sup>(٩٢)</sup>، أي: العرب: نعم ما صنعت، أي: نعم<sup>(٩٣)</sup> الشيء شيئاً<sup>(٩٤)</sup> صنعت.

نعم: فعل، فاعله مستتر فيه عبارة عن الشيء، وما: نكرة موصوفة منصوبة على التمييز، وصنع: فعل، فاعله التاء، ومفعوله ضمير منصوب به عائد إلى «ما» محذوف. والجملة منصوبة المحل، على أنها صفة «ما»، والمخصوص بالمدح محذوف.

ففي «ما»<sup>(٩٥)</sup> هذه ثلاثة أقوال: الأول: أنها معرفة تامة، عند سيوطي<sup>(٩٦)</sup>. والثاني: أنها نكرة تامة، عند بعض النحاة، ومنهم الزمخشري<sup>(٩٧)</sup>. والثالث: أنها نكرة موصوفة، على رأي بعض منهم.

(٩١) كذا، بالتذكير.

(٩٢) ع ح: قوله.

(٩٣) سقطت من الأصل و ظ و ت.

(٩٤) ع: «نعم شيئاً». م ح: نعم شيء.

(٩٥) سقطت مما عدا ط.

(٩٦) الكتاب ١: ٣٧.

(٩٧) الفصل ص ٥٨.



والوجه السابغ أن تكون نكرة. قوله: «موصوف»<sup>(٩٨)</sup> بها «صفة»<sup>(٩٩)</sup> «نكرة»،  
وبها: مرفوع المحل على أنه فاعل<sup>(١٠٠)</sup> «موصوف»، والهاء<sup>(١٠١)</sup>: عائد إلى «نكرة». نحو<sup>(١٠٢)</sup>: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً).

إن: حرف من الحروف المشبهة بالفعل<sup>(١٠٣)</sup>، والله: اسمه، لا يستحي: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إليه، وأن: حرف ناصب، ويضرب: فعل منصوب به، فاعله مستتر فيه عائد إليه أيضاً، ومثلاً: منصوبة بالفعل<sup>(١٠٤)</sup> مفعوله، وهو مع معموله بمعنى المصدر منصوب المحل، على أنه مفعول لا يستحي، وهو مع معموله مرفوع المحل، على أنه خبر «إن»، وما: نكرة منصوبة المحل، على أنها صفة «مثلاً»، كقولك: أعطني كتاباً ما، أي: أي كتاب كان.

ونحو قولهم<sup>(١٠٥)</sup>، في مقام الإبهام والتفخيم: «لأمر ما جَدَعُ قَصِيرٌ»<sup>(١٠٦)</sup> أنفه، أي: لأمر عظيم قطع قصير أنفه. وهذا مثل مشهور عندهم.

واللّام: حرف جرّ، وأمر: مجرور بها، وهو واحد الأمور، ومعناه ههنا الشأن والحال، كما في قول الشاعر<sup>(١٠٧)</sup>:

(٩٨) م: «موصوفة». وكذلك في ح حيث ورد بعدها: أي نكرة أخرى.

(٩٩) هذا لأن عبارة ابن هشام هي: ونكرة موصوف بها....

(١٠٠) انظر ١٥ أ.

(١٠١) يريد: ها.

(١٠٢) الآية ٢٦ من البقرة. وفي م زيادة من متن الإعراب: «قوله تعالى: ه: لا يستحي» ياءين

هنا وفيما بعد. وسقط «بعوضة» من النسخ.

(١٠٣) سقطت من الأصل.

(١٠٤) في النسخ: ومثلاً منصوب.

(١٠٥) ح: قوله.

(١٠٦) ت: «قدح قصير». ع: «جدع قصير». وانظر مجمع الأمثال ٢: ١٩٦ و ١: ٢٣٣-٢٣٧

وزهر الأكم ١: ٢٠٨-٢١٠.

(١٠٧) عجز بيت لأنس بن مدركة، صدره:



\* لأمر ما، يُسودُّ مَنْ يَسُودُّ \*

والجارَّ مع المجرور متعلِّق بـ «جدع» ، وما : نكرة مجرورة المحلَّ ، على أنها صفة «أمر» ،  
وجدع بالذال المهملّة بمعنى قطع : [فعل] <sup>(١٠٨)</sup> فاعله : قصير — وهو قصير بن سعد  
الخنسي <sup>(١٠٩)</sup> صاحب جذيمة الأبرش . فما وقع ههنا من «قصير» <sup>(١١٠)</sup> بدل  
«قصير» فهو تصحيف — وأنف <sup>(١١١)</sup> : مفعوله ، وهو مضاف إلى الضمير <sup>(١١٢)</sup> المجرور  
العائد إلى قصير .

ف «ما» هذه لا تخلو عن <sup>(١١٣)</sup> إفادة أحد الأمور الثلاثة : التحقير والتعظيم  
والتنويح <sup>(١١٤)</sup> ، كما لا تخلو عن إفادة معنى الإبهام ، وتأكيّد معنى التكمير <sup>(١١٥)</sup> . فأشار  
إلى الأول بتفسير لازم معناها ، في المثال الأول ، بقوله : أي : مثلاً بالغا — صفة  
«مثلاً» — في الحقارة : متعلّق بها ، كما أشار إلى الثاني بتفسير حاصل معناها ، في  
المثال الثاني ، بقوله : ولأمر عظيم <sup>(١١٦)</sup> . وأمّا مثال الثالث فنحو قولك : ضرب زيد  
عمراً ضرباً ما ، أي : ضربه نوعاً من أنواع الضرب ، أي نوع كان .

الكتاب ١ : ١١٦ والمقتضب ٤ : ٤٣٥ والخصائص ٣ : ٣٢ والأمالى الشجرية ١ : ١٨٦  
والجنى الداني ص ٣٣٤ و ٣٤٠ وشرح الفصل ٣ : ١٢ والجمع ١ : ١٩٧ والدرر ١ : ١٦٩  
والخزانة ١ : ٤٧٦ و ٢ : ٥٤٥ . ت : «من يسودها» . وقوله عزمت على إقامة ذي صباح أي :  
عزمت على الفارة .

(١٠٨) تمة يقتضيا السياق .

(١٠٩) سقطت من ت و هـ .

(١١٠) ظ ت : «قصبة» . هـ : نضر .

(١١١) ت هـ : وأنفه .

(١١٢) سقطت من الأصل و هـ .

(١١٣) ظ : من .

(١١٤) ظ ت : والتنويح والتعظيم .

(١١٥) ظ : التكمير .

(١١٦) في م زيادة من متن الإعراب : جدع قصير أنفه . ونحو : ضربته ضرباً ما .

ثم لما فرغ من بيان قول من قال: «ما» في هذه الصور<sup>(١١٧)</sup> اسم نكرة موصوف بها، وقد قال بعضهم: «هي حرف زائدة»<sup>(١١٨)</sup> لا محل لها من الإعراب، وكان المختار عند المصنف هو القول الأول، أشار إلى الثاني بقوله: وقيل: إن<sup>(١١٩)</sup> هذه، أي: «ما» في هذه الأمثلة، حرف زائدة<sup>(١٢٠)</sup>، لإقادة معنى الإبهام والتأكيد، لا بمعنى أنها<sup>(١٢١)</sup> لغو ضائع — فإن كلام العرب بعيد عن مثل هذا بمراحل، خصوصاً في حق القرآن — لا موضع لها<sup>(١٢٢)</sup> من الإعراب، لانتفاء المعاني الموجبة له في معاني الحروف.

١٣٠ ب

والضرب الثاني: حرفية. وأوجهها خمسة بالاستقراء.

الوجه الأول: أن تكون نافية، فتعمل في جزأي الجملة<sup>(١٢٣)</sup> الاسمية — فإن الجملة، من حيث هي<sup>(١٢٤)</sup> جملة، لا يعمل فيها عامل — عمل «ليس» لكونها بمعناه، في لغة الحجازيين، نحو<sup>(١٢٥)</sup>: (ما هذا بشراً).

ما: حرف نفي بمعنى «ليس»، وهذا: مرفوع المحل على أنه اسمها، وبشراً: منصوب خبرها.

والوجه الثاني: أن تكون<sup>(١٢٦)</sup> مصدرية غير ظرفية، فتدل على معنى المصدر بدون التعرض لمعنى الوقت، نحو<sup>(١٢٧)</sup>: (لهم عذاب شديد، بما نسوا يوم

(١١٧) في الأصل و هـ: الصورة.

(١١٨) في الأصل و ظ و ت: زائد.

(١١٩) زاد هنا في ع و م: ما.

(١٢٠) ظ: «حروف زائدة». ت: حرف زائد.

(١٢١) ت: أنه.

(١٢٢) سقطت من ع.

(١٢٣) م: في دخولها على الجمل.

(١٢٤) في النسخ: إنها.

(١٢٥) الآية ٣١ من يوسف.

(١٢٦) في الأصل و هـ: يكون.

(١٢٧) الآية ٢٦ من ص: «إِنَّ الَّذِينَ يُضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ...».

الحِسابِ) أي: ينسيانهم — وهو الضلال عن سبيل الله، تعالى<sup>(١٢٨)</sup> — إِيَّاهُ أي: يوم الحساب. المعنى: لهم عذاب شديد بسبب نسيانهم يوم القيامة.

لهم: ظرف، وعذاب: مرفوع فاعله، وشديد: صفة «عذاب»، والباء: حرف جر، وما: حرف مصدرِي موصول، ونسي: فعل، فاعله الواو، ويوم الحساب: مفعوله. والفعل مع معموله وقع صلة الموصول، وهو مع صلته مجرور المحل بالباء، متعلق بقوله: لهم عذاب شديد. وقيل: يوم الحساب: متعلق به أيضاً. المعنى: لهم عذاب شديد يوم القيامة، بسبب نسيانهم وضلاتهم عن سبيل الله.

والوجه الثالث أن تكون<sup>(١٢٩)</sup> مَصْدَرِيَّةً ظَرْفِيَّةً، فتدل على المعنى المصدرِي أصالة، مع التعرّض للمعنى الوقْتي<sup>(١٣٠)</sup> بمعونة القرينة، نَحْوُ<sup>(١٣١)</sup>: (وأوصاني بالصَّلَاةِ والزَّكَاةِ، مَا دُمْتُ حَيًّا) أي: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا. فأشار بالمدة إلى دلالتها على الوقت، كما أشار بالدوام إلى دلالتها على المعنى المصدرِي.

الواو: للعطف، وأوصى: فعل بمعنى أمر، فاعله مستتر فيه عائد إلى الله — تعالى<sup>(١٣٢)</sup> — والنون: نون الوقاية، والياء: مفعوله، وبالصَّلَاةِ: متعلق به، والزكاة: عطف عليها، وما: حرف مصدرِي يدل على معنى المصدر بحسب الوضع، ويدل<sup>(١٣٣)</sup> على معنى المدة بحسب النِّيابة ومعونة المقام، لا بحسب الوضع — وإلا يلزم أن يكون<sup>(١٣٤)</sup> اسماً. وذلك أن الأصل: مدة دوامي حياً. فحُذِفَ الظرف، وجُعِلَ الموصول مع صلته مقامه، كما في قولك: جئتك صلاة العصر، وآتيك<sup>(١٣٥)</sup> قدوم

١١٣١

(١٢٨) سقطت من النسخ.

(١٢٩) هـ: يكون.

(١٣٠) ت: على المعنى الوقْتي.

(١٣١) الآية ٣١ من مريم.

(١٣٢) سقطت من ظ و ت.

(١٣٣) في الأصل: وتدل.

(١٣٤) في الأصل: تكون.

(١٣٥) ظ: أتيتك.



الحاج<sup>(١٣٦)</sup> — وهو منصوب المحل، على أنه مفعول فيه للزكاة، على مذهب البصريين،  
ودام: فعل من الأفعال الناقصة، والتاء: اسمه، وحيًا: خبره. والجملة وقعت صلة  
للموصول.

والوجه الرابع أن تكون<sup>(١٣٧)</sup> كافية، أي: تمنع العامل، عن العمل. وهي،  
أي: الكافة عن العمل، منحصرة بحسب النقل، والاستقراء في<sup>(١٣٨)</sup> ثلاثة أقسام،  
انحصار الكلمة في أقسامها، لأن المكفوف إما أن يكون مكفوفًا<sup>(١٣٩)</sup> عن عمل الرفع،  
أو عن عمل النصب، أو عن عمل الجر.

فالقسم الأول أن تكون كافية عن عمل الرفع، كقوله، أي: المزار<sup>(١٤٠)</sup>:  
صددت، فأطولت الصدود، وقلما وصال، على طول الصدود، يدوم  
المعنى: أغرضت، فاستمررت على الإغراض، ولا يدوم وصال على امتداد الإغراض.  
صد: فعل، فاعله التاء، وهي خطاب للمرأة، والفاء: للعطف، وأطال:  
فعل، فاعله التاء أيضاً، والصدود: مفعوله، والجملة معطوفة على جملة صددت،  
والواو: واو الحال، وقل: فعل مكفوف عن عمل الرفع، وما: حرف كافة<sup>(١٤١)</sup>،  
وواصل: مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف، وهو يدوم، وعلى<sup>(١٤٢)</sup> طول الصدود:  
متعلق به<sup>(١٤٣)</sup>، والجملة منصوبة المحل على الحالية، ويدوم: فعل مفسر لذلك

(١٣٦) ظ ت: الحاج.

(١٣٧) هـ: يكون.

(١٣٨) ف م زيادة من متن الإعراب: ذلك على.

(١٣٩) سقطت من ظ و ت.

(١٤٠) المزار الفقهي. الكتاب ١: ١٢ و ٤٥٩ والمقتضب ١: ٤٨ والمنصف ١: ١٩١ و ٢: ٦٩

المختب ١: ٩٦ والأمالى الشجرية ٢: ١٣٩ و ١٤٤ والإنصاف ص ١٤٤ وشرح المفصل

٤: ٤٣ و ٧: ١١٦ و ٨: ١٣٢ و ١٠: ٧٦ والمغني ص ٣٣٩ و ٦٤٤ و ٦٥٢ والمجمع ٢:

٨٣ و ٢٢٤ والدرر ٢: ١٠٧ و ٢٤٠ وديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٩٤ والخزانة ٤: ٢٨٧.

(١٤١) ت: كاف.

(١٤٢) سقطت الواو من الأصل.

(١٤٣) كذا. والتعلق بحال من الفاعل.

المحذوف، فاعله مستتر فيه عائد إلى «وصال». ف «قُلْ» في «قلما»: فعل  
[ماضٍ] <sup>(١٤٤)</sup> مكفوف عن عمل الرفع، وما: كَأَفَّةٍ إِيَّاهُ <sup>(١٤٥)</sup> عَنْ طَلَبِ الْفَاعِلِ،  
فضلاً عن العمل.

ثم إنها لا يقع بعدها إلا فعل <sup>(١٤٦)</sup> لفظاً أو تقديرًا. أما الأول فنحو: قلما يجيء  
زيد. وأما الثاني فأشار إليه بقوله: ووصال: فاعِلُ فعلٍ <sup>(١٤٧)</sup> محذوف وجوباً،  
يُفسَّرُ أي: الفعل المحذوف الفعل المذكور. وهو، أي: الفعل المذكور، يدوم.  
وقيل: إنه فاعل يدوم، قُدِّم عليه للضرورة. ورَدَ بأنَّ البصريين لا يجوزون تقديم  
الفاعل مطلقاً، سواء كان في النظم أو في النثر.

ثم إن بعض الناس لما قالوا: إن «وصال»: مبتدأ، ويدوم: فعل فاعله مستتر  
فيه عائد إلى المبتدأ، وعلى طول الصدود: متعلق به، والجملة الاسمية أقيمت مقام  
الجملة الفعلية لأجل ضرورة النظم، وكان هذا القول عديلاً عن الظاهر، أشار المصنف  
إلى رده بقوله: ولا يَكُونُ أي: ووصالٌ مُبتدأً، أي: لا يجوز أن يكون وصال مبتدأ،  
ويدوم مع متعلقه خبره <sup>(١٤٨)</sup>، والمجموع جملة اسمية، لأنَّ الفعل المكفوف عن  
العمل <sup>(١٤٩)</sup> لا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ <sup>(١٥٠)</sup> الفعلية. علي أن «قلما» ههنا  
يتضمَّن <sup>(١٥١)</sup> معنى حرف النفي.

ووجه الرد أن هذه الجملة مدخولة الفعل المكفوف. فلو كانت اسمية لما دخل  
عليها الفعل المكفوف. لكنَّ اللازم باطل. فهكذا <sup>(١٥٢)</sup> الملزوم.

(١٤٤) تنمة من المطبوعات. وبعدها في م: «معتل القاء». وهو وهم.

(١٤٥) م: له.

(١٤٦) في الأصل: لا تقع إلا بعد فعل.

(١٤٧) سقطت من ظ. م: وأما وصال فهو فاعل بفعل.

(١٤٨) ظ: خبر.

(١٤٩) في م زيادة من متن الإعراب: عن طلب الفاعل.

(١٥٠) م: الجمل.

(١٥١) في الأصل: تضمن.

(١٥٢) ظ: وكذا.



هذا . وقال بعضهم : « ما » في « قلما » : زائدة ، ووصل : فاعل قل . وقيل :  
ما : مصدرية مطلقاً ، سواء كانت مع قل أو كثر أو طال . ويكون ما بعدها بمعنى  
المصدر مرفوع انحّل ، على أنه فاعل لهذه الأفعال . كأنه قيل : وقل دوام الوصال على  
طول الصدود .

فإن قلت : أي الوجوه أولى وهنا ؟ قلت : الوجه الأول أولى ، لأن المقصود من  
هذا الكلام هنا هو بيان تعلق معنى القلة بمعنى الدوام ، مع قصد نفيه ، لا بيان  
تعلقه بمعنى الوصال ، ولا بمعنى الكلام المؤول بمعنى المصدر . فلهذا اختاره المصنف ،  
ولم يلتفت إلى غيره .

ولم يكف فعل من الأفعال عن العمل إلا قل و طال وكثر<sup>(١٥٣)</sup> ، لأنها  
أشبهت « رب »<sup>(١٥٤)</sup> من حيث المعنى . فكما تكون<sup>(١٥٥)</sup> « رب » مكفوفة بـ « ما »<sup>(١٥٦)</sup> ،  
فكذلك تكون تلك الأفعال<sup>(١٥٧)</sup> مكفوفة بها عن العمل .

فإن قلت : فلم [ جيء ]<sup>(١٥٨)</sup> ذكر هذا الكلام ، بعد بيان القاعدة ؟ قلت :  
للتفصيل بعد الإجمال ، ولحصر المكفوف عن العمل في الصور المخصوصة ، ولدفع  
توهم جريان الكف في جميع صور الأفعال .

ثم إنها إذا كانت كافة تكتب موصولة بالمكفوف لغاية اتصالها به ، نحو :  
طالما وإنما ، وإذا كانت غير كافة تكتب مفصولة ، نحو : قل ما يقوم زيد ، أي : قل  
قيامه .

---

(١٥٣) ظ ت : « قلما وطالما وكثما » . وقالوا أيضاً : شد ما وقصر ما . انظر تصريف الأسماء والأفعال

ص ٢٦٢ . وقالوا : عز ما ، بمعنى : شد ما .

(١٥٤) ظ هـ : « شبت بر ب » . ت : « شبت بر ب » .

(١٥٥) ظ هـ : « يكون » .

(١٥٦) سقط « بما » من الأصل .

(١٥٧) سقط « تكون تلك الأفعال » من ظ و هـ ، و « تلك الأفعال » من ت .

(١٥٨) من ظ و ت .



والقسم الثاني : أن تكون<sup>(١٥٩)</sup> كافّة عن عمل النصب والرفع معاً .

فإن قلت : قد علم الكف عن عمل الرفع في القسم الأول . فلم أعاده ههنا ؟  
قلت : للإرشاد إلى صور الاجتماع . بعد الإعلام بصور الانفراد . ولاقتضاء ذكر الكف  
عن النصب ذكر الكف عن الرفع على سبيل الاستطراد ، لأجل الانتظام ودفع  
الاختلال . والحق أن القسم الأول مختص<sup>(١٦٠)</sup> بكف الفعل عن عمل الرفع .

١١٣٢

فإن قلت : المناسب أن يؤخر القسم الثاني عن القسم الثالث ، لتأخر  
التركيب عن الإفراد . فلم قدمه<sup>(١٦١)</sup> عليه ؟ قلت : للمحافظة على الطريق المعهود ،  
وللاعتناء<sup>(١٦٢)</sup> بشأنه لكثرة فروعه ومباحثه . [ والقسم الثالث أن تكون كافّة عن عمل  
الجر ]<sup>(١٦٣)</sup> .

وذلك أي : الكف عنهما جميعاً منحصر في<sup>(١٦٤)</sup> « إن » وأخواتها ، أي : في  
الحروف المشبهة بالفعل ، نحو « ما » في قوله ، تعالى<sup>(١٦٥)</sup> : ( إنا الله إله واحد ) .  
إن : حرف من الحروف المشبهة بالفعل ، وما : حرف كافّة<sup>(١٦٦)</sup> ، والله : مبتدأ ،  
وإله : خبره ، وواحد : صفته .

والقسم الثالث أن تكون<sup>(١٦٧)</sup> كافّة عن عمل الجر ، نحو : ( ربّما يودّ  
الذين كفروا<sup>(١٦٨)</sup> ) — ربّ : حرف جرّ ، مكفوفة عن عملها ، وما : كافّة ، ويودّ :

(١٥٩) هـ : يكون .

(١٦٠) ت : يختص .

(١٦١) هـ : قلم .

(١٦٢) في الأصل : والاعتناء .

(١٦٣) سقط من الأصل و هـ .

(١٦٤) م : مع .

(١٦٥) الآية ١٧٠ من النساء .

(١٦٦) في الأصل و ب : كاف .

(١٦٧) هـ : يكون .

(١٦٨) الآية ٢ من الحجر . وزاد هنا في م : لو كانوا مسلمين .

فعل، والذين: اسم موصول، وكفر<sup>(١٦٩)</sup>: فعل، فاعله الواو. والجملة صلة الموصول، وهو مع صلته مرفوع المحل، على أنه فاعل يود. ثم إنها قد تقع بعدها جملة فعلية كما في هذا المثال، وقد تقع اسمية كما في المثال الثاني — وقوله<sup>(١٧٠)</sup> أي: الشاعر<sup>(١٧١)</sup>:

• كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو لَمْ تُخْنَهُ مَضَارِيهُ •

الكاف: مكفوفة، وما: كافة، وسيف: مبتدأ مضاف إلى عمرو، ولم: حرف جازم. وتخن: فعل مجزوم به، مفعوله متصل به عائد إلى عمرو، ومضاريه: فاعله مضاف إلى الضمير العائد إلى السيف، جمع مضرب. وهو طرف السيف وحده<sup>(١٧٢)</sup>. وقيل: إن الكاف لا تكون مكفوفة بها، وإنها في<sup>(١٧٣)</sup> أمثال هذا مصدرية، موصولة بالجملة الاسمية المؤولة<sup>(١٧٤)</sup> بالمصدر المحرورة المحل بها.

فإن قلت: قد ظهر أثرها في اللفظ. فهل لها فائدة من حيث المعنى؟ قلت:

(١٦٩) ظ ت: وكفروا.

(١٧٠) م: ونحو قوله.

(١٧١) عجز بيت لنهشل بن حري، صدره في ع و ح:

أَخْ مَا جَدَّ، لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدِ

المعنى ص ١٩٤ و ٣٤٣ والمعنى ٣: ٣٣٤ والمجمع ٢: ٣٨ والدرر ٢: ٤٢. ولم يخزني أي: لم يفهرني. وعمرو وهنا هو عمرو بن معد يكرب. وبعده في م زيادة من متن الإعراب: واختلف في لفظ «ما» التالية «بعده»، كقوله:

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ، بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِيكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ؟

ف قيل: كافة لـ «بعده» عن الإضافة. وقيل: مصدرية. والزيادة كلها في مطبوعة الرياض ص ١٠١. قلت: البيت للمرار الفقمسي. والعلاقة: الحب. والأفتان: جمع فتن. وهو الغصن استعاره للنزابة. والثغام: نبات يبيض إذا يس. والمخلص: ما اختلط رطبه وبابه. انظر تهذيب إصلاح المنطق ص ١٢٧.

(١٧٢) سقط «العائد... وحده». من ظ و ت.

(١٧٣) زاد هنا في ظ و ت: نحو.

(١٧٤) ظ: المتأولة.

فائدتها هي القصد بوقوع<sup>(١٧٧)</sup> مضمون الكلام المذكور بعدها أصالة ، مع الإشعار به .

فإن قلت : ما الفرق بينها<sup>(١٧٦)</sup> وبين « ما » الزائدة ؟ قلت : الفرق بينهما لفظي ومعنوي . أما اللفظي فلأن الكافة تبطل العمل<sup>(١٧٧)</sup> حتماً ، بخلاف الزائدة . وأما المعنوي فلأنها قد يبطل معنى الكلام بإسقاطها ، بخلاف الزائدة .

والوجه الخامس أن تكون<sup>(١٧٨)</sup> زائدة لغرض من الأغراض ، لا بمعنى أنها لغو ضائع في الكلام ، كما يتبادر إليه الوهم . فلدفع هذا التوهم مع الإشارة إلى الأغراض قال : وتسمى ، على سبيل الاعتراض . ثم لما قصد تعميم هذه الفائدة ودفع توهم الاختصاص ، وأكد<sup>(١٧٩)</sup> الضمير المرفوع المستتر في « تسمى » العائد إلى « ما » الزائدة بـ « هي » ، ذكر<sup>(١٨٠)</sup> قوله : وغيرها أي : غير « ما » الزائدة ، على سبيل الاستطراد ، عطفاً عليه . قوله : من الحروف الزائدة<sup>(١٨١)</sup> ، بيان « غير » .

قوله : صلة : مفعول ثان لـ « تسمى » . يُشير إلى أنها وسيلة إلى زيادة حسن الكلام وترتيبه ، وإلى حصول ازدياد<sup>(١٨٢)</sup> قوته ومتانته بزيادتها . وقوله : وتوكيداً<sup>(١٨٣)</sup> ، معطوف<sup>(١٨٤)</sup> عليها ، يُشعر بإفادتها الكلام التأكيد ، نحو : ما زيد بقائم ، وما جاءني من أحد . وسيجيء تمام بحث هذه التسمية في الباب الرابع<sup>(١٨٥)</sup> .

(١٧٥) زاد الباء بعد القصد للتقوية . وهو يتعدى باللام وإلى وبدونها .

(١٧٦) ظ ت : بينهما .

(١٧٧) زاد هنا في ظ : به .

(١٧٨) هـ : يكون .

(١٧٩) سقطت الواو من الأصل . ت : فأكد .

(١٨٠) ظ : هـ إلى الزائد ذكره . وسقطت الباء من الأصل و ت .

(١٨١) ع م : الزوائد .

(١٨٢) ت : زيادة .

(١٨٣) ظ م : هـ وتأكيداً . وانظر ١٤٢ ب .

(١٨٤) في الأصل : معطوفاً .

(١٨٥) انظر ١٤٠ ب .



نَحْوُ<sup>(١٨٦)</sup>: (فِيمَا رَحِمَهُ، مِنْ اللَّهِ، لَنْتَ لَهُمْ) — الفاء: حرف يدل<sup>(١٨٧)</sup> على التعقيب، والباء: حرف جرّ، وما: حرف زيدت للتأكيد، ورحمة: مجرور به، والجارّ مع المجرور متعلّق بـ «لنت»، ومن الله: مجرور المحلّ على أنّه صفة «رحمة»، ولان: فعل، فاعله التاء، ولهم: متعلّق به — ونحو<sup>(١٨٨)</sup>: (عَمَّا قَلِيلٍ، لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ).

عن: حرف جرّ، وما: حرف صلة لتأكيد معنى القلة، وقليل: مجرور به — والمعنى<sup>(١٨٩)</sup>: عن زمان قليل — والجارّ مع المجرور متعلّق<sup>(١٩٠)</sup> بـ «يُصْبِحُنَّ»، واللام: لام جواب قسم محذوف، كأنّه قيل: أقسم بالله، ويُصبح: فعل من الأفعال الناقصة أصله يُصبحون، اسمه الواو، وقد حُذفت ههنا اكتفاءً بضمة ما قبلها، كما حُذفت الاسم مع «كان» في قولهم<sup>(١٩١)</sup>: «النَّاسُ مَجْزُؤُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا»، والنون: نون الإعراب، حُذفت لمجيء نون التوكيد<sup>(١٩٢)</sup>، ونادمين: خبره. والجمل: جواب القسم، لا محلّ لها من الإعراب.

أي: فَبِرَحْمَةٍ<sup>(١٩٣)</sup>، تفسير للمثال الأوّل، كما أنّ قوله: وَعَنْ قَلِيلٍ، تفسير للمثال الثاني.

(١٨٦) الآية ١٥٩ من آل عمران.

(١٨٧) ت: دال.

(١٨٨) الآية ٤٠ من المؤمنون. وسقطت الواو من م.

(١٨٩) سقطت الواو من ظ و ت.

(١٩٠) في الأصل و هـ: يتعلّق.

(١٩١) قيل: إنه حديث شريف. شرح الكافية الشافية ص ٤١٨ وحاشية الصبان ١: ٢٤٢ والتصرّح

١: ١٩٣.

(١٩٢) ظ هـ: التأكيد.

(١٩٣) ظ: وأي في رحمة هـ. هـ: أي برحمة.



## البابُ الرَّابِعُ

الإشارة إلى عبارات





## الإشارة إلى عبارات

### الباب الرابع من الأبواب الأربعة.

فإن قلت: كان المناسب، لقواعد النحو والإعراب، أن يجعل<sup>(١)</sup> الأبحاث المتعلقة بتلك العبارات خاتمة الكتاب. فلم جعلها باباً منه؟ قلت: سلمنا ذلك<sup>(٢)</sup>، لكن لشدة الاحتياج إليها جعلها باباً على حدة، كما جعلت مبادئ العلوم من العلوم.

فإن قلت: فلم أخره عن سائر الأبواب؟ قلت: لأن المعاني مقصودة أولاً بالذات، والألفاظ مقصودة ثانياً وبالعرض، ولكون تلك العبارات، وإن ثبت إليها الاحتياج، ليست من الألفاظ التي يتوقف<sup>(٣)</sup> فهم معانيها عليها توقف المعاني الموضوع<sup>(٤)</sup> لها، بل من الأمور المحسنة والمكملة للفن والكتاب.

في الإشارة<sup>(٥)</sup> إلى عبارات — جمع عبارة. من عبرت الرؤيا إذا<sup>(٦)</sup> فسرتها. والمراد هنا الألفاظ الظاهرة الدالة على المقصود — مُخَرَّرَةٌ — من حررت الكتاب إذا قومتها. والمراد أن تكون تلك الألفاظ بحيث لا يوجد فيها احتمال بخلاف المقصود — مُستوفاة — من استوفيت الحق إذا أخذته وافياً. فإن قلت: التحرير بهذا المعنى يستلزم

(١) ت هـ: نجعل.

(٢) زاد هنا في ت: لك.

(٣) في النسخ: توقف.

(٤) كذا، بالتذكير.

(٥) الإشارة: الإيماء. م: الإشارات.

(٦) ت: أي.

استيفاء. فلم ذكره؟ قلت: للتصريح بالمقصود وللتعميم. وذكرها هنا كذكر  
مستاس<sup>(٧)</sup> والمتحرك بالإرادة في تعريف الحيوان - موجزة أي: مختصرة. فكأنه قال:  
باب الرابع في بيان الألفاظ الظاهرة الدلالة، الوافية بالمقصود، على سبيل الإيجاز بلا  
الحويل.

فإن قلت: الألفاظ بهذه الصفة لا تحتاج<sup>(٨)</sup> إلى الإشارة إليها. قلت: هي بتلك  
صفة حاصلة عند المصنف، وليست بحاصلة عند المتعلم. فمست الحاجة إليه في  
حده.

فإن قلت: بيان العبارات، بهذه الطريقة، تصريح لا إشارة. قلت: ذلك البيان  
شارة بالنسبة إلى طريق الإطناب، وإن كان تصريحاً بالنسبة إلى طريق الإيجاز، كما  
أشرنا إليه. على أن المراد من الإشارة هنا هو الإشارة اللغوية، لا الإشارة البيانية<sup>(٩)</sup>.

ثم إن الغرض من وضع هذا الكتاب إرشاد المبتدئين إلى طريق<sup>(١٠)</sup>، ينبغي أن  
يكون سلوكهم مقصوراً عليها، ليكونوا على جادة الصواب، وليأمنوا من<sup>(١١)</sup> طريق الخطأ  
والطغيان، كما قال في صدر الكتاب: «تقتفي متأملها»<sup>(١٢)</sup> جادة الصواب، وكما يقول  
في آخره أيضاً<sup>(١٣)</sup>: «وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله».

---

(٧) ظ: «وذكرها هنا كذلك الخامس». وفي الحاشية: لعله الساكن.

(٨) ه: لا يحتاج.

(٩) الإشارة البيانية: أن يكون اللفظ القليل مشتقاً على معان كثيرة بإيماء، أو لغة تدل عليها. نقد  
الشعر ص ١٧٤.

(١٠) ه: طرائق.

(١١) ه: عن.

(١٢) ظ: «تقتفي متأملها». ه: «تقتفي متأملها». وانظر ب.

(١٣) انظر ١٥٢ ب.



## ما يجب على المعرب

ثم لما أراد أن يشرع في بيان تلك العبارات قال ، على طريق الاستئناف :  
يَنْبَغِي<sup>(١)</sup> لَكَ أَنْ تَقُولَ ، فِي نَحْوِ «ضَرَبَ» مِنْ<sup>(٢)</sup> «ضَرَبَ زَيْدٌ»<sup>(٣)</sup> : فِعْلٌ مَاضٍ لَمْ  
يُسَمَّ فَاعِلُهُ . لَكُنْ هَذَا الْقَوْلُ ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقْصُودِ ، وَافِياً بِهِ عَلَى سَبِيلِ  
الِاخْتِصَارِ .

والابتغاء مأخوذ لغة من قولهم : بَغِثُ الْعِلْمَ أَيِ طَلَبْتُهُ فَاَنْبَغَى ، مِثْلُ كَسَرَتْ  
الْحَطْبُ فَاَنْكَسَرَ . وَمَعْنَاهُ فِي الْعُرْفِ بِمَعْنَى : يَسْتَقِيمُ وَيَصْحَحُ . وَالْمُرَادُ مِنْهُ هَهُنَا بِمَعْنَى  
الْوَجُوبِ أَوْ النَّدْبِ ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ : وَلَا تَقُلْ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلَمْ لَمْ يَقُلْ : يَجِبُ أَنْ تَقُولَ<sup>(٤)</sup> كَذَا وَكَذَا ؟ قُلْتُ : لِرِعَايَةِ الْأَدَبِ ،  
وَلِعَدَمِ ظُهُورِ الدَّلِيلِ الْخَاصِّ عَلَيْهِ . وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْقَوْلُ مِمَّا يَقْبَلُهُ الطَّبَعُ وَالْعَقْلُ  
وَيُسَاعِدُهُ<sup>(٥)</sup> مَعَانِي النُّصُوصِ وَالنَّقْلِ — نَحْوُ قَوْلِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٦)</sup> : «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا

(١) م : وينبغي .

(٢) زاد هنا في م : قولك .

(٣) زاد هنا في ع و ح : إنه .

(٤) في الأصل والنسخ : يقول .

(٥) في النسخ : وتساعد .

(٦) الجامع الصغير ٢ : ٢٣ — ٢٤ .

لا يريئك ، وقال " الله تعالى " : ( لا تقولوا : راعينا ، وقولوا : انظرنا ) — صدره بهذه العبارة المحتملة للمعاني الثلاثة : الوجوب والتدب والجواز . وذلك لأن ذلك القول إن كان مخلصاً عن ارتكاب محذور ولم يحصل بغيره ينبغي أن يكون واجباً ، وإن حصل به الاجتناب عن اكتساب مكروه ينبغي أن يكون مندوباً ، وإن لم يكن لا هذا ولا ذاك فلا أقل من أن يكون جائزاً .

ويحتمل أن يكون المعنى ههنا : الأحسن والأولى أن تقول : كذا وكذا ، كما هو المناسب للمباحث العربية والعلوم الأدبية .

فإن قلت : ما الفرق بين قولك : ينبغي أن يكون الشخص عالماً كما ينبغي ، أو على ما ينبغي ، وبين قولك : ينبغي أن يكون عالماً ؟ قلت : الفرق بينهما جلّي . فإن الأول يدل على اتصافه بأصل العلم ، مع اتصافه بوصف العلم وكأله ، والثاني إنما يدل على اتصافه " بأصل العلم ، فقط .

فإن قلت : فلم اختار الثاني ؟ قلت : لأنه متصد " لبيات تلك العبارة ، على سبيل الإيجاز .

فإن قلت : العبارة الأولى من تلك العبارات هي قولك : « فعل ماض لم يُسم فاعله » . وهذا لفظ ، لأنه مقول القول ، والكتاب عبارة عن الخطوط وصور الألفاظ وأشكال الحروف . تقول : بعت كتاباً واشتريت كتاباً ، فلا يكون لفظاً . فكيف تكون تلك العبارة جزءاً من الكتاب ؟ وكيف يصح إطلاق الجزء عليها ؟ قلت : لا استبعاد في ذلك ، لجواز إطلاق الخطوط على الألفاظ ، لكونها دالة عليها ، كما جاز إطلاق القرآن على الكتاب ، وعلى النظم المتلو ، وعلى المعنى " . على أن الكتاب يُذكر ويُراد به اللفظ . تقول : قرأت الكتاب بتمامه . وتقول : في مقامات الحريري ألفاظ عذبة ، وعبارات غريبة ، واستعارات لطيفة .

(٧) كذا ، بعطف الجملة على المصدر .

(٨) الآية ١٠٤ من البقرة .

(٩) ظ ت : الانصاف .

(١٠) ظ : يقصد .

(١١) هـ : المعاني .

فإذا عرفت العبارة الأولى ومباحثها فقس عليها حال سائر العبارات .

و : للعطف ، لا ثَقُلَ<sup>(١٢)</sup> — معطوف من حيث المعنى . أي : ولا ينبغي لك أن تقول في نحو « ضُرب وقتل وأكل وشرب » ، من نحو قولك : ضُرب زيد ، وقتل زيد ، وأكل الطعام ، وشرب الماء — : « مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ » لما فيه أي : في القول المذكور ، من التَّطْوِيلِ — فَإِنَّ<sup>(١٣)</sup> هذا القول أكثر حروفاً من القول الأول ، سواء عُدَّ التَّنْوِين حِرفاً أو<sup>(١٤)</sup> لا — ومن الخفاء . فَإِنَّ دلالة على المقصود خفية ، بخلاف دلالة ذلك القول .

فإن قلت : مثل هذا الخفاء مغتفر وجائز — فإنه مثل الأول في الدلالة على المقصود عند النحاة — وكذا التطويل . قلت : الكلام في الأولوية لا في الجواز . فيكون الأول أولى ، لخلوه عن التطويل والخفاء جميعاً ، من الثاني لاشتراكه عليهما .

فإن قلت : كل واحد من التعريفين باطل ، لكونه غير مانع . وذلك لأن القول الأول يقتضي أن يصدق على « أعطي » ، من نحو قولك : « أعطي زيد درهماً » ، بالنسبة إلى « درهماً » ، أنه فعل ماض لم يُسَمَّ فاعله ، كما يقتضي القول الثاني أن يصدق عليه بالنسبة إلى « درهم » ، أنه مبني لما لم يُسَمَّ فاعله . قلت : لا شك أن الغرض من التعريف ههنا هو تمييز الفعل الماضي الذي لم يُسَمَّ فاعله ، عن الفعل الماضي الذي سُمِّيَ فاعله ، لا غير . فلا يتوجه ما ذكرته .

وينبغي لك أن تقول في<sup>(١٥)</sup> « زيد » ، من نحو : « ضُرب زيد » : نائب — خبر مبتدأ محذوف — عن الفاعل المحذوف ، لكونه قولاً ظاهراً للدلالة على المقصود ، وإفياً به على سبيل الاختصار .

ولا ثَقُلَ أي : لا ينبغي لك أن تقول في « زيد » ، من نحو « ضُرب زيد » : هو

(١٢) هـ : لا يثقل .

(١٣) في ظ بياض سقط معه نص من هنا إلى قوله « الدلالة على المقصود » في ١٣٥ أ .

(١٤) في الأصل و ب : أم .

(١٥) زاد هنا في المطبوعات : نحو .



مَفْعُولٌ مَا<sup>(١٦)</sup> لم يُسَمَّ فاعِلهُ، لَخَفَائِهِ أَي: لَخَفَاءِ دلالة هذا القول على المطلوب، [وَطُولِهِ]<sup>(١٧)</sup> بالنسبة إلى قولك: زيد نائب عن الفاعل — فَإِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْهُ<sup>(١٨)</sup> من جهة الحرف<sup>(١٩)</sup> والكلمة — وَلِصِدْقِهِ أَي: لَصَدَقِ القول الثاني عَلَى «دِرْهَمًا، مِنْ نَحْوِ<sup>(٢٠)</sup>»: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا. يَعْنِي<sup>(٢١)</sup>: يَقْتَضِي القول الثاني أَنْ يَصْدُقَ عَلَى «دِرْهَمًا، مِنْ نَحْوِ»: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا»، بالنسبة إلى «أُعْطِيَ»، أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَا لم يُسَمَّ فاعله، بخلاف القول الأول، فيكون أولى.

فَإِنْ قُلْتَ: لَا شَكَّ أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّعْرِيفِ هَهُنَا تَمَيِّزٌ مِثْلَ «زَيْدٍ» عَنْ فَاعِلِ «يُعْطِي» لَا عَنْ مَفْعُولِهِ، فَيَكُونُ الْقَوْلُ الثَّانِي صَحِيحًا أَيْضًا. قُلْتُ: هَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يَدْفَعُ الِاعْتِرَاضَ، وَلَا يَدْفَعُ الْأَوَّلِيَّةَ. وَالْكَلامُ فِيهَا. فَلِهَذَا تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ — رَحِمَهُ اللَّهُ، تَعَالَى<sup>(٢٢)</sup> — لِلصَّدَقِ الْمَذْكُورِ فِي بَيَانِ الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ فِي بَيَانِ الْعِبَارَةِ الْأُولَى.

وَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي «قَدْ»، مِنْ نَحْوِ: «قَدْ ضُرِبَ زَيْدٌ، وَقَدْ يُضْرَبُ بَكْرٌ»: حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَ لِتَقْلِيلِ حَدِيثِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، لَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ظَاهِرًا وَافِيًا بِالْمَقْصُودِ. وَلَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِيهَا: إِنَّهَا تَفِيدُ التَّقْلِيلَ، مِثْلًا. فَإِنَّهُ مَجْمَلٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلَمْ لَمْ يَقُلْ هَهُنَا: «وَلَا تَقُلْ»<sup>(٢٣)</sup>، كَمَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ؟ قُلْتُ: لِقَصْدِ الْإِيجَازِ، وَاكْتِفَاءِ بِمَا ذَكَرَ هُنَاكَ<sup>(٢٤)</sup>، وَلِلإِشْعَارِ بِأَنَّ الْبَابَ الرَّابِعَ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ الْعِبَارَاتِ

(١٦) م: مفعول لما.

(١٧) تنمة يقتضيها السياق. انظر المطبوعات.

(١٨) سقطت من الأصل.

(١٩) في الأصل: الحروف.

(٢٠) ع: «على مثل درهما من». م: «على مثل درهما من نحو». ح: «على نحو درهما من».

(٢١) ت: بمعنى.

(٢٢) سقط الاعتراض من ت و هـ.

(٢٣) في الأصل: ولا يُقُلْ.

(٢٤) هـ: ذكره ههنا.

أصالة . وأما ذكر غيرها فيه فعلى سبيل الاستطراد .

وينبغي لك أن تقول في «قد» ، من نحو : «قد جاء القوم ، وقد يجيء القوم»  
مثلاً : حرف لتحقيق حَدَثَيْهِمَا أي : حدث الماضي وحدث المضارع . ولا ينبغي  
لك أن تقول : إنها تفيد التحقيق . فإنه غير واضح الدلالة على المراد .

وينبغي لك أن تقول في «لن» ، من نحو : «لن يضرب زيد» : حرف نفي ،  
لدلالاتها على نفي الضرب — سواء كان ذلك النفي موبّداً أو لا<sup>(٢٥)</sup> . وزعم البعض<sup>(٢٦)</sup>  
أنها لاستغراق النفي لجميع<sup>(٢٧)</sup> أجزاء الزمان المستقبل . وهو مراد من قال : إنها لتأكيد  
نفي المستقبل المستفاد من «لا» ، [في]<sup>(٢٨)</sup> نحو : لا يضرب زيد<sup>(٢٩)</sup> ، مثلاً — وحرف  
نصب لنصبها المضارع ، وحرف استقبال لدلالاتها على نفي الضرب في الزمن<sup>(٣٠)</sup>  
المستقبل .

وينبغي لك أن تقول في «لم» ، من نحو : «لم يضرب زيد عمراً» : حرف  
جزم لنفي المضارع<sup>(٣١)</sup> ، ولقلب ماضياً .

وينبغي لك أن تقول في «أما» ، من قولك : «أما زيد فأكرمه» ، وأما بشر  
فأعرضت<sup>(٣٢)</sup> عنه ، المُشَدَّدة — إذ لو كانت مخففة تكون حرف تنبيه —  
المفتوحة<sup>(٣٣)</sup> الهمزة — إذا لو كانت مكسورة تكون حرف عطف عند البعض — :

(٢٥) في الأصل : أم لا .

(٢٦) زاد هنا في الأصل : على .

(٢٧) ت هـ : بجميع .

(٢٨) من هـ .

(٢٩) في الأصل : لا تضرب زيدا .

(٣٠) ت : «الزمان» . وعبارة ابن هشام في ع : «هي حرف نصب لنفي الاستقبال» . وفي ح : حرف  
نصب ونفي واستقبال .

(٣١) زاد هنا في ت : لم .

(٣٢) ع : «هي حرف جزم لنفي المضارع» . م : حرف جزم ونفي للمضارع .

(٣٣) هـ : فقد أعرضت .

(٣٤) قدمت على «المشدة» في المطبوعات .

حَرْفُ شَرْطٍ لدلالاتها على التعليق، وحرف تَفْصِيلٍ، وحرف تَوْكِيدٍ لدلالاتها على تفصيل النسب<sup>(٣٥)</sup> وتوكيدها.

وتقول في «أن»<sup>(٣٦)</sup>، من نحو «أريد أن يقوم زيد»: حَرْفُ مَقْصِدِيٍّ، لجعل مدخولها بمعنى المصدر، يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ.

وينبغي لك أن تقول في الفاء التي تجيء بَعْدَ فعل الشرط، [من]<sup>(٣٧)</sup> نحو: «إذا جاء زيد فأكرمه»: «رَابِطَةٌ لْجَوَابِ الشرط بفعل الشرط. والرابط خارج عن المربوط. فلا تكون هي نفس الجواب ولا جزؤه.

ولا تُقْلُ<sup>(٣٨)</sup> أي: لا ينبغي لك أن تقول: هي «جَوَابُ الشرط، كما يَقُولُونَ»<sup>(٣٩)</sup>، أي: كما<sup>(٤٠)</sup> قال بعض النحاة: الفاء جواب الشرط. فلا يكون هذا القول ظاهر<sup>(٤١)</sup> الدلالة على المقصود<sup>(٤٢)</sup>، بخلاف القول الأول. فاندفع ما قيل ههنا، من أنهم يقولون: جواب الشرط، على سبيل تقدير مضاف، أو على سبيل المجاز.

فإن قلت: الكاف في قوله: «كما يقولون» ونحوه، هل تدل على التشبيه؟ قلت: تدل عليه. لكن المقصود ههنا ليس النّهي عن المشابهة. بل المقصود النّهي عن

---

(٣٥) النسب: جمع نسبة. ت: النسبة.

(٣٦) في م زيادة من متن الإعراب: «المفتوحة الهزرة الساكنة النون»، وفي ح: المفتوحة المخففة.

(٣٧) تنمة من م.

(٣٨) زاد هنا في ع: هي.

(٣٩) م: ولا تقول.

(٤٠) هـ: أي.

(٤١) ع: جواب الشرط بالفاء كما يقولون به.

(٤٢) سقطت من الأصل.

(٤٣) ينتهي هنا النص الساقط من ظ.

(٤٤) ت: المشهور.



التَّحَقُّقُ<sup>(٤٥)</sup>، والوقوف على سبيل العموم. ومثل هذه الكاف تُسمَّى كاف القرآن .  
والوقوف، نحو: جاء<sup>(٤٦)</sup> زيد كما قعد عمرو.

قوله: لَأَنَّ الْجَوَابَ، أي: جواب الشرط، هو الْجُمْلَةُ الجزائية بأسرها أي:  
بمجموعها، لا الفاء وحدها. أي: ليس الجواب الفاء وحدها، بدون الجملة  
الجزائية، فلا يكون إطلاق الجواب عليها من باب الإطلاق على سبيل الحقيقة، فيكون  
القول الثاني غير واف بمقصوده، بحسب الظاهر. فهذا علّة التّهي المذكور.

١٣٥ ب

فإن قلت: فلم قيد الفاء بـ «وحدها»، ولم يقل: ليس الفاء جواب الشرط ولا  
جزءه<sup>(٤٧)</sup> أصلاً؟ قلت: لرعاية المناسبة لقوله: «الجملة بأسرها»، وللإشارة إلى أن الردّ  
ينبغي أن يكون على قدر المذكور. فإنهم قالوا: «الفاء جواب الشرط»، من غير  
التعرّض لكونها جزءاً<sup>(٤٨)</sup> الجواب.

فإن قلت: وحدها: حال من الفاء. فما العامل فيها؟ قلت: العامل فيها معنى  
التّفي المستفاد من «لا».

وينبغي لك أن تقول، في نحو<sup>(٤٩)</sup> زيد من قولك: «جَلَسْتُ أمامَ زيدٍ»:  
زيد: مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ<sup>(٥٠)</sup>. على أن يكون العامل في جرّ المضاف إليه معنويّاً. وهو  
أحد الأقوال الثلاثة<sup>(٥١)</sup>.

ولا تُقْلُ<sup>(٥٢)</sup>: زيد: مَخْفُوضٌ بِالظُّرْفِ، لكون ذلك القول قولاً خارجاً عن

(٤٥) هـ: التحقيق.

(٤٦) هـ: جاءني.

(٤٧) في الأصل و هـ: «ولا جزؤه». ت: ولا جزؤه.

(٤٨) في الأصل و ت و هـ: بكونها جزءاً.

(٤٩) سقطت من الأصل.

(٥٠) في المطبوعات: «مخفوض بالإضافة أو بالمضاف». وزاد قبله في ع: هو.

(٥١) يهتد أن جر المضاف إليه هو بالمضاف أو بالإضافة أو بالحرف المقدّر. انظر الجمع ٢: ٤٦ وما

سبقه الشارح بعد.

(٥٢) م: ولا يقال.

الأقوال الثلاثة، فيكون مخالفاً للإجماع المركب<sup>(٥٣)</sup>. فأشار إلى هذا بقوله: لأنَّ المقتضي للخفض، أي: لجر المضاف إليه، إنما هو الإضافة. على قول من قال: إنَّ العامل في المضاف إليه معنوي.

فإن قلت: العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي، فلا يكون نفس المقتضي. فكيف يصح هذا الكلام؟ قلت: لعل هؤلاء لا يُسلمون تعريف العامل بهذا التعريف.

على أنَّ المراد من المقتضي مهنا أعم من المعنى المقتضي هناك. يدل عليه قوله: أو: للعطف<sup>(٥٤)</sup>، قوله: المضاف من حيث هو مضاف<sup>(٥٥)</sup>: معطوف على الإضافة — وهذا على قول من قال: إنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف<sup>(٥٦)</sup>. وأما قول من قال: «إنَّ العامل في المضاف إليه حرف الجر المقدّر» فلم يلتفت إليه المصنف — لا: للعطف، قوله: كَوْنُ المضاف ظرفاً<sup>(٥٧)</sup>: معطوف عليها أيضاً، بدليل «غلام زيد»<sup>(٥٨)</sup>.

ووجه الدلالة<sup>(٥٩)</sup> أنَّ زيدا ههنا<sup>(٦٠)</sup> مخفوض. فلو كان المقتضي للخفض في المضاف كون المضاف ظرفاً لما كان زيد ههنا مخفوضاً، لانتفاء معنى الظرفية في المضاف بالكلية. فاللزام باطل، وكذا<sup>(٦١)</sup> الملزوم.

(٥٣) الإجماع المركب: أن تجتمع آراء العلماء على حكم مع الاختلاف في العلة. ومنه الأقوال الثلاثة في جر المضاف إليه.

(٥٤) في الأصل و ظ و هـ: وللعطف.

(٥٥) سقط «من حيث هو مضاف» من م. وقال الأزهري: وفي بعض النسخ: إنما هو بالمضاف من حيث إنه مضاف.

(٥٦) زاد هنا في ت: إليه.

(٥٧) في هـ زيادة هنا من متن الإعراب: «من حيث هو مضاف». وفي م زيادة من متن الإعراب أيضاً: «بخصوصه». ح: «المضاف ظرف». وسقط «كون» منها.

(٥٨) سقطت من ظ. وزاد بعدها في ع و ح: «وإكرام زيد»، وفي م: وإكرام عمرو.

(٥٩) زاد هنا في الأصل: على.

(٦٠) ظ ت: زيد هنا.

(٦١) ت: فكنا.



وينبغي لك أن تقول في الفاء، من نحو: (فَصَلِّ لِرَبِّكَ<sup>(٦٢)</sup>) — صل: فعل أمر من باب التفعيل، فاعله مستتر فيه وهو أنت، ولربك متعلق به — فاء السببية، لدالاتها على سببية ما قبلها لما بعدها.

١١٣٦

فإن قلت: الأمر كاف في إيجاب الصلاة. فما الفائدة فيها<sup>(٦٣)</sup>؟ قلت: فائدتها هي الإشعار بأن ما بعدها منتظم مع ما قبلها معنى وعقلاً، كما انتظم الأمر مع معناه نظماً. وأهل البيان يُسمّون هذه الفاء فاء فصيحة.

ولا ثقل: هي فاء العطف، لأنه أي: الشأن<sup>(٦٤)</sup> لا يجوز أصلاً عند البعض، أو يجوز ولكن لا يحسن عند الآخرين، عطف الطلب على الخبر، لكمال الانقطاع بينهما، والعطف يقتضي اتصالاً في الجملة بين المعطوف والمعطوف عليه — ف قوله: «عطف الطلب» مرفوع تنازع فيه «يجوز» و «يحسن»، وأعمل الثاني وأضمر ضمير الفاعل في الأول، على رأي البصريين — ولا العكس. أي: لا يجوز أو لا يحسن عطف الخبر على الطلب<sup>(٦٥)</sup>، لما عرفت. والجملة الفعلية مرفوعة المحل، على أنها خبر ضمير الشأن.

وفي<sup>(٦٦)</sup> الواو العاطفة، من نحو قولك: «جاء<sup>(٦٧)</sup> زيد وعمرو»: هي حرف عطف لمجرد الجمع. أي: ينبغي لك أن تقول: «الواو حرف عطف تدل<sup>(٦٨)</sup> على الجمع»، بدون التعرّض لتقييد<sup>(٦٩)</sup> الجمع بالمطلق، كما هو المشهور، لكون<sup>(٧٠)</sup> هذا

(٦٢) الآيتان ١ و ٢ من الكوثر: «إنا أعطيناك الكوثر». فصل... و زاد هنا في المطبوعات: وانحر.

(٦٣) في الأصل: هنا.

(٦٤) ظ: «الثاني». وفي الحاشية: لعله الشأن.

(٦٥) زاد هنا في حاشية الأصل: إذا كان بالواو. أما إذا كان بالفاء أو بـ «ثم» فإنه يجوز اتفاقاً.

(٦٦) في المطبوعات: وأن تقول في.

(٦٧) هـ: جاءني.

(٦٨) في النسخ: يدل.

(٦٩) في النسخ: بتقييد.

(٧٠) في الأصل و ظ و ت: لكن.



القول ظاهر الدلالة على المقصود، بلا احتمال لغيره. ولا تقل: «الواو حرف عطف للجمع المطلق»، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر، لكونه غير ظاهر على المراد، لتبادر الذهن إلى أن الجمع مقيد بالمطلق تقييد المطلق بالمقيد، نحو قولك: رأيت رجلاً عالماً.

فمن هذا علم فساد ما قيل ههنا من أن مثل هذا القيد ليس لبيان التقييد، بل لبيان<sup>(٧١)</sup> الإطلاق — كقولك: الإنسان من حيث هو، [والحيوان من حيث هو]<sup>(٧٢)</sup>، والماهية من حيث هي — ومن أنه قد وقع فيما هرب عنه، من حيث لا يشعر. فإن التجريد وكونه بلا قيد قيد<sup>(٧٣)</sup> سلبي للجمع أيضاً.

وينبغي<sup>(٧٤)</sup> لك أن تقول في «حتى»، من نحو قولك: «جاء الحجاج حتى المشاة»: هي حرف عطف للجمع والغاية<sup>(٧٥)</sup>، و أن تقول في «ثم»، من نحو قولك: «جاء<sup>(٧٦)</sup> زيد ثم عمرو»: هي حرف عطف للترتيب والمهلة<sup>(٧٧)</sup>، وتقول<sup>(٧٨)</sup> في الفاء، من نحو قولك: «جاء بكر ف خالد»: هي حرف عطف للترتيب والتعقيب.

ب ١٣٦

فكذا قولهم: «أل» أحسن من قولهم: «الألف واللام»، لكونه أخصر. فالحاصل أن المغرب ينبغي له أن يختار من العبارات أوجزها وأحسنها، كما هو اللائق بشأن العلوم الأدبية.

• • •

ثم إنه<sup>(٧٩)</sup> لما فرغ من تعليم آداب استعمالات العبارات، على الوجوه

(٧١) ت: ليس ببيان التقييد بل بيان.

(٧٢) سقط من الأصل و هـ.

(٧٣) سقطت من الأصل.

(٧٤) ظ: أو ينبغي.

(٧٥) في م زيادة من متن الإعراب: والتدرج.

(٧٦) هـ: جاءني.

(٧٧) هـ: والمهلة. م: مع مهلة.

(٧٨) ت: وأن تقول.

المذكورة، أراد أن يُعَلِّم كيفية استعمالات الاصطلاحات<sup>(٧٩)</sup> على وجه أخصر، فقال:  
 وإذا<sup>(٨٠)</sup> اختَصَرْتُ فيهنَّ، أي: وإذا<sup>(٨١)</sup> أردت الاختصار في حروف العطف، فقل  
 فيهنَّ، أي: في حروف العطف، أي: في الواو وفي غيرها من نحو: «جاء زيد وعمرو،  
 وجاء<sup>(٨٢)</sup> الخُجَّاج حتَّى المُشاة»: هو عَاطِفٌ، وقل في التعبير عن المعطوفات  
 المذكورة: مَعْطُوفٌ، كما تقول<sup>(٨٣)</sup>، إذا أردت الاختصار في التعبير عن الباء وعن زيد،  
 من قولك: «مرت بزيد»: جازٌّ ومَجْرُورٌ.

فإن قلت: فعل هذا تحقق<sup>(٨٤)</sup> في العبارات المذكورة تطويل، فلا تكون مقبولة.  
 قلت: التطويل فيما ذكر هو التطويل المتعرض للمقصود. فيكون مقبولاً. وأما التطويل  
 المردود فهو التطويل المتعرض لخلاف المراد.

وتقول كذلك<sup>(٨٥)</sup>، أي: مثل ذلك القول، إذا اختَصَرْتُ<sup>(٨٦)</sup> أي: إذا أردت  
 الاختصار في نحو<sup>(٨٧)</sup> (لَنْ يَبْرَحَ)، وفي نحو: «أَنْ يَقُومَ<sup>(٨٨)</sup> زيد»: ناصِبٌ  
 وَمَنْصُوبٌ، من غير احتياج إلى أن تقول: حرف نفي ونصب واستقبال، وإلى أن  
 تقول: حرف مصدرِي ينصب المضارع. وتقول أيضاً، في نحو: «لم يضرب زيد»:   
 جازم ومجزوم، بلا احتياج إلى<sup>(٨٩)</sup> أن تقول: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً.

(٧٩) في الأصل و ظ و هـ: اصطلاحات.

(٨٠) ع: وإن.

(٨١) سقطت الواو من ظ و ت.

(٨٢) ظ ت: أو جاء.

(٨٣) في م زيادة من متن الإعراب: في نحو باسم الله.

(٨٤) زاد هنا في الأصل: أن.

(٨٥) ع: وكذلك تقول.

(٨٦) سقط هـ إذا اختصرت هـ من م.

(٨٧) الآية ٩١ من طه.

(٨٨) ع: «أن تفعل هـ م: «لن تفعل هـ ح: أن يفعل.

(٨٩) سقطت من الأصل.

وينبغي لك أن تقول في «إن» المَكسُورة<sup>(٩٠)</sup>، من نحو قولك: «إن زهداً  
قام»: حرف توكيد ينصب الاسم<sup>(٩١)</sup> وترفع الخبر. هذا على مذهب  
البصريين. وأما عند الكوفيين<sup>(٩٢)</sup> فالخبر مرفوع على ما كان عليه.

وينبغي لك أن<sup>(٩٣)</sup> تزيد على القول الأول، في «أن» المفتوحة، من<sup>(٩٤)</sup> نحو:  
«بلغني أنك ذاهب»<sup>(٩٥)</sup>: حرف توكيد مصدرى، ينصب الاسم وترفع  
الخبر<sup>(٩٦)</sup>.

• • •

ثم لما فرغ الشيخ من تعليم الأدب<sup>(٩٧)</sup> للمبتدئين في الفن، وأراد أن يُبين ما  
يُعاب على المتمرنين فيه، وأن يُرشدَهم إلى الطريقة الحسنة، على سبيل<sup>(٩٨)</sup> الرمز  
والإشارة، تعظيماً لهم ورفعاً لشأنهم، قال:

أ١٣٧

(٩٠) في م و ح زيادة من متن الإعراب: المشددة.

(٩١) في م زيادة من متن الإعراب: اتفاقاً.

(٩٢) هـ: وأما على مذهب الكوفيين.

(٩٣) سقطت من ع و م.

(٩٤) ظ: في.

(٩٥) في م و ح زيادة من متن الإعراب: فتقول.

(٩٦) ح: «تنصب الاسم وترفع الخبر». وبعده في م زيادة من متن الإعراب: على الأصح.

(٩٧) ظ ت: الآداب.

(٩٨) في الأصل: طريق.



## ما يعاب على العرب

واعلم - الواو : للعطف ، واعلم : معطوف على مقتر . كنهه قال : اعلم  
أن ما ذكر يتعلق<sup>(١)</sup> بالمتدئ ، واعلم أن ما يذكر<sup>(٢)</sup> يتعلق بالمتئ في الف - لغة . أي :  
الشان ، يعاب على الناشئ<sup>(٣)</sup> ، وإن لم يعب على الدخيل ، إذ ليس الدخيل في الف -  
كالناشئ فيه .

فما وجد هنا في بعض النسخ ، من الناس<sup>(٤)</sup> بمعنى الإنسان بمل والثاني ،  
بمعنى المتمرن<sup>(٥)</sup> ، فليس له معنى مقبول هنا .

فقوله : في صناعة الإعراب أي : في علم النحو . متعلق - والثاني ،  
- وإنما عدل إليها لكونها أحسن مناسبة لما قبلها ، وإشارة<sup>(٦)</sup> إلى أنه علم صاعى .  
يحصل بالممارسة والمزاولة وإتباع الخواطر . والإعراب [هنا]<sup>(٧)</sup> بمعنى النحو - فن  
يذكر فعلاً - أن : حرف ناصب ، ويذكر : فعل ، فاعله مستتر فيه عائد إلى

- 
- (١) ت : متعلق .
  - (٢) زاد هنا في ط و ت : ما .
  - (٣) هـ : الناس .
  - (٤) في الأصل : الناسي . وانظر ع و ح .
  - (٥) ت : المتمرنين .
  - (٦) سقطت من الأصل .
  - (٧) العطف على محل الجار والمجرور : لكونها .
  - (٨) سقطت مما عدا هـ .

« الناشئ » ، وفعلاً : مفعوله<sup>(٩)</sup> . والجملة مرفوعة [ المحلّ على أنّها فاعل « يُعاب » . وهو مع معموله مرفوع ]<sup>(١٠)</sup> المحلّ على أنّه خبر ضمير الشأن — ولا يَحْتُ<sup>(١١)</sup> عَنْ فاعله<sup>(١٢)</sup> ، إذ كلّ فعل لا بدّ له من فاعل . فينبغي له أن يذكر فاعله .

نعم يجوز أن يسكت عنه إذا كان الفاعل معلوماً ، نحو : « خَلَقَ<sup>(١٣)</sup> الْعَالَمَ » مثلاً ، وإذا كان المقصود بيان حال الفعل فقط ، وإذا التزم بيان الفعل ولم يلتزم بيان الفاعل . وأمّا السكوت عن ذكر المفعول عند ذكر الفعل فلا يُعاب عليه ، لكونه فضلة في الكلام .

الواو : واو الحال ، ولا : حرف نفي ، ويبحث : فعل ، فاعله مستتر فيه عائد إلى الناشئ أيضاً ، وعن : حرف جرّ ، وفاعله : مجرور به مضاف إلى الضمير العائد إلى الفعل ، والجارّ مع المجرور متعلّق به . والفعل مع معموله منصوب المحلّ ، على أنّه حال من فاعل « يذكر » . ويجوز أن يكون الواو ههنا<sup>(١٤)</sup> للعطف . كأنّه قال : يُعاب عليه أن يذكر فعلاً وآلاً يبحث<sup>(١٥)</sup> عن فاعل ذلك الفعل . فمناط التعيب على كلا التقديرين هو عدم البحث عنه ، لا ذكر الفعل وحده . فقس على هذا حال ما يذكر بُعيد هذا .  
أو أن يذكر مُبتدأً ، ولا يَتَفَحَّصُ<sup>(١٦)</sup> عَنْ خَبَرِهِ ، لما بينهما من الاتصال التام . فلا يحسن أن يذكر أحدهما ، ويسكت عن الآخر وبيانه .

١٣٧ ب

فإن قلت : يجوز حذف الخبر ، بل يجب في مواضع . فكيف يُعاب عليه عدم ذكره ، حين ذكر المبتدأ ؟ قلت : مثل هذا مستثنى<sup>(١٧)</sup> عن تلك القاعدة ، كما أشرنا

(٩) هـ : منصوب مفعول .

(١٠) سقط من الأصل .

(١١) ع : « ولا يبحث » بالنصب هنا وفيما يلي .

(١٢) في م زيادة من متن الإعراب : إن كان له فاعل .

(١٣) في الأصل : « وخلق » . وزاد هنا في هـ : الله .

(١٤) ظ : هنا .

(١٥) ت : ولا يبحث .

(١٦) في الأصل : « ولا يفحص » . م : ولا يبحث .

(١٧) ت : « استثناء » . والصواب تعدية الاستثناء بـ « من » .

إليه ، ولا استبعاد في تعلق التعيب به لترك اللائق بحاله . فإن المناسب لشأنه أن يقول<sup>(١٨)</sup> : «الخبر المحذوف كذا» عقيب ذكر المبتدأ . والتحقق أن الحذف لا يستلزم عدم التفحص ، لتحقيقه بدونه .

أو أن يذكر ظرفاً ، أو أن يذكر مجروراً ، ولا ينبئ على متعلقه<sup>(١٩)</sup> — بفتح اللام — أي : على متعلق كل واحد منهما ، بأن يقول : متعلق الظرف مذكور أو محذوف ، أو متعلقه كذا ، أو بأن يقول : متعلق<sup>(٢٠)</sup> المجرور كذا وكذا .

فإن قلت : فكيف يصح هذا على إطلاقه ، وقد قال في الباب الثاني<sup>(٢١)</sup> : ويُسْتَنَى من حروف الجر أربعة لا تتعلق<sup>(٢٢)</sup> بشيء ؟ قلت : أراد هناك<sup>(٢٣)</sup> من حروف الجر حروفاً لا يُقصد بها إفضاء معنى الفعل إلى المجرور ، كما تدل<sup>(٢٤)</sup> عليه الأمثلة المذكورة هناك ، وأراد ههنا<sup>(٢٥)</sup> من المجرور مجروراً قد أفضى إليه معنى الفعل بواسطة حرف الجر . فإن حُسن ذكر متعلقه فرعُ حُسن تعلقه به ، بواسطة حرف الجر . فاندفع ما توهم ههنا من نقض القاعدة .

فإن قلت : فلم ذكر ههنا التنبية ، وفيما سبق التفحص والبحث ؟ قلت : للتفنن ، مع الإشارة إلى أن الاطلاع على متعلق كل واحد ، من الظرف والمجرور ، أيسر من الاطلاع على الخبر والفاعل .

---

(١٨) في الأصل : تقول .

(١٩) ح : ولا يبين متعلقه .

(٢٠) سقطت من الأصل .

(٢١) انظر ٥٦ أ .

(٢٢) ظ : «ولا يتعلق» . هـ : «ولا يتعلق» . وانظر ٥٦ ب .

(٢٣) ظ : «هنا» . وزاد بعدها في هـ : «لا» . ولعل الصواب : أن .

(٢٤) ظ هـ : يدل .

(٢٥) في الأصل وظ : هنا .



أو أن يذكر جملة، ولا يذكر: هل لها<sup>(٢٦)</sup> محل من الإعراب أم — بمعنى «أو». ولو ذكر «أو» بدلها لكان أحسن — لا يكون لها محل منه، لأن الجملة مطلقاً تتناول الجملة التي لها محل من الإعراب، والتي لم يكن لها محل منه<sup>(٢٧)</sup>. فلا يحصل المقصود بذكر الجملة المطلقة. فحسن أن يقول<sup>(٢٨)</sup>: هذه الجملة من الجمل التي لها محل من الإعراب، أو التي [لا محل لها<sup>(٢٩)</sup> من الإعراب]. نعم لا بأس بعدم الذكر، عند قيام القرينة الدالة على تعيين<sup>(٣٠)</sup> إحدى الجملتين. وأنت تعلم أن الكلام في الأولوية، لا في الجواز.

١١٣٨

أو أن يذكر موصولاً، سواء كان اسماً أو حرفاً، ولا يُبين صلته، بأن يقول: هذه صلة الاسم الموصول، وهذه صلة الحرف<sup>(٣١)</sup> الموصول، ولا يُبين عائده، بأن يقول: هذا عائد إلى الاسم<sup>(٣٢)</sup> الموصول، وهذا مختص بالاسم الموصول. ويجوز أن يكون المراد منه الاسم الموصول — وهو الظاهر — فيختص الأول بالاسم الموصول أيضاً.

و<sup>(٣٣)</sup>: للعطف، أن يقتصر: معطوف<sup>(٣٤)</sup> على قوله: «أن يذكر فعلاً»، في بيان إعراب الاسم<sup>(٣٥)</sup>، من أن يقول: «قام: فعل، وذا: اسم إشارة فاعل له»، في

(٢٦) سقطت «هل» من الأصل وألحقت بخاشيته مصححاً عليها. وسقطت أيضاً من النسخ و ح. ع م: أها.

(٢٧) هـ: من الإعراب.

(٢٨) في الأصل: تقول.

(٢٩) في النسخ: «التي لها محل». والزيادة يقتضيها السياق.

(٣٠) هـ: تعيين.

(٣١) في الأصل و ظ: اسم الموصول وهذه صلة حرف.

(٣٢) هـ: اسم.

(٣٣) ع: «وهاب». م: وما يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب.

(٣٤) في الأصل: معطوفاً.

(٣٥) في م زيادة من متن الإعراب: المبهم.

نحو<sup>(٣٦)</sup> قولك : قامَ ذا ، أو من أن يقول : « قام : فعل ، والذي<sup>(٣٧)</sup> اسم موصول فاعل له ، في نحو قولك : قامَ الذي في الدارِ — فتكون<sup>(٣٨)</sup> « من » للابتداء متعلّقه بـ « يقتصر » . [ ففاعل « يقتصر » ]<sup>(٣٩)</sup> و « يقول » ضمير مستتر فيه ، عائد إلى<sup>(٤٠)</sup> الناشئ . ويجوز أن تكون لبيان « الاسم »<sup>(٤١)</sup> ، متعلّقة بمحذوف . كأنه قال : في إعراب الاسم الذي هو « ذا » في نحو : قامَ ذا . لكن المفيد للمطلوب هو الأول ، لا غير — على : متعلّقة بـ « يقتصر » ، أن يَقُولَ ، في نحو : « قامَ ذا » : قام : فعل ، وذا اسم إشارة ، بدون التعرّض بذكر<sup>(٤٢)</sup> الفاعل — وهذا مقول القول — أو أن يقول ، في نحو : « قامَ الذي في الدارِ » : قام : فعل ، والذي : اسم موصول ، بدون التعرّض بذكر<sup>(٤٣)</sup> الفاعل أيضاً .

قوله : فإنّ ذلك ، إلى آخره تعليل الاختصار على ما ذكر . أي : فإنّ كون « ذا » اسم إشارة ، وكون « الذي » اسم موصول لا يقتضي إعراباً<sup>(٤٤)</sup> ، فضلاً أن يقتضي رفعاً ، بدليل « قام زيد » على قياس ما عرفت . وذلك لأنّ المقتضي للإعراب هو توارد المعاني الثلاثة فيما هو قابل لها ، لا كون الاسم اسم إشارة ، ولا كون الاسم اسم موصول ، ولا كون الاسم اسم ظاهر أو اسم مضمّر ، إلى غير ذلك .

والصواب<sup>(٤٥)</sup> — فإن قلت : ذلك الوجه جائز . غاية ما في الباب أنّه معيب . فلم ذكر الصواب ههنا ، ولم يقل : والأولى ؟ قلت : سلّمناه ، لكن لاضمحلال الوجه المعيب ، عند المقابلة بالوجه السليم الحسن ، لا سيّما إذا صدر من الحُذّاق

(٣٦) سقطت من م .

(٣٧) في الأصل : « الذين » بالجمع هنا وفيما يلي .

(٣٨) في الأصل و ت : « فيكون » . هـ : « فلا تكون » . وسقط « في الدار » من المطبوعات .

(٣٩) سقط من الأصل .

(٤٠) ت : على .

(٤١) في الأصل : « يكون لبيان الاسم » . ت : يكون بيان الجنس .

(٤٢) كذا بالباء . وفي الأصل : التعرّض بذكر .

(٤٣) م : لا يبنى عليه إعراب .

(٤٤) م : « فالصواب » . ح : الصواب .



والأبراز<sup>(٤٥)</sup>، نُزِلَ منزلة الخطأ. فلهذا قال: والصواب أن يُقال: قام: فعل، وذا: فاعِلٌ له وهو اسمُ إشارة، في نحو قولك: قام ذا. كأنه قال: قام: فعل، وذا: مرفوع لأنه فاعل. [وكل فاعل مرفوع، ف «ذا» مرفوع. فيكون الحكم مقبولاً عند العقل، لكونه حاصلًا من الدليل، باستعمال الفاعلية<sup>(٤٦)</sup> النحوية.

فجميع ما ذكر في بيان الإعراب، من قولهم في نحو<sup>(٤٧)</sup>: «قام زيد»: قام: فعل، وزيد: مرفوع بالفاعلية، أو على الفاعلية، أو على أنه فاعله<sup>(٤٨)</sup>، راجع إلى ما ذكره المصنّف في التحقيق. فعلى هذا فقس سائر أقوالهم في بيان الإعراب<sup>(٤٩)</sup>.

أو أن يُقال: قام: فعل، والذي: فاعِلٌ وهو اسمٌ موصولٌ، في نحو قولك: «قام الذي في الدار»، وأن يُذكر محلُّه<sup>(٥٠)</sup>، أي: محل كل واحد منهما. فإن الفاعل إنما يقتضي رفعاً، أي رفع كان، ولا يقتضي الرفع المحلّي بخصوصه، كما لا يقتضي الرفع اللفظي والتقديرِي بخصوصيهما<sup>(٥١)</sup>. فيقال: قام: فعل، وذا: فاعل مرفوع المحل، في نحو: «قام ذا»، كما يُقال: قام: فعل، والذي: فاعل مرفوع المحل، في نحو: قام الذي في الدار.

وإنما ذكر لفظة «نحو»، في المثالين المذكورين، إشارة إلى أن الأبحاث المذكورة ليست بمختصة بهما، بل تشملهما وغيرهما. فإنك إذا قلت في بيان إعراب «زيد»، في نحو قولك «قام زيد»: قام: فعل، وزيد: علم أو اسم ظاهر، يُعاب عليك أيضاً

(٤٥) الأبراز: جمع برز. وهو الموثوق بعقله ورأيه. وفي الأصل: الأبرار.

(٤٦) ت: القاعدة.

(٤٧) ظ: «من نحو». وسقط من ت.

(٤٨) ت: فاعل به.

(٤٩) سقط من الأصل و هـ.

(٥٠) ظ: «وأن تذكر محله»: وسقط من المطبوعات.

(٥١) في النسخ: بخصوصيهما.



هذا القول . بل الصواب أن تقول<sup>(٥٢)</sup> في بيان إعرابه في نحو « قام زيد » : قام : فعل ، وزيد : فاعل مرفوع لفظاً .

وكذا يُعاب عليك إذا قلت في إعراب بكر في نحو « رأيت بكراً » : رأيت : فعل وفاعل<sup>(٥٣)</sup> ، وبكراً<sup>(٥٤)</sup> : اسم ثلاثي ساكن الوسط مثلاً . فالصواب أن تقول<sup>(٥٥)</sup> : رأيت : فعل وفاعل ، وبكراً ، مفعول منصوب لفظاً . فقس على هذا بيان سائر وجوه الإعراب .

فحاصل هذا الأصل أن المُعرب يجب عليه ، في بيان الإعراب ، أن يذكر المقتضي للإعراب تحصيلاً للمطلوب ، ويحترز<sup>(٥٦)</sup> عما لا يقتضيه هرباً من اللغو والعبث . فلذا فرع السؤال على قول المُعرب ، في بيان إعراب « ذا » في نحو « قام ذا » : قام : فعل وذا : فاعل ، وهو اسم إشارة ، بقوله :

فإن قلت : لا فائدة<sup>(٥٧)</sup> في قوله ، أي : المُعرب أو الناشئ في صناعة الإعراب ، في بيان إعراب « ذا » في نحو « قام ذا » : إنه ، أي : « ذا » في المثال المذكور ، فاعل واسم إشارة ، لأنّ الاختصار على « فاعل » كاف وحده في تحصيل بيان إعرابه ، فيكون ذلك القول ، أي : القول بأنه اسم إشارة ، لغواً لخلوه عن إفادة هذا المطلوب ههنا بالكلية — فعلم من هذا فساد قول من قال ههنا<sup>(٥٨)</sup> : « إن هذا السؤال في غاية السقوط » ، لأن اسم الإشارة كم له فائدة باعتبار استعمالاته في الكلام ! — بخلاف قوله<sup>(٥٩)</sup> ، أي : قول المعرب في بيان « الذي » ، في نحو « قام الذي في الدار » : إنه

(٥٢) في الأصل والنسخ : يقول .

(٥٣) سقطت من الأصل .

(٥٤) في الأصل و ظ : وبكر .

(٥٥) هـ : يقول .

(٥٦) في الأصل : وتحرزاً .

(٥٧) ع : فلا فائدة .

(٥٨) زاد هنا في هـ : قول .

(٥٩) زاد هنا في ظ و ت : من .

(٦٠) م : قولك .

اسم موصول، بدون الاختصار على فاعل. فإنه يُفيد.

فإن فيه، أي: في القول بأنه اسم موصول بلا اقتصار على «فاعل»، أي: في القول بذكرهما جميعاً، في بيان إعراب الاسم<sup>(٦١)</sup> الموصول في المثال المذكور — فعلم من هذا فساد قول من قال ههنا: «فإن فيه أي: في القول بالاسم الموصول وحده، بدون التعرض لذكر<sup>(٦٢)</sup> الفاعل»، لأن هذا باطل، فضلاً أن يُفيد فائدة، على ما عرفت<sup>(٦٣)</sup> — تنبيهاً للمعرب — والتنبيه من جملة الفوائد — على ما يفتقر<sup>(٦٤)</sup> إليه.

على: حرف جرّ متعلق بتنبيه<sup>(٦٥)</sup>، وما: اسم موصول، ويفتقر: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى قوله اسم موصول، وإليه: متعلق به، والضمير المجرور عائد إلى «ما».

قوله: من الصلة، بيان «ما» منصوب المحلّ على أنه حال. قوله: و من العائد، معطوف عليه. والجملة صلة الموصول. ووجه التنبيه أن ذكر الاسم الموصول يُشير إلى العائد إليه من الصلة، كما أن ذكر الموصول يُشير إلى الصلة.

قوله: لِيُطْلَبَهُمَا<sup>(٦٦)</sup>، تعليل التنبيه، أي: لِيُطْلَبَ<sup>(٦٧)</sup> الصلة والعائد المُعَرَّبُ أي: معرب هذا الاسم، أو معرب الاسم — فتكون<sup>(٦٨)</sup> اللام إمّا لتعريف العهد، وإمّا لتعريف الجنس — و: للعطف، قوله: لِيَعْلَمَ، معطوف على لِيُطْلَبَهُمَا<sup>(٦٩)</sup>، أن جملة الصلة<sup>(٧٠)</sup> أي: الجملة الظرفية جملة لا محلّ لها من الإعراب.

(٦١) هـ: اسم.

(٦٢) في الأصل و ت و هـ: بذكر.

(٦٣) انظر ١٣٨ ب.

(٦٤) زاد هنا في م: الموصول.

(٦٥) في النسخ: بالتنبيه.

(٦٦) ت: ليتطلبهما.

(٦٧) ت: «ليتطلب». هـ: يطلب.

(٦٨) في النسخ: فيكون.

(٦٩) ع: الجملة الصلة.

وأنت تعلم ممّا ذكر أنّ ذكر «اسم موصول»<sup>(٧٠)</sup> هناك، وإن كان قد أفاد هذه الفائدة في ذلك الكلام، لكنّه<sup>(٧١)</sup> لا دخل له في تحصيل أصل المقصود<sup>(٧٢)</sup> الذي عيّن له هذا الأصل، لحصوله<sup>(٧٣)</sup> بذكر الفاعل، على ما عرفت<sup>(٧٤)</sup>. فعاد المحذور، في التحقيق.

قلت: بل<sup>(٧٥)</sup> فيه، أي: في القول بأنّه اسم إشارة، فائدة أيضاً. وهي الفائدة الحاصلة. فيه التّبيه إلى<sup>(٧٦)</sup> — ضُمن معنى الإشارة. فلذا عُذّي به إلى — أن ما يلحقه من الكاف — ما: اسم موصول، ويلحق: فعل، فاعله مستتر فيه عائد إلى «ما»، ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به، العائد إلى اسم الإشارة، ومن الكاف: منصوب المحلّ على أنّه حال من فاعل<sup>(٧٧)</sup> ويلحق — حرف خطاب، لا اسم<sup>(٧٨)</sup> مضاف إليه، لما تقرّر أنّ اسماء الإشارة من المعارف، والمعارف لا تُضاف، والتّبيه أيضاً<sup>(٧٩)</sup> إلى أن الاسم الذي يقع بعده<sup>(٨٠)</sup> أي: بعد اسم الإشارة، في<sup>(٨١)</sup> نحو قولك: «جاءني هذا الرّجل»، نعت<sup>(٨٢)</sup> لاسم الإشارة، أو عطف بيان له. قال بعضهم: إذا جعل نعتاً له تكون<sup>(٨٣)</sup> الألف واللام للمهد، كما إذا جعل

١٣٩

- 
- (٧٠) ت: الموصول.  
 (٧١) ظ ت: لكن.  
 (٧٢) سقطت من الأصل.  
 (٧٣) ظ ت: بحصوله.  
 (٧٤) انظر ١٣٨ ب.  
 (٧٥) هـ ح: بل.  
 (٧٦) م: على.  
 (٧٧) انظر محل «من الصلة» قبل فقرتين.  
 (٧٨) م: لا أنها اسم.  
 (٧٩) م: وليبتدي.  
 (٨٠) ع: بعد ذا.  
 (٨١) م: من.  
 (٨٢) ع: نعت له.  
 (٨٣) في الأصل و ت و هـ: يكون.



عطف بيان له تكون<sup>(٨٤)</sup> الألف واللام للحضور، كما أن اسم الإشارة لا يُفيد إلا الحضور.

كائناً على الخلاف بين النحاة، في المَعْرِفِ بـ «أل» الواقع<sup>(٨٥)</sup>، بالجرّ على أنه<sup>(٨٦)</sup> صفة «المعرف»، بعد اسم الإشارة — ومثل هذا تفصيل بعد الإجمال، وتنصيص على محلّ النزاع، وعلى النزاع أيضاً<sup>(٨٧)</sup>، بأوضح وجه، فلا يكون تكراراً — وبعد<sup>(٨٨)</sup> «أيها»: معطوف على «بعد»<sup>(٨٩)</sup> اسم الإشارة. كأنه قال: في المعرفة [بـ «أل»<sup>(٩٠)</sup> الواقع بعد «أيها»، في نحو قولك: يا أيها الرجل<sup>(٩١)</sup>. فيكون «الرجل» صفة لـ «أي» أو عطف بيان له. فيكون ذكر هذا مهنا على سبيل الاستطراد، لأجل المناسبة، فلا يكون داخلاً تحت التنبيه.

والتحقيق أن المفيد في بيان الإعراب هو ذكر المقتضي له، لا غير. فذكر اسم الإشارة ليس بذكر المقتضي له أصلاً، وإن كان له فائدة في إيضاح معنى الكلام.

ومما لا يُبين<sup>(٩٢)</sup> عليه إعراب أن يقول<sup>(٩٣)</sup>، أي: المَعْرِبُ أو الناشئ في صناعة الإعراب — الواو: للعطف، ومن: حرف جرّ متعلّق بمقدّر وهو حاصل، وما: موصول، ولا: حرف نفي، ويُبَيِّن<sup>(٩٤)</sup>: فعل، وعليه: متعلّق به، والضمير المجرور عائد إلى الموصول، وإعراب: قائم<sup>(٩٥)</sup> مقام فاعله، وأن: ناصب، ويقول: فعل

(٨٤) هـ: يكون.

(٨٥) ح: الواقعة.

(٨٦) سقطت من الأصل.

(٨٧) م: والواقع بعد.

(٨٨) زاد هنا في ع: وبها أيها الإنسان.

(٨٩) كذا في هـ. وهو لا يناسب «عليه» بعده. وفي الأصل و ظ و ت: «ومما لا يبنى». وهو لا

يناسب جعله «إعراب» قائماً مقام الفاعل. ع: «وفيما لا يبين». ح: «وفيما لا يبين». ولعل المراد: ومما لا يُبنى.

(٩٠) في الأصل والمطبوعات: تقول.

(٩١) في الأصل و ظ و ت: «يبنى» هنا وفيما يلي.

(٩٢) انظر ١١٥ أ.

منصوب به ، فاعله مستتر فيه عائد إلى المعرب ، أو إلى الناشئ ، لتقدم ذكر كل  
 منهما . والفعل مع فاعله مرفوع المحل ، على أنه مبتدأ والمقدر<sup>(٩٣)</sup> خبره . والمجموع  
 معطوف على مقدر . كأنه قال : ممّا لا يُبين عليه إعراب قول الناشئ في بيان إعراب  
 الاسم : كذا وكذا ، وممّا لا يُبين عليه إعراب أن يقول<sup>(٩٤)</sup> في بيان إعراب « غلام » ،  
 في<sup>(٩٥)</sup> نحو « جاء »<sup>(٩٦)</sup> « غلامٌ زيدٌ » : جاء : فعل ، وغلام — مضاف<sup>(٩٧)</sup> .

١٤٠

فإن المضاف ، من حيث إنه مضاف ، ليس له إعرابٌ مُستقرٌّ ، أي<sup>(٩٨)</sup> :  
 مستمرٌ ، لعدم تعيينه لأحد المعاني الثلاثة — فلا يكون وصف المضاف مقتضياً  
 لإعراب<sup>(٩٩)</sup> أصلاً ، فضلاً أن يقتضي رفع الفاعل — كما كان للفاعل<sup>(١٠٠)</sup> إعرابٌ  
 مستقرٌ مخصوص به — حتى إذا قلت في المثال المذكور : « جاء : فعل ، وغلام :  
 فاعل » ، عُلِمَ أنه مرفوع على ما عرفت<sup>(١٠١)</sup> — ونحوه أي : وكما كان لنحو الفاعل ،  
 كالمبتدأ والخبر ، والمفعول ، والمضاف إليه<sup>(١٠٢)</sup> ، والحال والتمييز<sup>(١٠٣)</sup> ، إلى غير ذلك  
 من الأمور التي يلزمها أحد المعاني الثلاثة . مثلاً إذا قلت في إعراب « زيد » ، في نحو  
 قولك « زيد قائم » : زيد<sup>(١٠٤)</sup> : مبتدأ ، وقائم خبره ، عُلِمَ منه أن زيدا مرفوع . فقس عليه  
 حال الخبر .

(٩٣) في الأصل : « والمتقدم » . وفي النسخ : والمقدم .

(٩٤) في الأصل و ظ و ت : تقول .

(٩٥) م : « من » . وسقط « في غلام في غلام زيد » من ع و ح .

(٩٦) هـ : جاءني .

(٩٧) في م زيادة من متن الإعراب : مقتصراً عليه .

(٩٨) سقطت من الأصل و هـ .

(٩٩) هـ : للإعراب .

(١٠٠) م : كما في الفاعل .

(١٠١) انظر ١٣٨ أ — ١٣٨ ب .

(١٠٢) سقطت من ظ و هـ .

(١٠٣) ت : والتمييز .

(١٠٤) سقطت من ظ و ت .



وقد وُجد ههنا في بعض النسخ «مستقل» موضع «مستقر». ويؤيد هذا قوله: وإثما يكون إعرابه، أي: إعراب المضاف بحسب اقتضاء ما يدخل عليه أي: على المضاف. فيرفع في نحو: جاء<sup>(١٠٥)</sup> غلام زيد، ويُنصب في نحو<sup>(١٠٦)</sup> قولك: رأيت غلام زيد، وينجر في نحو قولك<sup>(١٠٧)</sup>: مررت بغلام زيد. فهذا مختص بالعوامل اللفظية. فخرج نحو<sup>(١٠٨)</sup> «غلام زيد قائم» عندنا. اللهم إلا أن يُراد من الدخول العروض. فلو قال: «بحسب ما يعرض عليه» لكان أولى.

فالصواب أن يُقال<sup>(١٠٩)</sup>، عند إرادة بيان إعراب المضاف، في نحو قولك: «جاء غلام زيد»: جاء: فعل، وغلام: فاعل، فيعلم منه أنه مرفوع، أو يُقال في نحو «رأيت غلام زيد»: رأيت: فعل وفاعل، وغلام: مفعول<sup>(١١٠)</sup>، فيعلم منه أنه منصوب، أو نحو<sup>(١١١)</sup> ذلك: أو أن يقال، في نحو «مررت بغلام زيد»: مضاف إليه بواسطة حرف الجر لفظاً<sup>(١١٢)</sup>، فيعلم منه<sup>(١١٣)</sup> أنه مجرور، أو أن يقال، في نحو «غلام زيد قائم»: مبتدأ، فيعلم منه أنه مرفوع. إلى غير ذلك<sup>(١١٤)</sup>.

وهذا<sup>(١١٥)</sup> الذي ذكرنا، من حكم المضاف، بخلاف حكم المضاف إليه. فإن له إعراباً مستقراً. وهو الجر<sup>(١١٦)</sup>. فإذا قيل، في بيان إعراب «زيد»، في

(١٠٥) هـ: جاءني.

(١٠٦) سقطت من الأصل و هـ.

(١٠٧) سقطت من النسخ.

(١٠٨) هـ: مثل.

(١٠٩) م: أن بين فيقول.

(١١٠) ت: في نحو رأيت غلام زيد إنه مفعول.

(١١١) ت: ونحو.

(١١٢) سقط «مضاف... لفظاً» من ظ و ت، وثبت في موضعه: مجرور.

(١١٣) سقطت مما عدا هـ.

(١١٤) سقطت من الأصل و هـ.

(١١٥) زاد هنا في الأصل: هو.

(١١٦) زاد هنا في م: بالمضاف.



نحو « قام غلام زيد » : قام : فعل ، وغلام : فاعله وهو مضاف إلى زيد ، وزيد : مضاف  
إليه ، غليم أنه مجرور . وذلك بأن يُقال : « زيد » مضاف إليه ، وكل مضاف إليه  
مجرور ، ف « زيد » مجرور .

## إعراب الحرف الزائد من القرآن

وينبغي أن يجنب المَعْرَبُ — فإن قلت : الاجتناب يعم الكل . فلم خصه " بالمعرب ؟ قلت : لأن الاحتراز عن شيء " بعد العلم بذلك الشيء ، ويكون مثل هذا القول صادراً من المعرب غالباً — أن " يَقُولُ ، في حرف من كتاب الله " — والظاهر أن المراد من الحرف ههنا أعم ، فيتناول حروف المباني " ، وحروف المعاني " ، والاسم والفعل ، وغيرها " — : إئت زائداً " . لأنه — قوله " لأنه " إلى آخره تعليل الاجتناب — أي : لأن الشأن يسبق ، من هذا القول إلى الأذهان ، أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً ، وكلام الله — تعالى " — مُنَزَّاةٌ عَنْ ذَلِكَ الزائد .

- 
- (١) هـ : خصه .
  - (٢) في الأصل : الشيء .
  - (٣) ح : من أن .
  - (٤) زاد هنا في هـ والمطبوعات : تعالى .
  - (٥) حروف المباني هي حروف الهجاء التي تتكون منها الألفاظ ، كالعين واللام والميم من علم .
  - (٦) حروف المعاني هي كل كلمة جاءت لمعنى ليست باسم ولا فعل ، ويتحدد معناها بالسياق ، نحو : عن وإلى وإن وكان .
  - (٧) في الأصل : وغيرهما .
  - (٨) م : زائداً . وسقط " إنه " منها .
  - (٩) سقط الاعتراض من ظ و ت . ع : وكلام الله سبحانه وتعالى . م : وكلامه تعالى . ح : وكلام الله سبحانه .

قال البيضاوي، في تفسير قوله تعالى: " (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) " : « ما: مزيدة للتأكيد. ولا تعني " بالمزيدة اللغو الضائع. فإن القرآن كله هذى وبيان. بل تعني " بها ما لم تُوضع لمعنى يُراد منه. وإنما وُضعت لأن تُذكر مع غيرها، فتفيد " له وثاقة وقوة. وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه. فظهر من قوله أمران " : الأول: أنه إذا قيل: حرف مزيدة للتأكيد، أو زيدت للتقوية — ومثل هذا في كتب التفسير كثير — فلا بأس به " . والثاني: أن الحرف الذي ينبغي أن يُجتنب، عن أن تقول « إنه زائد »، إذا أطلق. كأن يُقال: « من زائدة »، فلا تقييد يُفيد التأكيد والتقوية وغيرها " .

- (١٠) الآية ٢٦ من البقرة.
- (١١) أنوار التنزيل ص ١٣. وفي النقل تصرف.
- (١٢) في الأصل: « ولا يُعنى ». هـ: ولا معنى.
- (١٣) في الأصل: بل يُعنى.
- (١٤) في الأصل: فيفيد.
- (١٥) ظ ت: الأمران.
- (١٦) البأس: الحرج والشدة. ويقال في فعل الشيء: لا بأس به، إذا كان لا محذور فيه ولا مانع منه، أو كان فعله أولى من تركه. وقد يقال فيما هو واجب.
- (١٧) لزيادة الحرف معان كثيرة جداً، منها التزيين اللفظي. وهو تحسين الكلام وإكسابه ضرباً من الجمال التعبيري أو التيسير في الأداء. ومنها التعميم. وهو تجريد الحدث من تقييد حال معينة ليدل على عموم الأحوال. ومنها التنصيص على العموم. وهو تحقيق معنى الشمول. والتنصيص على الأولوية. وهو تبين أن ما بعده أولى بالحكم مما قبله. ومنها الكف. وهو منع العامل من العمل لفظاً أو تقديراً. ومنها العوض. وهو النجاة عن الإضافة أو عن كلمة محذوفة. ومنها التوطئة. وهي تهيئة ما يدخل على الأسماء للدخول على الجمل، أو تهيئة الجامد للصلاحيية للحال، أو التهيئة لنفي جواب القسم. ومنها التسليط. وهو تسليط الأداة المهملية على الجزم للشرط والجواب. ومنها التعليق، كتعليق الخبر بالابتداء والمعطوف بالمعطوف عليه والفعل بمعموله قبله. ومنها المنية على وصف لا تتق كالتهظيم والتحقير والتوبيخ. ومنها اللصوق. وهو لصوق الصفة بالموصوف. ومنها الوصل. وهو ربط كلام بآخر بينهما قول أو ما يشبهه. ومنها الفصل. وهو الفصل بين ما هو خير أو كالحير وبين ما هو تابع. ومنها نفي التوهم — وهو دفع توهم العطف على غير المقصود — ونفي الاحتمال. وهو دفع احتمال المشاركة. ومنها اقتضاء التكرار، وهو إيجاب تكرار الأداة لنفي التوهم بعد الواو. وآخرها درجة هو الإقحام، فيكون الحرف الزائد بلا



وقد وقع هذا الوهم أي : التوهم — وهو الزائد الذي لا معنى له أصلاً — للإمام فخر الدين الرازي<sup>(١٨)</sup>. فإن قلت : من أين علم المصنف أن هذا الوهم قد وقع للإمام فخر الدين الرازي ؟ قلت : من أمرين :

الأول : أنه نقل<sup>(١٩)</sup> إجماع الأشاعرة على عدم وقوع المهمل في كلام الله ، تعالى . وهو عين الإجماع على عدم وقوع الزائد<sup>(٢٠)</sup> فيه ، إذ الزائد بهذا المعنى هو عين المهمل . فلو لم يقع له هذا الوهم لما احتاج إلى التعرض بهذا<sup>(٢١)</sup> الإجماع .

والثاني : أنه حمل<sup>(٢٢)</sup> « ما » في قوله<sup>(٢٣)</sup> « فبما رحمة » على أنها استفهامية بمعنى التعجب ، كقوله تعالى<sup>(٢٤)</sup> : ( مالي لا أرى الهذند ) ؟

فأشار المصنف إلى الأول ، بقوله : فقال ، أي : الإمام فخر الدين الرازي<sup>(٢٥)</sup> :  
المُحَقِّقُونَ ، من المتكلمين وهم الأشاعرة ، على أن المهمل لا يقع في كلام الله — تعالى<sup>(٢٦)</sup> — لترفعه<sup>(٢٧)</sup> عن ذلك . وأشار إلى الثاني ، [ بقوله ]<sup>(٢٨)</sup> : فأما « ما » في قوله

دلالة : وجوده كعدمه . وهذا لا يجوز أن يُزعم وقوعه في القرآن الكريم . ثم إن للتقوية معنى غير ما ذكره الشارح ، وقد بيناه من قبل . والتوكيد بالزيادة قد يكون للنفي أو للشرط أو للإضافة أو للاستثناء أو للحصر أو للعموم أو للكثرة أو للقلة أو للتعجب أو للتشبيه أو للإسناد أو للإيهام ... أو لتحقيق التوكيد أيضاً . أضف إلى هذا أن التعبير بالأداة عن المعاني النحوية والبلاغية أكد منه بالاسم أو بالفعل ، وأبعد دلالة وبلاغة وبياناً . وفي حذف الأداة قياساً توكيداً على توكيد .

( ١٨ ) زاد هنا في ع و ح : رحمه الله .

( ١٩ ) انظر التفسير الكبير ٣ : ٨٠ و ١ : ٢٣٢ . ونقل الأزهري في م كلام الكافجي حتى « منه بمراحل » . بتصرف .

( ٢٠ ) ظ ت : وهو الإجماع على عدم وقوع غير الزائد .

( ٢١ ) كذا بالباء . وفي الأصل : « التعريض بهذا » . م : التعريض لهذا .

( ٢٢ ) التفسير الكبير ٣ : ٨٠ . وفي النقل تصرف .

( ٢٣ ) زاد هنا في ت و ه و م : تعالى .

( ٢٤ ) الآية ٢٠ من النمل .

( ٢٥ ) ع : سبحانه وتعالى .

( ٢٦ ) في الأصل : « لرفعه » . ظ : « ليرفعه » . ه : « ترفعه » .

( ٢٧ ) من ت و م .

تعالى<sup>(٢٨)</sup> : (فَمَا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ) <sup>(٢٩)</sup> فَيُمْكِنُ أَنْ تُكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً لِلتَّعَجُّبِ<sup>(٣٠)</sup> . انتهى  
أي<sup>(٣١)</sup> : كلام الإمام فخر الدين<sup>(٣٢)</sup> .

والظاهر أنَّ هذا الوهم لا يقع لواحد من العلماء ، فضلاً أن يقع لمثل الإمام<sup>(٣٣)</sup> الرّازي . وإنما أنكر إطلاق القول بالزائد إجلالاً لكلام الله — تعالى<sup>(٣٤)</sup> — وللملازمة<sup>(٣٥)</sup> لباب الأدب ، كما هو اللائق بجلاله<sup>(٣٦)</sup> ، لا لوقوع هذا الوهم منه . وأما نقل اتفاق الأشاعرة فمؤيد لما قصده من معنى الإجلال ، لا لوقوع الوهم منه ، كما ترى<sup>(٣٧)</sup> . وأما حمل « ما » ، في قوله تعالى « فَمَا رَحْمَةٌ » ، على أن تكون استفهامية بمعنى التعجب ، على سبيل الجواز والإمكان<sup>(٣٨)</sup> ، فهو بمنزلة عن الدلالة على وقوع الوهم منه بمراحل .

ثمّ لما فرغ من نقل كلام الإمام وتوجيهه ، وأراد إبطاله ، قال : والزائد عند التحويين معناه — فإن قلت : فلم ذكر معناه ، مع أنه لو قال : الزائد هو — الذي لم يؤث به<sup>(٣٩)</sup> إلا لمجرد التقوية والتأكيد<sup>(٤٠)</sup> ، لتسم التعريف وكان أظهر وأرشق ؟ قلت : لما كان بصدده<sup>(٤١)</sup> الردّ على من زعم أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً

(٢٨) سقطت من الأصل .

(٢٩) الآية ١٥٩ من آل عمران . وليس « من الله » في ع .

(٣٠) زاد هنا في ع و ح : « والتقدير : فبأي رحمة » ، وفي م : « والتقدير : فبأي رحمة من الله . يعني : لا زائدة .

(٣١) زاد هنا في هـ و م : الرّازي .

(٣٢) زاد هنا في هـ : « فخر الدين » . م : فضلاً عن أن يقع لمثل هذا الإمام .

(٣٣) ت : والملازمة .

(٣٤) ظ هـ م : بحاله .

(٣٥) سقط « وأما نقل ... ترى » من م .

(٣٦) زاد هنا في م : « الذي قاله المعريون . وعجاجة بعضهم : قيل : ما زائدة للتوكيد . وقيل : نكرة موصوفة برحمة . وقيل : غير موصوفة . ورحمة بدل منها .

(٣٧) هـ : لم يأت .

(٣٨) ت : « والتوكيد » . وسقطت من هـ .

(٣٩) ظ ت : في صدد .



حقيقة، وإن كان صورة<sup>(٤٠)</sup> في بيان التعريف، ذكر معناه للرد صريحاً على الزاعم.  
فلأجل هذا قال: لا المَهْمَل، كما فهم من كلام الإمام<sup>(٤١)</sup> الرازي. وأنت قد علمت  
أن الإمام بريء [من ذلك]<sup>(٤٢)</sup>.

فإن قلت: ما الفرق بين التقوية والتأكيد؟ قلت: الظاهر أن التقوية أعم من  
التأكيد.

والتوجيه المذكور<sup>(٤٣)</sup> الحاصل من الإمام السرازي، في الآية أي: في<sup>(٤٤)</sup>  
قوله<sup>(٤٥)</sup>: «فما رحمة من الله» — فإطلاق الآية عليه مجاز، كإطلاق الكل على  
الجزء<sup>(٤٦)</sup> — باطل لأمرين:

أحدهما أي: أحد الأمرين الدالين على بطلان توجيه الكلام فيها أن «ما»  
الاستفهامية إذا حُفِضَتْ بحرف الجر وَجِبَ حَذْفُ أَلِفِهَا، نحو «ما» التي  
حُذِفَتْ أَلِفُهَا، لدخول حرف الجر عليها، في قوله تعالى<sup>(٤٧)</sup>: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟)  
وتقريره أن «ما» في قوله تعالى: «فما رحمة من الله»<sup>(٤٨)</sup> لو كانت استفهامية لحُذِفَتْ  
أَلِفُهَا، لدخول حرف الجر عليها، لكنها ما حُذِفَتْ<sup>(٤٩)</sup> بالاتفاق. والجواب أن حذف  
ألف «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر أكثر من لا دائم<sup>(٥٠)</sup>، فيجوز  
إثباتها للتبني على إبقاء<sup>(٥١)</sup> الشيء على أصله.

(٤٠) ظ ت: صدده.

(٤١) سقطت من الأصل، وزاد بعدها في هـ: فخر الدين.

(٤٢) سقط من الأصل.

(٤٣) سقطت من الأصل.

(٤٤) زاد هنا في ت و هـ: تعالى.

(٤٥) في الأصل: الكلي على الجزئي.

(٤٦) الآية ١ من النبأ.

(٤٧) ظ ت: فها رحمة.

(٤٨) ت: لكنها لم تحذف.

(٤٩) ت: لا كلي.

(٥٠) ت: بقاء.



والأمر الثاني الدال على بطلان توجيهه، فيها أيضاً، أن خفض «رحمة» في قوله تعالى: «فبها رحمة» حيث، أي: إذا<sup>(٥١)</sup> حمل «ما» على أن تكون استفهامية بمعنى التعجب، يُشكّل، لأنه يعسر<sup>(٥٢)</sup> تخرجه<sup>(٥٣)</sup> من<sup>(٥٤)</sup> القواعد الإعرابية، لأنه أي: خفض «رحمة» لا يكون بالإضافة<sup>(٥٥)</sup>، إذ ليس في الأسماء الاستفهامية ما يُضاف إلى غيره، إضافة نحوية بالاستقراء، إلا «أَيُّ» عند الجميع<sup>(٥٦)</sup> أي: عند جميع النحاة — فإنهم متفقون على إضافتها لتحقق السماع والاستعمال — و«كم» — معطوف على «أَيُّ» عند<sup>(٥٧)</sup> الزجاج. أي: وليس في الأسماء الاستفهامية ما يُضاف إلا «كم» عند الشيخ أبي إسحاق الزجاج، خلافاً لغيره، نحو: بكم درهم اشتريت؟ فإن «كم»<sup>(٥٨)</sup> استفهامية لا خبرية.

أقول: أولاً: هذا الدليل لا يستلزم بطلان توجيه الإمام. وإنما يستلزم لو أجمع النحاة على بطلان إضافتها. ومعلوم أيضاً أن عدم الإجماع على شيء لا يستلزم الإجماع على عدم ذلك الشيء.

وثانياً: إن الاعتبار للمعاني، لا للصّور والمباني. فتجوز<sup>(٥٩)</sup> إضافتها، لوجود معنى «أَيُّ» فيها. ومثل هذا كثير في الكلام جداً، ولا يحتاج إلى السماع بخصوصه. والإمام فخر الدين الرازي — رحمه الله تعالى — أشار إلى هذا بقوله: والتقدير: فبأي رحمة؟<sup>(٦٠)</sup>

(٥١) ظ: إذ.

(٥٢) ظ: مشكل لعسر.

(٥٣) التخريج: إيجاد المخرج النحوي المناسب للكلام. هـ: مخرجه.

(٥٤) ت: على.

(٥٥) م: بإضافة.

(٥٦) هـ: «عند الجمع». م: عند النحاة الجميع.

(٥٧) زاد هنا في ت: أي عبد الله.

(٥٨) ظ ت: «فإنها كم». هـ: فإنها.

(٥٩) في النسخ: فيجوز.

(٦٠) التفسير الكبير ٣: ٨٠. وفي النقل تصرف.

ولا يكون خفضها بالإبدال من «ما»<sup>(٦١)</sup>، لأنَّ المُبدل من اسم الاستفهام لا بُدَّ من أن يَقتَرَنَ بهَمْزةُ الاستفهام، إشعاراً بتعلُّق معنى الاستفهام بالبدل قصداً—وسبب اختصاص اقترانه بهَمْزةُ الاستفهام دون غيرها كونها أصلاً في باب الاستفهام، مع كون بنائها على حرف واحد—نحو: كَيْفَ أَنْتَ، أَصَحِّحُ<sup>(٦٢)</sup> أم سَقِيمٌ؟

١١٤٢

أنت: مبتدأ، خبره: كيف وهو اسم استفهام، وصحيح: بدل منه مقترناً بهَمْزةُ الاستفهام، وأم: للعطف، وسقيم: معطوف على صحيح.

فإن قلت: فلم وقع الفصل بين البدل والمبدل منه؟ قلت: لاقتضاء المبدل منه صدر<sup>(٦٣)</sup> الكلام، لتضمنه معنى الاستفهام.

وتقرير الدليل أنَّ «رحمة»، في قوله تعالى: «فيا رحمة»، لو كانت مبدلة من اسم الاستفهام لكانت مقترنة بهَمْزةُ الاستفهام. لكنها لم تقترن بها، فلا تكون مبدلة من «ما».

ولا يكون جرّهما بأن تكون صفة لـ «ما» لأنَّ كَلِمَةَ<sup>(٦٤)</sup> «ما»—فإن قلت: فلم أدخل الكلمة على «ما»، ولم يقل: لأنَّ «ما»—لا تُوصَفُ<sup>(٦٥)</sup>؟—قلت: تنصيصاً على المراد، ودفعاً للالتباس. قوله:—إذا كانت شرطية—مذكور مهنا على سبيل الاستطراد، لأجل تعميم الفائدة—أو استفهامية. وكلّ ما لا يُوصَفُ لا يكون له صفة. فـ «رحمة» لا تكون صفة لـ «ما». ولا يخفى عليك أنَّ حال هذا الدليل كحال الدليل على عدم خفضها بالإضافة.

ولا يكون خفض «رحمة» بأن تكون<sup>(٦٦)</sup> بياناً أي: عطف بيان لـ «ما»، لأنَّ

(٦١) م: من ذلك.

(٦٢) هذا المثال خلاف ما في الآية، لأن البدل هنا بعد تمام الجملة ومعطوف عليه. ولولا ذلك لما اقتضى همزة. ط: نحو أنت صحيح.

(٦٣) ظ ت: صور.

(٦٤) سقطت من م و ح.

(٦٥) ت: لأنها لا توصف.

(٦٦) في الأصل و ت و ه: يكون.



« ما » هذه لا تُوصف لما عرفت ، وكلّ ما لا يُوصف لا يُعطَف عليه البيان<sup>(٦٧)</sup> .  
 ف « رحمة » لا تكون<sup>(٦٨)</sup> عطف بيان لـ « ما » .

قوله : كالمُضمَراتِ . إشارة إلى بيان الكبرى . يعني أنّ المضمَرات<sup>(٦٩)</sup> لا تكون موصوفة ، ولا معطوفاً عليها عطف البيان<sup>(٧٠)</sup> . وأنت تعلم أنّ المضمَرات يجوز أن تكون موصوفة ومعطوفاً عليها عطف البيان<sup>(٧١)</sup> ، عند البعض . فلا يتمّ هذا الدليل أيضاً .

ثمّ لما فرغ من الردّ على الإمام ، وأراد أن يُقوي ما ذكر بكلام السلف من النّحاة ، قال : وكثير من النّحاة<sup>(٧٢)</sup> المتقدّمين يُسمّون الزائد صلةً ، لكونها وسيلة إلى نيل غرض من الأغراض ، كتّحسين الكلام وتزيينه ، وكتّحصيل ازدياد قوّته ومثاقته ، بزيادة حرف من الحروف الزائدة ، وبعضهم أي : بعض النّحاة المتقدّمين كما هو الظاهر المراد — ويحتمل أن يكون المراد منه بعض النّحاة مطلقاً — يُسمّيه مؤكّداً<sup>(٧٣)</sup> ، لإعطائها اللفظ والنّظم معنى التأكيد .

فإن قلت : قد قال في آخر الباب الثالث : « ويُسمّى الزائد صلة وتوكيداً »<sup>(٧٤)</sup> .  
 فما الفائدة في هذا الكلام ؟ قلت : للتذكير والتفصيل<sup>(٧٥)</sup> بعد الإجمال ، بذكر الفريقين

(٦٧) ع م : بيان .

(٦٨) ظ : لا يكون .

(٦٩) ت : يعني فالمضمَرات .

(٧٠) في الأصل و ت و هـ : بيان .

(٧١) ت : بيان .

(٧٢) م : « النحويين » . وسقطت من ع و ح .

(٧٣) في الأصل : « توكيداً » . وزاد بعده في ع و م : وبعضهم يسميه لفواً . والاجتناب من هذه العبارة في التنزيل واجب .

(٧٤) ظ : « وتأكيداً » . وانظر ١٣٢ ب .

(٧٥) ظ ت : والتفصيل .



من النحاة المتقدمين، وللإشارة<sup>(٧٦)</sup> إلى أن بعض ذلك القول هناك جار على سبيل  
المساحة والمجاز.

• • •

ثم لما وضع الباب الرابع لبيان العبارات المحررة المستوفاة، وكانت  
الاصطلاحات المتعلقة بعلم النحو<sup>(٧٧)</sup> كثيرة جداً، لكثرة أصوله وتشعب فروعه، وكان  
هذا القدر المذكور لا يستوفىها بمجرد<sup>(٧٨)</sup> التعداد والذكر، ولكن كان كافياً بحسب  
التأمل والفكر، أشار إلى هذا بقوله: وفي هذا القدر أي: في بيان هذه العبارات المحررة  
— ونجوز أن يكون المراد منه بيان العبارات وتحرير<sup>(٧٩)</sup> القواعد والأصول — كفاية لمن  
تأمل<sup>(٨٠)</sup>. فإن التأمل أصل في درك الأمور كلها. فلماذا قال في أول هذا<sup>(٨١)</sup>  
الكتاب: «تقتفي بتأملها»<sup>(٨٢)</sup> جادة الصواب.

• • •

جعلنا الله<sup>(٨٣)</sup> وإياكم من أهل الجنة والثواب،  
وبؤانا<sup>(٨٤)</sup> في النعيم مع الأخيار والأصحاب،  
أمين، يا مجيب الدعوات ومفتّح الأبواب.

---

(٧٦) ظ ت: والإشارة.

(٧٧) ظ ت: المتعلقة بالنحو.

(٧٨) ظ: لمجرد.

(٧٩) ظ ت: المراد من بيان العبارات ومن تحرير.

(٨٠) في م زيادة من متن الإعراب: والله الموفق والمهدي إلى سبيل الخيرات، بحمده وكرمه.

(٨١) سقطت من ظ و ت.

(٨٢) ظ هـ: «تقتفي متأملها». ت: «تقتفي بتأملها». وانظر ٦ ب.

(٨٣) زاد هنا في هـ: تعالى.

(٨٤) زاد هنا في هـ: الله.

والحمد لله على جزيل نواله ،  
والصلاة<sup>(٨٥)</sup> على سيدنا محمد وآله ،  
وصحبه ، وسلم تسليماً<sup>(٨٦)</sup> .

• • •

نجز ، بحمد الله وحسن عونه وبمنه ، على يد أفقر الخلق إلى الحق ، العبد العاجز  
الحقير الذليل الضعيف ، محمد بن أحمد بن علي الشريف السوسي ، نزيل تونس . ووافق  
الفراغ منه سحر اليوم المسفر عن سابع شهر ربيع الأول ، بل الثاني من شهور سنة ثمان  
وثلاثين وألف . أحسن الله ختامها . آمين .

بلغ مقابلة حسب الطاقة . ووافق الفراغ من مقابلته على الأم المنسوخ منها ، يوم  
الخميس ثاني جمادى الأولى ، عام ثمانية وثلاثين وألف .

---

(٨٥) زاد هنا في هـ : والسلام .

(٨٦) سقط السطر من ظ و ت . وزاد هنا في ت : « والحمد لله على جزيل نواله ، والصلاة على سيدنا  
محمد وآله . تم الكتاب المبارك ، بحمد الله وحسن عونه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم تسليماً ، على يد كاتبه محمد بن أبي بكر الزياتي . غفر الله له ولوالديه ولن علمه . آمين  
يارب العالمين » . وزاد هنا في هـ : « وصحبه أجمعين أجمعين . تم الكتاب . تم الكتاب — والله  
أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب — على يد العبد الضعيف السيد محمود بن السيد عثمان  
— غفر الله له ولوالديه ، وأحسن إليهما وإليه — في شهر جمادى الآخرة ، في يوم چهار شنبه ، في  
وقت بعد العصر ، سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف » . وجهار شنبه تعني بالفارسية : الأربعاء .





## ١

### فهرس الأعلام الأفراد والجماعات والأماكن

بيت المقدس: ٢٨٠.  
 اليعاقبي ناصر الدين: ١٠٣، ٣٥٠، ٣٨٢، ٥٢١.  
 نجم: ١١٢.  
 تونس: ٥٢٩.  
 ثعلب: ١٣٠، ١٩٦ — ٢٠١، ٣٢٠، ٣٢٢، ٤٥٧، ٣٩٥.  
 الثعلبي النيسابوري: ٤٦٠.  
 أبو ثوبان: ١٥٠.  
 جذية الأبرش: ٤٨٠.  
 جران العود: ٤٥٦.  
 جرير: ١٥١، ٣٢٠.  
 الجرمي: ٤٥٤.  
 الجميع: ١٥٠.  
 جندب: ١٠٨.  
 ابن جني: ١١٠، ٣٢٨.  
 أبو جهل: ٣٢٤.  
 الجوهري أبو نصر: ٤٩، ٩١، ١٥٠، ١٧٧، ٢٢٣، ٢٦٧، ٢٦٩، ٣٢٩، ٣٤٠.  
 أبو حاتم السجستاني: ٣٢٣، ٣٢٤.  
 ابن الحاجب: ٤٦، ٧٩، ٩٣ — ٩٥، ١٠١، ١٠٥، ٣١٢، ٣٢٣، ٤١١، ٤١٣.  
 الحارث بن حنظلة: ٤١.

آدم عليه السلام: ١٨٠، ١٨٢.  
 إبراهيم عليه السلام: ٣٦٤، ٣٩٣، ٤٤٧.  
 إبليس: ٢٩٢، ٣٠٩.  
 أبي بن كعب: ٧٨، ٣٤٨، ٣٤٩.  
 الأنخس الأكبر: ٦٣.  
 الأنخس الأوسط: ١٢٩، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٥٨، ٤٥٩.  
 إسماعيل: ٢٨٠.  
 إسرائيل: ٧٩، ٣٨٤.  
 أبو الأسود الدؤلي: ٦٢، ٤٥٥.  
 الأصمعي: ٨٩.  
 الأعشى: ١٤٢، ٣٢٧، ٣٦٧.  
 الأعلام الشتمري: ٤٦.  
 امرؤ القيس: ٤٣، ٤٣٨.  
 ابن الأثيري: ٥٠، ٥١.  
 أنس بن مدركة: ٤٧٩.  
 أوس بن حجر: ١٦٥.  
 بردى: ١١٤.  
 البرص: ١١٤.  
 البصرة: ٩٥، ٢٣٩.  
 بغداد: ١٥٢.  
 بلعم بن باعوراء: ٤٠٠ — ٤٠٢.

٤٤١، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٧٢، ٤٧٨

زهير بن أبي سلمى: ١٢١.

زيد بن علي: ١٨٣.

ساعدة بن جؤية: ٢٥٤.

ابن السراج: ١١٠، ٥٢٥.

سعيد بن المسيب: ٤٢.

سليمان عليه السلام: ٤٧١.

سهيل: ٣٩.

سويد بن أبي كاهل: ٣٨٧.

السيرافي أبو سعيد: ١٤٧، ١٤٨.

سيون: ٤٣، ٤٦، ٦٣، ٧٢، ٨٥، ٩٨.

١١٠، ١٢١، ١٣٠، ١٤٨، ١٥٠، ٢٢٩.

٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٤.

٣٠٣، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٥٩، ٣٩٤.

٤٤٥، ٤٥٢، ٤٦٨، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨.

الشافعي: ٢٠٣، ٢٣٥.

شرح بن الحارث: ٢٧١.

الشلوبين أبو علي: ١٨٨، ١٩٢، ٣٩٩.

شماس الهذلي: ٤٤٦، ٤٤٧.

صالح عليه السلام: ٣٤٠.

أبو صخر الهذلي: ٤١٥.

أبو الصقر: ١٥٦.

صهيب الرومي: ٤٠٣ — ٤١١.

ضبة: ٢٠١.

ابن طاهر: ٢٢١، ٢٣٨.

ابن الطراوة: ٣٣٦.

طرفة بن العبد: ١٤٤.

طيس: ١٩٤.

ابن عباس: ٦٣، ١٤١، ١٨٣، ٢٧٣.

عبد الرحمن بن حسان: ١١٤.

عبد القاهر الجرجاني: ١١٢.

عبد الله بن مسعود: ١٨٣، ٢١١.

أبو العتاهية: ٣٤١.

عثير بن زيد: ٢٨٥.

العجاج: ١٧٧.

العجاج بن يوسف: ١١٢.

حذام: ٤٤٥.

أبو حرب: ١٦٠.

الحوري القاسم بن علي: ٩٨، ٤٦٠.

حسان بن ثابت: ٤١، ١١٤، ١٨٣، ٤٧٢.

الحسن البصري: ١٦٤، ٢١١، ٢٤١.

الحواربان: ٤١.

أبو حيوة: ١٤٠.

أبو حيان النحوي: ٢٩٧.

ابن حموس: ٤٠٤.

ابن خالويه: ٤٦٠.

ابن خروف: ١٢٩.

الخليل بن أحمد: ٣٨، ٦٣، ٢٤٣، ٢٩٤.

٣٢٩، ٣٩٥، ٤٣١.

دجلة: ١٥١، ١٥٢، ٣٢٠.

ابن درستويه: ٣٧، ١٥٣، ١٥٥، ٣١٧.

ابن دند: ٢٢٤، ٢٢٦.

أبو دؤاد الإيادي: ٨٥.

أبو دؤاد بن حريز: ٩٠.

ذو الرمة: ٢٩٠.

أبو ذؤيب الهذلي: ١٠٧، ٢٧٨.

الرازي فخر الدين: ٣٧، ٤٠، ٣٨١، ٣٨٢.

٥٢٢ — ٥٢٧.

ابن الراوندي: ١٥٦.

الرمالي: ٢٣٨، ٣٤٥.

ابن الرومي: ١٥٦.

الزجاج أبو إسحاق: ١٥٣، ١٥٥، ٢٧٩.

٢٨٣، ٣١٧، ٣٢٨.

الزنجشيري: ٣٤، ٥٦، ٨٩، ٩٢.

١٠٠ — ١٠٢، ١٠٥، ١٤٤، ١٦٨ — ١٧١.

١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٧٠.

٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣١٢.

٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٤٧.

٣٥٠ — ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨١.

٣٨٢، ٣٨٦، ٤١٥، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣٩.

عدي بن الرقاع: ٤٣٣.

عروة بن الورد: ٢١٠.

ابن عصفور: ١٠٠، ٢٣٦، ٢٧٩.

٤٣٦ — ٤٤١.

عقيل: ٢٣٠.

المكبري أبو البقاء: ٣٣.

علياء بن أرقم: ٣٦٣.

علي بن أبي طالب: ٦٢، ٦٣.

أبو علي الفارسي: ٤٦، ١١٠، ١٦٨، ١٦٩.

٢٢١، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤١٧.

عمرو بن معد يكرب: ٤٨٧.

عترة بن شداد: ١١٧، ٤١٤.

عيسى عليه السلام: ٩٣، ١٨٠، ٣٦٩، ٣٧٧.

٤٨٢.

غيلان بن ضجاع: ٥٢.

الفاضل الأسفرايني: ٣٣.

الفراء: ٨٦، ٨٩، ١٢٩، ١٣٠، ١٨٥، ٢٣٨.

٣٠٣، ٣٤٨، ٤١٧، ٤٥٧.

قارون: ٢٤٢، ٢٤٨.

القرآن الكريم: ٦٤، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧.

١٩٤، ١٩٥، ٢٩٣، ٤٨١.

قصور بن سعد: ٤٧٩، ٤٨٠.

قطرب: ٤٥٧.

قطروس: ٧٩.

الكافيجي: ٣١.

الـكـسائي: ١٥٧، ١٦٤، ٢٩٤.

٣٢٢ — ٣٢٤، ٣٣٥، ٣٩٠، ٤٥٤، ٤٧٢.

الكمة: ٤٤٧.

كعب بن سعد: ٢٣١.

كعب بن مالك: ٣٩٠.

كليب وائل: ٣٣٢.

الكهف: ١٠٢.

الكواشي موفق الدين: ٢٢٩.

الكولر: ١٣٩.

الكوفة: ٩٠، ٢٣٩، ٣١٥.

ابن كيسان: ٣٨.

ليد بن ربيعة: ١٤٩، ٢٠٣، ٢٣٦.

لجيم بن صعب: ٤٤٥.

المازلي: ١٥٧، ٣٩٧.

ابن مالك: ١٦٨، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٧٠، ٢٧٩.

٣٠٧، ٣١١، ٤٢٥.

المبرد: ١٢٢، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٧٩، ٢٩٠.

٣٠١، ٣٢٨.

المتبي: ٣٠٢.

محمد عليه السلام: ٣١، ٣٥، ٣٨.

٤٠ — ٤٢، ٥٥، ٥٧، ٩٢، ١٢٠، ١٣١.

١٣٩، ١٤٠، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥.

١٨٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٢.

٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٥.

٣١٧، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤٤.

٣٥١، ٣٥٩، ٣٩٠، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤١٧.

٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٧، ٤٥٩، ٤٨٩، ٤٩٥.

٥٢٩.

محمد بن أحمد السوسي: ٥٢٩.

محمد بن وهيب: ١٧٤.

المرار القصي: ٤٨٣، ٤٨٧.

مرة: ٣٣٢.

أبو مروان: ٥٢.

مريم: ١٧٠، ٢٨٢.

أبو مسلم الخراساني: ٣٣٢.

مسيلة الكذاب: ٤٠.

معاذ الهراء: ٦٣.

معاوية بن خليل: ١٣١.

المعصم: ١٧٤.

معقل: ٢٢٣، ٢٨٠.

المعدي: ١٣٠، ٢١٠.

أبو المغوار: ٢٣١.

المنع الكندي: ٣٠٧.

أبو المنهال الخزازي: ٤٥.

مهلهل: ٣٣١.



موسى عليه السلام: ٢٠٣، ٢٧٩، ٨٩، ٥٦،

٤٧٠، ٣٩٢، ٣٦٤

ميسون بنت جندل: ٤٢٢.

المنجى الديالى: ٣٥٨، ١٤٩.

المنجى الجندى: ٢٧٢.

أبو النجم: ٣٨٩، ٧٩.

بطل بن حري: ٤٨٧.

نوح عليه السلام: ٤٣٤، ٣٨٠، ٣٦٥.

حليل: ٢٣٩.

المروى: ٣٤٤ — ٣٥١.

هشام الضير: ١٣٠.

ابن هشام الأنصاري: ٣١، ٣٢، ٤١، ٥٠،

٥٣، ٥٧، ٦٥، ٦٨، ٧٢، ٧٤، ٧٨ — ٨٣،

٩٠ — ٩٢، ٩٨، ١٠٦ — ١٠٧،

١١٢ — ١١٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦،

١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٤،

١٦١، ١٦٦ — ١٧٠، ١٧٦، ١٧٨ — ١٨٥،

١٨٩ — ١٩٧، ٢٠١ — ٢٠٤، ٢٠٨،

٢١٥، ٢٢٧، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨،

٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٧،

٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢،

٢٩٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٢،

٣٢٤، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٣،

٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢،

٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٧٨ — ٣٨١، ٣٨٥،

٣٨٧، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٠٨،

٤١١ — ٤١٥، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٨، ٤٢٩،

٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١ — ٤٤٣، ٤٥٠، ٤٥٨،

٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧١،

٤٧٣، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٩،

٥١١ — ٥١٤، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٧، ٥٢٨،

هني بن أحر: ١٠٨.

يزيد بن الحكم: ٢٣١، ٢٣٢.

يزيد بن عمرو: ١١٢.

يعقوب عليه السلام: ٩١، ٣٦٢، ٣٦٣.

يوذا: ٧٩.

يونس عليه السلام: ٣٤٩.

يونس بن حبيب: ١٠٢، ٢٤٣، ٣٩٤، ٣٩٥.

## فهرس الآيات

الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة	الصفحة
				البقرة	
١١٧	٨٧	٢٤٨	٢		
١٢٥	٣٦١	٢٢٣ ، ٥٦	٦		
١٤٢	٢٢٨ ، ٧٨	٢٢٣ ، ١٠٥	٧		
١٤٤	٤٤٧				
١٨٤	٣٦٠				
١٩٥	٢٢٩	١٣٠	٦		
١٩٧	٤٦٩	٣٨٦	٨		
٢١٤	٣١٨ ، ١٣١	١٣١	١١		
٢١٧	٢٨٢	٣٢٥ ، ٢٣	١٢		
٢٢٢-٢٢٣	١٦٨	٩٦ ، ٧٨	١٣		
٢٤٩	١٢٩	٤١٥ ، ١١٧	١٧		
٢٥٤	٢٠٩ ، ١٢٧	١١٤	٢٥		
٢٧١	٣٨٩	٥٢١ ، ٤٧٩	٢٦		
٢٨٠	٤١٨ ، ١٩٩	١٠٧	٣٠		
٢٨١	٢٠٩ ، ١٢٨	٨٩	٧١		
		٥٤	٨٣		
		٧٣	٨٧		
٩	٢٠٩ ، ١٢٩ ، ١٢٨	٢٢٨ ، ٩٦ ، ٧٨	٩١		
٢٩	٣٥١	٤١٨ ، ١٩٩	٩٦		
٣٦	١٧٠	٥٥	٩٨		
٤٧	٨٧	٤٩٦	١٠٤		
٥٩	١٨٢-١٨٠ ، ٨٧	٢٧٨	١٠٥		

آل عمران

٢٢٢	١٢
٢٩٨	٤٤
٤٣٩، ٢٢٩	٥٩
٢١٧، ١٦٨	٩٧-٩٥
٢٨٢	٩٦
٢٧٩	١٠٨
٩٥	١١٠
٥٦	١٥٥
٨٧	١٦٠
٨٧	١٦٢
٢٧٢	١٧٢
٤١٢-٤٠٠	١٧٦
١١٦	١٨٦

### الأفعال

٢٨٢، ١٠٧	٢٦
٢٥٧	٤٤
٢٥٩	٥٨

### الضم

٦٣	٣
٤٦٤	١٢
٢٨١	٤٠
٢٩٢	١٢٤

### يونس

٢٨٥، ٢٦٧، ٢٦٤	١٠
٢٠١	٢٢
٢٢٨	٢٩
١٢٠	٤٢
١٢٠	٤٣
٢٠٠-٢٢٩	٥٣
١٤٠، ١٢٩	٦٥

٢١٧	٩٢
٢٨٢	١٠٣
٤٥٣	١٤٢
٥٢٨-٥٢٣، ٤٨٩	١٥٩
٤٧٠	١٩١
١٧٠	١٩٥

### النساء

٤١٤	٩
٢٦١	٢٨
٢٢٨	٦٣
٤٢٢-٤٢١	٧٢
٢٢٨	٧٩
١٣٥	٩٠
٢٧٨	١٢٨
٢٢٨	١٦٦
٤٨٦	١٧٠

### المائدة

١٦٢	٨
٢٨٤	٧١
١٢٢	٩٥
٢٧٨-٢٦٨	١١٧
١٠٦	١١٩

### الأنعام

٢٤٤	٨
٨٧	٧٣
٢٥٦	٩٤
٤٣٥	١١٩
٢٢٨	١٣٢

### الأعراف



٤٦٢ ٤  
١٠٧ ٢٨  
٣٥٥ ٣٠

### النحل

٨٧ ٤٠  
٣٧٩ ٦٨

### الإسراء

٥٦ ٩  
٣٣١ ٣٣  
٢٠٨ ٩٣  
٢٢٨ ٩٦  
١٥٢ ١٠٥  
٤٧٠ ١١٠

### الكهف

١٠٢ ١١  
١٠٢ ١٢  
١٠١ ١٩  
٤٦١ ٢٢  
٧٨ ٣٨  
١٣٠ ٤٧  
٢٨٢ ٩٩

### مريم

٢٩١ ٤  
٢٨٢ ١٦  
١٧٢ ٢٥  
٨٨ ٢٩  
٩٣ ٣٠  
٤٨٢ ٣١  
٨٧ ٣٥

٣٥٢ ٦٨  
٣٥١ ، ٣٤٦ ٩٨

### هود

١٠٠ ٧  
٤٧١ ، ٤٣٦ ، ٢١٩ ٧٢  
١٢٩ ٨١  
٥٤ ٨٨  
٣٥٤ ١١١  
٢٢٨ ١٢٣

### يوسف

٢٢٧ ، ١٦٧ ٢  
١٤٥ ٤  
٢٥٤ ٩  
٢٥٤ ، ٩١ ١٦  
٤١٦ ١٧  
٤٨١ ، ١٤٩ ٣١  
١٣١ ٣٥  
٤١ ٥٠  
١٤٩ ٥١  
٤٣٥ ٦٥  
١٠٤ ٨٢  
٣٦٢ ٩٦

### الرعد

٢٢٨ ٤٣

### إبراهيم

٢٥١ ٢٠

### الحجر

٤٨٦ ٢

٩٢ ٤  
٣٤٤ ٧  
١٣٠ ٢٠

الشعراء

٢٧٩ ٢٣  
٤١٩ ١٠٢  
١٧٧ ١٣٤-١٣٢

الهل

٥٢٢ ٢٠  
٤٧١ ٣٥  
٣٤٠ ٤٦  
٢٢٨ ٩٣

القصص

٥٥ ٥٦  
٣٩١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٢ ٧٩

الحكوات

١٩٨ ٥٨

الروم

٢٨٠ ، ٢٢٤ ٢٥  
٦٨ ٣٢  
٢٧٩ ، ١٢٠ ٣٦  
٥٣ ٥٥

الأحزاب

١٢٠ ٣١

سأ

٣٨ ٦٥  
٣٩٥-٣٩٣ ٦٩-٦٨

ط

٤٧٠ ١٧  
٣٦٤ ٣٩-٣٨  
٣٥٧ ٧١  
٥٠٥ ، ٣٠٣ ٩١  
١٢٧ ١٠٩

الأنباء

١٧٤ ٣  
٢٥٧ ، ٢٤٨ ١٩  
٤١١ ، ٢٣٠ ٢٢  
٤٧٧ ٣٧

الحج

٤٥٠ ٥  
١٥٦ ٦

المؤمنون

٣٢ ٢٠  
٣٦٥ ، ١٨٨ ٢٧  
٣٨٢-٣٨٠  
١٥٠ ٣٦  
٤٨٩ ٤٠

النور

٣٩٣ ٢  
٤٤٣ ، ٤٣٠ ٦٤

الفرقان

٢٢٢	٧٥
٦٣	٨٤
الزمر	
٤٢٠-٤١٩	٥٨
٢٨٢	٦٨
٤٥٨	٧١
٤٥٨	٧٣
غافر	
١٠٧	١٥
١٠٧	١٦
١٤٠	٥١
٨٧	٦٨
٢٨٣	٧١
فصلت	
١٦٠	٢٩
الشورى	
٢٣٧	١١
٤٢٤-٤٢٣	٥١
٥٥	٥٢
الزخرف	
٢٨٧ ، ٢٢٣	٣٩
٢٢١	٨٤
الأحقاف	
٣٤٣	٢٨
محمد	
٣٢٧	١٩

٢٣٥	٣١
فاطر	
٢٢٩	٣
٣٥٣	٤١
يس	
١٩٤	٣-١
٢١٦	٧
٤٢٧	٢٧
١١٥	٣٧
٢٨٢	٥١
٣٨٦	٥٢
٨٧	٨٢
الصفات	
١٤٢	٧
١٤١	٨
١٤٢	٩
٥٥	٢٣
٣٢٧	٣٥
٣٩٣	١٠٢
٣٦٤	١٠٤
٣٠٢	١٧٤
ص	
٣٢٩	٣
٢٨٩	٨
٤٨١	٢٦
٤٥٩	٥٠
٨٤	٦٠
١٠٧	٧١
٣٥٥	٧٣



١٨٦-١٨٧

١٢-١٠

الجمعة

٢١٦-٢١٨

٢٦٩-٢٧٨

الساكنين

١٣٩

٢٤٤-٢٤٦

الساكنين

٢٧٢-٢٧٦

البحر

٤٦٥

البحر

١٠١

البحر

٤١٧

١٩٤

البحر

٤٧

البحر

٢٨٤

البحر

٢٨٢

الفتح

٢٢٨

٢٨

الحجرات

٢٠٥

٩

في

٢٨٢

٢٠

٩٧

٤٢

الحجرات

٢٧٥

١

الحجرات

١٩٢-١٩٠

٤٩

٢٠٦

٥٢

الحجرات

٢٧٨

٢٧

الحجرات

١٧١, ١٦٤-١٦٣

٧٧-٧٥

٢٨٢

٨٤

الحجرات

١٦٣

٢٩

الحجرات

١٤٠

٢١

الحجرات

٥٤٠

الشمس	٧-١	٤٣٠	المقدر	٦	٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٣١
	٩	٤٣٠		٣٢	٣٢٢
الليل			القيامة	٣١	٣٣٠
	١	١٠٩	الإيمان	١	٢٩١
الشرح			النبا	١	٥٢٤ ، ٤٧١
	١	٢٨٥	الانقطاع	٦	٣٩٧
العين			المطففين	١٧	٩٦
	١	٤٥٥	الانشقاق	١	٢٧٨
	٨	٢٢٨	الطارق	٤	٣٥٩ ، ٢٩٤ ، ١١٠
العلق			الأطل	١٤	٤٣٠
	٦	٣٢٥	الغاشية	٢٢-٢٤	١٢٩
	١٩	٣٢٤	الفجر	١٧-١٦	٣٢١
المقدر	٥-٤	٣٠٢			
الزلزلة					
	٤	٢٨٢			
الممزة					
	١	٥٢			
الكواكب					
	١	١٣٨			
	٢-١	٥٠٣			

## فهرس الحديث والأثر

٤٢٧	اتقوا النار ولو بشق تمرة .....
٩٢	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ..
٣٩	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .....
٢٧١	بشر مطية الرجل زعموا .....
٤٢٦	تصدقوا ولو بظلف محرق .....
٥٧	الطيب تعرب عن نفسها .....
٤٩٥	دع ما يريك إلى ما لا يريك .....
٣٢٦	رب لا تكنني إلى نفسي طرفة عين .....
٢٧١	زعموا مطية الكذب .....
٣٥	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر .....
٣٥	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم .....
٣٣٠	كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل .....
١٣١	لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كثور الجنة .....
١٤٩	اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشى الشيطان .....
٢٨٥	لن يخلب عسر يمين .....
٤٥٩	ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .....
٤١١ — ٤٠٣	نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه .....
٢٩٤	وكل بالمؤمن مائة وستون ملكاً .....



## فهرس الأمثال والشواهد النثرية

٢٨٠ ، ٢٢٣	..... إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل
٥١	..... إن كنت ذا طب فطب لعينيك
٤٧٥	..... إني بما أن أفعل
٤٥	..... امرأة عروب
٣٥١	..... بعد اللثا والتي
٢١٠ ، ١٣٠	..... تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٥٦	..... طعم الآلاء أحلى من المن وهو أمر من الآلاء عند المن
٩٧	..... ظننت زهداً عمراً
٢٢٥	..... العدة دين
٤٥	..... عرت معدة الفصيل
٥٠	..... عملتها عمل من طب لمن حب
٨٩	..... لا أفعله ولا كوداً
٤٧٩	..... لأمر ما جدد قصير أنفه
٢٢٥	..... لكل شيء كنيته وكنية الكذب زعموا
٤٧٧	..... ما أحسن زهداً
٤٤	..... ما أجلني وما أدقني
٦٩	..... مثلك لا يخل
٢٤١ ، ١٧٤	..... المحصول بعد الطلب أحرز من المتساق بلا تعب
٤٧٨	..... مررت بما معجب لك
٤٨	..... من سلك الجواد أمن من العثار
٤٧٨	..... نعم ما صنعت

## فهرس القوافي

### ح

الصباحا أبو حرب ١٦٠

### د

باردا ذو الرمة ٢٩٠  
 محمد حسان بن ثابت ٤١  
 يسود أنس بن مدركة ٤٨٠  
 مخلدي طرفة ١٤٤  
 أحد النابغة ١٤٩  
 لييد الشافعي ٢٣٦، ٢٠٣  
 جند ٣٠٩  
 يدي النابغة ٣٥٨  
 بفرصاد شماس الهذلي ٤٤٧، ٤٤٦  
 رماد حسان بن ثابت ٤٧٣

### ر

نارا أبو دؤاد ٨٦

### هـ

بلاء الحارث بن حلزة ٤١  
 الرقباء أبو دؤاد بن حريز ٩١

### ب

جندب مني بن أحر ١٠٨  
 قريب كعب بن سعد ٢٣١  
 الثعلب ساعدة بن جؤبة ٢٥٤  
 المشيب أبو العتاهية ٣٤١  
 سبب أبو صخر ٤١٥  
 مضاربه نهشل بن حري ٤٨٧

### ت

أنا ١٦٣

### ث

مؤنث الزمخشري ٤٦١

ق

٤١١ ، ١٥٦	ابن الراوندي	زنديقا
٥٢	غيلان بن شجاع	أرفق
١٤٣	الأعشى	يتعطق
٣٥٣	غيلان بن شجاع	ومشرق
٣٨٣		صديق

ك

٣٦	أبو خالد	مباركا
٩٦		ضنك

ل

١٨٣	حسان	تبالا
٢٧٢	النايفة الجعدي	معزلا
٣٢٧	الأعشى	مهلا
١٩٦		طويل
١٤٩	ليد	زائل
٣٢٠ ، ١٥١	جرير	أشكل
٣٠٧	المقنع	قليل
٣٦٧	الأعشى	وتعمل
٣٩		الرجال
١٠٨	عبد قيس	فتجمل
١١٤	حسان	السلسل
١٦٩		منيل
١٦٩	كثير عزة	منمل

١٦٥		قدرا
٣١٤		الأصاغرا
٣٣٢	مهلهل	مره
١٧٤	محمد بن وهيب	والقمر
٢٨٥	عشر بن ليد	مياسو
٣٨٩ ، ٧٩	أبو النجم	شمري
١٣١	مطوية بن خليل	بكر
١٠ ط	عروة بن الورد	أثر

س

٤٥٦	جران العمود	الميسر
٧١		نفسى
٤٨٧	المرار الفقعي	المخلص

ط

١٧٧	العجاج	نط
-----	--------	----

ع

٣٨٧	سويد	لم يطلع
١٦٥	أوس بن حجر	سما
١٩٣	هشام المري	مروعا
٢٧٨ ، ١٠٨	أبو ذؤيب	تقنع

ف

٢٠٢	الفرزدق	بخلاف
-----	---------	-------



١١٤	مثان	عبد الرحمن
٢١٦، ١٢٦	لا يعني	
٢٠١	مصطحبان	الفرزدق
٣٨٨	وإعلان	
٤٧٣	دعان	حسان

هـ

٢٩٠	عيناها	ذو الرمة
-----	--------	----------

و

٢٣١	منهوي	نهاد بن الحكم
-----	-------	---------------

ا

٢٢٤	الدجى	ابن دية
-----	-------	---------

ي

٣٢٨	وليا	
-----	------	--

مصراع مفرد:

٢٠٣	وإذا تصبك من الحوادث نكبة	
٢٦٤	كما غروهم قل وإن كثر	

١٨٨	لا أقل	
٣٠٢	الغزال	المتنى
٤٣٧	صالي	امرؤ القيس
٤٣٨	أحوال	امرؤ القيس
٤٦٣	فاضل	

م

٣٦٣	السلم	علياء بن أرقم
١١٢	الطعاما	نهاد بن عمرو
١٣٢	مسلم	
١٨٩	واما	
١٢١	ولا حرم	زهر
٤٥٥	عظيم	أبو الأسود
٤٨٣	يدع	المرار الفقهي
٤١٤، ١١٧	والعصر	عترة
١٥٠	والشم	الجميع
١٥٦	والسلم	ابن الرومي
٤٣٣	القاسم	علي بن الرقاع
٤٤٥	حنام	لجيم بن صعب

ن

٤٥١	ترجمان	أبو المنهال
٤٠	رحانا	
٢٠١	عراانا	
٣٩٠	لانا	كعب بن مالك

## فهرس الكتب في المتن والشرح

٤٩٤ ، ٥٧ ، ٥٢ ، ٤٨ ، ٣١	لاين هشام	الإعراب عن قواعد الإعراب
٥٢٨		
٤٢٢	لاين مالك	التسهيل
٣٩	للكافجي	جواب الأنظار
١٠٠ ، ٩٥ ، ٩٢ ، ٨٩ ، ٣٤	للزخري	الكشاف
٢٢٩ ، ١٤٤ ، ١٠٥ ، ١٠٢		
٤٤٧ ، ٤٣٩ ، ٢٧١		
٢٢٩	لموفق الدين الكواشي	الكواشي (التبصرة)
٣٣	للفاضل الأسفرايني	لباب الإعراب
٣٣	للعكبري	اللباب في علل البناء والإعراب
٣٠٩	للسكاكي	المحتاج
٣٦٢ ، ٣٥١ ، ١٣٥ ، ١٣١	لاين هشام	المغني

## فهرس اللغة

- أبدأ : ٢٧٠ .  
أبى : ٣٧٢ .  
أجل : ٢٧٠ .  
أخذ : ٣٨٠ .  
أجر : ٣٦٧ .  
الأخرة : ٤٥٢ .  
إذ : ٢٨٨-٢٨٠ ، ٧٨ .  
إذ الشرطة : ٢٠٣ ، ٢٠٢ .  
إذا : ٢٨٠-٢٧٥ ، ١٠٩ ، ١٠٨ .  
إذا الفجائية : ٢٧٨ ، ١١٥ ، ١١٤ .  
أصل : ٧٨ .  
أصول : ٣٠١ .  
أصول الدين : ٤١٠ ، ٣٠١ .  
أصول الفقه : ٣٠١ .  
تأكيد : ٥٢٤ .  
إلا : ٨٠ .  
آلة : ٢٢١ .  
آلة : ٣٩ .  
الألاء : ٥٦ .  
الآلاء : ٥٦ .  
أمد : ١٤٧ ، ٤٨ .  
تأمل : ٤٨ .  
أما : ٤٣ .  
إن : ٣٦٠-٣٥١ ، ٢٠٣ .  
أن : ٣٨٥-٣٦٠ ، ١٤٣ .  
إنس : ١٤٢ .  
أنيس : ٤٥٦ .  
استئناف : ١٨٤ .  
الإنابة : ٢٨٦ .  
منته : ٤٤٠ ، ١٢٢ .  
آل : ٤٢ .  
أهلاً : ٤٢ .  
أهل : ٤٢ .  
أو : للتقسيم والتنويع ١٦٠ .  
أول : ٦١ .  
مؤول : ٣٠١ .  
أوى : ١٦٩ .  
إني : ٣٠٠-٢٩٨ .  
أيضاً : ٢١٩ ، ١٣٧ .  
أي : ٣٩٧-٣٩١ .  
آية : ١٦٩ .  
الباء : ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ .  
باء الاستعانة : ٣٢ .  
باء المصاحبة والملازمة : ٣٢ .  
بأس : ٥٢١ .  
بأساء : ١٧٧ .  
بذل : ٣١٧ .



بدعي : ٣٨ .

بدعية : ٤٣٢ .

أبراز : ٥١٢ .

برهي : ١١٤ .

برهان : ٣٢٥ .

بسط : ٧٧ .

بغت : ١٠٢ .

بغل : ٤٣ .

بلي : ٤٩٥ ، ٣٠٥ .

ابطاء : ٤٩٥ .

مكر : ٢٥٥ .

بكمة : ١٥٠ .

بلي : ٢٧١ .

بئون : ٣١٥ .

بوا : ١٩٨ .

بوبة : ١٩٨ .

باب : ٦١ .

أبواب : ٤٩ .

ابن : ١١١ .

ابن : ٤٠٧ .

البيان اللغوي : ١٧٩ .

بيع : ٣٩٤ .

تابع : ٣٩٤ .

الجبوعية : ٣٣ .

ترك : ٤١٥ ، ٤١٤ .

كلا : ١٧٣ .

تامر : ٢١٥ .

تارة : ٢٨١ ، ٢٧٥ .

لبوت : ٢٩٢ .

ميت : ٧٨ .

فهام : ٤٨٧ .

الاستثناء المنقطع : ٣٠٦ .

الاستثناء المتصل : ٣٠٨ .

لواء : ١٩٨ .

لثب : ٥٧ .

جائة : ٤٨ .

جدغ : ٤٨٠ ، ٤٧٩ .

جرد قطيفة : ٣١٠ .

جَارَ وممرور : ٢١٩ .

أجرام : ٢٣٢ .

جترز : ١١٧ .

أجل : ٤٤ .

إجلال : ٤٠٥ .

جليلة : ٤٤ .

الجمع المطلق : ٣١٠ .

الإجماع المركب : ٥٠٢ .

جملة : ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ .

الجملة الابتدائية : ١٣٨ ، ١٥٦ ، ٢٠٤ .

الجملة المتألفة : ١٣٨ ، ١٥٦ ، ١٩٠ .

الجملة الواقعة بعد معرفة غير محضة : ٢١٤ .

الجملة الواقعة بعد نكرة غير محضة : ٢١١ .

الجملة التابعة لجملة لا محل لها : ٢٠٤ .

جملة جواب الشرط : ٢٠٢ .

جملة جواب القسم : ١٩٤ .

الجملة الواقعة حالاً : ٢٠٩ .

الجملة الخبرية : ٨٤ ، ٢٠٥ .

الجملة الشرطية : ٧٤ .

الجملة الاعتراضية : ١٦٢ - ١٧١ .

الجملة الفعلية : ٧٣ .

الجملة التفسيرية : ١٧١ ، ١٩٤ .

الجملة المفسرة : ١٧٦ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

الجملة الصغرى : ٧٥ .

الجملة الواقعة صفة : ٢٠٨ .

الجملة الكبرى : ٧٥ .

الجملة الاسمية : ٧١ ، ٧٢ .

الجملة الوصفية والحالية : ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

جملة صلة الموصول : ١٥٦ ، ١٦٢ .

حرف امتناع لامتناع: ٤٠٧، ١٠٤٠.  
 حرف النفي: ٢٤٧.  
 حرف توبيخ: ٣٤٢.  
 حرف توفيق والعتار: ٤٣١.  
 حرف توكيد: ٥٠٦.  
 حرم: ١٢١.  
 حزن: ١٤٠.  
 حسب: ١٢٦.  
 حسب: ٣٨٤.  
 حاشا: ٢٣٨.  
 حاش: ١٤٩.  
 الحشا: ١٤٩.  
 حاشي: ١٥٠.  
 حصر: ٥٧، ٥٤.  
 حض: ٣٣٧.  
 تحقيق: ١٨٩.  
 حكاية: ٩٥، ٩٣.  
 محل: ١٨٨.  
 حالة: ١٨٨.  
 محمد: ٤١.  
 احتمال: ٢١٢.  
 محكية: ٣١٨.  
 مُحاط: ٥٧.  
 مُحيط: ٥٧.  
 حال مقدرة: ٣١٨.  
 حال متقلة: ٢٠٧.  
 حال موطنة: ١٦٧.  
 حيثيات: ٢٦٣.  
 حاس: ١٠٨.  
 خيس: ١٠٨.  
 خير: ٦٨.  
 خيرة: ١٩١.  
 خادم: ٤٢.  
 مخرج: ٥٢٥.  
 خاص: ٣٧.

جيل: ١٠٨.  
 جذب: ١٠٨.  
 جس: ٦٥.  
 لجيس: ٥٢.  
 الجناس العام: ٥٣.  
 جن: ١٤٢.  
 جاز: ١٦٧.  
 فجاء: ٢٦٧.  
 جاء: ٢٨١.  
 غب: ٥١.  
 فحبة: ٥٢.  
 حقي: ١٥٢-١٥٥، ٣٠٠-٣٢٠.  
 حاتم: ٢٢١.  
 حجامه: ٣١٣.  
 حديث: ٤٣٧.  
 غل: ٧٢.  
 الحذف بالتطويل والاستطالة: ٣٧.  
 حذف المعلق: ٢٤٥.  
 خدام: ٢٤٥.  
 تهرير: ٤٨.  
 مخررة: ٤٩٣.  
 حرف: ٥٢٠.  
 حروف المباني: ٥٢٠.  
 حرف الجر: ٢٢٦.  
 حرف الجر الزائد: ٢٢٧.  
 حرف تحضيض: ٣٣٧.  
 حرف تحقيق: ٤٢٩.  
 حرف تذكير: ٢٩٨.  
 حرف شرط: ٣٩٨.  
 حرف مصدري: ٣٦٠.  
 حرف تصديق: ٢٩٦.  
 حرف تعليل: ٢٨٦.  
 حرف إعلام: ٢٩٦.  
 حروف المعاني: ٣٢، ٥٢٠.

حصاصة : ١٠٨ .

عطية : ٥٧ .

عطير : ١٠٨ .

عطش : ١١٢ .

عطوف : ٣٠٤ .

إعطاء : ٣٥١ .

ظلم : ٤٨٧ .

علاج : ١٦٨ .

علا : ٢٣٨ ، ١٤٨ .

اختيار : ١٩٧ .

قطار : ١٩٧ .

وجلة : ١٥٢ .

دجى : ٢٢٤ .

دحور : ١٤٢ .

دواية : ٣٢ .

دعاء : ٣٦٧ .

دهوى : ١٥٥ .

مدعى : ١٥٥ .

أدنى : ٤٤ .

تدليس : ٤١٠ .

استدلال : ٦٨ .

دعان : ٤٧٢ .

دنيا : ٢٥٧ ، ١٤٢ .

كور : ٣٨ .

دون : ١٤٣ .

ذات : ٤٤٤ .

ذو الصراف الجسى : ٢١٤ .

الخيال الدجى : ٢٢٤ .

راى : ٢٩٢ .

رَب : ٢٣٨ ، ٤١ .

لربة : ٤١ .

لرب : ٣١١ .

رجع : ١٢٨ .

أرجوان : ٢٤٢ .

رحق : ١١٤ .

فُرسل : ٤٢ .

رُسم : ١٧٢ .

رُفص : ٤٢ .

مركب : ٧٧ .

رُقى : ٤١٥ .

رُقة : ٤١٦ .

أرقى : ٣٠٩ .

رُقط : ١٤٨ .

رواية : ٣٢ .

زوى : ٢٠٣ .

أزج : ٣٣٨ .

زُحم : ٢٧١ .

زُحم : ٢٧١ .

مَزكا : ٣٨٨ .

زكى : ٤٣٠ .

أزكى : ١٠٤ .

المزكى : ٣٤٩ .

زَلزل : ٣١٨ .

لزهاق : ١٣٤ .

زالد : ٢٢٧ ، ٤٢٦ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

زالدة : ٣٥٧ .

منهدة : ٥٢١ .

التزيين اللفظي : ٥٢١ .

مسائل : ٦٤ .

سبتر : ٣٧٣ .

سبب : ٤١٥ .

سخر : ١٧٥ .

ساجر : ١٧٥ .

سببة : ١٢١ .

سفر : ٢١٤ .

أسفل : ٢٥٧ .

سلب : ٤٦ .

سلب الجواز : ١٩٨ ، ٦٩٧ .

انسليخ : ٤٠١ .



أصغر: ٣١٥.  
 يصفق: ١١٤.  
 صلاحية: ٦٩.  
 صلى: ٤٣٧.  
 صلاة: ٤١.  
 صلى: ٤١.  
 صال: ٤٣٧.  
 صناعة الإعراب: ٥٠٧.  
 أصناف: ٢٦٥.  
 صواب: ٤٨.  
 صيرورة: ٢٢٩.  
 مضارب: ٤٨٧.  
 ضراء: ١٧٧.  
 ضلالة: ٥٦.  
 ضال: ١٥٦.  
 مضمرة: ١٣٥، ١٣٤.  
 تضمين: ١٤٨.  
 طب: ٥٠.  
 طب: ٥١.  
 طيب: ٥١.  
 طرب: ٤١٦.  
 طرة: ٢٢٤.  
 أطلع: ٤٨.  
 مطلق الجمع: ٣١٠.  
 طال: ٤٨٥.  
 الطي والنشر: ٩٠.  
 طاح: ٢٣٢.  
 طرك: ٢٨١.  
 ظلف: ٤٢٦.  
 ظل: ٤١٥.  
 ظن: ٣٨٤.  
 الظني: ١٧٦.  
 ظاهر: ٣٤٤.  
 عبارة: ٤٩٣.  
 عيني: ٣٩٣.

مسلح: ٤٠١.  
 سلب: ١١٤.  
 سلب: ٥٢١.  
 سلم: ٣٠٤.  
 سلم: ٣٦٣، ١٥٦.  
 سلام: ٦٦.  
 سماحة: ٣٠٧.  
 سبع: ١٤١.  
 سمع: ١٤١.  
 سماح: ١٤١.  
 الاسم العرغ: ٣٠١.  
 الأسماء غير المضافة: ٢٠٧.  
 الاسم الموصول: ١٥٨.  
 اسمية: ٧١.  
 سني: ٦٦.  
 سينة: ٣١٧، ١٢٠.  
 سيد: ٤٢.  
 ساج: ٨١.  
 مشاخة: ٣٨.  
 شرط: ٣٣٥، ١١٣.  
 شرطية: ٤٦٩، ٣٥١.  
 أشاعة: ١٠٢.  
 شف: ٤٢٢.  
 شق: ٤٢٧.  
 أشكال: ١٥٢.  
 شاهد: ٣٤٩.  
 الإشارة اليانية: ٤٩٤.  
 صاحب: ٤٢.  
 أصحاب: ٤٢.  
 صد: ٤٨٣.  
 صلز: ٧١.  
 مصادرة: ٨٦.  
 تعلق: ٣٤٢.  
 أصداء: ٤١٥.

عدا : ٢٣٨ ، ١٥١ ، ١٤٨ .

عدا يحدو : ٢٥٥ .

عدوان : ٣٩٢ .

عدية : ٢٣٩ ، ٢٢٨ .

عرب : ٤٥ .

أعرب : ٤٦ .

الإعراب : ٥٠٧ ، ٥٣ ، ٤٥ .

الإعراب المخلص : ٨٢ .

الإعراب القديري : ٨٢ ، ٧٥ .

عروب : ٤٥ .

عرض : ٣٣٧ .

أعرض : ١٦٢ .

عرض : ٤٢٤ .

عرض : ٣٣٨ .

عرض : ٤٤٤ .

عرض : ٣٣٧ .

أعرض : ١٦٦ ، ١٦٥ .

معرضة : ١٦٢ .

عرف : ٢٧٣ .

عرفي : ٣٥ .

عزما : ٤٨٥ .

عزة : ١٣٩ .

عزى : ٣٢٩ .

عزاء : ٣٢٩ .

عسجة : ٣٦٤ .

عسل : ٢٥٤ .

عسا : ٤٣٣ .

القشا : ٩١ .

المشاء : ٩١ ، ٢٥٤ .

القشبي : ٩١ .

الأعشى : ٩١ .

عطر : ٣٦٣ .

عطاء : ٣٠٧ .

إعظام : ٤٠٥ .

عطا : ٣١٧ .

الحليل : ٢٣٠ .

لعلي : ٢٣٠ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٠٠ ، ٨٥ .

علاقة : ٤٨٧ .

عل : ٢٣٠ .

علة : ١٤٦ .

معلول : ١٤٦ .

علم : ٣٨٥ ، ٤٥ .

عالم : ٤١ .

علم المعالي : ٣١٢ .

علم الكلام : ٣٠١ .

عليك : ٣٢١ .

محنة : ١٨٧ ، ١٧٤ .

عجل : ٥٠ .

عمل : ٥٠ .

عجل : ٥٠ .

عامل : ٨٣ .

العامل المعنوي : ٨٣ .

العامل اللفظي : ٨٣ .

معنوية : ٣٣ .

عام : ٣٧ .

أعم : ٦٧ .

عموم : ٦٨ .

عند : ١١١ .

عن : ٢٣٠ .

المعنى المصنوع : ٢٩٧ .

المعنى الوضعي : ٢٩٧ .

معهود : ١٥٧ .

معهودية : ١٥٨ .

المعهود الخارجي : ٢١٤ .

المعهود الذكري : ٢١٤ .

المعهود الذهني : ٢١٤ .

عوض : ٥٢١ ، ٢٦٩ .

تعويض : ٢٦٩ .

عيس : ٤٥٦ .

أمان: ٤٨٧.  
 استهامة: ٤٧٠، ٥٢٢، ٥٢٣.  
 تكويت: ٨٦.  
 فائدة: ٦٦.  
 فوائد: ٤٣، ٤٩.  
 في: ٣٠٥.  
 قتل: ١٥١.  
 إقحام: ٥٢١.  
 قد: ٤٢٨—٤٤٨.  
 قلبي: ٤٢٩.  
 قدر: ٤٠٦.  
 مقدرة: ١٤٥.  
 قلبي: ١٤٣.  
 تقرب: ٣٤.  
 تقرب الماضي من الحال: ٤٣٣.  
 قربان: ٣٤٣.  
 تقرير: ٨٧.  
 قير: ٤٢٢.  
 مستقر: ٥١٧.  
 قرن: ٤٤٦.  
 قرينة: ١٨٧.  
 استقرائي: ١٧٦.  
 استقراء ظني: ٢٦٣.  
 قسم: ١٩٥.  
 تقسيم: ٣٧٣.  
 مقسم: ٣٦٣.  
 قصوى: ٢٥٧.  
 قضية: ٦٨.  
 اقتضاء: ١١٢.  
 اقتضاء التكرار: ٥٢١.  
 قط: ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨.  
 القطاع: ١٤٥.  
 قطعي: ١٧٦.  
 قعود: ٤٤.  
 قواعد: ٤٤.

غرة: ٣٣١.  
 استراق: ٢١٤.  
 غضنفر: ٢٩٩.  
 غضي: ٨٢، ٢٢٤.  
 غن: ٢٣٠.  
 غير: ٩٥، ٢١١.  
 غاية: ٦٧.  
 غاية ما في الباب: ٤١٠.  
 غايات: ٢٦٧.  
 القاء: ٣٠٥.  
 قاء السببية: ٥٠٣.  
 القاء القصيدة: ٣٣١، ٥٠٣.  
 استغاثية: ٣٢٣.  
 فنة: ٣٨٤.  
 فجأة: ١١٥.  
 فاجر: ٤٣٧.  
 فحوى الكلام: ١٨٤.  
 الفلم: ١٥٠.  
 مفرد: ١٠٤، ١٣٢.  
 فرصاد: ٤٤٦.  
 فرض الكفاية: ٦٤.  
 فساد: ١٤٦.  
 تفسير: ١٧٧.  
 تفسيرية: ١٧١، ١٧٢.  
 مفسر: ١٧٩، ١٩٣.  
 مفسرة: ١٧٦.  
 فصحي: ٢٦٦.  
 فصل: ٥٢١.  
 فضول: ٣٠٧.  
 إفضاء: ٣٣.  
 فعل ناقص: ٢٢١، ٢٢٢.  
 أفعال القلوب: ٩٧.  
 فعلية: ٧٣.  
 مفعولية: ٩٢.  
 الفقه الأكبر: ٣٠١.



كَلَا : ٣٢٠-٣٢٥ .  
 كلام : ٢٩٦ ، ٦٨ ، ٦٦ .  
 متكلم : ٥٢٢ ، ١١٣ .  
 اكلام : ٢٤٢ .  
 كمى : ٣١٤ .  
 كُماة : ٣١٤ .  
 كاد : ٨٩ .  
 كواشى : ٢٢٩ .  
 كان الناقصة : ٨٧ .  
 كان الناقصة : ٨٧ .  
 تكون : ٣٠٢ .  
 لام الجنس : ٢١٤ .  
 لام التعدية : ١٢٢ ، ٤٧ .  
 لام التحليل : ٤٧ .  
 لام التقوية : ١٧٢ .  
 اللام الموطئة : ٣٥٤ .  
 لا : ٣٢٦-٣٣٣ .  
 لا النافية للجنس : ١٢١ .  
 لات : ٣٢٩ .  
 التي : ٣٥١ .  
 اللّيا : ٣٥١ .  
 ملاحظ : ٩٠ .  
 ملحاة : ١٥٠ .  
 لازم : ٧٧ .  
 ملزوم : ٧٧ .  
 لصوق : ٥٢١ .  
 لعل : ٢٣١ .  
 لعن : ٢٣٠ .  
 لعن : ٢٣٠ .  
 لغو : ٢٤٢ .  
 إلغاء : ٩٩ .  
 لفظ : ٦٥ .  
 اللفظ المشترك : ١٣٩ .  
 اللفظ المفيد : ٦٦ .

القى : ٤٧ .  
 قل : ٤٨٥ .  
 قل : ٢٦٤ .  
 قللة : ٢٣٢ .  
 قللة الرأس : ١١٧ .  
 قليل : ٤٤١ .  
 قسط : ١٢٠ .  
 قهر : ٣١٤ .  
 القوالي : ٤٧ .  
 مقول القول : ٩٣ .  
 قوم : ١٤٨ .  
 أقوم : ٥٦ .  
 تقوية : ٥٢٤ .  
 قياس : ٢٩٩ ، ٣٢ .  
 القياس الاستثنائي : ٤٥ .  
 قياس الخلف : ٢٣٠ .  
 القياس الاقتراني : ٤٥ .  
 الكاف : ٢٣٦-٢٣٨ .  
 كاف التشبيه : ٢٣٦ .  
 كاف القرآن والوقوع : ٥٠١ .  
 كبرى : ٧٦ .  
 كثر : ٤٨٥ .  
 تشكر : ٣٣١ .  
 كثيرة : ٤٩ .  
 الكوثر : ١٣٩ .  
 كلوب : ٤٤٢ .  
 كرة : ٤١٩ .  
 كرم : ٥٦ .  
 كريمة : ١٠٨ .  
 كسبة : ٤٣٢ .  
 مكالفة : ١٦٣ .  
 كعبة : ٤٤٧ .  
 كف : ٥٢١ .  
 اكفاء : ٢٨٩ .

اللف والنشر: ٩٠.

لكن: ٧٩.

لحي: ١٦٥.

اللقية: ٢٨٦، ١٤٥.

لما: ٢٩٥، ٢٨٨، ٢٠٣، ١١٠.

لما: ٣٥٥.

لغام: ٣٧٨.

لو: ٤٢٧-٣٩٨، ٢٠٣.

لوع: ٥٦.

لولا: ٣٥١-٣٣٤، ٢٣٦-٢٣١، ٢٠٣.

لولا الصعوبة: ٢٣١.

لولا الامتاعية: ٢٣١.

لولا: ٣٣٧.

ليلة القدر: ٣٠٢.

ما: ٤٨٩-٤٦٧، ١٤٧.

ما المصنوعة: ١٦١.

ماذا: ٤٧٣.

الحقة: ٣٢٥، ٣١٥.

معي: ٢٣٩.

المقل: ١٨٠.

مثال: ١٩٢.

معل: ١٨٠.

معج: ١٤٣.

مُجّت: ٤٤٦.

مَحَل ٤: ٤٣٨.

استمد: ٥٤.

مذق: ١٧٧.

مارد: ١٤٢.

مرض: ١٥٢.

مريض: ١٧٦.

مربة: ٣٣٩.

مساء: ١٤٢.

مطق: ١٤٣.

الملا الأصل: ١٤٢.

من: ٣٩٠-٣٨٥.

من: ٢٠٩.

المن: ٥٦.

المنسي: ٤١٩.

استأ: ٢٩٩.

استباط: ٢٧٩.

تبيه: ٢٥٣.

تبيه البداة: ١١٨.

التبية: ٥٢١.

نجوم القرآن: ١٦٤.

نحور: ١٥٦.

نخل: ٣٧٩.

النحو: ٢٠٩، ٦٣، ٦٢.

نخل: ٣٧٩.

تنازع: ٥٦.

نسب: ٥٠٠.

نسبة: ٨٨.

إنشاء: ٢٩٦، ٨٤، ٧٤.

النشر: ٩٠.

النشر غير المرتب: ٢٤١.

تنصيص: ٥٢١.

نظر: ٤٩.

نظار: ٤١٠.

نعتي: ٦٧.

نعم: ٢٩٨-٢٩٥.

نعمًا: ٤٦٨.

أنفع: ٢٧٦.

نفي التوقم: ٥٢١.

نفي الاحتمال: ٥٢١.

نقل: ٩٨.

نكت: ٥٠، ٤٩.

نكرة تامة: ٤٧٤.

نكرة محضة: ٢٠٦.

أنامل: ٤٤٦.

منجمل: ١٦٩.

توصيف : ٢١٢ .  
 موصوفية : ٧٦ .  
 وصل : ٥٢١ .  
 موصول : ٢٤٧ .  
 إيصال : ٣٣ .  
 صلة : ٢٢٧ .  
 صلة الموصول : ١٧٢ ، ٣٦١ .  
 أوصى : ٣٧٩ .  
 وضع : ١٥٧ .  
 توطئة : ٥٢١ .  
 توفيق : ٥٤ .  
 استوفى : ٤٩٣ .  
 مسرفة : ٤٩٣ .  
 توفيت : ٢٨٩ .  
 وقوع : ٢١٢ .  
 مواقع : ١٦٤ .  
 تأكيد بالزيادة : ٥٢٢ .  
 الولي : ١٧٣ .  
 إيماء : ٥٦ .  
 وفهم : ٥٢٢ .  
 يس : ١٩٤ .  
 مياسير : ٢٨٥ .  
 يعاقب : ٤٥٦ .  
 أيمان : ١٩٤ .  
 يانع : ٢٤٢ .

ير الله : ٢٢٣ .  
 ير تعقل : ٢٢٣ .  
 يوش : ١١٧ .  
 مناص : ٣٢٩ .  
 نوع : ٢٦٤ .  
 استوفى : ٩٤ .  
 مشاة : ٤١٦ .  
 هل : ١٧٥ .  
 هلا : ٣٤٨ .  
 هتالة : ٢٩٠ .  
 هاب : ٣١٤ .  
 الواو : ٢١٩ ، ٤٤٩ — ٤٦٦ .  
 ولو الامتثال : ٤٥٠ .  
 ولو الثانية : ٤٦٠ — ٤٦٦ .  
 ولو الصرف : ٤٥٥ ، ٤٦٣ .  
 الواو الاعراضية : ٥٤ .  
 ولو القسم : ٣٥٣ .  
 تواتر : ٦٤ .  
 لوجز : ٢٧٦ .  
 موجزة : ٤٩٣ ، ٤٩٤ .  
 توجيه : ١٠٠ .  
 وحى : ٣٦٥ — ٣٧٩ .  
 يشر : ١١٧ .  
 واسطة : ٦٤ .  
 سفة : ٢٣٧ .  
 صفة : ٢١٦ .



# فهرس الموضوعات

المقدمة ..... ٧

## الباب الأول

### الجملة : أقسامها وأحكامها

الجملة أقسامها وأحكامها	٦١
الجملة وأقسامها	٦٥
الجملة التي لها محل	٨٢
الجملة التي لا محل لها	١٣٧
الوصفية والحالية	٢٠٥

## الباب الثاني

### الجار والمجرور

الجار والمجرور	٢١٩
بعد المعرفة والنكرة	٢٤٠
حذف المتعلق	٢٤٥

٢٤٩ .....	الاسم المرفوع بعدهما
٢٥٣ .....	تنبيه حكم الظرف

## الباب الثالث

### تفسير كلمات

٢٦٣ .....	تفسير كلمات
٢٦٥ .....	ما جاء على وجه واحد
٢٧٥ .....	ما جاء على وجهين
٢٨١ .....	ما جاء على ثلاثة أوجه
٣٣٤ .....	ما يأتي على أربعة أوجه
٣٩١ .....	ما يأتي على خمسة أوجه
٤٢٨ .....	ما يأتي على سبعة أوجه
٤٤٩ .....	ما يأتي على ثمانية أوجه
٤٦٧ .....	ما يأتي على اثني عشر وجهاً

## الباب الرابع

### الإشارة إلى عبارات

٤٩٣ .....	الإشارة إلى عبارات
٤٩٥ .....	ما يجب على المعرب
٥٠٧ .....	ما يعاب على المعرب
٥٢٠ .....	إعراب الحرف الزائد من القرآن

## الفهارس

٥٣١ .....	فهرس الأعلام (الأفراد والجماعات والأماكن)
-----------	---

٥٣٥ .....	فهرس الآيات
٥٤٢ .....	فهرس الحديث والأثر
٥٤٣ .....	فهرس الأمثال والشواهد الثمينة
٥٤٤ .....	فهرس القوافي
٥٤٧ .....	فهرس الكتب في المتن والشرح
٥٤٨ .....	فهرس اللغة
٥٥٩ .....	فهرس الموضوعات

نجز الكتاب، والحمد لله، تصحيحاً  
وفهرسة. فالشكر الجزيل لدار طلاب العامة  
والعاملين فيها.

وقد ساعدني في تصحيح الكتاب، وإعداد  
فهارسه، السيد أمان الدين حجات. فله جزيل  
الشكر والتقدير أجمعاً.









# قواعد الإعراب للإمام أبي حنيفة

تأليف  
محيي الدين الكافحي  
٧٨٨ - ٨٧٩ هـ

تحقيق  
محيي الدين قفاوة  
و.

محيي الدين الكافحي

شرح قواعد الإعراب

